

جامعة الجنان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الدراسات الإسلامية / شريعة.

الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة

رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن

إعداد الطالب:
بشار حسين العجل
إشراف:
الأستاذ الدكتور: وهبة الزحيلي

٢٠٠٦هـ - ١٤٢٧

مُقَدِّمَةٌ



المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستعديه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وصفيّه من خلقه وخليله، أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً، اللهم صلِّ وسلِّم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أمّا بعد:

فإن الخراج في الفقه الإسلامي بمنظوره العام هو ما تتولى الدولة جبايته من الأموال من الأشخاص والمؤسسات، له أهميته من حيث دراسته والوقوف على أحكامه. وبخاصة أن الضرائب اليوم أصبحت حديث الساعة بين الناس. فكان لا بدّ من دراستها وبيان أحكامها وما يتعلق بها من المسائل والجزئيات.

ولقد وجدت بعض البحوث التي تحدثت عن الخراج. ولكنها كانت بحوثاً مصغرة ومكمّلة لبعض المناهج، أو كانت دراسة للخراج من الناحية التاريخية.

فوددت أن يكون هذا البحث - بإذن الله - شاملاً للخراج من جميع جوانبه وجميع أحكامه الفقهية، ومن ثمّ دراسة الضريبة المعاصرة مع بيان وجوه المقارنة بين الضريبة في الإسلام وبين الضريبة القانونية المعاصرة مع بيان حكمهما من الناحية الفقهية.

وإني أرى أن أساس كثير من الأفكار المالية الحديثة موجودٌ في أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في النصوص التشريعية من القرآن والسنة، أو في أعمال الخلفاء الراشدين، أو في أقوال فقهاء الإسلام.

وما على الباحث إلا أن يبرز هذه الأفكار ويعيد صياغتها وفق المفهوم الحديث في المالية العامة.

وفي هذا دلالة على أن أحكام الشريعة الإسلامية قادرة على مواجهة التطورات المالية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي الحديث.

كيف لا، والإسلام دين شامل متكامل يصلح لجميع الأزمنة، لأنه تشريع رب العالمين وهو العليم الحكيم.

فالإسلام ينظر إلى المال على أنه وسيلة لا غاية. فهو وسيلة إلى قيام العبد بواجبه نحو ربه ونحو مجتمعه. وكذلك فهو وسيلة بيد الدولة للقيام بواجبها نحو أفراد المجتمع.

فإذا لم تف الأموال بحاجات المجتمع الإسلامي، أي الأموال الموجودة بيد الدولة وفي الخزينة العامة من الموارد الأساسية للدولة. فإن لها أن تفرض من الضرائب ما تراه كافياً لتغطية النفقات العامة التي أصبحت تتزايد مع تزايد الخدمات التي تؤديها الدولة للمجتمع الإسلامي.

ففي العصر الحديث زادت الحاجات والضروريات وذلك كبناء المستشفيات والمدارس والجامعات وبناء الجسور وتعبيد الطرق وتوفير البنية التحتية (كهرباء، ماء، اتصالات .. الخ) ونحو ذلك من الأمور المهمة في حياة الناس. فكان لا بد من وجود موارد مالية تفي بهذا الغرض المطلوب.

ونظرية الضريبة في الإسلام تقوم على المشاركة في تحمّل الأعباء. فالمسلم يدفعها ولا يفكر في العائد المادي الذي سيعود عليه من دفعها. بل يفكر في طاعة الله والثواب الذي سيحصل عليه فيما بعد. ويفكر في إخوة له في الدين هم بحاجة إلى هذا المال ليسد عوزهم، ويغنيهم عن السؤال. كما يفكر في بناء مجتمعه والدفاع عنه، وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد.

لذلك كان لا بد من دراسة هذا الموضوع من الناحية الشرعية وبيان أحكامه، وما هو واجب المسلم تجاهه، ليكون على بصيرة من أمره، وخاصة أن قلوب الناس تتعلق

بالأموال، حتى أصبح الشائع بين الناس في العصر الحاضر أن المال أصبح كل شيء وهو الميزان عندهم في التفاضل بينهم.

قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا بَلْ لَا تُكْرَمُونَ الْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿١٨﴾ وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ أَلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾ ۝ (١) .

قال ابن كثير^(٢): «يقول تعالى منكرًا على الإنسان في اعتقاده إذا وسّع الله تعالى عليه في الرزق ليختبره في ذلك، فيعتقد أن ذلك من الله إكرام وليس كذلك، بل هو ابتلاء وامتحان، كما قال تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾ ۝ (٣) . وكذلك في الجانب الآخر إذا ابتلاه وامتحنه وضيق عليه في الرزق يعتقد أن ذلك من الله إهانة له كما قال الله تعالى: ﴿ كَلَّا ﴿٥٧﴾ أَي لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زُعمَ لَا فِي هَذَا وَلَا فِي هَذَا، فإن الله تعالى يعطي المال من يحب ومن لا يحب، ويضيق على من يحب ومن لا يحب، وإنما المدار في ذلك على طاعة الله في كل من الحالين، إذا كان غنيًا بأن يشكر الله على ذلك، وإذا كان فقيرًا بأن يصبر»^(٤).

فتعلق الناس بالمال وتمسكهم به، حتى أصبح يعز عليهم أن يخرجوا منه شيئًا، فهذا كله جعلهم يقولون عن الضرائب بأنها ظالمة وجائرة، حملهم ذلك على التهرب منها بشتى الوسائل وجميع الطرق المتاحة لهم.

(١) سورة الفجر الآيات: (١٥ - ٢٠).

(٢) هو إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي الإمام الحافظ المؤرخ الملقب بعماد الدين وكنيته أبو الفداء، صاحب التصانيف الكثيرة. توفي في شعبان سنة ٧٧٤ هـ في دمشق ودفن فيها. انظر الدرر الكامنة لابن حجر (١/٣٩٩)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٦/٢٣١).

(٣) المؤمنون الآيات: (٥٥ - ٥٦).

(٤) ابن كثير. تفسير القرآن العظيم. دار الجيل - بيروت. ط. ثانية ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م (٤/٥١٠).

فكان لا بدّ من تحديد واجبات الإنسان المالية ليقوم بها على أتم وجه، وأنّ هذا من قواعد الشريعة الإسلامية، وله أهداف عامة تعود بالفوائد الكثيرة على الدولة الإسلامية ككل. وحمايتها والدفاع عنها وتطورها لمواجهة التحديات والوقوف في وجه الأعداء. وعلى هذا، لا بدّ من بيان أهمية وجود موارد مالية تعود على خزانة الدولة لتأمين هذه الأمور، وتوضيح ذلك المطلوب لأفراد الدولة ليشعروا بالمسؤولية العامة، وليعلموا أن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة.

والقاعدة الفقهية المشهورة: يتحمّل الضرر الخاص لدفع ضرر عام.^(١)
فاقتطاع جزء من مال شخص ليس بالكثير يساعد في تحقيق مصلحة عامة لجميع الناس في الدولة الإسلامية. وهذا باب عظيم من أبواب التكافل والتضامن الاجتماعي فيما بين المسلمين، وهو أمر محبب ومطلوب.



(١) ابن نجيم الأشباه والنظائر مع غمز عيون البصائر (١/ ٢٨٠).

أسباب اختيار البحث:

إن كل موضوع يقدم عليه الباحث، لا بدَّ له من سببٍ حَمَكُهُ وبعثه على اختياره. وإن من أسباب اختياري لهذا الموضوع عدة أمور منها:

أولاً: كون الشريعة الإسلامية ذات نظام كامل للحياة، فكان لا بُدَّ من دراسة النظام الضريبي المعاصر دراسة علمية شاملة. علماً بأن الشريعة نظام عالمي صالح لكل زمان ومكان.

ثانياً: أهمية المال للدولة وبخاصة بعد ازدياد أعبائها عن طريق قيامها بالإنفاق على المرافق العامة المختلفة.

ثالثاً: تجميع ما تبعثر من الموضوع في المصادر الأصلية بين كتب التفسير والحديث وكتب الفقه بمختلف المذاهب، وكتب السياسة الشرعية والمالية، وغيرها من المصادر الثقافية الإسلامية، وذلك ليسهل الرجوع إليه.

رابعاً: محاولة تمحيص ما ورد في الموضوع من خلافات كثيرة بغية الوصول إلى أرجح الآراء على وفق الأدلة الشرعية.

خامساً: تجلية حقيقة الخراج والضريبة المعاصرة والموازنة بينهما، وبيان ما بينهما من مشابهات ومفارقات.

سادساً: بيان الأهداف من الضريبة، وآثارها على المجتمع.

سابعاً: بيان عدل الإسلام من خلال ما روعي في فرض الضرائب من الخراج والجزية والعشور ونحوها من التخفيف والتيسير وأحوال الناس.

ثامناً: كثر الجدل حول موضوع الضريبة المعاصرة. فما حكمها من الناحية الشرعية. وما واجب المسلم تجاه الضرائب. فكان لا بدَّ من بيانه من الناحية الشرعية ليعمل المسلم بها.

هذه هي أهم الأسباب التي حملتني على اختيار هذا الموضوع. راجياً من الله ﷻ أن
يوفقني للقيام به على وجه كامل. مستعيناً به ومتوكلاً عليه، ومستمدّاً منه العون إنه سميع
قريب مجيب.



الصعوبات والمشكلات التي واجهتني:

إن الباحث عندما يقدم على كتابة في موضوع معيّن قد تواجهه بعض الصعوبات لأسباب عدة.

وأهم الصعوبات التي واجهتني خلال كتابة هذا البحث ما يأتي:

١ - ضيق الوقت: لأنني أعمل في التدريس بالمعاهد الشرعية وأقوم بعمل شاق، وبخاصة أني أدرس في اليوم الواحد خمس حصص، ولا أعطل إلا يوم الجمعة، وأقوم فيه بأداء خطبة الجمعة بنفسني.

ومن المعلوم أن كل عمل علمي يحتاج إلى تحضير سابق في اليوم الذي قبله، ومع هذا أقوم بكتابة البحث، مما يدعوني إلى السهر طويلاً والنوم قليلاً.

٢ - عدم توافر المراجع والمصادر المطلوبة بين يدي، مما يدعوني إلى البحث عنها في المكتبات العامة وعند بعض الأشخاص الذين يملكون هذه المراجع. وهذا يحتاج إلى وقت، ولا سيّما أن المكتبات العامة محدودة في طرابلس وإقامتي في عكار.

٣ - الانشغال في الأمور العامة: بما أني من أهل قرية وأقيم فيها فإن الناس عادة في القرى عند تعرضهم لبعض المشكلات يرجعون فيها إلى إمام المسجد وخطيبه، لحلها، مما يؤدي إلى ضياع بعض الوقت وأحياناً يطول الوقت بسبب حل المشكلة.

ولعل هذه هي أهم الصعوبات التي واجهتني في كتابة هذا البحث، وقد يوجد بعض الأسباب الأخرى، فأحببت عدم ذكرها لخصوصيتها.

ولكن من يتوكل على الله فإن الله حسبه، ومن يستعين به يعينه ويوفقه. ولا بدّ من الصبر، فإن الصبر له أهميته في جميع الأمور وبخاصة في آفاق العلم، فالصبر عدة المؤمن وطالب العلم، ولنا قدوة في الأئمة والعلماء الكبار، وأخص بالذكر منهم شيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي حفظه الله تعالى المشرف على هذه الرسالة ورئيس رابطة علماء بلاد الشام، وصاحب المؤلفات والتصانيف الكثيرة في فنون عديدة، مع كثرة الانشغال

والمشاركة في المؤتمرات والندوات العالمية والتدريس والإشراف والمناقشة، مما يدل على قدرة
تحمل وصبر كبير.



منهجية البحث:

أو الخطوات والمراحل التي اتبعتها في كتابة هذا البحث:

١- جمع المادة العلمية، فقد قمت بجمع الأقوال مع أدلتها من مصادرها الأصلية، ثم مناقشتها واعتمدت قول كل مذهب من مصادره الخاصة به، والكتب المعتمدة في كل مذهب.

٢- ذكرت القول المعتمد عند كل مذهب، أو المشهور أو الأصح، وذلك من خلال تصحيح علماء المذهب المعتمدين في هذا المجال أو الرواية. وفي حال وجود رواية أخرى أيدها البعض، أو لم أجد ما يصحح رواية على أخرى من أقوالهم، ذكرتها وأشرت إليها، أو كان فيها باب من التيسير ورفع الحرج ولها دليل مؤيد لها.

٣- رجعت إلى كتب تفاسير القرآن وأحكامه، وشروح السنة، وأخذت منها ما يتعلق بالموضوع من أقوال في شرح الآيات أو الأحاديث مع اعتماد المنهجية والأمانة العلمية في النقل والتحقيق.

٤- وضع خطة متكاملة بجميع جزئياتها وفروعها، من خلال ما جمع من المادة العلمية.

٥- جمع المسائل وترتيبها، كلاً على حدة، وبيان الأقوال في المسألة، ثم ذكر أظهر الأدلة لكل قول، ثم مناقشة الأدلة إن وجدت، ثم أقوم ببيان الراجح من الأقوال.

٦- حاولت الجمع بين الأدلة على قدر الطاقة، من خلال استظهار واعتماد أقوال العلماء، أهل الخبرة والاختصاص في هذا المجال. ومن خلال الاطلاع على الأدلة والمناقشة من جميع الجوانب، علماً بأنه قد أكون مصيباً في الترجيح وقد أكون مخطئاً.

٧- اعتماد الأقوال في مصادرها الأصلية، إلا في حال عدم توافر المصدر الأصلي لدي أو عدم الحصول عليه، فكنت أشير لهذه الحالة، التزاماً بالأمانة العلمية.

٨- تعريف جميع المصطلحات لغة واصطلاحاً بقدر متناسب مع عدم الإطالة أو الإسهاب فيه، وأحياناً أذكر تعريفاً واحداً من تعاريف عدة بحيث يكون جامعاً مانعاً من خلال النظر.

٩- تخريج الأحاديث وردها إلى مصادرها الأصلية، على النحو الآتي:

أ- إذا كان الحديث في صحيح البخاري ومسلم اكتفيت بما فيهما أو بأحدهما دون أن أخرجه من الكتب الأخرى.

ب - الاعتماد أولاً على الكتب الستة المشهورة: البخاري ومسلم وسنن كل من أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ثم الكتب الأخرى مع الإقلال منها.

ج - أذكر في التخريج من أخرجه مع ذكر اسم الباب والكتاب ثم ذكر الجزء والصفحة وذكر الرقم في حال وجوده.

د - محاولة الحكم على الأحاديث من خلال بيان علماء الحديث والكتب المعتمدة في التخريج، كنصب الراية للحافظ الزيلعي وتلخيص الخبير لابن حجر وغيرهما، إذا لم يكن الحديث مخرجاً في الصحيحين.

١٠- تخريج الآثار وعزوها إلى مصادرها الأصلية، واتبعت فيها الخطوات المقررة في تخريج الأحاديث.

١١- ترجمة الأعلام بقدر متناسب ومختصر.

١٢- بيان معاني الألفاظ الغريبة، وتحديد بعض الأماكن والبلدان والتعريف بها.

١٣- اعتمدت في الحواشي ذكر اسم المؤلف ثم اسم كتابه، وتحديد الجزء والصفحة.

واسم المطبعة والدار ورقم الطبعة وتاريخ الطبع وذلك لأول مرة يمر المرجع معي.

١٤- عزو الآيات إلى سورها مع رقم الآية.

١٥- في الخاتمة ذكرت أهم ما توصلت إليه من النتائج باختصار.

١٦- وضع الفهارس العامة المعتمدة ليسهل الرجوع إلى المسائل.

أ- فهرس الآيات، ورتبته حسب السور، وحسب ترتيبها في القرآن: البقرة، آل عمران....

ب- فهرس الأحاديث وترتيبه حسب الحروف الهجائية مع عدم اعتماد أل التعريف.

ج- فهرس الآثار مرتباً حسب الحروف الهجائية.

د- فهرس المصطلحات.

هـ- فهرس الأعلام، وكل ذلك رتبته حسب الحروف الهجائية.

و- فهرس المراجع والمصادر، مع ذكر كل فن منه على حدة.

ز- فهرس الموضوعات أو المحتويات، مع ذكر المسائل والفروع.



خطة البحث:

أما خطة البحث فقد اشتملت على مقدمة وتمهيد ثم على ثلاثة أبواب.

الباب الأول: في الخراج وتفصيل أحكامه مع دراسة مستفيضة.

الباب الثاني: في الضريبة المعاصرة من حيث التعريف بها، وحكمها، وبيان الشروط التي يجب مراعاتها عند فرضها، وأساس فرضها في القانون، وبيان الأغراض المقصودة منها، ثم الإعفاء وحكم التهرب منها.

ثم بيان بعض أنواع الضرائب الحديثة الموجودة حالياً وخصوصاً في لبنان، مع مناقشتها، وبيان أوجه التوافق وأوجه الاختلاف بينها وبين النظام الإسلامي.

الباب الثالث: في الجزية والخمس وتفصيل الأحكام فيها، لاعتبارها قريبة الشبه بالضريبة.

وهذا تفصيل الخطة كاملة:

* **أولاً: المقدمة** وتشتمل على: الإهداء، وتحديد الموضوع وبيان أهميته، والباحث على اختياره، والصعوبات والمشكلات التي واجهتني في كتابته، ومنهجية البحث، وخطة البحث، وكلمة الشكر.

* **ثانياً: التمهيد:** بحث فيه باختصار عن وجود ماهية الضرائب ما قبل الإسلام.

أما الباب الأول فيشتمل على خمسة فصول، وهي:

الفصل الأول: في تعريف الخراج ونشأته وحكمه وأدلته

وفيه ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: تعريف الخراج لغة واصطلاحاً.

- المبحث الثاني: نشأته في الإسلام.

- المبحث الثالث: حكمه وأدلة مشروعيته.

الفصل الثاني: أنواع الخراج وشروطه

ويتضمن ستة مباحث هي:

- المبحث الأول: خراج الوظيفة والمقاسمة.
- المبحث الثاني: الخراج الصلحي والعنوي.
- المبحث الثالث: أنواع الأرض الخراجية.
- المبحث الرابع: شروط الأرض التي تخضع للخراج.
- المبحث الخامس: اجتماع الخراج والعشر في أرض واحدة.
- المبحث السادس: شراء الأرض الخراجية.

الفصل الثالث: مقدار الخراج وكيفية استيفائه

ويشتمل على أربعة مباحث هي:

- المبحث الأول: مقدار الخراج.
- المبحث الثاني: ما يراعى عند تقدير الخراج.
- المبحث الثالث: استيفاء الخراج.
- المبحث الرابع: من يستوفي الخراج.

الفصل الرابع: طرق استيفاء الخراج

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: العمالة على الخراج.
- المبحث الثاني: نظام التضمين.

الفصل الخامس : مسقطات الخراج ومصارفه

ويشتمل على أربعة مباحث هي :

- المبحث الأول: مسقطات الخراج.
- المبحث الثاني: مصارف الخراج.
- المبحث الثالث: تخميس الخراج.
- المبحث الرابع: هل بقيت أرض خراجية؟

* وأما الباب الثاني: فهو في الضريبة، وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: تعريف الضريبة المعاصرة وحكمها

ويشتمل على ثلاثة مباحث هي :

- المبحث الأول: تعريف الضريبة لغة واصطلاحاً.
- المبحث الثاني: حكم الضريبة على وجه العموم.
- المبحث الثالث: الشروط التي تجب مراعاتها عند فرض الضرائب.

الفصل الثاني: أساس فرض الضرائب في القانون، وأغراضها في الشريعة الإسلامية

ويشتمل على ثلاثة مباحث هي :

- المبحث الأول: أساس فرض الضرائب في القانون.
- المبحث الثاني: مقارنة بين هذه النظرية وبين فرضها في الإسلام.
- المبحث الثالث: أغراض الضريبة في الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث: الإعفاء من الضريبة، وما يجب مراعاته عند فرضها، والتهرب منها

ويشتمل على ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: الإعفاء من الضريبة.
- المبحث الثاني: ما يجب مراعاته عند فرضها.
- المبحث الثالث: التهرب من الضريبة.

الفصل الرابع: ضرائب معاصرة ومقارنتها مع النظام الإسلامي

ويشتمل على ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: ضرائب معاصرة.
- المبحث الثاني: مقارنة هذه الضرائب مع النظام الإسلامي.
- المبحث الثالث: دفع الضرائب في بلد حاكمه ظالم.

الفصل الخامس: في العشر وأحكامه

وفيه خمسة مباحث هي:

- المبحث الأول: تعريف العشر وحكمه وحكمة مشروعيته.
- وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريفه.
- المطلب الثاني: حكمه وأدلة مشروعيته.
- المطلب الثالث: حكمه مشروعيته.
- المبحث الثاني: شروط العشر ووعاؤه.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الأشخاص الذين تعشر أموالهم.
المطلب الثاني: شروط من يفرض عليهم العشر.
المطلب الثالث: الأموال التي تخضع للعشر وشروطها.
- المبحث الثالث: مقدار العشر وتكييفه.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: مقدار العشر.
المطلب الثاني: تكييف العشر.
- المبحث الرابع: استيفاء العشر ومصارفه.
وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: من له حق استيفاء العشر.
المطلب الثاني: طرق استيفاء العشر.
المطلب الثالث: مسقطات العشر.
المطلب الرابع: مصارف العشر.
- المبحث الخامس: مقارنة العشر بالخراج والضريبة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: مقارنة بين العشر والخراج.
المطلب الثاني: مقارنة بين العشر والضريبة.

* وأما الباب الثالث: فهو في الجزية والخمس، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في الجزية وأحكامها

ويتضمن أربعة مباحث هي:

- المبحث الأول: تعريف الجزية ونشأتها وأدلة مشروعيتها.

ويتضمن أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: تعريف الجزية لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أدلة مشروعية الجزية.

المطلب الثالث: تاريخ تشريع الجزية.

المطلب الرابع: حكمة تشريع الجزية.

- المبحث الثاني: أنواع الجزية، ومحلها وشروطها.

ويتضمن ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: أنواع الجزية.

المطلب الثاني: محل الجزية.

المطلب الثالث: شروط من تفرض عليهم الجزية.

- المبحث الثالث: مقدار الجزية ووقت وجوبها.

ويتضمن ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: مقدار الجزية.

المطلب الثاني: وقت وجوب الجزية.

المطلب الثالث: تكييف الجزية.

- المبحث الرابع: استيفاء الجزية ومصارفها.

ويتضمن أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: استيفاء الجزية.

المطلب الثاني: طرق استيفاء الجزية.

المطلب الثالث: مسقطات الجزية.

المطلب الرابع: مصارف الجزية.

الفصل الثاني: في الخمس وأحكامه

ويشتمل على أربعة مباحث هي:

- المبحث الأول: تعريف الخمس وحكمه.

وفيه ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: تعريف الخمس لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حكمه وأدلة مشروعيته.

المطلب الثالث: حكمة المشروعية.

- المبحث الثاني: أنواع الأموال التي تخمس.

وفيه ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: تعريف الغنيمة لغة واصطلاحاً، والأصل في مشروعيته.

المطلب الثاني: مكان قسمة الغنيمة.

المطلب الثالث: كيفية قسمة الغنيمة.

- المبحث الثالث: في الفبيء والسَّلب والنفل.

وفيه ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: الفبيء وأحكامه.

المطلب الثاني: في السَّلب وأحكامه.

المطلب الثالث: في النفل وأحكامه.

- المبحث الرابع: في الرضخ والركاز والمعادن.

وفيه ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: في الرضخ وأحكامه.

المطلب الثاني: في الركاز وأحكامه.

المطلب الثالث: في المعدن وأحكامه.

الفصل الثالث: مقارنة بين الجزية والخمس مع الخراج والضريبة

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: مقارنة الجزية بالخراج والضريبة.

- المبحث الثاني: مقارنة الخمس بالخراج والضريبة.

* الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

* الفهارس:

١. فهرس الآيات.

٢. فهرس الأحاديث.

٣. فهرس الآثار.

٤. فهرس الأعلام.

٥. فهرس المصطلحات.

٦. فهرس المراجع والمصادر.

٧. فهرس الموضوعات.

هذه هي خطة البحث في الموضوع.

وأسأل الله ﷻ التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه.

كلمة شكر وتقدير:

أرى لزاماً عليّ بعد شكر الله تعالى أولاً، أن أتقدم بوفير الشكر إلى كل مَنْ أسدى إليّ عوناً في تحضير هذه الرسالة.

وعلى الخصوص الأستاذ الجليل الذي أسبغ عليّ مِنْ علمه وفضله، وصادق عونه، وسديد توجيهه مَا يسر لي العمل في إعداد هذه الرسالة، فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي حفظه الله تعالى. المشرف على هذه الرسالة ، ورئيس رابطة علماء بلاد الشام الذي أعطاني مِنْ وقته الثمين الكثير منه مع كثرة أعماله وأشغاله. وكذلك أتوجه بالشكر إلى جامعة الجنان ممثلة بإدارتها على فتح الباب أمامي لإعداد هذه الرسالة.

وكذلك كل مَنْ قدم إليّ معروفاً أو أشار عليّ بفائدة.

وأسأل الله التوفيق والسداد.

الطالب: بشار حسين العجل

تمهيد:

إن نظام الضرائب من وضع الجزية والخراج ونحوها ليس جديداً في الإسلام، بل كان موجوداً من قبل وهو من الأمور التي عرفتها الأمم منذ العصور الأولى. وكانت حاجة ماسة للحاكم أو الملك أو حتى رئيس القبيلة حيث يستعين بها على تسيير أموره المختلفة. فقد عرفها الرومان واليونان والفرس وغيرهم.^(١)

جاء في كتاب الاختيار: «واعلم أن الخراج كان وظيفة مشروعة في الجاهلية كفاية للمقاتلة وكانت رسم كسرى».^(٢)

وذكر أن سواد العراق كان الخراج موضوعاً عليه قبل الإسلام في زمن ملوك الفرس، وأن السواد كان في القديم على المقاسمة وأول من نقله من المقاسمة إلى الخراج قباز بن فيروز.^(٣)

وقال يحيى بن آدم^(٤): «قال حسن بن صالح: وأما سوادنا هذا، فإننا سمعنا أنه كان في أيدي النبط، فظهر عليهم أهل فارس، فكانوا يؤدون إليهم الخراج، فلما ظهر المسلمون على أهل فارس، تركوا السواد ومن يقاتلهم من النبط والدهاقين على حالهم، ووضعوا الجزية على رؤوس الرجال، ومسحوا عليهم ما كان في أيديهم من الأرض، ووضعوا عليها الخراج، وقبضوا على كل أرض ليست في أيدي أحد فكانت صوافي إلى الإمام».^(٥)

وإن الأمم السابقة ومنها الأمبراطورية الرومانية عرفت نوعاً من المدينة، إذ يذكر الدكتور عاطف صدقي: «أنه كان في الأمبراطورية الرومانية (٢٩م - ٣٩٥م) نظام ضريبي منظم ومتقن، بل أكثر من هذا فإن الضرائب فرضت بشكل واضح قبل ذلك، فقد كان في

(١) الضرائب الثابتة في الاقتصاد المالي الإسلامي، د. عبد الأمير كاظم ص: ٦٥. وموسوعة الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عبد المنعم الجمال، دار الكتاب المصري القاهرة ط. أولى ١٤٠٠ هـ ص: ٢٥٩.

(٢) المدودي، الاختيار، اعتناء محمد درويش، دار الأرقم بيروت ط. أولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م (٤/٣٩٣).

(٣) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م ص: ١٥ - ١٦.

(٤) هو يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الأموي، أبو زكريا الأحول. ثقة كثير الحديث، توفي سنة ٢٠٣ هـ في خلافة المأمون. طبقات ابن سعد (٦/٢٨١).

(٥) يحيى بن آدم، الخراج، تصحيح أحمد شاكر، دار المعرفة بيروت ص: ٢١ - ٢٢.

عهد الأمبراطور الروماني تفرض الضرائب وبشكل فردي لأن الأمبراطور هو المرجع الأول لكل شيء في السلطة ^(١).

وقد شيد الفراعنة في مصر نظام ضرائب خاص بهم، وقسمت الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وشملت الأولى التراث، والدخول العقارية والمنقولة، وشملت الثانية الضرائب الجمركية. ^(٢)

وعند اليونانيين: وضع يونان أثينا الجزية على سكان سواحل آسيا الصغرى حوالي القرن الخامس قبل الميلاد مقابل حمايتهم من هجمات الفينيقين وفينيقيا يومئذ من أعمال الفرس، فكانت هذه المدن تستغيث بأثينا كلما طمع فيها هذا العدو المغير فتلبي دعوتها وتحميها نظير جزية تفرضها على سكان تلك المدن. ^(٣)

وعند الرومان: لقد وضعت الدولة الرومانية نظاماً في الضرائب موسعاً ودقيقاً، بحيث شملت الضرائب المباشرة ضريبة الأرض وضريبة الرؤوس وضريبة المهن وضريبة المواشي وغيرها، وفي حين شملت الضرائب غير المباشرة ضريبة المبيعات وضريبة نقل البضائع والأشخاص، وضريبة الرقيق وضريبة تسجيل العقود، وضريبة الركاز والمعادن، وضريبة التركات وغيرها. ^(٤)

وفرض الرومان كذلك الجزية على الأمم التي أخضعوها، وكانت أكثر مما فرضه المسلمون بعدئذ، فإن الرومان لما فتحوا فرنسا، فرضوا على واحد من أهلها جزية يتراوح مقدارها ما بين تسعة دنائير وخمسة عشر ديناراً في السنة، وكانت تفرض على الأحرار والعبيد الذكور من سن الرابعة عشرة، والإناث من سن الثانية عشرة إلى الخامسة والستين من عمرهم جميعاً.

(١) عاطف صدقي، دروس في المالية العامة، ص: ١٩٠.

(٢) غازي عناية، المالية العامة، دار الجيل بيروت ط. أولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م ص: ٢٤٧.

(٣) محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٤) غازي عناية، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، ص: ٢٤٧ - ٢٤٨.

وعند البيزنطيين: لم يتغير نظام الجزية في عهدهم عنه في العصر الروماني، فكانت تفرض على جميع الأهالي بدون شفقة أو رحمة، ولم يكن لمقدارها نظام ثابت مستقر، بل كانت تزيد وتنقص تبعاً لظروف الدولة الحاكمة وأحوال البلاد، وكانت تفرض جملة على القرية ويقسمها السكان على أنفسهم، وذلك ما حدث في مصر في القرن الرابع الميلادي، وقد استعاض عن هذه الضريبة القديمة بضريبة شخصية أخرى على الرؤوس وبقي هذا النظام حتى فتح العرب مصر. ^(١)

وعند الفرس كذلك: كانت الجزية مورداً مهماً من موارد الدولة الفارسية، وظل أمرها سيئاً حتى تولى كسرى أنوشروان عرش الأكاسرة فاهتم بالشؤون المالية والاقتصادية في البلاد، فوضع نظاماً دقيقاً حتى قدر أقدارها وحدد مواعيدها، وجعلها تطرد صعوداً كلما زاد الدخل. ^(٢)

فعلم من ذلك أن الضرائب من الخراج والجزية الرسوم والإتاوات وغيرها هو قديم وليس بجديد، وله أهمية من حيث النهوض باقتصاد الدولة وزيادة موارد المالية من أجل سدّ العجز الواقع عليها، وللقيام بواجب الإنفاق على الجيوش والأفراد.

وسوف نجد من خلال هذا البحث أن وضع الخراج والجزية وغيرها من الضرائب لم يكن عبثاً أو ثقلاً على كاهل الأفراد والمجتمعات، بل له أهميته الخاصة، وهو بعيد كل البعد عن الظلم والتعسف بل هو نظام دقيق يراعي المصالح العامة والخاصة. وليس المراد من فرض تلك الضرائب هو ملء الخزينة العامة وإيجاد الفائض، بل هو من أجل الإنفاق العام، لأن الضرائب أصلاً تؤخذ عند الحاجة والعجز فقط، ويأتي بإذن الله الكلام عنه.

وفرض هذه الضرائب هو من باب التعاون والإخاء والتكافل الاجتماعي حتى لا يكون المال في أيدي مجموعة وفئة معينة من الناس، وبينما نجد الآخرين ليس لديهم ما يسد رمقهم أو يطيبون به أو يتعلمون. والله أعلم.

(١) محمد عبد المنعم الجبال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٢٦٠.

(٢) محمد عبد المنعم الجبال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٢٦٠.

الباب الأول

في الخراج

ويشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول: في تعريف الخراج ونشأته وحكمه وأدلته

وفيه ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: تعريف الخراج.
- المبحث الثاني: نشأته في الإسلام.
- المبحث الثالث: حكمه وأدلة مشروعيته.

الفصل الثاني: أنواع الخراج وشروطه

وفيه ستة مباحث هي:

- المبحث الأول: خراج الوظيفة والمقاسمة.
- المبحث الثاني: الخراج الصلحي والعنوي.
- المبحث الثالث: أنواع الأرض الخراجية.
- المبحث الرابع: شروط الأرض التي تخضع للخراج.
- المبحث الخامس: اجتماع الخراج والعشر في أرض واحدة.
- المبحث السادس: شراء الأرض الخراجية.

الفصل الثالث : مقدار الخراج وكيفية استيفائه

وفيه أربعة مباحث هي :

- المبحث الأول: مقدار الخراج.
- المبحث الثاني: ما يراعى عند تقدير الخراج.
- المبحث الثالث: استيفاء الخراج.
- المبحث الرابع: من يستوفي الخراج.

الفصل الرابع : طرق استيفاء الخراج

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول: العمالة على الخراج.
- المبحث الثاني: نظام التضمين.

الفصل الخامس : مسقطات الخراج ومصارفه

وفيه أربعة مباحث هي :

- المبحث الأول: مسقطات الخراج.
- المبحث الثاني: مصارف الخراج.
- المبحث الثالث: تخميس الخراج.
- المبحث الرابع: هل بقيت أرض خراجية؟

الباب الأول

في الخراج

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: في تعريف الخراج ونشأته وحكمه وأدلته

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الخراج لغة واصطلاحاً.

تعريف الخراج في اللغة والاصطلاح: الخراج والخَرْج لغةً بسكون الراء واحد، وهو شيء يخرج القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم. وقال الزجاج: الخَرْج المصدر والخراج اسم لما يخرج. وهو اسم لما يخرج من الأرض أو الغلام ثم سمي ما يأخذه السلطان خراجاً. وهو الإتاوة، تؤخذ من أموال الناس، ويجمع على أخراج وأخاريج وأخرجة. وفي التنزيل: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَقَالَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّزْقِينَ﴾^(١)، والأجرة كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾^(٢) أي أجرة. وهو غلة ما يخرج من الأرض، وفي الحديث: «الخراج بالضمان»^(٣). والفنيء، وقيل للجزية التي ضربت على رقاب أهل الذمة خراج، لأنه كالغلة الواجبة عليهم.^(٤)

(١) المؤمنون آية: (٧٢).

(٢) الكهف آية: (٩٤).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله. سنن أبي داود، ص: ٥٣٢، رقم (٣٥٠٨). والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد. سنن الترمذي، ص: ٣٠٥، رقم (١٢٨٥). والنسائي، كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان. سنن النسائي، ص: ٦٨٨، رقم (٤٤٩٠). وابن ماجه، كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان. سنن ابن ماجه، ص: ٣٨٥، رقم (٢٢٤٣). وأحمد رقم (٢٣٠٩١). والحديث صحيح، قال عنه الترمذي: حديث حسن صحيح، ص: ٣٠٥.

(٤) لسان العرب لابن منظور، تنسيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي بيروت ط. أولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م، باب: الخاء، مادة: خرج (٥٤/٤). وترتيب القاموس المحيط، الطاهر الزاوي، دار عالم الكتب الرياض ط. الرابعة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، باب: الخاء، مادة: خرج

والخراج في الاصطلاح: هو: ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها.^(١)
وعرفه الشيخ عlish بأنه: «أجرة الأرض الموقوفة التي استأجرها المسلمون أو أهل
الذمة من الإمام أو جزء الخارج منها إن ساقى عليها مسلماً أو ذمياً».^(٢)
ولكن من خلال ما كتب في الخراج ومن خلال التعريف اللغوي نجد أن للخراج
معنيين: معنى عام، ومعنى خاص. فالمعنى الخاص: هو الضريبة التي توضع على الأرض
الخارجية.

وفي المعنى العام: هو الأموال التي تتولى الدولة أمر جبايتها.
وقال شيخنا الزحيلي: يقع الخراج على الضريبة والجزية ومال الفيء، ويختص في
الغالب بضريبة الأرض.^(٣)

(٣٢/٢). والمعجم الوسيط لجماعة من العلماء، المكتبة الإسلامية استانبول تركيا، باب: الخاء، مادة: خرج (١/٢٤٤). والمعتمد، دار صادر بيروت ط. الثالثة ٢٠٠٤ م، باب: الخاء، مادة: خرج، ص: ١٤٣.

(١) الأحكام السلطانية للهاوردي، ت. خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي بيروت ط. الثالثة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ص: ٢٦٢.

والأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء، تعليق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص: ١٦٢.

(٢) شرح منح الجليل، الشيخ محمد عlish، دار الفكر بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م (٣/١٨٣).

(٣) الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دار الفكر دمشق ط. الثالثة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م حاشية رقم (١)، ص: ٥٥٨.

المبحث الثاني

نشأة الخراج في الإسلام

بعد وفاة أبي بكر رضي الله عنه آلت الخلافة إلى عمر رضي الله عنه، وازدادت الفتوحات الإسلامية، واتسعت رقعة الدولة الإسلامية، كثرت نفقاتها، فرأى عمر رضي الله عنه أن يجعل مورداً دائماً للمسلمين، فكان رأيه أن لا يقسم الأرض المغنومة بين المقاتلين، بل تبقى وقفاً لجميع المسلمين ويضرب عليها الخراج، فوافق بعض الصحابة ومانع البعض الآخر في أول الأمر، وقد بين أبو يوسف كيف شاور عمر رضي الله عنه الصحابة لما فتحت العراق، وكيف عارض بعضهم، فقال: « وشاورهم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا، فقال عمر رضي الله عنه: فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلو جهها^(١) قد اقتسمت وورثت عن الآباء وحيزت ما هذا برأي. فقال له عبد الرحمن بن عوف^(٢) رضي الله عنه: فما الرأي؟ ما الأرض والعلاج إلا مما أفاء الله عليهم. فقال عمر رضي الله عنه ما هو إلا كما تقول، ولست أرى ذلك، والله لا يفتح بعدي بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلاً على المسلمين، فإذا قسمت أرض العراق بعلو جهها وأرض الشام بعلو جهها، فما يسد به الثغور، وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أرض الشام والعراق. فأكثرنا على عمر رضي الله عنه وقالوا: أتقف ما أفاء الله علينا بأسيا فإنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا؟ فكان عمر رضي الله عنه لا يزيد على أن يقول هذا الرأي. قالوا: فاستشر. قال: فاستشار المهاجرين الأولين

(١) العلوج: جمع علج وهو الرجل من كفار العجم وغيرهم. انظر ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٦٣٦.

(٢) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث، أبو محمد، الزهري القرشي: صحابي، من أكابرهم. وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين جعل عمر الخلافة فيهم، وأحد السابقين إلى الإسلام، قيل: هو الثامن. وكان من الأجواد الشجعان العقلاء. توفي سنة ٣٢ هـ. الأعلام للزركلي (٣/ ٣٢١).

فاختلفوا، فأما عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فكان رأيُه أن نقسم لهم حقوقهم. وكذا رأي عثمان ^(١) وعلي وطلحة ^(٢) وابن عمر ^(٣) رضي الله عنهم رأي عمر رضي الله عنه.

فأرسل إلى عشرة من الأنصار خمسة من الأوس، وخمسة من الخزرج من كبارهم وأشرفهم، فلما اجتمعوا حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال: «إني لم أزعجكم إلا لأن تشركوا في أمانتي فيما حملت من أموركم، فإني واحد كأحدكم، وأنتم اليوم تقرون بالحق، خالفني من خالفني، ووافقني من وافقني، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هواي، معكم كتاب الله ينطق بالحق، فوالله لئن كنت نطقت بأمر أريده ما أريد به إلا الحق». قالوا: قل نسمع يا أمير المؤمنين. قال: «قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أنني أظلمهم حقوقهم، وإني أعوذ بالله أن أركب ظملاً، لئن ظلمتهم شيئاً هو لهم وأعطيته غيرهم لقد شقيت، ولكن رأيت أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى، وقد غنمنا والله أموالهم وأرضهم وعلوهم فقسمت ما غنموا من أموال بين أهله، وأخرجت الخمس فوجهته على وجهه وأنا في توجيهه، وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجها وأضع عليهم فيها الخراج، وفي رقابهم الجزية يؤدونها، فتكون فيئاً للمسلمين المقاتلة والذرية ولن يأتي من بعدهم.

أرأيتم هذه الثغور لا بدَّ لها من رجال يلزمونها، أرأيتم هذه المدن العظام - كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر - لا بدَّ لها من أن تشحن بالجيش وإدراار العطاء عليهم، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج؟».

قالوا جميعاً: الرأي رأيك، فنعم ما قلت وما رأيت. إن لم تشحن هذه الثغور وهذه المدن بالرجال وتجري عليهم ما يتقوون به رجع أهل الكفر إلى مدنها. فقال: «قد بان لي

(١) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، من قريش: أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين. من كبار الرجال الذين اعترف بهم الإسلام في عهد ظهوره. ولد بمكة، وأسلم بعد البعثة بقليل. نغم عليه الناس فطلبوا منه عزل أقاربه، فامتنع، فحصره في داره فقتلوه صبيحة عيد الأضحى وهو يقرأ القرآن سنة ٣٥ هـ. الأعلام للزركلي (٢١٠/٤).

(٢) طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي المدني، أبو محمد: صحابي، شجاع، من الأجواد. وهو أحد العشرة المبشرين، وأحد الستة أصحاب الشورى، وأحد الثانية السابقين إلى الإسلام. توفي سنة ٣٦ هـ. الأعلام للزركلي (٢٢٩/٣).

(٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن: صحابي، من أعز بيوتات قريش في الجاهلية. كان جريئاً جهوريماً. نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد فتح مكة. ومولده ووفاته فيها. أفتى الناس في الإسلام، توفي سنة ٧٣ هـ. الأعلام للزركلي (١٠٨/٤).

الأمر، فمن رجل له جزالة وعقل يضع الأرض مواضعها، ويضع على العلوج ما يحتملون؟». فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف^(١)، وقالوا: تبعته إلى أهم من ذلك فإن له بصراً وعقلاً وتجربة. فأسرع إليه عمر رضي الله عنه فولاه مساحة أرض السواد^(٢).

وقال: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار الناس في السواد حين افتتح فرأى عامتهم أن يقسمه، وكان بلال بن رباح رضي الله عنه من أشدهم في ذلك. وكان رأي عمر رضي الله عنه أن يتركه ولا يقسمه. فقال: اللهم اكفني بلالاً وأصحابه. ومكثوا في ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك، ثم قال عمر رضي الله عنه: إني قد وجدت حجة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤) حتى فرغ من شأن بني النضير، فهذه عامة في القرى كلها، ثم قال: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كُنْ لَا يَكُنْ دُولَهُ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وانفقوا إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٥)، ثم قال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَصُورُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾^(٦). ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال: ﴿وَالَّذِينَ بَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ

(١) عثمان بن حنيف بن وهب الأنصاري الأوسي، أبو عمرو: وال، من الصحابة. شهد أحداً وما بعدها. وولاه عمر السواد، ثم ولاه علي البصرة. توفي بعد سنة ٤١ هـ. الأعلام للزركلي (٤/ ٢٠٥).

(٢) أبو يوسف، الخراج. ص: ٢٤ - ٢٦.

(٣) بلال بن رباح الحبشي، أبو عبد الله، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخازنه على بيت ماله. من مولدي السراة، وأحد السابقين للإسلام. وشهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتوفي في دمشق. سنة ٢٠ هـ. الأعلام للزركلي (٢/ ٧٣).

(٤) الحشر آية: (٦).

(٥) الحشر آية: (٧).

(٦) الحشر آية: (٨).

حَصَاصَةً وَمَنْ يُوَقِّ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١﴾. فهذا ما بلغنا والله أعلم
للأنصار خاصة.

ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا
أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ
رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (٢).

فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم، فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعاً فكيف
نقسمه هؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم، فأجمع على تركه وجمع خواجه « (٣).

(١) الحشر آية: (٩).

(٢) الحشر آية: (١٠).

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ٢٦ - ٢٧. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١٦ - ١٧.

المبحث الثالث

حكمه وأدلة مشروعيته

حكمه: يجب أداء الخراج على كل من بيده أرض خراجية^(١)، وذلك حسب الشروط والتفاصيل التي تأتي.

أما أدلة مشروعيته: فاستدل على مشروعية الخراج بأدلة متعددة من الكتاب والسنة والاجتهاد.

أولاً: من الكتاب: الآيات من سورة الحشر: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا إِلَيْكُمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا وَانْقَرُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُخْرِجُونَ مِنْ هَاجَرٍ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿١٠﴾ (٢).

(١) البحر الرائق لابن نجيم، ت. زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م (١٧٨/٥). ومجمع الأنهر، الكلبولي، ت. خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م (٤٦٢/٢). الأحكام السلطانية، الماوردي ص: ٢٥١. والأحكام السلطانية، أبو يعلى الفراء ص: ١٥٣. المغني مع الشرح الكبير، ابن قدامة، دار الكتب العلمية بيروت (٥٧٩/٢). (٢) الحشر الآيات: (٦ - ١٠).

بَيَّنَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ حَكْمَ مَسْأَلَةِ وَقْفِ أَرْضِ السَّوَادِ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ شَاوَرَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّاسَ فِي السَّوَادِ حِينَ افْتَتَحَ فَرَأَى عَامَتَهُمْ أَنْ يَقْسَمَ وَمَكَثُوا ذَلِكَ يَوْمِينَ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنِّي قَدْ وَجَدْتُ حُجَّةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿٨﴾ فَهَذِهِ عَامَةٌ فِي الْقُرَى كُلِّهَا، ثُمَّ أَكْمَلَ الْآيَاتُ، فَكَانَتِ الْآيَةُ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ ﴿٩﴾ هِيَ لِلْمُهَاجِرِينَ، ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقْ شَحْنًا نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿١٠﴾ هِيَ لِلْأَنْصَارِ، ثُمَّ خَلَطَ بِهِمْ غَيْرَهُمْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ﴿١١﴾. فَكَانَتِ هَذِهِ عَامَةٌ لِمَنْ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِمْ، فَقَدْ صَارَ هَذَا الْفِيءُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا ^(١).

قال أبو يوسف ^(٢): «والذي رأى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الامتناع في قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقاً من الله كان له فيما صنع، وفيه كانت الخيره لجميع المسلمين، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم

(١) أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة بيروت ص: ٢٦ - ٢٧. الاختبار، المودودي، اعتنى به محمد درويش، دار الأرقم ط. الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م (٣٦٩/٤). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م (٢٢/١٨). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الجيل بيروت ط. الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م (٣٤٠/٤).

(٢) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس الأنصاري، صاحب أبي حنيفة، كان فقيهاً، عالماً، حافظاً، نشر مذهب أبي حنيفة. تولى القضاء ببغداد، توفي سنة ١٨٢ هـ. سير أعلام النبلاء (٥٣٥/٨).

النفع لجماعتهم، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس في الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور، ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد»^(١).

وقال الجصاص^(٢): «وَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ - أي عمر - بِهَذِهِ الْآيَةِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾»، وَشَاوَرَ عَلِيًّا وَجَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ، فَأَشَارُوا عَلَيْهِ بِتَرْكِ الْقِسْمَةِ، وَأَنْ يُقَرَّ أَهْلُهَا عَلَيْهَا وَيَضَعَ عَلَيْهَا الْخَرَجَ، فَفَعَلَ ذَلِكَ، وَوَافَقَتْهُ الْجَمَاعَةُ عِنْدَ احْتِجَاجِهِ بِالْآيَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ وَأَنَّهَا مَضْمُونَةٌ إِلَى آيَةِ الْغَنِيمَةِ فِي الْأَرْضِينَ الْمَفْتُوحَةِ»^(٣).

ثانياً: من السنة: ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه^(٤) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنَعْتُ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا»^(٥)، وَمَنَعْتُ الشَّامَ مُدِّيَهَا^(٦) وَدِينَارَهَا، وَمَنَعْتُ مِصْرَ إِزْدَبَهَا^(٧) وَدِينَارَهَا، وَعُدْتُكُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُكُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُكُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ»^(٨) شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ حُكْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَدَمُهُ.

قال الشوكاني^(٩): «وهذا الحديث من أعلام النبوة لإخباره ﷺ بما سيكون من ملك المسلمين هذه الأقاليم ووضعهم الجزية والخراج ثم بطلان ذلك، إما بتغلبهم وهو أصح

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ٢٧.

(٢) هو أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص. إمام الحنفية في عصره، وطولب إلى القضاء فامتنع. توفي سنة ٣٧٠ هـ. الفوائد البهية، ص: ٢٧. الأعلام (١/٦٥).

(٣) الجصاص، أحكام القرآن، ت. عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية بيروت (٣/٥٧٥).

(٤) عبد الرحمن بن صخر الدوسي، الملقب بأبي هريرة: صحابي، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له. ولزم صحبة النبي، فروى عنه ٥٣٧٤ حديثاً، نقلها عن أبي هريرة أكثر من ٨٠٠ رجل بين صحابي وتابعي. توفي في سنة ٥٩ هـ. (الأعلام للزركلي (٣/٣٠٨)).

(٥) القفيز: هو مكيال قدره ١٢ صاعاً كَيْلاً. انظر الأموال في دولة الخلافة ص: ٦٤.

(٦) المد هو صاع أهل العراق. الشوكاني، نيل الأوطار (٨/١٧).

(٧) الأردب: مكيال ضخيم بمصر يضم أربعة وعشرون صاعاً. الشوكاني، نيل الأوطار (٨/١٧).

(٨) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب، صحيح مسلم، ص: ١٢٤٤. رقم (٢٨٩٦).

(٩) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن من أهل صنعاء. ولي قضاءها ومات حاكماً سنة ١٢٥٠ هـ. الأعلام (٧/١٩٠).

التأويلين، وفي البخاري ما يدل عليه ولفظ المنع في الحديث يرشد إلى ذلك وإما بإسلامهم»^(١).

وهذا ما حصل فعلاً حيث اتسعت الفتوحات الإسلامية ووضعت الجزية ثم بعد ذلك تغيرت الأحوال.

ووجه الاستدلال من هذا الحديث هو علم النبي ﷺ أن الصحابة رضي الله عنهم سيضعون الخراج على الأرض، والجزية على الرؤوس، ولم يبين لهم خلاف ذلك أو ينهاهم عنه، وهذا يدل على تقريره لهم وضع الخراج دون إنكار، ولو كان خلاف ذلك لأرشدهم إلى خلافه ولنهاهم عنه.

قال يحيى بن آدم: «يريد من هذا الحديث أن رسول الله ﷺ ذكر القفيز والدرهم قبل أن يضعه عمر رضي الله عنه على الأرض»^(٢).

وقال النووي^(٣): «وَفِي مَعْنَى مَنَعَتْ الْعِرَاقَ وَغَيْرَهَا قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ: أَحَدُهُمَا: لِإِسْلَامِهِمْ، فَتَسْقُطَ عَنْهُمْ الْجُزْيَةُ، وَهَذَا قَدْ وُجِدَ. وَالثَّانِي: وَهُوَ الْأَشْهَرُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَجَمَ وَالرُّومَ يَسْتَوْلُونَ عَلَى الْبِلَادِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَيَمْنَعُونَ حُصُولَ ذَلِكَ لِلْمُسْلِمِينَ» إلى أن قال: «وَهَذَا قَدْ وُجِدَ فِي زَمَانِنَا فِي الْعِرَاقِ، وَهُوَ الْآنَ مَوْجُودٌ. وَقِيلَ: لِأَنَّهُمْ يَرْتَدُّونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فَيَمْنَعُونَ مَا لَزِمَهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْجُزْيَةُ تَقْوَى شَوْكَتَهُمْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فَيَمْتَنِعُونَ بِمَا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ مِنَ الْجُزْيَةِ وَالْخَرَاجِ وَغَيْرِ ذَلِكَ»^(٤).

كل هذه الأقوال تدل على إخبار النبي ﷺ عما يكون من الخراج والجزية، ولم يرشدهم إلى خلافه، مما يدل على مشروعيته، وإلا لأنكره عليهم.

(١) الشوكاني، نيل الأوطار، تصحيح وضبط محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية ط. الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م (١٧/٨).

(٢) ابن آدم، الخراج، ت. أحمد شاكر، دار المعرفة بيروت ص: ٧٢.

(٣) هو محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحزامي النووي. محرر مذهب الشافعية ومنقحه. صاحب التصانيف المشهورة، ولد سنة ٦٣١ هـ ولم يتزوج، وتوفي سنة ٦٧٦ هـ. طبقات الشافعية (٢/٤٧٦).

(٤) النووي شرح مسلم، دار الفكر بيروت (١٨/٢٠).

٢- وعن عروة بن رويم^(١) قال: جاء نفر إلى النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إنا كنا حديثي عهد بجاهلية، فكنا نصيب من الأيتام والربا، فأردنا أن نحبس أنفسنا في بيوت نعبد الله حتى نموت. قال: فسر بذلك رسول الله ﷺ ثم قال: «إنكم ستجدون أجناداً، ويكون لكم ذمة وخراج، وستفتح لكم أرضون على سيف البحر فيها مدائن وقصور، فمن أدرك ذلك منكم فاستطاع أن يحبس نفسه في مدينة من تلك المدائن، أو قصر من تلك القصور حتى يموت فليفعل» وهو مرسل.^(٢)

٣- ما روي عن سهل بن أبي حثمة^(٣) قال: «قسم رسول الله ﷺ خير نصفين، نصفاً لنوائبه^(٤) وحاجته، ونصفاً بين المسلمين، قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً^(٥)». وفي هذا الحديث دليل على وجود الخراج، حيث إن رسول الله ﷺ وقف نصف خير لمصلحة المسلمين، ويأتي تفصيل ذلك عند الكلام عن قسمة الأرض المغنومة بإذن الله.

ثالثاً: المصلحة:

المصلحة تقتضي عدم تقسيم الأراضي المفتوحة عنوة، وإنما المصلحة تقتضي وقفها وضرب الخراج عليها، وفي ذلك تحقيق مصلحة كبيرة للمسلمين، وتتحقق هذه المصلحة من عدة جوانب:

١- تأمين مورد مالي ثابت للأمة الإسلامية:

وهذا من حكمة عمر رضي الله عنه، ونظرته المستقبلية لواقع الأمة الإسلامية، لأنه في حال تقسيم هذه الأرض المفتوحة على المقاتلين، لن يبقى للمسلمين موردٌ ماليٌّ هامٌ بالنسبة لهم، وهناك كثير من الناس يقعون في خط الفقر، والأوضاع الاقتصادية سيئة، فأراد عمر رضي الله عنه أن يُبقي

(١) عروة بن رويم اللخمي، الأردني الفقيه المحدث، أبو القاسم. توفي سنة ١٤٠ هـ. سير أعلام النبلاء (٦/١٣٧).

(٢) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، دار الكتب العلمية بيروت ط. ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م، ص: ١١.

(٣) هو سهل بن أبي حثمة بن ساعدة بن عامر، حدث عن النبي ﷺ بأحاديث، وكان عمره سبع أو ثمان سنين عند وفاة النبي ﷺ.

(٤) النوائب: جمع نائبة وهي ما ينوب الإنسان أي ينزل من المهمات والحوادث. العظيم آبادي، عون المعبود (٨/١٦٩).

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفقه، باب ما جاء في حكم أرض خير. سنن أبي داود، ص: ٤٦١، رقم (٣٠١٠). وأحمد في المسند

رقم (١٥٨٢١).

لهم شيئاً من هذه الأموال ليعيشوا حياة كريمة بعيداً عن الذل والضعف والهوان، لهذا رأى ﷺ ألا تقسم الأرض وتبقى وقفاً ويوضع عليها الخراج. وهذا ما أشار إليه بقوله: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ أَتْرَكَ آخِرَ النَّاسِ بَيَّانًا»^(١) لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ مَّا فُتِحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ وَلَكِنِّي أَتْرَكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَقْتَسِمُونَهَا»^(٢).

فقال الشوكاني: «ولكنني أتركها خزانة لهم يقتسمونها» أي يقتسمون خراجها.^(٣)

وقال الشوكاني: «قوله: «كما قسم رسول الله ﷺ خيبر» فيه تصريح بما وقع منه ﷺ إلا أنه عارض ذلك عنده حسن النظر لآخر المسلمين فيما يتعلق بالأرض خاصة فوقفها على المسلمين وصرب عليها الخراج الذي يجمع مصلحتهم»^(٤).

وهذا ما ذكر عمر ﷺ في جوابه على كتاب سعد بن أبي وقاص^(٥) يوم افتتح العراق: «أما بعد: فقد بلغني كتابك أن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم غنائمهم، وما أفاء الله عليهم، فانظر ما أجلبوا به عليك في العسكر من كراع^(٦) أو مال، فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضين والأنهار لعمالها، ليكون ذلك في أعطيات المسلمين، فإننا لو قسمناها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء»^(٧).

وكذلك أشار علي ﷺ على عمر ﷺ حين استشاره فقال له علي ﷺ: «دعهم ليكونوا مادة للمسلمين! فتركهم»^(٨).

(١) الببان: هو المعدم الذي لا شيء له. ابن حجر، فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى ١٤١٠ هـ، (٧/ ٦٢٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ص: ٧٦٨، رقم (٤٢٣٥).

(٣) ابن حجر، فتح الباري (٧/ ٦٤٢).

(٤) الشوكاني، نيل الأوطار (٨/ ١٥).

(٥) سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري، أبو إسحاق: الصحابي الأمير، فاتح العراق، ومدائن كسرى، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وأحد العشرة المبشرين بالجنة توفي في سنة ٥٥ هـ. الأعلام للزركلي (٣/ ٨٧).

(٦) الكراع: اسم لجميع الخيل والسلاح. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، علي عبد الحميد، دار ابن الجوزي ط. ثالثة ١٤٢٥ هـ، ص: ٧٩٨.

(٧) أبو عبيد، الأموال، ت. محمد هراس، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م، ص: ٦٤ رقم (١٥٠).

(٨) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٤ رقم (١٥١).

وهذا توفيق من الله سبحانه وتعالى لهم، والله يؤتي فضله من يشاء، كما فهم سليمان عليه السلام الحكم في قضية الماشية والزرع، وهذا هو فهم أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه حيث استطاع تأمين مورد مالي ثابت للأمة دون إثقال أهلها وأصحابها بعبء من الضرائب وغيرها، التي تتعب كاهلهم ويعجز الكثير عن أداء هذه الضرائب، بل وضع الخراج بدون ظلم وإنما هو حسب الطاقة والقدرة.

قال د. محمد النبهان: « وهذا الاتجاه الذي سار فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن أيده من الصحابة هو توفيق من الله وبيان للاتجاه العام الذي تسير فيه الشريعة الإسلامية في نظرها واجتهادها بالنسبة للمشاكل الجديدة، ولو قسمت هذه الأراضي بين الغانمين لكان في ذلك ضرر كبير بالدولة والمجتمع الإسلامي، فالأضرار التي تلحق الدولة، هي عدم قدرتها على تغطية نفقاتها في الحروب والمصالح العامة، والأضرار التي تلحق المجتمع هي: تجمع الأموال والأراضي في أيدي الغانمين، مما يجعل طبقة من الناس تعيش مترفة غنية تملك الأرض والمال، والطبقة الأخرى تعيش فقيرة لا تملك المال ولا الأرض، ولذلك فإن وقف الأرض المغنومة وجعلها ملكية جماعية هو اجتهاد عظيم كان له أكبر الأثر في تاريخ الأمة الإسلامية وبناء مجدها وعظمتها، لأن الخراج أصبح فيما بعد المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة الإسلامية في فتوحاتها وتجهيز جيوشها والإنفاق على مصارفها، كما أنه مصدر كبير لبيت المال للإنفاق على المحتاجين والفقراء ومن تعولهم الدولة الإسلامية ^(١) ».

٢- توزيع الثروة وعدم حصرها في أيدي مجموعة معينة من الناس:

وضع الخراج على الأرض المغنومة وعدم تقسيمها على الجند الذين شاركوا في تلك المعركة أو الوقعة، هو عين الرأي والصواب، حيث يقسم المال على جميع المسلمين ومصالحهم العامة، ولا يبقى في أيدي الجند فقط، وهذه هي الحكمة التي أشار إليها الله سبحانه وتعالى حين تحدث عن تقسيم المال فقال: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ

(١) د. محمد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الرسالة بيروت ط. الرابعة ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م،

مِنْكُمْ ﴿١﴾ أي لا يكون الفيء دولة بين الأغنياء دون الفقراء، والدولة: اسم للشيء يتداوله القوم بينهم. (٢)

فإنه لو لم يقدره لتداولته الأغنياء الأقوياء، ولما حصل لغيرهم من العاجزين منه شيء، وفي ذلك من الفساد ما لا يعلمه إلا الله. (٣)

وقال ابن كثير: «أي جعلنا هذه المصارف لمال الفيء كيلا يبقى مأكلة يتغلب عليها الأغنياء ويتصرفون فيها بمحض الشهوات والآراء ولا يصرفون منها شيئاً إلى الفقراء». (٤) وهذا المعنى نبه عليه معاذ (٥) حينما أشار على عمر (رضي الله عنه) لما أراد قسم الأرض بين المسلمين لمعارضة بعض الصحابة (رضي الله عنهم) فقال له معاذ (رضي الله عنه): «والله إذن ليكون ما تكره، إنك إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدي القوم، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدّون من الإسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم». (٦)

فأخذ عمر بقول معاذ (رضي الله عنه) ووقف الأرض على المسلمين ووضع عليها الخراج لتبقى مادة لهم، ينفق منها عليهم وعلى مصالحهم.

٣- عمارة الأرض بالزراعة وعد تعطيها.

إن عمارة الأرض والانتفاع بها، مطلوب من الناس عامة، ومن المسلمين خاصة، فهو من مقتضيات الاستخلاف للناس في الأرض، كما قال الله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ

(١) الحشر آية: (٧).

(٢) الشوكاني، فتح القدير (١٩٨/٥).

(٣) السعدي، تيسير الكريم الرحمن. ت. عبد الرحمن اللويحي ط. أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص: ٨٥١.

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣٣٦/٤).

(٥) معاذ بن جبل السيد الامام أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المدني البصري. شهد العقبة شاباً أمرد، وله عدة أحاديث. توفي سنة ١٨ هـ.

الأعلام للزركلي (٢٥٨/٧) سير أعلام النبلاء (٤٤٣/١).

(٦) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٤-٦٥ رقم (١٥٢).

إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ (١)

لذلك حض الإسلام على عمارة الأرض والقيام بأمرها، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» (٢)، وليس هذا إلا من باب الحث على عمارة الأرض وعدم تعطيلها. وكان ﷺ والخلفاء من بعده يعطون للناس الأراضي من أجل هذا المطلب، لذلك قال أبو يوسف في كتابه إلى هارون الرشيد: وكذلك الأرضون يقطع الإمام منها من أحب من الأصناف التي سميت، ولا أرى أن يترك أرضاً لا ملك لأحد فيها، ولا عمارة حتى يقطعها الإمام، فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج. (٣)

فكان القصد من ضرب الخراج هو عمار الأرض بالزراعة، فأهلها قادرون على القيام بذلك أكثر من الغانمين، لأنهم أصحاب خبرة في الزراعة وبها هو أصلح للأرض، بخلاف الغانمين الذين لا علم لهم ولا خبرة بالزراعة، وخاصة لانشغالهم بأمر الجهاد والقتال، فلا وقت لهم للعمل بالزراعة وفلاحة الأرض.

ولعل من حكمة عمر رضي الله عنه في وضع الخراج على الأرض وعدم تقسيمها على الغانمين حتى لا ينشغلوا بها عن الجهاد والغزو بحق، وليس المراد به النهب كما هو مفهوم العصر. وإن عمر رضي الله عنه سلك في ذلك مسلك النبي ﷺ، فلما فتحت خيبر وصارت الأموال المغنومة بين يديه رضي الله عنه، ولم يكن له من العمال ما يكفون عمل الأرض فدفعها رسول الله ﷺ إلى اليهود يعملونها على نصف ما خرج منها، فلم تزل على ذلك حياة رسول الله ﷺ وحياة أبي بكر رضي الله عنه حتى كان عمر رضي الله عنه فكثر العمال في أيدي المسلمين وقووا على عمل الأرض، فأجلى عمر رضي الله عنه اليهود إلى الشام وقسم الأموال بين المسلمين إلى اليوم. (٤)

(١) البقرة آية: (٣٠).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحرث والمزراعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً. صحيح البخاري، ص: ٤٠٧.

(٣) أبو يوسف، الخراج ص: ٦١.

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٢ رقم (١٤٢).

فهذه هي المصالح التي رآها أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ووفق إليها، من عمارة الأرض وتأمين مورد مالي ثابت للأمة، وتوزيع الثروة، كافية في تشريع الخراج. إضافة إلى ما اعتمد عليه من أدلة من الكتاب والسنة كما تقدم.

ولم يكن حكم عمر رضي الله عنه في وضع الخراج ناتجاً عن تعنت وتشبث، بل هو نابع عن دليل شرعي له أصل في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومأخوذ ومستنبط منهما، وحاشا لعمر رضي الله عنه أن يحكم بحكم يخالف فيه الشريعة الغراء وقواعدها.

ويعتبر دليله كذلك إجماع الصحابة رضي الله عنهم حيث وافقه الأكثر إلا النادر على هذا الرأي، وأشاروا عليه به وأصابوا في ذلك بتوفيق من الله تعالى.

وفي مشروعية الخراج تأمين مورد مالي ثابت للأمة من غير احتياج إلى فرض ضرائب تلقى على عاتق أفراد الأمة، وتكليفها بأمور هم في غنى عنها.

الفصل الثاني: أنواع الخراج وشروطه

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول: خراج الوظيفة والمقاسمة.

- المبحث الثاني: الخراج الصلحي والعنوي.

- المبحث الثالث: أنواع الأرض الخراجية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ما صولح عليه المشركون أو أجلوا عنه من غير قتال.

المطلب الثاني: ما فتح عنوة وقهراً.

- المبحث الرابع: شروط الأرض التي تخضع للخراج.

- المبحث الخامس: اجتماع الخراج والعشر في أرض واحدة.

- المبحث السادس: شراء الأرض الخراجية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شراء المسلم للأرض الخراجية.

المطلب الثاني: انتقال الأرض العشرية إلى الذمي.

الفصل الثاني: أنواع الخراج وشروطه

من خلال النظر في كتب الفقه والخراج خاصة يعلم أن الفقهاء قسموا الخراج باعتبارات إلى أنواع عدة، فقسموه باعتبار المأخوذ من الأرض تارة، وقسموه باعتبار آخر بالنظر إلى الأرض التي تخضع للخراج.

ولهذا قسمت الكلام في ذلك إلى مبحثين:

الأول: باعتبار المأخوذ من الأرض.

والثاني: باعتبار الأرض التي تخضع للخراج.

المبحث الأول

خراج الوظيفة والمقاسمة

وهو الاعتبار الأول من اعتبارات الفقهاء في أنواع الخراج، وهو المأخوذ من الأرض، فقسموه إلى قسمين:

القسم الأول: خراج الوظيفة.

خراج الوظيفة: هو أن يكون الواجب شيئاً في الذمة، يتعلق بالتمكن من الزراعة أو بالتمكن من الانتفاع بالأرض، حتى لو لم يقع الزرع بالفعل، لأن الانتفاع بالأرض قائم، ولكن القائم على هذه الأرض قصر في زرعها والانتفاع بها. ويأتي تفصيل ذلك عند مسقطات الخراج بإذن الله.

وجراج الوظيفة هو ما وضعه عمر رضي الله عنه على سواد العراق ومصر والشام^(١). ويأتي الكلام على ما وظفه عمر رضي الله عنه عند مقدار الخراج. ويسمى هذا النوع كذلك خراج المساحة،

(١) الزيلعي، تبين الحقائق ومعه حاشية الشلبي، ت. أحمد عناية، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى (١٤٨/٤). والكلبيولي، مجمع الأنهر

(٢) (٤٦٢/٢). المودودي، الاختيار (٣٩٣/٤). ابن عابدين، رد المحتار، ت. محمد حلاق وعامر حسين، دار إحياء التراث العربي بيروت ط. أولى

(٢٢٨/٦).

لأنه ينظر إلى مساحة الأرض. ويسمى خراج المقاطعة لأنه ينظر إلى نوع الزرع الذي يزرع فيها. هذا هو خراج الوظيفة الذي وضعه عمر رضي الله عنه على سواد العراق وغيره.

القسم الثاني: خراج المقاسمة.

خراج المقاسمة: هو أن يكون الواجب جزءاً شائعاً من الخارج من الأرض كالخمس ونحوه، كالربع والثلث والنصف ونحو ذلك. فيكون المعنى أن الخراج يتعلق بالخارج من الأرض لا بالتمكن من الانتفاع فقط، لأنه يؤخذ من الخارج من الأرض.^(١) فلو عطل المالك زراعة الأرض، لا يؤخذ منه شيء.

وقد كان الخراج على عهد عمر رضي الله عنه خراج وظيفة، واستمر الحال على ذلك إلى عهد المنصور في الدولة العباسية حيث عدل عن خراج الوظيفة إلى خراج المقاسمة.

وفي الأحكام السلطانية للماوردي^(٢) وأبي يعلى^(٣): «وَلَمْ يَزَلِ السَّوَادُ عَلَى الْمِسَاحَةِ وَالْخَرَاجِ إِلَى أَنْ عَدَلَ بِهِمُ الْمُنْصُورُ فِي الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ عَنِ الْخَرَاجِ إِلَى الْقِسْمَةِ، لِأَنَّ السَّعَرَ نَقَصَ فَلَمْ تَفِ الْعَلَاتُ بِخَرَاجِهَا وَخَرِبَ السَّوَادُ فَجَعَلَهُ مُقَاسِمَةً، وَأَشَارَ أَبُو عُبَيْدٍ اللَّهُ عَلَى الْمُهْدِيِّ أَنْ يَجْعَلَ أَرْضَ الْخَرَاجِ مُقَاسِمَةً بِالنِّصْفِ إِنْ سَقَى سَيْحًا وَفِي الدَّوَالِي عَلَى الثُّلُثِ، وَفِي الدَّوَالِي عَلَى الرَّبْعِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ سِوَاهُ».^(٤)

فالحكمة من تغيير الخراج من خراج وظيفة إلى خراج مقاسمة هو رخص السعر، إذا فتغيره من الوظيفة إلى المقاسمة كان بسبب حادث اقتضاه اجتهاد الأئمة يبقى مع بقاء سببه، فإذا زال السبب أعيد إلى حاله الأول وهو خراج الوظيفة.

(١) انظر المراجع السابقة.

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري. له مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وغيرهما، وكان حافظاً للمذهب الشافعي، توفي

سنة ٤٥٠ هـ. طبقات الشافعية (٣٨٧/٢). الأعلام (١٤٦/٥).

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء، قاضي القضاة أبو يعلى، توفي سنة ٤٥٨ هـ ودفن في مقبرة الإمام أحمد.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٣٠١. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٨٥.

وفي الأحكام السلطانية: « وَالَّذِي يُوجِبُهُ الْحُكْمُ أَنَّ خَرَجَهَا هُوَ الْمُضْرُوبُ عَلَيْهَا أَوَّلًا، وَتَغْيِيرُهُ إِلَى الْمُقَاسَمَةِ إِذَا كَانَ لِسَبَبٍ حَدِثٍ اقْتِضَاءُ اجْتِهَادِ الْأَئِمَّةِ، أَمْضَى مَعَ بَقَاءِ سَبَبِهِ، وَأُعِيدَ إِلَى حَالِهِ الْأَوَّلِ عِنْدَ زَوَالِ سَبَبِهِ، إِذْ لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْقُضَ اجْتِهَادَ مَنْ تَقَدَّمَهُ »^(١).

الفرق بين خراج الوظيفة وخراج المقاسمة:

إن خراج الوظيفة يؤخذ مرة واحدة في السنة على حسب ما وظف ووضع، بخلاف خراج المقاسمة فإنه على حسب الخارج من الأرض.^(٢)

وهذا الخارج من الأرض قد يتكرر أكثر من مرة في السنة، لأن هناك زراعة في الصيف، وأخرى في الشتاء ونحوها. وأهل الزراعة والأراضي أعلم بالأمر.

وكذلك فإن خراج الوظيفة يجب عند التمكن من الانتفاع بالأرض، ولو لم تزرع لأنه قد يوضع على المساحة، بخلاف خراج المقاسمة، فإنها تجب على الخارج من الأرض، فمعنى ذلك أن الأرض إذا لم تزرع فلا شيء عليها في خراج المقاسمة.

وأما هل يجبر على زرعها أم لا؟ يأتي الكلام عليه عند مسقطات الخراج. وأيهما للإمام أن يعمل به:

فكما تقدم من كلام الماوردي وأبي يعلى أن الأصل خراج الوظيفة لأنه الأصل، وهو ما وضعه عمر رضي الله عنه.

وأما المقاسمة فكانت لسبب اقتضاه، فإذا زال السبب عاد إلى الأصل.

فأقول إن هذا الأمر يعود لاجتهاد الإمام فيما يرى فيه المصلحة العامة بالنسبة للمسلمين. وبالنظر كذلك إلى من يؤدي هذه الضريبة بحيث تكون على قدر طاقته، ولا يكون فيها ظلم أو إجحاف في حقه، لأنه كما يأتي عند مقدار الخراج يكون على قدر الطاقة.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٣٠٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٨٦.

(٢) الكلبيني، مجمع الأنهر (٢/ ٤٦٧). ابن عابدين، رد المحتار (٦/ ٢٣٤ - ٢٣٥).

المبحث الثاني

الخراج الصلحي والعنوي

وهو الاعتبار الثاني من اعتبارات الفقهاء في أنواع الخراج، وهو باعتبار الأرض التي تخضع للخراج، فقسموه إلى قسمين كذلك: إلى خراج صلحي وخراج عنوي.^(١)

القسم الأول: الخراج الصلحي:

وهو كل أرض صالح أهلها عليها لتكون لهم ويؤدون خراجاً معلوماً.^(٢) وأما كيفية الصلح على ذلك: هل تبقى الأرض في أيديهم، أو تكون وقفاً للمسلمين ونحوه. ويأتي تفصيله عند بيان أنواع الأرض الخراجية.

وهذا الخراج يكون تبعاً للاتفاق الذي يتم بين المسلمين ومن صالحوهم عليه. قال الشافعي^(٣): « وإذا صالحوهم على أن الأرض كلها للمشركون فلا بأس أن يصالحهم على ذلك، ويجعلوا عليهم خراجاً معلوماً ».^(٤)

القسم الثاني: الخراج العنوي:

وهو الأرض التي فتحت عنوة ولم تقسم بين الغانمين، إذا وقفها الإمام على جميع المسلمين، فإنه يضرب عليها خراجاً معلوماً.^(٥)

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٥٧٩). ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٥٥.

(٢) المحاملي، الباب في الفقه الشافعي، ت. عبد الكريم العمري، دار البخاري المدينة المنورة ط. أولى ص: ٣٨٠. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٥٧٩).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المصطفي، مات أبوه وهو صغير، وقرأ القرآن وهو ابن سبع سنين، وحفظ الموطأ وهو ابن عشر، وأفتى وهو ابن خمس عشرة سنة. وهو أحد الأئمة الأربعة المشهورين بالفقه، توفي سنة ٢٠٤ هـ. البداية والنهاية (١٠/ ٢٦٣).

(٤) الشافعي، الأم، ت. محمود مطرجي، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى (٤/ ٢٥٨).

(٥) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٥٥. ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ت. طه سعد، دار الكتب العلمية بيروت ط. ثانية

(١/ ٩١). التنوخي، المتع شرح المقنع، ت. د. عبد الملك دهيش ١٤١٨ هـ (٢/ ٦٠٠).

ويدخل في هذا النوع من الخراج الأرض التي جلا عنها أهلها خوفاً من المسلمين، وكذلك الأرض التي صولح أهلها عليها أنها للمسلمين.^(١)

قال الفتوحى الحنبلى^(٢): «الأرضون المفتوحة ثلاث: عنوة: وهي ما أجلوا عنها ويخير إمام بين قسمها كمنقول ووقفها للمسلمين بلفظ يحصل به، ويضرب عليها خراجاً يؤخذ ممن هي بيده من مسلم وذمي.

الثانية: ما جلوا عنها خوفاً منا، وحكمها كالأولى.

الثالثة: المصالح عليها، فما صولحوا على أنها لنا فكالعنوة». ^(٣)

وأما الكلام عن الأرض المفتوحة عنوة، هل تقسم بين الغانمين، أو يقفها الإمام على المسلمين، أو يفعل الأصلح من ذلك من القسمة أو الوقف، فسيأتي تفصيله بعد قليل عند بيان أنواع الأرض الخراجية.

(١) المرداوي، الإنصاف، ت. محمد الفقي، دار إحياء التراث العربى بيروت ط. ثانية (٤/ ٩٠ - ١٩١). الحجاوي، الإقناع، ت. التركي، وزارة الشؤون الإسلامية السعودية ط. ثانية (٢/ ١٠٧ - ١٠٨).

(٢) وهو محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى، تقي الدين أبو الفداء، الشهير بابن النجار، فقيه حنبلى مصرى، من القضاة، توفي سنة ٩٧٢ هـ. الأعلام (٦/ ٦).

(٣) الفتوحى، منتهى الإرادات، ت. التركي، مؤسسة الرسالة بيروت ط. أولى (٢/ ٢٢٩).

المبحث الثالث

أنواع الأرض الخراجية

قبل الكلام عن أنواع الأرض التي تخضع للخراج وأحكامها، لا بدّ من بيان صفة الأرض الخراجية والأرض العشرية، لمعرفة الأرض التي تدخل في الكلام هنا. وإني أضع ضوابط كل من الأرض العشرية والأرض الخراجية، ومن خلال هذه الضوابط تعرف الأرض: هل هي أرض عشرية أو أرض خراجية؟ وأقصد بالأرض العشرية هي الأرض التي تؤخذ منها الزكاة. أولاً: الأرض العشرية:

١- كل أرض أسلم عليها أهلها طوعاً من غير قتال، وسواء كانت أرض العرب أو أرض العجم، فهي لهم وهي أرض عشر بمنزلة المدينة واليمن.^(١) ولأن الحاجة إلى ابتداء التوظيف على المسلم، والعشر أليق به، لما فيه من معنى العبادة، وكذا هو أخف حيث يتعلق بالخارج نفسه.^(٢)

وروي عن الإمام أحمد^(٣) أنه قال: «أرض الرجل يسلم بنفسه من غير قتال وفي يده أرض فهي عشر». وقال في موضع آخر: «وأرض العشر: الرجل المسلم وفي يده أرض فهي عشر مثل مكة والمدينة». وأما إذا أسلم وفي يده أرض خراجية فتحها الإمام عنوة، فهذه لا يسقط عنه الخراج بإسلامه، وهذا هو المراد من قول أحمد: «من أسلم على شيء فهو له، ويؤخذ منه خراج الأرض». فليس مراده أن يسلم أرضه التي كانت بيده قبل الإسلام بغير

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ٦٩. أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٠. أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٣.

(٢) ابن المهم، فتح القدير، دار إحياء التراث العربي بيروت (٢٧٩/٥). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية، ت. أيمن شعبان، دار الحديث القاهرة ط. أولى (٣١٦/٤).

(٣) هو أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، ثم المروزي، ثم البغدادي، وينتهي نسبه إلى إبراهيم عليه السلام، أحد الأئمة الأربعة المشهورين بالفقه، وكان إماماً في الحديث، امتحن في فتنه القول بخلق القرآن، وسجن فصر. توفي سنة ٢٤١ هـ. البداية والنهاية (١٠ / ٣٤٠).

خراج، لأنه قد صرح أنه ليس في هذه الأرض غير العشر. وإنما مراده أنه يسلم وفي يده أرض خراجية فتحها الإمام عنوة.^(١)

قال أبو يعلى: « وهذا محمول على أنه كان في يده من أرض الخراج أقره الإمام في يده كما أقر النبي ﷺ أهل خيبر فلا يسقط الخراج ».^(٢)

٢- كل أرض افتتحت عنوة وقهراً وقسمت بين الغانمين فهي أرض عشر كذلك، لأنها ملك لهم - أي للغانمين المسلمين - والأليق بالمسلم العشر، لأنه في معنى العبادة.^(٣)

٣- أرض العرب كلها أرض عشر، وكذلك كل من لا تقبل منه الجزية ولا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل.^(٤) لأن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين ﷺ لم يأخذوا الخراج من أرض العرب، ولأنه بمنزلة الفيء، فلا يثبت في أراضيهم كما لا يثبت في رقابهم. وهذا لأن وضع الخراج من شرطه أن يقر أهلها على الكفر كما في سواد العراق، ومشركو العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف.^(٥)

٤- كل أرض أحيها المسلمون ولم يكن عليها خراج فهي أرض عشر، لا يجوز أن يوضع عليها الخراج، ولم تكن من أرض الخراج ولا قريبة منه عند أبي يوسف، ولم تسق بماء الخراج عند محمد^(٦) فهي عشرية.^(٧)

وأما من أحيأ أرضاً من أرض السواد أو الخراج أو أقطعها، فإنه لا يسقط عنه الخراج فكأنه ملك الأرض وخراجها.

(١) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٣. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ٩٠-٩١).

(٢) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٣.

(٣) السمرقندي، الفقه النافع، ت. د. إبراهيم العبود، مكتبة العبيكان الرياض ط. أولى (٤/ ٨٦٨). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩١).

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص: ٦٩. ابن الهمام، فتح القدير (٥/ ٢٧٨).

(٥) المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٤/ ٣١٥).

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، من كبار أصحاب أبي حنيفة، كان لكتبه أكبر الأثر في ضبط مذهب أبي حنيفة، توفي سنة

١٨٩ هـ. سير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٤). شذرات الذهب (١/ ٣٢١).

(٧) المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٢). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ٩٠).

وقد ورد عن الإمام أحمد: « الأرضون التي يملكها ربها ليس فيها خراج مثل هذه القطائع التي أقطعها عثمان رضي الله عنه في السواد لسعد وابن مسعود ^(١) وخباب ^(٢) ... ».

قال أبو يعلى: « وظاهر هذا أنه لم يوجب في قطائع السواد خراجاً، وهذا محمول على أنه أقطعهم منافعها وخراجها، وللاإمام أن يسقط الخراج على وجه المصلحة ^(٣) ».

وعند أبي يوسف كان القياس في البصرة أن تكون خراجية، لأنها من حيز أرض الخراج إلا أن الصحابة وظفوا عليها العشر فترك القياس لإجماعهم ^(٤).

ثانياً: الأرض الخراجية. الأرض الخراجية غير العشرية هي:

١- كل أرض فتحت قهراً وعنوة ووقفها الإمام، فهي أرض خراجية، كما صنع عمر رضي الله عنه في العراق والشام ومصر.

٢- ما صولح عليه المشركون في أرضهم على أن يقرها في أيديهم بخراج يضرب، وتكون الأرض لهم.

٣- ما صولح عليه المشركون من أرضهم على أن تكون ملكاً لنا، وتبقى في أيديهم ويضرب عليها الخراج.

٤- أرض جلا عنها أهلها خوفاً وفزعاً، فإنها تكون وقفاً ويضرب عليها الخراج ^(٥).

إذن تعددت الأرض الخراجية، وبناء على هذا التعدد اختلف حكم كل أرض منها عن الأخرى هل هي ملك لأربابها أم للمسلمين. وهل تصير وقفاً بمجرد الاستيلاء عليها أو لا بد من وقف الإمام لها؟

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن سمح بن فار بن محذوم الهذلي، أبو عبد الرحمن، أسلم قديماً وكان لإسلامه قصة، شهد المشاهد مع النبي ﷺ وبعده مع الخلفاء، توفي سنة ٣٢ هـ ودفن بالبقيع. البداية والنهاية (١٦٩/٧).

(٢) هو خباب بن الارت بن جندلة بن سعد بن خزيمه، أسلم قديماً قبل دار الأرقم، وكان ممن يؤذى في الله، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد، توفي بالكوفة سنة ٣٧ هـ. البداية والنهاية (٣٢٢/٧).

(٣) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٣.

(٤) المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٣١٩/٤). المودودي، الاختيار (٣٩٢/٤).

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٤٤. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٣-١٦٤. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (٩٣/١-٩٤).

تكلمت على نوعي الأرض في مطلبين:

المطلب الأول: ما صولح عليه المشركون أو أجلوا عنه من غير قتال.

المطلب الثاني: ما فتح عنوة وقهراً.

المطلب الأول

ما صولح عليه المشركون أو أجلوا عنه من غير قتال

النوع الأول: ما صولح عليه المشركون من أرضهم^(١)، وهو صنفان:

الصنف الأول: ما صولح عليه المشركون من أرضهم على أن يقرها في أيديهم بخراج يضرب عليها وتكون الأرض لهم.^(٢)

وحكم هذا النوع من الخراج، أنه في حكم الجزية، تؤخذ منهم ما أقاموا على شركهم، وتسقط عنهم بإسلامهم، ولهم بيع هذه الأرض والتصرف فيها كيف شاؤوا. فإن تباعوها بينهم كانت على حكمها في الخراج، وإن بيعت على مسلم سقط عنه خراجها. وإن بيعت على ذمي هل يسقط خراجها أو لا؟ على وجهين. واحتمل أن لا يسقط عنه خراجها لبقاء كفره، واحتمل أن يسقط لخروجه بالذمة من عقد من صولح عليها.^(٣) وأما سقوطها بإسلامهم: فلأن الخراج الذي ضرب عليهم إنما كان من أجل كفرهم بمنزلة الجزية المضروبة على رؤوسهم، فإذا أسلموا سقط عنهم كما تسقط الجزية. وأما تصرفهم في الأرض فلا أنها ملك لهم.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٤٤. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٣.

(٢) ابن الهمام، فتح القدير (٢٧٩/٥). الشافعي، الأم (٢٥٨/٤). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٤٤. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٤. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٤٥. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٧٩/٢). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (٩٣/١). المرداوي، الإنصاف (١٩٢/٤).

(٣) البغوي، التهذيب، ت. عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى (٧/٤٩٠-٤٩١). الشربيني، الخطيب، مغني المحتاج (٢٥٢/٤). أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٤. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٧٩/٢).

ومما يدل على سقوط هذا الخراج عنهم بالإسلام ما روي عن النبي ﷺ أنه قال لأهل
الذمة: « ما أسلموا عليه من أموالهم وأرضهم وذراريهم وعبيدهم وماشيئهم ليس عليهم
فيها إلا الصدقة ».^(١)

وفي رواية عن أحمد: لا يسقط خراج هذه الأرض بإسلام ولا غيره، لتعلقها
بالأرض كالخراج الذي فرضه عمر رضي الله عنه.^(٢)

وتأويل هذه الرواية عن أحمد: أن الأرض كانت من أرض العنوة التي عليها الخراج
للمسلمين. ونص أحمد على أن الخراج يسقط عن أرض الصلح بالإسلام، وهو محمول على
أن تلك الأرض لهم.

ولم يسقطها عن أرض العنوة، لأنها وقف لجماعة المسلمين وهي أجرة عنها.^(٣)
ويرد هذه الرواية أيضاً الحديث الذي ورد في المسألة، ولأن الخراج هنا بمعنى
الجزية.

وهناك قول: أنها إذا انتقلت إلى مسلم يؤخذ خراجها ويقرون فيها ما أقاموا على
الصلح.^(٤)

وفيه نظر: لأن الأرض هنا ليست وقفاً للمسلمين، بل ما زالت في أيديهم، ولأن
دارهم هنا ليست دار إسلام.

هل يؤخذ منهم جزية مع الخراج أو لا؟

يقرون فيها بغير جزية ما أقاموا على الصلح، لأنها دار عهد في غير دار الإسلام.^(٥)

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٣٢/٤) ومعرفة السنن والآثار (٤١١/١٤).

(٢) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٤٦. المرداوي، الإنصاف (١٩٢/٤).

(٣) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٥.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٤٥.

(٥) الحجاي، الإقناع (١٠٩/٢). التنوخي، المتع في شرح المقنع (٢٠٦/٢).

خلافاً لأبي حنيفة: لأن دارهم بالصلح قد صارت دار إسلام، وصاروا به أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم.^(١)

ويجاب عنه: بأن دارهم دار عهد وليست دار إسلام، بدليل أنها تبقى في أيديهم وصولحوا على أنها ملك لهم، فما دام أنها ملك لهم فهي ليست بدار إسلام وهي دار عهد. إلا أن الشافعية اشترطوا هنا على أن يكون الخراج مقدار دينار فأكثر على كل حالم، ولا يؤخذ ممن لا يؤخذ منه جزية، لأن الخراج هنا جزية.^(٢)

الصنف الثاني: أن يصالحوا على أن ملك الأرض لنا وتقر في أيديهم بالخراج، فهو جائز، فتصير هذه الأرض وقفاً على المسلمين، ويكون الخراج المضروب عليها أجرة، ولا يسقط الخراج بإسلامه، وإذا انتقلت إلى مسلم كذلك لا يسقط، ولا يجوز لهم بيعها ولا رهنها ولا تسقط عنهم الجزية، بل يجب عليهم مع الخراج الجزية، لأنها دار إسلام وصاروا بهذا الصلح أهل عهد^(٣)، لأن النبي ﷺ فتح خيبر وصالح أهلها على أن يعمرها أرضها ولهم نصف ثمرتها، فكانت للمسلمين منهم.

وصالح بني النضير على أن يجلبهم عن المدينة ولهم ما أقلت الإبل من الأمتعة والأموال إلا الحلقة يعني السلاح، فكانت مما أفاء الله على رسوله ﷺ.^(٤)

النوع الثاني: الأرض التي جلا عنها أهلها خوفاً وفزعاً من غير قتال.

هذه الأرض خراجية، وتصير وقفاً للمسلمين بمجرد الاستيلاء عليها، لأنها فيء للمسلمين وليست غنيمة، وهذا قول جمهور الفقهاء.^(٥)

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٤٥.

(٢) البغوي، التهذيب (٧/٤٩٠). المحاملي، الباب في الفقه الشافعي، ص: ٣٨٠.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٤٤. الغزالي، الوجيز، ت. على معوض وعادل عبد الموجود، دار الأرقم بيروت ط. أولى (٢/٢٠١).

البغوي، التهذيب (٧/٤٩١). ابن القيم، أحكام أهل الذمة، (١/٩٤).

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/٥٨٣).

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٤٤. النووي، المجموع، دار الفكر بيروت (٥/٥٣٧). أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٤. ابن

القيم، أحكام أهل الذمة (١/٩٤). مرعي بن يوسف، غاية المنتهى، ت. زهير الشاويش، دار السلام دمشق ط. أولى (١/٤٦٧).

وتكون أجرة لمن تقر في يده من مسلم وكافر، ولا تتغير بإسلام ولا ذمة، لما فيها من عموم المصلحة، ولا يجوز بيع رقابها اعتباراً بحكم الوقف.
وفي رواية عن أحمد أنها لا تصير وقفاً بمجرد الاستيلاء عليها بل بوقف الإمام لها.^(١)

والذي يظهر أن القول الأول في صيرورتها وقفاً بمجرد الاستيلاء، لأنها مال فيء هو أولى، لأنه حصل الاستيلاء على هذه الأرض من غير قتال، ولا سيما أن الله تعالى ذكر عن أموال بني النضير أنها فيء، ولم يخرجوا إلا بعد التهديد والحصار، وهذا ما ينطبق على ما يذكر هنا.

والقول الأول هو قول الجمهور والمعتمد عند الحنابلة ورجحه الأكثر.^(٢)

(١) ابن قدامة، المقنع (١/ ٥١١). ابن مفلح، المبدع، المكتب الإسلامي دمشق وبيروت (٣/ ٣٧٨).

(٢) المرداوي، الإنصاف (٤/ ١٩١).

المطلب الثاني

الأرض التي فتحت عنوة وقهراً

الأرض التي فتحت قهراً وعنوة بقوة السيف والغلبة والقهر، اختلف الفقهاء في هذه الأرض، هل تقسم على الغانمين أو توقف على جميع المسلمين أو أن الإمام بالخيار من القسمة أو الوقف؟ وذلك على أقوال:

القول الأول: الإمام مخير فيها بين قسمتها على الغانمين وتكون أرض عشر، وبين وقفها على جميع المسلمين ويوضع عليها الخراج، وهو قول الحنفية. وبه قال الحنابلة في المذهب^(١). وذكر عن الحنابلة أن الإمام يراعي الأصلح من الأمرين.

القول الثاني: أنها تقسم بين الغانمين كالموقوف، وبه قال الشافعية وأحمد في رواية، وهو قول الظاهرية^(٢)، إلا أن يطبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين.

القول الثالث: أنها تصير وقفاً بنفس الاستيلاء عليها، ويضرب عليها الخراج. وهو قول المالكية ورواية عن أحمد وبه قال الثوري^(٣). إلا أن المالكية قالوا: إن رأى الإمام أن المصلحة في وقت من الأوقات تقتضي القسمة فإن له ذلك.

(١) المنبجي، الباب في الجمع بين السنة والكتاب، ت. محمد المراد، دار القلم دمشق ط. ثانية (٧٧٨/٢). العيني، البناية شرح الهداية، ت. أيمن شعبان، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى (٢٢٢/٧). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨١/٢). المرداوي، الإنصاف (١٩٠/٤).

(٢) النووي، روضة الطالبين، ت. زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت ط. الثالثة (٢٧٥/١٠). الماوردي، الحاوي الكبير، ت. على معوض، دار الكتب العلمية بيروت (٤٠٥/٨). المرداوي، الإنصاف (١٩٠/٤). ابن قدامة، المقنع (٥١١/١). ابن حزم، المحلى، ت. عبد الغفار سليمان، دار الكتب العلمية بيروت (٤٠٨/٥).

(٣) الخطاب، مواهب الجليل، ت. زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى (٥٦٨/٤). القرافي، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط. أولى (٤١٦/٣). ابن رشد، بداية المجتهد، دار المعرفة بيروت ط. تاسعة (٤٠١/١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٢/٢). المرداوي، الإنصاف (١٩٠/٤).

سبب الاختلاف في المسألة:

لعل سبب اختلافهم ما يظن من التعارض بين آية سورة الأنفال، وآية سورة الحشر، لأن آية الأنفال تقتضي بظاهرها أن كل ما غنم ي خمس، وقوله تعالى في آية الحشر: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(١)، عطفاً على ذكر الذين أوجب لهم الفبيء، يمكن أن يفهم منه أن جميع الناس الحاضرين والأتين شركاء في الفبيء. فمن رأى أن الآيتين واردتان على معنى واحد، وأن آية الحشر مخصصة لآية الأنفال استثنى من ذلك الأرض، ومن رأى أن الآيتين ليستا واردتين على معنى واحد بل رأى أن آية الأنفال في الغنيمة، وآية الحشر في الفبيء على ما هو الظاهر من ذلك قال: تخمس الأرض.^(٢)

الأدلة: ذكر أدلة كل قول من هذه الأقوال:

أدلة القول الأول: على أن الإمام بالخيار.

استدل أصحاب هذا القول بأدلة عدة منها:

١- وردت آيتان في القرآن الكريم دار الحديث حول معنهما، وهما آية الأنفال:

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣)، وآية الحشر: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤) مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَىٰ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا ءَانَتْكُمُ الرُّسُلُ فَخُذُوهُ وَمَا

(١) الحشر آية: (١٠).

(٢) ابن رشد، بداية المجتهد، بتصرف (١/ ٤٠١).

(٣) الأنفال آية: (٤١).

نَهَكُم عَنْهُ فَأَنْهَوْا وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴿١﴾

فهل الأرض المأخوذة عنوة وقهراً داخلية في آية الأنفال أو في آية الحشر، أو بالأحرى هل الآيتان محكمتان أو أن إحداها منسوخة؟ قالت طائفة: بأن الأرض داخلية في آية الغنيمة. وقال آخرون: بل هي داخلية في آية الفداء. وهذا قول أكثر العلماء. (٢)

أما القول بأن آية الغنيمة ناسخة لآية الفداء هو غير صحيح، لأن آية الحشر متأخرة عن آية الأنفال، والمتقدم لا ينسخ المتأخر. ولأن عمر رضي الله عنه شاور الصحابة في ترك القسمة فأشاروا عليه بتركها، وأن يضع الخراج على الأرض المغنومة، ولو كانت منسوخة لأشاروا عليه بالنسخ، فلما لم يشرروا عليه فعلم بأنها محكمة غير منسوخة، وتكون كل آية منها شاملة لمعنى دون الآخر.

قال الجصاص: «وشاور - يعني عمر رضي الله عنه - علياً وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك فأشاروا عليه بترك القسمة، وأن يقر أهلها عليها ويضع عليها الخراج ففعل ذلك، ووافقته الجماعة عند احتجاجه بالآية. وهذا يدل على أن الآية غير منسوخة وأنها مضمومة إلى آية الغنيمة في الأرضين المفتوحة». إلى أن قال: «لأنه لو لم تكن هذه الآية ثابتة الحكم في جواز أخذ الخراج منها حتى يستوي الآخر والأول فيها لذكروه له وأخبروه بنسخها، فلما لم يجأوه بالنسخ، دل على ثبوت حكمها عندهم وصحة دلالتها لديهم على ما استدلل به عليه،

(١) الحشر الآيات: (٦-١٠).

(٢) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٢٧.

فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْآيَتَيْنِ بِمَجْمُوعِهِمَا: وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَخْصُّهُ فِي الْأَمْوَالِ سِوَى الْأَرْضَيْنِ، وَفِي الْأَرْضَيْنِ إِذَا اخْتَارَ الْإِمَامُ ذَلِكَ، وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنَ الْأَرْضَيْنِ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِنْ اخْتَارَ تَرَكَهَا عَلَى مَلِكٍ أَهْلِهَا»^(١).

وبهذا يتبين أن آية الأنفال في الأموال المنقولة، وآية الحشر في الأرض والعقارات، وخاصة إذا كان كل من الغنيمة والفبيء هو من أموال المشركين ثم صار إلى المسلمين. والأولى حمل الآيتين كل واحدة منهما على معنى دون القول بنسخ إحداها للأخرى، وإنما هما من باب العام والخاص. وقد صح عن عطاء بن السائب^(٢) والحسن البصري^(٣) وغيرهما من السلف أنهم قالوا: الأرض فيء وإن أخذت بقتال^(٤). فتكون آية الحشر مخصصة لآية الأنفال. ولا سيما أن عمر رضي الله عنه فسر الآية بذلك عندما تلا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٥). فقال بأن هذه الآية شملت جميع المسلمين، ووافقه الصحابة عليه.

قال أبو عبيد: «وليس فعل النبي ﷺ براد لفعل عمر رضي الله عنه، ولكنه ﷺ اتبع آية من كتاب الله تبارك وتعالى فعمل بها، واتبع عمر رضي الله عنه آية أخرى فعمل بها، وهما آيتان محكمتان فيما ينال المسلمون من أموال المشركين، فيصير غنيمة أو فيئاً»^(٦).

(١) الجصاص، أحكام القرآن (٣/٥٧٥).

(٢) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم مولى بن فهر، المكي، كان فقيهاً عالماً كثير الحديث من أجلاء التابعين، توفي سنة ١١٥هـ وقيل ١١٤هـ. طبقات ابن سعد (٦/٢٠). وفيات الأعيان (٣/٢٢٨).

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري مولى زيد بن ثابت، ولد سنة ٢١هـ أحد الفقهاء الفصحاء الشجعان، توفي سنة ١١٠هـ. سير أعلام النبلاء (٤/٥٦٣).

(٤) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٣٠.

(٥) الحشر آية: (١٠).

(٦) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٦.

٢- قول عمر رضي الله عنه: «أما والذي نفسي بيده لو لا أن أترك آخر الناس بيانا ليس لهم شيء ما فتحت علي قرية إلا قسمتها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ولكني أتركها خزائنهم يقتسمونها»^(١).

٣- عن سهل بن أبي حثمة قال: «قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نصفين، نصفاً لنوائبه وحاجته، ونصفاً بين المسلمين، قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً»^(٢).

قال أبو عبيد: «فقد تواترت الآثار في افتتاح الأرضين عنوة بهذين الحكمين: أما الأول منهما فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر، وأنه جعلها غنيمة فخمسها وقسمها، وبهذا الرأي أشار بلال رضي الله عنه على عمر رضي الله عنه في بلاد الشام، وأشار به الزبير بن العوام رضي الله عنه على عمرو بن العاص رضي الله عنه في أرض مصر» إلى أن قال: «وأما الحكم الآخر فحكم عمر رضي الله عنه في السواد وغيره، وأنه جعله فيئاً موقوفاً على المسلمين ما تناسلوا، ولم يخمسه، وهو الرأي الذي أشار به علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل»^(٣).

وقال: «وكلا الحكمين فيه قدوة ومتبع من الغنيمة والفيء، إلا أن الذي اختاره من ذلك ليكون النظر فيه إلى الإمام»^(٤).

فثبت فيما تقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن قسم خيبر بكما لها، ولكنه قسم طائفة منها، وهذا يدل على تخيير الإمام في القسمة أو الوقف، وكلا الفعلين فعل النبي صلى الله عليه وسلم.

٤- ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «منعت العراق دهرهما وقفيرها، ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصر إردبها ودينارها، وعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ» شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ لَحْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَدَمُهُ»^(٥).

(١) تقدم ص: (٤٠).

(٢) تقدم ص: (٣٩).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٥.

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٥-٦٦.

(٥) تقدم ص: (٣٧).

وهذا الحديث من أعلام النبوة لإخباره ﷺ بما سيكون من ملك المسلمين لهذه الأقاليم ووضعهم الجزية والخراج، ثم بطلان ذلك، إما بتغلبهم وهو أصح التأويلين، ولفظ المنع في الحديث يرشد إليه، وإما بإسلامهم.

ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ قد علم بأن الصحابة يضعون الخراج على الأرض ولم يرشدهم إلى خلاف ذلك، بل قرره وحكاها لهم.^(١)

وهذا إقرار منه ﷺ على جواز وقف الأرض وعدم قسمتها على الغانمين ووضع الخراج عليها. ولو لم يجز للإمام أن يوقفها ويضع الخراج عليها لأنكر عليهم ذلك، ولأمرهم بقسمتها، فلما لم ينكر عليهم دلّ على قولنا.

٥- ترك رسول الله ﷺ بعضاً من القرى لم يقسمها، كما في الأصح أن مكة فتحت عنوة ولم يقسمها، وكذلك في بني النضير وقريظة وغيرها من دور العرب، وقسم شطر خيبر وترك الشطر الآخر، مما يدل على أن الإمام مخير في ذلك.^(٢)

قال أبو يوسف: «وقد ترك رسول الله ﷺ من القرى ما لم يقسم وقد ظهر على مكة عنوة وفيها أموال فلم يقسمها، وظهر على قريظة والنضير وعلى غير دار من دور العرب، فلم يقسم شيئاً من الأرض غير خيبر، فلذلك كان الإمام بالخيار إن قسم كما قسم رسول الله ﷺ فحسن، وإن ترك كما ترك رسول الله ﷺ غير خيبر فحسن».^(٣)

٦- فعل عمر رضي الله عنه في أرض العنوة التي فتحت في زمانه، فإنه لم يقسمها بين الغانمين كما فعل في العراق والشام ومصر. وكان ذلك باستشارة الصحابة رضي الله عنهم، فوافقه ومن بعدهم على ذلك إلا نفرًا منهم، فكان ذلك إجماعاً منهم على فعل عمر رضي الله عنه. وكذلك فعل من بعده، ولم يعلم أحد منهم قسم شيئاً من الأرض التي افتتحوها.^(٤)

(١) الشوكاني، نيل الأوطار. بتصرف (١٧/٨).

(٢) ابن القيم، زاد المعاد، ت. شعيب الأرنؤوط وعبد القادر، مؤسسة الرسالة بيروت ط. الرابعة عشر (٣/٣٢٩).

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ٦٨-٦٩.

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/٥٨٢). ابن مفلح، المبدع (٣/٣٧٧).

٧- المعقول: فالمصلحة تقتضي أن تبقى الأرض موقوفة، ويوضع عليها الخراج ليقبى مادة للمسلمين ومورداً دائماً لهم. فمن أين تجهز الجيوش وتبنى الجسور وتعبد الطرقات وينفق على العامة؟ وهذا ما فطن له عمر رضي الله عنه، وهذا ما أشار به عليه عليٌّ فقال له: «دعهم يكونوا مادة للمسلمين».^(١)

وفيه تأمين مورد مالي ثابت للأمة، وفيه توزيع للثروة بدلاً من أن يبقى المال متداولاً في أيدي طائفة معينة دون غيرها.

قال أبو يوسف: «والذي رأى عمر رضي الله عنه من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقاً من الله، كان له فيما صنع، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس في الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنها إذا خلت من المقاتلة والمرزقة».^(٢)

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني الذين قالوا بقسمة الأرض المغنومة بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَوْثَقَكُمْ أَرْضَهُمْ وَيَدْبَرَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطْعُوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾^(٣). فسوى تعالى بين كل ذلك ولم يفرق، فلا يجوز أن يفرق بين حكم ما صار إلينا من أهل الحرب من مال أو أرض بنص القرآن.^(٤)

٢- قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٤.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ٢٧.

(٣) الأحزاب آية: (٢٧).

(٤) ابن حزم، المحل (٥/٤١١).

الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾^(١) فإن الله تعالى حكم فيها بحكمه وأنفذ فيها سابق علمه، فجعل خمسها للخمسة الأسماء وأبقى سائرهما لمن غنمها.^(٢) وفي هذه الآية دليل على أن الغنائم تقسم بين الغانمين ولم تفرق بين منقول وغيره كالعقار.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا وَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ».^(٣) فيه تصريح بأن الأرض المغنومة تكون للغانمين، وفيه دليل على أن الأرض العنوة حكمها حكم سائر الأموال التي تغنم، وأن خمسها لأهل الخمس وأربعة أخماسها للغانمين.^(٤)

وأما قوله: «قَرْيَةٍ» الأولى: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْأُولَى الْفَيْءَ الَّذِي لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، بَلْ جَلَا عَنْهُ أَهْلُهُ أَوْ صَالَحُوا عَلَيْهِ، فَيَكُونُ سَهْمُهُمْ فِيهَا، أَيْ: حَقُّهُمْ مِنَ الْعَطَايَا كَمَا يُصْرَفُ الْفَيْءُ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالثَّانِيَةِ: مَا أُخِذَ عَنْوَةً، فَيَكُونُ غَنِيمَةً يُخْرَجُ مِنْهُ الْخُمُسُ، وَبَاقِيهِ لِلْغَانِمِينَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» أَيْ بَاقِيهَا.^(٥) وقال البغوي^(٦): «وفيه بيان أن الأراضي المغنومة مقسومة كالمنقول».^(٧)

٤- روى مجمع بن جارية: أن النبي ﷺ قسم خيبر بين الغانمين على ثمانية عشر سهماً. وذلك أن الغانمين كانوا ألفاً وأربعمائة، منهم مائتا فارس، أعطى كل فارس ثلاثة أسهم، فكان لهم ستمائة سهم ولألف ومائتي رجل ألف ومائتا سهم. صارت جميع السهام ألف

(١) الأنفال آية: (٤١).

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن، ت. عبد الرزاق المهدى، دار الكتاب العربي بيروت ط. أولى (٢/ ٣٢٧).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب حكم الفبيء. صحيح مسلم، ص: ٧٨٠، رقم (١٧٥٦).

(٤) نقله الشوكاني عن الخطابي، نيل الأوطار (٨/ ١٥).

(٥) النووي شرح مسلم (١٢/ ٦٩). الآبي، إكمال المعلم، ت. محمد هاشم، دار الكتب العلمية بيروت (٦/ ٣٣١).

(٦) هو الحسين بن مسعود البغوي المعروف بابن الفراء، الملقب محي السنة، إمام في التفسير والحديث والفقه. توفي سنة ٥٦١ هـ. طبقات الشافعية

للإسنوي (١/ ٢٦٠).

(٧) البغوي، شرح السنة، ت. علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى (٥/ ٦٠٦).

وثمانمائة سهم، فقسمها على ثمانية عشرة منهم، وأعطى كل مائة سهماً. ولذلك روي أن عمر رضي الله عنه ملك مائة سهم من خيبر ابتاعها، وقال لرسول الله ﷺ: إني قد أصبت مالاً لم أصب قط مثله، وقد أحبيت أن أتقرب إلى الله تعالى. فقال النبي ﷺ: « حَبَسَ الْأَصْلَ وَسَبَلَ الثَّمَرَةَ ».^(١) فدلّت قسمتها وابتياح عمر لها مائة سهم فيها على أنها طلق مملوك ومال مقسوم.^(٢)

٥- روي أن النبي ﷺ ظهر على بني قريظة فقسم عقارهم من الأرضين والنخيل قسمة الأموال.^(٣)

٦- من المعقول: أن هذه الأراضي مال مغنوم، فوجب أن يقسم كالمنقول، ولأن ما استحق به قسمة المنقول، استحق به قسمة غير المنقول كالميراث.^(٤)

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث الذين قالوا بأن الأرض المغنومة تصير وقفاً بمجرد الاستيلاء عليها بأدلة منها:

١- الآيات من سورة الحشر: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كُنْ لَا يَكُنْ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا إِلَانَكُمْ الرَّسُولُ فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُّونَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ أُوتِيكَ هُمُ الصَّدِيقُونَ﴾ ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحْجُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف بلفظ: إن شئت حبست أصلها. صحيح البخاري، ص: ٤٩٠، رقم (٢٧٣٧).

(٢) الماوردي، الحاشية الكبير (٨/٤٠٦).

(٣) الماوردي، الحاشية الكبير (٨/٤٠٦). ابن حزم، المحل (٥/٤١١).

(٤) الماوردي، الحاشية الكبير (٨/٤٠٦).

أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ وَالَّذِينَ
جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي
قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١١﴾. «^(١) هذه الآيات تدل على أن الصحيح
من أقوال العلماء قسمة المنقول وإبقاء العقار والأرض لمصلحة المسلمين أجمعين، إلا أن
يجتهد الوالي فينفذ أمراً فيمضي عمله فيه لا اختلاف الناس عليه، وأن هذه الآية قاضية بذلك،
لأن الله تعالى أخبر عن الفيء وجعله لثلاث طوائف: المهاجرين والأنصار، وهم معلومون.
﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ
وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾. فهي عامة في جميع
التابعين والآتين بعدهم إلى يوم الدين، ولا وجه لتخصيصها ببعض مقتضياتها. ^(٢)

وفي الحديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ فَقَالَ: « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن
شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنَا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا » قَالُوا: أَوْ لَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
قَالَ: « أَنْتُمْ أَصْحَابِي وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ ». ^(٣) فَبَيَّنَ
النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ إِخْوَانَهُمْ كُلِّ مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُمْ، وهذا تفسير صحيح ظاهر في المراد لا غبار عليه.
وليس المراد كما قيل بالذين جاؤوا من بعدهم أنهم الذين هاجروا بعد ذلك، ولا من
قصد إلى المدينة بعد انقطاع الهجرة، بل هي عامة في كل من يأتي بعد المهاجرين والأنصار من
المؤمنين، وليس فيها دليل تخصيص.

٢- فعل عمر رضي الله عنه حيث وقف أرض السواد والشام ومصر، وذلك بعد استشارة
الصحابه رضي الله عنهم، ولم يكن فعله عن هوى نفس بل استند إلى دليل من القرآن، وترجيح المصلحة
العامة، وقد وفق في ذلك ﷺ.

(١) الحشر الآيات: (٦-١٠).

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن (٢/١٦٥). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٨/٢٢).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتجليل في الوضوء، صحيح مسلم، ص: ١٢٧، رقم (٢٤٩).

٣- إن المصلحة تعينت في وقف الأرض، فكان ذلك هو الواجب، وأما قسمة النبي ﷺ خير فكان في بدء الإسلام وشدة الحاجة فكانت المصلحة فيه. ^(١)

مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة القول الأول: ناقش أصحاب القول الثاني أدلة الفريق الأول بما يلي:

١- أما استدلالهم بالآية: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ^(٢) فهو أن هذا منهم لم يتعين أنه للمعنى الذي ادعوا، وقد يكون ذلك منهم لتمهيد الأرض لهم وإزالة المشركين عنهم ونصرة الدين بجهادهم، ثم بما صار إليهم من بلاد الفبيء وميراث العنوة. ^(٣)

الجواب على هذه المناقشة:

قد تقدم ما يدل على أن هذه الآية تحمل على وقف الأرض ووضع الخراج عليها، وفعل عمر رضي الله عنه وموافقة الصحابة له على تأويله هذه الآية بالمعنى الذي أراد هو أكبر دليل على ذلك. وهم أعلم بالمراد من كتاب الله من غيرهم لمشاهدتهم التنزيل وفهمهم للغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، ولورعهم وخوفهم من أن يقولوا في كتاب الله بغير علم.

٢- أما استدلالهم بقول عمر رضي الله عنه: «لولا أن أترك آخر الناس» أجيب عنه من عدة وجوه:

الأول: إقرار عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قسم خير.

الثاني: أنه قد أخبر أنه إنما فعل ذلك نظراً لآخر المسلمين، والذي لا شك فيه فهو أن رسول الله ﷺ كان أبعد نظراً لأول المسلمين وآخرهم من عمر رضي الله عنه، فما رأى هذا الرأي، بل

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٥٨٢).

(٢) الحشر آية: (١٠).

(٣) الماوردي، الحاوي الكبير (٨/ ٤٠٧).

أبقى لآخر المسلمين ما أبقي لأولهم، الجهاد في سبيل الله، فإما الغنيمة وإما الشهادة، وأبقى لهم مواريث موتاهم والتجارة والماشية والحرث.

الثالث: أنه قد خالف عمر رضي الله عنه الزبير رضي الله عنه، وليس بعضهم أحق بالاتباع من بعض، فحتى لو صح عن عمر رضي الله عنه ما ظنوه به لما كان فيه حجة، ولكان رأياً منه، غيره خير منه، وهو ما أخبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وكذلك قول عمر رضي الله عنه: «إن عشت إلى قابل لا تفتح قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير». فهذا رجوع من عمر رضي الله عنه إلى القسمة.^(١)
والجواب عنه:

ويرد عليه بأن قولهم إن عمر رضي الله عنه أقر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم خير، فهو صحيح، ولكنه بين العلة في ذلك حينما قال: «لولا أن أترك آخر الناس ببناً ليس لهم شيء». ومن ثم فإن النبي صلى الله عليه وسلم قسم خير وأبقى النصف الآخر لنوائبه وحوائجه كما تقدم ذكره.

وأما قولهم: بأن عمر رضي الله عنه لم يكن أبعد نظراً لآخر المسلمين من النبي صلى الله عليه وسلم، فهو صحيح أيضاً ولكن النبي صلى الله عليه وسلم بين أن الخراج والجزية سيوضع كل منهما على العراق ومصر والشام، ولم ينكر ذلك، أو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم أن المسلمين سيفتحون بلاد الروم وفارس وعندهم من الأموال والأموال الكثير، بينما لما فتح المسلمون في عهد عمر رضي الله عنه هذه البلاد وبلاد مصر علم بأن الموارد ستصبح قليلة ففعل ما فعل وهو عين المصلحة.

وأما قولهم بأن عمر رضي الله عنه قد خالف الزبير رضي الله عنه وليس أولى منه. يقال بأن فعل عمر لم يكن مجرد هوى نفس، وإنما شاور الصحابة في الأمر، فأشاروا عليه بهذا الرأي، فرأي كبار الصحابة وعلماهم أولى بالاتباع، ولا سيما إذا استند إلى دليل شرعي واضح كما استند إليه عمر رضي الله عنه وهو آيات سورة الحشر.

(١) ابن حزم، المحل (٥/٤١٠).

وأما قولهم بأن عمر رضي الله عنه رجع عن قوله إلى القسمة فليس بصحيح، بل بقي الأمر عليه وعمل به الأئمة من بعده ولم يتغير ولم يرجع عن قوله.

٣- وأما استدلالهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم أبقي نصف خيبر، بيانه أن خيبر كانت لها قرى وضياح خارجة عنها، فكان بعضها مغنوماً وهو ما غلب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان سبيلها القسم، وكان بعضها باقياً لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، فكان خاصاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعه حيث أراه الله تعالى من حاجته ونوائبه ومصالح المسلمين. فنظروا إلى مبلغ ذلك كله، فاستوت القسمة فيها على النصف والنصف. ^(١)

الجواب عنه:

ويرد عليه بأن الصحيح أن خيبر فتحت عنوة، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم استولى على أرضها كلها بالسيف عنوة، ولو كان شيء فتح منها صلحاً لم يُجلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها، فإنه لما عزم على إخراجهم منها قالوا: نحن أعلم بالأرض منكم، دعونا نكون فيها ونعمرها لكم بشرط ما يخرج منها. وهذا صريح جداً في أنها فتحت عنوة. ^(٢)

٤- أما استدلالهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «منعت العراق درهمها». يجاب عنه من وجهين:

الأول: أنه أخبر عن الجزية المضروبة على أهل هذه البلاد إذا فتحت، لأن الجزية واجبة بنص القرآن، ولا نص يوجب الخراج.

الثاني: أنه إنذار منه صلى الله عليه وسلم بسوء العاقبة في آخر الأمر بأن المسلمين سيمنعون حقوقهم في هذه البلاد ويعودون كما بدؤوا ^(٣). وليس فيه دليل على وضع الخراج.

الجواب عنه:

ويرد عليه بأن فيه دلالة على وضع الخراج كوضع الجزية، وتقدم توضيح الحكم بأقوال من العلماء ^(٤). عند ذكر الأدلة على وضع الخراج ومشروعيته.

(١) العظيم آبادي، عون المعبود (٨/ ١٧٠).

(٢) العظيم آبادي، عون المعبود (٨/ ١٧١). ابن القيم، زاد المعاد (٣/ ٣٢٩).

(٣) ابن حزم، المحل (٥/ ٤١٠-٤١١).

(٤) النووي شرح مسلم (١٨/ ٢٠). الشوكاني، نيل الأوطار (٨/ ١٧).

٥- أما استدلالهم بأن النبي ﷺ لم يقسم مكة وبعضاً من القرى، فيجواب عنه بأن مكة فتحت عندنا صلحاً ولم تفتح عنوة^(١)، فهي مال فيء بخلاف الغنيمة.

الجواب عنه:

هو أن الصحيح كون مكة فتحت عنوة، ولم تفتح صلحاً، لأنه ﷺ دخلها مستعداً للقتال لو قوتل.^(٢)

٦- أما فعل عمر رضي الله عنه في عدم تقسيم أرض السواد وأنه بإجماع الصحابة. يقال: فإن عمر رضي الله عنه قسم أرض السواد بين الغانمين وأشغلوهم نحواً من ثلاث سنين، ثم رأى أن الغانمين قد تشاغلوهم به عن الجهاد، فاستنزلهم عنه واستطاب أنفسهم.^(٣)

قال جرير بن عبد الله البجلي^(٤): « كانت بَجيلة ربع الناس يوم القادسية فجعل لهم عمر رضي الله عنه ربع السواد، فأخذه سنيتين أو ثلاثاً، فوفد عمار بن ياسر رضي الله عنه إلى عمر رضي الله عنه، ومعه جرير بن عبد الله رضي الله عنه، فقال عمر رضي الله عنه لجرير رضي الله عنه: « يا جرير، لولا أني قاسم مسؤول لكنتم على ما جعل لكم، وأرى الناس قد كثروا فأرى أن ترده عليهم » ففعل جرير رضي الله عنه ما أمر به ، فأجازه عمر رضي الله عنه بثمانين ديناراً.^(٥)»

وقالت امرأة من بَجيلة يقال لها أم كُرْز^(٦) لعمر: يا أمير المؤمنين، إن أبي هلك، وسهمه ثابت في السواد، وإني لم أسلم، فقال لها: يا أم كرز، إن قومك قد صنعوا ما علمت، قالت: إن كانوا قد صنعوا ما صنعوا فإني لست أسلم حتى تحملني على ناقة ذلول عليها

(١) الماوردي، الحاوي الكبير (٨/ ٤٠٧). النووي، روضة الطالبين (١٠/ ٢٧٥). البغوي، التهذيب (٧/ ٤٨٨).

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ٦٨. الغزالي، الوسيط في المذهب، ت. أحمد إبراهيم ومحمد تامر، دار السلام القاهرة، ط. أولى (٧/ ٤٢). أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٠٨. ابن القيم، زاد المعاد (٣/ ٤٢٩).

(٣) الماوردي، الحاوي الكبير (٨/ ٤٠٦). الرمي، نهاية المحتاج، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط. أولى (٨/ ٧٧).

(٤) هو جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك بن نصر بن ثعلبة بن حشم بن عوف، الأمير أبو عمرو من أعيان الصحابة، روى نحو مائة حديث، توفي سنة ٥٤ هـ. سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٣٠).

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٧، رقم (١٥٤).

(٦) أم كرز الخزاعية، أتت رسول الله ﷺ يوم الحديبية وهو يقسم لحوم بدنه فأسلمت وروت عن رسول الله ﷺ. طبقات ابن سعد (٨/ ٢٩٤).

قطيفة حمراء وتملاً كفي ذهباً، قال: ففعل عمر رضي الله عنه ذلك، فكانت الدنانير نحواً من ثمانين ديناراً. ^(١)

فلولا أن قسمة ذلك واجبة وأن أملاك الغانمين عليها مستقرة لما استنزهم عنها بطيب نفس ومعاوضة، فلما صارت للمسلمين شاور علياً رضي الله عنه فيها فقال: دعها تكون مادة للمسلمين وعُدّة لهم فوقفها عليهم وضرب عليها خراجاً. ^(٢)

الجواب عنه:

يرد عليه بأنه يمكن أن يكون هذا من باب النفل ثم أرجعه عمر رضي الله عنه. قال أبو عبيد: « وإنما وجه هذا نفل ». ^(٣) إلى أن قال: « ولو لم يكن نفلاً ما خصه وقومه بالقسمة خاصة دون الناس، ألا تراه لم يقسم لأحد سواهم، وإنما استطاب أنفسهم خاصة لأنهم قد كانوا أحرزوا ذلك وملكوه بالنفل ». ^(٤)

ومما يدل على ذلك أن عمر رضي الله عنه قال لجرير رضي الله عنه: « لولا أني قاسم مسؤول لكتتم على ما جعل لكم ».

مناقشة أدلة القول الثاني:

أجاب أصحاب القول الأول على أدلة القول الثاني بأجوبة على النحو الآتي:

١- أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطْعُوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ ^(٥) بأنه لم يفرق بين مال وأرض: يقال: فليس كذلك، لأن ظاهر قوله تعالى: ﴿ وَأَوْرَثَكُمْ ﴾ لا يختص بإيجاب الملك بالظهور والغلبة فإن الله تعالى قال: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٧، رقم (١٥٥).

(٢) الماوردي، الحاوي الكبير (٨/ ٤٠٧).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٧.

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٨.

(٥) الأحزاب آية: (٢٧).

مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾^(١) ولم يرد بالميراث الملك.

ولو صح أن المراد الملك فالمراد به أرض بني قريظة ﴿وَأَرْضًا لَّمْ تَطْهَوْهَا﴾ يقتضي أرضاً واحدة لا جميع الأرض، فإن كانت خيبر فقد ملكها المسلمون، وإن كان المراد أرض فارس فقد ملك المسلمون أرض فارس والروم، وتحقق مقتضى الآية، فلا دلالة فيه على ما قال.^(٢)

٢- وأما استدلالهم بآية الأنفال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ أَلْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾﴾^(٣) فقد سبق تفصيل الكلام فيه عند الدليل الأول لأصحاب القول الآخر، وعلم من خلاله أن الأصح أن هذه الآية عامة في الأموال المنقولة والأرض، فخصت بآية الحشر، فتكون القسمة للمنقول، وأما الأرض فالأمر للإمام، فهو بالخيار حسب ما يرى فيه المصلحة العامة للمسلمين.

٣- وأما استدلالهم بحديث: «أيما قرية أتيتموها» فيقال: يمكن أن يراد بالإقامة في القرية إحياء الموات ونحوه. وأما القرية التي عصت الله ورسوله فقلوه: «أن خمسها لله ولرسوله ثم هي لكم»، لا يدل على أنها ملك للغانمين لوجوه:

أحدها: أنه يجوز أن يكون المراد أموال القرية المنقولة، كما في قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَبْرِىٰ مُعْتَلَةٌ وَقَصْرِ مَشِيدٍ ﴿٤٥﴾﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا

(١) فاطر آية: (٣٢).

(٢) المنبجي، الباب في الجمع بين السنة والكتاب (٢/ ٧٨١-٧٨٢).

(٣) الأنفال آية: (٤١).

(٤) الحج آية: (٤٥).

رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١١﴾ وقوله: ﴿١١﴾ وَكَانَ مِّن قَرِيبَةٍ عَنَّ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسِبْنَهَا حَسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَهَا عَذَابًا ثَكْرًا ﴿١٢﴾ وأمثال هذا كثير في القرآن، والمراد بذلك أهل القرية وليس القرية نفسها، فيكون المراد بذلك الأشياء المنقولة، وليس الأرض نفسها أو القرية، ومنه قوله تعالى: ﴿١٢﴾ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ ﴿١٣﴾

الوجه الثاني: أنه إن كان المراد الأرض نفسها فهذا الحديث يدل على جواز قسمة الأرض بين الغانمين، وانتفاء وجوبه مدلول عليه بأدلة أخرى.

الوجه الثالث: إن قيل: إن الحديث يدل على وجوب القسمة فهو حجة على أنها ليست ملكاً للغانمين بخصوصهم، لأن قوله «ثم هي لكم» خطاب لعموم المسلمين، وهذا يقتضي كونها فيئاً، إذ لو كانت مختصة بالغانمين لقال: ثم هي لمن قاتل عليها أو لمن أخذها ونحو ذلك. فلما قال: «ثم هي لكم» دلّ على أنها مستحقة أو مملوكة لعموم المسلمين. (٤)

٤- أما استدلالهم بأن النبي ﷺ قسم خيبر بين الغانمين، فقد تقدم أنه ﷺ قسم خيبر نصفين، وهذا يدل على أن القسمة غير واجبة، والإمام فيها بالخيار حسبما تقتضيه المصلحة بعيداً عن شهوة النفس. وعمر رضي الله عنه رأى المصلحة في وقف الأرض وعدم قسمتها، وهو توفيق من الله ﷻ، وليس لعمر أن يخالف أمر الله وفعل نبيه ﷺ.

٥- وأما استدلالهم بالقياس والمعقول: فيقال: بأن عدم قسمة الأرض استند إلى دليل من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وفعل السلف، ولا مجال للقياس في مقابلة النص،

(١) التحل آية: (١١٢).

(٢) الطلاق آية: (٨).

(٣) يوسف آية: (٨٢).

(٤) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٤٣-٤٤.

والنص أجاز للإمام فعل الأمرين من القسمة وعدمها ووقف الأرض فيئاً، فهو عمل بمقتضى الدليل.

وأما قياسهم الأموال والأراضي المغنومة على الميراث، فهو قياس مع الفارق لأن الميراث هو ملك صاحبه يرثه عنه ورثته، وأما الغنائم فليست كذلك لأنها لا تملك بمجرد الاستيلاء بل لا بد من تمليك الإمام لها، والإمام هنا لم يملك فهو بالخيار.

قال الجصاص: « فَلَمَّا اتَّفَقَ الْجَمِيعُ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى تَصْوِيبِ عُمَرَ رضي الله عنه فِيمَا فَعَلَهُ فِي أَرْضِ السَّوَادِ بَعْدَ خِلَافٍ مِنْ بَعْضِهِمْ عَلَيْهِ عَلَى إِسْقَاطِ حَقِّ الْغَانِمِينَ عَنْ رِقَابِهَا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْغَانِمِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ مِلْكَ الْأَرْضِيِّينَ، وَلَا رِقَابَ أَهْلِهَا إِلَّا بِأَنْ يَخْتَارَ الْإِمَامُ ذَلِكَ لَهُمْ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ مِلْكًا لَهُمْ لَمَا عَدَلَ عَنْهُمْ بِهَا إِلَى غَيْرِهِمْ وَلَنَازَعُوهُ فِي اخْتِجَاجِهِ بِالْآيَةِ. فَلَمَّا سَلَّمَ لَهُ الْجَمِيعُ رَأْيَهُ عِنْدَ اخْتِجَاجِهِ بِالْآيَةِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْغَانِمِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ مِلْكَ الْأَرْضِيِّينَ إِلَّا بِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ ذَلِكَ لَهُمْ ».^(١)

وأما الجواب عن أدلة المالكية:

فإن غاية أدلتهم تدل على الخيار، وليس على وجوب الوقف. وأما فعل عمر رضي الله عنه فقد تقدم تبين الحكمة منه. وعمله هذا يدل على الخيار كما قال: لقسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير. فليس فيها دليل على وجوب وقفها، وإنما فيها دلالة على تخير الإمام بين القسمة وعدمها.

ترجيح:

بعد ذكر الأقوال في المسألة وذكر أدلتها ثم المناقشة - مناقشة الأدلة - يتضح من خلال ذلك أن الراجح في هذه المسألة هو أن الإمام بالخيار في الأراضي المغنومة، بين قسمتها على الغانمين أو وقفها فيئاً لجميع المسلمين حسبما تقتضيه المصلحة، بعيداً عن اتباع شهوة النفس، وذلك لعدة أمور:

١- قوة أدلة هذا القول، فإنها اعتمدت على الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضي الله عنهم.

(١) الجصاص، أحكام القرآن (٣/٥٧٦).

٢- الإجابة على أدلة الفريق الآخر وعلى مناقشاتهم أيضاً، وأدلتهم ليس فيها دلالة على وجوب القسمة بين الغانمين.

٣- وجود المصلحة العامة التي تقتضي فعل الأمرين من القسمة أو الوقف، حسب كل وقت وزمن، لا سيما أن الشريعة الإسلامية قائمة على مراعاة المصالح، ودفع المضار والمفاسد، وقد سبق بيان أوجه المصلحة في وقف الأرض ووضع الخراج عليها.

٤- عملاً بالأدلة جميعاً في الجمع بينها، وهو أفضل من العمل ببعضها وترك الآخر، مع أن كلا الدليلين ليس بمنسوخ، كما في آية الأنفال والحشر، فكل من الدليلين محكم، وهنا يحمل العام على الخاص.

فَالْإِمَامُ خَيْرٌ فِيهَا تَخْيِيرٌ مَصْلَحَةٍ لَا تَخْيِيرَ شَهْوَةٍ نَفْسٍ وَاتِّبَاعَ هَوًى، فَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ قَسَمَتَهَا قَسَمَهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ أَنْ يَقِفَهَا عَلَى جَمَاعَتِهِمْ وَقِفَهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ قِسْمَةَ الْبَعْضِ وَوَقْفَ الْبَعْضِ فَعَلَهُ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ، فَإِنَّهُ قَسَمَ أَرْضَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ وَتَرَكَ قِسْمَةَ مَكَّةَ، وَقَسَمَ بَعْضَ خَيْبَرَ وَتَرَكَ بَعْضَهَا لِمَا يَنْبُؤُهُ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ. ^(١)

ولهذا ما رجحه شيخنا الزحيلي حيث قال: « ولهذا كله نرى أن الصحيح قسمة المنقول إذ لم يرد على الرسول ﷺ عدم قسمته، وإن كانت الآيات عامة كما قلنا. وأن يترك الأمر في العقار والأرض لولي الأمر، يفعل ما يراه مصلحة للمسلمين جميعاً عملاً بعموم آيتي الأنفال والحشر. » ^(٢)

وقال صاحب كتاب الروضة الندية شرح الدرر البهية ما نصه: « الأرض المغنومة أمرها إلى الإمام فيفعل الأصلح من قسمتها أو تركها مشتركة بين الغانمين، أو بين جميع المسلمين لأن النبي ﷺ قسم أرض قريظة والنضير بين الغانمين، وقسم نصف أرض خيبر

(١) الشوكاني، نيل الأوطار (١٦/٨).

(٢) الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص: ٥٧٢.

بين المسلمين، وجعل النصف الآخر لمن ينزل به من الوفود والأمور ونواب الناس»^(١).
والله أعلم.

(١) أبو الطيب القنوجي، الروضة الندية شرح الدرر البهية، ت. عبد الله الأنصاري، المكتبة العصرية صيدا - بيروت (٢/ ٥٠٥).

المبحث الرابع

شروط الأرض التي تخضع للخراج

ليست كل أرض من الأراضي يوضع عليها الخراج، بل هناك أرض عشرية ليست من أرض الخراج بشيء، وقد سبق تقسيم الأراضي إلى خراجية وعشرية. وليس كذلك كل أرض خراجية يوضع عليها الخراج بل لا بد لها من ضوابط حتى لا يكون فيها ظلم ومشقة وعنت. لهذا لا بُدَّ للأرض التي يوضع عليها الخراج من شروط، وهذه الشروط:

الشروط:

الشرط الأول: أن تكون الأرض خراجية.

اتفق الفقهاء على أن كل أرض تخضع للخراج لا بُدَّ من أن تكون خراجية، لهذا لا تخضع الأرض العشرية للخراج،^(١) كالأرض التي أسلم عليها أهلها طوعاً، أو الأرض التي قسمت بين الغانمين، أو أرض العرب. أما الأرض الخراجية التي حصرت فيما تقدم أربعة أقسام: ما صولح عليه المشركون وهو على قسمين: إما أن تبقى ملكاً لهم وإما أن تكون ملكاً لنا ويوضع عليها الخراج في الحاليتين.

والقسم الثالث: الأرض التي جلا عنها أهلها خوفاً وفزاعاً.

والقسم الرابع: ما فتح عنوة ولم يقسم بين الغانمين بل وقف لعامة المسلمين، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه عند أنواع الأرض الخراجية، ولكن أردت أن أبين هنا أن ليس كل أرض تخضع للخراج، بل وظيفة الخراج خاصة بالأرض الخراجية فقط دون غيرها.

الشرط الثاني: أن تكون الأرض الخراجية نامية.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٣. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٢ وما بعدها. أبو يوسف، الخراج، ص: ٦٩.

اتفق الفقهاء على أن الأرض التي تخضع لوظيفة الخراج لا بُدَّ من أن تكون نامية.^(١)
فإن لم تكن نامية فلا خراج عليها. ويأتي تفصيل هذا الشرط عند مسقطات الخراج، ولكن
نشير هنا إليه إشارة.

والمراد بالنماء: إما أن يكون حقيقياً بأن تكون الأرض مزروعة بالأشجار المثمرة
كالنخيل والعنب والزيتون وغيرها، وإما أن يكون النماء تقديرياً بأن تكون الأرض صالحة
للزراعة. ويأتي الكلام عليه مفصلاً عند مسقطات الخراج، كل قسم منها على حدة.

قال أبو عبيد: « من العلم: أنه إنما جعل الخراج على الأرضين التي تغل من ذوات
الحب والثمار، والتي تصلح للغلة من العامر والغامر، وعطل من ذلك المساكن والدور، التي
هي منازلهم، فلم يجعل عليها فيها شيئاً ».^(٢)

ولأنه لا يمكن أن يؤخذ من الأرض شيء دون الانتفاع بها، ولأن الخراج بمثابة
الأجرة وما لا منفعة منه فلا أجر عليه.

قال الشوكاني: « فأخذ الخراج من أرض لم تزرع ظلم لا يحل للإمام والمسلمين
فعله ».^(٣) المراد من ذلك أي غير قابلة للزراعة، وليس مجرد عدم الزرع يمنع الخراج لأن من لم
يزرع الأرض وهي قابلة للزراعة تدفع لغيره، ويأتي بيانه عند مسقطات الخراج.

(١) السمرقندي، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى (١/٣٢٢). العيني، البناية شرح الهداية، ت. أيمن شعبان، دار الكتب العلمية
بيروت ط. أولى (٧/٢٣٢). السرخسي، المبسوط، دار المعرفة بيروت (١٠/٧٩). العدوي، حاشية العدوي مع كفاية الطالب، ت. أحمد إمام ط.
أولى (٣/١٩). الخرشي، حاشية الخرشي، دار الكتب العلمية، بيروت ط. أولى (٤/٤٧). الشيرازي، المهذب، ت. محمد الزحيلي، دار القلم ط. أولى
(٥/٣٦٧). ابن قدامة، الكافي، ت. التركي، دار هجر ط. أولى (٥/٥٥٦).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٨.

(٣) الشوكاني، السبل الجرار، ت. محمود زايد، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى (٢/١٠٠).

المبحث الخامس

اجتماع الخراج والعشر في أرض واحدة

إذا كانت الأرض الخراجية بيد مسلم فهل تجب عليه مع الخراج العشر- أي عشر الزكاة- أو أن الخراج يغني عنه ولا زكاة عليه مع الخراج؟
اختلف فيه على قولين:

القول الأول: إذا زرعت أرض الخراج بما يوجب العشر لم يسقط عشر الزرع بخراج الأرض، بل يجمع فيه بين الخراج والعشر، وهو قول جمهور الفقهاء. ^(١) وممن قال به عمر بن عبد العزيز وربيعة والزهري ويحيى الأنصاري ومالك والأوزاعي والثوري والحسن بن صالح وابن أبي يعلى وابن المبارك وإسحاق وأبو عبيد وغيرهم.

القول الثاني: لا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة، ولا عشر في الخارج من أرض الخراج، وبه قال الحنفية، وعكرمة، ونقله أبو عبيد عن الليث بن سعد ونقل عن الشعبي كما في نصب الراية. ^(٢)

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل الجمهور على قولهم بأدلة:

أولاً: قوله سبحانه: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِءَاخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ﴾ ^(٣). وقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ

(١) النووي، المجموع (٥/٥٤٣-٥٤٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/٥٩٠). أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٧. الماوردي، الأحكام

السلطانية، ص: ٢٦٨. ابن آدم، الخراج، ص: ٢٤. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٩.

(٢) الميداني، الباب في شرح الكتاب، المكتبة العلمية بيروت (٤/١٤٣). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/١٨٥). ابن آدم، الخراج، ص: ٢٤. أبو

عبيد، الأموال، ص: ٩٧. ابن الهمام، فتح القدير (٥/٢٨٦). الزيلعي، نصب الراية (٤/٣٢٣).

(٣) البقرة آية: (٢٦٧).

مُتَشَكِّبٍ كُلُّوْا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ
الْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾. (١) وهي عامة تتناول ما في أرض الخراج وغيره.

قال ابن المبارك: يقول الله: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾، ثم قال: نترك القرآن
لقول أبي حنيفة. (٢)

ثانياً: قول رسول الله ﷺ: «فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا» (٣) العُشْرُ، وَمَا
سُقِيَ بِالنَّضْحِ (٤) نِصْفُ الْعُشْرِ. (٥)

وهذا نص يشمل كل ما خرج من الأرض وما حصد وما سقته السماء أو غيرها،
سواء أكانت الأرض عشرية أم خراجية، فالخراج في رقبته سواء لمسلم كانت أو لكافر،
والعشر في غلتها إذا كانت لمسلم.

ثالثاً: بالقياس: وهو أن الخراج والعشر يجبان بسببين مختلفين لمستحقين فلم يمنع
أحدهما الآخر، كما لو قتل المحرم صيداً مملوكاً، فعليه جزاء مثل ما قتل من النعم مضافاً إلى
دفع قيمة المالكه (٦)، فيختلفان من حيث السبب ومن حيث المصرف، وسبب الخراج التمكن
من الانتفاع، وسبب العشر وجود الزرع. ومصرف العشر الأصناف الثمانية المذكورة في آية
التوبة. ومصرف الخراج رواتب الجنود الموظفين والمصالح العامة للدولة. ولذلك لما سئل
عمر بن عبد العزيز المسلم تكون في يده أرض خراج، فيطلب منه العشر، فيقول: إنما عليّ
الخراج؟ فقال: «الخراج على الأرض، والعشر على الحب». (٧)

(١) الأنعام آية: (١٤١).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٩١/٢).

(٣) العثري: هو الذي يشرب بعروقه من ماء المطر يجمع في حفيرة. ابن الأثير، النهاية، ص: ٥٩٣.

(٤) النضح: الإبل التي يستقى عليها. ابن الأثير، النهاية، ص: ٩٢١.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري، صحيح البخاري، ص: ٢٦١، رقم (١٤٨٣).

(٦) النووي، المجموع (٥٥٠/٥). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٩١/٢).

(٧) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٦، رقم (٢٣٥).

رابعاً: العشر وجب بالنصوص الواضحة الصريحة من الكتاب والسنة فلا يمنعه الخراج الواجب بالاجتهاد.^(١)

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني الذين قالوا لا يجتمع عشر وخراج في أرض واحدة بأدلة:

أولاً: قوله عليه الصلاة والسلام: « لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم ».^(٢) وهو نص صريح في المسألة.

ثانياً: ما روي عن طارق بن شهاب، قال: كتب إليّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في دهقانة نهر الملك أسلمت، فكتب أن « ادفعوا إليها أرضها تؤدي عنها الخراج »^(٣) وروى أبو عبيد كذلك: أسلم دهقان على عهد علي رضي الله عنه، فقال له علي رضي الله عنه: « أما أنت فلا جزية عليك، وأما أرضك فلنا ».^(٤)

قال أبو عبيد: فتأول قوم لهذه الأحاديث: أن لا عشر على المسلمين في أرض الخراج، يقولون: لأن عمر وعلياً رضي الله عنهما لم يشترطاه على الذين أسلموا من الدهاقين. وبهذا كان يفتي أبو حنيفة وأصحابه.^(٥)

ثالثاً: لأن أحداً من أئمة الجور والعدل لم يجمع بين الخراج والعشر، وكفى بإجماعهم حجة، حيث لم ينقل عن واحد منهم أنه جمع بينهما، واجتماع الأئمة على قضية أو منعها حجة.^(٦)

ولو أخذ أحد من الأئمة العشر مع الخراج لنقل إلينا فلما لم ينقل دَلٌّ على عدم أخذهم إياه.

(١) النووي، المجموع (٥/ ٥٥٠).

(٢) رواه ابن عدي في الكامل، نصب الراية (٤/ ٣٢٢). وروي عن يحيى بن عنبسة وهو منكر الحديث.

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٤، رقم (٢٣١).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٥، رقم (٢٣٤).

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٥.

(٦) العيني، البناية شرح الهداية (٧/ ٢٣٦). ابن الهمام، فتح القدير (٥/ ٢٨٧). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٢).

رابعاً: الخراج والعشر متنافيان، لأن الخراج يجب في أرض فتحت عنوة وقهراً، والعشر في أرض أسلم أهلها طوعاً، والوصفان هما الطوع والقهر لا يجتمعان في أرض واحدة لمنافاة بينهما، إذ الطوع ضد الكره الحاصلة من القهر. فلما لم يجتمع السببان لم يثبت الحكمان، وسبب الحقين واحد وهو الأرض النامية إلا أنه يعتبر في العشر تحقيقاً وفي الخراج تقديرًا. والإضافة دليل السببية، فلما كان السبب واحداً كان المسبب أحدهما من غير جمع بينهما كالدية والقصاص. (١)

مناقشة الأدلة:

ناقش الجمهور أدلة الحنفية وأجابوا عنها:

أولاً: أما استدلالهم بحديث: « لا يجتمع عشر وخراج » فروي عن يحيى بن عنبسة وهو منكر الحديث: وهو مكشوف الأمر في ضعفه، لرواياته عن الثقات الموضوعات انتهى. وقال ابن حبان: ليس هذا من كلام رسول الله ﷺ ويحيى بن عنبسة دجال يضع الحديث، لا تحل الرواية عنه. وقال الدارقطني: يحيى هذا دجال يضع الحديث، وهو كذب على أبي حنيفة، ومن بعده إلى رسول الله ﷺ. وقال البيهقي: هو حديث باطل، ويحيى هذا متهم بالوضع. (٢) ويمكن أن نحمله على الخراج الذي هو الجزية. (٣)

ثانياً: أما قصة الدهقان: فمعناه خذوا منه الخراج لأنه آخره، فلا يسقط بإسلامه ولا يلزمه من ذلك سقوط العشر، وإنما ذكر الخراج لأنهم ربما توهّموا سقوطه بالإسلام كالجزية.

وأما العشر فمعلوم لهم وجوبه على كل مسلم، فلم يحتج إلى ذكره كما أنه لم يذكر أخذ زكاة الماشية منه، وكذا زكاة النقد وغيرها. (٤)

(١) العيني، البناية شرح الهداية (٧/٢٣٦-٢٣٧). المرغباني، الهداية مع نصب الراية (٤/٣٢٥).

(٢) انظر الزيلعي، نصب الراية (٤/٣٢٢-٣٢٣). النووي، المجموع (٥/٥٥١-٥٥٢).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/٥٩١).

(٤) النووي، المجموع (٥/٥٥٥-٥٥٦).

قال أبو عبيد: « وليس في ترك ذكر عمر العشر دليل على سقوطه عنهم، لأن العشر حق واجب على المسلمين في أرضهم لأهل الصدقة، لا يحتاج إلى اشتراطها عليهم عند دخولهم في الأرضين. ألا ترى أن رسول الله ﷺ قال: « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ »^(١) ولم يقل على أن يؤدي عنها العشر، فهل لأحد أن يقول: لا عشر عليه فيها؟^(٢) فعدم ذكره للعشر لأنه حق واجب معلوم لديهم فلم يحتج إلى ذكره.

ويمكن أن يجاب عنه كذلك بأنه يجوز أن يكون خطاب عمر ﷺ لمتولي الخراج الذي لا ولاية له على الأعشار وأنه لم يكن وقت أخذ العشر، أو أنه لم يكن له ما يجب فيه عشر.^(٣) ثالثاً: أما قولهم بأن أحداً من أئمة الجور والعدل لم ينقل عنه الجمع بينهما: فقد سبق البيان والإيضاح بأن العشر معلوم لديهم وجوبه فلم يحتج إلى بيانه، وكذلك لم ينقل إلينا أنهم لم يجمعوا بينهما، ولأن الأصل وجوب العشر فلما لم ينقل إلينا عدمه فبقي على أصله، وهو الوجوب سواء مع الخراج أو منفرداً لوحده دون الخراج. وذلك لعموم الأدلة المتقدمة التي توجب أداء العشر دون تخصص. وليس كذلك ما قالوا، فقد روي عن عمر بن عبد العزيز أنه جمع بين الخراج والعشر.^(٤)

رابعاً: وأما قولهم بأنهما لا يجتمعان في أرض واحدة، فقد بينا أنها يجبان لسببين مختلفين ومصرف كل واحد منهما بخلاف الآخر، فليس واحد من الحقين قاضياً عن الآخر.

(١) تقدم ص: (٤٣).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٥.

(٣) النووي، المجموع (٥/٥٥٧).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٦، رقم (٢٣٥).

ترجيح:

الراجح في المسألة هو اجتماع الخراج والعشر في أرض واحدة وذلك للأسباب

الآتية:

أولاً: عموم أدلة القرآن والسنة التي توجب العشر ولم يوجد دليل صحيح يخصص الحكم فيها إذا اجتمع الخراج والعشر في أرض واحدة، فإنها تبقى على العموم.

ثانياً: ضعف أدلة القول الثاني والإجابة عنها كما تقدم.

ثالثاً: لأن الخراج والعشر يجبان لسببين مختلفين، فلا مانع من إيجاب كل منهما، فلا تناقض بينهما.

رابعاً: مصرف كل واحد منهما يختلف عن الآخر، ولو أسقطنا عنه العشر لذهب مصرف الأصناف الثمانية، فوجوب الاثنين معاً فيه تأمين مورد مالي لكلا المصرفين، ولا مانع من ذلك، ولا بد من الإشارة إلى أنه بعد أداء الواجب من الخراج إذا بقي مقدار نصاب الزكاة وجب العشر وإلا إذا لم يبق بعد أداء الخراج مقدار النصاب فلا شيء عليه من العشر لعدم توافر الشرط المطلوب وهو مقدار النصاب.

المبحث السادس شراء الأرض الخراجية

المطلب الأول: شراء الأرض الخراجية.

هل يجوز للمسلم شراء الأرض الخراجية أو لا يجوز له ذلك؟ لكن لا بد في أول الأمر من تقسيم هذه الأرض إلى صلحية وعنوية حيث يختلف الحكم بالنسبة لكل أرض منها، لأن كلاً من الأرضين له أحكام خاصة به.

اختلف فيه على قولين:

القول الأول: لا يجوز شراء الأرض الخراجية، وبه قال المالكية والحنابلة وهو قول أكثر أهل العلم منهم عمر وعلي وابن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم. وروي ذلك عن عبد الله بن المغفل وقبيصة بن ذؤيب ومسلم بن مسلم وميمون بن مهران والأوزاعي وأبي إسحاق الفزاري. ^(١)

القول الثاني: يجوز شراء الأرض الخراجية ولا بأس فيه. وبه قال الحنفية والشافعية، وهو رواية عن أحمد. وبه قال الثوري وابن سيرين والقرظي وعمر بن عبد العزيز وسفيان الثوري وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه. ^(٢)

أدلة الأقوال:

أدلة القول الأول: استدل من قال: لا يجوز شراء الأرض الخراجية بأدلة عدة:

أولاً: إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإنه روي عن عمر رضي الله عنه قال: « لا تشتروا رقيق أهل الذمة فإنهم أهل خراج، وأراضيهم فلا تبتاعوها، ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٦. الخطاب، مواهب الجليل مع التاج والإكليل (٤/٥٦٨). ابن قدامة، المغني (٢/٥٨٤). أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٠٥. يحيى بن آدم، الخراج، ص: ٥٤ وما بعدها.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٠. ابن الهيثم، فتح القدير (٥/٢٨٥). الغزالي، الوسيط في المذهب (٧/٤١). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٣٠٠. أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٠٥. ابن قدامة، المغني (٢/٥٨٤). ابن رجب الاستخراج، ص: ٥١.

إذ نجاه الله منه ^(١) أي إنهم يؤدون الجزية للمسلمين، فإذا اشتراهم المسلمون وصاروا ملكاً لهم وجبت عليهم الجزية. وَلَا تَشْتَرُوا أَرْضَهُمْ لِأَنَّهَا أَرْضُ خَرَجٍ يُوَدَّى خَرَجُهَا لِلْمُسْلِمِينَ، فَمَنْ اشْتَرَاهَا وَجِبَ عَلَيْهِ خَرَجُهَا. وَلَا يَقْرَنَ أَحَدُكُمْ بِالصَّغَارِ، أَي لَا يَقْبَلْنَ عَلَى نَفْسِهِ الذَّلَّ وَالْهَوَانَ بِأَنْ يَصِيرَ مِنْ أَهْلِ الْجَزْيَةِ وَالْخَرَاجِ.

وعن الشعبي ^(٢) قَالَ: اشْتَرَى عْتَبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ ^(٣) أَرْضاً عَلَى شَاطِئِ الْفَرَاتِ لِيَتَّخِذَ فِيهَا قَضَباً ^(٤)، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ رضي الله عنه، فَقَالَ: مِمَّنْ اشْتَرَيْتَهَا؟ قَالَ: مِنْ أَرْبَابِهَا. فَلَمَّا اجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ عِنْدَ عُمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: هَؤُلَاءِ أَهْلُهَا فَهَلْ اشْتَرَيْتَ مِنْهُمْ شَيْئاً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَارْدِدْهَا عَلَى مَنْ اشْتَرَيْتَهَا مِنْهُ وَخِذْ مَالَكَ. ^(٥)

وروي عن علي رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِيَايَ وَهَذَا السَّوَادُ» ^(٦). وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ رضي الله عنه فِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ بِمَحْضَرِ سَادَةِ الصَّحَابَةِ وَأَتَمَّتْهُمْ، فَلَمْ يُنْكَرْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وُجُودِ إِجْمَاعٍ أَقْوَى مِنْ هَذَا وَشَبَّهِهِ، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى نَقْلِ قَوْلِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ فِي مَسْأَلَةٍ، وَلَا إِلَى نَقْلِ قَوْلِ الْعَشْرَةِ، وَلَا يُوجَدُ الْإِجْمَاعُ إِلَّا الْقَوْلُ الْمُنْتَشِرُ. ^(٧)

ثانياً: نهي عن شراء أرض الخراج لما فيه من الدخول في الصغار. ^(٨)

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٣، رقم (١٩٤).

(٢) هو عامر بن شراحيل الشعبي، الكوفي، كنيته أبو عمرو، وكان علامة أهل الكوفة، إماماً حافظاً، أحد أعيان الفقهاء التابعين، توفي سنة ١٠٥ هـ. البداية والنهاية (٩/ ٢٤٠).

(٣) هو عتبة بن فرقند بن يربوع بن حبيب بن مالك بن أسعد بن رفاعة السلمي، أبو عبد الله، شهد خيبر وولاه عمر في الفتوح، ونزل الكوفة ومات بها. الإصابة (٤/ ٢١٦).

(٤) القضب من النبات: ما يقتضب أي يؤكل غضاً طرياً مثل القثاء والخيار ونحوها.

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٤، رقم (١٩٦). الخراج، ليحيى بن آدم، ص: ٥٧، رقم (١٦٨).

(٦) أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٤، رقم (١٩٧).

(٧) ابن قدامة، المغني (٢/ ٥٨٥).

(٨) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٥١. أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٦.

عن كليب بن وائل قال: قلت لابن عمر: اشتريت أرضاً، قال: الشرى حسن، قال: قلت: فإني أعطي من كل جريب أرض درهماً، وقفيزاً من طعام قال: لا تجعل في عنقك الصغار.^(١)

وعن قبيصة بن ذؤيب^(٢) قال: من أخذ أرضاً بجزيتها فقد باء بها باء به أهل الكتابين من الذل والصغار.^(٣)

قال أبو عبيد: فقد تتابعت الآثار بالكراهة بشراء أرض الخراج، وإنما كرهها الكارهون من جهتين: إحداهما: أنها فيء للمسلمين، والأخرى: أن الخراج صغار، وكلاهما داخل في حديثي عمر رضي الله عنه اللذين ذكرناهما. فأحدهما قوله: « ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد إذ نجاه الله منه » ووافقه على ذلك ابن مسعود رضي الله عنه^(٤)، وابن عباس رضي الله عنهما، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وقبيصة بن ذؤيب، وميمون بن مهران، ومسلم بن مشكم. وفي هذه الأحاديث التي ذكرناها، ومذهبه في الفيء قوله لعتبة بن فرقذ حين اشترى الأرض: « هؤلاء أهلها »، يعني المهاجرين والأنصار، ووافقه على ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه.^(٥)

إذا قالوا: إن الدخول في أرض الخراج وأداء وظيفة الخراج فيه معنى الصغار لأنه في الأصل يوظف على غير المسلم ابتداءً، ولا يوظف على المسلم ابتداءً، فمن أجل ذلك قالوا يكره الدخول فيه.

(١) يحيى بن آدم، الخراج، ص: ٥٥، رقم (١٥٤).

(٢) قبيصة بن ذؤيب الخزاعي: صحابي، من الفقهاء الوجوه. ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان على خاتم عبد الملك بن مروان بالشام. وتوفي بدمشق سنة ٨٦ هـ. الأعلام للزركلي (١٨٩/٥).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٥، رقم (٢٠١).

(٤) لم يورد المؤلف عن ابن مسعود رضي الله عنه شيئاً في كراهة شراء أرض الخراج، بل روي عنه العكس كما سيأتي.

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٦.

ثالثاً:

ومن المعنى: فَلَا تَهَا مَوْقُوفَةً، فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا، كَسَائِرِ الْأَحْبَاسِ وَالْوُقُوفِ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى وَقْفِهَا النَّقْلُ وَالْمَعْنَى. أَمَّا النَّقْلُ، فَمَا نُقِلَ مِنَ الْأَخْبَارِ، أَنَّ
عُمَرَ رضي الله عنه لَمْ يَقْسِمِ الْأَرْضَ الَّتِي افْتَتَحَهَا، وَتَرَكَهَا لِتَكُونَ مَادَّةً لِأَجْنَادِ الْمُسْلِمِينَ
الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَقَدْ نَقَلْنَا بَعْضَ ذَلِكَ، وَهُوَ
مَشْهُورٌ تُغْنِي شَهْرَتُهُ عَنْ نَقْلِهِ. وَأَمَّا الْمَعْنَى: فَلَا تَهَا لَوْ قُسِمَتْ لَكَانَتْ لِلَّذِينَ
افْتَتَحُوهَا، ثُمَّ لَوَرَّثَتْهُمْ، أَوْ لِمَنْ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ عَنْهُمْ، وَلَمْ تَكُنْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ
الْمُسْلِمِينَ. ^(١)

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني الذين قالوا بجواز شراء الأرض الخراجية بأدلة عدة:
أولاً: إن بعض الصحابة رضي الله عنهم كان عندهم أرض خراج، كان لعبد الله بن
مسعود رضي الله عنه أرض خراج، وكان لخباب رضي الله عنه أرض خراج، وكان للحسين بن
علي رضي الله عنه أرض خراج، ولغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وكان لشريح أرض
خراج فكانوا يؤدون عنها الخراج. ^(٢) فهذا يدل على جواز شراء أرض
الخراج، لأن انتقال أرض الخراج إلى المسلمين كان بالشراء، لأن الخراج لا
يوظف ابتداء على المسلم وإنما يوظف على الذي عليه العشر، لأنه أليق به.

ثانياً:

عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَسْلَمْتُ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ نَهْرِ الْمَلِكِ، فَكَتَبَ عُمَرُ
بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «إِنْ اخْتَارَتْ أَرْضَهَا، فَأَدَّتْ مَا عَلَى أَرْضِهَا فَخَلُّوا بَيْنَهَا
وَبَيْنَ أَرْضِهَا، وَإِلَّا فَخَلُّوا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَ أَرْضِهِمْ». ^(٣)
وروي عن عمر وعلي رضي الله عنهما قالوا: «إِذَا أَسْلَمَ وَلَهُ أَرْضٌ وَضَعْنَا عَنْهُ الْجَزِيَّةَ
وَأَخَذْنَا خَرَاجَهَا». ^(٤)

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٦/٢).

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ٦٢.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٤١/٩) ومعرفة السنن والآثار (٤٦٠/١٤). وذكره الزيلعي في نصب الراية (٣٢٢/٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٨/٥).

فدل على جواز الشراء وأخذ الخراج وأدائه للمسلم من غير كراهة. ^(١)

ثالثاً: لأن الخراج فيه معنى المؤنة وليس معنى العقوبة، فيعتبر مؤنة في حالة البقاء فيبقى على المسلم. وعقوبة في الابتداء، فلا يبتدأ المسلم به، والمسلم من أهل المؤنة. ^(٢)

المنافشة:

مناقشة أدلة القول الأول:

ناقش أصحاب القول الثاني أدلة القول الأول وأجابوا عنها بأجوبة:

أولاً: استدلالهم بإجماع الصحابة أجيب عنه بأن ابن مسعود رضي الله عنه خالف الإجماع بما ذكرناه ^(٣) عنه من أنه كان يملك أرض خراج يؤدي خراجها.

أجيب عنه: لا نسلم المخالفة بل المراد باشتري أنه أكرى بدليل أنه روي عنه خلافه فقد روي عنه أنه قال: من أقر بالطسق ^(٤) فقد أقر بالذل والصغار. ^(٥)

قال أبو عبيد: «أراه يعني بالشراء قال: الاكتراء لأنه لا يكون مشترياً والجزية على البائع، وقد خرجت الأرض من ملكه». ^(٦)

وهذا يدل على أن الشراء ههنا الاكتراء، وكذلك كل من رويت عنه الرخصة في الشراء فمحمول على ذلك ^(٧). وإذا كان الأمر على هذا النحو بقي قول عمر رضي الله عنه في النهي عن البيع غير معارض.

ثانياً: أما استدلالهم بأن سبب النهي لما فيه من معنى الذل والصغار، فأجيب عنه: بأن خراج الأرض ليس بصغار، لأنه لا نعلم خلافاً بين السلف أن الذمي

(١) العيني، البناية شرح الهداية (٧/ ٢٣٥).

(٢) الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٥٣). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/ ١٨٥).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٥٨٥). أبو يوسف، الخراج، ص: ٦٢.

(٤) كلمة فارسية معربة يراد بها الوظيفة المقررة على الأرض. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٥٦٢.

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٥.

(٦) أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٥.

(٧) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٥٨٦).

إِذَا كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ خَرَجَ فَاسْلَمَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ الْخَرَاجُ مِنْ أَرْضِهِ وَيَسْقُطُ عَنْ رَأْسِهِ، فَلَوْ كَانَ صَغَارًا لَسَقَطَ بِالْإِسْلَامِ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْعَتُ الْعِرَاقُ قَفِيرَهَا وَدِرْهَمَهَا»^(١). يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَمَّا يَمْنَعُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: «وَعُدْتُمْ كَمَا بَدَأْتُمْ». وَالصَّغَارُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْكُفَّارِ لِلْمُسْلِمِينَ.^(٢) قَالَ أَبُو عبيد: وكان عمر بن عبد العزيز يتأول بالرخصة في أرض الخراج أن الجزية التي قال الله ﷻ: ﴿فَنِلُوا الدِّينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الدِّينِ أُوتُوا الصِّبَا حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٣) إنما هي على الرؤوس لا على الأرض.^(٤)

ويجاب عنه: بأن فيه معنى الصغار لأنه في الأصل يوظف على غير المسلم ابتداءً ولا يوظف على المسلم ابتداءً. وما دام لا يوظف على المسلم ابتداءً فيه دلالة على معنى الصغار. وأقوال الصحابة والتابعين دليل على ذلك ولا معارض له.

مناقشة أدلة القول الثاني:

ناقش أصحاب القول الأول أدلة الفريق الآخر بأجوبة:

أولاً: أما قولهم بأنه كان لبعض من الصحابة والتابعين أرض خراج، فيجاب عنه من وجهين:

الأول: أنه ورد عنهم ما يدل على خلافه كما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «من أقر بالطسق فقد أقر بالذل والصغار».^(٥) وروي أن

(١) تقدم ص: (٣٧).

(٢) الجصاص، أحكام القرآن (٣/ ٥٨٠).

(٣) التوبة آية: (٢٩).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩١.

(٥) الخراج، يحيى ابن آدم، ص: ٥٦، رقم (١٦٥). أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٥.

دهقاناً جاء إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال: اشترِ مني أرضي، فقال

عبد الله: على أن تكفيني خراجها. قال: نعم. فاشترها منه.^(١)

الثاني: فهذا يدل على أن الشراء المراد به الاكتراء. قال أبو عبيد: أراه يعني

بالشراء قال: الاكتراء، لأنه لا يكون مشترياً والجزية على البائع، وقد

خرجت الأرض من ملكه.^(٢) وقال ابن قدامة: « وكذلك كل من

رويت عنه الرخصة في الشراء فمحمول على ذلك ». ^(٣) أي على

الاكتراء.

ثانياً:

وأما استدلالهم بقصة إسلام دهقان، فيمكن أن يجاب عنه بأنه لم يشترِ

الأرض بل وظف عليها الخراج على أنه غير مسلم ثم أسلم فبقي الخراج

على أرضه ورفعت الجزية عن رأسه. وهذا يدل على أن الأرض الخراجية إذا

انتقلت إلى مسلم ليست عن طريق الشراء بل عن طريق إسلام صاحبها أو

الإرث يبقى عليها الخراج، وهنا يحمل المعنى على ذلك.

ثالثاً:

وأما قولهم بأن الخراج منه معنى المؤنة وليس معنى العقوبة. فهو ما تقدم من

الأدلة من أقوال الصحابة والتابعين التي ترد على هذا المعنى، وفعل

الصحابة وإجماعهم حجة ومقدم على الرأي والمعقول.

ترجيح:

الراجح في المسألة من خلال ما تقدم هو القول الأول القاضي بأنه لا يجوز شراء

الأرض الخراجية، لما تقدم من قوة أدلة هذا القول والإجابة عن أدلة الفريق الآخر.

(١) الخراج، لابن آدم، ص: ٥٦، رقم (١٦٦). أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٤، رقم (١٩٩).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٥.

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٦/٢).

وكذلك مما يدل على ترجيحه أن أرض العنوة التي وقفها الإمام على المسلمين فهي وقف لجميع المسلمين وليست ملكاً لشخص بعينه، فهي مادة للجميع. وهذا ما أشار إليه أبو عبيد في كتابه: (الأموال) فيما تقدم، وابن قدامة في كتابه: (المغني).

ويمكن أن يجاب عن أدلة القول الآخر في المعنى الإجمالي بأنها محمولة على أرض الصلح غير أرض العنوة، لأن من أقسام الصلح أن يصالحوا على أن الأرض ملك لهم ويصالحونا عنها بخراج معلوم. فهذا ملك لهم يتصرفون فيه كيف شاؤوا، وهذا الأمر فيه أيسر. فقد روي عن ابن سيرين^(١) أنه قال: «من السواد ما أخذ عنوة، ومنه ما كان صلحاً، فما كان صلحاً فهو مالهم، وما كان عنوة فهو فيء للمسلمين». قال أبو عبيد: فقله: فهو مالهم، يعلمك أنه لا بأس بشرائه، وما كان فيئاً كرهه.^(٢)

وكذلك يروى عن الحسن بن صالح الرخصة في شراء أرض الصلح والكراهة لأرض العنوة.^(٣)

ومع هذا كله قد سهل في الدخول في أرض الخراج أئمة يقتدى بهم ولم يشترطوا عنوة ولا صلحاً، من الصحابة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ومن التابعين محمد بن سيرين وعمر ابن عبد العزيز، وكان ذلك رأي سفيان الثوري فيما يحكى عنه.

قال أبو عبيد: «فأرى العلماء قد اختلفوا في أرض الخراج قديماً وحديثاً، وكلهم إمام، إلا أن أهل الكراهة أكثر، والحجة في مذهبهم أبين». ^(٤)

(١) محمد بن سيرين البصري، الأنصاري بالولاء، أبو بكر: إمام وقته في علوم الدين بالبصرة. تابعي. من أشرف الكتاب. مولده ووفاته في البصرة. نشأ بزازاً، في أذنه صمم. توفي سنة ١١٠ هـ. الأعلام للزركلي (٦/ ١٥٤).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٨٨.

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٠.

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٢.

أما المساكن والدور بأرض السواد فلم يعلم عن أحد أنه كره شراءها وحيازتها وسكنها. وقد اقتسمت الكوفة خططاً في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو إذن في ذلك من أكابر الصحابة رضي الله عنه.^(١)

المطلب الثاني

انتقال الأرض العشرية إلى الذمي

سبق الكلام عن شراء المسلم للأرض الخراجية، ولكن إذا كان لمسلم أرض عشرية وأراد بيعها من ذمي، فحكم البيع الجواز على قول جمهور الفقهاء، لأنها مال مملوك لمسلم كسائر أملاكه فلا يمنع من بيعه إلا أنه في رواية عن أحمد مع الكراهية لإفضائه إلى إسقاط العشر. وذهب مالك وأحمد في رواية إلى منع المسلم من بيعها لما فيه من تضرر الفقراء، لأنه بانتقال الأرض إلى الذمي إسقاط العشر.^(٢)

وإذا بيعت الأرض العشرية من الذمي فهل عليه العشر أو الخراج أو لا شيء؟
اختلف فيه على أقوال:

القول الأول: لا يجب عليه فيها شيء لا عشر ولا خراج، وبه قال الشافعية والحنابلة على الراجح والثوري وشريك وأبو عبيد.^(٣)

دليله: أن هذه الأرض لا خراج عليها فلا يلزم فيها الخراج بيعها كما لو باعها مسلماً ولأنها مال مسلم يجب الحق فيه للفقراء عليه فلم يمنع من بيعه للذمي. ولا عشر عليه فيما يخرج منها لأنها زكاة فلا تجب

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٢. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٩/٢). حاشية الخرشبي (٤٧/٤).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٩. أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢١. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢١٤. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٩٢/٢).

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢١٤. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٩٢/٢). النووي، المجموع (٥٦١/٥).

على الذمي، كما إذا انتقلت السائمة إلى الذمي فلا زكاة عليه فيها
كذلك هنا. ^(١)

القول الثاني: أنه يوضع عليها الخراج إذا انتقلت الأرض العشرية إلى ذمي. وبه قال أبو
حنيفة. ^(٢)

دليله: لأن العشر من العبادة والذمي ليس من أهل العبادة، فلا تجب عليه
كما لا يجب عليه ابتداءً. وإذا تعذر وجوب العشر عليه وجب عليه
الخراج لأنه لا بد من فرض وظيفة، فلما لم يكن من أهل العشر فيبقى
عليه الخراج.

القول الثالث: أنها تبقى عشرية فيجب على الذمي فيها العشر. وبه قال سفيان الثوري
ومحمد بن الحسن الشيباني. ^(٣)

دليله: لأن كل مؤنة ضربت على أرض لا تتغير بتغير المالك، وهذه الأرض
وضع عليها العشر أولاً فتبقى عشرية لا تتغير، كما أن المسلم إذا
اشترى أرضاً خراجية فإنها تبقى خراجية دون تبدل.

القول الرابع: أنه يوضع عليها العشر مضاعفاً، وبه قال أبو يوسف وهو رواية عن أحمد،
فإذا رجعت إلى مسلم بشراء أو أسلم النصراني أعيدت إلى العشر كما كانت
في الأصل. ^(٤)

دليله: لأن انتقالها إلى الذمي يؤدي إلى إسقاط العشر وفي هذا إضرار
بالفقراء، فإذا أقدم أهل الذمة على شراء هذه الأرض تضاعف
عليهم الصدقة كما صنع عمر رضي الله عنه مع نصارى بني تغلب، وقياساً
على أموال العشور إذا مر التاجر المسلم بأموال تجارة يؤخذ منه ربع

(١) النووي، المجموع (٥/٥٦١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/٥٩٣).

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢١. أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٨. الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية ط. الثانية (٢/٥٥).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٥٥). أبو عبيد، الأموال، ص: ٩٩.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢١. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/٥٩٣). أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٢٣.

العشر، فإذا اشتراه ذمي فمر به على العاشر يؤخذ منه نصف العشر،
ضعف ما على المسلم.^(١)

ترجيح ومناقشة:

الظاهر من هذه الأقوال أن الراجح فيها أنه لا عشر ولا خراج على الذمي إذا اشترى
أرض عشر من مسلم.
وذلك لاعتبارات عدة:

أولاً: أن العشر يجب على المسلم، والذمي ليس من أهل الزكاة لأنها عبادة تجب
على المسلم، فليس من المنطق أن نوجب عليه شيئاً وهو غير واجب عليه في
الأصل، وقد يكون في هذا نوع من الظلم والإجحاف في حقه. وفي
الحديث: «ومن ظلم معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها يوجد من مسيرة
أربعين عاماً».^(٢)

ثانياً: أن وضع الخراج عليه غير صحيح، لأن الخراج لم يوظف على الأرض
ابتداءً، وإنما الذي وظف عليها ابتداءً هو العشر. فالأصل أن يبقى عليها
العشر كالابتداء، كما في أرض الخراج تبقى خراجية إذا انتقلت إلى مسلم على
قول، لأن الخراج كان عليها ابتداءً. فكذلك الأمر هنا. ولكن لما لم يكن
الذمي من أهل الزكاة فسقطت عنه ولم يبق عليه شيء. فهل لو فرض تداول
الملاك لها يوماً بعد يوم فمرة مسلم ومرة ذمي تظل تنتقل الأرض كل يوم
من عشر إلى خراج ومن خراج إلى عشر؟ أظنه غير معقول.

ثالثاً: وأما مضاعفة العشر عليه قياساً على ما صنعه عمر رضي الله عنه مع نصارى بني
تغلب فهو قياس مع الفارق، فإن نصارى بني تغلب وهم عرب لما أنفوا من
الجزية وبقوا على نصرانيتهم استحقوا التغليظ عليهم فضاعف عليهم عمر

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢١.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجزية، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم. بلفظ: من قتل. صحيح البخاري، ص: ٥٧١، رقم (٣١٦٦).

ﷺ الصدقة تأدياً لهم، ولعل ذلك يحملهم على الدخول في الإسلام. وأما هنا فليس فيه عقوبة ولا جزية.

قال أبو عبيد: « يعني أنه ليس عليهم في غير التجارات صدقة، وهو عندي تأويل حديث يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، يحدثونه عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه أن إبراهيم بن سعد سأل ابن عباس رضي الله عنهما : ما في أموال أهل الذمة؟ فقال: العفو. قال أبو عبيد: يريد أنه قد عفي لهم عن الصدقة وهذا كقول النبي ﷺ : « عفونا لكم عن صدقة الخيل والرقيق ». ^(١) ثم قال أبو عبيد : « أفلا ترى أنه ﷺ سمى إسقاط الصدقة عفواً؟ فكذلك العفو في أموال أهل الذمة الذي ذكره ابن عباس رضي الله عنهما إنما هو إسقاط الصدقة عنهم ». ^(٢)

وإذا أردت أن أعلل علة الخوف من الإضرار بالفقراء من إسقاط العشر، فالمفسدة الدينية الحاصلة بكفرهم وفسقهم في دار كانت للمسلمين أعظم من العشر. فيمكن أن يعللوا بمنع التملك أصلاً. ويؤخذ بقول مالك في المسألة ليس لعله وجود إضرار بمنع العشر بل لعله أعظم وهي تملك غير المسلمين كما قال ابن تيمية ^(٣) : « وفي كلام أحمد ما يدل على هذا، فإذا كان قد اختلف قوله في جواز تملكهم رقبة الأرض العشرية لما فيه من رفع العشر، فالمفسدة الدينية الحاصلة بكفرهم وفسقهم في دار كانت للمسلمين يعبد الله فيها ويطاع أعظم من منع العشر. ولهذا تردد : هل يرفع الضرر بمنع التملك بالكلية أو مع تجويز البيع؟ إما أن يعطل حق المسلمين، أو تؤخذ الزكاة من الكفار: فكلاهما غير ممكن، فكان منع التملك أسهل، كما منعناه من تملك العبد المسلم والمصحف لما فيه من تمكين عدو الله من أولياء الله وكلام الله ». ^(٤)

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الذهب والورق، سنن الترمذي، ص: ١٥٧، رقم (٦٢٠). وابن ماجه، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق والذهب، سنن ابن ماجه، ص: ٣١١، رقم (١٧٩٠). وهو صحيح، قال الترمذي: سألت محمد بن إسحاق (البخاري) عن هذا الحديث فقال: عندي صحيح.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ١٠٠-١٠١.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحراني، الدمشقي، الحنبلي. شيخ الإسلام، ولد بخران سنة ٦٦١ هـ، تبحر في العلوم الشرعية، وله مؤلفات كثيرة، توفي سنة ٧٢٨ هـ بدمشق. الدرر الكامنة (١/ ١٤٤).

(٤) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ت. فؤاد حافظ، جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت، ط. الثانية، ص: ٢٧٢.

وبناءً عليه في حال بيع الدمي أرضاً عشرية من مسلم على قول الجمهور لا شيء عليه
فيها لأنه لا يمكن أخذ الزكاة من الكفار لأنهم ليسوا من أهل العبادة والتكليف. والله
أعلم.

الفصل الثالث: مقدار الخراج وكيفية استيفائه

ويشتمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: مقدار الخراج والزيادة عليه.
وفي مطلبان:

المطلب الأول: مقدار الخراج.

المطلب الثاني: الزيادة والنقصان على ما وظفه عمر رضي الله عنه.

- المبحث الثاني: ما يراعى عند تقدير الخراج.
وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: النظر إلى تربة الأرض.

المطلب الثاني: خفة مؤونة السقي وكثرتها.

المطلب الثالث: نوعية الزروع والثمار.

المطلب الرابع: قرب الأرض من المدن والأسواق.

المطلب الخامس: ما ينزل بأرباب الأرض الخراجية من نوائب وملهمات.

- المبحث الثالث: استيفاء الخراج.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وقت وجوب الخراج.

المطلب الثاني: الشخص الذي يستوفي منه الخراج.

المطلب الثالث: غصب الأرض الخراجية.

- المبحث الرابع: من يستوفي الخراج.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: دفع الخراج إلى أئمة العدل.

المطلب الثاني: دفعه إلى أئمة الظلم.

المطلب الثالث: دفعه إلى البغاة.

المطلب الرابع: دفعه إلى المحاربين.

الفصل الثالث

مقدار الخراج واستيفائه

المبحث الأول

مقدار الخراج والزيادة عليه

المطلب الأول: مقدار الخراج.

لابدّ أولاً من التمييز بين خراج المقاسمة وخراج الوظيفة. فخراج المقاسمة لم يكن في عهد عمر رضي الله عنه وإنما وضعه المنصور في الدولة العباسية لسبب اقتضاه، ولكن إذا انقضى هذا السبب أعيد الخراج إلى حاله الأول، إذ ليس للإمام أن ينقض اجتهاد من تقدمه.^(١) فخراج المقاسمة يضعه الإمام حسب المصلحة وبقدر ما تحتمله الأرض بقدر الطاقة، وهو يكون على الربع والثلث والنصف ونحو ذلك.

وأما خراج الوظيفة وهو ما وظفه عمر رضي الله عنه على الأرض فهو الذي يدور الكلام حوله في مقداره، ومن ثم هل يجوز الزيادة والنقصان على ما وظف في عهد عمر رضي الله عنه أم لا؟ وأما بالنسبة لمقداره:

فهو عند الحنفية^(٢): على كل أرض تصلح للزراعة على كل جريب^(٣) درهماً وقفيزاً^(٤)، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم، وعلى جريب الرطبة^(٥) خمسة دراهم. وما ليس فيه

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٣٠١. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٨٥.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ٣٦. السرخسي، المبسوط (٧٩/١٠). الزيلعي، تبين الحقائق (١٤٩/٤ - ١٥٠). ابن عابدين، رد المحتار (٢٢٩/٦).

(٣) الجريب: كان هو وحدة المساحة الأساسية المعمول بها لقياس الأراضي الزراعية وتحديد الأملاك، وهو عشر قصبات في عشر قصبات. والقصبه ستة أذرع، فيكون الجريب ثلاثة آلاف وستائة ذراع مكسرة، ويساوي مساحة الجريب الواحد بالمتر ١٣٦٦ متراً مربعاً. انظر الأموال في دولة الخلافة لعبد القديم زلوم، ص: ٥٩ وما بعدها.

(٤) القفيز: ١٢ صاعاً كلاً ويعادل بالكيلو غرام (٢٦.١١) كيلو غراماً ووزن القفيز من القمح. انظر الأموال في دولة الخلافة، ص: ٦٤.

(٥) الرطبة: كل نبات اقتضب فأكل طرياً.

توظيف عمر عليه السلام يوضع عليه بحسب الطاقة اعتباراً بما وضعه عمر عليه السلام. ونهاية الطاقة أن يبلغ الواجب نصف الخارج ولا يزداد عليه.

لأن هذا هو المنقول عن عمر عليه السلام فإنه بعث عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان^(١) فمسحوا سواد العراق فبلغت ستة وثلاثين ألف ألف جريب، ووضعاه على نحو ما قلنا بمحضر الصحابة عليهم السلام من غير نكير فكان إجماعاً. ولأن المؤن متفاوتة فالكرم أخفها مؤنة، والمزارع أكثرها مؤنة، والرطب بينهما، والوظيفة تتفاوت بتفاوتها، فجعل الواجب في الكرم أعلاها، وفي الزرع أدناها وفي الرطة أوسطها، فوظف على كل نوع بقدره.^(٢)

وأما ما سوى ذلك مما لو يوظفه عمر عليه السلام يوظف بحسب الطاقة ولا يزداد على النصف، فلأن عمر عليه السلام قال لعثمان وحذيفة: «لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق»، قالوا: لو زدنا لطاقت. ^(٣) فاعتبر فيه الطاقة. ولأنه ليس فيه توظيف عمر عليه السلام وقد اعتبر الطاقة في ذلك، فنعتبرها فيما لا توظيف فيه.

واعتماد هذا التوظيف من السنة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنَعْتُ الْعِرَاقَ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا، وَمَنَعْتُ الشَّامَ مُدِّيَهَا وَدِينَارَهَا، وَمَنَعْتُ مِصْرَ إِرْدَبَهَا وَدِينَارَهَا، وَعُدْتُكُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُكُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُكُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ» شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ لَحْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَدَمُهُ.^(٤)

قال أبو عبيد: فلم يأتنا في هذا حديث عن عمر عليه السلام أصح من حديث عمرو بن ميمون، ولم يذكر فيه مما وضع على الأرض أكثر من الدرهم والقفيز. ومع هذا قد روي عن

(١) هو حذيفة بن اليمان العنسي، من كبار الصحابة، أراد شهود بدر فصدّه المشركون، وشهد أحداً والخندق، وله بها ذكر حسن، وما بعدها. وروى

عن النبي ﷺ الكثير. واستعمله عمر على المدائن فلم يزل فيها حتى مات، بعد بيعة علي بأربعين يوماً سنة ٣٦ هـ. الإصابة (١/٣٣٢).

(٢) المرغباني، الهداية مع نصب الراية (٤/٣١٩). المودودي، الاختيار (٤/٣٩٣).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قصة البيعة، صحيح البخاري، ص: ٦٧٠، رقم (٣٧٠٠).

(٤) تقدم ص: (٣٧).

النبي ﷺ حديث فيه تقوية له وحجة لعمر ﷺ فيما فرض عليهم من الدرهم والقفيز.^(١) ثم ذكر حديث: «منعت العراق...».

وأما المالكية^(٢): فقالوا بعدم التقيد بتقدير إمام من الأئمة السابقين، ويضرب الخراج على قدر احتمالهم في الأرضين، ويكون ذلك باجتهاد الإمام في تقديره مستعيناً بأهل الخبرة في ذلك، لأن المحاصيل تختلف.

وأما الشافعية^(٣): فعلى كل جريب شعير درهمان، وجريب الحنطة أربعة دراهم، وجريب الشجر وقصب السكر ستة دراهم، والنخل ثمانية، والكرم عشرة، وعلى جريب الزيتون اثني عشر درهماً. ومن أصحاب الشافعي من قال: على جريب النخل عشرة، وعلى الكرم ثمانية. لما روى مجاهد^(٤) عن الشعبي، أن عمر بن الخطاب ﷺ بعث عثمان بن حنيف فجعل على جريب الشعير درهمين، وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم، وعلى جريب الشجر والقصب ستة دراهم، وعلى جريب الكرم ثمانية دراهم، وعلى جريب النخل عشرة دراهم، وعلى جريب الزيتون اثنا عشر درهماً.^(٥)

وأما الحنابلة^(٦): فعلى كل جريب قفيز ودرهم، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم، وعلى جريب الرطبة ستة دراهم، واحتجوا بما رواه عمرو بن ميمون حيث قال: شهدت عمر بن الخطاب ﷺ وأتاه ابن حنيف فجعل يكلمه، فسمعته يقول: «والله لئن وضعت على كل

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٧.

(٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ت. محمد شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، ط. أولى (٢/ ٥٠١). ابن عبد البر، الكافي، دار الكتب العلمية بيروت، ص: ٢١٩.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٥. الشيرازي، المهذب (٥/ ٣٦٨). البغوي، التهذيب (٧/ ٤٩٠).

(٤) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، الأسود، مولى قيس بن السائب المخزومي، إمام في التفسير، وشيخ القراء والمفسرين، أخذ العلم عن ابن عباس، توفي سنة ١٠١ هـ وقيل غير ذلك. سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩).

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٥، رقم (١٧٣).

(٦) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٨٣. الحجاوي، الإقناع (٢/ ١٠٩).

جريب من الأرض درهماً وقفيزاً من طعام لا يشق ذلك عليهم ولا
يجهدهم»^(١).

وخلاصة القول: أجد أن الجميع متفقون على أن قدر الخراج المضروب بما
تحتمله الأرض، ولا يكون فوق الطاقة، لذلك يأتي الكلام عن مسقطات الخراج، ويأتي أيضاً
بعد قليل الكلام عما يراعى عند تقدير الخراج.

ولكن هذا المقدار الذي وضعه كل إمام أو أصحاب مذهب من المذاهب هل هو
ثابت ولازم لا يزداد عليه ولا ينقص أو الأمر خلاف ذلك، وهذا ما أتكلم عنه.

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٧، رقم (١٨١).

المطلب الثاني

الزيادة والنقصان على ما وظفه عمر رضي الله عنه

الفقهاء الذين أخذوا بتقديرات عمر رضي الله عنه في الخراج اختلفوا فيما بينهم في جواز الزيادة والنقصان على ما وظفه عمر رضي الله عنه. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن المالكية غير ناظرين لهذا الخلاف، لأن الخراج عندهم غير مقدر بل الأمر متروك لاجتهاد الإمام كما تقدم.

الأقوال في المسألة:

القول الأول: يجوز الزيادة والنقصان في مقدار الخراج على ما وظفه عمر رضي الله عنه بحسب ما يرى الإمام المصلحة. وبه قال الحنابلة في المذهب وهو قول محمد بن الحسن ورواية عن أبي يوسف. ^(١)

القول الثاني: يجوز النقصان ولا تجوز الزيادة. وهو المذهب عند الحنفية. ^(٢)

القول الثالث: لا يجوز الزيادة ولا النقصان على ما وظفه عمر رضي الله عنه. وهو قول الشافعية وأحمد في رواية. ^(٣)

القول الرابع: يجوز الزيادة ولا يجوز النقصان، وهو رواية عن أحمد. ^(٤)

أدلة الأقوال:

أدلة القول الأول: استدل الذين قالوا بجواز الزيادة والنقصان على ما وظفه عمر رضي الله عنه من الخراج بأدلة:

(١) الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٥٠). أبو يوسف، الخراج، ص: ٨٥. الحجاوي، الإقناع (٢/ ١٠٩). المرداوي، الإنصاف (٤/ ١٩٣). ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٨٧.

(٢) السرخسي، المبسوط (١٠/ ٧٩). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٤). ابن الهمام، فتح القدير (٥/ ٢٨٣).

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٧. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٨٥. التنوخي، المتع في شرح المقنع (٢/ ٦٠٣).

(٤) التنوخي، المتع في شرح المقنع (٢/ ٦٠٣). المرداوي، الإنصاف (٤/ ١٩٣).

أولاً: قول عمر رضي الله عنه لعثمان وحذيفة «: لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق»، قالوا: لو زدنا لطاقت. ^(١) فإذا كانت الأرض تطيق الزيادة يزداد عليها بقدر الطاقة، كما إذا كانت لا تطيق تلك الوظيفة لقلة ريعها فتتقص.

ثانياً: أن عمر رضي الله عنه إنما وضع هذا القدر بحسب الطاقة كما في حديث عمرو بن ميمون حيث قال: شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأناه ابن حنيف فجعل يكلمه، فسمعتة يقول: « والله لئن وضعت على كل جريب من الأرض درهماً وقفيزاً من طعام لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم ». ^(٢) وإذا كان وضعها بحسب الطاقة فذلك يختلف باختلاف الأزمان. ^(٣)

ثالثاً: لأن الخراج مصروف في المصالح فكان مفوضاً إلى اجتهد الإمام على قدر الطاقة، فيضربه على كل أرض ما تطيقه وتحتمله. ^(٤)

أدلة القول الثاني:

أولاً: قول عمر رضي الله عنه لعثمان وحذيفة «: لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق»، فقالوا: بل حملناها ما تطيق. ^(٥) وفي زيادة: لو زدنا لأطاقت. وهذا يدل على جواز النقصان فقط دون الزيادة لأن عمر رضي الله عنه لم يزد حيث أخبر بزيادة الطاقة. ^(٦) ولأن مراد عمر رضي الله عنه أن ينقصه عند عدم الطاقة لما وضع فلولاً أنه يجوز لما قصد ذلك. ^(٧)

ثانياً: ولا تجوز الزيادة على ما وظفه عمر رضي الله عنه لأنه خلاف إجماع الصحابة رضي الله عنهم. ^(٨)

(١) تقدم ص: (١٠٢).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٧، رقم (١٨١).

(٣) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٨٧.

(٤) ابن مفلح، المبدع (٣/ ٣٨٠). ابن قدامة، المقنع (١/ ٥١٢).

(٥) تقدم في الصفحة نفسها.

(٦) المرغباني، الهداية مع نصب الراية (٤/ ٣٢٠-٣٢١).

(٧) الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٥٠). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/ ١٨٢).

(٨) المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٤). الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٥٠).

وأما دليل القول الثالث: القائل: لا يجوز الزيادة ولا النقصان، ويرجع إلى ما ضربه عمر رضي الله عنه لأن اجتهاد عمر رضي الله عنه أولى من قول غيره. كيف ولم ينكر أحد من الصحابة مع شهرته فكان كالإجماع. ^(١)

وأما دليل القول الرابع: فهو قول عمر رضي الله عنه: « لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق » فدل على إباحة الزيادة ما لم يجهدهم.

مناقشة وترجيح:

بعد النظر في الأقوال وأدلتها يتضح من خلالها أن الراجح من هذه الأقوال هو القول بجواز الزيادة والنقصان في مقدار الخراج على ما وظفه عمر رضي الله عنه بحسب ما يرى الإمام المصلحة فيه. وذلك لعدة اعتبارات:

أولاً: أن وضع عمر رضي الله عنه للخراج كان بحسب الطاقة، وذلك بناء على الاجتهاد وتحري المصلحة العامة. ويدل عليه قوله: « لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق ».

ثانياً: أن الأدلة بمجموعها تدل على الحكم، فقائل بجواز النقصان دون الزيادة، وقائل آخر بجواز الزيادة دون النقصان، لو جمعنا بين الأدلة جميعاً لعلمنا من ذلك جواز النقصان والزيادة معاً بحسب المصلحة.

ثالثاً: أن الذين قالوا بجواز النقصان دون الزيادة لأن الزيادة خلاف لإجماع الصحابة فكذلك نقول بالنسبة للنقصان، فهو خلاف إجماع الصحابة فيناقض الأمران، فيعود الأمر إلى جواز الأمرين حسب المصلحة.

رابعاً: وأما القول بعدم جواز الزيادة والنقصان وقوفاً على ما ضربه عمر رضي الله عنه، ففعل عمر رضي الله عنه كان مبنياً على الاجتهاد وتحري المصلحة ودفع الظلم من كلا

(١) ابن مفلح، المبدع (٣/ ٣٨٠).

الجانين، ووضع الأمر بقدر الطاقة، فكذلك الأمر بعده مبني على الاجتهاد
وتحري المصلحة والنفع.

وإن اختلاف الرواية عن عمر رضي الله عنه في قدر الخراج، يدل على أن الخراج ليس بمقدر
شرعاً، بحيث لا تجوز الزيادة ولا النقصان، بل هو باعتبار الطاقة، ويجب أن يكون وضع
الخراج مراعى في كل أرض بحسب ما تحتمله. ^(١)

قال أبو يوسف: « إن عمر رضي الله عنه رأى الأرض في ذلك الوقت محتملة لما وضع عليها،
ولم يقل حين وضع عليها ما وضع من الخراج أن هذا الخراج لازم لأهل الخراج وحتم
عليهم، ولا يجوز لي ولمن بعدي من الخلفاء أن ينقص منه ولا يزيد فيه. بل كان فيما قال
لخديفة وعثمان حين أتياه بخبر ما كان استعملهما عليه من أرض العراق « لعلكما حملتما
الأرض ما لا تطيق » دليل على أنهما لو أخبراه أنها لا تطيق ذلك الذي حملته من أهلها لنقص
مما كان جعله عليهم من الخراج، وأنه لو كان ما فرضه وجعله على الأرض حتماً لا يجوز
النقص منه ولا الزيادة فيه ما سألها عما سألها عنه من احتمال أهل الأرض أو
عجزهم ». ^(٢)

الأمر إذاً راجع إلى اجتهاد الإمام من الزيادة والنقصان مستعيناً بأهل الخبرة في هذا
الشأن حتى لا يكون في الأمر ظلم أو إجحاف.

(١) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٠٠).

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ٨٤.

المبحث الثاني

ما يراعى عند تقدير الخراج

إن أراد الإمام وضع الخراج على أرض من الأراضي ابتداءً، لا بدَّ من مراعاة أمور: لأن وضع الخراج يكون بحسب ما تحتمله الأرض وعلى قدر الطاقة، وهذا يتطلب مراعاة أحوال معينة، لاختلاف جودة الأرض وردائها من جهة، من جهة الزرع والشجر، ومن جهة خفة مؤونة السقي وكثرتها ونحو ذلك.

المطلب الأول

النظر إلى تربة الأرض

قد تقدم الكلام عن مقدار الخراج وأنه يوضع بحسب الطاقة، كذلك يجب أن يكون وضع الخراج مراعى في كل أرض ما تحتمله. فإنها تختلف من أوجه عدة يؤثر كل واحد من هذه الوجوه في زيادة الخراج ونقصانه فينبغي لواضع الخراج أن ينظر إلى تربة الأرض وخصوبتها، فإن منها الجيد والردىء، فإن ما يوضع على الأرض الجيدة خلاف ما يوضع على الأرض الرديئة. فلا بدَّ من اعتبار ذلك ليعلم قدر ما تحتمله الأرض فيقصد العدل في وضعه فلا يحفف بأربابها ولا بمستحقي الخراج، فالعدل وتجنب الظلم يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد والبركة مع العدل تكون وهي تفقد مع الجور. ومما يدل عليه قول عمر رضي الله عنه لعثمان وحذيفة رضي الله عنهما: «لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق»^(١) وقوله هذا يدل على مراعاة جميع الأمور عند وضع الخراج، ومنها النظر إلى تربة الأرض، فالأرض التي تزرع كل عام بخلاف الأرض التي تزرع أحياناً، ولا تزرع تارة أخرى بحسب تربتها.^(٢) وعليه فإن الأرض التي تزرع عاماً دون عام ونحوه، فيراعى فيها أصلح الأحوال لأصحاب هذه الأرض ولأهل الفيء، ويكون وضع الخراج على حالة من هذه الحالات:

(١) تقدم ص: (١٠٢).

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٦. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٧. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٩٢. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٠٠).

١- إما أن يجعل خراجها على الشطر من خراج ما يزرع في كل عام، فيؤخذ من المزروع والمتروك.

٢- وإما أن يمسح كل جريين منها بجريب ليكون أحدهما للمزروع والآخر للمتروك.

٣- وإما أن يضعه بكماله على مساحة المزروع والمتروك، ويستوفي من أربابه الشطر من زراعة أرضهم.^(١) لأن نفع الأرض على النصف، فكذا الخارج في مقابلة النفع.

المطلب الثاني: خفة مؤونة السقي وكثرتها:

كذلك يختلف وضع الخراج على الأرض بما يختص بالسقي والشرب، فإن منها ما يشرب بالدوالي والنواضح، ومنها ما يشرب بالأمطار والأنهار، فلا بُدَّ لو اضع الخراج من اعتبار الحال ليعلم قدر ما تحتمله الأرض فيقصد العدل في وضعه، لأن ما التزم المؤنة في سقيه بالنواضح والدوالي لا يحتمل من الخراج ما يحتمله سقي السيوح والأمطار.^(٢) إذاً لا بدَّ من مراعاة هذا الأمر عند وضع الخراج، كالأرض العشرية حيث يختلف وضع الزكاة على الأرض من العشر إلى نصفه حسب خفة مؤونة السقي وكثرتها. وهو ما صرح به النبي ﷺ بقوله: « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشور، وفيما سقي بالنضح نصف العشر ». ^(٣) جعل النبي ﷺ العشر على ما سقي بهاء الأمطار والعيون ولم يحتج إلى زيادة مؤونة. وفي المقابل جعل نصف العشر على ما سقي بالنضح لأنه يحتاج إلى زيادة مؤونة عما سقي بهاء الأمطار، فكذلك بالنسبة للأرض الخراجية يراعى فيها حالها عند وضعه رفعاً للظلم وتوخي العدل من غير إضرار بكلا الفريقين من أهل الخراج والفبيء.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٨. ابن مفلح، المبدع (٣/ ٣٨٢).

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٦. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٧. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٩٢.

ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٠٠).

(٣) تقدم ص: (٨١).

وشرب الزروع والأشجار ينقسم إلى أقسام كما ذكر الماوردي وأبو يعلى في الأحكام السلطانية. (١)

١- ما سقاه الآدميون بغير آلة كالسيوح من العيون والأنهار يساق إليها فيسبح إليها عند الحاجة ويمنع منها عند الاستغناء، وهذا أوفر المياه منفعة وأقلها كلفة.
٢- ما سقاه الآدميون من نواضح أو دوالي أو دواليب، وهذا أكثر المياه مؤنة وأشقها عملاً.

٣- ما سقته السماء بمطر أو ثلج أو طل، وهو العشري.
٤- ما سقته الأرض بنداوتها وما أسكن من الماء قرارها فشرب زرعها وشجرها بعروقه وهو البعل.
وأما الغيل: وهو ما شرب بالقناة فإن ساح فهو من القسم الأول، وإن لم يسح فهو من القسم الثاني.

وأما الكطائم: وهو ما شرب من الآبار، فإن نضح منها بالغروب فهو من القسم الثاني، وإن استخرج من القنى فهو يلحق بالقسم الأول.
فلا بدّ لو اضع الخراج من النظر في هذه الأمور عند وضعه وتوظيفه ليتحقق العدل والبعد عن الجور والظلم، وهذا الذي أرشد إليه عمر رضي الله عنه واتفق عليه الفقهاء بأن الخراج يكون على قدر الطاقة، ويكون مراعى في كل أرض ما تحمله.

المطلب الثالث: نوعية الزروع والثمار المزروعة في الأرض الخراجية.

فلا بدّ عند وضع الخراج من النظر فيما يختص بالزراع من اختلاف أنواعه. فإن الحبوب والثمار ما يكثر ثمنه، ومنها ما يقل ثمنه، فيكون الخراج بحسبه. (٢)

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٦. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٧.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٦. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٧. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٩٢. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٠٠).

فالخراج الذي يوضع على الأرض المزروعة بالأشجار المثمرة كالنخل والزيتون، يختلف عن الأرض التي تزرع بالقمح والشعير ونحوه، لاختلاف كل نوع عن الآخر قيمته وثمنه. وهذا ما وجد واضحاً عندما تحدثت عن مقدار الخراج، حيث ما وضع على البُر خلاف ما وضع على الشعير، وخلاف ما وضع على النخل والزيتون والرطبة.

فعن الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث ابن حنيف إلى السواد فطرز الخراج^(١)، فوضع على جريب الشعير درهمين، وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم، وعلى جريب القصب ستة دراهم، وعلى جريب النخل ثمانية، وعلى جريب الكرم عشرة، وعلى جريب الزيتون اثني عشر درهماً. ووضع على الرجل الدرهم في الشهر والدرهمين في الشهر.^(٢) وغير ذلك من الآثار التي تقدمت عند مقدار الخراج، فهذا يدل على اعتبار هذا الحال عند وضع الخراج، مراعاة لما تحتمله الأرض حتى لا تحمل ما لا تحتمله.

قال ابن القيم: « ويجب أن يكون وضع الخراج مُراعى في كل أرض بحسب ما تحتمله. وذلك يختلف من جهة جودة الأرض ورداءتها، ومن جهة الزرع والشجر، فإن منها ما تكثر قيمته ومنه ما تقل. ومن جهة خفة مؤونة السقي وكثرتها، فإن منها ما يشرب بالدوالي والنواضح، ومنها ما يشرب بالأمطار والأنهار، فلا بدّ لو وضع الخراج من اعتبار هذه الأوصاف ليعلم قدر ما تحتمله الأرض فيقصد العدل في وضعه فلا يححف بأربابها ولا بمستحقي الخراج^(٣). »

المطلب الرابع: قرب الأرض من المدن والأسواق وبعدها عنها:

يراعى هذا الحال عند وضع الخراج، وهو قرب الأرض الخراجية من المدن والأسواق وبعدها عنها، لزيادة أثمانها ونقصانها، ولأن البعيدة عن المدن والأسواق فيه زيادة مؤونة وكلفة من حيث النقل والذهاب والإياب وبيعه وتصديره وغير ذلك.

(١) أي نظمه وفصل مقاديره على كل نوع من أنواع الثمار والحبوب.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٤-٧٥، رقم (١٧٣).

(٣) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٠٠).

قال الماوردي: « ومن الناس من اعتبر شرطاً رابعاً وهو قربها من البلدان والأسواق وبعدها، لزيادة أثمانها ونقصانها ».^(١)

المطلب الخامس: ما ينزل بأرباب الأرض الخراجية من نوائب وملهمات:

لا بدّ لو اضع الخراج أن يضع بالحسبان أمر النوائب والملهمات التي قد تنزل بأصحاب الأرض فيترك لهم نسبة معيّنة لمواجهة تلك النوائب.^(٢) وقد راعى عثمان بن حنيف حينما بعثه عمر رضي الله عنه على أرض السواد حالة التخفيف، فقال عندما قال عمر له ولخليفة بن اليان رضي الله عنه: « لعلكم حملتما الأرض ما لا تطيق »، فأجابه قائلاً: « حملناها أمراً هي له مطيقة، ما فيها كثير فضل ».^(٣) فدل هذا على أنه قد كان فيها فضل وإن كان يسيراً فقد تركه لهم، وقال أيضاً: « ولو زدنا لأطقت ».

قال ابن القيم: « ويجب عليه أن يدع لأرباب الأرض بقية يجبرون بها النوائب والجوائح، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم في خرص الثمار^(٤) في الزكاة أن يترك لأهل النخل الثلث أو الربع ».^(٥)

وهو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: « إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ».^(٦) له معنيان: أحدهما: أن يترك الثلث أو الربع من العشر. ثانيهما: أن يترك هذا المقدار من نفس الثمرة قبل أن تعشر.^(٧) لأنهم بحاجة إليه ليأكلوا منه ونحوه. فكذلك

(١) الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٦.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٧. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٨. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٩٢.

(٣) تقدم ص: (١٠٢).

(٤) الخرص: إذا حزر ما عليها، فهو من الخرص، الظن، لأن الحزر هو تقدير بظن. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٢٦٠.

(٥) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٠٠).

(٦) أخرجه أبو داود، كتاب الزكاة، باب في الخرص. سنن أبي داود، ص: ٢٤٨، رقم (١٦٠٥). والترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في الخرص.

سنن الترمذي، ص: ١٦٢، رقم (٦٤٣). والنسائي، كتاب الزكاة، باب كم يترك الخارص. سنن النسائي، ص: ٣٨٨، رقم (٢٤٩١). وأحمد في

مسنده (١٥١٥٥). والحديث فيه ضعف، ذكره الشيخ الألباني. سنن أبي داود، ص: ٢٤٨.

(٧) الصنعاني، سبل السلام، ت. محمد عطاء، دار الفكر بيروت ط. الأولى (٢/٢٧٣). الشوكاني، نيل الأوطار (٤/١٥٦).

هنا يترك لأرباب الأرض الخراجية من أصل هذا الشيء. ولما ذكر عثمان بن حنيف لعمر رضي الله عنه «لو زدنا لأطقت». لم يطلب عمر رضي الله عنه منه أن يزيد ليقبى لهم شيء منه.

وحكي أن الحجاج^(١) كتب إلى عبد الملك بن مروان^(٢) يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد فمنعه من ذلك وكتب إليه: لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك، وأبق لهم لحوماً يعقدون بها شحوماً.^(٣)

فلا بُدَّ لو اضع الخراج من اعتبار الأمور التي ذكرت كلها ليعلم قدر ما تحتمله الأرض فيقصد العدل فيها بين أهلها وأهل الفيء من غير زيادة تحجف بأهل الخراج، ولا نقصان يضر بأهل الفيء.

قال أبو يوسف: «إن العدل وإنصاف المظلوم وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأجر يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد والبركة مع العدل تكون وهي تفقد مع الجور. والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به وتخرّب. هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يجبي السواد مع عدله في أهل الخراج وإنصافه لهم ورفع الظلم عنهم مائة ألف ألف، والدرهم إذ ذاك وزنه وزن المئقال».^(٤)

(١) هو الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي، ولده عبد الملك الحجازي قتل ابن الزبير، ثم عزله عنها فولاه العراق، وكان فصيحا بليغا، توفي سنة ٩٥ هـ. البداية والنهاية (١٢٣/٩).

(٢) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو الوليد الأموي، أمير المؤمنين ووالد الخلفاء الأمويين، وهو من سار بالناس في بلاد الروم، وكان يجالس الفقهاء والعباد وروى الحديث، توفي سنة ٨٦ هـ. البداية والنهاية (٦٦/٩).

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٧.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص: ١١١.

المبحث الثالث

استيفاء الخراج

استيفاء الخراج:

إذا وظف الخراج على أرض خراجية فإنه يستوفى بعد حلول وقت وجوبه، لصرفه في المصارف الشرعية للخراج. لهذا لا بد من بيان وقت وجوب الخراج، لأن استيفاء الشيء لا يكون إلا بعد وجوبه.

المطلب الأول: وقت وجوب الخراج.

تقدم أن الأرض الموضوع عليها الخراج تنقسم إلى قسمين: خراج مقاسمة وخراج وظيفة. وإن وقت وجوب الخراج يختلف بالنسبة إلى كل قسم.

أما وقت وجوب خراج المقاسمة^(١) فهو عند كمال الزرع وتصفيته لأن الواجب متعلق بالخارج من الأرض، لهذا فهو يتكرر في السنة أكثر من مرة بحسب الزرع الموجود في الأرض، لأن الأرض قد تزرع في السنة أكثر من مرة واحدة، وقد تزرع في أكثر من صنف واحد من الحبوب والفاكهة. لهذا عند كمال الزرع وتصفيته يؤخذ المقدار المتفق عليه كالربع أو الثلث ونحوه بحسب الطاقة وبقدر ما تحتمله الأرض كما تقدم.^(٢)

وأما إذا كان الموظف على الأرض والمفروض عليها خراج وظيفة، فإنه يؤخذ مرة واحدة في السنة، ولا يتكرر بتكرر الخارج من الأرض بخلاف خراج المقاسمة، لأن عمر ﷺ لم يأخذ الخراج أكثر من مرة واحدة في السنة، وكان خراج وظيفة، لأن الغالب في الأرض أنها تستغل مرة واحدة في السنة.

(١) خراج المقاسمة كما تقدم عند نوعي الخراج لم يكن في عهد عمر ﷺ وإنما وضع في عهد المهدي من أجل مصلحة معينة، ولكن يرجع عنه عند فوات تلك المصلحة إلى خراج الوظيفة.

(٢) المودودي، الاختيار (٣٨٣/٤). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٧. أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٨. ابن رجب، الاستخراج، ص: ٩٢.

وهذه الوظيفة المفروضة على الأرض إما أن توضع على مساحة الأرض، أو توضع على مساحة الزرع. فإن وضعت على مساحة الأرض المعتبر حوله بالسنة الهلالية أي القمرية، دون الشمسية، لأنها هي المعتبرة في الآجال شرعاً كالزكاة والدية والجزية وغيرها. وإن وضعت على مساحة الزرع فالمعتبر هو السنة الشمسية، لأنها هي التي يكون عليها الأمطار^(١) ويزرع الزرع.^(٢)

والأحوط أن يوضع الخراج على مساحة الأرض دون مساحة الزرع لأنه قد يفرض في زرعها فيتعطل خراجها، فيقع الضرر على أهل الفيء.^(٣) ويأتي الكلام في تفصيل تعطيل الأرض عن الزراعة إذا كان التفريط منه أم لا عند مسقطات الخراج إن شاء الله.

تعجيل الخراج: أجاز الحنفية والحنابلة تعجيل الخراج، لأن سببه الأرض النامية وهو بمثابة الأجرة على الأرض، وهو حق مالي عاجل رفقا، فجاز تقديمه على أجله كالدين. ولكن لو تعجل قبل وجوبه ثم انقطع قبل وجوبه، فهل يرد ما أخذ من صاحب الأرض؟

فالحنفية فرقوا بين ما إذا المأخوذ صرف أم لا، فإن كان باقياً ردّ، وإن كان قد صرف فلا شيء عليه كالزكاة المعجلة. والحنابلة قالوا: إنه يرد مطلقاً لأنه أجرة محضة وليس بقربة ليقع نفلاً إذا بطل الوجوب وفرق بينه وبين الزكاة من حيث الوجوب والمصرف والقدر.^(٤)

المطلب الثاني: الشخص الذي يستوفى منه الخراج.

المطالب بأداء الخراج هو من بيده الأرض الخراجية، وسواء أكانت بيده ابتداءً أم انتقلت إليه وسواء بالشراء أم الهبة أم الإرث ونحوه.^(٥)

(١) وهذا معروف عند المزارعين والفلاحين حيث يبدأ الزرع في أول فصل كذا كالحريف والشتاء ونحوه، وهذا معتبر بالسنة الشمسية دون القمرية لأن الأشهر يختلف وقتها من الشتاء إلى الصيف ونحو ذلك.

(٢) ابن نجيم، البحر الرائق (٥/ ١٨٥). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٧. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٨. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٩٢-٩٣.

(٣) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٠١).

(٤) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٩٣. الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٥٤).

(٥) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٥٥). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٩. التنوخي، المتع في شرح المقنع (٢/ ٦٠٥).

ولكن المشتري إذا اشترى أرضاً خراجية صارت خراجية سواء اشترىها مسلم أو ذمي ، ولكن اشترط الحنفية إلى أن الخراج على المشتري إذا مضى من وقت الشراء مدة يمكنه الانتفاع منها فخراجها على المشتري وإلا فعلى البائع.^(١) هذا إذا كان المفروض خراج وظيفة، وأما خراج المقاسمة فهو على الخارج من الأرض.

إجارة الأرض الخراجية وإعارتها:

إذا أُجِّرت الأرض الخراجية أو أُعيرت فمن عليه الخراج؟ هل هو على المستأجر والمستعير؟ أو على المؤجر والمعير؟

إذا أجرة من بيده الأرض الخراجية أرضه أو أعارها، فالخراج الواجب هو على المؤجر والمعير، وليس على المستأجر والمستعير. وبه قال الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في المذهب.^(٢)

ولسبب أن الخراج لازم لمن كانت الأرض في يده على الدوام وهو المتقبل بالخراج، ويده باقية على الانتفاع والتمكن منه زرع أو لم يزرع، فإذا أجرة فقد انتفع بالأرض فاستقر الخراج عليه فمنفعة الأرض إنما هي للمؤجر. وما يأخذه من الأجرة عوض عن تلك المنفعة، فلا يكون النفع له والخراج على غيره. فانتفاعه بالأرض تارة يكون بنفسه وتارة يكون بنيابته والمستأجر نائب عنه. وكذلك المستعير إنما دخل على أن ينتفع بالأرض مجاناً.^(٣) وذهب أحمد في رواية إلى أن الخراج يجب على المستأجر أو المستعير^(٤) قياساً على العشر ولأنه هو المنتفع بالأرض حقيقة. فالخراج من تمام تربية الأرض، فهو بمنزلة السقي والحرث وتهيتها للزراعة بما يصلح لها. لأنه لما سئل أحمد: في أرض السواد تقبلها الرجل

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٥٥/٢).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٥٦/٢). النووي، المجموع (٥٨٠/٥). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٩. الحجواي، الإقناع (١١١/٢).

(٣) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١١٨. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١٠٥/١).

(٤) المرادوي، الإنصاف (١٩٧/٤). ابن مفلح، المبدع (٣٨٢/٣).

فقال: «يؤدي وظيفة عمر عليه السلام ويؤدي العشر بعد وظيفة عمر عليه السلام». ^(١) وظاهر هذا أن الخراج على المستأجر، لأن المتقبل مستأجر. وقد أجيب عنه بجوابين:

الأول: أراد أحمد ما أخذ المسلم أرضاً من أرض الخراج من السلطان بخراجها، وجعل ذلك أجرتها لأنها لم تكن في يد السلطان بأجرة، بل كانت لجماعة المسلمين، والمسألة التي ذكرت إذا كانت في يد رجل من المسلمين بالخراج المضروب فأجرها فإن الثاني لا يجب عليه الخراج بل يجب على الأول.

الثاني: أن المستأجر رضي بالتزام الخراج من جملة الأجرة، وكان الخراج معلوماً عنده، فصار مستأجراً بقدر الخراج المؤجل وبالأجرة المعجلة. ^(٢) وبهذا يتضح أن الخراج في الأرض المستأجرة والمستعارة على مالك الأرض وهو المؤجر أو المعير.

قال ابن القيم: «والصواب القول الأول فإن منفعة الأرض إنما هي للمؤجر، وما يأخذه من الأجرة عوض عن تلك المنفعة فلا يكون النفع له والخراج على غيره». ^(٣)

المطلب الثالث:

مسألة غصب الأرض الخراجية:

إذا غَصَبَ الأرض الخراجية غَاصِبٌ فإما أن يعطلها عن الزراعة وإما أن يزرع فيها ويستغلها، فإن عطّلها عن الزراعة فلا خراج على أحد، ويأتي الكلام عليه عند مسقطات الخراج.

وأما إذا استغلها وزرع فيها فمن عليه الخراج؟ هل هو على الغاصب أو على صاحب الأرض وهو المالك لها أو هي بيده. فإذا لم تنقصها الزراعة بأن لم تؤثر في نقصان قيمتها

(١) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧١.

(٢) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧١. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١١٨. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٠٥).

(٣) أحكام أهل الذمة (١/١٠٥).

ونحوه فخراجها على الغاصب، لأنه هو المتمكن من الانتفاع بها دون من كانت بيده، والخراج يكون على المنتفع، والمنتفع هنا هو الغاصب لأنه هو الزارع والمستفيد من الزرع دون المالك.

وإن نقصتها الزراعة فالخراج على رب الأرض دون الغاصب مثل المستأجر، لأن الغاصب هنا يضمن النقص الذي حصل للأرض فصار كالمستأجر الذي يدفع أجرة الأرض. ولهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف. وأما محمد بن الحسن: فإنه ينظر إلى نقصان الأرض وإلى الخراج، فإن كان ضمان النقصان أكثر من الخراج فالخراج على رب الأرض يأخذ من الغاصب النقصان فيؤدي الخراج منه. وأما إن كان ضمان النقصان أقل من الخراج فالخراج على الغاصب وسقط عنه ضمان النقصان.^(١)

ولسبب أن ضمان النقصان يدخل في الخراج، وأما في الأول فصاحب الأرض يستفيد من الباقي بعد أداء الخراج.

وذكر ابن رجب الحنبلي: في هذه المسألة أن قياس المذهب أنه كالمستأجر وفي الخراج روايتان.^(٢)

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٥٦/٢).

(٢) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١١٩.

المبحث الرابع من يستوفي الخراج ؟

اتفق الفقهاء على أن الذي يتولى استيفاء الخراج لا اعتبار الخارج من الأموال العامة هو الإمام، فهو الذي يعين من يقوم بهذه المهمة ابتداءً من تقديره والطلب به وجمعه وصرفه. كما بعث عمر رضي الله عنه عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان على السواد وتقديره. لأن الإمام وكيل عن الأمة في استيفاء جميع الحقوق وفي تدبير شؤونها الداخلية والخارجية. وقد ذكر صاحب الأحكام السلطانية بأن من واجبات الإمام اللازمة أشياء عدة وذكر منها جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً من غير خوف ولا عسف. (١)

وقال ابن رجب (٢): « ولالإمام ولاية المطالبة بالخراج كجزية الرؤوس. وقد كان عمر وعثمان وعلي ومن بعده يبعثون عمالهم على جباية الخراج وهذا متفق عليه ». (٣) وأبان الكاساني (٤) بأن الإمام هو الذي يتولى المطالبة بأداء الواجب من الأموال الظاهرة ونواب الإمام. (٥) علماً بأن الخراج يصرف في المصالح العامة ويحتاج إلى اجتهاد ويتعلق بها حق جميع المسلمين والإمام هو النائب لهم والمجتهد في تعيين مصالحهم. وقال القرطبي: « والأموال التي للأئمة والولاة فيها مدخل ثلاثة أضرب: ما أخذ من المسلمين على طريق التطهير لهم، كالصدقات والزكوات. والثاني الغنائم: وهو ما يحصل في أيدي المسلمين من أموال الكافرين بالحرب والقهر والغلبة. والثالث: الفيء وهو ما رجع

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٥٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٨.

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن عبد الرحمن البغدادي ثم الدمشقي، الحنبلي. أبو الفرج الإمام الحافظ المحدث، له مصنفات مفيدة، توفي سنة ٧٩٥هـ. الدرر الكامنة (٢/ ٣٢١).

(٣) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١٤٥.

(٤) هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين، ملك العلماء الكاساني، أخذ العلم عن السمرقندي وعن غيره، توفي سنة ٥٨٧هـ ودفن بظاهر حلب. الفوائد البهية ص: ٥٣.

(٥) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٣٥).

للمسلمين من أموال الكفار عفواً صفوفاً من غير قتال ولا إيجاب كالصلح والجزية والخراج والعشور المأخوذة من تجار الكفار». (١)

والدليل على أن للإمام ولاية الأخذ والاستيفاء:

قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢)، والآية نزلت في الزكاة، وأمر الله نبيه بأخذ الزكاة فدل أن للإمام المطالبة بها وبأخذها. وبما أن الزكاة من الأموال فتكون جميع الأموال الحق في المطالبة بها للإمام. وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٣). أبان الله تعالى مصارفها بياناً شافياً حيث جعل للعاملين عليها حقاً، فلو لم يكن للإمام أن يطالب أرباب الأموال لم يكن لذكر العاملين وجه.

قال القرطبي في مصرف: « وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ على أن كل ما كان من فروض الكفايات كالساعي والكاتب والقسام والعاشر وغيرهم فالقائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه». (٤) وهذا يدل كذلك على أن عامل الخراج ومن يعينه هو الإمام.

وكذلك كان النبي ﷺ يبعث المصدقين إلى أحياء العرب والبلدان والآفاق لأخذ الصدقات من الأنعام والمواشي في أماكنها. وتبعه الأئمة من بعده من الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم.

وكذلك بعث عمر رضي الله عنه عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان « على أرض السواد، كل هذا يدل على أن الإمام هو الذي يتولى استيفاء الأموال عامة من الزكاة والخراج

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٨/١١).

(٢) التوبة آية: (١٠٣).

(٣) التوبة آية: (٦٠).

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٨/١١٣).

والعشور وغيرها. وبعث عمر رضي الله عنه عمال الخراج والعشار كان بمحضر الصحابة رضي الله عنهم ولم ينقل أنه أنكر عليه واحد منهم، فكان إجماعاً. ^(١)

المطلب الأول

دفع الخراج إلى أئمة العدل

يجب على من يجب عليه الخراج أدائه إلى أئمة العدل ^(٢)، ولا يجوز لأحد توزيع خراج نفسه بنفسه، لأنه يصرف في المصالح العامة ويحتاج إلى اجتهاد، ويتعلق بها حق جميع المسلمين، والإمام هو النائب لهم، والمجتهد في تعيين مصالحهم. وإذا أدى شخص الخراج إلى مستحقه بنفسه دون إذن الإمام أو طلبه فلإمام أخذه منه ثانياً، لأن حق الأخذ والصرف للإمام دون غيره. ^(٣)

وأما إذا تعذر أداء الخراج إلى الإمام فيتصدق به على الفقراء، لأنه إذا لم يطلبه تعذر الأداء إليه فبقي طريقه التصديق به ليخرج عن العهدة. ^(٤)

بخلاف الزكاة وأموال الصدقات يجوز أن ينفرد أصحابها بقسمتها في أهلها بدون الإمام، بخلاف من بيده من مال الفبيء، فإنه ليس له أن ينفرد بقسمته في مستحقه لما ذكر أنه يتولاه أهل الاجتهاد من الأئمة لأنه في المصالح العامة. والواجب على ولاية الأمور تقسيم هذه الأموال وفق شرع الله وحسب مقتضيه المصلحة.

قال ابن تيمية: وليس لولاية الأمور أن يقسموها بحسب أهوائهم، كما يقسم المالك ملكه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء، ليسوا ملاكاً، كما قال رسول الله ﷺ: «إني والله لا

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٣٥).

(٢) الإمام العادل: هو الذي اتفق المسلمون على إمامته وبيعته، وقام بتدبير شؤون الأمة وفق شرع الله ﷻ، إذا طلب شيئاً لا يطلبه إلا بحق، وإذا قسم شيئاً لا يقسمه إلا بحق، وفق الشرع الخفيف، وحسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

(٣) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١٤٥. المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٤). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٥٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٨.

(٤) المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٤). ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١٤٦.

أعطي أحداً، ولا أُمْنَعُ أحداً، وإنما أنا قاسم أضع حيث أُمِرْتُ»^(١). فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بإرادته واختياره، كما يفعل المالك الذي أبيح له التصرف في ماله، وكما يفعل الملوك الذين يعطون من أحبوا ويمنعون من أبغضوا، وإنما هو عبد الله، يقسم المال بأمره فيضعه حيث أمره الله تعالى. وهكذا قال رجل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا أمير المؤمنين، لو وسعت على نفسك في النفقة من مال الله تعالى، فقال له عمر رضي الله عنه: أتدري ما مثلي ومثل هؤلاء؟ كمثّل قوم كانوا في سفر، فجمعوا منهم مالا، وسلموه إلى واحد ينفقه عليهم، فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم من أموالهم.^(٢)

المطلب الثاني

دفع الخراج إلى أئمة الظلم والجور

إذا طلب الإمام الجائر الظالم^(٣) الخراج من أصحاب الأرض الخراجية، فهل يجب عليهم أداء الخراج إليه أو لا؟
في هذه الحالة يجب عليهم دفع الخراج إليه عند الجماهير، وإذا أدوا الخراج الذي عليهم سقط عنهم ولا يطالبون به من قبل أئمة العدل.^(٤)
قال ابن تيمية: «ولا لهم أن يمنعوا السلطان ما يجب دفعه إليه من الحقوق وإن كان ظالماً كما أمر النبي ﷺ». ^(٥)

قال الكاساني: «وأما سلاطين زماننا الذين إذا أخذوا الصدقات والعشور والخراج لا يضعونها مواضعها، فهل تسقط هذه الحقوق عن أربابها؟ اختلف المشايخ فيه. ذكر الفقيه

(١) أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب قول الله تعالى: فإن لله خمسة وللرسول، صحيح البخاري رقم (٢٨٨٥).

(٢) ابن تيمية، السياسة الشرعية، دار الكتب العلمية، بيروت ص: ٤٠-٤١.

(٣) الإمام الجائر: هو الذي يقوم بتدبير شؤون الأمة وفق هواه، فيقع منه الجور والظلم على الناس.

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٦/٢). ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص: ٤٠. مواهب الجليل (٣٦٤/٢). مغني المحتاج (١٣٢/٤).

(٥) ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص: ٣٩-٤٠.

أبو جعفر الهندواني^(١) أنه يسقط ذلك كله وإن كانوا لا يضعونها في أهلها لأن حق الأخذ لهم، فيسقط عنا بأخذهم، ثم إنهم إن لم يضعوها مواضعها فالوبال عليهم. وقال الشيخ أبو بكر بن سعيد^(٢): إن الخراج يسقط لأنه يصرف إلى المقاتلة وهم يصرفون إلى المقاتلة ويقاتلون العدو^(٣).

الأدلة على الجواز:

أولاً: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ^(٤) كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ». قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «أَوْفُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ^(٥) ثُمَّ أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ^(٦)». «ثُمَّ أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ» أي: ادفعوا إلى الأمراء حقهم الذي لهم المطالبة به وقبضه، سواء كان يختص بهم أو يعم، وذلك من الحقوق الواجبة في المال كالزكاة وفي الأنفس كالخروج إلى الجهاد. وظاهر الحديث الموجه لعموم المخاطبين^(٧). فيه دلالة على وجوب إعطاء الحق الواجب علينا، وأمرهم إلى الله يحاسبهم على كل شيء.

(١) ومحمد بن عبد الله بن محمد أبو جعفر الهندواني البلخي الحنفي يقال له لكاه في الفقه أبو حنيفة الصغير وتفقه على أبي بكر بن محمد بن أبي سعيد وأخذ عنه جماعة عاش اثنتين وستين سنة وكان من الأعلام توفي ببخارى في ذي الحجة سنة اثنتين وستين وثلاثمائة. تاج التراجم (١/٢١).
(٢) آدم بن سعيد بن أبي بكر الجبرتي الحنفي نزيل مكة المشرفة. شاب قطنها مدياً للاشتغال على فضلائها، والواردين عليها، في الفقه، وأصوله، العربية، وغيرها، وللتلاوة على طريقة جميلة، وفاقه. مات في ليلة الأربعاء، خامس ذي الحجة، سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، وصلّى عليه من الغد، ودفن بالمعلاة رحمه الله تعالى. الطبقات السننية (١/٥٤).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٣٦). بتصرف.

(٤) أي أنهم كانوا إذا ظهر فيهم فساد بعث الله لهم نبياً لهم يقيم أمرهم ويزيل ما غيروا من أحكام التوراة. وفيه إشارة إلى أنه لا بد للرعية من قائم بأمرها يحملها على الطريق الحسنة، وينصف المظلوم من الظالم. انظر فتح الباري (٦/٦١٥).

(٥) المعنى أنه إذا بويع الخليفة بعد خليفة فيبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها وبيعة الثاني باطلة. انظر فتح الباري (٦/٦١٦).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، صحيح البخاري، ص: ٦٢٨، رقم (٢٤٥٥). ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول. صحيح مسلم، ص: ٨٢٨، رقم (١٨٤٢).

(٧) الشوكاني، نيل الأوطار (٧/١٨٢). ابن حجر، فتح الباري (٧/١٣).

ثانياً:

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا » قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: « أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ ».^(١)

والمراد بالأثرة هنا: استئثار الأمراء بأموال بيت المال.^(٢)

قال النووي: « وفيه الحث على السمع والطاعة، وإن كان المتولي ظالماً عسوفاً فيعطى حقه من الطاعة ».^(٣)

والمعنى إذا رأيتم والياً ظالماً لا يؤدي إليكم حاكم ولا ينفق المال وفق شرع الله ولا حسب المصلحة العامة، بل باتباع هوى نفسه مع هذا كله أدوا الحق الذي عليكم من الخراج والزكاة والعشور وغيرها، ولا تمنعوها.

ثالثاً:

ولأن الخراج يصرف إلى المقاتلة وهم يصرفون إلى المقاتلة ويقاتلون العدو. ألا ترى أنه لو ظهر العدو فإنهم يقاتلون ويذبون عن حريم المسلمين.^(٤) وهذا من خلال النظر واقع حيث تعاقب على إمارة المسلمين بعض من الأمراء الظلمة، ومع هذا كانوا يذودون عن الإسلام وأهله وتفتح البلاد في عصرهم وعهدهم. مما يدل على صحة القول بوجوب دفعها إليهم.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا. صحيح البخاري، ص: ١٣٠٥، رقم (٧٠٥٢). ومسلم،

بلفظ مختلف، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول. صحيح مسلم، ص: ٨٢٨، رقم (١٨٤٣).

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم (٢٣٢/١٢).

(٣) النووي، شرح صحيح مسلم (٢٣٢/١٢).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٦/٢).

المطلب الثالث

دفع الخراج إلى البغاة

إذا غلب أهل البغي^(١) على بلد من البلدان، ونصبوا إماماً، وقام هذا الإمام بجباية الخراج من أصحاب الأرض الخراجية، فهل يقبل ذلك منهم ويسقط عنهم ولا يؤدي مرة أخرى إلى إمام العدل؟ أو لا يسقط ويؤدي مرة أخرى.

يرى جماهير الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة وبعض المالكية ومنهم ابن عمر وسلمة بن الأكوع رحمهم الله أن صاحب الأرض الخراجية إذا أخذ إمام أهل البغي الخراج منه فإنه يقع موقعه ويسقط عنه ولم يطالبوا به مرة أخرى من إمام العدل.^(٢) وذلك لأدلة:

١- أن علياً عليه السلام لما ظهر على أهل البصرة لم يطالبهم بشيء مما جبهوه، فهذا مما يدل على أنه لا يطالب به مرة أخرى وأن ما جبي منه سقط عنه ووقع موقعه، وإلا لطالبهم علي عليه السلام به مرة أخرى.

٢- كان ابن عمر وسلمة بن الأكوع رحمهم الله إذا اتاهما ساعي نجدة الحروري دفعا إليه الزكاة.

٣- لأن في ترك الاحتساب بها ضرراً عظيماً ومشقة كثيرة، فإنهم قد يغلبون على البلاد السنين الكثيرة، فلو لم يحتسب بها أخذوه أدى إلى تكرار دفع الصدقات في تلك المدة كلها.^(٣)

٤- لأن حق الإمام في الجباية مرهون بالحماية، وهذه الحماية غير موجودة من إمام أهل العدل عند تغلب البغاة على بلد معين.

(١) البغاة: هم الذين يخرجون على إمام أهل العدل ويمنعون عن الدخول في طاعته، ويستحلون الدماء والأموال، ولهم منعة وقوة. انظر الكاساني، بدائع الصنائع (١٤٠/٧).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٦/٢). الشافعي، الأم (٣١٣/٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦٨/١٠). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ١٢٠. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٥٥. ابن جزي، القوانين الفقهية ص: ٣٨١.

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦٩/١٠).

٥- ولأن مصرف الخراج هو المقاتلة وهؤلاء البغاة يقاتلون أهل الحرب فيقع موقعه. ^(١)

وقال المالكية وبعض الحنفية: يجب على صاحب الأرض الخراجية أن يعيد الخراج إلى إمام العدل، والذي أخذ منه من إمام أهل البغاة لا يسقطه ولا يقع موقعه، لأنه أعطاه إلى من لا ولاية له صحيحة، فأشبهه ما لو أخذها آحاد الرعية غصباً. ^(٢)

ويجاب عنه: أن فعل علي وابن عمر وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهم يرد هذا القول، ولعل إمام أهل البغي الذي خرج على إمام أهل العدل ربما عرضت له شبهة من الشبه جعلته يخرج عن طاعته، ومن ثم فإن صاحب الأرض الخراجية أدى الذي عليه من الواجب. فإن تكليفه بتأديته مرة ثانية فيه من الضرر الكبير عليه. ومعلوم أن الإسلام جاء بدفع الضرر ورده ودفع الظلم عنه، وليس لصاحب الأرض قدرة في منع إمام أهل البغي من دفع الخراج إليه. ولكن إذا ادعى من عليه الخراج دفعه إلى أئمة أهل البغي هل يقبل قوله بذلك. فإن كان صاحب الأرض الخراجية مسلماً قبل قوله لأنه حق على مسلم فيقبل قوله فيه كالزكاة.

وأما إن كان ذمياً لم يقبل قوله بغير بينة، لأنهم غير مأمونين، ولأن ما يجب عليهم عوض وليس بمواساة، فلم يقبل قولهم كأجرة الدار. والبينة: هي صك أو وثيقة كإيصال في المال المؤدى ممن دفع إليه. ويحتمل قبول قوله بغير بينة إذا مضى الحول، لأن الظاهر أن البغاة لا يدعون ذلك، فكان القول قولهم لأن الظاهر معهم، ولأنه في حال مضي سنين كثيرة شق عليهم إقامة البينة على كل عام فيؤدي ذلك إلى تأديتهم الخراج مرتين. ^(٣)

أقول: البينة لا تحتاج إلى مشقة في إثباتها، وهي عبارة عن وثيقة تكتب وتختم ممن أخذ الخراج ويحتفظ بها ثم تبرز عند الضرورة والحاجة. والتوثيق الآن مهم جداً لفساد

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٦/٢).

(٢) مالك، المدونة (٢٤٤/١). الخطاب، مواهب الجليل (٣٦٤/٢). الكاساني، بدائع الصنائع (٣٦/٢).

(٣) الشافعي، الأم (٣١٣/٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦٩/١٠). ابن نجيم، البحر الرائق (٤٠٥/٢).

الزمان وقلة الصدق بين الرجال وتفشي ظاهرة الكذب من أجل عرض بسيط من عرض الدنيا، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

قال ابن القيم: « وأما الخراج فهو حق عليه بمنزلة الديون فلا يقبل قوله إلا ببينة فهو كالجزية ». ^(١)

المطلب الرابع

دفع الخراج إلى المحاربين ^(٢)

إذا أخذ المحاربون وهم قطاع الطريق الخراج من أهل الخراج، أصحاب الأرض الخراجية، لم يقع ذلك موقعه ولم يسقط عنهم الخراج بمجرد أدائهم إياه إلى المحاربين، بل عليهم تأديته مرة أخرى إلى الإمام. وأن ما أخذه المحاربون منهم فهو كالمال المأخوذ غصباً. ^(٣) فعلى المحاربين ضمانه ورده إلى أصحابه عند القدرة عليهم. بخلاف أهل البغي، فإن أهل البغي نصبوا إماماً عليهم وخرجوا عن طاعة الإمام وخرجهم قد يكون لشبهة عرضت لهم. فأما المحاربون فهم عبارة عن قطاع طرق يعتدون على الناس وأموالهم وحرمتهم، وأهل البغي يقاتلون العدو ويذبون عن حريم الإسلام.

(١) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٠٦).

(٢) المحاربون: قطاع الطريق: هم الذين يعرضون للناس بالسلاح فيغصبونهم أموالهم مجاهرة أو يقتلونهم أو يخيفونهم. انظر: الروض المربع مع

الحاشية (٧/٣٧٧). والعدة شرح العمدة، ص: ٦٣٧.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ١٢٦. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٥٨.

الفصل الرابع: طرق استيفاء الخراج

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: العمالة على الخراج.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شروط تعيين عامل الخراج.

المطلب الثاني: آداب عامل الخراج.

المطلب الثالث: واجب الإمام تجاه عمال الخراج.

- المبحث الثاني: نظام التضمين.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف التضمين ونشأته.

المطلب الثاني: حكم تضمين الخراج.

الفصل الرابع

طرق استيفاء الخراج

إن جباية الخراج من مسؤوليات الإمام كما تقدم، فهو الذي يتولى الجباية كما يتولى طرق صرفه. وجباية الخراج طريقتان، طريقة العمالة عليه، وطريقة التضمين وهو ما يسمى اليوم بالخصخصة. وسوف أتكلم عن كل طريقة من هاتين الطريقتين من التعريف بهما وأحكامهما، وشروط العاملين على الخراج.

المبحث الأول

العمالة على الخراج

وهي الطريقة الأولى من طريقتي جباية الخراج واستيفائه، وهي أن يعين الإمام أو نائب الإمام عاملاً على الخراج. والعمال منهم من يقوم بتقدير الخراج ووضعه، ومنهم من يقوم بجبايته ونقله من أرض الخراج. ويكون العامل بتعيين الإمام له وكيلاً عنه، فتكون جباية الخراج وتقديره ووضعه حسبما رسمه الإمام لهذا العامل. ولا يقوم بتوزيعه وصرفه في مصارفه إلا بإذن الإمام، لأن أموال الخراج لا تصرف إلا باجتهاد الإمام، لأنها توضع في المصالح، وهو يحتاج إلى اجتهاد وتقدير حسب المصلحة العامة.

وما دام أن عامل الخراج هو وكيل، فإنه لا يملك الزيادة والنقصان، ولا يضمن ذلك، باعتبار أنه أمين من باب أداء الأمانة.^(١)

قال أبو يعلى: « فأما تضمين العمال لأموال الخراج والعشر فباطل لا يتعلق به في الشرع حكم، لأن العامل مؤتمن ليستوفي ما وجب ويؤدي ما حصل، فهو كالوكيل الذي إذا أدى الأمانة لم يضمن نقصاناً ولم يملك زيادة. وضمان الأموال بمقدار معلوم يقتضي

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٦. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٣١. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٤٠.

الاقتصار عليه في تملك ما زاد وغرم ما نقص، وهذا مناف لموضوع العمالة وحكم الأمانة فبطل». (١)

وإذا كان تعيين العمال من مهمة الإمام فعليه أن يختار الأصلح لهذه المهمة ضمن الشروط التي ستأتي. وإن عين عاملاً على عمل معين ويوجد آخر أولى منه للقيام بهذا الأمر فإن هذا من باب التقصير في باب الأمانة. وفي قول النبي ﷺ: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله». (٢)

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين».

قال ابن تيمية: «فيجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل». إلى أن قال: «والسعاة على الخراج والصدقات وغير ذلك من الأموال التي للمسلمين، وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستنيب ويستعمل أصلح من يجده». (٣)

(١) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٨٦.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٩٢/٤) وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. والطبراني في الكبير، رقم (١١٢١٦).

(٣) ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص: ١٣-١٤. بتصرف.

المطلب الأول

شروط تعيين عامل الخراج

إذا أراد الإمام أو نائبه أو من يقوم مقامه تعيين عامل على الخراج، لا بُدَّ من أن يراعي أموراً عند الاختيار وشروطاً تتحقق فيه، لأنه ليس كل شخص يولى القيام بهذه المهمة، لما فيها من تقدير وحفظ أموال ومعاملة آخرين. ومن هذه الشروط الواجب تحققها في عامل الخراج:

أولاً: الإسلام.

من مهمة عامل الخراج تقديره ووضعه وجبايته ونقله من أرض الخراج إلى بيت المال. إذا كانت مهمة عامل الخراج وتقديره ووضعه في الجهات المستحقة، اشترط فيه الإسلام لأن هذا العمل من باب الولايات الشرعية، فلا يولى الذمي تقدير الخراج ووضعه دون خلاف.^(١)

قال أبو طالب^(٢): سألت أبا عبد الله^(٣): يستعمل اليهودي والنصراني في أعمال المسلمين مثل الخراج؟ قال: لا يستعان بهم في شيء.^(٤)

ومن الأدلة على اشتراط الإسلام في عامل الخراج الذي يولى تقديره ووضعه:

أولاً: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِّنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.^(٥)

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٣١. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٤٠.

(٢) أحمد بن حميد أبو طالب المشكائي المتخصص بصحبة إمامنا أحمد. سحب أحمد قديماً إلى أن مات وكان أحمد يكرمه ويقدمه وكان رجلاً صالحاً فقيراً صبوراً على الفقر فعلمه أبو عبد الله مذهب القنوع والاحتراف ومات قديماً بالقرب من موت أبي عبد الله ولم تقع مسائله إلى الأحداث. طبقات الحنابلة (١/ ١٤).

(٣) يعني: أحمد بن حنبل.

(٤) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٦٤).

(٥) آل عمران آية: (١١٨).

قال القرطبي: « نهى الله ﷻ المؤمنين بهذه الآية أن يتخذوا من الكفار واليهود أهل الأهواء دخلاء وولجاء يفاوضونهم في الآراء ويسندون إليهم أمورهم ». ^(١) فقلوه: « ويسندون إليهم أمورهم ». ولا شك أن تولية غير المسلم تقدير الخراج هو من باب إسناد الأمر إليه، وهذا منهي عنه في نص الآية، ولا سيما أن البطانة هي الاطلاع على جميع الأمور.

قال البغوي: « وبطانة الرجل: خاصته، تشبيهاً ببطانة الثوب التي تلي بطنه، لأنهم يستبطنون أمره ويطلعون منه على ما لا يطلع عليه غيرهم ». ^(٢)

ولا شك في أن تولية غير المسلم تقدير الخراج هو اطلاع على أسرار الدولة المسلمة، وذلك من خلال ما لديها من ثروات وأموال وجبايات.

وقال ابن كثير: « هذه الآية دليل على أن أهل الذمة لا يجوز استعمالهم في الكتابة التي فيها استطالة على المسلمين واطلاع على دواخل أمورهم التي يخشى أن يغشوها إلى الأعداء من أهل الحرب ». ^(٣)

وقال السعدي: « ينهى تعالى عباده المؤمنين أن يتخذوا بطانة من المنافقين من أهل الكتاب وغيرهم يظهر ونهم على سرائرهم أو يولونهم بعض الأعمال الإسلامية ». ^(٤) كل ما تقدم من الأقوال يدل على اشتراط الإسلام فيمن ولي تقدير الخراج ووضعه.

ثانياً: من حديث أنس بن مالك ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تستضيئوا بنار المشركين ». ^(٥) أي لا تستنصحوهم ولا تستضيئوا برأيهم. ^(٦)

(١) الجامع لأحكام القرآن (١١٨/٤).

(٢) مختصر تفسير البغوي، د. عبد الله الزيد، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط. أولى ص: ١٤٣.

(٣) تفسير القرآن العظيم (٣٧٦/١).

(٤) تيسير الكريم الرحمن، ص: ١٤٤.

(٥) أخرجه النسائي، كتاب الزينة، باب قول النبي ﷺ: لا تنقشوا على خواتمكم عربياً. سنن النسائي، ص: ٧٨٧، رقم (٥٢٠٩). وهو ضعيف.

انظر نفس المرجع. وأخرجه أحمد رقم (١١٥١٦).

(٦) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١٦٤/١).

ثالثاً: ما جاء من الآثار في ذلك عن عمر ؓ، من ذلك ما روي عن أبي موسى الأشعري قال: « قلت لعمر: إن لي كاتباً نصرانياً: قال: مالك؟ قاتلك الله. أما سمعت الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١). ألا اتخذت حنيفاً. قال: قلت: يا أمير المؤمنين، لي كتابته وله دينه. قال: لا أكرمهم إذ أهانهم الله، ولا أعزهم إذ أذلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله. » ^(٢).

ومن ذلك كتاب معاوية بن أبي سفيان ؓ إلى عمر ؓ: أما بعد، يا أمير المؤمنين، فإن في عملي كاتباً نصرانياً لا يتم أمر الخراج إلا به، فكرهت أن أقلده دون أمرك. فكتب إليه: عافانا الله وإياك، قرأت كتابك في أمر النصراني. أما بعد، فإن النصراني قد مات والسلام. ^(٣)

وكان لعمر ؓ عبد نصراني، فقال له: أسلم حتى نستعين بك على بعض أمور المسلمين، فإنه لا ينبغي لنا أن نستعين على أمرهم بمن ليس منهم. فأبى فأعتقه وقال: اذهب حيث شئت. ^(٤)

وقد سار الخلفاء من بعده على طريقته هذه في عدم استعمال غير المسلمين على أعمالهم. فهذا عمر بن عبد العزيز يقول: « وقد بلغني عن قوم من المسلمين فيما مضى أنهم إذا قدموا بلد أتاهم أهل الشرك فاستعانوا بهم في أعمالهم وكتابتهم

(١) المائدة آية: (٥١).

(٢) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٦٥).

(٣) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٦٥).

(٤) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٦٥).

لعلمهم بالكتابة والجباية والتدبير. ولا خيرة ولا تدبير فيما يغضب الله ورسوله». ^(١) وهارون الرشيد ^(٢)، فإنه لما قلد الفضل بن يحيى ^(٣) أعمال خراسان وجعفر أخاه ^(٤) ديوان الخراج، أمرهما بالنظر في مصالح المسلمين وصرف الزمة عن أعيانهم، واستعمل المسلمين عوضاً منهم، وأفتاه بذلك علماء الإسلام. ^(٥) وهكذا فعل المتوكل ^(٦) فإنه صرف أهل الزمة عن الأعمال، وذلك في سنة خمس وثلاثين ومائتين. والمقتدر بالله ^(٧) سنة خمس وستين ومائتين، عزل كتاب النصارى وعمالهم وأمر ألا يستعان بأحد من أهل الزمة. ^(٨)

رابعاً: ومن المعقول أن الذي يتولى أمر تقدير الخراج الأمانة وإرادة الخير والمصلحة والنفع للمسلمين. وهذه الأمور غير متوافرة وغير محققة في غير المسلمين، لأنهم لا يحبون الخير ولا الصلاح للمسلمين، بل يحاولون غشهم والنيل منهم، وهذا ما سبق إليه الإشارة في الآية السابقة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِّنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ^(٩). فالسبب في منعهم من التوظيف في

(١) ابن القيم، أحكام أهل الزمة (١/١٦٦).

(٢) هارون الرشيد: أمير المؤمنين ابن المهدي محمد بن المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ولد سنة ١٤٨ هـ، وبويع بالخلافة سنة ١٧٠ هـ وتوفي سنة ١٩٣ هـ. البداية والنهاية (١٠/٢٢٢).

(٣) هو الفضل بن يحيى بن خالد بن برمك، كان هو والرشيد يتراضعان، وكان أكرم من أخيه جعفر، وولاه الرشيد خراسان وغيرها، مات في السجن سنة ١٩٢ هـ. البداية والنهاية (١٠/٢١٩).

(٤) هو جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك أبو الفضل البرمكي الوزير ابن الوزير ولاء الرشيد الشام وغيرها من البلاد، وقتل بأمر من الرشيد سنة ١٨٧ هـ. البداية والنهاية (١٠/٢٠١) وما بعدها.

(٥) ابن القيم، أحكام أهل الزمة (١/١٧٠).

(٦) المتوكل هو: جعفر بن المعتصم بن الرشيد بن محمد المهدي بن المنصور العباسي، ولد سنة ٢٠٧ هـ بويع له بالخلافة سنة ٢٣٢ هـ، قتل على يد ولده المتعصم سنة ٢٤٧ هـ. انظر البداية والنهاية (١٠/٣٦٤).

(٧) المقتدر بالله: هو جعفر بن أحمد بن الموفق بن جعفر بن محمد بن هارون الرشيد أمير المؤمنين العباسي، ولد سنة ٢٨٢ هـ، بويع له بالخلافة سنة ٢٩٥ هـ وهو ابن ١٣ سنة، وقتل سنة ٣٢٠ هـ. انظر البداية والنهاية (١١/١٨١).

(٨) ابن القيم، أحكام أهل الزمة (١/١٧١-١٧٤).

(٩) آل عمران آية: (١١٨).

شؤون الخراج أنهم لا يحبون الخير للمسلمين، بل يحبون مشقتهم وتعبهم وضرهم. وقال تعالى: ﴿ مَا يَوْذُو الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾^(١). أخبر تعالى عباده المؤمنين بأن الكافرين من أهل الكتاب ومن غيرهم من المشركين الوثنيين لا يحبون أن ينزل عليكم من خير من ربكم، وسواء كان قرآنًا يحمل أسمى الآداب وأعظم الشرائع وأهدى سبل السعادة والكمال أو كان غير ذلك من سائر أنواع الخيرات. وذلك حسداً منهم للمؤمنين.^(٢)

بناء على هذا كله منع الفقهاء من استعمال الذمي في عمل تقدير الخراج ووضعه. وهذا إذا كان عمله مختصاً بتقدير الخراج ووضعه، وأما إذا كان عمله متعلقاً بجباية الخراج ونقله إلى بيت المال، فيختلف الحكم فيه.

وأما إذا كانت جباية الخراج من الذميين فيجوز أن يكون جابي الخراج ذمياً.

وأما إذا كانت جبايته من المسلمين فيحتمل الوجهين: من الجواز وعدمه.^(٣)

فالذين أجازوا تولية الكافر فباعثوا أنه إجارة على عمل. والذين لم يميزوا توليته فلائنه يشترط للتوظيف الأمانة، فاشترط له الإسلام، ولأن فيه من الولاية، ولا ولاية لغير المسلمين عليهم كسائر الولايات، ولأن غير المسلم ليس بأمين، ولهذا قال عمر **❦**: « لا تأمنوهم وقد خونهم الله ». وتقدم أنه أنكر على أبي موسى وغيره تولية الكتابة نصرانياً.^(٤)

(١) البقرة آية: (١٠٥).

(٢) أبو بكر الجزائري، أيسر التفاسير، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. أولى (١/٩٤).

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٣٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٤٠. ابن قدامة، الشرح الكبير مع المغني (٢/٦٩٥).

النووي، روضة الطالبين (٦/٣٦٧).

(٤) ابن قدامة، الشرح الكبير مع المغني (٢/٦٩٥). البهوني، كشف القناع (٣/١٦٠).

الراجع:

الأرجح من الآراء مما تقدم اشتراط الإسلام وعدم استعمال الذمي في جباية أموال الخراج، لأن فيها معنى الولاية، ولما تقدم من الآيات والآثار في ذلك. وقد منع عمر % تولية كاتب نصراني، فأمر الجباية أشد لما فيه من حفظ للأموال ونقلها إلى بيت المال، ولا أمانة لهم في هذا المجال. وأما الشبهة من أنه قد لا يوجد من المسلمين من يقوم بهذه المهمة أو لا كفاءة عندهم، يجاب عنه بأن المسلمين كثر عندهم من يقوم بهذه المهمة، ويعلمون. وذلك ما روي عن عمر % أنه كتب إليه بعض عماله يستشير في استعمال بعض الكفار فقال: إن المال قد كثر ولا يحصيه إلا هم فاكتب إلينا بما ترى. فكتب إليه: « لا تسلموهم ما منعهم الله منه ولا تأمنوهم على أموالكم، وتعلموا الكتابة فإنها هي للرجال ».^(١)

وقال ابن تيمية: « ولا يستعان بأهل الذمة في عمالة ولا كتابة، لأنه يلزم منه مفساد أو يفضي إليها ».^(٢)

وقال الحجاوي: « ويكره أن يستعين مسلم بذمي من شيء من أمور المسلمين مثل كتابة وعمالة وجباية خراج وقسمة فيء وغنيمة وحفظ ذلك في بيت المال وغيره ونقله إلا لضرورة ».^(٣)

ثانياً: الحرية:

لا بدّ من تقسيم عامل الخراج من مختص بتقدير الخراج ووضعه، ومن آخر مختص بجباية الخراج.

أما عامل الخراج المختص بتقدير الخراج ووضعه فتشترط له الحرية، فلذا لا يولى العبد تقدير الخراج ووضعه لأن فيه ولاية، والعبد ليس من أهل الولايات. وأما إذا كان العامل جابياً فقط، وهو جباية نوع خاص من الفياء، نظر فيه:

(١) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٦٥).

(٢) ابن تيمية، الاختيارات الفقهية، دار الفكر بيروت ص: ٣١١.

(٣) الحجاوي، الإقناع (٢/ ١٤٥).

إن لم يستغن فيه عن استنابة، اشترط حريته، ولا يجوز قيام العبد به، لأنه فيه معنى ولاية لوجود الاستنابة في هذا العمل، وهو ليس من أهلها. وذكر أبو يعلى في رواية جواز ذلك قياساً على العامل في الصدقات. وأما إن استغنى عن الاستنابة، فيجوز أن يكون جابي الخراج عبداً، لأنه كالرسول المأمور، وليس فيه معنى ولاية، وإنما يقوم بهذا العمل إجارة وهو من أهل الإجارة.^(١)

قال الماوردي: « فيعتبر ما وليه منها، فإن لم يستغن فيه عن استنابة اعتبر فيه الإسلام والحرية، مع اضطراره بشروط ما ولي من مساحة أو حساب. ولم يجوز أن يكون ذمياً ولا عبداً، لأن فيها ولاية. وإن استغنى عن الاستنابة جاز أن يكون عبداً لأنه كالرسول المأمور ». ^(٢)

ثالثاً: الأمانة.

يشترط في عامل الخراج أن يكون أميناً. ^(٣) وهذا ما أشار إليه أبو يوسف على أمير المؤمنين هارون الرشيد فقال له: « ورأيت أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج ». ^(٤)

وقال كذلك: « ولا تول من يخونك ويعمل في ذلك بما لا يحل ولا يسعه، يأخذ المال من بيت المال لنفسه ومن معه، أو يدع المواضع المخوفة ويهملها ولا يعمل عليها شيئاً يحكمها به ». ^(٥)

ولأن هذا الأمر يتعلق بالمال من حيث تقدير الخراج، ومن ثم جبايته. وهذا يحتاج إلى شخص أمين يقوم بهذا العمل بصدق وأمانة.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٣١-٢٣٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٤٠. النووي، روضة الطالبين (٦/٣٦٧).

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٣٢.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٦. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٧٠. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧٣.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٦.

(٥) نفس المصدر، ص: ١١٠.

رابعاً: الكفاية.

يشترط في عامل الخراج الذي يتولى تقديره ووضعه الكفاية. والمقصود بالكفاية: أن يكون مضطرباً بالحساب والمساحة وكيفية خرص الثمار، لأن الأمر يتعلق بمساحة الأرض والزروع كما تقدم، ويحتاج إلى معرفة بالحساب ليعرف كم يجب على كل أرض أو زرع من هذه الزروع. وما كان اختيار عمر % لعثمان بن حنيف إلا لتوفر الشروط فيه ومنه اضطراره بالحساب والمساحة، ولأنه صاحب عقل وجزالة وبصر.

وأما إذا كان عمله فقط جباية الخراج دون تقديره فلا يشترط فيه الاضطرار بالحساب والمساحة، بل يكفي العلم بشروط ما ولى من حساب أو مساحة. ^(١)

خامساً: العلم والفقه.

ويشترط كذلك في عامل الخراج الذي يتولى تقدير الخراج ووضعه العلم والفقه، وأما من تولى أمر الجباية فقط لا يشترط فيه هذا الشرط. ^(٢) لأنه مجرد جاب عامل أجرة بخلاف من يقدر الخراج فهو بحاجة إلى فقه لمراعاة الأحكام الشرعية عند وضعه الخراج من مراعاة الأصلح للفريقين وعدم تحميل الأرض فوق الطاقة ومن اجتماع العشر والخراج ونحو ذلك.

قال أبو يوسف: «ومن وليت منهم فليكن فقيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي». ^(٣)
قال الماوردي: «فإن تولى وضع الخراج اعتبر فيه أن يكون فقيهاً من أهل الاجتهاد، وإن ولي جباية الخراج صحت ولايته وإن لم يكن فقيهاً مجتهداً». ^(٤)

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٣١، ٢٧٠. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٤٠.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٣١، ٢٧٠. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٤٠.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٦.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٧١.

هذه هي الشروط التي يجب أن تتوافر في عامل الخراج، سواء كان مقدراً للخراج أو جابياً له. وهذا من باب مبدأ ما يسمّى الآن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب حسب الكفاءة والقدرة على القيام بالعمل. وهو من باب الأمانات الملقاة على عاتق ولي الأمر، أن يوسد الأمر إلى أهله. ويا ليت المسؤولين الآن عملوا بهذا المبدأ النبيل، ولو عملوا به لتحولت الأمور إلى حال أفضل مما هي عليه. إذ الأمر الآن مبني على القرابة والمصلحة الخاصة بكل شخص دون النظر إلى المصلحة العامة. إذاً لا بُدَّ من الشعور بحس المسؤولية الكاملة تجاه الرعية والعمل على هذا الأساس والمبدأ.

المطلب الثاني

آداب عامل الخراج

إن العامل الذي يوليه الإمام على تقدير الخراج ووضعه أو جبايته لا بُدَّ له من آداب يتقيد بها ويعمل بمقتضاها، ولا يتصرف تصرفات لا تليق به أو فيها ظلم وعسف وغلظة وشدة، أو يظهر الشجع وغير ذلك. ومن أهم الآداب بالنسبة له:

أولاً: الرفق بأهل الخراج.

ينبغي لعامل الخراج أن يكون رفيقاً بأهل الخراج، يتعامل معهم بليونة ويحتنب الفظاظة والغلظة. كيف لا؟ والرفق هو اللطف. بل جاءت الأحاديث الآمرة بالرفق في الأمور كلها، منها قوله ﷺ: «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله»^(١) ومنها قوله ﷺ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه»^(٢) ومنها قوله ﷺ: «ومن يجرم الرفق يحرم الخير كله»^(٣). وبخاصة أن هذا الأمر يتعلق بمعاملة الآخرين وجباية الأموال منهم. وقد حث عمر ؓ عماله على الرفق، وذلك يؤخذ من قوله لما بعث عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان «على سواد العراق: «لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق». هذا من باب شعوره بحس المسؤولية وتوصية عماله بالرفق على أهل الخراج.

ومن مظاهر الرفق في جباية الخراج أن يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فيأخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة. ومعنى ذلك أن يوزع الخراج على

(١) أخرجه البخاري، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب: إذا عرض الذمي وغيره بسب النبي ﷺ ولم يصرح. صحيح البخاري، ص:

١٢٧٨، رقم (٦٩٢٧). ومسلم، كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، صحيح مسلم، ص: ٩٦٠، رقم (٢١٦٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق. صحيح مسلم، ص: ١١٢٤، رقم (٢٥٩٤).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق. صحيح مسلم، ص: ١١٢٤، رقم (٢٥٩٢).

قدر الغلة، حتى إن الأرض إذا كانت تزرع مرتين في العام قسم الخراج نصفين،
فيأخذ نصف الخراج من الغلة الأولى، ويؤخر النصف الباقي إلى الغلة الثانية.^(١)
وكذلك من مظاهر الرفق الإحسان إليهم عند جباية الخراج. قال أبو يوسف:
« ولا يضربن رجل في دراهم خراج ولا يقام على رجله، فإنه بلغني أنهم يقيمون
أهل الخراج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد، ويعلقون عليهم الجرار،
ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة، هذا عظيم عند الله شنيع في الإسلام ».^(٢)
ومن مظاهر الرفق أن يدع لأرباب الأرض بقية يجبرون بها النوائب والجوائح.
ثانياً: العدل والإنصاف.

يجب على عامل الخراج أن يكون عادلاً في وضع الخراج وتقديره.^(٣) فيساوي بين
الناس في هذه المعاملة، ولا يفرق بين القريب والبعيد، ولا بين الشريف والوضيع،
ويأخذ منهم القدر الواجب عليهم، ولا يحمل أرضهم ما لا تطيق.
قال أبو يوسف: « وتقدم إلى من وليت ألا يكون عسوفاً لأهل عمله ولا محتقراً لهم
ولا مستخفاً بهم، ولكن يلبس لهم جلباباً من اللين يشوبه بطرف من الشدة
والاستقصاء من غير أن يظلموا أو يحملوا ما لا يجب. واللين للمسلم والغلظة على
الفاجر، والعدل على أهل الذمة وإنصاف المظلوم ». إلى أن قال: « والمساواة بينهم في
مجلسه ووجهه حتى يكون القريب والبعيد والشريف والوضيع عنده في الحق
سواء ».^(٤)

وإن العدل والإنصاف وتجنب الظلم يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد والبركة
مع العدل تكون. وهي تفقد مع الجور. والخراج المأخوذ مع الجور تنقص به البلاد
وتخرب.

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٩. الفتاوى الهندية (٢/٢٤٣).

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٩.

(٣) الفتاوى الهندية (٢/٢٤٣). أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٧-١١١.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٧.

ومن أجل العدل والإنصاف اختلف تقدير الخراج من جهة جودة الأرض وردائها، ومن جهة الزرع والشجر، ومن جهة خفة مؤونة السقي وكثرتها. فواضع الخراج يعتبر هذه الأوصاف ليعلم قدر ما تحتمله الأرض، فيقصد العدل في وضعه فلا يححف بأربابها ولا بمستحقي الخراج، وهذا ما وجد جلياً وواضحاً على ما تقدم عند مقدار الخراج، وليس هذا إلا باب العدل والإنصاف.

ثالثاً: العفة.

يجب على عامل الخراج أن يكون عفيف النفس، لا ينظر إلى دنايا الأمور ولا تغره الأموال، بل يحتسب الأجر والجنة ما حفظ من حق وأدى من أمانة. وهذا ما أشار إليه أبو يوسف عندما قال لأmir المؤمنين هارون الرشيد: « ورأيت أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج. ومن وليت منهم فليكن فقيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي عفيفاً »^(١) ومن العفة ألا يطلب رشوة من أحد، ولا يقبل هدية من أهل الخراج. أما بالنسبة للرشوة لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: « لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي »^(٢) وفي زيادة: « والرائش ».

والراشي: من يعطي الذي يعينه على الباطل. والمرتشي: هو الآخذ. والرائش: هو الذي يمشي بينهما. وهو السفير بين الدافع والآخذ وإن لم يأخذ على سفارته أجراً فإن أخذ فهو أبلغ.^(٣)

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٦.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الأقضية، باب في كراهية الرشوة. سنن أبي داود، ص: ٥٤٢، رقم (٣٥٨٠). والترمذي، كتاب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم. سنن الترمذي، ص: ٣١٥، رقم (١٣٣٧). وابن ماجه، كتاب الأحكام، باب التغليظ في الحيف والرشوة. سنن ابن ماجه، ص: ٣٩٦، رقم (٢٣١٣). وأحمد في المسند، رقم (٦٢٤٦). والحديث صحيح، قال عنه الترمذي: حديث حسن صحيح. سنن الترمذي، ص: ٣١٥. وصححه الشيخ الألباني في نفس المرجع.

(٣) الصنعاني، سبل السلام (٢٣٠/٤). الشوكاني، نيل الأوطار (٢٧٩/٨).

وقد ذكر الحنابلة وبعض أصحاب الشافعي وغيرهم: إلى أنه يجوز لصاحب الأرض الخراجية أن يرشو العامل ليدفع عنه الظلم في خراجه، ولا يجوز له ذلك ليدع له منه شيئاً.^(١)

وقد أجاب عنه الشوكاني بأن التخصيص لطالب الحق بجواز تسليم الرشوة ليس له دليل مخصص لدليل التحريم.^(٢)

وأما بالنسبة للهدية، فروي عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية^(٣) على الصدقة. فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي لي. فقال ﷺ: « فها جلس في بيت أبيه، أو بيت أمه فينظر أيهدى له أم لا؟ والذي نفسي بيده، لا يأخذ أحدكم شيئاً إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة، إن كان بغيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر^(٤) » ثم رفع بيده حتى رأينا عفرة إبطيه^(٥) « اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت » ثلاثاً.^(٦) وفي هذا الحديث دليل على أن الهدايا التي يهديها أهل الخراج للعمال حرام، ولأن للإحسان تأثيراً في طبع الإنسان. والقلوب مجبولة على حب من أحسن إليها، فربما مالت نفسه إلى المهدي إليه ميلاً يؤثر الميل عن الحق عند تقدير الخراج أو جبايته.

ولكن معنى قوله ﷺ: « فها جلس في بيت أبيه، أو بيت أمه » جواز قبول الهدية ممن كان يهاديه قبل ذلك. ولا يخفى أن محل القبول إذا لم يزد على العادة.^(٧)

(١) ابن مفلح، المبدع (٣/٣٨٣). المرداوي، الإنصاف (٤/١٩٧). الشوكاني، نيل الأوطار (٨/٢٧٩).

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار (٨/٢٧٩).

(٣) اسمه عبد الله واللتبية من بني لتب حي من الأزد. وقيل إنها كانت أمه فعرف بها. انظر فتح الباري (٣/٤٦٧). والنووي، شرح صحيح مسلم (١٢/٢١٩).

(٤) وهو صوت الشاة تصيح. انظر فتح الباري (١٣/٢٠٧). والنووي، شرح صحيح مسلم (١٢/٢١٩).

(٥) العفرة: بياض ليس بالناصع أي بالخالص. انظر فتح الباري (١٣/٢٠٧). والنووي، شرح صحيح مسلم (١٢/٢١٩).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب من لم يقبل الهدية لعلة. صحيح البخاري، ص: ٤٥٦، رقم (٢٥٩٧). ومسلم، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال. صحيح مسلم، ص: ٨٢٣، رقم (١٨٣٢).

(٧) ابن حجر، فتح الباري (١٣/٢٠٨).

قال النووي: « وفي هذا الحديث بيان أن هدايا العمال حرام وغلول، لأنه خان في ولايته وأمانته. ولهذا ذكر في الحديث في عقوبته وحمله ما أهدي إليه يوم القيامة، كما ذكر مثله في الغال. وقد بينَ ﷺ في نفس الحديث السبب في تحريم الهدية عليه وأنها بسبب الولاية بخلاف الهدية لغير العامل فإنها مستحبة ». ^(١)

(١) النووي، شرح صحيح مسلم (٢١٩/١٢).

وفي خلاصته: قد لُخِّصَ أبو يوسف شروط عامل الخراج وآدابه بعدة أمور^(١):

- من أهل الصلاح والدين والأمانة.
- أن يكون فقيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي.
- عفيفاً.
- لا يخاف منه جور إن حكم في حكم.
- ألا يكون متعسفاً مع أهل عمله ولا محتقراً لهم.
- أن تكون جبايته للخراج كما يرسم له.
- المساواة بينهم.
- ترك اتباع الهوى.

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٦-١٠٧.

المطلب الثالث

واجب الإمام تجاه عمال الخراج

إن الإمام أو المسؤول لا ينتهي دوره ومهمته بمجرد أنه وليّ بعضاً من الأشخاص للقيام ببعض الأعمال ومنها تعيين عمال الخراج، بل عمله أهم من ذلك وأشمل وأوسع. لهذا ذكر من واجبات الإمام كذلك:

أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة. ولا يعوّل على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة، فقد يخون الأمين ويغش الناصح. وقد قال الله تعالى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾. ^(١) فلم يقتصر الله سبحانه على التفويض دون المباشرة، ولا عذره في الاتباع حتى وصفه بالضلال. وهذا وإن كان مستحقاً عليه بحكم الدين ومنصب الخلافة فهو من حقوق السياسة لكل مسترع. ^(٢) قال النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته». ^(٣) ومن واجب الإمام تجاه عمال الخراج:

أولاً: الرقابة الفعالة على عمال الخراج.

من واجب الإمام مراقبة العمال والإشراف على تصرفاتهم وأفعالهم ^(٤): بأن يرسل أشخاصاً من قبله يثق بأمانتهم وصلاحتهم يسألون عن سير العمل وعن جباية الأموال وعن تقديرها ووضعها، والنظر والمحاسبة في حال عدم التقيد والمساواة واتباع الهوى. وهذا ما فعله النبي ﷺ مع ابن اللبينة كما تقدم، حيث جاء في بعض الروايات «فلما جاء

(١) سورة ص آية: (٢٦).

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٥٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٨.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، صحيح البخاري، ص: ١٥٧، رقم (٨٩٣). ومسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر. صحيح مسلم، ص: ٨٢١، رقم (١٨٢٩).

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٥٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٨.

حاسبه»^(١). قال النووي: «فيه محاسبة العمال ليعلم ما قبضوه وما صرفوا»^(٢). وكذلك كان لعمر ٪ من يقوم له بهذا العمل منهم محمد بن مسلمة.

والغاية مما سبق ضمان تحقيق العدل بين الناس والمساواة بينهم وإنصافهم والقيام بحقوقهم كاملة، والنهوض بسياسة الأمة.

وهذا ما أشار به أبو يوسف على أمير المؤمنين هارون الرشيد حيث قال له: «وأنا أرى أن تبعث قوماً من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد وكيف جبوا الخراج على ما أمروا به وعلى ما وظف على أهل الخراج واستقر. فإذا ثبت ذلك عندك وصح أخذوا بما استفضلوا من ذلك أشد الأخذ حتى يؤدوه بعد العقوبة الموجهة والنكال حتى لا يتعدوا ما أمروا به وما عهد إليهم فيه»^(٣).

لأن الإمام إذا قام بهذا العمل وأقام العقوبة على من خالف وابتدع من عند نفسه، كان فعله ردعاً للآخرين من أن يعملوا مثل عمله. وأما إذا لم تقم عليه العقوبة فيؤدي التهاون أو التقصير إلى تشجيع الآخرين على التعدي والظلم والخيانة.

وإن فساد المجتمعات الآن والمؤسسات منشؤه عدم وجود الرقابة الفعالة من قبل المسؤولين، مما أدى إلى الظلم والغش والخيانة واختلاس الأموال. وفي حال وجود الرقابة لا توجد محاسبة للردع والزجر، فيبقى الأمر على ما هو عليه من تأخر الدول وانهايار اقتصادها بسبب غياب الرقابة والمحاسبة.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الخيل، باب احتيال العامل ليهدي له. صحيح البخاري، ص: ١٢٨٩، رقم (٦٩٧٩). ومسلم، كتاب الإمارة، باب

تحريم هدايا العمال، ص: ٨٢٣، رقم (١٨٣٢).

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم (١٢ / ٢٢٠).

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١١١.

ثانياً: منح عمال الخراج رواتب تكفيهم.

إن عمال الخراج يعملون بأجرة تصرف لهم حسب الاتفاق مع من ولاهم هذا العمل، وأجرتهم هذه مصدرها من مال الخراج. كما أن رزق عامل الصدقة من مال الصدقة من سهم العاملين عليها. فكذاك أجرة عامل الخراج من مال الخراج.^(١) ويعطى عمال الخراج أجرة تكفيهم وذلك اجتناباً لوقوعهم في الرشوة وأكل أموال الناس بالباطل. فإن في إعطاء الرواتب الكافية لهم مانعاً لهم من دخولهم في الأموال المحرمة.

روي أن أبا عبيدة بن الجراح^(٢) " قال لعمر بن الخطاب " : « دنست أصحاب رسول الله ﷺ. فقال له عمر " : يا أبا عبيدة، إذا لم أستعن بأهل الدين على سلامة ديني فبمن أستعن؟ قال: أما إن فعلت فأغنهم بالعمالة عن الخيانة. يقول: إذا استعملتهم على شيء فأجزل لهم في العطاء والرزق لا يحتاجون ». ^(٣) إن دفع الرواتب لهم دون تأخير عن وقتها، وأن تكون كافية لهم ومغطية لنفقاتهم، مانع لهم من الدخول في الرشوة وهدايا الغلول والزيادة على ما وظف ووضع، وحاجز لهم عن الظلم والتعسف.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٧١. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧٣.

(٢) هو عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر القرشي، أمين هذه الأمة، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، شهد بدرأوما بعدها، وولاه عمر لعلمه بالحروب. توفي بالطاعون عام عمواس سنة ١٨هـ على الصحيح. البداية والنهاية (٩٦/٧).

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١١٣.

المبحث الثاني نظام التضمين

المراد بالتضمين هنا هو تضمين الخراج. وهو ما كان يعرف بالتقيل وهو الالتزام، أو ما يسمّى الآن بالخصخصة. لا بُدَّ أولاً من تعريف التضمين في اللغة والاصطلاح:
المطلب الأول: تعريفه ونشأته.

تعريف التضمين لغة واصطلاحاً:

أما في اللغة: التضمين: مأخوذ من ضمن. والضمين الكفيل، يقال: ضمن الشيء كفل به وضمنه إياه كفله. ومثله التقيل: والقيل الكفيل والعريف. والاسم: القبالة. والقبالة: الكفالة. وهي في الأصل مصدر قبل إذا كفل. ويقال: تقبل به أي تكفل.^(١)
وأما في الاصطلاح: التضمين: هو الضمان. وهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق، فيثبت في ذمتها جميعاً. ويقال: ضمّن وكفيل وقيل وحميل وزعيم كلها بمعنى واحد.^(٢)

وعليه يكون التضمين والتقيل في الخراج بمعنى واحد: وهو أن يتكفل شخص بتحصيل الخراج وأخذه لنفسه مقابل قدر محدد يدفعه. وهذا ما يعرف باسم نظام الالتزام. وقد عرّف أبو عبيد التقيل فقال: « أن يتقبل الرجل النخل والشجر والزرع النابت قبل أن يستحصد ويدرك ».^(٣)

قال الكاساني: « لفظ الكفالة والضمان فصريحان وكذلك الزعامة بمعنى الكفالة والغرامة بمعنى الضمان. قال النبي ﷺ: « الزعيم غارم ».^(٤) أي الكفيل ضامن. وكذلك

(١) انظر ابن منظور، لسان العرب، باب: الضاد، مادة: ضمن (٨/ ٩٨). وباب: القاف، مادة: قبل (١١/ ٢٤).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥/ ٧٠).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٦.

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب في تضمين العارية. سنن أبي داود، ص: ٥٤٠، رقم (٣٥٦٥). والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في أن العارية مؤداة. سنن الترمذي، ص: ٣٠١، رقم (١٢٦٥). وقال حسن غريب. وابن ماجه، كتاب الأحكام، باب الكفالة. سنن ابن ماجه، ص: ٤١٠، رقم (٢٤٠٥). وأحمد رقم (٢١٤٦٩). وهو صحيح وله شواهد وروي من عدة طرق، انظر نصب الراية (٥/ ١٤) وما بعدها.

القبالة بمعنى الكفالة أيضاً. يقال: قبلت به أقبل قبالة وتقبلت به أي كفلت «^(١).

لكن لو نظرت في تعريف الفقهاء للضمان والكفالة، ومنه القبالة، لوجدت غير المعنى المطلوب هنا. إذ يريدون بالتعريف بالضمان الكفالة، وهو أن يتكفل شخص بدفع المستحق عمن هو عليه، إذا لم يقيم الأول بدفعه. بينما المراد هنا هو أن يضمن شخص الخراج أي أن يقوم هو بجمعه وجبايته، ويدفع مبلغاً من المال للإمام أو من يقوم مقامه. وهذا المبلغ يكون مقطوعاً متفقاً عليه. ولعل تعريف أبي عبيد قريب من هذا المعنى.

نشأة نظام تضمين الخراج:

لم يكن نظام تضمين الخراج موجوداً ولا معمولاً به في عصر الصحابة رضي الله عنهم، بل كانوا يتشددون في منع هذا التضمين. ولكن تحول الأمر بعد ذلك، وبعد أن أصبحت الخلافة ملكاً وراثياً، فكان بعض الخلفاء يضمنون أحياناً الخراج لعمالهم ويحصلون منهم على مال معين، ولأولئك العمال أن يجبوا الخراج في ولاياتهم لحسابهم، ولهم أن يستولوا على ما فضل منه لأنفسهم.^(٢)

وبدأ وجود هذا النظام في العصر الأموي، وانتشر في العصر العباسي.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٦).

(٢) الجبال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٢٨٠.

المطلب الثاني

حكم تضمين الخراج

منع كثير من العلماء نظام التضمين أو التقييل، وعدّوه باطلاً غير مشروع. وقد ذهب إلى ذلك أحمد وأبو يوسف وأبو عبيد والماوردي وأبو يعلى وغيرهم.^(١)

واستدلوا على منع هذا النظام بأدلة منها:

أولاً: ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «القبالات ربا».

ثانياً: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «القبالات حرام».

ثالثاً: سئل سعيد بن جبير عن الرجل يأتي القرية فيقبلها وفيها النخل والشجر والزرع والعلوج؟ فقال: «لا يتقبلها فإنه لا خير فيها».^(٢)

وقد سئل الإمام أحمد عن تفسير حديث ابن عمر رضي الله عنهما «القبالات ربا». قال: هو أن يتقبل بالقرية وفيها العلوج والنخل. ومعناه: حكمه حكم الربا في البطلان وفساد العقد.^(٣)

رابعاً: أن عامل الخراج مؤتمن ليستوفي ما وجب ويؤدي ما حصل، فهو كالوكيل الذي إذا أدى الأمانة لم يضمن نقصاناً ولم يملك زيادة. وضمان الأموال بمقدار معلوم يقتضي الاقتصار عليه في تملك ما زاد وغرم ما نقص. وهذا مناف لموضوع العمالة وحكم الأمانة فبطل.^(٤)

معنى ذلك أن جابي الخراج يؤديه كما استوفاه من غير زيادة ولا نقص، بينما الضامن يؤدي ما اتفق عليه وسواء كان المجبى أقل أو أكثر، فإن كان أقل فهو يغرم النقصان،

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٥. أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٦. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٣٠٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٨٦. الحاوي الكبير (١٤/٢٦٤).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٦. رقم: (١٧٨) و(١٧٩) و(١٨٠).

(٣) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٨٦.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٣٠٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٨٦.

وإن كان أكثر تملكه لنفسه، وهو مناف لموضوع العمالة وحكم الأمانة، لهذا فهو باطل، لا يتعلق به في الشرع حكم.

خامساً: لما يترتب على هذا النظام من تجاوزات عدة منها: الظلم: لأن الضامن لا يهيمه أهل الخراج ولا أرضهم إنما هم الربح من هذا العمل كله، فقد يحمل الأرض وأصحابها فوق الطاقة من أجل ربحه وفي هذا ظلم وتعسف.

ومنها: خراب الأرض وضياع الخراج: لأنه في حال تحميل الأرض وأصحابها فوق الطاقة وبقدر لا يحتملونه قد يتركون الأرض بلا زراعة ويهملونها فيؤدي ذلك إلى خراب الأرض وبالتالي ضياع الخراج الذي يستفاد منه في مصارف المصالح العامة. ومنها: أن الضامن قد يربح أموالاً كثيرة فيكون في ذلك ضرراً على الإمام والمسلمين، لأنه يصرف في مصالحهم، فيكون هذا المال حكراً ويتملكه شخص دون عامة المسلمين.

وهذه كلها تجاوزات شرعية مع أن عمر ٢٠ كان يوصي العمال بالرفق والعدل، وأن يحملوا الأرض في حدود الطاقة ولا يحملونها ما لا تطيق. وقد تقدم الكلام عن شروط عامل الخراج وآدابه.

وهذا ما أشار إليه أبو يوسف في رسالة إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد محذراً إياه من تطبيق هذا النظام خوفاً من وجود هذه التجاوزات فكان مما قال: « ورأيت أن لا تقبل شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد، فإن المتقبل إذا كان في قبالة فضل عن الخراج عسف أهل الخراج، وحمل عليهم ما لا يجب عليهم وظلمهم وأخذهم بما يجحف بهم ليسلم مما دخل فيه. وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية. والمتقبل لا يبالي بهلاكهم بصلاح أمره في قبالة ولعله أن يستفضل بعد ما يتقبل به فضلاً كثيراً. وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية وضرب لهم شديد، وإقامته لهم في الشمس وتعليق الحجارة في الأعناق، وعذاب عظيم ينال أهل الخراج مما ليس يجب عليهم من الفساد الذي نهى الله عنه. إنما أمر الله ﷻ أن يؤخذ منهم

العفو، وليس محل أن يكلفوا فوق طاقتهم»^(١) ثم بين سبب كراهته لهذا النظام من أجل هذه الأمور التي ذكرها فقال: « وإنما أكره القبالة لأنني لا آمن أن يحمل هذا المتقبل على أهل الخراج ما ليس يجب عليهم فيعاملهم بما وصف لك فيضر ذلك بهم فيخربوا ما عمروا ويدعوه فينكسر الخراج»^(٢).

ولكن إذا أمن الإمام من هذه التجاوزات، أمن عدم الظلم والعسف والجور، وأمن من خراب الديار وضياع الخراج، ورأى في نظام التضمين مصلحة عامة للمسلمين ولأهل الخراج، فلا بأس بهذا النظام وتطبيقه والعمل به.

وأما منع العلماء من هذا النظام فهو للمحظورات التي ذكرت، فإذا انتفت ووجدت المصلحة فلا مانع فيه.

وأما ما تقدم من الآثار التي وردت في القبالات بأنها ربا وأنها حرام ولا خير فيها: فإن ذلك محمول على بيع الثمر قبل بدو صلاحه، وهذا لا شك منهي عنه في أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ^(٣).

وأما هذا النوع من التضمين والتقييل بأن يتكلف شخص بجباية الخراج من الإمام أو من يقوم مقامه مقابل مبلغ مقدر فلا بأس فيه.

قال أبو عبيد: « معنى هذه القبالة المكروهة المنهي عنها أن يتقبل الرجل النخل والشجر والزرع النابت قبل أن يستحصد ويدرك»^(٤).

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٥.

(٢) نفس المصدر.

(٣) منها حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: « نهى رسول الله عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمبتاع ». (البخاري رقم ١٤٨٦) ومسلم رقم (١٥٣٤)). ومنها حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد ». (أبو داود رقم ٣٣٧١) والترمذي رقم (١٢٢٨) وابن ماجه رقم (٢٢١٧)). والمراد بأسوداد العنب واشتداد الحب بدو صلاحه. الصنعاني، سبل السلام (٣/ ٨٧).

وقال الصنعاني عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما: « والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها والإجماع قائم على أنه لا يصح بيع الثمار قبل خروجها لأنه بيع معدوم وكذا بعد خروجها قبل نفعها ». الصنعاني، سبل السلام (٣/ ٨٥).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٦.

وقال كذلك: « وإنما أصل كراهة هذا أنه بيع ثمر لم يبد صلاحه ولم يخلق بشيء معلوم. فأما المعاملة على الثلث والربع وكراء الأرض البيضاء فليستا من القبالات ولا تدخلان فيها. وقد رخص في هذين، ولا نعلم المسلمين اختلفوا في كراهة القبالات ». ^(١)

قال أبو يوسف: « وإن جاء أهل طسوج ^(٢) أو مصر من الأمصار ومعهم رجل من البلد المعروف موسر فقال: أنا أضمن عن أهل هذا الطسوج أو أهل هذا البلد خراجهم ورضوا هم بذلك فقالوا: هذا أخف علينا. نظر في ذلك: فإن كان صلاحاً لأهل هذا البلد والطسوج قبل وضمن وأشهد عليه وصير معه أمير من قبل الإمام يوثق بدينه وأمانته ويجري عليه من بيت المال. فإن أراد ظلم أحد من أهل الخراج أو الزيادة عليه أو تحميله شيئاً لا يجب عليه منعه الأمير من ذلك أشد المنع ». ^(٣)

وبناءً عليه، يكون جواز التقبيل أو التضمين بشروط:

- ١- رضئ أهل الخراج بذلك.
 - ٢- فيه صلاح ومصلحة للطرفين.
 - ٣- رفع الظلم عن أهل الخراج.
 - ٤- أوفر على بيت المال.
- ويمكن أن يتم التضمين بوضع هذه الشروط من قبل الإمام أو من يقوم مقامه، ويتم التوثيق منها حسب النظم المتبعة من الإشهاد عليها، ويوضع عليها ما يسمى الخاتم الموثق له. مع إرسال المراقبين من قبل الإمام أو من يقوم مقامه لمراقبة عمل الضامن، فإن وفى بهذه الشروط أتم عمله ضمن الفترة المتفق عليها، وإن وجدت المخالفة، نقض العقد وعاد الأمر إلى ما كان عليه، مع إنزال العقوبة المترتبة على فعلته المخالفة من الظلم أو الزيادة وأخذ أموال الناس بغير حق.

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٧.

(٢) الناحية.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٦.

قال أبو يوسف: « وأمر المؤمنين أعلى عيناً بما رأى من ذلك وما رأى أنه أصلح لأهل الخراج وأوفر على بيت المال عمل عليه من القبالة والولاية بعد الإعذار والتقدم إلى المتقبل والوالي برفع الظلم عن الرعية، والوعيد له إن حملهم ما لا طاقة لهم به أو بما ليس بواجب عليهم، فإن فعل ففوا له بما أوعده به ليكون ذلك زاجراً وناهياً لغيره إن شاء الله ».^(١)

فجوازه مقيد بوجود المصلحة لبيت المال والخزينة العامة، والمصلحة لأهل الخراج مع رفع الظلم عنهم وعدم تكليفهم فوق الطاقة وما لا يحتملون، ويكون الجواز ضمن هذه الشروط المذكورة.

هذا عدل الإسلام الذي يحرص على راحة الرعية ومصلحتهم، ويرفع الظلم عنهم. كم نحن بحاجة إلى هذا العدل المفقود الآن، حيث أصبحت المصلحة الشخصية مقدمة على جميع المصالح العامة، حيث نجد أن كثيراً من الالتزامات التي تجري لا يراعى فيها أمر الخزينة العامة كما لا يراعى فيها مصلحة الرعية، بل يراعى فيها الأشخاص المقربون من المسؤولين على تلزيم الأعمال وإلى المبالغ الطائلة التي سيحصلون عليها أنفسهم من وراء هذه الالتزامات. وترفع الرسوم والضرائب والإتاوات على قدر لا يحتمله المواطن العادي، وذلك من أجل توفير الربح الكبير لهذا الملتزم أو ذاك، وبدون توفير أموال كثيرة للخزينة العامة، فيرفع أشخاص في الثراء والغنى، وتهدر حقوق الناس جميعاً.

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٦.

الفصل الخامس: مسقطات الخراج ومصارفه

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: مسقطات الخراج.

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: انعدام صلاحية الأرض للزراعة.

المطلب الثاني: تعطيل الأرض عن الزراعة.

المطلب الثالث: هلاك الزرع بآفة سماوية.

المطلب الرابع: إسقاط الإمام الخراج عمن وجب عليه.

المطلب الخامس: البناء على الأرض الخراجية.

المطلب السادس: إسلام مالك الأرض الخراجية.

المطلب السابع: الإعسار في دفع الخراج.

- المبحث الثاني: مصارف الخراج.

- المبحث الثالث: تخميس الخراج.

- المبحث الرابع: هل بقيت أرض خراجية؟

الفصل الخامس

مسقطات الخراج ومجارفه

المبحث الأول

مسقطات الخراج.

إن وضع الخراج على الأرض الخراجية إنما يكون بوجود الأرض النامية بالخارج حقيقة أو تقديرًا، لأن المأخوذ من هذه الأرض هو أجرة عما يخرج منها، لذلك فإن أخذ الخراج مع عدم وجود الأرض النامية فيه ظلم بأرباب الأرض. وبناءً عليه فإن الخراج قد يسقط ولا يؤخذ من أصحاب الأرض الخراجية، وذلك لأسباب عدة:

المطلب الأول:

انعدام صلاحية الأرض للزراعة:

المراد بانعدام صلاحية الأرض للزراعة أي غير صالحة للزراعة فيها، بسبب حدوث طارئ خارج عن إرادة الإنسان. وهذا الطارئ يمنع الإنسان من الاستفادة من هذه الأرض، كأن انقطع الماء عن الأرض أو عليها الماء فأصبح لا يستفيد منها ولا يستطيع أن يزرع فيها بسبب هذا الأمر.

وفي حال حدوث الطارئ يسقط الخراج عن هذه الأرض، باتفاق العلماء.^(١) وسواء كان الخراج خراج وظيفة أو مقاسمة، لأن المعتبر في الخراج هو النماء الحقيقي أو التقديري، وهو التمكين من الزراعة والاستفادة من هذه الأرض ولم يوجد كل من الخارج من الأرض أو التمكن من الانتفاع بهذه الأرض، وهما سبب وجوب الخراج.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٥٤). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٤/ ٣٢١). الباجي، المنتقى (٣/ ٢٢٢). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٧. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٨. ابن قدامة، الكافي (٥/ ٥٥٦). المرداوي (٤/ ١٩٥). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٠٧).

والعلة: أن أخذ الخراج من أصحاب هذه الأرض التي لا يمكن الانتفاع بها ظلم وإجحاف في حقهم، لا يحل للإمام ولا للمسلمين فعله.^(١) ولا سيما أن عمر % أوصى عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما ألاَّ يَحْمِلَا الأرض فوق الطاقة خشية الظلم، وهذه الأرض لا طاقة لها أصلاً ولا لأصحابها في أداء الخراج لعدم الخراج من الأرض بسبب عدم القدرة على الانتفاع بها.

وإذا أمكن إصلاح هذه الأرض بعد انعدام الصلاحية، فواجب الإمام إصلاحها وإعمارها من سهم المصالح من بيت مال المسلمين إذا كان في ذلك مصلحة. قال الماوردي: « فإن كان سده وعمله ممكناً وجب على الإمام أن يعمل من بيت المال من سهم المصالح، والخراج ساقط عنهم ما لم يعمل ». ^(٢) وكذلك قال أبو يعلى. بل إذا طلب أهل الخراج إصلاح أرضهم بما فيه مصلحة لأهل الخراج ومصلحة كذلك لبيت مال المسلمين فعلى الإمام أن يجيبهم إلى ذلك، ولم يكن فيه ضرر على غيرهم. قال أبو يوسف: « وكل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أرضهم وأنهارهم وطلبوا إصلاح ذلك لهم أجيبوا إليه إذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم من أهل طسوج آخر ورستاق ^(٣) آخر مما حولهم، فإن كان في ذلك ضرر على غيرهم وذهاب بغلاتهم وكسر للخراج لم يجابوا إليه ». ^(٤)

وأما أن يكون من الإصلاحات التي فيها مصلحة فقط لأهل الخراج أنفسهم فالنفقة من أموالهم ولا شيء على بيت مال المسلمين.

حالة الانتفاع بالأرض في غير الزراعة:

إن أمكن الانتفاع بهذه الأرض في غير الزراعة، لمصائد أو مراعي أو غيره، جاز أن يستأنف وضع الخراج على هذه الأرض بحسب ما يحتمله الصيد والمرعى. وليست

(١) الشوكاني، السيل الجرار (٢/ ١٠٠).

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٧. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٨.

(٣) الرستاق: معرب ويستعمل في الناحية التي هي طرف الإقليم.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص: ١١٠.

كالأرض الموات التي لا يجوز أن يوضع على مصائدها ومراعيها خراج، لأن هذه الأرض مملوكة، وأرض الموات مباحة.^(١)

وأما ما نقل عن أحمد أن صياداً سأله عن صيد في أجمة وأنهم يمنعون أن نصيد فيها حتى نعطيتهم شيئاً؟ فقال: « احرص أن لا تعطيهم، فإن شارطتهم فلا تخنهم ». محمول على أنها من أرض الموات.^(٢)

المطلب الثاني:

تعطيل الأرض عن الزراعة:

إذا عطلت الأرض الخراجية عن الزراعة، فإما أن يكون التعطيل من جهة أربابها أو من غير جهتهم:

١- فإن كان التعطيل من غير جهته بأن منع من الزرع فيها بسبب منع إنسان أقوى منه أو مداهمة الأرض من عدو من الأعداء أو وقوع جور من الولاة بأصحاب الأرض لم يستطيعوا الإقامة معه. في هذه الأحوال لا خراج عليه ويسقط عنه^(٣) وذلك لعدم وجود الانتفاع بالأرض وكذلك التمكن من الانتفاع وهو السبب في وضع الخراج، فإذا انتفى هذا السبب انتفى الخراج.

٢- وأما إذا كان تعطيل الأرض من جهة صاحب الأرض الخراجية فإما أن يكون التعطيل بتفريط منه أو بغير تفريط.

أ- فإن كان بتفريط منه كأن يقدر على زراعتها والانتفاع منها ولكنه لا يريد ذلك مع قدرته، يفرق عندها بين خراج المقاسمة وخراج الوظيفة، فخراج المقاسمة

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٧-٢٦٨. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٨. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٠١-١٠٢).

(٢) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٨-١٦٩.

(٣) المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٣). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٨. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٠٢).

يسقط عنه، لأن المقدّر عليه هو النصف أو الربع ونحوه من الخارج، وليس بخارج هنا حقيقة وهو غير موجود، فلا يجب عليه شيء في هذه الحالة، بالاتفاق.^(١)

ولا يترك المقرط على حاله بدون استغلال هذه الأرض بل يؤمر باستغلالها والانتفاع بها، لأنه في عدم استغلالها ضرر على أهل الفيء، ولا بُدَّ من رفع هذا الضرر لذا يؤمر بزراعتها واستغلالها.

وأما خراج الوظيفة فلا يسقط عنه الخراج إذا كان تعطيل الأرض بتفريط منه عند جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة.^(٢)

لأن الخراج يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالأرض، والانتفاع بها موجود، ولكنه عطله بنفسه مع قدرته على الانتفاع واستغلال هذه الأرض بالزراعة. وتقدم أن خراج الوظيفة سببه التمكن من الانتفاع وهو متمكن. فالسبب موجود، وإذا كان السبب موجوداً فيجب الخراج عندها ولا مانع منه.

وأيضاً قياساً على الإجارة، فإذا عطل المستأجر المؤجر ولم يستفد منه فإنه يجب عليه الإجارة ولا تسقط إجارة الأرض الخراجية، فالخراج بمنزلة الإجارة فلا يسقط مع عدم الانتفاع وهو قادر عليه.

وقد سئل أحمد عن الرجل في يده أرض من الخراج لم يزرعها يكون عليه خراجها؟ قال: « نعم العامر والغامر ».^(٣)

وزهد المالكية إلى سقوط خراج الوظيفة كذلك، كما يسقط خراج المقاسمة عند تعطيل الأرض عن الزراعة، وإن كان بتفريط منه، سواء عطّلها مختاراً أو معذوراً. لعدم تحقق الانتفاع بالأرض، فكيف يوجب عليه الخراج وهو لم ينتفع بها؟^(٤)

(١) ابن نجيم، البحر الرائق (٥/ ١٨٤). المنبجي، الباب في شرح الكتاب (٤/ ١٤٢). الباجي، المنتقى (٣/ ٢٢٤). الماوردي، الأحكام السلطانية،

ص: ٢٦٨. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧٢. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٠٢).

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٩. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٠٢).

(٤) الباجي، المنتقى (٣/ ٢٤٤). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٨.

ويجاب عنه: بأن سبب الخراج ليس تحقق الانتفاع فحسب، بل وجود التمكن من الانتفاع، وهو متمكن منه ولكنه فرط به، ومن ثمَّ لو أسقطنا الخراج عنه في هذه الحالة فيكون فيه تشجيع له ولغيره على تعطيل الأرض مع القدرة على الاستفادة منها، فيعود الضرر على المصلحة العامة لأهل الفيء وليت مال المسلمين، فيمنع منه من أوله. وقد سبق البيان بأنه يقاس على الإجارة.

ب - وأما إذا كان تعطيل الأرض من غير تفريط منه لعجزه عن الزراعة لعدم قوته وقدرته وأسبابه كعدم قدرته على تحمل تكاليف الزراعة ونفقاتها، فإنه يسقط خراج المقاسمة بالاتفاق، لأن خراج المقاسمة يتعلق بالخراج من الأرض حقيقة، وليس ثمة خارج هنا.

وأما خراج الوظيفة، فيسقط عند المالكية كما تقدم عند الكلام إذا عطل الأرض عن تفريط منه، لعدم تحقق الانتفاع بالأرض.^(١) والجواب عنه كما تقدم عنده.

وأما عند جمهور الفقهاء من الحنفية والحنابلة فلا يسقط خراج الوظيفة في هذه الحالة، لوجود التمكن من الانتفاع بالأرض.

وعلى الإمام في هذه الحالة التصرف في الأرض تصرفاً يحقق المصلحة لكل من أهل الفيء وصاحب الأرض الخراجية.

ومن التصرفات التي نص عليها الفقهاء:

ما قاله الحنفية: الإمام بالخيار بين عدة أمور:

(١) المصدر السابق.

- إما أن يدفع الأرض إلى غيره مزارعة^(١) ويأخذ الخراج من نصيب المالك، ويمسك الباقي للمالك.

- وإن شاء آجرها وأخذ الخراج من الأجرة.

- وإن شاء زرعها بنفقة من بيت المال، فإذا حصلت الغلة أخذ قدر الخراج وما أنفق على الأرض وزراعتها، ويحفظ الباقي لمستغل الأرض.

- فإن لم يتمكن من الانتفاع ولم يجد من يقبله باعها وأخذ من ثمنها الخراج.

- وعن أبي يوسف يدفع إلى العاجز كفايته من بيت المال ليعمل فيها قرصاً ويستغل أرضه.^(٢)

وما قاله الشافعية والحنابلة فهو:

- إما أن يؤجرها صاحب الأرض لمن يقوم بزراعتها.

- وإما أن يرفع يده عنها ولا تترك بيده خراباً وإن دفع خراجها لئلا تصير بالخراب موثلاً فيتضرر أهل الفيء بتعطيلها.^(٣)

وإليه أوما الإمام أحمد فقال: «من أسلم على شيء فهو له، ويؤخذ منه خراج الأرض، فإن ترك أرضه فلم يعمرها فذلك إلى الإمام يدفعها إلى من يعمرها لا تخرب». ^(٤) فقد منع من ترك عمارة أرض الخراج على وجه الخراب، فإنها تصير بالخراب في حكم الموات فيتضرر أهل الفيء بتعطيلها وإن أدى عنها الخراج.

(١) المزارعة: هي دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه بجزء مشاع معلوم النسبة كالثلث أو الربع ونحوه لما يخرج من الأرض. انظر الروض المربع مع الحاشية (٢٨٧/٥). وهي جائزة شرعاً لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع. (رواه البخاري رقم (٢٣٢٩) ومسلم رقم (١٥٥١)). وأما الأحاديث القاضية بالنهي عن المزارعة فإنها تحمل على التنزيه. وجمع بينها وبين الأحاديث الدالة على الجواز بأن النهي كان في أول الأمر لحاجة الناس، ثم بعد ذلك توسع حال المسلمين فأبيح لهم المزارعة. ويدل على ذلك ما وقع من المزارعة في عهده ﷺ وعهد الخلفاء من بعده، ومن البعيد غفلتهم عن النهي. انظر الصنعاني سبل السلام (١٥٢/٣). والشوكاني، نيل الأوطار (٢٩٣/٥).

(٢) ابن نجيم، البحر الرائق (١٨٤/٥). العيني، البناية شرح الهداية (٢٣٣/٧). ابن عابدين، رد المحتار (٢٣٤/٦).

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٧٠. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧٢. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١٠٧/١). ابن مفلح، المبدع (٣٨٢/٣).

(٤) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧٢. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١٠٧/١).

خلاصة القول فيه: التفريط إما أن يكون من جهة صاحب الأرض وبتفريط منه أو لا يكون، وحيث أن الوالي أن يأمره بالانتفاع من الأرض واستغلالها، وأن لا يتركها هملًا لا يستفاد منها لما فيه من الضرر سواء على نفسه وعلى أهل الفيء الذين يستفيدون من أموال الخراج. فعلى الإمام فعل الأصلح من الأمور التي تقدم ذكرها مع مراعاة مصلحة الفريقين ورفع الظلم.

المطلب الثالث:

هلاك الزرع بأفة سماوية:

إذا زرع صاحب الأرض الخراجية أرضه بزرع ما، فأصاب الزرع آفة^(١) سماوية لا يمكن التحرز عنها كغرق أو حرق أو شدة برد أو غيره، فهلاك الزرع إما أن يكون قبل الحصاد أو بعد الحصاد، ولكل منهما حكمه. وكذلك إما أن يكون الخراج الموضوع على هذه الأرض خراج مقاسمة أو خراج وظيفة، والحكم قد يختلف في بعض الأحيان بالنسبة لكل قسم منهما.

- فأما إذا هلك الزرع قبل الحصاد بأفة لا يمكن التحرز عنها فإنه يسقط خراج المقاسمة إذا أدت الآفة إلى هلاك جميع الزرع بحيث لم يبقَ منه شيء، لأن خراج المقاسمة يتعلق بالخارج من الأرض حقيقة ولا خارج هنا، لذا فلا يطالب بالخراج ولا يؤخذ منه شيء.

- وأما خراج الوظيفة فإنه يسقط كذلك إذا هلك جميع الزرع بالآفة قبل الحصاد، وكانت تلك الآفة لا يمكن التحرز منها، لأنه مصاب ويستحق المعونة، وكيف يوجب عليه الخراج، والخراج يوضع على الأرض والزرع وبالتمكن من الانتفاع وهو لم يتمكن من الانتفاع من الأرض بسبب هلاك الزرع.

(١) وهي الجائحة ويأتي تعريفها.

ويمكن أن يستدل له بالقياس على وضع الجوائح في الثمرة المشتراة، عملاً بما روي عن جابر رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجوائح ».^(١) وفي لفظ « أمر بوضع الجوائح ». وفي لفظ قال: « إن بعث من أخيك تمراً فأصابته جائحة^(٢) فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ ما أخيك بغير حق؟ ».^(٣) فإن صاحب هذه الأرض لم يستفد منها ولم ينتفع فكيف يؤخذ منه الخراج، فإن في أخذ الخراج منه ظلماً وإجحافاً، والشرع منزّه عن الظلم.

وهذا ما ذكره الحنفية^(٤)، ولم يذكره غيرهم، ولم أقف على نص في ذلك إلا ما جاء عند الحنابلة بأنه إذا يبست الكرم بجراد أو غيره سقط من الخراج حسب تعطل من النفع. والمعنى أنه إذا تعطل النفع بالكامل فلا خراج، بل يسقط لعدم وجود الانتفاع من هذه الأرض، إذا لم يمكن النفع ببيع أو إجارة أو عمارة أو غيرها، لم تجز المطالبة بالخراج.^(٥)

ولكن الحنفية وضعوا شروطاً لسقوط الخراج بهذا السبب وهي:

الشرط الأول: أن الخراج يسقط إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن أن يزرع الأرض مرة ثانية، وأما إذا بقي من السنة مقدار ما يمكن أن يزرع مرة ثانية فلا يسقط الخراج لأنه يمكن الانتفاع بالأرض والخراج يجب عند التمكن من الانتفاع وهو موجود. وقدرُوا المدة التي يمكن الانتفاع بها بثلاثة أشهر.

(١) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح. صحيح مسلم، ص: ٦٧٥، رقم (١٥٤٤).

(٢) الجائحة هي الآفة التي تصيب الثمار فتهلكها. وقد اختلف أهل العلم في وضع الجوائح ومنهم من فرق إذا كان قبل بدو الصلاح وبعده. وفي الأحاديث دليل على وجوب إسقاط ما اجتنيح من الثمرة عن المشتري. والراجح الوضع مطلقاً من غير فرق بين القليل والكثير وبين البيع قبل بدو الصلاح وبعده. انظر الشوكاني، نيل الأوطار (١٨٨/٥-١٨٩).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح، ص: ٦٧٥، رقم (١٥٤٤).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٥٤). المودودي، الاختيار (٤/٣٩٣). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/١٨٣). ابن عابدين، رد المحتار (٦/٢٣٢).

(٥) ابن مفلح، المبدع (٣/٣٨٢). المرداوي، الإنصاف (٤/١٩٦).

الشرط الثاني: أن لا يبقى من الزرع ضعف الخراج الموظف على الأرض، فإن بقي من الزرع ضعف الخراج الموظف على الأرض فلا يسقط الخراج ويؤخذ من الزارع لأنه لا يزيد على النصف. وإن بقي أقل من مقدار الخراج الموظف على الأرض يجب نصفه، أي نصف المقدار الذي بقي، تحرزاً من الإجحاف والظلم بأحد الجانبين. ولكن ينظر أولاً إلى ما أنفق هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخارج فيحسب ما أنفق أولاً من الخارج فإن بقي شيء منه أخذ منه مقدار النصف.^(١)

قال السرخسي^(٢): « وإن زرعها فأصاب الزرع آفة فذهب لم يؤخذ الخراج، لأنه مصاب فيستحق المعونة ولو أخذناه بالخراج كان فيه استئصاله. ومما حمد من سير الأكاسرة أنهم كانوا إذا اصطلم الأرض آفة يردون على الدهاقين من خزائهم ما أنفقوا في الأرض ويقولون التاجر شريك في الخسران كما هو شريك في الربح، فإن لم يرد عليه شيئاً فلا أقل من أن لا يؤخذ منه الخراج ». ^(٣)

قال الشوكاني: « فإذا لم تدرك الغلة، وذهبت بجائحة لم يجز للإمام ولا لغيره من المسلمين أن يأخذوا منهم إلا بقدر ما سلم فقط ». ^(٤)

(١) ابن نجيم، البحر الرائق (٥/١٨٣). العيني، البناية شرح الهداية (٧/٢٣٢). المودودي، الاختيار (٤/٣٩٣). ابن الهمام، فتح القدير

(٢٨٤/٥). الزيلعي، تبين الحقائق (٤/١٥١).

(٢) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر شمس الأئمة السرخسي، يعد من أئمة الحنفية الأعلام، ومن مجتهداتهم في المسائل. له مصنفات كثيرة.

توفي سنة ٤٩٠ هـ. الفوائد البهية، ص: ١٥٨.

(٣) السرخسي، المبسوط (١٠/٨٣).

(٤) الشوكاني، السيل الجرار (٢/١٠٠).

- وأما إذا هلك الزرع بأفة يمكن التحرز عنها كأكل القردة والسباع والأنعام ونحوه لا يسقط الخراج عند الحنفية على الأصح.^(١) ويحمل ذلك على خراج الوظيفة لأن خراج المقاسمة يتعلق بالخارج من الأرض حقيقة ولا خارج هنا لهلاكه، فيبقى خراج الوظيفة.

وتقدم عند الحنابلة أنه يسقط حسبها تعطل من النفع إذا ييس بجراد أو غيره.^(٢) وذكر ابن نجيم في قول عند الحنفية أن الزرع إذا هلك بأفة يمكن التحرز عنها فإن الخراج يسقط، ولكنه قال بأن الأول أصح وهو المذهب عندهم.^(٣)

- وأما إذا هلك الزرع بعد الحصاد فخارج المقاسمة كما تقدم يسقط مطلقاً لتعلقه بالخارج من الأرض حقيقة، وأما خراج الوظيفة فلا يسقط بهلاك الخارج بعد الحصاد عند الحنفية، لأن خراج الوظيفة يجب في الذمة، ويتعلق بالتمكن من الانتفاع بالأرض وزراعتها، وبالحصاد قد تحقق الانتفاع بالأرض وحصلت الزراعة بالفعل فلا يسقط الخراج الموظف بهلاك الخارج بعد الحصاد.^(٤)

قال ابن عابدين: «أما إذا كانت الآفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها كأكل القردة وسباع ونحوهما كالأنعام وفأر ودودة أو هلك الخارج بعد الحصاد لا يسقط». ^(٥)

هذا ما ذكر عند الحنفية، وأما عند المذاهب الأخرى فلم أجد لهم في المسألة إلا ما تقدم ذكره عند الحنابلة.

وخلاصة ما تقدم: أن خراج المقاسمة يسقط في كل حال لأنه يتعلق بالخارج من الأرض حقيقة.

(١) المنبجي، الباب في شرح الكتاب (٤/١٤٢). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/١٨٣). ابن عابدين، رد المحتار (٦/٢٣٢-٢٣٣).

(٢) ابن مفلح، المبدع (٣/٣٨٢). المرداوي، الإنصاف (٤/١٩٦).

(٣) ابن نجيم، البحر الرائق (٥/١٨٣).

(٤) المنبجي، الباب في شرح الكتاب (٤/١٢٤). الفتاوى الهندية (٢/٢٤٢).

(٥) ابن عابدين، رد المحتار (٦/٢٣٢-٢٣٣).

وأما خراج الوظيفة فإن كان الهلاك قبل الحصاد وبآفة لا يمكن التحرز عنها فإنه يسقط. وأما إذا كان بعد الحصاد وبآفة يمكن التحرز عنها فلا.

ويمكن أن يقال بأن خراج الوظيفة إن كان بعد الحصاد وبآفة يمكن التحرز عنها فإن كان ذلك بغير تفريط منه بأن فعل ما عليه في الحصاد ومحاولة جذه وقطافه وحاول بيعه، ولكنه لم يوفق إليه.

وفعل ما عليه بالنسبة للزرع من قيامه برش الأدوية التي تمنع قدوم الحشرات من الزرع، ويمكن أن يقال في هذه الحالة أنه لا خراج عليه، لأنه لم ينتفع من هذه الأرض ولا من الزرع. وأخذ الخراج منه استئصال ماله وقد يشعر في هذه الحالة بالظلم وقد يعطل الأرض عن الزراعة حتى تصبح هملاً فيتضرر أهل الفيء الذين يستفيدون منه.

وأما إذا كان مفرطاً في هذا المجال وتأخر في حصاده وهو جاهز للحصاد والجذاذ ولم يحاول بيعه مفرط في الحفاظ عليه من رش الأدوية المطلوبة مع علمه بوجود حشرات تؤثر على الزرع، فيمكن أن يقال عندها بأن الخراج لا يسقط عنه. وهذا قياساً على ما إذا عطل الأرض عن الزراعة، وقد سبق الكلام عليه في التفريق بين إن كان مفرطاً أو غير مفرط.

وفي الجملة يراعي الوالي مصلحة الفريقين مصلحة أهل الخراج ومصلحة أهل الفيء، ويفعل الأصلح وحسبما تقتضيه الشريعة الغراء مبتعداً عن الظلم والتعسف والإجحاف، مراقباً لله ﷻ في جميع تصرفاته وأفعاله مع توكيل الأمر إلى أهله ودراسة الأمور في جميع جوانبها.

المطلب الرابع:

إسقاط الإمام الخراج عمن وجب عليه:

هل يجوز للإمام أن يسقط الخراج عن شخص وجب عليه لمصلحة رآها فيه، أم لا يجوز له ذلك وليس من حقه هذا الأمر؟

ذهب أبو يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية والحنابلة إلى أن الإمام إن رأى المصلحة في إسقاط الخراج عمن بيده أرض خراجية لمصلحة، أو لكون من بيده تلك الأرض يقوم بعمل من الأعمال التي يحتاجها المسلمون كالقضاء، أو التدريس، أو حماية الثغور الإسلامية أو التجسس على الأعداء لمعرفة ما عندهم من وسائل القوة المادية أو المعنوية أو غيرها، فله أن يفعل، وهو جائز. ^(١)

ودليلهم: أن الإمام له حق النظر في مصالح المسلمين وفعل ما فيه مصلحة لهم، ومن القواعد الفقهية التي قررها الفقهاء هنا قاعدة: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة. ^(٢) أي إن تصرف الإمام وكل من ولي شيئاً من أمور المسلمين يجب أن يكون مبنياً ومعلقاً ومقصوداً به المصلحة العامة. أي بما فيه نفع لعموم من تحت يدهم، وما لم يكن كذلك لم يكن صحيحاً ولا نافذاً شرعاً. ^(٣)

فهي تبين أن الإمام يفعل الأصلح للعامة، فإذا رأى المصلحة في إسقاط الخراج عمن وجب عليه له ذلك.

وكذلك فإن الخراج أجره الأرض وحق من حقوقها وهو وضع بالاجتهاد، فإسقاطه كله بمنزلة إسقاط الإمام أجره الدار عن المستأجر. ^(٤) ولأن صاحب الخراج له حق فيه فصح تركه له. ^(٥)

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ٨٦. المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٤-٣٩٥). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/ ١٨٥). الكليوبي، مجمع الأنهر

(٢) ابن قدامة، الكافي (٥/ ٥٥٦). الحجاوي، الإقناع (٢/ ١١١).

(٣) ابن نجيم، الأشباه والنظائر مع غمز عيون البصائر، للحموي، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى (١/ ٣٦٩). السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى، ص: ١٢١.

(٤) البورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مؤسسة الرسالة بيروت ط. الخامسة، ص: ٣٤٨.

(٥) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٠٨/ ١٠٩). ابن مفلح، المبدع (٣/ ٣٨٣).

(٥) المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٥).

ولكنهم اشترطوا في الذي يريد الإمام إسقاط الخراج عنه بأن يكون من أهله، أي بأن يكون ممن يصرف له مال الخراج كالفقهاء والجنود والقضاة وغيرهم ممن يصرف له الخراج. (١)

قال ابن رجب: « بل يجوز للإمام إسقاطه ممن وجب عليه إذا كان ممن مستحقه ». (٢)

وذهب محمد بن الحسن الشيباني وإسحاق بن راهويه (٣) بأنه لا يجوز للإمام إسقاط الخراج ممن وجب عليه، لأنه فيء لجميع المسلمين، فهو حق من حقوقهم لا يجوز للإمام التنازل عنه ولا إسقاطه كالزكاة. (٤)

ويجاب عنه: بأنه يفارق الزكاة، لأن الزكاة يجب إيتائها لله عبادة وطهرة، فالإخراج فيها واجب، ولهذا يشترط لها النية، ولا يحصل المطلوب بالإسقاط، بخلاف الخراج فإنه حق لبيت المال من جنس حقوق الأدميين العامة، كثمن ما اشتراه من بيت المال وقيمة ما أتلفه له، فيجوز للإمام إسقاطه ممن هو عليه.

وهناك فرق آخر فالزكاة يعتبر فيها تمليك المستحق ويجوز صرفها إلى من لا يملك، بخلاف مال الفيء فإنه يصرف في المصالح العامة كسد الثغور وكري الأنهار وعمارة القناطر، فجاز أن يبرأ منه من هو عليه. (٥)

وخلاصته: أنه يجوز ذلك للإمام بأن يسقط الخراج ممن وجب عليه لمصلحة رآها إذا كان ممن أسقط عنه الخراج من أصحاب مال الخراج ومن مصارفه، لأن وضع الخراج في الأصل كان بالاجتهاد من أجل مصلحة رآها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فكذلك

(١) المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٥). الكلبولي، مجمع الأنهر (٢/ ٤٦٨).

(٢) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١٤٧.

(٣) هو أبو يعقوب إسحاق بن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الخنظلي المروزي المعروف: بابن راهويه، كان أحد أئمة الإسلام، توفي سنة ٢٣٨هـ. وفيات الأعيان (١/ ٢٠٥).

(٤) الكلبولي، مجمع الأنهر (٢/ ٤٦٨). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٥). ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١٤٨.

(٥) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١٤٨.

يمكن إسقاطه بالاجتهاد من أجل مصلحة يراها الإمام. لهذا لا يحل لأحد أن يسقط الخراج غير الإمام أو من فوضه الإمام. وأما والي الخراج الذي ولاه الإمام إياه لا يحل له ذلك بغير إذن الإمام. كما قال أبو يوسف: « ليس يجوز هبة شيء من الخراج إلا للإمام أو لمن يطلق له الإمام ذلك إذا كان يرى أن في ذلك صلاحاً ».^(١) وهذا عند الحنفية والحنابلة، ولم أقف على نص في المسألة للمالكية والشافعية.

المطلب الخامس:

البناء على الأرض الخراجية:

معلوم أن الأرض الخراجية يجب عليها الخراج إذا كانت أرضاً زراعية، ولكن إذا بني على هذه الأرض الخراجية أبنية ودور، فهل يبقى الخراج عليها مستحقاً أو لا خراج عليها؟ اختلف الفقهاء في استمرار وظيفة الخراج على الأرض الخراجية بعد أن يبنى عليها، وذلك على قولين:

القول الأول: أن الأرض الخراجية إذا بني عليها يبقى الخراج مستمراً ولا يسقط عن تلك الأرض التي بني عليها. وبه قال الشافعية وهو رواية عند الحنابلة.^(٢)

والحجة في ذلك: أن رب الأرض ينتفع بها، والخراج لا يقف على الزرع أو الغراس.

وقد سئل أحمد: ترى أن يخرج الرجل عما في يده من دار أو ضيعة على ما وظف عمر ٪ على كل جريب فيتصدق به. فقال: ما

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ٨٦.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٩. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧٠. المرداوي، الإنصاف (٤/ ١٩٧). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٠٤).

أجود هذا. فقال له يعقوب: بلغني عنك أنك تعطي عن دارك
الخراج فتصدق به. قال: نعم. ^(١)

القول الثاني: أن الأرض الخراجية إذا بني عليها يسقط عنها الخراج. وبه قال
الحنفية والمالكية وهو المذهب عند الحنابلة. ^(٢)

قال المرداوي: « لا خراج على المساكن على الصحيح من المذهب وعليه
الأصحاب ». ^(٣)

والعلة في ذلك أن الخراج يتعلق ببناء الأرض وغلتها، والأرض التي بني عليها فلا
نماء فيها.

وأجيب عن فعل أحمد بن حنبل بأنه كان يؤدي الخراج بأنه كان يفعل ذلك ورعاً منه
لأن بغداد من أرض السواد التي وضع عليها عمر % الخراج. وكانت مزارع وقت
فتحها، فلما بنيت مساكن راعى أحمد حالها الأولى والتي كانت عليها من عهد عمر % إلى
أن صارت دوراً. ^(٤)

قال أبو عبيد: « وفي تأويل عمر % أيضاً من العلم أنه إنما جعل الخراج على
الأرضين التي تغل من ذوات الحب والثمار، والتي تصلح للغلة من العامر والغامر، وعطل
من ذلك المساكن والدور التي هي منازلهم، فلم يجعل عليها فيها شيئاً ». ^(٥)

وحديث عمر % هو: « والله لئن وضعت على كل جريب من الأرض درهماً
وقفيزاً من طعام لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم ». ^(٦)

(١) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧١. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٠٤).

(٢) الفتاوى الهندية (٢/٢٤٠). العدوي، حاشية العدوي، دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى (٢/١٢). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٩. ابن
مفلح، المبدع (٣/٣٨٣). الحجاوي، الإقناع (٢/١١٠).

(٣) المرداوي، الإنصاف (٤/١٩٧).

(٤) ابن مفلح، المبدع (٣/٣٨٣). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٠٤).

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٨.

(٦) نفس المصدر، ص: ٧٧، رقم (١٨١).

ترجيح:

يمكن الجمع بين القولين في هذه المسألة: فالقول الأول بيّن بأنه يستفاد من الأرض بغير الزرع والغرس. والقول الثاني بيّن بأن الخراج يتعلق بنماء الأرض وغلتها. فأقول: بأن الأرض إذا بني عليها قد يستفاد من هذا البناء أكثر مما يزرع فيها، إذ قد يؤجر هذا البناء فتكون أجرته من السنة الواحدة ربما تفوق الزرع الذي يخرج منها بمرات عدة، وقد لا يستفاد من هذا البناء لأنه قد يكون لسكن صاحبه فيه بدون أجره أو بيع فلا يستفيد منه شيئاً.

لذلك يمكن أن يقال بأن البناء الذي بني في الأرض الخراجية إذا كان ليستوطن فيه صاحبه لا يستغله في بيع أو أجره، لا خراج على هذه الأرض ويسقط في هذه الحالة لعدم وجود النماء وغلة الأرض، ولكن إذا كان البناء فيها من أجل التجارة، أي محال تجارية أو شقق سكنية تؤجر فيبقى الخراج مستمراً عليها لأنه يستفاد من هذه الأرض والنماء ما زال موجوداً أو ربما بأكثر من الزرع. وهذا ما أشار إليه الماوردي بقوله: «والذي أراه أن ما لا يستغنى عن بنيانه من مقامه في أرض الخراج لزراعتها عفو يسقط عنه خراجه، لأنه لا يستقر إلا بمسكن يستوطنه، وما جاوز قدر الحاجة مأخوذ بخراجه»^(١).

وتقدم قول أبي عبيد «التي هي منازلهم»، يفهم منه أنها سكنهم الخاص ولم يكن معداً للكراء والبيع ونحو ذلك.

المطلب السادس:

إسلام مالك الأرض الخراجية:

لا بُدَّ من التفريق بين الخراج العنوي والخراج الصلحي فيما إذا أسلم صاحب هذا الخراج هل يسقط عنه أم يبقى عليه مستمراً.

أما الخراج العنوي: فاتفق الفقهاء على أن الخراج العنوي لا يسقط عن الأرض الخراجية بإسلام صاحبها ولا بانتقالها إلى مسلم، لأنها موقوفة على جميع المسلمين، والخراج

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٩.

الموضوع عليها بمثابة الأجرة فلا يسقط بإسلام من بيده هذه الأرض. ^(١) وقد تقدم شراء المسلم للأرض الخراجية وأن الخراج يبقى عليها فلو كان يسقط بإسلام صاحبها لسقط عند شراء المسلم لها.

وأما الخراج الصلحي المضروب على الأرض التي صالح المسلمون أهلها على أن الأرض لهم وللمسلمين الخراج: وأما غير هذا النوع من الصلح فتكون الأرض وقفاً لجميع المسلمين، فحكم إسلام صاحبها حكم الخراج العنوي لا فرق لأنها وقف للمسلمين. وأما المقصود بالصلحي هنا فهو أن تبقى الأرض لهم وللمسلمين الخراج، فهل يسقط الخراج بإسلام صاحب هذه الأرض أو لا؟ اختلف فيه على قولين:

القول الأول: إذا أسلم صاحب الأرض الخراجية المصطلح عليها أنها لهم أو انتقلت إلى مسلم فإن الخراج يسقط عنه، وهو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة. ^(٢)

ودليل هذا القول: ما روي عن العلاء بن الحضرمي ^(٣) قال: «بعثني رسول الله ﷺ إلى البحرين أو إلى هجر، فكنت آتي الحائط يكون بين الإخوة يسلم أحدهم فأخذ من المسلم العشر ومن المشرك الخراج». ^(٤) فقد بين أن صاحب الأرض إذا أسلم يأخذ منه العشر وليس الخراج، فعلم منه أن الخراج يسقط بالإسلام، ولأن الخراج الصلحي بمثابة الجزية التي تتعلق بالكفر، فإذا زال الكفر سقط الخراج كما تسقط الجزية.

(١) المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٤). ابن عبد البر، الكافي (٢٢٠). أبو حامد الغزالي، الوجيز (٢/ ١٠٢). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٤. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٥٨٠).

(٢) ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢٢٠. المحاملي، اللباب في الفقه الشافعي، ص: ٣٨٠. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٤. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٥٧٩). المرداوي، الإنصاف (٤/ ١٩٢).

(٣) هو العلاء بن الحضرمي أمير البحرين لرسول الله ﷺ وأقره عليها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم عزله عمر وأمره على الكوفة فمات قبل أن يصل إليها، واختلف في سنة وفاته قبل ١٤ هـ وقبل ٢١ هـ. البداية والنهاية (٧/ ١٢٣).

(٤) أخرجه ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب العشر والخراج. سنن ابن ماجه، ص: ٣١٩، رقم (١٨٣١). وأحمد في مسنده رقم (١٩٦٢٢).

ومما يدل أيضاً على سقوط هذا الخراج عنهم بالإسلام قول النبي ﷺ لأهل
الذمة: « ما أسلموا عليه من أموالهم وأرضهم وذرايعهم وعبيدهم وماشيتهم ليس عليهم
فيها إلا الصدقة ».^(١) بيّن فيه ﷺ أن عليهم الصدقة فقط على ما ذكر في حال إسلامهم، مما
يدل على أن الخراج يسقط عنهم في حال إسلامهم.

القول الثاني: إن الخراج الصلحي لا يسقط بإسلام صاحب الأرض بل يبقى
مستمراً على الأرض، وبه قال الحنفية وأحمد في رواية.^(٢)

- لأن الخراج فيه معنى المؤنة ومعنى العقوبة. فيعتبر مؤنة في حالة البقاء فيبقى على
المسلم. وعقوبة في الابتداء فلا يتبدأ المسلم به، وهنا لم يتبدأ به.
- ولأن الخراج من أثر الكفر فجاز بقاءه على المسلم كالرق.
- وهو بخلاف الجزية لأن الرأس لا مؤنة فيه فيسقط، والأرض لا تخلو عن مؤنة فلو
سقط الخراج لاحتجنا إلى إيجاب شيء آخر من المؤن.
- وقد روي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم اشتروا أرض خراج أدوا خراجها فدل على
بقائه على المسلم.^(٣)

مناقشة وترجيح:

والذي يظهر من خلال ما تقدم أن الخراج الصلحي، أي ما صولح عليه المشركون
على أن تبقى الأرض لهم ولنا الخراج، يسقط إذا أسلم صاحب هذه الأرض الصلحية،
ويفرق بينها وبين الخراج العنوي أو ما صولح عليه بأن الأرض ملك للمسلمين، حيث
اعتبروا الخراج الصلحي بمثابة الجزية وحكمه حكم الجزية بخلاف الأخرى فهو أجرة

(١) تقدم ص: (٥٥).

(٢) العيني، البناية شرح الهداية (٢٣٤/٧). ابن نجيم، البحر الرائق (١٨٥/٥). الزيلعي، تبين الحقائق (١٥١/٤). المرداوي، الإنصاف (١٩٢/٤).

(٣) الزيلعي، تبين الحقائق (١٥٣/٤).

الأرض، لأن الأولى بقيت في أيديهم والأخرى هي ملك للمسلمين فاستغلوه بأجرة. وهي الراجح.

وهذا الفرق ذكره الإمام أحمد لما ذكر له قول سفيان « ما كان من أرض صولح عليها ثم أسلم أهلها بعد وضع الخراج عنها »، قال أحمد: جيد. قال: « وما كان من أرض أخذت عنوة ثم أسلم صاحبها ووضعت عنها الجزية وأقر على أرضه بالخراج، قال أحمد: جيد ». فقد نص على أن الخراج يسقط عن أرض الصلح بالإسلام، وهذا محمول على أن تلك الأرضين لهم، ولم يسقطها عن أرض العنوة، لأنها وقف للجماعة المسلمين هي أجرة عنها.^(١) وأما ما روي عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أنهم كان عندهم أرض خراجية ويؤدون عنها الخراج، فيحمل على الأرض العنوة وما صولحوا عليه على أنه ملك لنا، بخلاف الخراج الصلحي.

وأما على القول بأن موارد بيت المال تقل ويكون بذلك تخفيف للموارد المالية، يقال بأن هناك موارد أخرى من الخراج العنوي وما يقوم مقامه. وإلا لاحتج أن يقال كذلك في الجزية، ولم يقولوا به. فكذلك الأمر هنا، ويمكن أن يكون هناك مورد مالي يقوم مقامه وهو وجوب العشر عليه في زرعه وهو الزكاة، فيسد مسد الخراج باعتباره مصدراً مالياً يستفيد منه المسلمون وإن اختلفت المصارف.

وكذلك كما سقطت الجزية عن رؤوسهم بإسلامهم يسقط الخراج عن أرضهم لأنها ملكهم كذلك، بخلاف الأراضي العنوية التي هي ملك للمسلمين أو ما صولح عليه بأنه ملك للمسلمين.

قال العظيم آبادي^(٢): « فإذا فتحت الأرض صلحاً على أن أرضها لأهلها فما وضع عليها من خراج فمجراه مجرى الجزية التي تؤخذ من رؤوسهم، فمن أسلم منهم سقط ما

(١) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٤-١٦٥. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (٩٣/١).

(٢) محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو الطيب، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي: علامة بالحديث، هندي. توفي بعد ١٣١٠ هـ الأعلام للزركلي (٣٩/٦).

عليه من الخراج كما يسقط ما على رقبته من الجزية، ولزمه العشر فيما أخرجت أرضه، وإن كان الفتح إنما وقع على أن الأرض للمسلمين ويؤدوا في كل سنة عنها شيئاً والأرض للمسلمين وما يؤخذ منهم عنها فهو أجرة الأرض سواء من أسلم منهم أو أقام على كفره فعليه إذا ما اشترط عليه». (١)

المطلب السابع:

الإعسار في دفع الخراج:

إذا لم يدفع صاحب الخراج ما عليه من خراج عند وجوبه وحلول وقته، فإنه ينظر في حاله: إما أن يكون معسراً وإما أن يكون موسراً. أما إذا كان معسراً فهل يسقط عنه الخراج أم ينظر حتى يستطيع تأدية ما عليه عند الإيسار؟ فالجمهور من الشافعية والحنابلة وهو قول أبي يوسف ومحمد من الحنفية قالوا: لا يسقط الخراج بالإعسار. وإنما ينظر إلى إيساره، فإذا أيسر وجب دفع ما عليه من الخراج.

لأن أجرة الأرض فيجب مع اليسار والإعسار كأجرة الدور والخوانيت، وهو حق عليه أشبه الدين، ولهذا لما ضربه عمر $\frac{1}{2}$ لم يراع فيه فقيراً من غني. (٢)

وأما إنظاره وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَإِنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. (٣)

قال ابن كثير: «يأمر تعالى بالصبر على المعسر الذي لا يجد وفاء». (٤) والخراج حق واجب على صاحبه كالدين في حقه إذا أعسر ينظر إلى الميسرة، ولا يسقط بل يبقى في ذمته.

(١) العظيم آبادي، عون المعبود (٢٣٣/٨).

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٧٠. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧٢. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١٠٦/١). ابن مفلح، المبدع (٣٨٢/٣).

(٣) البقرة آية: (٢٨٠).

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣١٣/١).

والخراج يخالف الجزية هنا لأن الجزية عقوبة، وأما الخراج فهو أجرة الأرض،
فيختلفان من هذه الناحية.

وذهب أبو حنيفة إلى إسقاط الخراج مع الإعسار، لأن الخراج عقوبة، فإذا أعسر
صاحب الأرض الخراجية ولم يستطع دفع الخراج لإعساره، فيسقط عنه ولا شيء عليه.
كالجزية فإنها عقوبة على الكفر أو للزجر فتسقط عند الإعسار.^(١)
والأرجح أنه لا يسقط عنه بالإعسار ولكن ينظر حتى يساره.

وأما إذا كان موسراً ومطل بالخراج مع يساره حبس حتى يؤديه، فإن لم يؤديه إن وجد
له مال يباع عليه في خراجه كالمديون، فإن لم يوجد له غير أرض الخراج، فإن كان السلطان
يرى جواز بيعها باع منها عليه بقدر خراجها، وإن كان لا يرى ذلك أجراها عليه واستوفى
الخراج من مستأجرها، فإن زادت الأجرة كان له زيادتها، وإن نقصت كان عليه نقصانها.^(٢)
ولعله أن يستدل لما تقدم بما ذكر عن النبي ﷺ أنه قال: «لِيُؤْجَدَ يَحِلُّ عَقُوبَتُهُ
وَعَرْضُهُ».^(٣) وفي فتح الباري: اللي: هو المطل. والواجد: الغني. وعقوبته الحبس. واستدل
به على مشروعية حبس المدين إذا كان قادراً على الوفاء تأديباً له وتشديداً عليه.^(٤)
وإذا اعتبر الخراج كالدين في الذمة، يكون حكمه مثله، أي جواز حبس الموسر إذا لم
يؤد الخراج.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٢/٧). ابن عابدين، رد المحتار (٢٤٥/٦). المودودي، الاختيار (٣٨٧/٤).

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٧٠. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٧٢. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١٠٦/١). ابن رجب،

الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١٤٢. التنوخي الحنبلي، الممتع في شرح المقنع (٦٠٥/٢).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب في الاستقراض وأداء الديون، باب لصاحب الحق مقال. صحيح البخاري، ص: ٤١٩.

(٤) ابن حجر، فتح الباري (٧٩/٥).

المبحث الثاني

مصارف الخراج

إن الخراج هو فيء لم يفرق الفقهاء بينه وبين الفيء، لأنه مال حصل عليه المسلمون من غير قتال، ولهذا اتفق الفقهاء على أن مصرف الخراج يتوقف صرفه على اجتهد الإمام في تقدير المصالح، إذا مصرفه هو لمصالح المسلمين، مثل أرزاق المقاتلة وذرائعهم وسد الثغور، وبناء القناطر والجسور وإعطاء القضاة والمدرسين والعلماء والمفتين والعمال قدر كفايتهم.^(١)

وما ورد في كلام عمر $\frac{2}{3}$ في محاورة من خاصموه في شأن قسمة أرض العراق والشام ومصر يدل على مصرف الخراج دلالة واضحة وهو ما اتفق عليه الفقهاء بأن مصرفه في مصالح المسلمين. حين شاورهم في قسمة الأرضين التي أفاء الله على المسلمين حيث أراد قوم أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا، فقال عمر $\frac{2}{3}$: « فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلوجها^(٢) » قد اقتسمت وورثت عن الآباء وحيزت ما لهذا برأي » ثم قال: « فإذا قسمت أرض العراق بعلوجها وأرض الشام بعلوجها، فما يسد به الثغور، وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أرض الشام والعراق ». ^(٣)

وقال كذلك: « وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجها وأضع عليهم فيها الخراج، وفي رقابهم الجزية يؤدونها، فتكون فيئاً للمسلمين المقاتلة والذرية ولن يأتي من بعدهم.

(١) الرازي، تحفة الملوك، ت. عبد الله أحمد، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط. أولى، ص: ١٩٢. السمرقندي، الفقه النافع (٤/ ٨٦٥). الدسوقي، حاشية الدسوقي (٢/ ٥٠١). الآبي الأزهرى، جواهر الإكليل، ت. محمد الخالدي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط. أولى (١/ ٣٦٦). الشيرازي، المهذب (٥/ ٣٦٩). النووي، روضة الطالبين (٦/ ٣٦٤). ابن ضويان، منار السبيل، ت. محمد الفارياي، دار الصميعي الرياض، ط. ثانية (١/ ٣٨١). مرعي بن يوسف، غاية المنتهى (١/ ٤٧١).

(٢) العلوج: جمع علق وهو الرجل من كفار العجم وغيرهم. انظر ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٦٣٦.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ٢٤ - ٢٥.

أرأيتم هذه الثغور لا بدَّ لها من رجال يلزمونها، أرأيتم هذه المدن العظام - كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر - لا بدَّ لها من أن تشحن بالجيوش وإدراار العطاء عليهم، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج؟»^(١).

فهذا كله صريح في أن الخراج لجميع المسلمين وأنه ينفق منه على جميع المصالح في الدولة. وهذا ما أخذ به الفقهاء في هذه المسألة. ويتصرف فيه الإمام برأيه واجتهاده بما فيه الخير والصالح للإسلام والمسلمين. ويقسم الإمام هذا المال في المصالح، ويبدأ بالأهم فالأهم، ويقدر الأهم باجتهاده حسب ما تقتضيه المصلحة في كل وقت وزمان، فإن فضل شيء قسم بين أحرار المسلمين غنيهم وفقيرهم.

ومما يدل عليه أن عمر % لما قرأ آيات سورة الحشر من قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾. فقال: هذه استوعبت المسلمين.

ومن أقوال الفقهاء ما يدل على ما ذكر:

قال الكاساني: «وأما مصرف النوع الثالث من الخراج وأخواته فعمارة الدين وإصلاح المسلمين وهو رزق الولاية والقضاة وأهل الفتوى من العلماء والمقاتلة ورصد الطرق وعمارة المساجد والرباطات والقناطر والجسور وسد الثغور وإصلاح الأنهار التي لا ملك لأحد فيها»^(٣).

(١) المرجع السابق.

(٢) الحشر الآيات: (٨-١٠).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٦٩).

وفي حاشية العدوي: « ثم يصرف للمصالح أي العائد نفعها على المسلمين كبناء المساجد والقناطر والغزو وعمارة الثغور وأرزاق القضاة ».^(١)

وقال الشيرازي^(٢): « وما يؤخذ من ذلك يصرف في مصالح المسلمين الأهم فالأهم، لأنه للمسلمين فصرف في مصالحهم ».^(٣)

وقال الحجاوي: « وهو ما أخذ من مال كافر بحق الكفر بلا قتال كجزية وخراج.. إلى أن قال: فيصرف في مصالح الإسلام، ويبدأ بجند المسلمين، ثم الأهم فالأهم من عمارة الثغور بمن فيه كفاية وكفاية أهلها، وما يحتاج إليه ما يدفع عن المسلمين من السلاح والكراع ثم الأهم فالأهم من سد البثوق وكري الأنهار وعمل القناطر والطرق والمساجد وأرزاق القضاة والأئمة والمؤذنين والفقهاء ومن يحتاج إليه المسلمون، وكل ما يعود نفعه على المسلمين ».^(٤)

وقال ابن تيمية: « وأما المصارف فالواجب أن يبدأ في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين العامة، كعطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة. فمنهم المقاتلة الذين هم أهل النصر والجهاد، وهم أحق الناس بالفيء فإنه لا يحصل إلا بهم ». إلى أن قال: « ومن المستحقين ذوو الولايات عليهم كالولاية والقضاة والعلماء والسعاة على المال جمعاً وحفظاً وقسمةً ونحو ذلك من أئمة الصلاة والمؤذنين ونحو ذلك. وكذا صرفه في الأثمان والأجور لما يعم نفعه من سداد الثغور بالكراع والسلاح وعمارة ما يحتاج إلى عمارته من طرق الناس كالجسور والقناطر وطرقات المياه كالأنهار ومن المستحقين ذو الحاجات ».^(٥)

(١) العدوي، حاشية العدوي (١٢/٢).

(٢) هو إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله أبو إسحاق، الفيروز آبادي، من أهل فيروز آباد، إمام الشافعية، توفي سنة ٤٧٦ هـ. طبقات الفقهاء الشافعية (٣٠٢/١).

(٣) الشيرازي، المذهب (٣٦٩/٥).

(٤) الحجاوي، الإقناع (١١٣/٢).

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٥٩/٢٨).

ولكن ما هو الأهم الذي يبدأ به؟ فمنهم من قال يقسم أولاً لآله ﷺ الذين تحرم عليهم الصدقة، ومن ثمّ للباقي، ويبدأ بالأحوج فالأحوج، وذلك كالمالكية. ومنهم من قال: يبدأ أولاً بالمقاتلة لأنهم يحمون الثغور ويدافعون عن الإسلام وأهله، وذلك كالحنبلة. ومنهم من لم يخص بل قال: يبدأ بالأهم الذي يراه الإمام باجتهاده.^(١)

ولكن الأولى في العمل أن يرجع إلى اجتهاد الإمام في تقدير الأهم الذي يبدأ به، وهو في نظري يختلف حسب الأوقات والأزمان، ربما في وقت يحتاج فيه إلى تجهيز الجيوش لخوف من عدو، وتارة أخرى، يكون الأمر بحاجة إلى تحسين الطرق والجسور والاهتمام بالزراعة ككري الأنهار. فكل ما ذكر يكون باجتهاد الإمام حسب المصلحة العامة للإسلام وللمسلمين.

وأما العناية في المصالح العامة التي ذكرناها، فيكون سد الثغور وبناء القناطر والجسور، لتحقيق مصلحة عامة. وأما أرزاق من ذكر: فلا أنهم يعملون للمسلمين فيجب كفايتهم عليهم. وأما المقاتلة: يقاتلون لنصرة الإسلام والمسلمين وإعزاز كلمة الدين، ولتكون كلمة الله هي العليا، فيجب على الإمام والمسلمين كفايتهم وكفاية ذريتهم.

وأما القضاة والباقون: فقد حبسوا أنفسهم لمصالح المسلمين لفصل خصوماتهم، وبيان محاكماتهم، وتعليمهم أحكام شريعتهم وما يأتونه ويذرونه في أقوالهم وأفعالهم، وما يتعلق به من مصالح دينهم ودنياهم. وهو من أهم مصالحهم وأعمّها، فكانت كفايتهم عليهم لقيام مصالحهم.^(٢)

ولا بُدَّ هنا من الإشارة إلى أن الإمام يجب أن يقسم هذه الأموال حسب المصلحة العامة للمسلمين، بعيداً عن التشهي ولا يحق له أن يراعي الأقرباء والمقربين لمصالحهم الخاصة، بل عليه النظرة العامة. ويراقب الله ﷻ في تصرفاته كلها، وخصوصاً فيما يتعلق بالأموال. كما نراه في زماننا هذا حيث يقسم كل شيء سواء من التعيينات العامة،

(١) عليش، شرح منح الجليل (٣/١٨٣). الحجاوي، الإقناع (٢/١١٣). المودودي، الاختيار (٣/٣٩٠).

(٢) المودودي، الاختيار (٣/٣٩٠).

والالتزامات وكل شيء حسب المصلحة الخاصة، بعيداً عن المصلحة العامة والحفاظ على المؤسسات العامة وأموال الخزينة العامة، مما يعود بالضرر العام على جميع الناس في تضييع أموالهم وحقوقهم.

قال ابن تيمية: « ولا يجوز للإمام أن يعطي أحداً ما لا يستحقه لهوى نفسه من قرابة بينهما أو مودة ونحو ذلك، فضلاً عن أن يعطيه لأجل منفعة محرمة منه ».^(١)

وينبغي للإمام أن يضع ديواناً يكتب فيه أسماء المقاتلة وقدر أرزاقهم، ويجعل لكل طائفة عريفاً يقوم بأمرهم ويجمعهم وقت العطاء ووقت الغزو. والعطاء واجب لا يكون إلا لبالغ عاقل حر بصير يطبق القتال. ومن مات بعد حلول وقت العطاء دفع حقه إلى ورثته.^(٢) وكذلك يوضع ديوان لجميع المسلمين من القضاة والمدرسين والأئمة والمؤذنين وغيرهم من المسلمين، ويعطون قدر كفايتهم أي ما يكفيهم تلك السنة.

وهناك قول عند الشافعية أنها تصرف للمقاتلة المرصدين للجهاد^(٣)، بناءً على قولهم الذي يأتي بأن الخراج وجميع الفيء يخمس فيكون حكمه عندهم حكم الغنيمة. ولكن القول بأنها تصرف في مصالح المسلمين هو الأصح والمذهب عندهم.

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ت. عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء المنصورة، ط. ثانية (٢٨ / ١٦٠).

(٢) الحجاوي، الإقناع (٢ / ١١٤ - ١١٥). مرعي بن يوسف، غاية المنتهى (١ / ٤٧٢). البغوي، التهذيب (٥ / ١٨٧).

(٣) النووي، روضة الطالبين (٦ / ٣٥٨). البغوي، التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٥ / ١٨٧).

المبحث الثالث

تخميس الخراج

المال المأخوذ من الخراج، يقسم في المصالح كما تقدم. ولكن هل يخمس هذا المال؟ أي يؤخذ منه الخمس ويقسم في أهل الخمس، الذي يأتي الكلام عليه عند الخمس. أو لا يخمس، بل يصرف جميعه في المصالح؟ اختلف فيه على قولين:

القول الأول: أن الخراج وجميع مال الفيء لا يخمس، بل يصرف جميعه في مصالح المسلمين. وبه قال الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة في المذهب.^(١) والإمام يعطي منه للمقاتلين والولاء والقضاة والعمال والأئمة والمؤذنين والفقهاء وكل من يحتاج إليه المسلمون من بناء القناطر والمساجد وشق الطرق ونحوها. ويبدأ الإمام بالأهم فالأهم، فإن بقي بعد ذلك منه شيء قسمه بين المسلمين ولا فرق بين الأغنياء والفقراء.

القول الثاني: أن الخراج وجميع مال الفيء يخمس ويصرف خمسة إلى من يصرف إليه خمس الغنيمة.^(٢) وهو المذهب عند الشافعية. وقال به بعض الحنابلة منهم الخرقي^(٣) ويوسف الجوزي وغيرهم.^(٤)

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٦/٧). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٣١٣/٤). عبد الوهاب البغدادي، المعونة على مذهب عالم المدينة، ت. حميش عبد الحق، دار الفكر (٦١٨/١). الآبي الأزهرى، جواهر الأكليل (٣٦٦/١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢٩٩/٧). ابن مفلح، المبدع (٣٨٥/٣). أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٣٦.

(٢) ويأتي تفصيله عند الكلام عن الخمس.

(٣) هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي، من أعيان فقهاء الحنابلة، توفي سنة ٣٣٤ هـ بدمشق، وقيل ببغداد. وفيات الأعيان (٣٨٧/٣). وشذرات الذهب (١٨٦/٤).

(٤) الشافعي، الأم (٢٠٧/٤). الشيرازي، المهذب (٣٠٣/٥). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٢٧. المرداوي، الإنصاف (١٩٩/٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢٩٩/٧). التنوخي، الممتع في شرح المقنع (٦٠٨/٢).

الأدلة:

استدل الجمهور بأدلة منها:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ

وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ﴾^(١). يعني بني النضير^(٢) لم يكن فيها خمس ولم يوجف

عليها بخيل ولا ركاب، كانت صافية لرسول الله ﷺ فقسمها بين

المهاجرين وثلاثة من الأنصار.^(٣) ونزلت هذه الآية لما طلب

المسلمون من رسول الله ﷺ أن يخمس أموال بني النضير لما أجلوا

عنها فنزلت هذه الآية تبين أنها فيء لم تحصل لهم بمحاربتهم وإنما هو

بتسليط رسول الله ﷺ فهو له خاصة يفعل منه ما يشاء.^(٤)

ولو أراد الخمس لذكره كما ذكره في الغنيمة، فلما لم يذكره دل على أن

الفيء لا يخمس. والخراج من مال الفيء حيث حصل للمسلمين من

غير قتال، وعليه لما قرأ عمر رضي الله عنه هذه الآيات قال: استوعبت جميع

المسلمين.

ثانياً: قول عمر رضي الله عنه: «كانت أموال بني النضير مما أفاء الله ﷻ على

رسوله ﷺ مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، فكانت

لرسول الله ﷺ خاصة. وكان ينفق على أهله نفقة سته، ثم يجعل ما

بقي في السلاح والكراع عدة في سبيل الله». ^(٥)

(١) الحشر آية: (٦).

(٢) فرقة من يهود الحجاز كانت حصونهم ومسكنهم حوالي المدينة وقريباً منها. انظر: إكمال المعلم (٦/٣٣٣).

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١١/١٨).

(٤) الشوكاني، فتح القدير (٥/١٩٩). البغوي، مختصر تفسير البغوي، اختصار عبد الله الزيد، ص: ٩٤١.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب المجن ومن يترس بترس صاحبه. صحيح البخاري، ص: ٥٢١، رقم (٢٩٠٤). ومسلم، كتاب

الجهاد والسير، باب حكم الفيء. صحيح مسلم، ص: ٧٨٠، رقم (١٧٥٧).

قوله: « فكانت لرسول الله ﷺ خاصة ». حجة لمن لم ير تخميس الفيء ولا قسمته على الأخماس، وإنما هو موكول لاجتهاد الإمام، إذ لم يذكر في الحديث عنه إلا نفقته منه على أهله وتصريفه في العدة والسلاح.^(١) ومن الأدلة في أن الفيء لا يخمس: حديث مسلم قوله ﷺ: « أيما قرية أتيتوها فأقمتم فيها فسهمكم فيها، وأيما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ثم هي لكم ».^(٢)

استدل به على أنه لا يجب الخمس في الفيء لأنه ﷺ لم يذكر الخمس إلا في القرية التي لم تؤخذ الغنيمة منها إلا بإيلاف الخيل والركاب.^(٣)

وهذا ما كان يفعل بالفيء في حياة النبي ﷺ، أما بعد وفاته فقد أصبح لجميع المسلمين، وليس للإمام خاصة يقدم الأهم فالأهم.

ثالثاً: قوله ﷺ: « مالي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود فيكم ».^(٤) ولم يقل: إن خمس الخمس مردود، فدلّ على أن ما زاد على قدر كفايته منه يصرف في مصالح المسلمين.^(٥)

رابعاً: روي أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يعطيان من سهم النبي ﷺ إلا الفقراء.

(١) الخافظ أبي الفضل عياض، شرح صحيح مسلم المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، ت. يحيى إسماعيل، دار الوفاء المنصورة، ط. أولى (١٦/٧٦).

والخافظ أبو العباس القرطبي، المفهم، ت. جماعة من العلماء، دار ابن كثير، ط. ثانية (٣/٥٥٧).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب حكم الفيء. صحيح مسلم، ص: ٧٨٠، رقم (١٧٥٦).

(٣) أبو الفضل العراقي، طرح الثريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث العربي بيروت (٧/٢٥٠).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (١٦٥٢٨).

(٥) عبد الوهاب البغدادي، المعونة (١/٦١٩).

خامساً: لأنه مال مأخوذ بقوة المسلمين من غير قتال، فلا خمس فيه لأنه ليس بغنيمة فلا معنى لإيجاب الخمس هنا. ^(١)

واستدل أصحاب القول الثاني وهم الشافعية ومن معهم بأدلة منها:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ^(٢). فأطلق ههنا وقيد في الغنيمة، فحمل المطلق على المقيد جمعاً بينهما لاتحاد الحكم، فإن الحكم واحد وهو رجوع المال من المشركين للمسلمين وإن اختلف السبب بالقتال وعدمه كما حملت الرقبة في الظهار على المؤمنة في كفارة القتل. ^(٣)

ثانياً: روى البراء بن عازب رضي الله عنه قال: « لقيت خالي ومعه الراية، فقلت إلى أين؟ فقال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل عرس بامرأة أبيه، أضرب عنقه وأخمس ماله ». ^(٤) فهذا دليل على تخميس الفيء.

ثالثاً: جاءت الأخبار عن عمر رضي الله عنه دالة على اشتراك جميع المسلمين في مال الفيء، فوجب الجمع بين الأخبار كيلا تتناقض وتتعارض، وفي إيجاب الخمس فيه جمع بين الأخبار وتوفيق، فإن خمسه للذي سمي في الآية وسائر ينصرف إلى من في الخبر كالغنيمة. ^(٥)

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٦/٧). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٤/٣١٣).

(٢) الحشر آية: (٧).

(٣) الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٩٣/٣). الرملي، نهاية المحتاج (١٣٥/٦). الماوردي، الحاوي الكبير (٣٨٩/٨).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٠٨/٨)، وفي معرفة السنن والآثار (٤٨٢/١٣). والدارقطني في سننه (٢٤٧/٨).

(٥) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢٩٩/٧). ابن مفلح، المبدع (٣/٣٨٥).

مناقشة وترجيح:

الناظر في أدلة القولين يجد أن الإشكال الحاصل في ذلك هو الكلام حول الآيتين من سورة الحشر^(١)، الآية الأولى فوضت الأمر إلى رسول الله ﷺ يصرفه كيف شاء وطبعاً حسب المصلحة التي يراها.

والآية الثانية التي ذكرت بأن ما أفاء الله على رسوله ﷺ يعود إلى الأصناف التي ذكرت. فالجمهور فرقوا بين الآية الأولى والثانية، فجعلوا الأولى في الفيء والثانية في الغنيمة. بينما الآخرون لم يفرقوا بينهما وجعلوهما في معنى واحد وهو الفيء. وهذا ما أشار إليه القرطبي في تفسيره حيث قال: « واقتضت الآية الأولى أنه حاصل بغير قتال، واقتضت آية الأنفال أنه حاصل بقتال، وعريت الآية الثالثة وهي قوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ عن ذكر حصوله بقتال أو بغير قتال. فنشأ الخلاف من ههنا. فمن طائفة قالت: هي ملحقة بالأولى، وهو مال الصلح كله ونحوه. ومن طائفة قالت هي ملحقة بالثانية وهي آية الأنفال^(٢). »

وقد اختار ابن العربي وأيده القرطبي باختياره أن الآية الثانية لها معنى مجدد غير الآية الأولى^(٣)، فتكون ملحقة بآية الغنيمة، وعلى ذلك يزول الإشكال. وقال الجصاص: « وهذا يدل على أن هذه الآية^(٤) غير منسوخة وأنها مضمومة إلى آية الغنيمة في الأرضين المفتوحة^(٥). »

وأما قياس الشافعية الفيء على الغنيمة فيقال غير صحيح لأنه مخالف للنص وتعارض معه حيث بين النص القرآني أن الفيء مفوض إلى رسول الله ﷺ يصرفه حيث شاء حسب المصلحة، ومن بعده إلى الإمام يصرفه باجتهاد في المصالح.

(١) سورة الحشر: (٦-٧).

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١١/١٨).

(٣) ابن العربي، أحكام القرآن (٤/١٦٠). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١١/١٨).

(٤) يقصد الآية السابعة من سورة الحشر.

(٥) الجصاص، أحكام القرآن (٣/٥٧٥).

وأما قول بعضهم: حتى لا تتعارض النصوص والأخبار وتتناقض فيجاء عنه: لا تعارض ولا تناقض، لأنه فرق بين الأخبار حيث حملت الآية الأولى على الفيء وكذلك قول عمر رضي الله عنه والآية الثانية حملت على الغنيمة وألحقت بآية الأنفال.

وبهذا يرجح قول الجمهور في هذه المسألة لقوة أدلتهم فيها، من الآية والأخبار وفعل الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث لم يرو عنهم أنهم خمسوا الفيء.

قال الشوكاني: « وأما إذا لم تقسم تلك الأرض ورضي الغانمون بأن يشتركوا فيما حصل من غلتها، فليس عليهم في ذلك خمس، لأن الخمس قد وجب في أصل الأرض، وأما الجزية وسائر ما يؤخذ من أهل الذمة فعدم الخمس فيها معلوم، لأنها موضوعة على أهل الذمة إلى مقابل تأمينهم وعصمة أموالهم ودمائهم، وليست من الغنيمة التي تغنم في الحرب، والحاصل أن إيجاب الخمس في هذه الثلاثة الأنواع لم يكن لدليل ولا لرأي مستقيم». ^(١)

(١) الشوكاني، السيل الجرار (٢/ ٩٤).

المبحث الرابع

هل بقيت الأرض خراجية ؟

بعد مضي عهد الفتوحات وتحول الناس إلى مسلمين في غالبية الأرض الخراجية أو التي فتحت، وبعد اندثار غالبية الدواوين والسجلات التي تميز الأراضي الخراجية من غيرها، يمكن أن يسار على النحو الآتي: فجميع أرض العراق ومنها الكويت وإيران والهند وباكستان وأفغانستان وتركستان وبخارى وسمرقند وأرض بلاد الشام وتركيا ومصر والسودان وشمال إفريقيا كلها تعتبر أرض خراج لأنها قد فتحت عنوة يجب فيها الخراج على أهلها من المسلمين والكفار.^(١)

ولكن لا بُدَّ أن يفرق بين أرض الصلح وأرض العنوة لأن أرض الصلح التي بقيت ملكاً في أيدي أهلها ووضع عليها الخراج إذا أسلم صاحبها، فإنه يسقط الخراج عنها في رأي الجمهور، وهو ما سبق الكلام عنه، وقد رجحته في هذه المسألة. وكذلك في الأراضي التي بني عليها حاجة وضرورة من أجل سكن ولم يستفد منها.

ولكن لا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أن كثيراً من متأخري الحنفية أفتوا بأن أراضي مصر والشام لم تعد خراجية وأن الخراج ارتفع عنها لعودها إلى بيت المال بموت ملاكها، لأن الخراج يسقط عند الحنفية بالموت في الأصح عندهم كالجزية^(٢). فإذا مات ملاكها عادت إلى بيت المال فإذا اشتراها شخص من بيت المال ملكها ولا خراج على هذه الأرض، وإذا سقط عنها الخراج لم يبق إلا العشر لأنه الأصل في كل أرض يملكها مسلم.

قال القرضاوي^(٣): « والواقع أن الحكومات الحديثة الآن أصبحت تقرض على كافة الأراضي الزراعية ضريبة عقارية خاصة، غير ناظرة إلى ما كان أصله عشرينياً أو خراجياً،

(١) عبد القديم زلوم، الأموال في دولة الخلافة، ص: ٥٣.

(٢) ابن عابدين، رد المحتار (٦/ ٢٤٥).

(٣) يوسف القرضاوي عالم من علماء مصر، وهو من العلماء المعاصرين المشهورين، له عدة مؤلفات، وهو مقيم حالياً في دولة قطر.

فاستوت كل الأراضي في ذلك، لهذا كان الأوفق بالواقع العملي هو إيجاب العشر أو نصفه على كل أرض يملكها مسلم إذا أخرجت النصاب المشروط للزكاة، وتكون الضريبة العقارية على رقبته يدفعها من يملكها، والعشر أو نصفه على إنتاجها من الزرع والثمر»^(١).
ويأتي الكلام بإذن الله عند الكلام عن الضرائب، عند الضريبة التي توضع على العقار.

وخلاصة هذا الباب: نجد من خلاله عدل الإسلام والشريعة الإسلامية ونبد الظلم والجور من خلال مسقطات الخراج والأرض التي يوضع عليها الخراج وتقديره وتوظيفه. وستأتي مناقشات حول الضرائب المفروضة مع مقارنة حول ما تقدم من وضع الخراج.

(١) القرضاوي، فقه الزكاة (١/٤١٨). مؤسسة الرسالة بيروت ط. (٢٢).

الباب الثاني في الجزية

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: تعريف الجزية المعاصرة وحكمها

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الجزية لغة واصطلاحاً.
- المبحث الثاني: حكم الجزية على وجه العموم.
- المبحث الثالث: الشروط التي تجب مراعاتها عند فرض الضرائب.

الفصل الثاني: أساس فرض الضرائب في القانون، وأغراضها في الشريعة الإسلامية

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أساس فرض الضرائب في القانون.
- المبحث الثاني: مقارنة بين هذه النظرية وبين فرضها في الإسلام.
- المبحث الثالث: أغراض الجزية في الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث: الإعفاء من الجزية، وما يجب مراعاته عند فرضها، والتهرب منها

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الإعفاء منها.
- المبحث الثاني: ما يجب مراعاته عند فرضها.

- المبحث الثالث: التهرب من الضريبة.

الفصل الرابع: ضرائب معاصرة ومقارنتها مع النظام الإسلامي

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ضرائب معاصرة.
- المبحث الثاني: مقارنة هذه الضرائب مع النظام الإسلامي.
- المبحث الثالث: دفع الضرائب في بلد حاكمه ظالم.

الفصل الخامس: في العشر وأحكامه

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تعريفه وحكمه والحكمة من مشروعيته.
- المبحث الثاني: شروط العشر ووعائه.
- المبحث الثالث: مقدار العشر وتكليفه.
- المبحث الرابع: استيفاء العشر ومصارفه.
- المبحث الخامس: مقارنة العشر بالخراج والضريبة.

الباب الثاني الضريبة

الفصل الأول: تعريف الضريبة المعاصرة وحكمها

المبحث الأول:

تعريف الضريبة في اللغة: الضريبة واحدة الضرائب التي تؤخذ في الأرصاد والجزية ونحوها، ومنه ضريبة العبد وهي غلته. والضريبة: ما يؤدي العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه. وهي فعيلة بمعنى مفعولة وتجمع على ضرائب. والضرائب: ضرائب الأرضين وهي وظائف الخراج عليها.^(١)

وفي الاصطلاح: عرفت الضريبة عند المعاصرين والاقتصاديين بعدة تعاريف، ويرجع ذلك إلى اختلافهم هل الضريبة تفرض عن طريق السيادة أو المنفعة أو غير ذلك، فمن هذه التعاريف:

بأنها: « فريضة إلزامية يلتزم الفرد بأدائها إلى الدولة تبعاً لقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة وتستخدم حصيلتها في تغطية النفقات العامة ». ^(٢)

ومنها: « مقدار من المال تفرضه الدولة على الأفراد دون مقابل بناء على صلاحياتها وتحقيقاً لسيادتها لتغطية نفقاتها العامة ». ^(٣)

(١) ابن منظور، لسان العرب، باب الضاد، مادة ضرب (٨/ ٤٠). الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، باب الضاد مادة ضرب (٣/ ١٧). الجوهري،

الصاح (١/ ٢٥٥). ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٥٤١.

(٢) د. سعيد أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، ص: ١٤٣. القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ٩٩٧). فكري نعمان، النظرية

الاقتصادية في الإسلام، ص: ٣٩٧. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٤/ ٧-٨).

(٣) كاظم، الضرائب الثابتة في الإسلام، ص: ٣١.

ومنها: « الضريبة فريضة نقدية تفرضها الدولة جبراً على الأفراد كل على قدر طاقته بها لها من حقوق السيادة ويدفعونها دون مقابل بقصد تغطية النفقات العامة ».^(١)

ومنها: « بأنها عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة ».^(٢)

ومن خلال هذه التعاريف نجد أن من خصائص الضريبة ما يلي:

١- أن الضريبة المعاصرة هي أداء نقدي لا عيني، وذلك تمثيلاً مع مقتضيات النظام الاقتصادي. وهذا يختلف عما يوجد من ضرائب تؤخذ في الإسلام من جزية وخراج وعشور، فإنه يجوز أخذها نقداً وعيناً.

٢- أن الضريبة تفرض وتستأدى بصورة جبرية، فإن العبد ليس حراً في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها إلى الدولة، ويبدو عنصر الجبر في الضريبة واضحاً في استقلال الدولة.

٣- أن الضريبة تقتطع وتجب بدون مقابل، فإن المكلف يدفع الضريبة لا يتمتع بمقابل أو منفعة خاصة من جانب الدولة، وإن كان هذا لا ينفي أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة المرافق العامة المختلفة باعتباره فرداً في الجماعة. ويترتب عليه بأنه لا يمكن النظر إلى مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة لتقدير مقدار الضريبة التي يتعين عليه وقفها، بل ينظر إلى مدى قدرة الفرد على تحمل الأعباء العامة لتقدير هذه المقدرة.

٤- أن الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام، فإن الدولة تحصل على الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من أجل القيام باستخدامها في مصارف الإنفاق العام الذي يترتب على القيام به من تحقيق منافع عامة للمجتمع.

(١) قطب إبراهيم، النظم المالية في الإسلام، ص: ٣١.

(٢) عادل حشيش: أساسيات المالية العامة، ص: ١٥١.

٥- أن الضريبة تدفع بصورة نهائية، أي أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها إلى من يدفعها بعد ذلك.

٦- أن الضريبة تفرض وفقاً لقدرة المكلف على الدفع، فلا يكلف فوق طاقته وقدرته لأنه عاجز عنه. وهذه ميزة عظيمة تميز الإيرادات الإسلامية عن غيرها. وهذا ما يوجد في الزكاة والجزية والخراج والعشور وغيرها فإن كل ذلك مبني على القدرة المالية. وتقدم بحثه في الخراج ويأتي عند الجزية والعشور. حيث إن جميع التكاليف مبنية على القدرة، لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١).
أن الضريبة تفرض تعبيراً عن سياسة الدولة التدخلية.^(٢)

وأما أساس فرض الضرائب، هل هو السيادة أو المنفعة أو غير ذلك؟ يأتي الكلام عليه.

وهنا لا بُدَّ من التفريق بين الضريبة والرسم، لأن البعض يخلط بينهما وهما ليس كذلك، فالضريبة عرفت ما هي، وأما الرسم:

الرسم: هو مبلغ من المال يفرض مقابل خدمة يحصل عليها الفرد تؤدي له.^(٣) مثل بعض الخدمات التعليمية، أو الحصول على وثيقة سفر أو استخراج رخصة قيادة سيارة ونحوه.

من خلال تعريف كل من الضريبة والرسم أجد أنهما يتفقان في أن المأخوذ منهما هو من قبل الدولة جبراً أو قهراً، وأن كلاهما يتفق مع الآخر في كونه فريضة نقدية، وتدفع بصفة نهائية للدولة.

وأما أوجه الخلاف بينهما فهي:

(١) البقرة آية: (٢٨٦).

(٢) انظر عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٥١ وما بعدها. فوزي عطوي، الاقتصاد العام، ص: ٤٠. قطب إبراهيم، النظم المالية في الإسلام، ص: ٣٢. غازي عناية، المالية العامة، ص: ٣٤١ وما بعدها.

(٣) فكري نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، ص: ٣٩٧. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، ص: ٢٤٢. وعطوي، الاقتصاد العام، ص: ٨٦.

١- أن الضريبة تفرض على الأشخاص بدون مقابل أو نفع خاص يعود عليه بمناسبة أدائها. أما الرسم فإنه يدفع مقابل الحصول على خدمة أو نفع خاص. وليس معنى أن يفرض الرسم مقابل خدمة خاصة أن هناك تناسباً تاماً بين تكلفة هذه الخدمة وبين قيمة الرسم، ففي أحيان كثيرة تكون قيمة الرسم أقل بكثير أو أكبر بكثير من تكلفة تقديم الخدمة.

٢- تفرض الضريبة بقصد تحقيق أغراض مالية وأهداف اقتصادية واجتماعية. أما الرسوم فإن الهدف من فرضها هو تحقيق الإيراد المالي للدولة من خلال النشاط العام الذي تؤديه بعض الإدارات.^(١)

وعلى الرغم من هذه الاختلافات فإنه كثيراً ما يحدث الخلط بين الضريبة والرسوم، وذلك لأسباب متعددة أهمها وحدة طريقة تحصيل بعض الرسوم وبعض الضرائب العامة. وأيضاً ما تتعرض له الرسوم والضرائب لتطور تاريخي تتحول به بعض الرسوم إلى ضرائب أو العكس. فرسوم التوثيق مثلاً كانت بادئ الأمر متناسبة مع النفقات التي يتكلفتها مرفق التوثيق، إلا أنه حدث تطور أدى إلى زيادة هذه الرسوم زيادة كبيرة بحيث لم تعد تتناسب مع نفقة مرفق التوثيق، ومن ثم لم تعد رسماً بالمفهوم المتعارف عليه، وأصبحت ضرائب حقيقية غير مباشرة على تداول بعض الأموال.

فمثال ذلك في لبنان منذ سنوات قليلة كانت الرسوم مقابل إصدار وثيقة سفر صالحة لمدة خمس سنوات يعادل الآن حالياً ربع الرسوم التي تؤخذ لذلك أو أقل من ذلك، حتى ظن البعض أنه نوع من الضرائب التي ترفع من وقت لآخر.

(١) الببلاوي، دليل الرجل العادي، ص: ٢٤٢. عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٥٤.

المبحث الثاني

حكم الضريبة على وجه العموم

اختلف في حكم جواز فرض الضرائب، وسبب الخلاف فيه راجع إلى الخلاف في هل يوجد حق في المال سوى الزكاة أم لا؟ وذلك على قولين:

القول الأول: ذهب كثير إلى أنه لا يجوز فرض الضرائب وأن الحق الوحيد في المال هو الزكاة، فلا يطالب بعدها بشيء إلا أن يتطوع.^(١)

القول الثاني: ذهب آخرون منذ عهد الصحابة والتابعين وقال به كثير من المعاصرين إلى أن في المال حقاً سوى الزكاة. وبناءً عليه جواز فرض ضرائب ضمن شروط محددة^(٢)، يأتي ذكرها.

الأدلة:

استدل الذين منعوا فرض الضرائب بأدلة منها:

١- قوله ﷺ: « إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك ».^(٣) فيكون المعنى بأن من أدى ما عليه في ماله من زكاة فلا يبقى عليه حق فيه، ولا يطالب بإخراج شيء آخر على سبيل الوجوب إلا إذا أحب أن يتطوع.

(١) انظر القرصاوي، فقه الزكاة (٢/ ٩٦٤). القره داغي، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، ص: ٥٠. حاشية الروض المربع (٣/ ٣٤٤).
(٢) الجلال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٣٢٨. غاوي، الزكاة وأحكامها، ص: ١٦٨. شلتوت، الفتاوى، ص: ١٢٦. حاشية الروض المربع (٣/ ٣٤٣). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٦٢).
(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك. سنن الترمذي، ص: ١٥٦، رقم (٦١٨). وابن ماجه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز. سنن ابن ماجه، ص: ٣١٠، رقم (١٧٨٨). وهو ضعيف، قال عنه الترمذي: حديث حسن غريب. ص: ١٥٦. وضعفه ابن حجر في كتابه تلخيص الحبير فقال عنه: إسناده ضعيف. (٢/ ٣٥٧).

٢- قوله ﷺ: « ليس في المال حق سوى الزكاة ».^(١) وهو ظاهر بيّن أنه لا يجب على المسلم شيء في ماله غير الزكاة الواجبة عليه، فإذا أوجبنا عليه ضرائب أخرى فقد خالفنا النص الصريح.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال: دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة. فقال ﷺ: « تعبد الله لا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان ». فقال: والذي نفسي بيده، لا أزيد على هذا. فلما ولى قال رسول الله ﷺ: « من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا ».^(٢) أخبر الرجل بأنه لا يزيد على الزكاة الواجبة، ورضي الرسول منه بل أخبر بأنه من أهل الجنة، ولو كان يجب في المال الضرائب لما استحق الجنة مع تركها.

٤- وردت أحاديث كثيرة تذم المكس^(٣) والقائمين عليه وتوعدهم بالنار، ومنها قوله ﷺ: « لا يدخل الجنة صاحب مكس ».^(٤)

وقوله ﷺ: « إن صاحب المكس في النار ».^(٥)

وقوله ﷺ: « من لقي صاحب عشور فليضرب عنقه ».^(٦)

ذم النبي ﷺ من يقوم على العشور، ففيه دلالة على عدم جواز فرض ضرائب ولو كان ذلك جائزاً لما ذمه ﷺ وتوعده بالنار.

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز. سنن ابن ماجه، ص: ٣١١، رقم (١٧٨٩). وهو ضعيف، ضعفه النووي وابن حجر. انظر المجموع (٣٣٢/٥). وتلخيص الحبير (٣٥٦/٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة. صحيح البخاري، ص: ٢٤٤، رقم (١٣٩٧). ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة. صحيح مسلم، ص: ٣٤، رقم (١٤).

(٣) المكس: هو الضريبة التي يأخذها الماكس وهو العشار. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٨٧٨.

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في السعاية على الصدقة. سنن أبي داود، ص: ٤٤٧، رقم (٢٩٣٧). وأحمد رقم (١٦٦٥٦). والدارمي، كتاب الزكاة، باب كراهية أن يكون الرجل عشاراً. سنن الدارمي رقم (١٦٠٦).

(٥) أخرجه أحمد في المسند رقم (١٦٣٨٧) وأبو عبيد في الأموال، ص: ٥٢٤، رقم (١٦٢٧).

(٦) أبو عبيد في الأموال، ص: ٥٢٥، رقم (١٦٣٢).

٥- أن الإسلام احترام الملكية الخاصة وصانها من الاعتداء، وجعل كل إنسان أحق بماله ويدل عليه نصوص كثيرة. ومن ذلك قوله ﷺ: « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا »^(١).

وقوله ﷺ: « من قتل دون ماله فهو شهيد »^(٢).

فإنها حرمت أخذ أموال الناس بغير حق، وإن الضرائب هي مصادرة جزء من مال الشخص قهراً وقسراً كما تقدم عند تعريف الضريبة، فلا يجوز أخذ شيء منه، لأنه من باب التعدي على أمواله وحقوقه الخاصة، والإسلام جاء بالحفاظ عليها.

أدلة المجيز لفرض الضرائب:

استدل الذين قالوا بجواز فرض الضرائب العادلة بأدلة منها:

١- قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٣).

في هذه الآية دلالة على تقرير حكم التضامن والتكافل الاجتماعي وهو أمر مطلوب وحث عليه الشريعة الإسلامية كما في هذه الآية وغيرها من النصوص الشرعية.

قال القرطبي: « قوله تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ . استدل به من قال: إن في المال حقاً سوى الزكاة وبها كمال البر »^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: رب مبلغ أوعى من سامع. صحيح البخاري، ص: ٣٠٤، رقم (١٧٣٩). ومسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقيصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال. صحيح مسلم، ص: ٧٤٠، رقم (١٦٧٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب من قاتل دون ماله. صحيح البخاري، ص: ٤٣٥، رقم (٢٤٨٠). ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق. صحيح مسلم، ص: ٧٨، رقم (١٤١).

(٣) البقرة آية: (١٧٧).

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٦٢).

٢- قوله ﷺ: « إن في المال حقاً سوى الزكاة » ثم تلا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾. (١) قال القرطبي: « قلت: وإن كان الحديث فيه مقال، فقد دلَّ على صحته معنى ما في الآية نفسها ». (٢)

٣- قوله ﷺ: « ما آمن بي من بات شبعان وجاره إلى جنبه جائع وهو يعلم به ». (٣)
وعن أبي سعيد الخدري % قال: قال رسول الله ﷺ: « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ». قال أبو سعيد %: فذكر أصنافاً من المال حتى رأينا أن لا حق لأحدنا في فضل. (٤)
فهذه الأدلة كلها تدل على أن التضامن الاجتماعي فريضة، ومما يؤيد ذلك:
٤- قول علي %: « إن الله تعالى فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يضع أغنيائهم، وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً ». (٥)
وقال عمر بن الخطاب %: « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين ». (٦)

(١) سورة البقرة: آية ١٧٧.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٦٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٢١٨).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب اللقطة، باب استحباب المواساة بفضول المال. صحيح مسلم، ص: ٧٦٨، رقم (١٧٢٨).

(٥) ابن حزم في المحل (٦/ ١٥٩).

(٦) ابن حزم في المحل (٦/ ١٥٩).

ومفهوم به أنه إذا لم تكف الزكاة لسد نفقات التكافل الاجتماعي ولم يكن في بيت المال ما يقوم بتلك النفقات فقد أوجب القيام بها إلى أموال الناس بحيث يؤخذ منها ما يسد تلك الحاجات مهما استنفذت من تلك الأموال.^(١)

وقال القرطبي: « واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة فإنه يجب صرف المال إليها ».^(٢)

٥- أن مصارف الزكاة محدودة ونفقات الدولة كثيرة، فالزكاة لها مقدارها الخاص ومصاريفها الخاصة فلا تخلط ببقية أموال الدولة، بينما الدولة تحتاج إلى أموال كثيرة للدفاع والحرب والبحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، ولتحقيق مجتمع العدالة والتعاون والتضامن والتكافل، وقد توسعت مهام بيت المال وكثرت نفقاته. لذا كان لا بُدَّ أمام هذه الحاجات الكثيرة من أن يعتمد بيت المال على موارد ثابتة تستطيع أن تغطي هذه النفقات الكبيرة.

فالدولة تحتاج لبناء المدارس والمستشفيات وحفر الآبار وتمهيد الطرق وبناء الجسور ونحو ذلك، وهذا لا يؤخذ من مال الزكاة، فكان لا بُدَّ من موارد أخرى غير الزكاة.^(٣)

قال ابن قدامة: « ولا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى من بناء المساجد والقناطر والسقايات وإصلاح الطرقات وسد البشوق وتكفين الموتى والتوسعة على الأضياف وأشباه ذلك من القرب التي لم يذكرها الله تعالى ».^(٤)

وهذه الأمور ضرورية للدولة الإسلامية ولأي دولة أخرى. فمن أين تنفق على هذه المرافق؟ فكان لا بُدَّ من فرض ضرائب أخرى غير الزكاة من أجل القيام بها، وذلك من باب تحقيق المصالح العامة.

(١) الجلال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٣٢٨. رفيق يونس، أصول الاقتصاد الإسلامي، ص: ٢٥٢.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٦٢/٢).

(٣) القرّة داغي، بحوث في فقه المعاملات، ص: ٥٣-٥٤. النبهان، الاتجاه الجماعي، ص: ٢٥٣. القرضاوي، فقه الزكاة (١٠٧٣/٢).

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٢٧/٢).

فعند عدم كفاية موارد بيت المال الإسلامي من زكاة وخراج وجزية وعشور لسد حاجة أفراد الدولة الإسلامية وفي حالة خشية ولي الأمر من فساد الحال، فإن له الحق أن يفرض على القادرين ما يكفي لإشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع.^(١)

٦- قواعد الشريعة الكلية: كقاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.
وقاعدة: رعاية المصالح ودرء المفاسد. وقاعدة: يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام.^(٢)

قال القرضاوي: « ولا ريب أن تحكيم هذه القواعد الشرعية لا يؤدي إلى إباحة الضرائب فحسب، بل يحتم فرضها وأخذها تحقيقاً لمصالح الأمة والدولة، ودرأً للمفاسد والأضرار والأخطار عنها ما لم تكن عندها موارد أخرى كافية كالبترول ... ».^(٣)

وبالفعل لو تركت الدولة الإسلامية بدون فرض ضرائب لتأمين موارد ثابتة ونفقات ولم يكن عندها موارد أخرى فإنها لا محالة ستضعف ويزول كيانها بعد فترة.
لهذا أفتى علماء المسلمين في العصور المختلفة بجواز فرض ضرائب عند الحاجة إليها من أجل إمداد بيت المال ودفع المفاسد المترتبة ومنها:

قال الشاطبي^(٤): « إذا قدرنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود لسد حاجات الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما يكفيهم فلإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في المال إلى أن يظهر مال بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك. ووجه المصلحة

(١) د. سعيد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، ص: ١٦٠.

(٢) انظر ابن نجيم، الأشباه والنظائر مع غمز عيون البصائر (١/ ٢٩٠). السيوطي، الأشباه والنظائر، ص: ٨٧.

(٣) القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٧٥).

(٤) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي. أصولي حافظ. من أئمة المالكية، وله مؤلفات كثيرة. توفي سنة ٧٩٠هـ.

الأعلام (١/ ٧١).

هنا ظاهر فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك بطلت شوكته وصارت
دياره عرضة لاستيلاء الكفار»^(١).

وقال الغزالي^(٢): «إذا خلت أيدي الجنود من الأموال ولم يكن من مال المصالح ما
يفي بخراجات العسكر وخيف من ذلك دخول العدو بلاد
الإسلام أو ثوران الفتنة من قبل أهل الشر، جاز للإمام أن يوظف
على الأغنياء مقدار كفاية الجند، لأننا نعلم أنه إذا تعارض شران أو
ضرران دفع أشد الضررين وأعظم الشرين، وما يؤديه كل واحد
منهم قليل بالإضافة إلى ما يخاطر به من نفسه وماله لو خلت خطة
الإسلام من ذي شوكة يحفظ الأمور ويقطع مادة الشرور»^(٣).

ويقول المناوي^(٤): «في المال حق سوى الزكاة كفكاك الأسير وإطعام المضطر وسقي
الظمآن وعدم منع الماء والملح والنار وإنقاذ محترم أشرف على
الهلاك ونحو ذلك»^(٥).

وقال محمود شلتوت^(٦): «وهو أن الأمة الممثلة في الحاكم أو الحاكم الممثل للأمة إذا
لم يجد مالاً يحقق به المصالح العامة للجماعة كإنشاء دور تعليم
والاستشفاء وتعميد الطرق وحفر الترع والمصانع وإعداد العدة
للدفاع عن البلاد، ورأى مع هذا أن أغنياء الأمة القادرين على
المساعدة في إقامة هذه المصالح قد قبضوا أيديهم ولم يمدوها

(١) الشاطبي، الاعتصام (١٢١/٢).

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، تفقه على إمام الحرمين، وبرع في علوم كثيرة فكان من الأذكياء في العالم، وله مصنفات كثيرة في
فنون عدة من العلم. توفي سنة ٥٠٥ هـ. البداية والنهاية (١٢/١٨٥).

(٣) الغزالي، المستصفى (٣٠٣/١).

(٤) هو محمد عبد الرؤوف، العلامة المحدث المتبحر المصري الشافعي صاحب كتاب فيض القدير. توفي سنة ١٠٣١ هـ.

(٥) المناوي، فيض القدير (٤٧٢/٢).

(٦) هو من علماء الأزهر وشيخه سابقاً.

بالبذل والمعونة جاز له وقد يجب أن يضع عليهم من الضرائب ما يحقق تلك المصالح دون إرهاق أو إعنات ^(١).

٧- وجود ضرائب تفرض غير الزكاة في الشريعة الإسلامية وذلك مثل الخراج، وتقديم الكلام عليه وقد وضعه عمر رضي الله عنه باجتهاد وفقه الله إليه. وكذلك الجزية والعشور والخمس من الغنائم وغيرها ويأتي الكلام عليه. فإذا وجدت ضرائب أخرى في الشريعة الإسلامية غير الزكاة فيمكن وجود ضرائب أخرى غيرها، ولا سيّما أن الخراج والعشور أول من وضعهما عمر رضي الله عنه ولم تكن في عهد النبي ﷺ.

٨- قاعدة الغرم بالغنم. ^(٢)

إن الأموال التي تؤخذ من الضرائب إنما تنفق في المصارف العامة، كبناء جسور وتعبيد طرق وبناء مدارس للتعليم ونحو ذلك مما يستفيد منه المسلم من قريب أو بعيد. فكما أن الفرد يستفيد من الدولة ويتمتع بالمرافق العامة فعليه أن يمدّها بالمال اللازم حتى تقوم بمسؤولياتها. فاستفادته هي مقابل ما يغرم من دفع الضرائب والتزامات الواجبة عليه. ^(٣) وإذا احتاجت الدولة فلا بأس أن تضع الضرائب وتزيدها إن لم تجد بداً من ذلك. ^(٤)

قال الشيخ عبد المحسن آل عبيكان: « ليست كل الضرائب التي تؤخذ في هذا العصر محرمة، بل منها ما هو جائز لأنه في مقابل خدمة تقدم للتجار - مثلاً - فالحكومة تنشئ الموانئ وتوظف عدداً من موظفيها لخدمة التجار، وكل هذا يؤخذ من بيت مال المسلمين، وليس من العدل أن يتمتع التجار بهذه الخدمة التي يصرف

(١) شلتوت، الفتاوى، ص: ١٢٦.

(٢) انظر البورنوي، الوجيز، ص: ٣٦٥.

(٣) القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٧٨).

(٤) محمود أبو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، ص: ٧٤-٧٥.

عليها من بيت المال - والذي هو حق لجميع المسلمين - فلا بُدَّ أن يؤخذ من التجار مقابل هذه الخدمة»^(١).

مناقشة:

مناقشة أدلة الفريق الأول الذين منعوا جواز فرض ضرائب:

١- أما حديثهم الأول: « إذا أديت زكاة مالك » فهو حديث ضعيف.^(٢)

وعلى سبيل صحته يحمل قوله: « قضيت ما عليك » بأن المراد ما هو واجب عليك في مالك الآن ولم تطرق حاجة جديدة. وأما إذا نزلت بالمسلمين حاجة فإنه يجب عليه صرف المال في هذه الحاجة، كما تقدم من النصوص وأقوال العلماء في ذلك.

٢- أما الحديث: « ليس في المال حق سوى الزكاة ». فإنه ضعيف كذلك، وهو مردود وفيه خطأ وتحريف.

قال النووي: « إنه حديث ضعيف جداً لا يعرف ».^(٣)

ومن ثم قد ثبت بالدليل الصحيح أن في المال حقوقاً غير الزكاة نحو مواساة قرابة، وصلة إخوان، وإعطاء سائل، وإعارة محتاج لنحو دلو أو ركوب ظهر أو إطراق فحل أو سقي منقطع وغير ذلك كإطعام الضيف حقه وغيره من الأمور كثيرة، فإن كل هذه الأمور تنقض هذا الحديث وتبين ضعفه إلى جانب ما قيل فيه. ويحمل هذا الحديث في حالة ما إذا كانت الأمور تسير سيرها العادي وكان في بيت المال ما يفي بحاجات المجتمع. فيكون معنى الحديث: أي ليس فيه حق سوى الزكاة بطريق الأصلة، وقد يعترض ما يوجب فيه حقاً كوجود مضطر.^(٤)

(١) نقلاً عن كتاب وجادلهم بالتي هي أحسن، ص: ١٤٠.

(٢) أخرجه الترمذي وتقدم قوله فيه حديث حسن غريب، ص: ١٥٦، رقم (٦١٨). وضعفه ابن حجر في تلخيص الحبير فقال: إسناده ضعيف (٣٥٧/٢).

(٣) النووي، المجموع (٣٣٢/٥). وانظر تلخيص الحبير (٣٥٦/٢).

(٤) سعيد أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام، ص: ١٤٦.

٣- وأما حديث الأعرابي، فالذي يتضح من ذلك أن الزكاة هي الحق الدوري المحدد الثابت في المال، والواجب على الأعيان بصفة دائمة. فهو حق واجب الأداء ولو لم يوجد فقير يستحق المواساة أو لم توجد حاجة تستدعي الإعانة. وأما الحقوق الأخرى فهي حقوق طارئة غير ثابتة ثبوت الزكاة، وغير مقدرة بمقدار معلوم، فهي تختلف باختلاف الأحوال والحاجات، وتتغير بتغير العصور. ^(١)

٤- وأما الأحاديث التي وردت في ذم المكس، فيجاء عنها:
بأن المكس الذي ذمّ وغلظ على أخذه إنما هو الأموال التي تؤخذ بغير حق عن طريق الظلم والتعسف. وأما ما يؤخذ بحق بطريق العدل والإنصاف والحاجة بشروطه فلا يسمى مكساً. وقد أخذ عمر بن الخطاب رضي الله عنه العشور، ويأتي تفصيله في موضعه.

قال السرخسي: «والذي روي من ذم العشار محمول على من يأخذ أموال الناس ظلماً كما هو في زماننا». ^(٢)

ويؤيده ما قاله أبو عبيد: «فإذا زاد في الأخذ على أصل الزكاة فقد أخذها بغير حقها». ^(٣) وأما إذا كان يأخذ المال بحق فلا ذم فيه، كيف وقد فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمحضر الصحابة رضي الله عنهم ومشورتهم. ويستحيل أن يفعل الصحابة رضي الله عنهم ما فعلوا مع علمهم بدم المكس والعشار، فلما علموا أنه خاص إذا كان عن طريق الظلم، وأما ما ليس فيه ظلم فلا بأس به حيث إنهم وافقوا عمر رضي الله عنه على أخذه العشور.

قال أبو عبيد: «فإذا كان العاشر يعمل بهذا» ^(٤) لم يلزمه شيء من هذا التغليظ، وكيف يكون هذا مكروهاً وقد فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه والأئمة بعده؟ ^(٥)

(١) القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ٩٩١).

(٢) السرخسي، المبسوط (٢/ ١٩٩).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٧، رقم (١٦٤٣).

(٤) يقصد أنه إذا أخذ المفروض والمقدر من غير ظلم ولا تعد، وإنما يعدل وإنصاف.

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٩.

وقد قال الشيخ عبد المحسن آل عبيكان^(١): « والمكوس المحرمة هي التي تؤخذ قديماً من التجار بدون أن يقدم لهم أي خدمة فهو نوع من الظلم ». وقال: « ليست كل الضرائب التي تؤخذ في هذا العصر محرمة بل منها ما هو جائز لأنه مقابل خدمة تقدم للتجار ». ^(٢)

٥- وأما قولهم بأن الإسلام احترام الملكية الخاصة، وجعل كل إنسان أحق بماله، فيقال: إن احترام الإسلام للملكية الفردية لا ينافي تعلق الحقوق بالمال، ولا سيّما قد ثبت بالأدلة الصحيحة جواز أخذ شيء من ماله كأخذ الزكاة والعشور وكذلك أخذ الخراج والجزية من أهل الذمة، كل ما ذكر بالدليل الصحيح الدال على جواز أخذه من أموال الأفراد ولم يعد الأخذ اعتداءً على ملكيتهم الخاصة. فكذلك الأمر بالنسبة لفرض الضرائب عند الحاجة إلى فرضها، فإنه ثبت بالدليل جواز فرضها بشروط معينة فلا يعتبر الأخذ اعتداءً. وإنما يعد الاعتداء على الملكية الخاصة للفرد إذا أخذ منه شيء بغير حق ودليل شرعي، وهنا ليس كذلك.

مناقشة أدلة الفريق الثاني:

أما موقف منع جواز فرض ضرائب غير الزكاة في الأموال فأجابوا عن أدلة من أجاز بها يأتي:

١- بأن ما جاء من النصوص من إثبات حقوق في المال غير الزكاة فإنه محمول على الاستحباب وليس على سبيل الوجوب والإلزام، كمساعدة المحتاجين وحق الضيف وحق الماعون وغيرها.

٢- أنها كانت واجبة قبل الزكاة، فلما فرضت الزكاة نسخت كل حق كان قبلها. ^(٣)

(١) هو من العلماء المعاصرين في المملكة العربية السعودية.

(٢) نقلاً عن كتاب وجادلهم بالتّي هي أحسن، لبندر العتيبي، ص: ١٤٠.

(٣) القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ٩٦٧).

٣- أما حديث: « في المال حق سوى الزكاة ». فهو ضعيف وتقدم الكلام عليه في تخريجه عند ذكره في أدلة المجيزين لفرض الضرائب.

الجواب عن هذه المناقشة:

ويجاب عن الأدلة بأنها لا قرينة تدل على أن الأخذ محمول على الاستحباب، بل إن ما ورد يبين وجوبه عند الضرورة والحاجة. وأما القول بالنسخ فلا دليل عليه، ولم يثبت النسخ فبقي على أصله. وأما القول بضعف الحديث فهو صحيح، وتقدم قول القرطبي فيه حيث قال: « قلت: وإن كان الحديث فيه مقال، فقد دلَّ على صحته معنى ما في الآية

نفسها ». ^(١) أي آية: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ﴾ المتقدمة آنفاً.

والأدلة الأخرى تدل على جواز فرض ضرائب عند الحاجة.

ترجيح:

بعد ذكر الأقوال في المسألة وأدلتها ومناقشة الأدلة يتضح من خلالها أن الراجح في المسألة هو القول الثاني القاضي بجواز فرض ضرائب غير الزكاة عند الضرورة والحاجة، مع ضرورة توافر ضوابط العدالة والمساواة وعدم الجور والظلم، وذلك ضمن شروط محددة يأتي ذكرها إن شاء الله.

وسبب ترجيح هذا القول لعدة أمور:

- ١- قوة أدلة فريق هذا القول، وفي المقابل ضعف أدلة الفريق الآخر ومناقشتها والرد عليها، وأنها لا تناهض أدلة الفريق الآخر بجواز فرض الضرائب بشروط محددة.
- ٢- القواعد الشرعية العامة تؤيد هذا القول، وتقدم ذكر هذه القواعد التي تراعي المصلحة العامة للأمة وتقدمها على المصلحة الفردية والشخصية.

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٦٢/٢).

٣- إن عدم جواز فرض ضرائب غير الزكاة يؤدي إلى انهيار الدولة من الناحية الاقتصادية وبالتالي إلى زوالها، لأن موارد الخزينة العامة لا تكفي للقيام بالمستجدات الحديثة كبناء المدارس والمستشفيات وتعبيد الطرق وبناء الجسور ونحوها. وأموال الزكاة لا يجوز صرفها في هذه المجالات، وإنما مصرفها محدد بالأصناف الثمانية، إذاً فلا بُدَّ من وجود موارد أخرى تغطي هذه الأوضاع المستحدثة للنهوض بالدولة، عند الحاجة إليها.

٤- أقوال العلماء المتقدمة الذكر تؤيد جواز فرض الضرائب عند الحاجة وضمن شروط معينة. وتقدم قول الغزالي والمنائوي والشاطبي وغيرهم. وقد أيد هذا القول كثير من العلماء المعاصرين وأثبتوا أن في المال حقاً سوى الزكاة، وأنه يجوز فرض ضرائب عند الحاجة والنوازل.

وقد قرر هذا الحكم مجمع البحوث الإسلامية في دورته الأولى سنة ١٣٨٣ هـ الموافق ١٩٦٤ م حيث جاء في القرار ما يلي: « إن لأولياء الأمور أن يفرضوا من الضرائب على الأموال الخاصة مما يفي بتحقيق المصالح العامة، وأن المال الطيب الذي أدى ما عليه من الحقوق المشروعة إذا احتاجت المصلحة العامة إلى شيء منه أخذ من صاحبه نظير قيمته يوم أخذه، وأن تقدير المصلحة وما تقتضيه هو من حق أولياء الأمر، وعلى المسلمين أن يسدوا إليهم النصيحة إن رأوا في تقديرهم غير ما يرون ».^(١)

٥- قلة موارد الدولة الإسلامية في العصور الحديثة وخاصة بعد انقطاع مورد الغنائم وخمسها ومورد الجزية والخراج الذي كان يورد أموالاً كثيرة إلى خزينة الدولة العامة، فلا بُدَّ من بديل مقابل هذه الموارد، وهو فرض الضرائب بشروط معينة حتى تفي بالغرض المطلوب.

(١) نقلاً عن كتاب الاقتصاد الإسلامي والقضايا المعاصرة للأستاذ د. علي أحمد السالوس، دار الثقافة الدوحة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م (٢/ ٦٩٤).

ومما يؤسف الآن أن الكثير تكثر طلباتهم من الدولة ويريدون الأفضل ويريدون الكماليات ولم يكتفوا بالضروريات ولا يعجبهم شيء، تراهم دائماً يبخسون وينتقصون الخدمات الموجودة في بلادهم، ومع هذا يتهربون ربما من دفع ضريبة محدودة وبسيطة ومقابل منفعة خاصة بهم، ويستفيدون منها في كل وقت وحين، فكيف يمكن تحقيق مطالبهم؟

لابدّ إذاً من نظرة عامة شاملة تنظر إلى الأمور بجديّة يراعى فيها المصالح العامة، ودفع الضرر عن الأمة.

٦- ويمكن الجمع بين أدلة الفريقين بأن أدلة المنع تحمل على حالات عدم الحاجة وعدم توافر الشروط، وإنما هو ظلم وجور، وتحمل أدلة الجواز على حالات الحاجة وتوافر شروط فرضها مع مراعاة ضوابط العدل والإنصاف والمساواة. والله أعلم.

المبحث الثالث

الشروط التي تجب مراعاتها عند فرض الضرائب

تقدم جواز فرض ضرائب من قبل السلطان، ولكن فرض هذه الضرائب ليس مطلقاً، بل لا بُدَّ من تحديد شروط معينة، فإذا توافرت هذه الشروط جاز فرض ضرائب جديدة وإلا فلا. ومن هذه الشروط التي لا بُدَّ من توافرها لجواز فرض الضرائب من قبل السلطان:

الشرط الأول:

الحاجة الحقيقية إلى المال:

إن أول شرط لجواز فرض الضرائب هو أن تكون الدولة بحاجة إلى المال لقضاء حاجة معينة، ولا يوجد مورد آخر لسد نفقات هذه الحاجة.^(١)

قال عبد القديم زلوم: «وعليه فإنه إن وجد في بيت المال مال، صرف منه على إقامة وتوفير المرافق الضرورية، وإذا لم يكن في بيت المال مال فرضت الدولة ضرائب على المسلمين بالقدر اللازم للإنفاق على إقامة هذه المرافق وتوفيرها».^(٢)

وقال القرضاوي: «وذلك أن الأصل في المال الحرمة، وفي الذمم البراءة من التكاليف مالية وغير مالية، فلا يجوز انتهاك حرمة الملكية الخاصة، وأخذ المال من مالكه وتكليف الأمة أعباء مالية إلا لضرورة قاضية أو حاجة داعية، فإذا لم توجد الحاجة أو وجدت وكان عند الحكومة من الأموال أو الموارد ما يغطي

(١) انظر القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٧٩). أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام، ص: ١٤٩. فكري نعيان، النظرية الاقتصادية في

الإسلام، ص: ٣٩٨. زلوم، الأموال في دولة الخلافة، ص: ١٣٤.

(٢) زلوم، الأموال في دولة الخلافة، ص: ١٣٥.

نفقاتها ويغنيها عن إلزام الناس بالضرائب فلا يجوز فرض
الضرائب حينئذ». ^(١)

وفي الجملة: إذا كانت الدولة بحاجة ماسة إلى المال ولا يوجد في الخزائن العامة أو
موارد مالية عندها يجوز أن تفرض ضرائب، وقد تقدم من أقوال العلماء ما يبين الحكم جلياً.
منها قول الشاطبي المتقدم: «وخلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما يكفيهم
فللإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم
في المال إلى أن يظهر مال بيت المال». ^(٢)

وقول الغزالي: «إذا خلت أيدي الجنود من الأموال ولم يكن من مال المصالح
ما يفي خرجات العسكر». ^(٣)

وقول محمود شلتوت: «إذا لم يجد مالاً يحقق به المصالح العامة». ^(٤)
وقد جاءت فتاوى العلماء السابقين الدالة على الحكم لما سئلوا عن فرض ضرائب
جديدة، ومما يروى في شأنه أنه لما داهم الخطر التتري البلاد الإسلامية جمع السلطان قطز ^(٥)
العلماء لمشاورتهم في أن يفرض على الناس ما يستعين به على التتار، وقد أفتى العز بن عبد
السلام ^(٦): «أنه إذا داهم العدو بلاد المسلمين وجب على المسلمين قتالهم وجاز للسلطان أن
يأخذ من الناس ما يعينه على جهاد العدو بشرطين:

الأول: أن لا يبقى في بيت المال شيء.

(١) القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٧٩).

(٢) الشاطبي، الاعتصام (٢/ ١٢١).

(٣) الغزالي، المستصفى (١/ ٣٠٣).

(٤) شلتوت، الفتاوى، ص: ١٢٦.

(٥) هو الملك المظفر قطب بن عبد الله، سيف الدين التركي، أحد ممالك الصالح أيوب بن الكامل، كان قائداً على الجيش الذي انتصر على التتار في
وقعة عين جالوت، قتل وهو عائد من المعركة إلى مصر سنة ٦٥٨ هـ. البداية والنهاية (١٣/ ٢٣٨).

(٦) هو عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي المغربي أصلاً، الدمشقي مولداً، المصري داراً ووفاءً. الملقب بسلطان العلماء، تولى القضاء
بمصر، توفي سنة ٦٦٠ هـ. طبقات الشافعية للإسنوي (٢/ ١٩٧).

الثاني: أن يبيع السلطان ما لديه من الحوائص^(١) المذهبة، والآلات النفيسة، ويقتصر كل جندي على سلاحه ومركوبه، ويتساوى الجنود وعامة الشعب.

وأما إذا أخذ الأموال من الشعب مع بقاء الآلات الفاخرة في أيدي الجنود فلا^(٢). وكذلك لما خرج الظاهر بيبرس^(٣) إلى قتال التتار بالشام حصل على فتاوى من العلماء بجواز جمع المال من الرعية وقد طلب من الإمام النووي أن يفتي بالأخذ لمكانته فامتنع رحمه الله وقال: «أنا أعرف أنك كنت في الرق وليس لك مال فمن الله عليك وجعلك ملكاً، وسمعت أن عندك ألف مملوك وكل مملوك له حياصة من ذهب وعندك مائتا جارية لكل جارية حق من الحلي، فإذا أنفقت ذلك كله، وبقيت الممالك بالبتون والصوف بدلاً من الحوائص، وبقيت الجواري بثيابهن دون حلي أفتيتك بأخذ المال من الرعية». فغضب منه بيبرس وطرده من الشام.^(٤)

كل هذا يدل على أنه لا يجوز فرض ضرائب إلا عند الحاجة إلى المال لسد حاجة المسلمين، وبغير الحاجة لا يجوز. وإن الناظر الآن في الدول الإسلامية يجد أن بعضها لا يجوز لها فرض ضرائب لأن عندها من الموارد المالية الكثير، بل ربما تنفق هذه الموارد الوفيرة على أمور لا فائدة منها، بل إنما على الترفه والزينة والكماليات الزائدة، ثم إنها تفرض ضرائب على عامة الناس، من أجل كمالياتهم.

وإذا كانت موارد بعض الدول وخيراتها كثيرة وبخاصة في بلاد البترول، فهي ليست بحاجة إلى مثل هذه الضرائب الموجودة لأن عندها موارد كافية بل مخزون عالي كبير ودائم، فلا بُدَّ من استغلاله وتوظيفه في الأشياء النافعة المفيدة.

(١) الحوائص: جمع حياصة، وهي كساء موشى بالذهب.

(٢) فكري نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، ص: ٣٩٨-٣٩٩.

(٣) هو الملك الظاهر بيبرس البندقداري، وهو الأسد الضاري، كان سبباً في قتل الملك المظفر قطز، وتولى الإمارة مكانه. البداية والنهاية (١٣/ ٢٣٥).

(٤) فكري نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، ص: ٣٩٩. القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٨٠).

ومع وجود هذه الموارد العظيمة في البلاد فإن بعض الدول المعاصرة تفرض ضرائب قد يكون فيها من الظلم الكثير وإرهاق الناس وزيادة في معاناتهم المالية والاقتصادية. ولا بُدَّ من أن يكون فرض الضريبة بالقدر الذي يراه الإمام كافياً، فهي تفرض عند الضرورة، فإذا انتهت الضرورة والحاجة فلا حاجة إليها.

قال عبد القديم زلوم: «وتفرض الضرائب بقدر الحاجة والكفاية لتغطية العجز في النفقات اللازمة على الجهات السابقة المذكورة. ولا يراعى في فرض الضرائب منع تزايد الثروة أو منع الغنى أو زيادة واردات بيت المال، ولا يراعى في فرضها إلا كفايتها لسد النفقات اللازمة لهذه الجهات، ولا يؤخذ أكثر من ذلك لأن أخذه يكون ظلماً لكونه غير واجب على المسلمين أن يدفعوه، والظلم ظلمات يوم القيامة».^(١)

الشرط الثاني:

توزيع أعباء الضرائب بالعدل:

إذا كانت الدولة بحاجة إلى مال لسد النفقات اللازمة والضروريات وليس عندها موارد مالية تفي بهذه الحوائج، جاز لها فرض ضرائب للقيام بها، ولكن لا بُدَّ من أن تكون هذه الضرائب موزعة بالعدل^(٢) وعدم الظلم بأن تكون موزعة على أفراد الدولة بقدر استطاعتهم وعدم تكليفهم بما لا يطاق، أو تكليف بعض الأفراد بالضريبة دون غيرهم، وليس لعجز الغير ولكن لأمر أخرى خارجة عن ذلك.

وإذا كان تعيين الحاجة لفرض ضرائب، فلا بُدَّ من أن تكون عادلة، لا كما يحدث في الواقع الحاضر. فمثلاً ما يعرف بالضريبة الجمركية في لبنان يعفى منها كثير من المسؤولين الكبار في الدولة، كالنواب والوزراء وغيرهم، وهذا يشمل ضرائب عدة مع أنه يكلف بها

(١) زلوم، الأموال في دولة الخلافة، ص: ١٣٦.

(٢) المراجع السابقة: فقه الزكاة، النظرية الاقتصادية في الإسلام، الأموال وغيرها.

آخرون. والواقع أن هؤلاء المسؤولين هم أولى من يفرض عليهم الضرائب لكثرة الأموال لديهم ووفرته. فالعدل أن يفرض عليهم قبل غيرهم، فليس من العدل أن تفرض على أناس دون غيرهم وتحمل أناس فوق طاقتهم.

وقد تقدم فعل عمر بن الخطاب ؓ عندما فرض ضريبة الخراج حيث راعى هذا المبدأ، فوزع الضريبة بالعدل والمساواة، بل إنه أمر عماله على الخراج بأن لا يحملوا الأرض وأصحابها ما لا يطيقون، بل إنه كان يضع الخراج عند عدم صلاحية الأرض للزراعة. وكذلك كما يأتي في العصور حيث إنه كان يأخذ على بعض الأموال التجارية أكثر أو أقل مما يأخذ على غيرها، مراعاةً لهذا المبدأ.

وعليه لا بُدَّ من مراعاة هذا الاعتبار، وحينئذ تجب مراعاة قواعد لتحقيق هذا الشرط وهذه القواعد هي:

١- قاعدة العدالة:

وهي أن يشترك كافة الأفراد في نفقات الدولة بنسبة دخل كل فرد. ^(١) وقيل: ألا يترتب على فرض الضرائب أو شكل تحصيلها أو مواعيدها عنت على الممولين في ممارسة نشاطهم. ^(٢) والعدالة هي أساس التكليف في الشريعة الإسلامية، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ^(٣). وقوامها العمومية في الفرضية، والمساواة في التكليف، والقدرة على التحمل الضريبي، والمساهمة في الأعباء العامة. وتقتضي العدالة بأن تكون الضريبة عامة تفرض على جميع الأشخاص، ليضمن المواطنون بشأن كل التزاماتهم الضريبية ونحوها.

(١) د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٧٤.

(٢) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ص: ٨٣.

(٣) النحل آية: (٩٠).

٢- قاعدة اليقين:

وهي أن تكون الضريبة محددة وواضحة ومعلومة دون غموض وأن تكون مستقرة حتى يتضح للممول بصورة مستقلة ما عليه، وتتناول يقينية الضريبة العلم بفرضيتها وأوعيتها من أموال وأشخاص وأسعارها ووسائل ربطها وجبايتها وموعدها. وتتناول أيضاً ثبوتها واستقرارها بعدم إدخال التعديلات والتغيرات في نظامها من سوء مقدار وموعد إلا في أضيق الحدود.^(١)

وحتى يتحقق التعيين بمفهومه فإنه يلزم تحقيق أمرين اثنين:

الأول: أن تكون التشريعات المالية والضريبية واضحة جلية بحيث يفهمها عامة الناس دون عناء أو التباس.

الثاني: أن تجعل الدولة في متناول المكلفين جميع القوانين المتعلقة بما تقرره من ضرائب وما يتفرع عنها من قرارات ولوائح وتعليمات، عن طريق النشر والإيضاح بإحدى وسائل النشر المسموعة والمقروءة.^(٢)

وقاعدة التعيين مقررة في الإسلام وعمل بها في الخراج والجزية والعشور والخمس، حيث إنها كانت واضحة جلية، فكان كل إنسان يعلم ما يجب عليه من حيث قدره ووقت دفعه ومن يسقط عنه. وهذا ما ذكر تحت كل باب في محله.

إن مراعاة هذه القاعدة ضرورية لأن عدم وضوح الضريبة أو كثرة التعديلات في نظامها يؤدي إلى إرباك الممول وعدم استطاعته التحكم المنظم بشؤونه المالية، مما يؤدي إلى الفوضى وعدم احترام الأنظمة، وبالتالي يؤدي به إلى التهرب من أداء الضريبة، وفقدان الثقة بأنظمة الضرائب.

(١) عناية، المالية العامة، ص: ٣٢٥. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٧٤. عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٥٩. القرضاوي، فقه

الزكاة (١٠٤٧/٢). الجلال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٣١٦.

(٢) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٥٩.

٣- قاعدة الملائمة:

وهو أن يكون للضريبة أوقات ملائمة حتى 'تدفع بأقل مشقة تقتضي عدالة التشريع الضريبي الإسلامي تلائمها أحكام الضريبة مع ظروف المكلف المالية، وبخاصة فيما يتعلق بمواعيد وأمكنة وأساليب جبايتها ونوعية أوعيتها'.^(١)

ومن مقتضى العدالة أن يتلاءم ميعاد دفع الضريبة مع وقت يسار المكلف بأن يكون وقت حصوله على الدخل أو بعده بوقت مناسب.

وهذا ما نجده في عدالة الإسلام في فرضه الضرائب كالخراج والجزية والعشور والخمس. فالخراج مثلاً يؤخذ في آخر الحول أو عند حصاد الزرع. وفي الجزية في آخر العام ومنهم من قسّطه على دفعات كالحنفية. فالمراد من ذلك كله هو عدم ظلم الممول والمكلف في أداء الضريبة وعدم تكليفه فوق طاقته، بل المراد الفرق به وعدم ظلمه أو شعوره بالظلم.^(٢)

٤- قاعدة الاقتصاد:

المراد بهذه القاعدة: أنه يجب تطبيق الضريبة وجبايتها بحيث يتحمل الممول أقل ما يمكن تحاشي نفقات الضريبة، وبالتالي سيخفف العبء على الممول.^(٣)

وتقتضي عدالة التشريع الضريبي الإسلامي الاعتدال في تكاليف الجباية بعيداً عن الإسراف والمبالغة. ولا شك بأن عدالة التشريع الإسلامي تتمثل في اعتداله في جميع الأمور والأحوال ومنها الأمور المالية، سواء فيما يتعلق بالتحصيل والجباية أو الإنفاق والتصرف. فالمشروع المالي الإسلامي وضع قواعد مثلى تحتذى في الاقتصاد في نفقات جباية الضريبة، ومنها تشدده في تعيين الجباية من أهل الصلاح والتقوى، ومعاقبته على قبول الجباية للهدية ونحوها.

(١) المراجع السابقة.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) المراجع السابقة.

إن الإسلام عموماً أمر بالاعتدال والتوسط ونهى عن الإسراف والإفراط في جميع الأمور، فقال تعالى في وصفه عباد الرحمن: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ٦٧﴾. (١) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ٧٩﴾. (٢)

قال ابن كثير: «أي ليسوا بمبذرين في إنفاقهم فيصرفون فوق الحاجة ولا بخلاء على أهلهم فيقصرون في حقهم فلا يكفونهم بل عدلاً خياراً، وخير الأمور أوسطها لا هذا ولا هذا». (٣)

فإذا كان هذا في المال الخاص، فكيف الحال بالنسبة للمال العام؟ لا بُدَّ من أن يكون مراعاته أشد وأكثر حرصاً. ولهذه كره العلماء التضمين في الخراج والجزية والعشور، لما يكون فيه من ظلم الرعية والعسف بهم وصرف الأموال على تكاليف الجباية. ولكن في الواقع الحاضر نجد خلافه، فتصرف الأموال الكثيرة في الكماليات للجبابة والعمال، ويريدون التعويض من المكلفين، فيحملونهم فوق طاقتهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الشرط الثالث:

إنفاق حصيلة الضرائب في مصلحة الأمة:

يشترط لجواز فرض الضرائب أن تنفق حصيلة ما يجب منها في مصلحة الأمة وبما يسد حاجتها^(٤)، كبناء جسور وتعبيد طرقات وإنشاء مدارس ومستشفيات وتجهيز مرافق عامة وتجهيز جيوش ونحوها، لأن المقصود من فرض الضرائب هو تغطية هذه الحاجات، وقد تقدم القول بأنه لا يجوز فرض ضريبة أصلاً إلا عند الحاجة، وهذه هي الحاجة التي تفرض من أجلها.

(١) الفرقان آية: (٦٧).

(٢) الإسراء آية: (٢٩).

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣١٤).

(٤) انظر المراجع السابقة.

وأما إذا كانت تفرض من أجل المصالح الشخصية للمسؤولين وقضاء شهواتهم وتصرف في رغباتهم ورغبات أقاربهم والمقربين منهم، فعندئذ لا يجوز فرض ضريبة أصلاً، لأنه لا توجد حاجة لفرضها.

ومراعاة هذا الأمر مهم جداً، وقد عنت الشريعة الإسلامية بهذا الجانب، عملاً بما تقرره القواعد العامة في الشريعة من تقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة والشخصية.

والآن نرى صرف الأموال العامة في غير محلها، ويوجد الغنى الفاحش عند بعض المسؤولين الذي يظهر لديهم فجأة، وقبل تسلم موقع المسؤولية لم يكن كذلك. وكم نسمع عن رواتب خيالية يتقاضاه الذين هم في المراكز الأولى في الدولة. أليس هذا من صرف الأموال في غير محلها؟ ثم تفرض الضرائب الجديدة وتضاعف القديمة بحجة أنها لا تكفي لسد العجز المالي للدولة. أين نحن من العدالة المرجوة والمطلوبة؟ فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ حين شعر بنمو الأموال لدى بعض الولاة، خشي أن يكون الولاة قد اكتسبوا شيئاً من هذه الأموال بسبب ولايتهم، عندها أمر بتقسيم هذه الأموال وأخذها إلى بيت المال. (١)

قال ابن تيمية: « وكذلك محابة الولاة في المعاملة من المبايع والمؤاجرة والمضاربة والمساواة والمزارعة ونحو ذلك هو من نوع الهدية. ولهذا شاطر عمر بن الخطاب ؓ من عماله من كان له فضل ودين، لا يتهم بخيانة وإنما شاطرهم لما كانوا خصوا به لأجل الولاية من محابة وغيرها، وكان الأمر يقتضي ذلك، لأنه كان إمام عدل يقسم بالسوية ». (٢)

(١) د. عبد العزيز العمري، الولاية على البلدان في عصر الخلفاء الراشدين (١٣٠ / ٢).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٥٧ / ٢٨).

وقام عمر $\frac{2}{3}$ بمشطرة أموال عدد من عماله. وكان $\frac{1}{3}$ يكتب أموال عماله إذا ولاهم ثم يقاسمهم ما زاد على ذلك وربما أخذه منهم.^(١)

وقام أيضاً بمشطرة بعض أقارب الولاة لأموالهم إذا ما رأى مبرراً لها، فقد أخذ من أبي بكر^(٢) نصف ماله، فاعترض أبو بكر قائلاً: إني لم أَل لك عملاً؟ فقال عمر $\frac{2}{3}$: ولكن أخاك على بيت المال وعشور الأبله^(٣)، فهو يقرضك المال تتجر به.^(٤)

فالناس بحاجة إلى ولاة يعنون بالمصالح العامة للأمة ويسهرون لأجلها، وينفقون الأموال في مصالحها. لذلك رأينا في حكم الخراج والجزية والعشور أنها كلها تصرف في المصالح العامة للأمة ويبدأ بالأهم فالأهم فيها.

وأما الآن فكم من الأموال التي يختلسها الولاة والعمال وموظفو الدولة من أموال الدولة الموضوعة تحت تصرفهم لقيامهم بأعمالهم أو لقيامهم بالإشراف على الإنشاءات أو المشاريع أو غيرها من مصالح الدولة ومرافقها.^(٥)

وبه يتقرر المبدأ الضروري وهو عدم صرف الأموال العامة في رغبات الولاة وأقاربهم ومن قرب منهم.

وتقدم قول الإمام النووي للظاهر بيبس حيث أمره أن يبيع الحوائص المذهبة والحلي الذي عند مماليكه وجواريه قبل أن يفتيه بجواز فرض ضريبة مع أنه في حال قتال شديدة مع التتار.

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ص: ٢٢٠-٢٢١. العمري، الولاية على البلدان (٢/ ١٣١).

(٢) هو نفيح بن الحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج بن أبي سلمة الثقفي، صحابي جليل كبير القدر، وسمي أبو بكر لأنه تدلى في بكره يوم الطائف، فأعتقه رسول الله ﷺ. توفي سنة ٥١ هـ وقبل غير ذلك. البداية والنهاية (٨/ ٥٩).

(٣) والأبله بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة وهي أقدم من البصرة. معجم البلدان (١/ ٤٣).

(٤) نقلاً عن كتاب سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لعلي الصلابي، ص: ٣٤٣.

(٥) زلوم، الأموال في دولة الخلافة، ص: ١١٤-١١٥.

الشرط الرابع:

فرض الضرائب بواسطة ولي الأمر:

لا يمكن لكل شخص أن يفرض ضرائب أو ما يشاء من تلقاء نفسه، بل إن هذا الأمر من صلاحيات ولاية الأمور.^(١) وبخاصة لأن الأمر مبني على الاجتهاد في رعاية مصلحة الأمة، والاجتهاد في هذا المجال هو من اختصاص الولاية، ولأن الأمر ليس بمجرد فرض ضرائب فقط، بل الأمر يحتاج إلى النظر في عدة أمور منها:

١- النظر في الحاجة الداعية لفرض الضرائب هل هي حاجة تدعو إلى فرض ضريبة أم لا؟

٢- تحديد الضريبة المستحقة من حيث قدرها ووقت دفعها، وهو يحتاج إلى اجتهاد من أجل مراعاة حال المكلفين وقدراتهم المالية لدفع هذه الضريبة.

٣- توزيع أعباء الضريبة بالعدل.

إن جميع هذه الأمور تحتاج إلى تقدير واجتهاد، فكان بواسطة الولاية والمسؤولين، ودراسة الأمور من جميع الجوانب. ولهذا لا بُدَّ من أن يكون الحاكم الذي يفرض هذه الضرائب عادلاً تجب طاعته، ليكون هذا ضماناً لعدم الظلم والعسف ولتحقيق العدل. وأما الحاكم الظالم فإنه لا يراعي للناس حرمة ولا لأملأهم الخاصة. بل الغالب هم ينصبُّ على تحقيق رغباته الشخصية، فيذهب الأموال العامة عن طريق الإسراف والترفيه، ولا يبالي بأحوال الأمة، ولا يهتم لأمرها، وربما هذا ينطبق على عدد كبير من الحكام الحاضرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولذلك كان فرض الخراج والعشور ونحوه بأمر من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ، ولم يكن ذلك عن طريق التعنت وإنما بالاجتهاد المبني على النصوص الشرعية.

(١) أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام، ص: ١٤٩. فكري نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، ص: ٤٠٠.

الشرط الخامس:

موافقة أهل الشورى والرأي في الأمة: ^(١)

تقدم أن جواز فرض الضرائب هو من مصلحة الإمام، ولكن لا يكون ذلك منه على سبيل التعنت والانفراد بالرأي، بل لا بُدَّ من أن يكون ذلك ضمن موافقة أهل الشورى والرأي في الأمة، وهم أهل الاختصاص في هذا المجال من علماء الشريعة الذين يبينون له جواز أو عدم جواز فرض هذه الضريبة، وكذلك من أهل الاختصاص من الاقتصاديين الذين يقدرון الحوائج وينظرون في أحوال الناس وقدر طاقتهم، لأن الأمر يحتاج إلى نظر وتأمل، وكما تقدم في الشرط السابق بأن الأمر يحتاج إلى نظر في قدر الضريبة ووقت دفعها وتوزيع أعبائها ونحوها من الأمور، وبه يتعين الاستفادة من أهل الاختصاص في هذا المجال وأخذ رأيهم ومشاورتهم.

إن فرض الضريبة يحتاج إلى موافقة أهل الرأي استناداً إلى حرمة المال، وبراءة الذمة في الأصل، والخروج عن الأصل يتطلب موافقة أهل الرأي. ^(٢)

وهذا أيضاً يوافق مبدأ الشورى في الأمة، حيث قال الله تعالى لنبيه ﷺ موجهاً إياه:

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾. ^(٣)

والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب. ^(٤)

ونقل القرطبي عن بعضهم قوله: « واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون، وفيما أشكل عليهم من أمور الدين ووجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب، ووجوه

(١) القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٨٥). القرّة داغي، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، ص: ٥٨.

(٢) عناية، المالية العامة، ص: ٣٤٦.

(٣) آل عمران آية: (١٥٩).

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٦١).

الناس فيما يتعلق بالمصالح ووجوه الكتاب والوزراء والعمال فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها. وكان يقال: ما ندم من استشار، وكان يقال: من أعجب برأيه ضل^(١).

وكان النبي ﷺ يشاور أصحابه فيما لا يوحى إليه فيه، وشاورهم في أمور عدة، وكان يرجع إلى رأيهم إذا رأى فيه الصواب والمصلحة.

فعلى الحاكم المشاورة في الأمور المهمة لأنه من مقتضيات المصلحة العامة، والتي تلي على الحاكم الإسلامي مشاورة أهل الرأي والحل والعقد، ومنها موضوع الضرائب ومقدارها وكيفية جبايتها ونحو ذلك.

فعطاء الخلفاء الراشدين كان من اختصاص أهل الرأي، وفرضية الخراج بنيت على أساس مبدأ الشورى، وقد تقدم الكلام عن ذلك مفصلاً، وهو أن عمر بن الخطاب % شاور الصحابة في الأمر فوافقوه على ذلك إلا ما كان من بعضهم.

ويؤكد ما نجده الآن من أن فرضية الضريبة لا تنفذ إلا بقانون يصدره مجلس ممثلي الشعب^(٢). وطبعاً يكون ذلك بناءً على دراسات متقدمة، ولكن هذه الدراسات ربما يكون بعضها مبنياً على غير وجه مصلحة الأمة، بل قد يكون ذلك لجلب الأموال وزيادة الموارد للخرينة العامة للدولة، وقد يكون ذلك من دون حاجة إليها. ففي الاستشارة فوائد ومصالح دينية ودنيوية ما لا يمكن حصره. ومن هذه الأمور:

١- إن المشاورة من العبادات المتقرب بها إلى الله تعالى.

٢- ما تتمخض عنه الاستشارة من الرأي المصيب، فإن المشاور لا يكاد يخطئ في فعله، وإن أخطأ أو لم يتم له المطلوب فليس بملوم، فإذا كان الله يقول لرسوله ﷺ وهو

(١) المرجع السابق.

(٢) عناية، المالية العامة، ص: ٣٤٦.

أكمل الناس عقلاً وأغزرهم علماً وأفضلهم رأياً: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(١). فكيف
بغيره؟^(٢)

فمبدأ الشورى مهم في الحياة وجميع الأمور، لهذا طالب به النبي ﷺ وكان يشاور
أصحابه في جميع الأمور التي لم يوح إليه فيها.
وكذلك سلك الخلفاء من بعده هذا المبدأ فكان إذا نزلت بهم نازلة جمعوا أهل الحل
والعقد وتشاوروا في هذه المسألة.

الشرط السادس: أن يكون فرض الضريبة مقتصرًا على القادرين:^(٣)

وهذا الشرط يدخل صراحة في الشرط الثاني، وهو توزيع أعباء الضريبة بالعدل.
وتقدم الكلام عليه ولكن ذكرته هنا لاختصاصه بأهمية خاصة وميزة أخرى وهي مراعاة
الفقراء وأهل الحاجة وأن تكون فرضية الضرائب على الأغنياء والموسرين القادرين. ولو
تأمل متأمل في فرضية الجزية ومقدارها لوجد هذا الأمر واضحاً جلياً لا لبس فيه، وهي
تقسيم الجزية على أصناف: الموسر الغني يفرض عليه شيء، والمتوسط أقل منه، ثم الفقير
المعتمل أقل من الجميع. ومن ثم تسقط الجزية عن الفقير غير المعتمل على القول الراجح،
وهو الذي لا يجد ما يدفع له الجزية، ويأتي التفصيل عند بيان مقدار الجزية إن شاء الله.

وتقدم الكلام في الخراج كيف كان عمر ٪ يوصي عماله بعدم تكليف أهل الخراج
فوق طاقتهم، بل كان يقول لعماله لعلكم كلتموهم فوق طاقتهم، هذا هو عدل الإسلام
وسماحته، يراعي أحوال الناس، بل لو نظر المتأمل فيما يتعلق من أحكام بالأموال في
الإسلام من زكاة وواجب وخراج وجزية وعشور لوجد أن الإسلام راعى حرمة الإنسان
وأخذ الواجب من الزكاة بعد كمال النصاب وتمام الحول، مما يدل على أن الأخذ إنما يكون

(١) آل عمران آية: (١٥٩).

(٢) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: ١٥٤.

(٣) القرعة داغي، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، ص: ٥٨.

من الفائض عن حاجة الإنسان وهو مما يزيد عن حاجته الأساسية والأصلية، إنه شرع رب العالمين العليم الحكيم جل شأنه.

الشرط السابع: وهو فرع من الشرط الأول وهو:

أن يكون فرض الضريبة مؤقتاً مقيداً بالحاجة.^(١)

لأن فرضها إنما أجاز للحاجة، فإذا زالت هذه الحاجة والضرورة رجع الأمر إلى الأصل، وهو عدم جواز فرض الضرائب.

والقاعدة الفقهية المشهورة: ما جاز لعذر بطل بزواله.^(٢)

وقاعدة: ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها.^(٣)

والضريبة أجازت للضرورة والحاجة فتقدر بقدر هذه الحاجة، فإذا أخذ من مال الضرائب ما يكفي لهذه الحاجة فما زاد عنها فلا يجوز لأنها قدرت بقدرها.

وخلاصة هذه الشروط:

يمكن أن يقال بأن فرض الضرائب في العصر الحاضر غير جائز إلا في الحالات النادرة، وذلك لصعوبة تحقيق هذه الشروط في الواقع الحالي. وكثير من الدول عندها موارد كافية تكفي سد النفقات المحتاج إليها، كالبترول مثلاً. وإن كان بعض الدول بحاجة إلى موارد لقلتها لديها، فإنها لا توزع أعباء الضريبة بالعدل.

ومن ثم قلما يوجد إنفاق حصيلة الضرائب في المصالح العامة، بل ينفق المال في وجوه الإسراف والترفيه والكماليات الخاصة بالمسؤولين وأقاربهم ومن تقرب منهم وحواشيهم. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فتطاهم النصوص التي جاءت في النهي عن أخذ المكوس، وهو أخذ بغير حق من أموال الناس وفرض عليهم ظلماً. والله أعلم.

(١) فكري نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، ص: ٤٠٠. القرّة داغي، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، ص: ٥٨.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ص: ٨٥. البورنو، الوجيز، ص: ٢٤١.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ص: ٨٤. ابن نجيم، الأشباه والنظائر مع غمز عيون البصائر (١/٢٧٦).

الفصل الثاني: أساس فرض الضرائب في القانون، وأغراضها في الشريعة الإسلامية

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أساس فرض الضرائب في القانون.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نظرية المنفعة أو التعاقدية.

المطلب الثاني: نظرية سيادة الدولة أو نظرية التضامن الاجتماعي.

- المبحث الثاني: مقارنة بين هذه النظرية وبين فرضها في الإسلام.

- المبحث الثالث: أغراض الضريبة في الشريعة الإسلامية.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الأغراض السياسية.

المطلب الثاني: الأغراض الاجتماعية.

المطلب الثالث: الأغراض الاقتصادية.

المطلب الرابع: الأغراض المالية.

الفصل الثاني

المبحث الأول

أساس فرض الضرائب في القانون:

لا يتنازع أحد من مفكري المالية العامة في السلطة القانونية والمطلقة للدولة في فرض الضرائب على رعاياها، ولكن تنازعوا في التكييف القانوني لهذه السلطة، وفي الأساس الذي تنبني عليه سلطتها. فمن المفكرين الماليين من جعل أساس فرض الضرائب بناءً على المنفعة التي تقدمها الدولة لأفرادها، ومنهم من بناها على أساس سيادة الدولة، وفيما يعرف بنظرية التضامن الاجتماعي.

ومن خلال معرفة الآراء يمكن حصر أسس فرض الضريبة في القانون الوضعي في

نظريتين:

الأولى: النظرية المنفعية أو النظرية التعاقدية.

الثانية: نظرية سيادة الدولة أو نظرية التضامن الاجتماعي.^(١)

المطلب الأول

نظرية المنفعة أو النظرية التعاقدية

تتكون هذه النظرية بما يكون من علاقة بين الدولة والأفراد، فالأفراد يدفعون الضرائب مقابل منفعة تؤمنها الدولة لهم، وهذه المنفعة التي تؤديها وتقدمها لهم هي شتى المرافق المستغلة لصالح الأفراد، كبناء المستشفيات والمدارس والطرق وبناء الجسور وتجهيز الجيوش للدفاع عن البلاد وعنهم بتأمين الحماية لهم ونحوها من أنواع الخدمات العامة.

(١) عناية، المالية العامة، ص: ٣٦١. عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٥٥-١٥٦. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية،

ص: ٩٨. القرضاوي، فقه الزكاة (١/١٠٠٦-١٠٠٧).

هذه النظرية كانت سائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأنه لولا انتفاع الفرد بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة له لما أصبح هناك سند لدفع الضريبة. ويؤيد أصحاب هذه النظرية وجهة نظرهم بالقول أن الفرد يرتبط مع الدولة بعقد ضمني ذي طبيعة مالية مؤداه التزامه بدفع الضريبة نظير قيام الدولة بخدمات يترتب عليها نفع خاص له.^(١) ولكن اختلف أصحاب هذه النظرية في طبيعة ونوع هذا العقد الذي يكون بين الأفراد والدولة.

أ- فمنهم من جعله عقد بيع خدمات أو عقد إيجار أعمال، ومن أصحاب هذا التكييف الاقتصادي ميرانو والاقتصادي الإنكليزي آدم سميث، فهؤلاء يقررون أن العقد هو عقد بيع خدمات أو إيجار أعمال من الدولة، فالدولة تبيع خدماتها للأفراد مقابل التزامهم كمشتريين بدفع ثمن هذه الخدمات من صورة ضرائب. وإن آدم سميث قد تصور أن سداد ثمن هذه الخدمات يتم وفق عقد إيجار يستأجر بمقتضاه المواطن ما تقدمه له الدولة من خدمات مقابل ما يدفعه من ضرائب.^(٢)

ومعنى هذا التكييف على أنه عقد بيع خدمات أو عقد إيجار:

١- أن الضريبة مساوية للمنفعة التي يحصل عليها الممول.

٢- حق الدولة في التوسع في سلطتها لفرض الضرائب على أكثر المنتفعين من الخدمات والمنافع المقدمة.^(٣)

ب- ومنهم من كلفه على أنه عقد تأمين، ومن هؤلاء المفكر الفرنسي مونتسكيو، حيث بين أن الضريبة هي قيمة التأمين الذي يدفعه المكلف للدولة مقابل الانتفاع من خدماتها، بكل هدوء واستقرار واطمئنان. ومعنى هذا التكييف على أنه عقد تأمين:

(١) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٥٥.

(٢) المراجع السابقة إضافة إلى: رفعت المحجوب، كتاب المالية العامة، ص: ١٩٨.

(٣) عناية، المالية العامة، ص: ٣٦٠.

- ١- تناسب الضريبة مع قيمة الأموال المؤمن عليها والتي بحوزته.
 - ٢- فرض الضريبة تبعاً لدرجة ثراء وغنى الفرد الدافع للضريبة.
 - ٣- فرض الضريبة على الرأس المالي أو على دخل الفرد.^(١)
- ج - عقد شركة كيّفه المفكر بروجلي حيث يرى أن الضريبة هي حصة شريك، وهذه الشركة التي له فيها حصة هي شركة مساهمة مؤلفة من أفراد الجمهور، ويكون مجلس إدارة هذه الشركة هو الحكومة.^(٢) ومعنى هذا التكييف:
- ١- فرض الضريبة على رأس المال وليس على دخل الأفراد.
 - ٢- ضرورة تناسب الضريبة مع درجة يسار الفرد الشريك أو غناه.
 - ٣- يكيف كل من الدولة والأفراد علاقاتهم على أساس المنافع المادية والمصلحة لكل من الفريقين.

نقد نظرية المنفعة أو النظرية التعاقدية:

أما من حيث الجملة والعموم فإنه يصعب التسليم بهذه الفكرة، إذ ليس ثمة طريقة لتقدير المنفعة التي يحصل عليها كل شخص على حدة من نشاط الدولة وخدماتها، إذ أن معظم خدمات الدولة غير مرتبطة بالربح المادي وغير قابلة للتجزئة، حيث يستفيد منها المجتمع بصفة عامة. وحتى لو تيسر تقدير هذه المنفعة فإن الدولة كثيراً ما تنفق نفقات كثيرة لمصلحة الطبقات الفقيرة، ولا يمكن لهذه الطبقات الفقيرة أن تؤدي ضرائب للدولة بقدر ما تقدم لها من خدمات ومنافع. حتى ولو أمكن تقدير المنفعة لكل فرد وشخص يؤدي الضريبة، فإن هذه النظرية تؤدي إلى نتائج ظالمة، فالطبقات الفقيرة هي أكثر حاجة إلى النفقات والخدمات من الطبقات الغنية. وإذا طبقت هذه النظرية فمؤداها أن الفقراء

(١) المرجع السابق، ص: ٣٦١. وعادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٥٦.

(٢) عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، ص: ١٥٧.

يتحملون العبء الأكبر من الضرائب لأنهم بحاجة إلى الخدمات أكثر من الأغنياء، وهم لا يستطيعون.^(١)

ولكن بالرغم من أوجه النقد هذه وغيرها فإن نظرية المنفعة والعقد لا تخلو من فائدة، وهي أنها وجهت الأذهان إلى ضرورة قيام الدولة بإنفاق حصيلة الضرائب في توفير خدمات مختلفة ومتنوعة يستفيد ويتنفع بها المواطنون، وإلا تكون قد أخلت بواجبها نحوهم.^(٢)

هذا من حيث الجملة، وأما النقد التفصيلي لكل كيفية فهو على النحو الآتي:

١- أما تكيفه على أنه عقد بيع خدمات أو عقد إيجار: فإنه يرد عليه استحالة التناسب والتساوي بين الضريبة والمنفعة، والصعوبة الكبرى في تحديد المنفعة وتوقعها على قيمة الضريبة المحصلة أحياناً كالصحة والتعليم والأمن والدفاع وغيرها، فضلاً عن مخالفته للعدالة الضريبية، لأن أكثر المستفيدين هم من الفقراء والطبقة الوسطى.

٢- أما التكيف على أنه عقد تأمين: فيرد على هذا التكيف عدم ضمان التناسب بين قيم الضريبة وقسم أحوال الممول، وعدم ضمان أو إلزام الدولة بتعويض خسائر الممول، وهو المؤمن عند خسارته أو هلاك أمواله، فضلاً عن عدم جواز حصر وظيفة الدولة في خدمات الهدوء وهي الحماية والأمن والدفاع.^(٣)

٣- وأما التكيف على أنه عقد شركة: فيرد عليه عدم توافر التناسب بين الضريبة ودرجة اليسار، بل إن الأمر بعكس ذلك تماماً، لأن ما تنفقه الدولة على الفقراء أكثر مما تقدمه للأغنياء.

(١) أحمد جامع، علم المالية العامة، ص: ١١٢. زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، ص: ١٦٥. يونس البطريق، مقدمة في النظم

الضريبية، ص: ١٣. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٩٨. القرضاوي، فقه الزكاة (١٠٠٧/٢).

(٢) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٥٦.

(٣) القرضاوي، فقه الزكاة (١٠٠٧/٢). عناية، المالية العامة، ص: ٣٦١.

وخلاصة ذلك: أنه لا يمكن أن يكون هناك اتفاق مالي بين الدولة والأفراد، لاسيما كما هو معلوم ما للدولة من سمات الإجبار والتفوق في تحصيل الضرائب من المكلفين بها. ومما يدل كذلك على بطلان هذه النظرية هو عدم إمكانية اعتبار الضرائب ثمناً للخدمة المقدمة من الدولة، لأنه لو صح ذلك للزم أن يكون سعر الضريبة واحداً بالنسبة لجميع الأفراد فقيرهم وغنيهم، ولكن الأمر ليس كذلك. ومما يدل على البطلان كذلك أنه في كثير من الأحيان لا يوجد أصلاً منافع أو خدمات مقدمة للأفراد مقابل هذه الضرائب التي تؤخذ منهم. وهذا أيضاً يلزم القول بأن الأفراد إذا لم يقدم لهم خدمات ومنافع فإنهم لا يطالبون أو لا يؤدون الضريبة، وليس الأمر كذلك، لأن الضرائب كما تقدم في حقيقتها وتعريفها أن من خصائصها أنها تؤخذ جبراً من الأفراد، وهذا مما يدل على أنها ليست في مقابل منفعة أو خدمة.^(١)

وإن أساس الخطأ في ظهور هذه النظرية هو بناؤها على الأفكار الفلسفية لبعض المفكرين الأوروبيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الذين بنوا ذلك على أساس احترام مبادئ الحرية لدى الأفراد، ومن أجل الحد من تدخل الدولة في شؤون الأفراد. وترتب عليه أن الضريبة تلزم على مقدار مقابل منفعة تقدمها الدولة للأفراد.^(٢)

(١) المراجع السابقة.

(٢) عناية، المالية العامة، ص: ٣٦٣.

المطلب الثاني

النظرية الثانية: نظرية سيادة الدولة أو نظرية التضامن الاجتماعي

الذي أدّى إلى هذه النظرية هو عدم صلاحية نظرية المنفعة أو النظرية التعاقدية للضريبة. فإن دفع الضرائب يبنى على أساس أحقية الدولة في سيادتها على إقليمها ورعاياها، وعلى مقدار توفيرها وحمايتها للتضامن الاجتماعي بين أفرادها جميعاً من المتأخرين والسابقين.

فتضامن الأفراد مع الدولة في تغطية النفقات وسد الحاجات المتعلقة بالمصلحة العامة بغض النظر عن قيمة الفائدة أو المنفعة العائدة على الأفراد الخاصة. ولما كان من غير الممكن ترك الأمر إلى الأفراد لتقرير مقدار مساهمتهم في تحمل التكاليف العامة، فإن الدولة بما لها من سيادة قانونية على المواطنين تقوم بإلزام كل منهم بدفع نصيبه بحسب درجة مقدرته المالية.^(١)

ومن سمات هذه النظرية:

- ١- أنها تبعد جانباً معيار التساوي والمقابلة بين الضريبة والمنفعة، لأنه يدفع البعض القليل ويحصل على الكثير، وقد يدفع البعض الكثير ولا يحصل إلا على القليل، وقد لا يحصل على شيء.
- ٢- أساس هذه النظرية ليس هو المنفعة وإنما هو المقدرة التكليفية للممول تطبيقاً لمبدأ التضامن الاجتماعي.
- ٣- هذه النظرية تلزم تضامن الأجيال المتأخرة مع الأجيال السابقة وذلك في تحمل أعباء الدين.

(١) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٥٦. القرضاوي، فقه الزكاة (٢/١٠٠٧). عناية، المالية العامة، ص: ٣٦٣.

٤- وتتميز هذه النظرية بأن البعض يحصل على خدمات ومنافع عامة على الرغم من عدم قيامهم بدفع ضرائب نهائياً أو دفع مبالغ بسيطة وزهيدة.^(١)

وتعد هذه النظرية من أهم النظريات وقواعد العدالة في العصر الحديث، كما تعد أكثر سلامة وتناسباً مع فرضيات التشريع المالي الإسلامي، حيث استند إلى نظرية السيادة في تبريره لسلطة الدولة بفرضها للضرائب.

وقد فضل هذه النظرية كذلك شيخنا الزحيلي حيث قال في كتابه (آثار الحرب في الفقه الإسلامي):

« ولكل دولة بما لها من حق السيادة على إقليمها وعلى الأشخاص الذين يوجدون على أرضها، أن تفرض عليهم ما تحتاجه من أعباء مالية، ضرورة مشاركة الشعب في تحمل مسؤولية الدولة ».^(٢)

ثم أوضح بعد بيان النظريات في تسوية حق الدولة في وضع الضرائب ميله لتفضيل نظرية السيادة حيث قال:

« ونحن نفضل نظرية السيادة، فإن للدولة سيادة إقليمية على القدرات الأجنبية، فكل أملاكهم ونشاطهم الاقتصادي واقع في سلطان الدولة ».^(٣)

(١) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٥٦-١٥٧. عناية، المالية العامة، ص: ٣٦٣-٣٦٤.

(٢) الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص: ٥٢٤.

(٣) آثار الحرب في الفقه الإسلامي، حاشية رقم (١)، ص: ٥٢٤.

المبحث الثاني

مقارنة بين أساس فرض الضرائب في القانون وفرضها في الإسلام

من خلال النظر في فرض الضرائب في الإسلام والتي تتمثل في الجزية والخراج والعشور وفرضها في القانون يظهر التقارب في النظرية الثانية، وهي نظرية سيادة الدولة المتضمنة نظرية التضامن الاجتماعي. ويمكن تقسيم الكلام على النحو الآتي:

أولاً: الجزية:

معلوم أن فرض الجزية أساسه التشريع الإسلامي المأخوذ من الكتاب والسنة، ويأتي توضيحه عند الكلام عن الجزية.

والدولة الإسلامية تقوم بفرضها وجبايتها وأخذها من الأفراد غير المسلمين المصالحين على ذلك، لأن الدولة هي المكلفة بتنفيذ الأحكام الواردة في القرآن والسنة، لما لها من حق السيادة على أفرادها وأقاليمها. ورعايا الدولة الإسلامية من الأفراد المسلمين والذميون يقيمون في أقاليم الدولة، فهم ملزمون بإعانة الدولة في تحمل أعبائها ورد شيء من الجميل لها ولرعايتها وحمايتها وخدمتها لهم. فالمسلم يلتزم بدفع الزكاة، بينما الذمي يلتزم بدفع الجزية.^(١) ويعتمد التكييف القانوني لنظريات الجزية على أساس نظريتين:

الأولى: نظرية سيادة الدولة.

الثانية: نظرية العقد الصلحي.

- أما نظرية سيادة الدولة: منشؤها هو حق الدولة في سيادتها على أفرادها ورعاياها متضامين في تحمل الأعباء العامة. والذميون من رعايا الدولة الإسلامية يقيمون فيها، وينعمون بالحماية والأمن، ولهم من الحقوق وعليهم من الواجبات ما يكفل ولاءهم للدولة، وتساوهم مع غيرهم من الأفراد المسلمين.

(١) عناية، المالية العامة، ص: ٣٧٠.

وبما أنه لا يجب على الذمي المعاهد ما يتعلق بالعقيدة من الجهاد والزكاة التي هي خاصة بالمسلمين، فلا بد للذمي أن يدفع الجزية ويساهم في أداء الخدمات العسكرية، ويشارك في تحمل الأعباء العامة.

لهذا يمكن القول بأن من أسباب أداء الجزية هو توافر العدالة في توزيع التكاليف والأعباء المالية في الدولة، وبما أن المسلم يجب عليه الجهاد، فيجب على غيره الجزية إتماماً لمعنى التكافؤ والتبادل.

ولما كان الفرد غير المسلم يتمتع بالأمن والحماية الداخلية والخارجية في ظل الدولة الإسلامية، فيجب عليه بمنطق الحق والعدل أن يساهم في تحمل الأعباء العسكرية وغيرها.^(١)

لذا فإن الذين يتحدثون ويستنكرون شأن الجزية، غفلوا عن أن الجزية في مقابل الزكاة التي يؤديها المسلم ضريبة ضئيلة يدفعها القلة ممن تتوافر فيهم شروط دفعها، مع أن المسلم يدفع أنواعاً كثيرة من الزكاة عن زكاة التجارة والذهب والفضة والزرع والثمار والمواشي وغيرها.

فلو نظر إلى الجزية لعلم قلتها، ولتبين أن ما يدفعه الذمي لا يساوي شيئاً في مقابل ما يؤديه المسلم.

لذا فمن حق الدولة الإسلامية بما لها من سيادة يحق لها أن تفرض الجزية من أجل التضامن الاجتماعي في تحمل الأعباء العامة مع المسلمين، وبما يتمتعون به من الحماية والأمن والاستقرار، ويأتي توضيحه عند الكلام عن موضوع الجزية. فإنه يمكن القول بأن تكييف فرض الجزية يتفق من حيث الجملة في نظرية السيادة والتضامن الاجتماعي مع أساس فرض الضرائب في القانون.

(١) عطوي، الاقتصاد والمال، ص: ٦٩.

- النظرية الثانية: نظرية العقد الصلحي:

منشأ هذه النظرية هو العقد الصلحي بين ممثل الدولة الإسلامية والذمين، فأساس فرض الجزية هو عقد الذمة، وضريبة الجزية مبنية على هذا العقد، في مقابل المنفعة التي يحصل عليها الذمي من الدولة الإسلامية حمايةً وأمنًا ومنعةً لحقوقه.^(١) وهذه النظرية يمكن أن تتفق نوعاً ما مع نظرية المنفعة التعاقدية في القانون، ولكن ليس على الوجه الكامل. وإنما معناها أن عقد الذمة هو من قبيل المعاهدات،^(٢) أي وجود عقد أو اتفاق يستند في أساسه إلى التشريع الإلهي في فرض الجزية، وإلى أحقية الدولة وسيادتها على أراضيها ورعاياها فهي تقدم لهم خدماتها، والمواطنون يساهمون بدورهم بشيء من هذه الخدمات والأعباء.

ثانياً: الخراج:

إن فرض ضريبة الخراج أساسه التشريع، فهو اجتهاد من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ وبموافقة الصحابة ؓ. وهذا الاجتهاد مبني على نصوص الشريعة الإسلامية من القرآن والسنة كما تقدم.

فإن الدولة الإسلامية بما أنها هي المكلف في تنفيذ الأحكام الشرعية، وهي المسؤولة عن أفرادها، فإن لها بما لها من حق السيادة أن تطبق من الأحكام ما يكفل لها سيادتها، وبما يحقق المصلحة العامة، وتوفيراً للموارد اللازمة لممارسة أعبائها وتحقيقاً لمبدأ التضامن الاجتماعي بين مختلف الأفراد الذين يعيشون على أراضيها من المسلمين وغيرهم.

وقد تقدم بيان حكمة عمر ؓ في ذلك حيث أراد تحقيق المصلحة العامة وتوفير الموارد المالية التي تكفي من يأتي بعده من المسلمين، ولبقاء الدولة الإسلامية دولة قوية.

(١) عناية، المالية العامة، ص: ٣٧١.

(٢) د. أحمد الشرباصي، كتاب الإسلام والاقتصاد، ص: ٤٩.

فالخراج هو ضريبة سندها مساهمة الأرض المفتوحة عنوة في النفقات العامة تفرض على أصحابها تطبيقاً لمبدأ السيادة، وضماناً لتحقيق التضامن الاجتماعي والتكليف الاجتماعي للمكلفين من الرعايا.

وهذا يعني أن ضريبة الخراج تتفق مع أساس فرض الضرائب في القانون بحسب مفهوم نظرية السيادة ونظرية التضامن الاجتماعي، في الجملة.

ثالثاً: العشور.

فرض ضريبة العشور أساسه التشريع الفقهي الاجتهادي كالخراج. وأول من وضعه عمر بن الخطاب $\frac{1}{10}$. ويأتي تفصيله في موضعه.

وضريبة العشور تفرضها الدولة الإسلامية مؤونة تؤمن بها سيادتها وحمايتها لحدودها.

ويتنازع أساس سلطة الدولة في فرضها لضريبة العشور نظريتان:

الأولى: نظرية سيادة الدولة أو نظرية المعاملة بالمثل.

الثانية: نظرية العقد المالي.

أما النظرية الأولى ومعناها: هل للإمام فرض العشور ابتداء لما للدولة من سيادة أو يفرضها معاملة بالمثل أي بما تعامله به الدولة الأخرى؟ ويأتي تفصيله في موضعه عند الكلام عن العشور. وفي الحقيقة هو خلاف قائم بين الجمهور والحنفية، ويمكن القول بأن نظرية السيادة هذه تقوم على أساس المعاملة بالمثل مع رعايا الدولة الأخرى.

وتقدير العشور متروك للإمام والحاكم بما يحقق المصلحة العامة للدولة المسلمة.

الثانية: أما نظرية العقد المالي:

فمنشأ هذه النظرية العقد الصلحي أي عقد الذمة التي تعقده الدولة الإسلامية مع رعاياها الذميين، وهذا المبدأ قال به بعض العلماء منهم أبو عبيد وابن حزم. ويأتي تفصيله في موضعه إن شاء الله تعالى.

والخلاصة:

يمكن القول من حيث الجملة: إن أساس فرض الضرائب في القانون يتفق مع أساسه في فرض الضرائب في الإسلام من حيث السيادة والمتضمنة لمبدأ التضامن الاجتماعي.

ولكن الفرق بين الشريعة والقانون أن الضرائب في الإسلام لها مستند شرعي من الكتاب والسنة والاجتهاد المستند إليهما. وروعي فيه المصلحة العامة للدولة الإسلامية، فهو نظام قائم على العدل والإحسان، ويبعد كل البعد عن أنواع الظلم والجور والتعسف. ويمكن القول في فرض الضرائب الحديثة في القانون بأن لها دليلاً في الشريعة الإسلامية وهو ما تقدم من الأدلة التي استدلت بها المجيزون لفرض ضرائب جديدة بما يحقق المصلحة العامة.

ولكن بشرط مراعاة الشروط التي تقدم ذكرها، والتي يمكن القول عنها بأنها صعبة التوفر في العصر الحالي، بسبب انتشار الفساد وكثرة الظلم والتعدي وصرف الأموال في غير موضعها حتى أصبح المال في أيدي طائفة من الناس دون الآخرين، فأناس يسرقون الأموال لكثرتها بين أيديهم بينما يوجد الكثيرون ربما لا يجد الواحد منهم ما يكفيه يومه من الضروريات اللازمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المبحث الثالث

أغراض الضريبة في الشريعة الإسلامية

إن الضريبة في الشريعة الإسلامية لها أغراض كثيرة، إضافة إلى أنها مشروعة بالدليل الشرعي، فالجزية مثلاً: مفروضة في الكتاب والسنة، والخراج مقرر عملاً بقاعدة المعاملة بالمثل وبالاكتفاء المبني على قواعد النصوص الشرعية وكذلك العشور، ثم الضرائب الأخرى التي يحق للإمام أن يفرضها بشرطها وأدلتها، يضاف إليه أن للضريبة أغراضاً أخرى تبنى عليها.

المطلب الأول

الأغراض السياسية

إن الضريبة وجدت مع وجود الدولة ونشأتها في ضرورة اجتماعية أملت الحاجة الأفراد إلى الحياة الجماعية المنظمة، وتبعية الأفراد للدولة وانتسابهم إليها وخضوعهم لأنظمتها السياسية، فهو المسوغ الأساسي لفرضية الضريبة والذي تستند إليه الدولة في استئداء حقها الضريبي من الأفراد التابعين لها والذين يحملون جنسيتها، وبغض النظر عن إقامتهم وأماكن أموالهم ومصادرهم، حتى لو كانت خارج الحدود في دول أجنبية.^(١) فرعايا الدولة الإسلامية والذين ينتسبون إليها ويحملون جنسيتها من مسلمين وغير مسلمين ملزمون بدفع الضريبة، لأنهم جميعاً رعايا دولة واحدة، وأهل دار واحدة وهي دار الإسلام.

(١) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ص: ١٥ وما بعدها. د. محمد طه بدوي ومحمد النشار، أصول التشريع الضريبي المصري، ص: ١٤٢.

وكاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٧٥. عناية، المالية العامة، ص: ٣٢٩.

فغير المسلمين من أهل الذمة في الدولة الإسلامية يشاركون المسلمين التبعية والحقوق والواجبات ويتمتعون بالأمان والحماية والاستقرار، وبموجب عهد الله وعهد رسوله والمؤمنين، فهم في ضمان كافة المسلمين، ويتمتعون بكافة الحقوق.

وبما أن المسلمين يقومون بأداء الزكاة ويقومون بالجهاد دفاعاً عن الدولة وأهلها ورعاياها فكان لا بُدَّ لغيرهم من المشاركة في تحمل الأعباء والقيام بالواجب العام فأخذت منهم الجزية في مقابل ذلك، إسهاماً منهم في تحمل الأعباء العامة وتحقيقاً للمصالح العامة للدولة. ^(١) فالجزية هي لتحقيق الأغراض السياسية، وهذا ما فعله عمر بن الخطاب ؓ مع نصارى بني تغلب الذين أنفوا منها وأبوا، بحجة أنهم عرب، وطلبوا من عمر بن الخطاب ؓ أن يأخذ منهم ما يأخذ من غيرهم من العرب المسلمين كصدقة، إلا أنه رفض وقال: « لا آخذ من مشرك صدقة لأنها طهرة للمسلمين ». إلا أن بعضهم لحق بالروم فأشار عليه بعض الصحابة أن يأخذ منهم الجزية باسم الصدقة، فصالحهم عمر ؓ عليها وعلى أن يضاعفها لهم. ^(٢)

وكذلك العشر من الحريين فهو تأكيد لسيادة الدولة الإسلامية على أقاليمها وأراضيها وحماية لحدودها، وكل ذلك من الأغراض السياسية.

وميزة الغرض السياسي أنه يمتاز بأمور عديدة وهي أن فرض الضريبة على هذا الأساس يؤكد حماية الدولة لجميع رعاياها وحقهم في التمتع بالحقوق، وحماية أموالهم. وكما يؤكد فرض الضريبة على هذا الأساس بأن الفرد غير منقطع الصلة عن دولته ويساهم بأعبائها العامة ويشارك بدعم نظامها السياسي والاقتصادي. ولكن يؤخذ على هذا المبدأ ما يوجه إليه من انتقادات، بسبب شموله الأجنبي الساكن في هذه الدولة مما يؤدي بالنسبة إليه إلى ازدواج في الضرائب، حيث يمكن أن يدفع الفرد الضريبة مرتين أو أكثر إذا كان يقيم في خارج بلده، لأنه في هذه الحالة يكون مشمولاً بضريبة دولته والضريبة التي تفرض من قبل

(١) المراجع السابقة.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٠. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٩٢). أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٨.

الدولة التي يقيم بها. وذلك بناء على ما تقتضيه قوانينها وحقوقها في السيادة وتطبيق القانون الضريبي إقليمياً.^(١)

ولكن يمكن تلافي هذا الأمر بوجود اتفاقيات بين الدول بهذا الخصوص، بأن توحد الأسس التي تمنع به الازدواج الضريبي. وبالجمله فإن الدولة بما لها من سيادة على أفرادها المقيمين بها لها أن تفرض عليهم ضرائب عند الحاجة إليها وبشروطها، إسهاماً منهم بالأعباء والمصالح العامة، وبما توفر لهم من حماية وأداء واجباتها تجاههم.

(١) كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٧٦.

المطلب الثاني الأغراض الاجتماعية

هذا المعيار يقوم على أساس الولاء والارتباط الاجتماعي حيث إن الشخص تترتب عليه حقوق ومساهمات في الأعباء والتكاليف لتلك الدولة مقابل ما يتمتع به من منافع وخدمة عامة تقوم بها هذه الدولة.^(١)

ويمكن تقسيم الأغراض الاجتماعية إلى قسمين:

الأول: الضمان الاجتماعي:

الإسلام يهدف من فرض الضرائب مساعدة المحتاجين، وهو بذلك قد ضرب المثل الأعلى في الضمان الاجتماعي الذي لم تفكر فيه الدول الغربية إلا من وقت قريب، واتجهت إليه تحت تأثير المذاهب الشيوعية والاشتراكية، ورغبة منها في حث رعاياها في ميدان الحرب العالمية الأخيرة، إلا أنها لم تسلم من النقد إذ أنها لم تجعل نظام الضمان مطبقاً على جميع رعاياها وشاملاً لجميع أسباب الحياة الكريمة كما فعل الإسلام.^(٢)

فالإسلام حرص على فرض الضرائب لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين الأفراد، فمثال ذلك الزكاة، فهي إنقاص لمال الغني وزيادة لمال الفقير يسد بها رمقه وتكفل له مستوى من المعيشة لائقاً وكافياً لاستمرار حياته وحياة أفراد عائلته.

وهي تنقذ الغارمين وإن كانوا من الأغنياء، وهم الذين لا يستطيعون سداد ديونهم لافتقارهم أو لإحاطتهم بالنوازل كالكوارث المناخية ونحوها.

وهي أيضاً تنقذ أبناء السبيل وإن كانوا من الأغنياء وهم الذين انقطعت بهم أحوالهم المادية في السفر ولم يجدوا من المال ما يعودون به إلى بلادهم وأهاليهم وغيرهم من المحتاجين والمعوزين.

(١) د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٧٦.

(٢) الجبال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٣٢١.

والخراج يعد مورداً مالياً كبيراً للدولة الإسلامية ورعاياها ويحقق التكافل بين جميع أفراد الدولة. وهذا ما بينه عمر ؓ بقوله: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ أَتْرُكَ آخِرَ النَّاسِ بَبَانًا لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ مَّا فُتِحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ وَلَكِنِّي أَتْرُكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَقْتَسِمُونَهَا»^(١).

وكذلك الأمر بالنسبة للعشور والجزية، فبما أن غير المسلمين يقيمون في الدولة الإسلامية، فلا بُدَّ أن يتعاونوا مع الدولة في تحمل الأعباء والتكافل الاجتماعي، وفي المقابل يساهم المسلمون في دفع الزكاة وغيرها من الحقوق والواجبات.

وقد جاءت النصوص الكثيرة في الشريعة التي توجب التكافل والتراحم بين المسلمين، بل وجعلت ذلك من ثمرات الأخوة ومقتضيات الإيثار والإسلام.

ومن هذه النصوص قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٢). وقال تعالى في وصف المؤمنين: ﴿رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ﴾^(٣). وقال تعالى: ﴿وَأَتَىٰ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾^(٤). وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنًا وَبَذَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٥).

وصور النبي ﷺ حقيقة المجتمع الإسلامي ومبلغ تكافله وترابطه وتضامنه فقال: «المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً»^(٦). وقال أيضاً: «مثل المسلمين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ص: ٧٦٨، رقم (٤٢٣٥).

(٢) المائدة آية: (٢).

(٣) الفتح آية: (٢٩).

(٤) الإسراء آية: (٢٦).

(٥) النساء آية: (٣٦).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره. صحيح البخاري، ص: ٩١، رقم (٤٨١). ومسلم، كتاب البر

والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، صحيح مسلم، ص: ١١٢٢، رقم (٢٥٨٥).

الأعضاء بالحمى والسهر»^(١) وغيرها من النصوص الكثيرة التي حضت وحثت على التكافل والتضامن الاجتماعي. وما الضريبة إلا نوع من أنواع التكافل والتضامن بين أفراد الدولة الواحدة وتحملهم الأعباء العامة في مساعدة الدولة عند احتياجها إلى المال للقيام بواجباتها تجاه أفراد الرعية من تحسين طرق وبناء مستشفيات ومدارس ونحوها.

ولو أمعنا النظر في الموارد الإسلامية التي تحقق التكافل والتضامن الاجتماعي في المجتمع المسلم لوجدنا ذلك كثيراً وواضحاً وبيّناً، ومنها فريضة الزكاة. وقانون النفقات على الأبوين والأولاد وفروعهم ونحوها، وقانون الوصية وقانون الوقف والغنائم والفِيء والندور والركاز والمعادن، وقانون الكفارات والأضاحي، وقانون صدقات الفطر وأموال أخرى كالجزية والخراج والعشور وخمس الغنائم والركاز، وغيرها من الأموال، مما يدل على عناية الإسلام في هذا الجانب المهم الذي ينهض بالمجتمعات الإسلامية ويحقق المودة والرحمة والألفة بين أفراد الدولة.

وقد قال النبي ﷺ: «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله»^(٢).

ومن كان على فضلة ورأى المسلم أخاه جائعاً عرياناً ضائعاً فلم يغثه فما رحمه بلا شك.^(٣)

ويدخل فيه أن وجد أخاه يتألم ويتوجع ولا يساعده على التطبيب فما رحمه، وكذلك من وجد أخاه بحاجة إلى العلم وهو من أهله فلم يعنه عليه فما رحمه وهكذا. ففرض الضريبة من أغراضها التكافل وهو مبدأ مهم وأساسي على الأفراد الالتزام به والوقوف عنده والتأمل به.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم. صحيح البخاري، ص: ١١٢٥، رقم (٦٠١١). ومسلم، كتاب البر والصلة

والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم. صحيح مسلم، ص: ١١٢٢، رقم (٢٥٨٦).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب رحمته الصبيان والعيال. صحيح مسلم، ص: ١٠٢١، رقم (٢٣١٩).

(٣) القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ٩٨٢).

الثاني: منع تقسيم المجتمع إلى طبقات:

فالضريبة تحد من حدة الفوارق الكبيرة بين أفراد المجتمع الواحد في الدولة الواحدة بين الأغنياء والفقراء، عن طريق إعادة توزيع الثروات والدخول لصالح الفقراء، ويكون ذلك إذا طُبّق مبدأ العدل في الضرائب، حيث إنها تفرض على القادرين لتغطية النفقات العامة من أجل تقديم الخدمات العامة لجميع أفراد الدولة، فيدخل فيهم الفقراء من تأمين مراكز طبية ووجود مدارس يتعلمون فيها وتعبيد الطرق وبناء الجسور والسدود ونحوها. فلو أنفقت الضرائب في مصارفها والحوائج الأصلية لزال الفوارق بين جميع الأفراد بقدر ما.

ولكن مما يؤسف الآن في واقعنا لم نجد حداً للفوارق الكبيرة مع وجود الضرائب الكثيرة، لفقد شرط العدل في تحمل الأعباء في الضريبة.

وقد أشار الله سبحانه وتعالى بعد تقسيم الفيء ومصارفه إلى ذلك حيث قال تعالى:

﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾. (١)

قال ابن كثير: « أي جعلنا هذه المصارف لمال الفيء كيلا يبقى مأكلة يتغلب عليها الأغنياء ويتصرفون فيها بمحض الشهوات والآراء ولا يصرفون منه شيئاً إلى الفقراء ». (٢)

فوجود الضريبة في الإسلام يمنع هذه الفوارق الكبيرة ويصبح الجميع يتمتع بالخدمات العامة، وهذا الكلام عند وجود العدل في فرض الضريبة، وهذا هو الرأي الذي رآه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما وضع ضريبة الخراج.

قال د. محمد فاروق النبهان: « وهذا الاتجاه الذي سار عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن أيده من الصحابة هو توفيق من الله سبحانه وبيان للاتجاه العام الذي تسير فيه الشريعة الإسلامية في نظرها واجتهادها بالنسبة للمشاكل الجديدة، ولو قسمت هذه الأراضي بين الفاتحين لكان في ذلك ضرر كبير بالدولة والمجتمع الإسلامي. فالأضرار التي تلحق الدولة

(١) الحشر آية: (٧).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٤/٣٣٦).

هي عدم قدرتها على تغطية نفقاتها في الحروب والمصالح العامة. والأضرار التي تلحق المجتمع هي تجمع الأموال والأراضي في أيدي الغانمين، مما يجعل طبقة من الناس تعيش مترفة غنية تملك الأرض والمال، والطبقة الأخرى تعيش فقيرة لا تملك المال ولا الأرض، ولذلك فإن وقف الأرض المغنومة وجعلها ملكية جماعية هو اجتهاد عظيم كان له أكبر الأثر في تاريخ الأمة الإسلامية وبناء مجدها وعظمتها، لأن الخراج أصبح فيما بعد المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة الإسلامية في فتوحاتها وتجهيز جيوشها والإنفاق على مصارفها. كما أنه مصدر كبير لبيت المال للإنفاق على المحتاجين والفقراء ومن تعولهم الدولة الإسلامية»^(١).

وهذا ما أشار إليه معاذ رضي الله عنه على عمر رضي الله عنه لما أراد قسم الأرض بين المسلمين لمعارضة بعض الصحابة فقال له معاذ: « والله إذن ليكون ما تكره، إنك إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدي القوم، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم»^(٢). فأخذ عمر رضي الله عنه بقوله ووقف الأرض على المسلمين ووضع عليها الخراج لتبقى مادة للمسلمين ينفق منها على مصالحهم.

فوجود الضريبة العادلة عند الحاجة إليها تزيل الفوارق الكبيرة بين طبقات المجتمع وأفراد الدولة، لوجود الأموال الكافية لسد حاجات الفقراء في الدولة وتأمين الحاجات لهم حيث يتمتعون بها كالأغنياء كالتعليم والتطبيب ووجود الجسور والسدود والطرق وتأمين الأمور اللازمة لهم. وفي هذا المبدأ تحقيق التبعية الاجتماعية بين أفراد المجتمع والدولة الواحدة لتسود بينهم المودة والرحمة والألفة ويتعدون عن أمراض الحسد والغيرة والبغض والطمع، وكم نحن الآن بحاجة إلى هذه المبادئ العظيمة.

(١) النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، ص: ٢٣١-٢٣٢.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٦٤-٦٥ رقم (١٥٢).

المطلب الثالث

الآغراض الاقتصادية

يقوم هذا المبدأ على أساس الانتماء الاقتصادي للدولة، حيث تعتمد على أساس الروابط الاقتصادية بين الفرد والدولة. وهي لا علاقة لها بإقامة الفرد أو عدم إقامته، بل تفرض الضريبة على دخل الفرد المتحقق في البلد سواء كان مقيماً فيها أو غير مقيم. وبمعنى آخر فإنها تفرض عند مزاوله أي نشاط اقتصادي داخل الدولة.^(١)

فيكون المقصود من الضريبة تحقيق أغراض ومبادئ اقتصادية، وهذه الأغراض الاقتصادية لها تأثير في أمور عدة:

أولاً: إعادة توزيع الدخل:

ويتحقق هذا من طريق التأثير وتوزيع المزايا والأعباء على الأفراد بشكل يساعد على تقريب الفوارق بين الطبقات ويزيل الإحساس بالظلم بين الأفراد.^(٢)

والعدالة في التوزيع تقتضي توفير الفرص المتساوية لجميع الأفراد دون تمييز، فقد تقوم الدولة بتعديل الدخل الشخصية بصرف النظر عن ملكية الموارد أو أثمانها، عن طريق فرض الضرائب على الدخل الشخصية أو بصنع قوة شرائية من جهة، وبالإلفاق العام من جهة أخرى.

وواضح أن الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية تعمل على الحد من دخول الأفراد ذوي الدخل المرتفعة. وجدير بالذكر أن الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية تعمل على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريقتين: فهي تقلل حالياً من

(١) عناية، المالية العامة، ص: ٣٣٠. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٧٨.

(٢) الببلاوي، دليل الرجل العادي، ص: ٢٣٨.

مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافية، كما أنها تنقص بالتالي من درجة تركيز الثروات في المستقبل.^(١)

في ضوء ما تقدم يمكن للدولة أن تسوي إعادة توزيع الدخل، عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على التركات والهبات، وعلى الأغنياء أكثر من غيرهم. ففرض ضرائب عادية على ذوي الدخل المحدود أو على الضروريات، وفي المقابل ترفع سعر الضريبة على الكماليات والتحسينات، فهي حينئذ تهدم الفوارق الكبيرة بين الأفراد وطبقات المجتمع. وكذلك نرى التوجه لهذا في شأن العشور فمن العلماء من قال بالنصاب، أي من ملك نصاباً ويريد تجارة يؤخذ منه وإلا فلا، والمعنى أن الضريبة لا تكون على الطبقات الفقيرة. وكذلك الحكم في الجزية فإن ما يؤخذ من الغني غير ما يؤخذ من المتوسط أو الفقير المعتمل، وكذلك في الخراج فإن ما يؤخذ على الأرض الجيدة بخلاف ما يؤخذ على غيرها، وذلك كله يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل.

وكذلك الحال حينما تقوم الدولة ببناء مستشفيات وإحداث مدارس ونحوها، فإن الفقير يستطيع أن توفر لنفسه هذه الخدمات مثل الغني، ومن خلال وجود ضريبة عادلة تستطيع الدولة أن تؤمن ذلك للأفراد العاديين أو الفئات الفقيرة التي لا تستطيع أن تحصل على الخدمات الطبية.

ثانياً: التنمية الاقتصادية:

ذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بأن الضرائب حتى ولو كانت ثقيلة الوطأة من ناحية العبء المالي فإنها تحرك نشاط الأفراد وتدفعهم لزيادة الإنتاج.^(٢)

وهذا ما حدث عندما فرض عمر ٥٪ ضريبة العشور، فكان له الأثر البالغ في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج وازدهار التجارة، لأنه ساهم هذا في تنظيم العلاقات التجارية بين الدول، وقد حققت التجارة الإسلامية مكاسب كبيرة في عالم التجارة، حيث

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة، ص: ٤٠٧.

(٢) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ٢٠١.

فتحت أبواب الدولة الإسلامية للتجارة وجلبت البضائع والسلع إلى الدولة الإسلامية من كل أنحاء العالم. وهذا بطبيعة الحال يشجع التاجر المسلم والأجنبي على زيادة نشاطهم في التصدير والاستيراد من كافة أنحاء العالم. فتحقق نشاط المراكز التجارية داخل بلاد الدولة الإسلامية بما فيها شبه الجزيرة العربية، وزادت حركة القوافل التجارية القادمة والذاهبة من أقاليم الجزيرة إلى الأقاليم الإسلامية الأخرى. كما استقبلت موانئ بلاد الإسلام السفن الكبيرة التي تصل إليها من الهند والصين وشرقي إفريقيا محملة بأغلى وأنفس البضائع، وظهر ذلك جلياً في العصر الراشدي والدولة الأموية.^(١)

وفي فرض ضريبة الخراج تشجيع على زيادة العمل والزراعة من أجل تأدية الوظيفة التي توضع على الأرض، فيزداد الإقبال على دفع هذه الضريبة، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل وإلى زيادة الإنتاج.

فضريبة العشور تستهدف تسهيل السلع الضرورية كما فعل عمر بن الخطاب % حيث خفض سعر العشور إلى النصف على بعض المواد الغذائية لتسهيل توفيرها. والجزية كذلك ساهمت حصيلتها في تنمية رقعة الأرض الإسلامية وإصلاح الأراضي الزراعية وتنميتها وشق القنوات والطرق وإعداد الجيوش^(٢) ونحوها من سبل التنمية العامة للدولة الإسلامية.

وعليه، إن وجود الضريبة يساعد على الازدهار والتنمية الاقتصادية العامة في الدولة، إذا ما أنفقت في مصارفها وما أخذت من أجله. وإلا فإن البعض يرى أن الضرائب وعلى الأخص المبالغ في مقدارها تنتهي بشل نشاط الأفراد.^(٣)

وفي الواقع إن آثار الضرائب في هذه المجالات تتوقف إلى حد كبير على مقدارها من جهة، وعلى الأوجه التي تستخدم فيها من جهة أخرى.

(١) د. محمد العمادي، التجارة وطرقها في الجزيرة العربية، ص: ٣٣٢.

(٢) عناية، المالية العامة، ص: ٣٤٨.

(٣) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ٢٠١.

ويرجع أيضاً إلى حكمة المسؤولين عن جباية الضرائب وفرضها، فأمر المؤمنين عمر ابن الخطاب % لما أراد زيادة المواد الغذائية إلى المدينة خفض سعر الضريبة، أي ضريبة العشور من العشر إلى نصفه من أجل زيادة هذه الموارد. فالمسؤول الحكيم هو الذي يتنبه لهذه الأمور.

ثالثاً: الحماية الاقتصادية:

من الأغراض الاقتصادية للضريبة: حماية الاقتصاد المحلي للدولة الإسلامية، ويكون ذلك عن طريق رفع سعر الضريبة الجمركية على البضائع المستوردة من خارج الدولة^(١)، مما يؤدي إلى رفع سعرها داخل الدولة أكثر من الأسعار المحلية، فتتحقق حماية المنتجات المحلية.

فإذا أراد المسؤول عن الدولة التنمية الاقتصادية، فإنه يخفض سعر الضريبة ليزداد استيراد السلع، وأما إذا أراد الحماية الاقتصادية والحفاظ على زيادة السلع المحلية، فعليه أن يرفع سعر الضريبة على الواردات إلى الدولة، فيكون المقصود من الأغراض الاقتصادية للضريبة الجمع بين الأمرين. وهذا ما فعله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب % في العشور، ويأتي تفصيله في محله إن شاء الله.

رابعاً: التوجيه الاقتصادي:

تستطيع الدولة أن توجه التجار والعمال إلى ما تريد وإلى ما تحتاجه فيعملون لتحقيق خطة الدولة. وتنبع فكرة هذا الاستخدام من تطور الفكر الاقتصادي وظهور ضرورة تدخل الدولة في النواحي الاقتصادية لأفرادها، ولكن هذا التدخل لم يؤد بالدولة المتدخلة إلى أن تسيطر على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، بل إنه قد استمر في الوجود مجال يعمل فيه الاقتصاد الخاص مع الاقتصاد العام إما على سبيل التجاوز والتنافس أو على نمط الاحتواء.^(٢)

(١) عبد المنعم فوزي، المالية العامة، ص: ١١٨. الجبال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٦٨٩.

(٢) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ٢٠٥.

ولكن يمكن للدولة توجيه الاقتصاد بطرق عدة، ومن هذه الطرق الضرائب، فإنها ترفع سعر الضريبة على الأمور التي لا ترغب فيها، بوضع أسعار كبيرة تعجز الأفراد عن أدائها أو تؤدي إلى خسارتهم فيرغبون عنها، وتخفض سعر الضريبة عن الأمور التي تريدها وتوجه إليها.

وفي ضوء هذا تكون الضريبة غرضاً اقتصادياً له تأثير كبير في توجيه الدولة إلى ما تريد من استيراد وتصدير ومن عمل معين توجه الناس إليه، ومن زيادة الإنتاج أو تخفيضه ونحو ذلك.

المطلب الرابع الأغراض المالية

إن من الأغراض المهمة للضريبة هو توفير الأموال اللازمة لبيت المال والخزينة العامة، لمواجهة أوجه الإنفاق المطلوبة.^(١)

إن الخدمات والأغراض التي تغطيها الضريبة تساهم في اقتضاء متطلبات السياسة العامة للدولة، ويكون هدفها الأبعد والأسمى تحقيق النفع العام، وليس النفع الخاص الذي لا يصلح أن يكون هدفاً سامياً للضريبة.

وهذا هو المقصود الأكبر من فرض الضرائب، وهو تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة عند الحاجة إليها.

وإن الدولة بحاجة إلى موارد مالية عدة لسد نفقاتها، فمثلاً الجزية، هي ضريبة مالية تعتبر من الموارد العامة والمهمة للدولة الإسلامية لإنفاقها في المصالح العامة للدولة. وقد ذكر صاحب مغني المحتاج حيث قال عن الجزية: « بل هي نوع إذلال لهم ومعونة لنا ».^(٢)

وقال ابن العربي في بيان الحكمة من مشروعية الجزية: « في ذلك وجهان من الحكمة: أحدهما: أن في أخذها معونة للمسلمين وتقوية لهم، ورزق حلال ساقه الله إليهم. والثاني: أنه لو قتل الكافر ليئس من الفلاح ووجب عليه الهلكة، فإذا أعطى الجزية وأمهل لعله أن يتدبر الحق ويرجع إلى الصواب ».^(٣)

فجعلت الجزية مورداً مالياً مهماً للمسلمين إعانة لهم وتغطية لما يحتاجونه من نفقة عامة. وكذلك العشور تعد مورداً مالياً مهماً للمسلمين ويصرف أيضاً في المصالح العامة،

(١) عناية، المالية العامة، ص: ٣٥٠.

(٢) الشرييني الخطيب، مغني المحتاج (٢/٢٤٢).

(٣) ابن العربي، أحكام القرآن (٢/٣٩٤).

ويأتي بيانه في موضعه إن شاء الله. وكذلك الشأن بالنسبة للخراج، فهو أيضاً يعد مورداً مالياً مهماً للدولة. وبخاصة أن أعباء الدولة الآن قد كثرت وعظمت، فلا بُدَّ من مورد يغطي لها هذه النفقات، فجاز لها أن تفرض من الضرائب العادلة بشروطها المتقدمة للقيام بالخدمات.

ومن المعلوم أنه لا بُدَّ من مدارس يدرس فيها الناس، ومن مستشفيات يتطبب فيها الناس، ومن تأمين قنوات وطرق وجسور ومؤسسات وتأمين موارد المياه والكهرباء ونحوها من الخدمات التي هي من الأمور المهمة واللازمة.

وبه يكون الغرض المهم من الضريبة تأمين الأموال اللازمة لتغطية النفقات، وتأمين الخدمات اللازمة لرعاياها لأنها المسؤولة عنهم وتأمين كل ما يحتاجونه من الضروريات الواجبة عليها.

هذه هي أهم الأغراض المقصودة من الضريبة، سواء الأغراض السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية، وهي ضرورية لكل دولة لتؤمن حاجاتها ولتحافظ على أفرادها. والله أعلم.

الفصل الثالث

الإعفاء من الضريبة، وما يراعى عند فرضها، والتهرب منها

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الإعفاء من الضريبة.

- المبحث الثاني: ما يراعى عند فرض الضريبة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقدرة التكليفية للمكلف.

المطلب الثاني: منع الازدواج الضريبي.

- المبحث الثالث: التهرب من الضريبة.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالتهرب الضريبي وأساليبه.

المطلب الثاني: في أسباب التهرب.

المطلب الثالث: معالجة التهرب.

المطلب الرابع: مضار التهرب وحكمه في الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث

الإعفاء من الضريبة، وما يراعى عند فرضها، والتهرب منها

لا بُدَّ من ذكر هذه العناوين والالتزام، فإن الإعفاء من الضريبة له أهميته، وكذلك يجب النظر عند فرض الضرائب إلى أمور عدة قبل فرضها، ومن ثم لا بُدَّ من الكلام عن التهرب وأحكامه وأسبابه وحكمه، لهذا قسمت الكلام فيه إلى مباحث ثلاثة:

المبحث الأول

الإعفاء من الضريبة

إن الدولة في بعض الأحيان تعمل على الإعفاء من الضريبة، وقد يكون هذا الإعفاء جزئياً وقد يكون كلياً، وأحياناً يكون هذا الإعفاء دائماً وفي بعض الأوقات يكون مؤقتاً. وهذه الإعفاءات تعود لأسباب عدة:

- منها ما هو مقرر لأسباب اجتماعية وإنسانية.

- ومنها ما هو مقرر لأسباب سياسية.

- ومنها ما هو مقرر لأسباب اقتصادية.^(١)

أما الإعفاءات المقررة لأسباب اجتماعية: فهي في القانون الضريبي اللبناني يعفى رجال الدين من الضرائب المأخوذة من الرواتب أو ما يسمى بضريبة الدخل لقاء ما يقومون به من أعمال دينية يقومون بها في الأماكن المخصصة للعبادة، أو عند أدائهم للشعائر الدينية. لأن ما يحصلون عليه ليس سوى إعانات لهم من أجل أداء الرسالة الدينية. وهذه المخصصات أبعد ما تكون عن الكسب والأجر. وأما ما يتقاضاه رجال الدين من رواتب

(١) سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١/٢٩٣). د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٣٣٠. د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٠٩.

ومخصصات أخرى لا علاقة لها بالأعمال الدينية أو بأداء الرسالة الدينية فتخضع للضريبة شأنهم فيها شأن سائر الأفراد.

ومثال ذلك أيضاً: إعفاء أجور اليد العاملة الزراعية، فهي من الأسباب الاجتماعية، وهي الرفق بهذه الفئة من المكلفين، لضالة الأجور التي تحصل عليها من جهة، ومن جهة ثانية من أجل تشجيع اليد العاملة الزراعية.^(١)

وأما الإعفاءات المقررة لأسباب إنسانية فهي مثل أجور الخدم في المنازل الخاصة، وأجور المرضى والممرضات، والخدم في المستشفيات والميتم والملاجئ وغيرها من مؤسسات التمريض والإسعاف.^(٢)

وأما الإعفاءات المقررة لأسباب سياسية: وذلك كإعفاء المقرر على رواتب العسكريين التابعين لجيوش حليفة، والرواتب وملحقات الرواتب التي يقبضها سفراء الدول الأجنبية وممثلوها الدبلوماسيون وقناصلها وممثلوها القنصليون والرعايا الأجانب من موظفيها، ولكن شرط المعاملة بالمثل، ومنها إعفاء موظفي هيئة الأمم المتحدة.^(٣) وأما الإعفاءات المقررة لأسباب اقتصادية، فهي من أجل التشجيع على القيام بعمل معين أو صناعة أشياء معينة وممارسة النشاط المطلوب فيها.

وقد توجد أسباب أخرى للإعفاء من الضريبة كحاجة المجتمع في دولة معينة إلى سلعة أو منتج معين، فيعفى هذا المنتج أو هذه السلعة من الضريبة الجمركية من أجل الإقدام بها، ويكون الإعفاء حافزاً للتجار على حملها والإكثار منها، وتشجيعاً لهم على زيادة الواردات من هذه السلع الهامة.^(٤)

وقد يكون هذا الإعفاء جزئياً كأن يخفض سعر الضريبة أو يشمل البعض دون

الآخر.

(١) سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١/٢٩٣).

(٢) المرجع السابق (١/٢٩٦-٢٩٧).

(٣) المرجع السابق (١/٢٩٨).

(٤) د. سعيد أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام، ص: ٦٠٤. د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٣٣٠.

وقد يكون الإعفاء كلياً من السعر الكلي وإسقاطه أو يشمل الجميع. وقد يكون الإعفاء من ضريبة معينة دائماً مستمراً لا ينقطع. وقد يكون مؤقتاً لفترة وجيزة ثم يعود إلى ما كان عليه.

ومن الإعفاءات الدائمة من الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية في لبنان، ما يأتي:

١- معاهد التعليم.

٢- المستشفيات والميتم والملاجئ التي تقبل المرضى بالمجان.

وما شاكلها من مؤسسات التمريض والإسعاف، ضمن أرباحها الصافية المتأتية من أموال وإعانات عامة أو خاصة.

٣- مستشفيات الأمراض العقلية ومصحات السل.

٤- شركات الاستهلاك التعاونية، والنقابات، والتعاونيات الزراعية إذا لم تكن لها صفة تجارية.

٥- مؤسسات الملاحة الجوية والبحرية، وشرط المعاملة بالمثل للمؤسسات الأجنبية التابعة لبلدان تعمل فيها مؤسسات حكومية.^(١)

وغيرها من الضرائب الأخرى وإنما هذه أمثلة موضحة ومبينة.

ومن الإعفاءات الدائمة من الرسوم الجمركية، في القانون الضريبي اللبناني ما يأتي:

١- تعفى من الرسوم الجمركية المواد والحاجيات الواردة لمقام رئيس الجمهورية أو لاسمه الشخصي.

٢- تعفى منظمة الأمم المتحدة من الرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد أو التصدير فيما يتصل بالأشياء التي تستوردها أو تصدرها لاستعمالها الرسمي.

(١) د. فوزي عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٠٩-١١٠. د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٢٦/٢) وما بعدها.

٣- يعفى من الرسوم الجمركية ما يستورد للجيش والدرك والشرطة والأمن العام من ذخائر وأسلحة وتجهيزات وأدوات نقل وألبسة.

٤- ويعفى أيضاً الأشياء المعدة للقيام بالأعمال الدينية في الجوامع وغيرها من الأماكن المخصصة للعبادة.

٥- الأصناف والمنتجات التي تستوردها معاهد التربية الدينية.^(١)

وغیرها كثير يعفى إعفاءً دائماً، ولكن هذه أمثلة للتوضيح.

وأما الإعفاءات الجزئية والمؤقتة:

فليست جميع الإعفاءات دائمة، وإنما هناك إعفاءات مؤقتة وجزئية، وهذه

الإعفاءات إما أن تكون ذات أهداف تشجيعية أو سياحية أو اجتماعية.^(٢)

وذلك مثل التشجيع على بناء أبنية في مكان معين، فتقوم الدولة بالإعفاء من

الضريبة لمدة معينة كخمس سنوات مثلاً لمن يبني في هذه المنطقة فلا تفرض عليه ضرائب،

ويعفى منها.

أو كإسقاط الضريبة عن سلعة معينة أو منتجات محددة لفترة زمنية لحاجة الدولة

إليها أو للإكثار منها، أو عن مصانع معينة وهكذا.

وقد عرف التشريع الضريبي في لبنان جملة قوانين تضمنت إعفاء المشروعات

الجديدة والتي تسهم في الإنماء الاقتصادي وبصورة مؤقتة من ضريبة الدخل. فقضى بمنح

إعفاءات ضريبية للمؤسسات الصناعية التي أنشئت أو تنشأ في فترة معينة لأغراض الإنماء

الصناعي في لبنان لهذه المدة.^(٣)

(١) د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٩٣/٤) وما بعدها.

(٢) المرجع السابق (٥٢/٢).

(٣) د. فوزي عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١١٠-١١١.

إن الإعفاء من الضريبة سواء كان كلياً أو جزئياً أو كان دائماً أو مؤقتاً، له فوائد حسنة ومهمة من التشجيع وغيره، ومن أجل الحفاظ على الاقتصاد والمصنوعات المحلية ونحوها.

وهذا الاتجاه ليس بجديد وإنما هو قديم منذ زمن بعيد، وهذا ما فعله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ حينما وضع العشور، فكان يخفض أحياناً ضريبة العشور عن بعض السلع للحاجة والمصلحة. ومما روي في ذلك: « كان عمر رضي الله عنه يأخذ من النبط من الزيت والحنطة نصف العشر لكي يكثر الحمل إلى المدينة، ويأخذ من القطنية العشر ^(١). » وقال ابن قدامة: « وهذا يدل على أنه يخفف عنهم إذا رأى المصلحة فيه، وله الترك أيضاً إذا رأى المصلحة ^(٢). »

وعلى هذا فإن ضريبة العشور التي تحصل من التجار يتبع فيها ما تقتضيه مصلحة الدولة من إعفاء أو أخذ القليل أو الكثير حسب الأصناف الواردة التي تزداد الحاجة إليها أو تقل.

قال د. سعيد أبو الفتوح: « وبهذا يكون خليفة المسلمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد وضع قاعدة هامة من قواعد الضريبة التي تأخذ بها الدول الحديثة، إذ أن الحكومات المختلفة الآن تتبع سياسة التخفيض من الرسوم الجمركية على السلع التي تكون في حاجة إليها تشجيعاً لاستيرادها وتوفيرها في الأسواق حتى لا تتسبب قلة هذه السلع في إلحاق الضرر بالاقتصاد القومي ^(٣). »

وتقدم الكلام عند العشور بأن من مسقطات العشور إسقاط الإمام لها إذا رأى المصلحة فيه، كما فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من تخفيض سعر الضريبة لمصلحة رآها أو لحاجة، فكذلك يتم الإعفاء الكلي إذا كان فيه مصلحة.

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣١، رقم (١٦٦٢).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٣).

(٣) د. سعيد أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام، ص: ٦٠٥.

والحكم أيضاً في ضريبة الخراج، فإن الإمام أو الحاكم إذا رأى المصلحة في إسقاط الخراج عمن بيده أرض خراجية فذلك جائز له. ^(١)

لأن الإمام له حق النظر في مصالح المسلمين وفعل ما فيه مصلحة لهم. والقاعدة الفقهية المشهورة: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة. ^(٢)

ومعنى القاعدة: أن تصرف الإمام وكل من ولي شيئاً من أمور المسلمين يجب أن يكون مبنياً ومعلقاً ومقصوداً به المصلحة العامة، أي بما فيه نفع لعموم من تحت يدهم، وما لم يكن كذلك لم يكن صحيحاً ولا نافذاً شرعاً. ^(٣)

فالإمام أو الحاكم إذا رأى المصلحة في إسقاط الخراج أو العشر أو تخفيضه فله ذلك، كما له إسقاطه أو تخفيضه لمدة معينة.

والحكم نفسه في أي ضريبة من الضرائب، عندما يرى المسؤول أن الإعفاء منها يرجى منه مصلحة وهذه المصلحة كما تقدم قد تكون لأهداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو إنسانية أو غيرها، فله فعل ما يراه مناسباً.

ولكن لا بُدَّ من الإشارة إلى أن الإعفاء الدائم أو المؤقت، والكلي أو الجزئي، يكون حسبما تقتضيه المصلحة العامة، بعيداً عن الشهوي واتباع هوى النفس.

فأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما خفف العشر كان فعله لمصلحة، وهو تكثير الحمل إلى المدينة وحاجة الناس إلى الطعام وإلى هذه السلع.

ويمكن أيضاً الإعفاء أو التخفيض إذا كان الأمر يتعلق بالمعاملة بالمثل مع باقي الدول وهو أمر مهم، ولذا قرر بعض الفقهاء بأن الحريين إذا كانوا لا يأخذون من شيئاً فلا نأخذ منهم لأننا أكرم منهم وأحسن خلقاً ومعاملة. ^(٤)

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ٨٦. ابن قدامة، الكافي (٥٥٦/٥).

(٢) ابن نجيم، الأشباه والنظائر مع غمز عيون البصائر (٣٦٩/١). السيوطي، الأشباه والنظائر، ص: ١٢١.

(٣) البورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٣٤٨.

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢). المودودي، الاختيار (١٦٨/١).

ومبدأ المعاملة بالمثل يعمل به حالياً لدى أكثر الدول بالنسبة للضريبة الجمركية وفي بعض الأحوال الأخرى كالضرائب على أبنية السفارات والهيئات الدبلوماسية.

ولكن من المعلوم في كثير من البلدان ومنها لبنان أن الإعفاء قد يكون لأشخاص في موقع المسؤولية، وقد لا يوجد في هذا الإعفاء مصلحة.

وهؤلاء هم أكثر الناس أموالاً وغنى وهم قادرون على أداء الضرائب وهم أهل الشراء، فعدم تكليفهم قد يؤدي بأضرار كبيرة على الخزينة العامة، لأن الضرائب في الوقت الحاضر تعد من أهم الموارد لخزينة الدولة ولتغطية النفقات العامة في كثير من الدول حتى أصبح الأمر بالنسبة لهؤلاء المسؤولين فرصة ثمينة وغالية يستغلونها لتمرير معاملاتهم وتجاراتهم والتوسع بها وازدياد ثرواتهم وغناهم، مع أن الدولة والخزينة العامة على وجه الخصوص تقع تحت عجز كبير.

إن الأخذ بمبدأ الإعفاء من الضريبة دائماً أو مؤقتاً كلياً أو جزئياً له أهميته في الاقتصاد ولدى الدولة من حيث العناية بالصناعات المحلية أو رفع الأسعار وتخفيضها أو التشجيع على عمل أو صناعة معينة.

فإن أرادت الدولة تشجيع عمل معين ترفع عنه الضرائب لمدة معينة أو تخفيضها، وإن أرادت الحفاظ على السلع والمنتجات الواردة من أجل رفع أسعارها، فيقبل الناس على غيرها من الانتاج المحلي ونحوه.

والإعفاء مبدأ قديم وتقوم بها الدول الحديثة حالياً حسبما ترى من المصلحة وبمقتضى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لكن لا بُدَّ في هذا المجال من تحقيق المصالح العامة بعيداً عن تحقيق المصلحة الفردية والشخصية، وبعيداً عن الأنانية وحب النفس، ولا بُدَّ من تحكيم العقل والضمير، والنظر إلى أحوال الرعية وأفراد الدولة وتحقيق مصالحهم ورفع الظلم عنهم والحفاظ عليهم وعلى أموالهم وممتلكاتهم.

المبحث الثاني

ما يجب مراعاته عند فرض الضريبة

حينما يقوم المسؤولون عن فرض الضرائب بفرضها لا بُدَّ من النظر سلفاً إلى الأحوال من جميع جوانبها، ولا بُدَّ لهم أن يراعوا عدة أشياء قبل القيام بفرضها. وقد بيّنت ذلك وحصرته في مطلبين أساسيين ويندرج تحتها مسائل عدة:

المطلب الأول: المقدرة التكاليفية للمكلف.

المطلب الثاني: منع الازدواج الضريبي.

المطلب الأول

المقدرة التكاليفية للمكلف

يقصد بالمقدرة التكاليفية للمكلف: قدرة الفرد على المساهمة بدخله في تحمل الأعباء العامة دون الإضرار بمقدرته الإنتاجية أو بمستوى معيشة أفراد عائلته.^(١)

والإسلام كان سبّاقاً بين التشريعات المالية الحديثة للأخذ بهذا المبدأ، حيث راعى القدرات التكاليفية للممولين، وتقرير الإعفاءات اللازمة لضمان الحد الأدنى اللازم للمعيشة. والتشريع المالي الإسلامي تشريع إلهي تستند الأنظمة الضريبية فيه إلى التوسعة لا إلى التضييق، وإلى الهداية والعبادة لا إلى المشقة، وإلى العدالة والمساواة لا إلى الظلم والإجحاف، وإلى التضامن والتكافل. لذا كان لا بُدَّ من مراعاة الاعتبارات الآتية في شأن المقدرة التكاليفية للمكلف.

أولاً: أن تفرض الضريبة من الفاضل:

المقصود من هذا أن يكون فرض الضريبة من الفاضل والزائد عن حاجة المكلف

الأساسية، بأن يكون من العفو. وهذا ما أشار إليه سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا

(١) عناية، المالية العامة، ص: ٥٢٩.

يُنْفِقُونَ قُلَّ الْعَفْوِ^(١). والعفو هو الفاضل^(٢) عن حد الكفاية والذي يسهل إخراجه أو التصديق به أو منه، وهو الذي يزيد عن الأعباء الشخصية والعائلية للمكلف.

قال القرطبي: « والعفو: ما سهل وتيسر وفضل ولم يشق على القلب إخراجه ». إلى أن قال: « فالمعنى: أنفقوا ما فضل عن حوائجكم، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة^(٣) ». قال السعدي: « وهذا السؤال عن مقدار ما ينفقونه من أموالهم فيسر الله لهم الأمر وأمرهم أن ينفقوا العفو، وهو المتيسر من أموالهم الذي لا تتعلق به حاجتهم وضرورتهم، وهذا يرجع إلى كل أحد بحسبه من غني وفقير ومتوسط، كل له قدرة على انفاق ما عفا من ماله ولو شق تمره^(٤) ».

وقال د. عطوي: « ففي ظل الإسلام هنالك شرط جوهري في موارد الدولة التي تشكل وسيلة الإنفاق العام وهو أن تكون هذه الموارد المأخوذة بشكل رئيسي من الضرائب والرسوم من العفو أي الفائض عن الحاجة الضرورية للأفراد، وهي قاعدة عامة تطبق على كل مكلف في الدولة الإسلامية سواء أكان مسلماً أم غير مسلم. فليس من العدالة ولا من الإنصاف في شيء أن تأخذ من الفرد جزءاً من المال الذي يحتاج إليه في قوام حياته وفي تلبية حاجاته المعيشية الأساسية^(٥) ».

وليس من العدل أن تفرض ضرائب تؤخذ من الفقير على حاجاته الأساسية التي يحتاج إليها، فيحرم من الضروريات والأساسيات من أجل دفع ضريبة معينة. إن النظام الضريبي الحديث لا يراعي هذه الأمور، وإن راعى هذه الأمور فإنه لا ينظر إليها بنحو دقيق ومتأن، فمثلاً في لبنان: يعتبر القانون الضريبي فيه متطوراً إلى حد ما،

(١) البقرة آية: (٢١٩).

(٢) ابن كثير. تفسير القرآن العظيم (٢٤٣/١).

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٤٢/٣).

(٤) السعدي، تفسير الكريم الرحمن، ص: ٩٨-٩٩.

(٥) د. فوزي عطوي، الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية، ص: ٥٧.

فهو يعني من ضريبة الدخل مبلغاً بسيطاً وهو ما يسمى بالحد الأدنى للأجور، وما زاد عن الحد الأدنى يكون خاضعاً لضريبة الدخل.

ولو نظرنا في الحد الأدنى للأجور فلا يكفي لحاجات الفرد الأساسية ولو الشطر.^(١) فلا بُدَّ من الإنصاف والواقعية في فرض الضريبة.

إن الإسلام راعى هذا الأمر عند فرض الضرائب، ففي ضريبة الجزية يكون فرضيتها المقدرة التكليفية للممول الذمي.

والأصل في فرض الضريبة ليس هو الجباية بقدر ما هو تنظيم المسؤولية في مشاركة جميع الأفراد في الدولة في الأعباء العامة.

وعلى سبيل المثال: الجزية تؤخذ بقدر الطاقة ولا يكلف أهلها فوق طاقتهم وقدرتهم، لهذا فرق فيها بين ما يؤخذ من الغني والمتوسط والفقير.

قال أبو يوسف في رسالته لهارون الرشيد: « وقد ينبغي يا أمير المؤمنين أيدك الله أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد ﷺ والتفقد لهم حتى لا يظلموا ولا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم ».^(٢)

وكذلك الأمر بالنسبة للخراج فإنه على المقدرة التكليفية وبحسب طاقة الأرض، لهذا روعي عند وضع الخراج اعتبارات عدة كما تقدم في الخراج ومنها:

- النظرة إلى تربة الأرض وخفة مؤونة السقي وكثرتها.
- نوعية الزروع والثمار المزروعة في الأرض الخراجية.
- قرب الأرض من المدن والأسواق وبعدها عنها.
- مراعاة ما ينزل بأرباب الأرض الخراجية من ملهات ونوائب.

(١) د. فوزي عطوي، الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية، ص: ٥٨.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٤-١٢٥.

وغير ذلك من الأحوال التي تدل على أن الخراج على حسب القدرة للمكلف بأداء هذه الضريبة.^(١)

وبناءً عليه كان عمر رضي الله عنه يوصي عماله ويقول: « لعلكما كلفتم الأرض ما لا تطيق ». وكذلك كان يفرق بين ما يؤخذ على النخيل وغيره كل حسب مقدرته وطاقته. والشأن نفسه بالنسبة للعشور فإنه روعي فيها المقدرة التكليفية للمكلف بأدائها، حيث لم تؤخذ ضريبة العشور ممن ادعى أن ماله قد استغرقه الدين، ولا يؤخذ من شيء من أموال التجارة حتى يبلغ نصاباً.

ويعفى كذلك من هذه الضريبة الحاجات الأصلية الخاصة وغيرها مما يأتي توضيحه في العشور، إن معظم التشريعات الوضعية المالية وفي طليعتها التشريع اللبناني قد تأثر بحرفية النظام المالي الإسلامي، لكنه ما يزال يحتاج إلى الحد الأدنى من الإنصاف والواقعية.^(٢)

لذلك كان لا بُدَّ من مراعاة اعتبارات عدة إذا أريد فرض الضرائب من الفضل، ومنها ما يأتي:

١- إعفاء الحد الأدنى من الدخل واللازم للمعيشة، لاستمرار حياة الممول وعائلته بحيث لا تتناوله الضريبة، حتى لا يمد يده للناس ويقع تحت القروض والديون، أو يحاول التهرب من هذه الضريبة، أو يحاول اختلاس الأموال والغش في المعاملات لجمع الأموال اللازمة لحاجياته.

٢- فرض ضرائب بأسعار متفاوتة تتنوع مصادر الدخل وتراعي أحوال الناس من غني ومتوسط وفقير، كما في الجزية.

٣- مراعاة أعباء الديون، ضماناً لتحقيق العدالة الضريبية.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٢٦. أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٦٧. ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ٩٢. ابن

القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٠٠). ابن مفلح، المبدع (٣/ ٣٨٢).

(٢) د. فوزي عطوي، الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية، ص: ٥٨.

٤- خصم تكاليف الحصول على الدخل وهو ما يعرف بأعباء المهنة.

كل هذا يعني أن الأخذ بمبدأ تصاعدية الضريبة هو أولى، وهو ما يعرف بمبدأ شخصية الضريبة، حيث تفرض الضريبة باعتبار كل شخص على حدة، وهذا ما طبقه كثير من التشريعات المالية الحديثة، كالتشريع الفرنسي والتشريع الإنكليزي والتشريع الأمريكي والتشريع المصري وغيره، كما في لبنان.^(١)

ثانياً: يراعى كذلك بالنظر إلى المقدرة التكلفة الاعتبارات الآتية:

١- استبعاد التكاليف على الثروة من الديون والرهون ونحوها، وهذا قد روعي في ضريبة العشور والخراج.

٢- ألا تؤدي إلى اقتطاع جزء كبير من رأس المال ذاته، وإنما أن تكون معتدلة بحيث تخف عند الدخل الناشئ عن رأس المال فتستوفي من الربح الناتج وليس من رأس المال.^(٢)

(١) عناية، المالية العامة، ص: ٥٢٣. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٦٢-٢٩١.

(٢) القرضاوي، فقه الزكاة (٢/١٠٢٧). عناية، المالية العامة، ص: ٥٢١.

المطلب الثاني

منع الازدواج الضريبي

تقتضي قواعد العدالة الضريبية عدم الازدواجية في التكاليف الضريبية الواحد، لأن التكاليف الضريبية الواحد في بعض التشريعات الضريبية قد يتناول نفس الوعاء شخصاً أو مالا، ولأكثر من مرة وبصورة متكررة مما يعني خضوع الشخص الواحد أو المال الواحد للضريبة نفسها، أي خضوعه لضرائب متماثلة في آن واحد، ولهذا ما يطلق عليه في الفكر المالي بالازدواج الضريبي. وهذا يحتاج للكلام في مسائل عدة: تعريفه وأركانه وأنواعه ومعالجته، مع المقارنة بالفكر المالي الإسلامي.

تعريف بالازدواج الضريبي:

عرفه فقهاء المالية بأنه: تعدد الضرائب وهو فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على الشخص ذاته وعن نفس المال في المدة ذاتها.^(١) ويعني ذلك تكرار الضريبة على الشخص الواحد أو على المال الواحد لمرات عدة، مما يؤدي إلى نقص المال وأخذ الكثير منه، فيشق الأمر على صاحبه ويحمله فوق طاقته وقدرته التكليفية.

أركان الازدواج الضريبي:

١- وحدة الشخص الخاضع للضريبة: ويعنى به الوحدة الاقتصادية للشخص الخاضع للضريبة، مثاله: لو أن الضريبة فرضت على إحدى الشركات المساهمة ثم فرضت على الأشخاص المساهمين في هذه الشركة، فهذا الشيء من الناحية الاقتصادية يمثل الازدواج الضريبي، بينما من الناحية القانونية لا يمثل الازدواج الضريبي لأن المكلفين هنا بدفع الضريبة مختلفون، فالضريبة الأولى على الشركة، والثانية على الأشخاص فهي مختلفة

(١) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٩. عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٧٨. عناية، المالية العامة، ص: ٥٩٢. د. شريف رمسيس تكللا، الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٧٩م، ص: ٢١٢.

بينما من الناحية الاقتصادية يسمى ذلك ازدواجاً في الضرائب باعتبار أن المساهمين تحملوا عبء الضريبة مرتين، مرة عند تحقق الربح، ومرة عند توزيع الربح.^(١)

٢- وحدة المال الخاضع للضريبة: ويقصد به أن يدفع على المال الواحد نفسه أكثر من ضريبة واحدة عندها يتحقق الازدواج الضريبي، فلو أن عاملاً يعمل في الإمارات مثلاً ويفرض على راتبه ضريبة، ثم يفرض على الراتب نفسه في بلده لبنان مثلاً، فإن هذا يسمى بالازدواج الضريبي. بينما لو كان للشخص الواحد عدة استثمارات، فأخذت الضريبة من مال معين من إحدى استثماراته ثم أخذ منه ضريبة أخرى عن غير ذلك المال فلا يعد هذا ظاهرة ازدواجية.

٣- وحدة المدة أو المناسبة التي تدفع عنها الضرائب: فلو فرضت ضريبة على مال معين في السنة ذاتها أكثر من مرة، فذلك يعد ظاهرة ازدواجية، ولكن لو أخذت ضريبة من مال واحد في أكثر من سنة في سنتين لا يعد ذلك ظاهرة ازدواجية لاختلاف المدة الزمنية.

٤- وحدة الضرائب التي تفرض على الممول: لو فرضت ضريبتان على شخص واحد باعتباره وارثاً لركة، إحداها ضريبة عامة مفروضة على مجموع الركة، والأخرى ضريبة خاصة مفروضة على نصيبه من هذه الركة فالازدواج يتحقق في هذه الحالة.^(٢)

كل هذه الأمور تعد ظاهرة ازدواجية في الضرائب، مما يؤدي إلى ظلم المفروض عليهم هذه الضرائب وتحميلهم فوق طاقتهم وقدرتهم مما يؤدي إلى التأذي والانزعاج من هذه الأنظمة الضريبية، وبالتالي يحاول المكلف التهرب من هذه الضريبة بوسائل عدة مشروعة أو غير مشروعة، مما يؤدي إليه في النهاية انهيار المؤسسات المالية أمام هذا الواقع. لأن المكلف إذا حمل فوق قدرته وطاقته فيشعر بالظلم والإجحاف في حقه، وهذا هو بلاء عامة الأنظمة الضريبية الحديثة، تحاول هذه الأنظمة المالية وضع الضرائب المتعددة المتنوعة

(١) عناية، المالية العامة، ص: ٥٩٣-٥٩٤. د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٢٨٩. عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٧٩. د. عبد

المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٩.

(٢) المراجع السابقة.

مع أنها تعطي المكلف بدفع هذه الضرائب رواتب ضئيلة قد لا تكفي لحاجياته الأساسية والضروريات المهمة، وعندها لا يجد الشخص مخرجاً لأزمته إلا بمحاولة التهرب من هذه الضرائب، ويحاول البعض الآخر العثور على المال من أي طريق مشروع أو غير مشروع، مما يؤدي إلى الفوضى والاضطراب وانتشار الفساد المالي وغيره.

أنواع الازدواج الضريبي:

الازدواج الضريبي قد يكون داخلياً وقد يكون دولياً: وأقصد بالداخلي أنه في الدولة الواحدة، وأما الدولي أو الخارجي فهو في أكثر من دولة واحدة.

أما الازدواج الداخلي: هو الذي تتحقق شروطه وأركانه داخل الدولة الواحدة. ولكن كيف يتم الازدواج الضريبي في الدولة الواحدة؟ إن الازدواج الضريبي في الدولة الواحدة قد يكون مقصوداً وقد يكون غير مقصود.

أما المقصود فهو أن يتعمد منظرو الضرائب والقائمون على وضعها الازدواج في الضرائب، لأسباب عدة:

١- الحصول على إيرادات مالية لزيادة أموال الخزينة العامة، فيقوم المشرع لفرض الضرائب المتعددة زيادة إلى فرض الضرائب الأصلية، للقيام ببعض الأعمال العامة والمشاريع التي تفيد الدولة والأفراد والراعي المقيمين فيها.

٢- معالجة بعض الظواهر الاقتصادية المتفشية، كمعالجة التضخم، بقصد إعادة التوازن في أسعار السوق المحلي.

٣- محاربة بعض الظواهر الاجتماعية المتفشية كمظاهر الإسراف والإنفاق المتزايدة ومظاهر الترف والبدخ.

٤- قد يكون الازدواج لأغراض سياسية، ولحفز الهمم للمشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة بدافع من المسؤولية.^(١)

(١) المراجع السابقة.

وأما الازدواج غير المقصود: فهو الذي لا يعتمد فيه القائم على فرض الضرائب لإحداث الازدواج الضريبي، وإنما يحدث من غير قصد، ويعود إلى أسباب عدة منها:

١- تعدد السلطات المالية: وهو أن تتعدد السلطات القائمة على فرض الضرائب داخل الدولة الواحدة، وتعمل كل سلطة من هذه السلطات على حدة من غير اتصال بالسلطة الأخرى مما يؤدي إلى تعدد الضرائب على المال نفسه أو الشخص نفسه وفي فترة زمنية واحدة.

٢- سوء السياسة المالية وتخلف النظام الضريبي، فإن أكثر التشريعات المالية الحديثة تقع في هذه المشكلة، لهذا فإن التشريعات تتبدل أو تعدل بين فترة وأخرى بسبب سوء السياسة التي تتبعها في أمورها. ^(١)

وأما الازدواج الدولي:

فيعود هذا النوع من الازدواج الضريبي إلى أن كل دولة بما لها من سيادة تضع نظامها المالي والضريبي على وجه الخصوص بما يتناسب مع حاجياتها ونظمها دون مراعاة التشريعات الضريبية في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى تعدد الضرائب، بسبب التباين الموجود في الأنظمة المالية المختلفة لكل دولة عن الأخرى.

ومن هنا يجد المكلف نفسه مخاطباً بقانون الدولة الأولى استناداً إلى مبدأ الجنسية، وبقانون الدولة الثانية استناداً إلى فكرة التوطن والإقامة، وبقانون الدولة الثالثة استناداً إلى موقع المال وهكذا.

وبالتالي يتعدد فرض الضريبة على هذا المكلف عن نفس المادة بواسطة سلطات الدول المختلفة. ^(٢)

(١) المراجع السابقة.

(٢) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٣١. عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ص: ١٧٩.

وربما يسوغ بعضهم الازدواج الدولي بأن الضريبة تدفع مقابل حماية الدولة، ولما كان حصول الممول على جزء من دخله في دولة معينة، وإنفاقه في دولة أخرى يجعله مستفيداً من حماية كلتا الدولتين، فعليه أن يدفع ضريبة لكل منهما. ولكن الظاهر من هذا أن الازدواج مرهق للممول، وبخاصة إذا ما كان يدفعه من الضريبة مبالغاً كبيرة.

وأيضاً هذا اتجاه ضار من الوجهة الاقتصادية العالمية، لأنه يعوق حركة انتقال رؤوس الأموال وتنقل الأشخاص من دولة إلى أخرى مما يؤثر على توزيع الموارد الإنتاجية في العالم توزيعاً أمثلاً.^(١)

والازدواج الدولي قد يكون مقصوداً وقد يكون غير مقصود: فيكون مقصوداً إذا أراد المشرع تحقيق أغراض اقتصادية معينة، كأن يراد من الازدواج منع رعايا دولة معينة من توظيف أموالهم في الخارج، بفرض ضريبة على إيرادات تلك الأموال علاوة على الضريبة التي تفرض في الدولة التي بها مورد الإيراد. ولكن الازدواج الضريبي الدولي في الغالب يكون غير مقصود، ويمكن تجاوز. بواسطة التشريع الداخلي لكل دولة وبالاتفاقات الدولية.^(٢)

كيفية معالجة الازدواج الضريبي:

لا بُدَّ من ذكر معالجة وتفادي الازدواج الداخلي، وتفادي الازدواج الدولي أيضاً، ولا بُدَّ من التنبيه إلى حل هذه المشكلة، لأن تعدد الضرائب والازدواجية فيها يؤدي إلى أمور معيبة ويعد ذلك في الحقيقة نقصاً في النظام المالي وعلى الخصوص النظام الضريبي. وذلك لما فيه من إرهاق المكلف بأداء الضريبة وتحميله فوق طاقته وقدرته، ومن ثم اقتطاع جزء كبير من أمواله مما يؤدي إلى عدم احترام نظام الملكية الخاصة والفردية.

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٣٢.

(٢) المراجع السابقة.

ومن سلبيات الازدواج الضريبي أيضاً: محاولة التهرب من أداء الضريبة بجميع الوسائل المشروعة وغير مشروعة. لذا لا بُدَّ من حلول للخروج من التعدد والازدواج الضريبي ليكون ذلك أسلم لكل من الفريقين للنظام المالي من جانب، ولل فرد المكلف بأداء الضريبة من جانب آخر.

أما معالجة الازدواج الداخلي فيمكن بالأمر الآتي:

١- وضع نظام ضريبي محكم ومتقن يراعى فيه منع الازدواج الضريبي، ودراسة النظام دراسة متقنة قبل وضعه، مع مراعاة أحوال المكلفين وفئاتهم.

٢- التنسيق بين السلطات المالية المتعددة القائمة على فرض الضرائب، والاتصال فيما بينها لمنع وجود التعدد في الضريبة الواحدة.

وأما معالجة الازدواج الدولي فيمكن على النحو الآتي:

١- عقد المعاهدات وخاصة الثنائية لتقرير معالجة تلك المشكلة، وذلك في ضوء مفاهيم التفاهم وصيانة حقوق السيادة الضريبية للدول.

٢- إعفاء الدخل الآتي من الخارج من الضريبة، بأن تخصم الدولة من الضرائب المستحقة على المتوطنين كل ضريبة يكونون قد دفعوها لدولة أخرى على دخولهم المستمدة من مصدر أجنبي.

٣- إعفاء الدخل المرسل إلى الخارج من الضريبة.^(١)

٤- تقسيم الضريبة بين الدولتين، دولة الموطن ودولة موقع المال، وذلك إما بالتقسيم مناصفة أو يتوزع الاختصاص الضريبي.

٥- تنازل إحدى الدولتين دولة الموطن أو دولة موقع المال عن حقها في فرض الضريبة.

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٣٣. عناية، المالية العامة، ص: ٥٩٨. د. شريف تكلا، الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة، ص: ٢٢٧ وما بعدها.

٦- توزيع الاختصاص النوعي في الفريضة الضريبية، كأن تختص دولة الموطن بالضرائب الشخصية، في حين تختص دولة موقع المال بالضرائب العينية.^(١) ولعل أفضل هذه الحلول هو عقد المعاهدات الثنائية بين الدول لحل مشكلة الازدواج أو التعدد في الضريبة.

وقد تابعت عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة عنايتها بازدواج الضرائب، فعقدت عدة اتفاقيات لمنع الازدواج بالنسبة لضريبة معينة أو بالنسبة لعدة ضرائب معينة، ويوجد من هذه الاتفاقات عدد كبير.^(٢) وذكرت بعض الحلول منها بعض الحلول المتقدم ذكرها. وخلاصة القول: إن الازدواج الضريبي في النظام المالي والضريبي في القوانين الوضعية يعد من العيوب الكبيرة في النظام الضريبي، وذلك لما فيه من سلبيات كثيرة أوضحتها فيما سبق، وهي على سبيل الاختصار:

- ١- إرهاق المكلف وتحميله فوق قدرته وطاقته.
 - ٢- عدم احترام الملكية الفردية للإنسان، لاقتطاع جزء كبير من أمواله.
 - ٣- محاولة التهرب من أداء الضريبة.
 - ٤- تقليل المحاولة استثمار الأموال في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى تقليل فرص العمل، والحد من الصناعة والإنتاج.
- وغيرها من السلبيات الكثيرة، لذا لا بُدَّ من معالجة هذه المشكلة ووضع حد لها في أسرع وقت ممكن.

مقارنة: انعدام الازدواج الضريبي في الفكر المالي الإسلامي:

لم يوجد البتة تشريع مالي كالتشريع المالي الإسلامي الذي راعى واعتنى بالمال من جهة، وبصاحب المال من جهة أخرى.

(١) المراجع السابقة.

(٢) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٣٤-٢٣٥.

حتى إن الضرائب التي فرضت على غير المسلمين كانت منسجمة مع المنطق والعقل، ومنسجمة مع القدرة، فلم تكن مجحفة ولا تعرف الظلم.^(١)

إن عموم العدالة الضريبية في المالية العامة الإسلامية تلتزم مبدأ الوحدة الضريبية في التطبيق وعدم ازدواجيتها، وذلك منعاً لإرهاق المكلف وظلمه وحرمانه من أمواله، ومراعاة لقدرته المالية في التكليف.^(٢) لأن المقصود من الضرائب في الإسلام هو الأغراض الإنسانية في الهداية والصالح والطهر والتزكية والبركة والنماء، وليس المقصود هو جباية الأموال فقط، ويأتي الكلام عند ذكر الحكمة التشريعية من فرضية الجزية حيث يوضح ذلك جلياً.

وبناء عليه لا يوجد ازدواج ضريبي بل إنه منعدم كلياً في التشريع الإسلامي، وذلك لأمر:

١- أن الضريبة في الإسلام تؤخذ مرة واحدة في السنة لا غير في العشر والخراج والجزية وغيرها.

٢- أن الازدواج الضريبي يأتي كما تقدم إما عن طريق تعدد السلطات المالية أو سوء التنظيم ونحوه، وهذا غير موجود في الإسلام.

٣- وضوح الضريبة في الشريعة الإسلامية بحيث لا يمكن الاشتباه أو الخلط فيما بينها.

هذا على وجه العموم، وأما على وجه الخصوص:

فإن ضريبة الجزية تجب مرة واحدة في السنة ولا تتكرر ويأتي تفصيله في موضعه عند الكلام عن الجزية ومقدارها ووقتها.

وأما ضريبة الخراج: فإنها تجب أيضاً مرة واحدة في السنة، في خراج الوظيفة وهو الأصل، وأما خراج المقاسمة فإنها تجب عند اكتمال الزرع. فلا يتكرر على الزرع الواحد، بل

(١) د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) عناية، المالية العامة، ص: ٥٩٨-٥٩٩.

يجب مرة واحدة عند اكتمال الزرع، فلا يترتب عليه ازدواج ضريبي، بل إن خراج المقاسمة لا يرجع إليه إلا عند الحاجة، وأما الأصل فهو خراج الوظيفة وتقدم تفصيله.

وأما ما يوضع من شبهة وهي اجتماع العشر والخراج في أرض واحدة على المسلم، وهو الراجح كما تقدم في موضعه. فيرد عليه: بأنه لا يوجد فيه ازدواج ضريبي، لأن الواقعة المنشئة لكل منهما مستقلة عن الأخرى، فسبب الخراج هو الأرض، وسبب العشر هو نتاج الأرض أي الزرع النابت فيها.

وأما بالنسبة لضريبة العشور:

فإنها تجب أيضاً مرة واحدة في السنة، وبمناسبة واقعة اجتياز الحدود، ولا تؤخذ أكثر من مرة واحدة في السنة.

روي عن زياد بن حدير « أنه مدَّ حبلاً على الفرات فمر عليه رجل نصراني فأخذ منه، ثم انطلق فباع سلعته، فلما رجع مرَّ عليه فأراد أن يأخذ منه فقال: كلما مررت عليك تأخذ مني؟ فقال: نعم. فرحل الرجل إلى عمر بن الخطاب % فوجده بمكة يخطب الناس، قال: فقلت له: يا أمير المؤمنين، إني رجل نصراني مررت على زياد بن حدير فأخذ مني، ثم انطلقت فبعت سلعتي ثم أراد أن يأخذ مني. قال: ليس له ذلك، ليس له عليك في مالك في السنة إلا مرة واحدة. ثم نزل فكتب إليه في. ومكثت أياماً ثم أتيت فقلت له: أنا الشيخ النصراني الذي كلمتك في زياد. فقال: وأنا الشيخ الحنفي قد قضيت حاجتك^(١).

والخلاصة: إن المالية العامة الإسلامية تقرر مبدأ العدالة الضريبية ومنها عدم ازدواجية الضرائب، لهذا وضعت الشريعة الإسلامية قواعد وأحكاماً كلية تكفل عدم الازدواجية في الضرائب، ومنها إصدار التعليقات للجباة والعاملين على الضرائب بالرفق واللين والرحمة وعدم التعسف والظلم، ولهذا كان يعطي الجابي لمن أخذ من الضريبة وثيقة تثبت دفع الضريبة خشية التكرار، ولهذا كان فرض الضرائب في الإسلام بحسب المقدرة

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٦. أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٦، رقم (١٦٨٥).

المالية للمكلف في دفعها، وتقدم توضيحه في الخراج وفي الضرائب ويأتي توضيحه أيضاً عند الجزية والعشور.

إن التشريع الإسلامي منهج متكامل صالح لكل زمان وحين وهو عام ويدخل فيه التشريع المالي القائم على العدل والإحسان، كيف لا وهو شرع رب العالمين، يرجع في كل أمر منه إلى النصوص والقواعد العامة الشرعية المبنية على النصوص الشرعية.

المبحث الثالث

التهرب من الضريبة

إن الضريبة تصيب الإنسان في شيء عزيز عليه، وهو المال الذي زين حبه للناس كما ذكر الله تعالى في كتابه حيث قال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَكُعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ﴾ (١). وقال تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ (٢). أي: كثيراً فاحشاً. (٣)

ولهذا يحاول الكثير من المطالبين بدفع الضرائب التهرب منها بأساليب شتى، حتى الذين يتحلون بخلق الأمانة في معاملة الأشخاص العاديين كثيراً ما يتجردون من هذه الصفة في معاملة الحكومة. (٤)

وسوف أتكلم في هذا الموضوع في عدة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالتهرب الضريبي وأساليبه.

المطلب الثاني: أسباب التهرب.

المطلب الثالث: معالجة التهرب.

المطلب الرابع: مضار التهرب وحكمه في الشريعة الإسلامية.

ثم أقارن في كل مطلب من هذه المطالب مقارنة بين ما هو في القانون الوضعي للضرائب وبين ما هو في الإسلام، توضيحاً للحكم وبيانه بياناً كاملاً، ولمعرفة أهمية التشريع الإسلامي وصلاحه لكل زمان ومكان، وأنه منهج عالمي شامل متكامل.

(١) آل عمران آية: (١٤).

(٢) الفجر آية: (٢٠).

(٣) ابن كثير. تفسير القرآن العظيم (٤/٥١٠).

(٤) القرضاوي، فقه الزكاة (٢/١٠٥٩). بتصرف.

بل إن أغلب الأنظمة والقوانين الوضعية المعاصرة تحاول في أغلب الأحيان أخذ قوانينها من الشريعة الإسلامية، لما فيها من العدل والحكمة، ولكنهم يخطئون في وضعها أو في إتقانها، فهي تحتاج في الغالب إلى مراجعة وتدقيق ومحاولة إزالة العيوب والنقائص الموجودة فيها، وفي الحقيقة لا يكون ذلك إلا بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية لأنها المنهج الإلهي البعيد عن النقائص والعيوب.

المطلب الأول

التعريف بالتهرب الضريبي وأساليبه

التعريف بالتهرب الضريبي:

التهرب الضريبي هو: تخلص المكلف من أدائها والفرار منها ومحاولة ذلك، وعدم الالتزام القانوني بأدائها.^(١) فالمراد هو عدم دفعها والفرار من ذلك بشتى الوسائل، وهو ما بين في المسألة الثانية.

أساليب التهرب من الضريبة:

إن للتهرب من الضريبة وسائل عدة، وفي قوانين المالية والضريبة نوعان من التهرب، تهرب مشروع وآخر غير مشروع. والمراد بالمشروعية وعدلها: المقرر في القوانين الوضعية، وليس في حكم الشريعة ويأتي بيانه.

أما التهرب المشروع: فهو تهرب المكلف بالضريبة من أدائها، وذلك من خلال استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي من دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية للضريبة، لأن الضريبة في هذه الحالة لا تشملها.

وفي هذه الحالة لا يعتبر القانون المكلف مخالفاً لقانون الضريبة، لأنه تخلص وتخلف عن دفعها من خلال قانون الضريبة نفسه.^(٢)

ومن الأمثلة على ذلك: أن تلجأ بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم مجانية لصالح مساهميها للتخلص من أداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة، في حالة عدم النص القانوني على تناول مثل هذه الأوعية وهي الأسهم.

(١) د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٣٠٢. د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٣.

(٢) د. عناية، المالية العامة، ص: ٦٠٨. د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٣. د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٣٠٢.

د. القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٦٠).

وأما التهرب غير المشروع:

فهو التخلص من أداء الضريبة بالمخالفة الصريحة لنصوص القوانين الضريبية وهو ما يطلق عليه أحياناً بالغش الضريبي والاحتيال، أو تقديم بيانات مزورة وكاذبة عن أمواله وممتلكاته ودخله الحقيقي.

والأمثلة عليه كثيرة منها:

مثاله في ضريبة الدخل: كأن يعمل موظفٌ في إحدى المؤسسات على راتب معين، ويكون هذا الراتب يشمل ضريبة الدخل لزيادته على الحد الأدنى المعفو من الضريبة، فيسجل في العقود الظاهرة قدر الراتب بأقل مما يشمل الضريبة، وفي الحقيقة وظاهر الأمر فإنه يتقاضى راتباً أعلى منه، والغاية منه حتى لا تشمل الضريبة.

ومثاله في الضرائب والرسوم الجمركية: أن يؤتى بسيارة من الخارج على أن تاريخ الصنع كذا مثلاً: ١٩٩٩. فتسجل مثلاً بتاريخ ١٩٩٢م وذلك من أجل تخفيض الرسوم الجمركية عليها لأنها تختلف من تاريخ إلى تاريخ أو تخفيض ما يسمى بالرسوم (الميكانيكية)، وقد يحصل هذا كثيراً.

ويعتبر هذا من التهرب المشروع ولا يعتبر مخالفاً للقانون الضريبي.

مقارنة: الحكم في المنظور الإسلامي أنه يعد نوعاً من أنواع الغش والتحايل، والإسلام نهى عنه أشد النهي، ومهما كان نوع هذا التحايل وهذا الغش ومهما كانت وسيلته، ومهما كثر أو قل، سواء في أنواع الضرائب وجميع المكلفين.

المسلم يقوم بهذا الأمر ولا ينظر إلى مردوده ونفعه الخاص، بل يفعل ما يراه طاعة لله إذا كان عبادة، ويرى فيه مساعدة منه في التكافل الاجتماعي فيما بين المسلمين.

إن المسلم يؤدي أمانته سواء قام الإمام بأداء حقه أم لا. والله أعلم.

المطلب الثاني

أسباب التهرب

إن أسباب التهرب من الضريبة كثيرة، ويمكن حصر هذه الأسباب في الأمور الآتية:
أولاً: العوامل النفسية:

إن التهرب من الضريبة يرجع في غالب الأحيان ومعظمها إلى عوامل نفسية متعددة^(١)، ومن هذه العوامل ما يأتي:

١- حب المكلف أن يبقى ماله في يديه، بسبب حبه للمال حيث إن الكثير من الناس يعدون المال هو كل شيء بالنسبة لديهم، وهو عصب حياتهم، حتى وصل الأمر ببعض الناس أن يظن بأن من وسع عليه في الرزق والمال في الدنيا هو دليل محبة الله له، وأما إن لم يعط المال الكثير وإنما كان رزقه كفافاً فيظن أن التقدير مهانة، وهذا هو المراد من قوله تعالى حيث قال: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴿١٦﴾﴾. (٢)

قال ابن كثير: «يقول تعالى منكرًا على الإنسان في اعتقاده إذا وسع الله تعالى عليه في الرزق ليختبره في ذلك فيعتقد أن ذلك من الله إكرام، وليس كذلك، بل هو ابتلاء وامتحان كما قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ سُارِعٌ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾. (٣) وكذلك في الجانب الآخر إذا ابتلاه وامتحنه وضيق عليه في الرزق يعتقد أن ذلك من الله إهانة له». (٤)

(١) د. القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٥٩). د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٦. د. عناية، المالية العامة، ص: ٦١٠.

(٢) الفجر آية: (١٥-١٦).

(٣) المؤمنون آية: (٥٥-٥٦).

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٤/ ٥١٠).

إن حبه للمال وحرصه عليه يدفعه إلى التهرب من أن يخرج شيئاً منه للضريبة ونحوها.

٢- اعتقاد المكلف بأدائها بأنها غير عادلة، وهو سبب كبير ومهم عند كثير من الذين يتهربون من دفع الضرائب، وهو شائع بين الناس بكثرة، حيث يشعرون بالظلم والتعسف في وجود الضرائب.

ووجه عدم العدالة في نظرهم غلاؤها، وأن الدولة تأخذ منه أكثر مما تعطيه فلا يستطيع أداء هذه الضريبة.

٣- اعتقاده أن حصيللة الضرائب لا تنفق في المصالح العامة، وأنها لا تعود عليه بالنفع، وفي الحقيقة هذا الأمر في أذهان الناس ويحتجون به كثيراً عند تهربهم من أداء الضرائب، وأنهم لا يستفيدون منها لا في استشفاء ولا في تعليم، ولا يشعرون بتحسين الأحوال.

ولعل هذا من أهم العوامل النفسية التي تسهم في التهرب من الضريبة، فكلما زاد الوعي المالي ضعف الباعث على التهرب، وكلما ضعف الوعي المالي كان الباعث النفساني على التهرب من الضريبة قوياً وملموساً.

ثانياً: عيوب التشريع الضريبي^(١):

إن عيوب التشريع الضريبي سبب من أسباب التهرب الضريبي، ومن هذه العيوب:

١- الازدواج الضريبي: حيث إن القائمين على وضع الضرائب لا يراعون هذه

المسألة، حيث توضع ضريبة واحدة على الشخص الواحد أو المال الواحد مرات عدة في سنة واحدة أو فترة زمنية معينة، مما يشعر المكلف حين أدائها بالإرهاق والظلم فيدفعه ذلك إلى التحايل والتهرب منها بشتى الوسائل.

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٤. د. عناية، المالية العامة، ص: ٦١٠. د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٣٠٤.

٢- تكليف المكلف بدفع الضريبة فوق طاقته وتحمله أكثر من قدرته، والمغالاة في الضرائب ورفع سعرها، ومعلوم أنه كلما ازداد سعر الضريبة ازداد العبء على الفرد المكلف بأدائها، وكان هذا مدعاة للتهرب منها.

ثالثاً: عيوب الإدارة المالية.^(١)

من عيوب الإدارة المالية التي تؤدي إلى التهرب الضريبي ما يأتي:

١- عدم المساواة في التطبيق أو عدم تحقق العدالة الضريبية في التطبيق، فهو يؤدي إلى عدم التساوي في تحمل الأعباء العامة، وإلى شيء من التعسف والظلم، وإلى توسيع حدة الفوارق بين الطبقات. وقد تكون الضريبة عادلة من الوجهة القانونية، ثم تجيء صعوبات التطبيق فتقضي على هذه العدالة، ولا بُدَّ للضريبة حتى تكون عادلة أن تكون عادلة في التطبيق كما هي عادلة في التقرير.

فمثلاً في لبنان، توجد ضرائب فيها شيء من العدالة والمساواة، ولكن عند التطبيق تفقد هذه العدالة، لأنها في حقيقة الأمر تطبق على طبقة معينة من الناس أو مجموعة منهم، وفي المقابل لا يتقيد بها آخرون، لأسباب عدة إما سياسية أو أسباب نفوذية ونحوها، مما يشعر الناس بالظلم وعدم المساواة، بل - للأسف - إن الذين لا تطبق عليهم قاعدة الضرائب هم من الأغنياء والأثرياء وأرباب الأموال، بل ربما يكونون هم المسؤولون في هذا البلد، فتؤخذ وتطبق على الفقراء ولا تطبق على من هو قادر على أدائها، وهو الذي يجب أن يكلف بأدائها دون غيره، وربما يكون هذا المسؤول معفى منها نهائياً ولا يدخل في قائمة المطالبين بأداء الضرائب، ومن ثم يستغل هذه الفرصة وهي إعفاؤه من الضرائب لموقع مسؤوليته في أنواع التجارات والمصانع ليصبح بعد فترة من الزمن من أغنى الأغنياء، على حساب غيره من الفقراء ذوي الدخل المحدود. وهذا الدخل المحدود قد لا يكفيهم لحوائجهم الأصلية وحاجياتهم الضرورية، مما يدعوهم إلى محاولة التهرب منها بشتى الوسائل الممكنة، سواء

(١) المراجع السابقة.

كانت مشروعة أو غير مشروعة حتى ولو أدى الأمر إلى تطبيق عقوبة عليه، كالسجن، لأنه في الحقيقة لا يقدر على أداء هذه الضريبة لانعدام الأموال الكافية لأدائها. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٢- تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بتحصيل الضريبة: مثل بعض الإجراءات الروتينية المعقدة التي كثيراً ما تدعوا إلى كراهية الضريبة، وهو ما يجب على الإدارة المالية تلافيه، بأن تعمل على تيسيرها وتسهيلها.^(١)

٣- عدم تقدير الضريبة جيداً أو بنحو حسن ودقيق: مما يشعر البعض بالظلم وعدم العدل، مما يدعوه إلى التهرب وممارسة المحاولات في عدم الأداء.

من أمثلته: في بيروت سعر المتر الواحد من الأرض يعادل مئاة و آلاف الدولارات، بينما في مناطق أخرى كما في عكار لا يعادل المتر الواحد العشرات من الدولارات بل أقل أحياناً، ومع هذا إذا أريد إتمام إجراءات معينة كالبناء مثلاً أو نقل تسجيل عقارات ونحوها فإن الضرائب والرسوم المستحقة سواء على كلا المعاملتين، مع أن المستفيد في بيروت غير المستفيد في المنطقة الأخرى بل زيادة استفادته على غيره بآلاف المرات، ومع هذا يتم دفع الضرائب ذاتها، مما يشعر بوجود الظلم وعدم المساواة.

إن عيوب الإدارة المالية يشجع على التهرب من الضريبة، فلا بُدَّ من إعادة النظر في هذه القوانين وتحديثها حسب المصلحة العامة والمصلحة الفردية، ليكون ذلك حافزاً أو مشجعاً على أدائها وعدم التهرب منها.

رابعاً: من أسباب التهرب الضريبي: ضعف مستوى الوعي الضريبي:^(٢)

الوعي الضريبي له أهميته في استجابة الفرد المكلف لدفع الضريبة، وهذا بطبيعة الحال يعتمد على أسس حقيقية واقعية تعود إلى إيمان الشخص نفسه، وهو يتناسب مع

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٥.

(٢) د. عناية، المالية العامة، ص: ٦١٠. د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص: ٣٠٦.

الشعور بتحمل المسؤولية في أعباء الدولة، ومساعدته في تحمل الأعباء العامة وشعوره بضرورة التكافل والتضامن الاجتماعي بين أفراد الأمة.

وكلما زاد الوعي الضريبي وأهميته، كلما قلت ظواهر التهرب منه، وهذا داخل في نطاق مسؤولية الحكومات، فلا بُدَّ من إقامة ندوات ومحاضرات عبر وسائل الإعلام عامة لتوضيح ذلك للناس والأهداف والغايات من فرض الضرائب بصورة مبسطة يفهمها كل الناس وكل أفراد الدولة من متعلم وغير متعلم، ومن موظف وعامل وغيرهم، مع بيان الآثار والسلبيات من التهرب الضريبي وعدم التقيد به، ومضاره على الفرد خصوصاً والدولة عموماً.

هذه هي أهم أسباب التهرب من الضريبة في القانون، فلا بُدَّ من معالجتها ووضع الحلول للخروج من ذلك.

مقارنة: التهرب الضريبي في الفكر المالي الإسلامي:

في واقع الأمر لا يوجد أسباب للتهرب من الضريبة في الفكر المالي الإسلامي، وإنما يقع ذلك من بعض الأفراد لأسباب فردية خاصة به، بسبب كثرة حبه للمال وتعلقه وتمسكه به، وهذا يوجد عند ضعاف الإيمان وقلة معرفتهم بالله ووعد له بالإخلاف.

وأما المؤمن الحق فلا أظن أنه يتهرب من واجب وجب عليه، لتمسكه بعقيدته ووجود الضمان فيه وهو الوازع الديني بالخوف من الله قبل الخوف من السلطان أو الحاكم. لهذا يسارع المكلفون إلى أداء الواجبات عليهم طاعة واستجابة وهم يعدون أن الضريبة إذا فرضت بشروطها المتقدمة تعد مشروعة لأنها أمانة، والمؤمن مطالب بأداء أمانته.

ولو تأملنا في الأسباب المتقدم ذكرها التي هي من أسباب التهرب من الضريبة لعلمنا أنها معدومة في الفكر المالي الإسلامي، للأمور الآتية:

١- أن الضريبة في الإسلام عادلة ليس فيها ظلم ولا تعسف، لأنها قائمة على العدالة التامة، وهي موضوعة على قدر الطاقة، وتراعي قدرة المكلف. وهذا ما وجد وتقدم جلياً في الخراج، وفي الجزية والعشور.

٢- أن حصيلة الضرائب تنفق في المصالح العامة، ويتنفع منها جميع الأفراد في الدولة المسلمة، حتى إن غير المسلمين يستفيدون منها، بما يؤمن لهم من حماية وأمن، وأيضاً فإن لهم ما للمسلمين بموجب عقد الذمة.

٣- لا يوجد في التشريع المالي الإسلامي عيوب، فهو يمنع الازدواج الضريبي كما تقدم في موضعه، وهو يراعي قدرة المكلف التمويلية، فهو نظام محكم قائم ومأخوذ من روح الشريعة الإسلامية وقواعد النصوص العامة، وهي العادلة التي تراعي مصالح العباد وترفع عنهم وتنهاتهم عن كل ما يضر بهم وبمصالحهم وأموالهم، لأنها شريعة رب العالمين.

٤- فقدان العيوب الإدارية، للمساواة في التطبيق وعدم الميل لأحد، بل إن المسؤولين هم أول من يقوم بالواجبات لأنهم هم القدوة لغيرهم فيقتدي بهم الآخرون. وأيضاً فإن الضريبة تقدر تقديرًا لا ظلم فيه، وإنما هي بقدر الطاقة ووسع المكلف بها، وفي ضريبة الخراج والجزية خير شاهد عليه مع أنها على غير المسلمين في الأصل والابتداء.

٥- توافر الوعي الضريبي في الإسلام، حيث يعلم الفرد أن الضريبة المشروعة بشروطها أمانة وواجب، تساند الدولة وتنهض بها في وجه الأعداء، وتساعد أفراد الدولة وتقوم على التكافل والتضامن الاجتماعي، فهو يؤدي هذه الضريبة دون انتظار إعادة نفعها عليه، وإنما يحس بالمسؤولية العامة، ويعلم أن المسلمين كالجسد الواحد إذا اشتكى أحدهم أحس الجميع بألمه وإذا أصيب بمصيبة شعر الجميع به، لأنه مجتمع قائم على الود والألفة والمحبة^(١)، رحماء فيما بينهم يترحمون ويتعاونون.

ويبقى سؤال يطرح نفسه: هل يوجد في الدول الإسلامية تهرب من الضريبة؟

(١) في الحقيقة أصبح هذا الأمر شبه مفقود في بعض المجتمعات الإسلامية، لوجود حب الذات، وسببه ضعف الإيمان وبعد الناس عن دينهم وأخلاقهم وآدابهم، فلا بُدَّ من الرجوع إلى هذه القيم الحميدة العالية التي يسمو بها الفرد وتسمو بها المجتمعات والدول.

الجواب عنه: أنه لا توجد أسباب تدعو إلى التهرب من الضريبة المشروعة بشرطها، ولكن قد يوجد من يتهرب من الضريبة، لضعف إيمانه وقلة شعوره بالمسؤولية، وهو نابع عن عدم تمسكه بأحكام الشريعة الإسلامية.

وليس معنى انعدام وجود أسباب للتهرب أنه لا يوجد تهرب، فمن المسلمين من يترك الواجبات الشرعية والأساسية في الإسلام كالصوم والزكاة والحج، فيقع التهرب من الضريبة، لارتكاب المعاصي واتباع الأهواء.

ومن المفهوم أنه حينما أقول (الدول الإسلامية) أقصد بها التي تضع قوانين ضريبية مبنية على القواعد العامة للشريعة، وضمن الشروط المتقدم ذكرها ومع مراعاة ما تقدم. وإلا فيوجد الآن كثير من الدول الإسلامية التي تتبع في سن قوانين الضرائب ما عليه القوانين الوضعية التي تعتمد على مناهج المفكرين الماليين المعاصرين بعيداً عن الفكر المالي الإسلامي فهذا يعد من فلسفة القانون المالي الوضعي الحديث.

المطلب الثالث

معالجة التهرب

إن تبعة التهرب لا تقع على المشروع المالي وحده، وإنما تقع كذلك على الإدارة المالية، كما أن جانباً من المسؤولية يقع على المكلفين أنفسهم. وتختلف وسائل مكافحة التهرب إلى حد كبير تبعاً للنظام المالي في كل دولة، كما تختلف هذه الوسائل من ضريبة إلى أخرى في النظام المالي الواحد، وقد تكون هذه الوسائل واقية أو عقابية.^(١)

وقد وضعت خطط وبرامج متعددة لعلاج مسألة التهرب من الضريبة، ومن أهم الطرق في المعالجة والمكافحة ما يأتي:^(٢)

- ١- تنمية الوعي الضريبي للمواطنين، وتشجيعاً لهم على المشاركة في المسؤولية والأعباء العامة، وتعريفهم بأهمية الضرائب بالنسبة للدولة الحديثة.
- ٢- إعطاء رجال الإدارة المالية حق الاطلاع على ملفات الممول ووثائقه الإدارية الخاصة، والغرض من تقرير هذا الحق هو تمكين جهة الإدارة من ربط الضريبة على النحو الصحيح، وإثبات المخالفات التي ترتكب تخلصاً من الضريبة.
- ٣- الجباية من المنبع كالضريبة على مرتبات الموظفين تقتطع منهم قبل الوصول إليهم، وهذه الطريقة متبعة في بعض الدول كإنجلترا في معظم الأحوال.
- ٤- تقديم المكلف إقراراً عن أمواله التي تخضع للضريبة، مع وجوب أن يكون ممثلاً للحقيقة حتى تستطيع الإدارة الضريبية من الوقوف على الأحوال المالية للممولين ومصادر الزيادة في ثرواتهم وأموالهم. وفي بعض القوانين كالقانون الفرنسي، يلزم المكلف بتقديم

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٦.

(٢) د. القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٦١). وعبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٦-٢٢٧. د. كاظم، الضرائب الثابتة، ص:

٣١٠-٣١١. د. عناية، المالية العامة، ص: ٦١١-٦١٢. د. شريف تكلأ، الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة، ص: ٢٥٨-٢٥٩.

إقرار مؤيد باليمين، فإذا كان الإقرار غير صحيح تطبق أحكام قانون العقوبات الخاصة باليمين الكاذبة.

٥- منح مكافآت لمن يبلغ عن ممول زور في إقراره، أو ما يسمى 'بالتبليغ عن طريق الغير، وهذا يعمل به في بعض الدول أحياناً، ويجيزه القانون في تلك الدولة.

٦- فرض العقوبات الرادعة، أو توقيع جزاءات على المتهرين، وهذه العقوبات قد تكون بدنية أو مالية، وهذه وسيلة ضرورية ومتممة لمعالجة التهرب الضريبي ومكافحة أسبابه.

٧- وضع قانون ضريبي يمتاز بالعدل والشفافية وعدم الظلم، وعدم المبالغة في تعدد الضرائب، وترك المغالاة فيها وعدم تحميل الناس فوق طاقاتهم وقدراتهم المالية، مع مراعاة قاعدة المساواة فيه وعدم التفريق بين فرد وآخر.

٨- إعادة تنظيم مصلحة الضرائب تنظيمياً فنياً وإدارياً سليماً، ومنع كل ممول من مغادرة البلاد إلا بعد تسديد الضرائب المستحقة عليه.

٩- إعادة تنظيم المصالح الجبائية المختلفة.

هذه هي أهم أسباب معالجة التهرب من الضرائب ومكافحتها التي وضعها أصحاب التشريعات المالية الحديثة. ومع هذا كله فإن رجال المالية كثيراً ما يعانون من عجزهم عن محاربة التهرب، وخاصة بالنظر إلى أموال معينة يمكن إخفاؤها كلها أو بعضها، لأن علاج هذه القضية في ضمير الفرد أولاً قبل نص القانون.^(١)

مقارنة: معالجة التهرب في الفكر المالي الإسلامي:

توجد في الفكر المالي الإسلامي ضمانات لمنع التهرب من الضريبة، علماً بأنه قد تقدم أن أسباب التهرب غير موجودة وإنما هي أمور ذاتية عائدة إلى الشخص نفسه، ومع هذا فإنه قد وضعت بعض الوسائل التي تمنع التهرب.

(١) د. القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٦١).

أما المسلم فهناك مانع يعود إلى ذاته يبعده عن التهرب وهو الإيمان الكامل الذي يحول بينه وبين أداء حق واجب عليه شرعاً، ومن ثم شعوره بالمسؤولية تجاه إخوة له في المجتمع والمساعدة في قضاء حوائج المسلمين وتحمله الأعباء العامة.

وأما من الناحية الإدارية فقد تقرر وجود عدة ضمانات واحتياطات في الإسلام من أجل منع التهرب من الضريبة، كما في الجزية والخراج حيث وضع ما يأتي: ^(١)

١- تدوين أسماء المكلفين بأداء الجزية والخراج، وأن الإمام كان يبعث عاملاً يقوم بتدوين أسماء كل من تجب عليه الجزية في ديوان خاص، وكذلك تدوين أسماء من يجب عليهم الخراج ومقدار الأرض ومساحتها التي يجب فيها الخراج، وهذا ما فعله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما بعث حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف رضي الله عنهما لمسح العراق والشام.

٢- وجود العدل والمساواة وعدم الظلم في وضع الضريبة، ومنع الازدواج الضريبي وعدم تحميل المكلف بأداء كل من الجزية والخراج والعشور فوق الطاقة والقدرة، بل إن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما بعث عماله على الخراج فقال: « لعلكم حملتما الأرض ما لا تطيق ». ^(٢) وفي الجزية كان مقداره بحسب أحوال الناس غنىً وتوسطاً وفقراً، وعفي منها كل فقير غير معتمل وغيره كثير كالنساء والصبيان ويأتي في موضعه.

٣- اختيار العمال والجباة على أسس وقواعد من الكفاءة والوصاية القائمة على الرفق والرحمة وإحقاق الحق وتطبيق العدل على المكلفين بأداء الجزية والعشور والخراج، وقد سبق ذكره عند الخراج.

٤- مراقبة عمال الخراج والجزية والعشور، مع محاسبتهم عند التقصير.

(١) هذه الأمور وضعتها بالاستقراء من خلال دراسة وكتابة الموضوعين كما تقدم في الخراج وكما سيأتي بإذن الله في الجزية والعشور.

(٢) تقدم ص: (١٠٢).

إن الأمر في الفكر الإسلامي كان في أغلب الأحوال بعيداً عن التهرب الضريبي لعدم وجود أسباب تفضي إلى التهرب من الضريبة بسبب التزام العدل والأمانة والصدق في الأداء، وتقدم توضيحه عند أسباب التهرب.

المطلب الرابع

مضار التهرب وحكم التهرب من الضريبة في الشريعة الإسلامية

مضار التهرب من الضريبة:

يترتب على التهرب من الضريبة نتائج سيئة من مختلف الوجوه.^(١)

- ١- إن التهرب من الضريبة يضر بالخزانة العامة حيث تقل فيه حصيللة الضرائب.
 - ٢- يضر ببقية المكلفين الذين قد لا يستطيعون التهرب أو لا يرتضونه فيحملون بعبء الضريبة، بينما يفلت منه آخرون، مما يؤدي إلى عدم توافر العدالة في توزيع العبء المالي على الجميع.
 - ٣- قد تضطر الدولة إلى رفع سعر الضرائب الموجودة أو إلى فرض ضرائب أخرى جديدة، كي تعوض النقص في الحصيللة الناجم عن التهرب، مما يزيد في عبء دافعي الضرائب.
 - ٤- كما أن التهرب ضار بمصالح المجتمع أيضاً لما فيه من حرمان الخزينة من المال، مما يؤدي إلى تعطيل المشروعات العامة النافعة، وفيه تفويت على الدولة في تنفيذ سياساتها المالية وأغراضها التنموية.
 - ٥- فيه ضرر أخلاقي لما فيه من ذبوع الغش والتحايل، وذهاب الأمانة، وضعف روابط التضامن بين أفراد الأمة الواحدة.
- هذه هي أهم مضار التهرب الضريبي، وبالفعل فإن التهرب من الضريبة له سيئات كثيرة وأضرار عظيمة، فلا بُدَّ من الانتباه إلى هذه العيوب وأخذها بعين الاعتبار عند الوقوف على حكم التهرب منها في الشريعة الإسلامية.

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٤. د. القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٦٠). د. عناية، المالية العامة، ص: ٦١١.

حكم التهرب من الضريبة في الشريعة الإسلامية:

قبل بيان حكم التهرب من الضريبة لا بُدَّ من إعادة النظر فيما تقدم عند حكم الضريبة على وجه العموم، حيث بعد ذكر الخلاف فيه ترجح جواز فرض الضرائب ولكن بشروط محددة معينة، وتقدمت هذه الشروط. ولا بُدَّ أيضاً من التفريق بين الرسم والضريبة وسبق بيانه. ولكن أكثر الناس يخلطون بين الرسم والضريبة بحجة أن الضريبة يجوز فيها التهرب على قولهم حتى أجازوا التهرب في الرسم ظناً منهم أن الرسم ضريبة، وليس الأمر كذلك.

إن الرسم هو مقابل منفعة تقدمها الدولة للأفراد، فهو يدفع من أجل توفير المنفعة فلا يجوز التهرب من دفع الرسم، كرسوم الكهرباء ورسوم التعليم وجوازات السفر وبعض الوثائق التي تقدمها الدولة للأفراد كي يستفيدوا منها فهي أعواض مقابل خدمات. وأما حكم التهرب من الضريبة:

فأقول بأن الضرائب إن لم تكن عادلة بمجموعها، لكن يمكن القول بأن بعضاً منها عادل، وبناءً عليه يمكن تقسيم الضريبة إلى عادلة مشروعة وإلى غير عادلة. فأما الضريبة العادلة المشروعة: فإنه لا يجوز التهرب منها، وأقصد بالعدالة المشروعة التي تتوافر فيها شروط جواز فرض الضرائب المتقدمة عند الكلام عن حكم الضريبة على وجه العموم.

وعدم جواز التهرب من الضريبة العادلة المشروعة لأسباب هي:

- ١- أن الضريبة من وضع الإمام أو الحاكم، ويجب طاعته فيما لا يخالف الشرع.
- ٢- في التهرب مضار كثيرة ونتائج سيئة تقدم ذكرها، ودرء المفسد أولى من جلب المصالح.
- ٣- في دفع الضريبة مصالح كثيرة، منها تحقيق المنافع العامة، ومنها تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي وهو أمر مطلوب.

وأما الضريبة غير العادلة، التي لم تتوافر فيها شروط مشروعيتها:
فيمكن القول بأنه لا يترتب على التهرب منها عقوبات أخروية، ولكن لا بُدَّ من
مراعاة الآثار المترتبة عليها في الدنيا.

إن في التهرب منها مفسد، سواء كانت هذه المفسد شخصية أي فردية أو عامة فلا
يجوز التهرب منها ، دفعاً للمفسد المترتبة عليها وضرورة تقرير عقوبة بدنية أو مالية عليها
كسجن أو غرامات مالية تفوق دفع الضرائب.

وكذلك لا بُدَّ من مراعاة المفسد والمضار العامة فإن كان في التهرب من الضريبة ما
يؤدي إلى تحمل الآخرين بها أو رفع سعرها عليهم ونحوه، فلا يجوز التهرب دفعاً لهذه
المضار والمفسد، ومشاركة في أداء الأعباء الضريبية مع الآخرين والتخفيف عنهم.

والله أعلم.

الفصل الرابع

ضرائب معاصرة ومقارنتها مع النظام الإسلامي

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الضرائب المعاصرة.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ضريبة الأملاك المبنية.

المطلب الثاني: ضريبة الدخل.

المطلب الثالث: رسم الانتقال.

المطلب الرابع: ضرائب أخرى.

- المبحث الثاني: مقارنتها مع النظام المالي الإسلامي.

- المبحث الثالث: دفع الضرائب في بلد حاكمه ظالم.

الفصل الرابع

ضرائب معاصرة ومقارنتها مع النظام الإسلامي

المبحث الأول

الضرائب المعاصرة

الملاحظ من خلال استجلاء النظم الضريبية واستقراءها أن ثمة عدداً من الضرائب تختلف نوعاً وصورة ما بين دولة ودولة، وأن لكل من هذه الضرائب مزايا وعيوباً تتجلى من خلال عملية التقسيم التي تخضع لها في المستويين العلمي والنظري، والعملي والتطبيقي.

لهذا فإن الأنظمة الحديثة لا تقتصر على نوع واحد من الضرائب المتنوعة وإنما تتخير مزيجاً متكاملًا من الضرائب المتنوعة، وتصوغ هذا المزيج المتكامل في صور تنظيمية ثلاث الأبعاد المجتمعية التي تسعى السياسة الضريبية والمالية عموماً إلى تحقيقها. وحينئذ يظهر سر الاختلاف القائم بين نظام ضريبي ونظام ضريبي آخر.^(١)

وبما أني لبناني الجنسية وأعيش في لبنان وأقدم هذه الأطروحة في جامعة لبنانية، أردت أن أقتصر على ذكر بعض الضرائب المعاصرة في هذا البلد مع مقارنتها بالفكر المالي الإسلامي وبيان أوجه التوافق وأوجه التخالف.

وفي الجملة إن الضرائب المعاصرة في جميع البلدان تتفق في الغالب فيما بينها مع الاختلاف في فروع تلك الضريبة وجزئياتها.

هذه الضرائب التي أريد الكلام عنها هي: ضريبة الأملاك المبنية وضريبة الدخل ورسم الانتقال على التركات والوصايا والهيئات والأوقاف والضرائب الجمركية ورسوم الطوابع ورسوم التسجيل وبعض الضرائب الأخرى، مع بيان المراد منها ومزاياها والإعفاءات ونحوها. ثم أذكر في مبحث مستقل مقارنة بينها وبين النظام المالي الإسلامي.

(١) د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ٥٦.

المطلب الأول

ضريبة الأملاك المبنية

يطلق عليها أيضاً ضريبة العقارات المبنية، كما كانت تسمى بالمرسوم الاشتراعي رقم: ١٤٥ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ م. وكانت هذه الضريبة تدعى 'إبان العهد العثماني بضريبة (ويركو المسقفات)، وكانت تستوفى على أساس القيم البيعية للأبنية.^(١)

تعريفها: هي الضريبة على الأملاك المبنية، وهي ضريبة مباشرة نوعية على الدخل الصافي للعقارات المبنية وهي عينية وسنوية.^(٢)

من خصائصها: يتضح من تعريفها أنها تتميز بالخصائص الآتية:

١- أنها ضريبة مباشرة تفرض على عنصر يتميز بقدر معين من الثبات والاستمرار لدى المكلف وهو الدخل أو الإيراد أو الربح.

٢- أنها ضريبة نوعية لأنها نوع معين من الدخل وهو دخل العقارات أو الأملاك المبنية.

٣- أنها ضريبة تفرض على دخل أو ريع العقار وليس على ملكيته، ومما يدل عليه أن القيمة التأجيرية أو بدل الإيجار تتخذ أساساً لفرض الضريبة، ويعفى البناء من الضريبة عند عدم الانتفاع به مما يدل على أن الضريبة تطال ريع العقار دون ملكيته.

٤- أنها ضريبة سنوية: أي إنها تفرض على الإيراد السنوي للعقار، على أساس البديل السنوي أو القيمة التأجيرية السنوية للبناء، والسنة في هذه الضريبة هي السنة الميلادية.^(٣)

(١) سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٥/٢). د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٢٣.

(٢) سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١١/٢).

(٣) المرجع السابق (١٢-١١/٢).

ويلاحظ أن ضريبة الأملاك المبنية مفروضة في لبنان بمقتضى المرسوم الاشتراعي رقم: ٥٥ الصادر بتاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤٣م الذي حل محل القانون الصادر سنة ١٩٣٠م والذي عدل بالقانون الصادر في ١٧ أيلول سنة ١٩٦٢م.^(١)

أما أوعية ضريبة الأملاك المبنية فهي ما يأتي:

تسري ضريبة الأملاك المبنية في لبنان على ما يأتي:

١- الأبنية على اختلاف أنواعها المخصصة للسكن أو لأعمال تجارية أو صناعية أيًا كانت مادة بنائها وأيًا كان محل وجودها، أي سواء أكانت من حجر أم خشب أم زجاج أم بلاستيك.

٢- ملحقات الأبنية ومتمماتها من حدائق وبساتين.

٣- التركيبات والمركبات والأراضي التي يعدها القانون بحكم الأبنية كالمستودعات والأقبية.^(٢)

وأما الإعفاء من ضريبة الأملاك المبنية فيظهر فيما يأتي:^(٣)

١- الأبنية المخصصة لغايات زراعية، بما فيها سكن المزارع في المزرعة ذاتها وحراس المزارع والأراضي والمواشي، وكذلك المحلات المعدة لإيواء المواشي والأدوات الزراعية والمحاصيل.

٢- الأبنية التي تملكها الدولة أو البلديات حتى ولو كانت مؤجرة والمخصصة لمصلحة عامة.

٣- الأبنية التي تملكها المؤسسات العامة ولا تكون مؤجرة أو معدة للإيجار.

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٨٦. د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٢٤. الجريدة الرسمية، رقم: (٣٨) - ١٩ أيلول ١٩٦٢م.

(٢) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٩. د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٢٤-١٢٥. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١٥/٢).

(٣) المراجع السابقة.

٤- الأبنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية وما يلحق بها مباشرة من مساكن للخدم إلا إذا كانت مؤجرة أو مستأجرة.

٥- أبنية المستشفيات والميتم والمستوصفات والمشاغل ومعاهد التعليم المرخصة بشرط أن لا تكون مستأجرة أو مؤجرة.

٦- الأبنية التي تملكها دولة أجنبية وتكون مخصصة بكاملها لإسكان ممثليها أو لإيواء دوائرها.

٧- العقارات غير المؤجرة والتي تملكها شركات ذات امتياز تقوم بمشاريع عمومية بشرط أن يكون الإعفاء منصوصاً عليه في صك الإمتياز.

٨- المدافن العامة ومساكن الخدم والحراس الملحقة بها.

٩- الأبنية المستعملة كخلايا اجتماعية أو مشاغل أو مراكز صحية.

١٠- الأبنية التي تملكها الأحزاب السياسية والنقابات وسواها من الجمعيات والمؤسسات التي لا تتوخى تحقيق الربح. وأما الإعفاءات الجزئية والمؤقتة:

فقد تكون لأهداف اجتماعية أو سياسية أو سياحية أو تشجيعية.

مثال الإعفاءات ذات الأهداف السياحية ما تناولته المادة ١٢ من قانون ضريبة الأملاك المبنية الصادر بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٦٢ م وذلك على النحو الآتي:

تعفى الأبنية المسقوفة بالقرميد الأحمر من ٥٠ بالمائة من الضريبة النسبية المستوجبة عليها لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ انجازها شرط:

١- أن تكون مشيدة في مناطق مرتفعة.

٢- أن لا يزيد عدد الطوابق المعدة للسكن عن الاثنين.

٣- أن تراعى فيها الشروط الفنية المفروضة.

٤- أن تكون أنجزت بعد تاريخ العمل بهذا القانون.

٥- أن لا يزيد مقدار الإعفاء للبناء عن ٣٠٠ ل.ل. سنوياً.

ومعلوم أن القصد من الإعفاء تشجيع هذا النوع من البناء في المناطق المرتفعة لما
تضيفه هذه الأبنية من مناظر بديعة، وهذا مما يجذب السياح.^(١)
هذه هي ضريبة الأملاك أو العقارات المبنية.
وأما كيفية تحصيل الضريبة فيكون كما يأتي:
المكلف بالضريبة هو المالك أو المستثمر ومن في حكمهما، وإذا تعدد مالكو العقار
الواحد فتفرض الضريبة باسم كل منهم بنسبة حصته في الملكية. ويمكن تأدية الضريبة
بالأصالة ويمكن تأديتها بالوكالة.^(٢)

(١) سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٢/ ٥٤-٥٥). د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٢٨-١٢٩.

(٢) سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٢/ ٢٤٢).

المطلب الثاني

ضريبة الدخل

كانت ضريبة الدخل تدعى فيما مضى بضريبة التمتع، وقد أحدثت في سنة ١٩١٤ م وطبقت في أراضي الولاية اعتباراً من سنة ١٩١٥ م، وأما في الجبل فكانت تسمى (الويركو المقطوع) أو (مال الميري). وكانت تستوفى على أساس المظاهر الخارجية للثروة، لا على أساس الأرباح الحقيقية.

وتقسم ضريبة التمتع إلى ثلاثة أنواع:

١- رسوم نسبية تستوفى على أساس بدل إيجار المحلات التجارية والصناعية، وكانت تختلف باختلاف في نوع العمل.

٢- رسوم متحولة تحسب على أساس عدد المستخدمين الذين يعاونون المكلف في المهنة، وعدد الآلات التي تستعمل في بعض المهن.

٣- رسوم مقطوعة تستوفى بموجب جدول ملحق بالقانون من الشركات والأشخاص الذين يتعاطون تجارة أو صناعة أو مهنة لا تطاها الرسوم النسبية والمتحولة.

وكانت الضريبة على الرواتب والأجور تستوفى من أصحابها بنسبة ما يتقاضونه سنوياً، ومن الشركات ذات الامتياز بنسبة مجموع الأرباح التي توزع على المساهمين.^(١)

لكن كانت هذه الضريبة بعيدة عن العدالة لاعتمادها على المظاهر الخارجية للثروة كعدد النوافذ والأبواب وعدد المستخدمين وبدلات إيجار المسكن والمعمل وغير كافية للدلالة على مقدار أرباح المكلف. كما جعلها تفسح المجال للتهرب ممن يتعاطون مهنتهم ويمارسون أعمالهم من أداء أية ضريبة لصندوق الخزينة.

(١) د. حسن عواضة، المالية العامة، ص: ٦٣٢ وما بعدها. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١/١٢-١٣). د. فوزي عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٠٦-١٠٧.

وأول ما فرضت ضريبة الدخل في لبنان بمقتضى القانون الصادر في ٤ كانون الأول سنة ١٩٤٤م المعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم: ١٤٤ الصادر ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩م. وفي ١٩ تموز ١٩٨٠ صدر القانون رقم ٢٧/٨٠ الذي أدخل تعديلات مهمة على النظام الضريبي الذي تخضع له شركات الأموال في لبنان.^(١)

وينقسم قانون ضريبة الدخل العام ١٩٥٩م مع تعديلاته إلى ثلاثة أبواب تتناول:^(٢)

١- الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية.

٢- الضريبة على الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد.

٣- الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة.

أما الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية فهي:

ضريبة مباشرة على الدخل الفعلي الصافي للمهن الصناعية والتجارية، وكذلك على إيراد كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى على الدخل، وهي ضريبة سنوية وإقليمية تجمع بين العينية والشخصية.^(٣)

خصائصها:

١- أنها ضريبة مباشرة وهي من أهم الضرائب المباشرة، فهي تفرض على عنصر متميز بالانتظام والاستقرار النسبي وهو الدخل.

٢- أنها ضريبة القانون العام، فهي تسري على إيراد كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى على الدخل.

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٢٨. د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٠٧. والقانون التجاري، دار العلوم العربية، ط. ١٩٨٦م، ص: ٢٢٥.

(٢) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٨٩. د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٠٨. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١/١٤).

(٣) سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١٧/١).

٣- أنها تجمع بين العينية والشخصية، والشخصية هي التي تراعي حالة المكلف لناحية خصم التكاليف والنفقات اللازمة للحصول على الربح والإيراد، أو لناحية خصم جزء من الربح للإعفاء الشخصي أو الأعباء العائلية.

وأما العينية فهي التي لا تراعي الناحية الشخصية للمكلف.

٤- أنها ضريبة سنوية.

٥- أنها ضريبة ذات معدلات تصاعدية، والمراد أنها تتصاعد بالزيادة كلما زادت أرباح المادة الخاضعة للضريبة.^(١)

أوعية الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية:

لقد حدد القانون الأرباح الخاضعة لهذه الضريبة، وهي الأرباح الصافية الحاصلة في السنة التي سبقت سنة التكاليف حتى وإن انقطع مصدر الربح خلال سنة التكاليف أو قبلها. ويقصد بالربح الصافي مجموع موارد المكلف الخاضعة للضريبة بعد تنزيل جميع الأعباء والنفقات التي تقتضيها ممارسة التجارة والصناعة أو المهنة.^(٢)

الإعفاءات من هذه الضريبة:

نص القانون على إعفاءات نوعية لاعتبارات ثقافية واجتماعية واقتصادية من الضريبة على أرباح المهن وهي:

١- معاهد التعليم.

٢- المستشفيات والملاجئ وما شاكلها من مؤسسات التمريض والإسعاف.

٣- شركات الاستهلاك التعاونية والنقابات والتعاونيات الزراعية بشرط ألا يكون لها صبغة تجارية.

٤- المستثمرون الزراعيون الذين يبيعون حاصلات أراضيهم ويربون المواشي فيها بشرط ألا تعرض في محل مخصص للبيع.

(١) المرجع السابق (١٨/١) وما بعدها.

(٢) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٨٩. د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٠٩.

٥- مؤسسات الملاحة الجوية والبحرية بشرط المعاملة بالمثل للمؤسسات الأجنبية التابعة لبلدان تعمل فيها مؤسسات حكومية.

٦- المصالح العامة التي لا تنافس المؤسسات الخاصة.^(١)

وأما الإعفاءات المؤقتة:

فقد عرف التشريع اللبناني جملة قوانين تضمنت إعفاءات المشروعات الجديدة التي تسهم في الإنماء الاقتصادي وبصورة مؤقتة من ضريبة الدخل.

مثالها: ما تقرر بموجب القانون رقم ٢٧/ ٨٠ تاريخ ١٩ تموز ١٩٨٠م وقد نص في مادته الأولى على أن تعفى من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات كحد أقصى أرباح المؤسسات الصناعية التي تنشأ في لبنان اعتباراً من عام ١٩٨٠م ضمن شروط محددة.^(٢) وكان المقصود من ذلك تشجيع الصناعة والاستثمار في لبنان.

الضريبة على الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد:

الضريبة على الرواتب والأجور هي ضريبة تفرض من حيث المبدأ على الإيراد الإجمالي الذي يحصل عليه الشخص لقاء عمل يؤديه لدى الغير تحت إشرافه ومسؤوليته، وتربطه به علاقة تبعية تتبع إما من العقد القائم بينهما أو من المركز القانوني الذي يتمتع به صاحب الراتب.^(٣)

ومن خصائص الضريبة:

١- أنها مباشرة ونوعية حيث تفرض على الشخص وعلى نوع معين من الدخل وهو نتاج العمل الصرف من حيث الأساس.

٢- أنها سنوية المعدل ونسبية الاستحقاق وشهرية التسديد.

٣- يصعب التهرب منها حيث تحجز في المنبع عند رب العمل في غالب الأحيان.

(١) المراجع السابقة.

(٢) د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١١١.

(٣) سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١/ ٢٥٨).

أوعية الضريبة في هذا النوع:

تفرض هذه الضريبة على الواردات الصافية التي حصلت للمكلف خلال السنة السابقة لسنة التكليف، وهي تسري على الرواتب والأجور والتعويضات والمخصصات والجوائز والإكراميات والمنافع النقدية والعينية ومعاشات التقاعد العامة والخاصة والتخصيصات لمدى الحياة التي تدفعها الحكومات أو الهيئات العامة اللبنانية إلى أي شخص سواء كان مقيماً في لبنان أو في الخارج أو التي يدفعها الأفراد أو الهيئات الخاصة لأشخاص مقيمين في لبنان أو مقيمين في الخارج لقاء خدمات أدت في لبنان.^(١)

الإعفاءات من هذه الضريبة:

يعد الإعفاء بمثابة الاستثناء من الضريبة، ويشمل هذا الاستثناء:

- ١- المخصصات التي يتناولها رجال الدين لقاء قيامهم بالأعمال الدينية.
- ٢- الرواتب وملحقاتها التي يقبضها سفراء الدول الأجنبية، وذلك شرط المعاملة بالمثل.
- ٣- الرواتب وملحقاتها التي يقبضها العسكريون التابعون لجيوش الدول الحليفة.
- ٤- معاشات التقاعد التي تمنح للمقاعدين.
- ٥- أجور اليد العاملة الزراعية.
- ٦- أجور الخدم في المنازل الخاصة.
- ٧- أجور الممرضين والمرضات والخدم في المستشفيات وغيرها من مؤسسات التمريض والإسعاف.
- ٨- تعويض الصرف من الخدمة المدفوع وفقاً للقوانين النافذة في لبنان.
- ٩- التخصيصات لمدى الحياة والتعويضات المؤقتة التي تدفع لضحايا حوادث العمل.^(٢)

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٩١-٢٩٢. د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١١٧.

(٢) المراجع السابقة.

وأيضاً تقرر إعفاء جانب من الدخل الصافي الخاضع للضريبة لمقابلة الحد الأدنى لنفقات المعيشة والأعباء العائلية، وهو ما يسمى في لبنان الآن بالحد الأدنى للأجور والرواتب.^(١)

الضريبة على دخل الرؤوس والأموال المنقولة:^(٢)

هي ضريبة نوعية ومباشرة وغير سنوية على الدخل الإجمالي لرؤوس الأموال المنقولة.

أوعية هذه الضريبة:

تتناول هذه الضريبة مختلف إيرادات الأموال المنقولة وأرباحها وفوائدها وعائداتها أيّاً كانت تسميتها أو جنسية المؤسسات التي أنتجتها أو محل إقامة من تؤول إليه متى حصلت في لبنان أو عادت إلى مقيم فيه.

الإعفاءات من هذه الضريبة:

١- المبالغ المدفوعة لرد أموال الدائنين والمساهمين إذا كانت مأخوذة من غير حساب الأرباح والخسائر.

٢- تسديدات أموال المساهمين والدائنين في الشركات ذات الامتياز.

٣- فوائد المبالغ المقيدة في دفاتر التوفير.

٤- فوائد وعائدات الحسابات الجارية المفتوحة لدى المصارف.

٥- إيرادات السندات على الخزينة اللبنانية.

وبه ينتهي الكلام عن ضريبة الدخل حيث تناولت فيها أهم الأشياء باختصار.

(١) للأسف أن الحد الأدنى لا يكفي أبداً، وترفع أسعار الضرائب والمواطن العادي لا يستطيع دفع ذلك، فلا يُدّ من رفع الحد الأدنى للأجور لكفاية الموظفين والعمال.

(٢) المراجع السابقة. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١/٣٢٦). د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٢١. د. فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٩٣.

المطلب الثالث

رسم الانتقال على التركات والوصايا والهيئات والأوقاف

فرض لأول مرة في لبنان بمقتضى القانون الصادر في ٢١ كانون الأول ١٩٥١ م.^(١)
وقد عدل بالمرسوم الاشتراعي رقم: ١٤٦ الصادر في ١٢ حزيران ١٩٥٩ م، وعدل كذلك بالمرسوم الاشتراعي ٦٤ تاريخ ٥/٨/١٩٦٧ م والمرسوم الاشتراعي رقم: ٦٨/٧ والمرسوم الاشتراعي ١٥٩ تاريخ ٢٦/٨/١٩٨١ م.^(٢)

تعريفه: رسم الانتقال: يفرض على جميع الحقوق والأموال المنقولة التي تؤول إلى الغير باستثناء الدولة والبلديات بطريق الإرث أو الوصية أو الهبة أو الوقف أو أي طريق آخر بلا عوض يعادل قيمتها الحقيقية.^(٣)

ورسم الانتقال في الحقيقة هو ضريبة وتسميته اصطلاح وليس إلا من قبيل التجاوز فالضريبة لا تدفع مقابل خدمة بخلاف الرسم فإنما يدفع مقابل خدمة، والمراد هنا أنه ضريبة مباشرة على رأس المال بمناسبة انتقال بلا عوض.^(٤)

وإنما استعمال لفظ الرسم وذلك تأثراً بالتسميات المستخدمة في بعض التشريعات المالية الأجنبية.

ومن خصائص هذه الضريبة:

١- أنها ضريبة مباشرة على رأس المال، فهي تفرض على الثروة وليس على إيرادها، وذلك بمناسبة انتقالها إلى الغير بلا عوض.

(١) د. حسن عواضة، المالية العامة، ص: ٦٩٤. د. عبد المتعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٩٥.

(٢) الجريدة الرسمية (٣٨/١٩٨١). د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٣٨.

(٣) د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٣/٧٢).

(٤) د. عواضة، المالية العامة، ص: ٦٩٥. د. فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٩٥.

- ٢- أنها ضريبة شخصية وعينية، فهي شخصية لأنها تراعي درجة قرابة الوارث من مورثه من جهة، ومن جهة أخرى بعض الإعفاءات حماية للأسرة بعد وفاة مورثها. وهي عينية لأنها تفرض على المال الآيل إلى الغير من دون عوض.
- ٣- أنها تؤخذ بمبدأ التبعية الاقتصادية وبالإقامة.
- ٤- أنها ضريبة سهلة الجباية ووفرة الحصيلة، فالمكلف لا يشعر بوطأتها لأنه اكتسبها بدون كلفة.^(١)

مسوغات ضريبة التركة:

- ١- من الناحية القانونية: إن الدولة تقر حق الملكية ولكن هذا الحق وضعي وليس طبيعياً.
- ٢- ومن الناحية الاجتماعية: إن انتقال التركات الكبيرة من مورثها إلى وارثها دون أي مساس بها يؤدي إلى بقاء هذه الثروات محصورة في طبقة خاصة من الناس، وعلى هذا الأساس فضريبة التركات وسيلة لإعادة توزيع الثروة.
- ٣- من الناحية المالية: تعتبر هذه الضريبة من أفضل الضرائب من حيث سهولة جبايتها ووفرة حصيلتها.
- ٤- ومن الناحية المنطقية: فإن الدولة تتقاضى رسماً على انتقال الملكية بين الأحياء، فمن باب أولى أن تتقاضى ذلك الرسم على انتقال الملكية من الميت إلى الأحياء.^(٢)

الأموال والحقوق الخاصة بهذه الضريبة:

إن القانون أخضع لهذه الضريبة كافة الأموال المنقولة وغير المنقولة الآيلة إلى الغير باستثناء الدولة والبلديات، وهي كما يأتي:

- ١- الأموال التي تنتقل إلى الغير عن طريق الإرث.
- ٢- الأموال التي تنتقل إلى الغير عن طريق الوصية.

(١) د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٣/ ٧٣-٧٤).

(٢) د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٣٩-١٤٠.

٣- الأموال التي تنتقل إلى الغير عن طريق الهبة والوقف.

٤- الأموال التي تنتقل إلى الغير بأي طريق آخر بلا عوض يعادل قيمتها الحقيقية.

٥- تتناول الضريبة جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في لبنان والمنقلة من لبناني أو أجنبي أيّاً كان محل إقامته، وجميع الأموال المنقولة الموجودة في الخارج والمنقلة من لبناني يقيم في لبنان إلا إذا ثبت أنه استوفي عنها في الخارج ضرائب أو رسوم من نوع رسم الانتقال المفروض في لبنان.^(١)

وتفرض الضريبة على القيمة الصافية للتركات بعد حسم كل ما عليها من ديون والتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات. وتتولى الدوائر المالية تقدير الأموال والحقوق الخاضعة للضريبة، علماً بأنه وضعت قوانين وقواعد لتقدير قيمة بعض هذه الأموال والحقوق.^(٢)

الإعفاءات من هذه الضريبة:

قد نص المرسوم الاشتراعي على إعفاءات من رسم الانتقال، هي خاصة بكل من التركات والهبات والوصايا والأوقاف^(٣)، وهي كما يأتي:

أولاً: بالنسبة للتركات يعفى من الرسم:

١- معاش التقاعد وتعويضات الصرف.

٢- الصكوك المالية التي تعفى من الرسم بموجب نصوص قانونية.

٣- صور وتماثيل المتوفى وأفراد أسرته.

٤- مجموعات الكتب والأوسمة وغيرها من المجموعات والمفروشات الموجودة في

بيت سكن المورث بحد أعلى قدره ٢٥ ألف ليرة لبنانية.

(١) د. فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٩٥. د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٣/ ٧٥-٧٦). د. عطوي، الاقتصاد

العام، ص: ١٤٠.

(٢) د. فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) انظر المراجع السابقة.

وتضمن المرسوم أيضاً إعفاءات شخصية من رسم الانتقال على التركات، بتحديد مبالغ مالية.

ثانياً: بالنسبة للهبات يعفى من الرسم:

- ١- المساعدات والإعفاءات والمنح التي تؤدي من الأموال العامة.
 - ٢- كل هبة لا تتجاوز قيمتها ألف ليرة لبنانية، بحيث يستحق الرسم على الزيادة.
 - ٣- كل هبة لا تتجاوز قيمتها عشرة آلاف ليرة لبنانية إذا كان الموهوب له مؤسسة أو جمعية خيرية أو رياضية أو ثقافية بحيث يستحق الرسم على الزيادة.
- ثالثاً: بالنسبة للوصايا: تعتبر الوصايا من ناحية الإعفاء في حكم التركات إذا كانت لأحد الورثة، وتعد في حكم الهبات إذا كانت لغير الورثة.

رابعاً: بالنسبة للأوقاف يعفى من الرسم:

- ١- مبلغ ألف ليرة من قيمة حصة كل مستحق لدى استحقاق الوقف.
 - ٢- مبلغ ألف ليرة من قيمة حصة كل مستحق عند انتهاء الوقف.
- هذه هي أهم الضرائب المباشرة في القانون المالي الحديث، ويوجد هناك ضرائب أخرى، وإنما أردت من ذلك الإشارة إلى بعضها وأهمها وما يتعلق بها من خصائص وإعفاء ووعاء وغير ذلك، ثم مقارنتها مع النظام المالي الإسلامي لمعرفة مدى الفرق الكبير بين النظامين القانوني الحديث والإسلامي من حيث العدل والدقة ومراعاة أحوال المكلفين.

مزايا الضرائب المباشرة وعيوبها:

من مزايا الضرائب المباشرة:

- ١- أنها أكثر تحقيقاً للعدالة في التوزيع الضريبي، لأنه يأخذ بعين الاعتبار عند فرضها الاعتبارات الشخصية للمكلفين والقدرات التكليفية والمالية لهم.
- ٢- أنها ذات حصيلة ثابتة نسبياً لأنها تفرض على عناصر ثابتة.
- ٣- أنها ذات نفقات جباية قليلة بالمقارنة مع نفقات الضرائب غير المباشرة لأن عناصرها واضحة ومعروفة للإدارة الضريبية ولأن موظفيها أقل.

٤- أنها أكثر وضوحاً وتأثيراً بالنسبة للمكلفين، فيشعر بعبئها وثقلها مما يدفعه إلى ممارسة حقوقه المدنية وغيرها بدافع المسؤولية، بالاشتراك في الحياة العامة.^(١)

ومن عيوب الضرائب المباشرة:

١- ثبات حصيلتها نسبياً، وهذا يضر بنمو الاقتصاد في أوقات الرخاء والانتعاش ولا يساعد على توفير التراكم الرأسمالي في أوقات الكساد والأزمات.

٢- ثقل عبئها مما يحمل الأفراد على التهرب منها، فهي تقتطع جزءاً من الدخل أو رأس المال، وقد يكون كبيراً.

٣- تعارضها مع ضرورات التمويل، فالضرائب المباشرة تستلزم إجراءات نظامية وقانونية طويلة وكثيرة في فرضها وجبايتها، وهذا ينافي الأهداف السياسية المالية المرسومة، وخطط الدولة في التمويل والنمو، وقد يترتب على تلك الإجراءات تفويت الغرض من التحصيل بفوات الوقت.

٤- تعارضها مع الضرورات الشخصية كأسرار المكلف ونوعية مهنته وظروفه المالية بما يسبب له الإحراج، وقد يدفعه ذلك إلى عدم التعاون مع الإدارة الضريبية.

٥- تعارضها مع قواعد العدالة نظراً لخضوع فرضيتها أحياناً للأهواء الشخصية والمحسوبة^(٢) كتقرير إعفاءات معينة لأشخاص محددين.

هذه هي أهم مزايا الضرائب المباشرة وكذلك عيوبها، ولكن يمكن القول بأن واضح التشريع القانوني للضرائب إذا راعى أحوال المكلفين بحسب المصلحة العامة والتزم مقتضى العدل، فإن هذه الضرائب تكون مزاياها أكثر وأفضل من عيوبها.

(١) د. عناية، المالية العامة، ص: ٤٦٥-٤٦٦.

(٢) ما أكثر هذا الأمر الآن في حاضرنا، فإن الإعفاء من الضريبة لا يكون لأجل حاجة إلى ذلك وإنما لأغراض شخصية بحتة بعيداً عن العدالة والضمير، فإعفاء هؤلاء الأشخاص مع أنهم من أهل الغنى مما يضر بذلك بالفقراء أصحاب الدخل المحدود من حيث رفع الضرائب عليهم لعدم كفايتها لإعفاء أولئك. ومن ثم عدم تأمين المشاريع اللازمة لهم لقلة وفرة الأموال، إما بسبب الإعفاء الغير منطقي وإما بسبب السرقات الموجودة من قبل المسؤولين.

وسبب وجود العيوب هو عدم فرض الضرائب بالعدل ومن ثم عدم التطبيق وإن كانت وضعت على أساس دقيق بعيداً عن الظلم والتعسف.

المطلب الرابع

ضرائب أخرى (الضرائب غير المباشرة)

يتضمن النظام الضريبي اللبناني عدة ضرائب ورسوم غير مباشرة وهي كثيرة، ولكنني أكتفي بذكر عدد منها توضيحاً للصورة الضريبية غير المباشرة.

الضرائب الجمركية:

يعد الرسم الجمركي من الوجهة القانونية ضريبة غير مباشرة وليس رسماً، ولذا فإن التسمية التي جرى عليها العرف غير دقيقة، وقد استخدم القانون المصري للجمارك الصادر سنة ١٩٦٣م عبارة الضرائب الجمركية بدلاً من الرسوم الجمركية تصحيحاً للاتجاه الخطأ.^(١)

والرسم الجمركي عرف منذ القدم وقبل الإسلام، عرفه النظام الضريبي اليوناني وكذلك الروماني، كما تقدم بيانه في التمهيد، وعرفه الإسلام. وأول من وضعه عمر بن الخطاب ؓ باسم العشور ويأتي تفصيله في موضعه إن شاء الله.

وعرف لبنان الرسوم الجمركية في عهد العثمانيين حيث كانت جميع الولايات التابعة للحكم العثماني بما فيها لبنان خاضعة لرسوم جمركية واحدة.^(٢)

وأصدر لبنان تعريف جمركية جديدة طبقت اعتباراً من أول عام ١٩٦٠م.^(٣)

تعريف الرسوم الجمركية:

هي ضرائب تفرضها الدولة بحكم سيادتها على السلع عند اجتيازها الحدود دخولاً أو خروجاً.^(٤)

(١) د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١٥/٤).

(٢) د. عواضة، المالية العامة، ص: ٧٢٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (١٦/٤).

وتعد حصيلة الضرائب الجمركية أهم عناصر الإيرادات العامة، وهي تتناول الوارد والصادر. وكما تقسم الضرائب الجمركية وفقاً لطريقة استيفائها إلى فئتين، فئة الرسوم النوعية التي تفرض على أساس السلع المختلفة بصرف النظر عن قيمتها، وفئة الرسوم القيمة التي تفرض على أساس قيمة السلع بصرف النظر عن أنواعها.^(١)

وهناك أحكام خاصة تختلف باختلاف حركة مرور السلع كما في تجارة المرور (الترانزيت) والإيداع أو القبول المؤقت، وتجارة المناطق الحرة، وإعادة التصدير.

الإعفاءات من هذه الضريبة:

- ١- تعفى من الرسوم الجمركية المواد والحاجيات الواردة لمقام رئيس الجمهورية أو لاسمه الشخصي.
 - ٢- تعفى منظمة الأمم المتحدة من الرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد والتصدير فيما يتصل بالأشياء التي تستعملها رسمياً.
 - ٣- إعفاء سيارة واحدة ولمرة واحدة لرئيس البعثة السياسية اللبنانية في الخارج عند عودته نهائياً إلى البلاد.
 - ٤- يعفى من الرسوم الجمركية الأمتعة الشخصية والأثاث والأدوات المنزلية.
 - ٥- يعفى كذلك ما يستورد للجيش والدرك والشرطة والأمن العام.
 - ٦- إعفاءات بأشياء خاصة بالهيئات الدينية ومعاهد التعليم ومؤسسات الإسعاف.
 - ٧- إعفاءات خاصة بالزراعة.
- وهناك أنواع أخرى من الإعفاءات المستثناة من الضريبة الجمركية.^(٢)

رسم الطابع المالي:

يعد رسم الطابع المالي ضريبة غير مباشرة في بعض مجالاته، ورسمياً في مجالات أخرى، وإطلاق كلمة رسم عليه هو من قبيل إطلاق اسم الجزء على الكل.

(١) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٢٩٩.

(٢) د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٩٣/٤) وما بعدها.

وأما الغاية من فرضه فهو الحصول على موارد مالية للخرينة.^(١)

وقد سادت رسم الطابع المالي عدة قوانين وقد جرى تعديله مرات عدة كان آخرها قانون موازنة ١٩٩٠ م.^(٢)

ويفرض رسم الطوابع عند توقيع الصكوك والأوراق المالية التي يستند إليها لإثبات ذمة أو إبراء أو حجة أو ادعاء أو دفاع، وعند تقديم الأوراق والمستندات إلى المحاكم أو إلى السلطات العامة، وكذا عند توزيع التذاكر وما شابهها على الجمهور. وهذا الرسم إما أن يكون مقطوعاً يقدر على أساس نوع وصيغة الوثيقة التي يلصق عليها الطابع، وإما أن يكون نسبياً يقدر على أساس القيم المذكورة في الوثيقة الخاضعة للرسم.^(٣)

الإعفاء من رسم الطابع:

يعفى من ضريبة الطابع المالي الصكوك والكتابات المنصوص عليها صراحة في الجداول الملحقه بهذا المرسوم، وهذه الإعفاءات هي على نوعين خاصة وعامة. ويتناول كل منهما على أشياء عدة.^(٤)

الرسوم القضائية:

صدر قانون الرسوم القضائية سنة ١٩٥٠ م وعدل بعد ذلك بعدة قوانين، وبموجبه فرض الرسم على الدعاوى التي تنظر فيها المحاكم المدنية والجزائية والشرعية والإدارية على اختلاف درجاتها وعلى تسجيل الشركات والمؤسسات التجارية في السجل التجاري.

(١) المرجع السابق (٢٦٧/٤).

(٢) د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٥٢.

(٣) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص: ٣٠٠. د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٢٦٧/٤).

(٤) انظر: د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٢٧٠/٤) وما بعدها. د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٥٣ وما بعدها.

وتستوفى الرسوم القضائية بلصق طوابع على الوثائق القضائية المختلفة، وسواء أكانت مدنية أم تجارية، وهي إما أن تكون رسوماً مقطوعة أو نسبية^(١)، كما تقدم في الطابع المالي.

الإعفاءات من الرسم القضائي:

يعفى من الرسم القضائي ما يأتي:

١- الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها قدراً معيناً من المال، وجميع قضايا طرق المراجعة.

٢- الدعاوى التي تقام من الدولة أو عليها.

٣- الدعاوى والمعاملات التي تجري أمام القاضي العقاري.

٤- قضايا النفقة والحضانة وأجرة الرضاع.

٥- دعاوى العمل المقدمة إلى المجالس التحكيمية.

٦- القضايا المتعلقة برواتب موظفي الدولة ومعاشاتهم التقاعدية وتعويضات

صرفهم.

٧- المعاملات التي تجري في أحوال الحصول على المعونة القضائية.^(٢)

هذه أمثلة عن الضرائب والرسوم غير المباشرة، وهناك ضرائب ورسوم آخر غير

مباشرة كثيرة منها:

رسوم التسجيل، والرسوم على الجهايزات اللاسلكية واللاقط، والرسوم على

السيارات الخاصة، ورسوم المواشي، ورسوم السير، ورسوم الأمن العام، والرسوم

القنصلية، وغير ذلك.^(٣)

(١) المراجع السابقة.

(٢) د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٥٧-١٥٨. د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية (٣٦٨/٤) وما بعدها.

(٣) انظر المراجع السابقة: د. عطوي، الاقتصاد العام، ص: ١٥٨. د. فوزي، ص: ٢٩٨-٢٩٩. د. سعد، الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية

(٣٦٠/٤) وما بعدها.

مزايا الضرائب غير المباشرة وعيوبها. ^(١)

مزايا الضرائب غير المباشرة:

١- وفرة وغزارة الحصيلة، فهي عامة يدفعها معظم أفراد الجمهور، لا فرق بين غني وفقير أو صغير وكبير، وحصيلتها مستمرة باستمرار الوقائع والممارسات المنشأة من قبل الأفراد.

٢- ضعف عبئها: فالممول يتحمل عبئها بكل رضا نتيجة ضعف عبئها وتوفر عنصر الاختيار.

٣- قلة نفقات الجباية، بسبب بساطة الهيكل التنظيمي للضريبة غير المباشرة.

٤- اتسامها بالعدالة: لأنها تستند إلى مبدأ العمومية في التطبيق بلا تفریق بين المكلفين. ^(٢)

عيوب هذه الضرائب:

١- فقدان عدالتها: فهي لا تراعي القدرات التكاليفية للممولين ولا تساوي بينهم.

٢- انخفاض حصيلتها.

٣- عدم مرونتها لخضوعها للتقديرات والعوامل الشخصية.

هذا ويمكن القول بعدم إمكان الاعتماد على معيار واضح للمفاضلة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

فلكل منهما مزايا وعيوب، ومزايا كل نوع يغطي عيوبه، ولهذا تحرص الدول على تطبيق النوعين معاً، لا اعتبارات عدة، سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وغير ذلك. ولكن في الفكر المالي الإسلامي نجد أنه تبني الضرائب المباشرة بصورة أغلبية كالجزية والخراج، لأن الضريبة المباشرة أكثر تحقيقاً لمبدأ العدالة وأكثر مراعاة للحالة الشخصية، وأكثر تلاؤماً مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(١) د. عناية، المالية العامة، ص: ٤٦٨ وما بعدها.

(٢) يا ليت هذا المبدأ يطبق في حاضرتنا، فإن نظام الضرائب أو تطبيق نظام الضرائب بعيد كل البعد عن العدالة.

المبحث الثاني

مقارنة هذه الضرائب مع النظام المالي الإسلامي

في الحقيقة إن نظام الضرائب الحديثة أخذ تشريعاته من التشريع الإسلامي في أغلب الأحيان، وبخاصة في الدول الإسلامية، وإنما يحتاج إلى دقة في التنظير ومن ثم العدالة في التطبيق، فإن النظام الضريبي الحديث تأثر كثيراً بالتشريع المالي الإسلامي.

قال د. فوزي عطوي: « وهكذا يتضح أن معظم التشريعات الوضعية المالية وفي طليعتها التشريع اللبناني قد تأثر بحرفية النظام المالي الإسلامي، ولكنه ما يزال يحتاج إلى الحد الأدنى من الإنصاف والواقعية ».^(١)

وتناول أيضاً الضرائب على رأس المال، كالزكاة على النقدين وضريبة الزكاة على الماشية وضريبة الزكاة على عروض التجارة.

وقد تناول النظام الضريبي الإسلامي الضرائب على الدخل والإيراد كالزكاة على الزرع والثمار، وهو ما يعرف بدخل الاستغلال الزراعي كالزكاة على دخل إيجار الأراضي الزراعية والمفروضة على المؤجر من أجرة الأرض وعلى الزارع من الخارج النابت من الأرض من زرع وثمر. وكضريبة الزكاة على دخل إنتاج الثروة المعدنية والحيوانية، وكضريبة الزكاة على دخل الممتلكات كالأبنية والعمارات والسيارات وكضريبة الخراج.

وتضمن هذا النظام أيضاً الضرائب على الأشخاص كزكاة الفطر على المسلم في كل عام مرة، وكالجزية على الذمي في كل عام مرة.^(٢)

وتناول أيضاً الضرائب غير المباشرة كضريبة العشور على المحارب مرة واحدة عند كل اجتياز لتجارته الحدود.

(١) د. عطوي، الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية، ص: ٥٨.

(٢) د. القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٢٤) وما بعدها. د. عناية، المالية العامة، ص: ٤٥٥-٤٥٦.

إن المتأمل في ذلك يعلم بأن النظام الضريبي الإسلامي هو الأساس الذي اعتمد عليه المشرعون للضرائب في النظام المالي الحديث المعاصر.

ولكن تجلّى النظام الضريبي الإسلامي في عموميته وعدله مع أخذه بالمعايير الشخصية في فرضية الضرائب، فهو يراعي أحوال المكلفين بالإضافة إلى مراعاة المصلحة العامة، فهو نظام متلائم وعادل وحقق الأغراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدون ظلم أو تعسف، ولم يحمل الناس فوق طاقتهم، ولم يكلفهم بشيء لم يقدرُوا عليه، كيف لا وأساس التشريع الإسلامي هو الوحي الإلهي الذي راعى مصالح الناس وجاء لمصلحتهم فأمرهم بكل ما فيه صلاحهم، ونهاهم عن كل ما يضر بهم، لهذا على العموم، وأما على وجه التخصيص فالكلام عليه على ما يأتي:

أولاً: بالنسبة لضريبة الأملاك المبنية:

هذه الضريبة من حيث وضعها تشبه ضريبة الخراج، وأقصد به خراج الوظيفة الذي هو الأصل في الخراج الذي وظفه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ولكن هناك أوجه تخالف فيها ضريبة الخراج في أمور مهمة.

أوجه التوافق: هذه الضريبة توافق ضريبة الخراج على أنها:

١- موضوعة ومفروضة على الأملاك أو العقارات المبنية، فضريبة الخراج موضوعة على عين الأرض وهذه موضوعة على عين المباني وما يلحق بها من حدائق وبساتين، فهي متفقة معها من هذا الوجه.

٢- تتفق معها في أن ضريبة الخراج تراعي المكلف وتفرض على أسس معينة حيث ينظر في وصفها إلى نوع الأرض وتربتها وجودة الزرع فيها. وكذلك في الضريبة على الأملاك حيث توضع على القيمة التأجيرية لكل بيت، فإن كل بيت تختلف قيمته التأجيرية عن الآخر من حيث كبره وصغره وموقعه.

٣- أن ضريبة الخراج يمكن أن يسقطها الإمام إذا رأى المصلحة في ذلك. وكذلك في ضريبة الأملاك المبنية هناك إعفاءات حسب المصلحة العامة وقد تقدم توضيحها.

- ٤- كل من الخراج والضريبة على الأملاك المبنية يوفر مورداً مالياً ثابتاً للدولة.
- ٥- كل من الخراج وأقصد به خراج الوظيفة والضريبة على الأملاك يعد دخلاً سنوياً حيث يؤخذ كل منهما في السنة مرة واحدة.
- ٦- تتفقان في المصرف حيث إن الخراج يصرف في المصالح العامة للدولة. وكذلك الضرائب في الأصل تنفق في المصالح العامة للدولة من بناء مستشفيات ومدارس وتعبيد طرق وغيرها.
- هذه هي أهم أوجه التوافق بين الضريبتين.

أوجه التخالف: تختلف ضريبة الأملاك والخراج من وجوه عدة، أهمها: ^(١)

١- أن ضريبة الخراج موضوعة على الأرض الخراجية المعدة للزراعة والنفع فهي موضوعة على الاستفادة منها، بدليل أن مسقطات الخراج تعطل الأرض وعدم الاستفادة منها.

وأما ضريبة الأملاك فإنها لا تراعي هذا الأمر، فهي توضع على جميع المباني سواء أكان هذا المبنى يستفاد منه بإجارة أو أنه مصنع أو تجاري أو كان غير ذلك كأن يكون سكناً لصاحبه.

وحينئذ يشعر المكلف بظلم وإجحاف في حقه حيث يؤخذ منه ضريبة على شيء لا يستفيد منه وغير قابل للإنتاج والإنماء فيه. ولكن في الأبنية التجارية والمعدة للصناعة لا يوجد هذا التخالف وإنما يتفق معها.

٢- أن ضريبة الخراج تفرض ابتداءً على غير المسلمين، فهي تفرض على أهل الذمة في أرضهم. وأما ضريبة الأملاك والعقارات المبنية فإنها تفرض على جميع رعايا الدولة من المسلمين وغيرهم، وإن كان القول بأن الخراج يوضع على المسلمين ولكن لا يوظف عليهم ابتداءً.

(١) هذه المقارنة بالاستقراء من خلال دراسة كل من ضريبة الخراج وضريبة الأملاك المبنية، فقد أكون مصيباً أو مخطئاً في ذلك، ولكنني حاولت الإصابة والدقة في ذلك.

٣- أن ضريبة الخراج تؤخذ على قدر طاقة المكلف بأدائها وعدم تحميل أرضه ما لا تطيق. وفي ضريبة الأملاك هذا الأمر غير موجود حيث تؤخذ الضريبة من جميع الناس فقرائهم وأغنيائهم دون النظر إلى قدرة المكلف، مما يؤدي إلى معاناة أفراد الفئة غير الغنية.

٤- أن ضريبة الخراج تتسم بالعدالة في التطبيق والتنظيم، وهذا في الغالب غير موجود في ضريبة الأملاك، وخاصة في التطبيق، فقد يعفى منها أرباب الأموال لأغراض سياسية أو نفوذية، وتؤخذ من الفقراء.

هذه هي أهم أوجه التخالف فيما بين الضريبتين.

ولكن من حيث المبدأ هذه الضريبة يمكن قياسها على ضريبة الخراج، ولكن لا بُدَّ من الوقوف على جزئياتها ومحاولة التدقيق فيها، وإخراجها بصورة عادلة ويراعى فيها أحوال الأفراد المكلفين بها، وحال يسرهم وعسرهم.

ولو أنها فرضت على الأملاك المبنية المعدة للتجارة أو للصناعة لكان ذلك أولى، ويعفى منها المباني السكنية التي لا يستفاد منها بأجرة وغيرها، وإنما هي مجرد بيوت يسكن فيها أصحابها. فلو طبقت على هذا النحو لكانت في هذه الحالة أقرب إلى العدل وإلى الصواب. وفي هذه الحالة تكون قد أخذت من المباني التي تنتج كالأرض الخراجية التي تنتج، وخاصة أن بعض أصحاب المباني السكنية التي يسكنون فيها قد لا يجدون ما يسدون به رمقهم إما لعدم وجودهم للعمل دائماً، أو أن الأجرة التي يتقاضونها لا تكفيهم للضروريات والحاجيات الأساسية في الحياة من طعام ومشرب وملبس. فكيف يكلف هؤلاء بدفع ضريبة قد يستغنى عنها. وهذا الأمر غير موجود في ضريبة الخراج، فلو عطلت الأرض أو أصابته جائحة فإنها تعفى من الضريبة وهو أحد الأسباب المسقطه للخراج كما تقدم.

ثانياً: ضريبة الدخل:

فهي ليست جديدة وإنما هي في الأصل مستقاة من النظام المالي الإسلامي حيث فرضت الزكاة على الدخل بدليل فرض زكاة الزروع والثمار، فقد أوجب فيها العشر أو

نصفه حسب طريقة ري الأرض، فرض الخمس في الركاز وما يجب في المعدن على خلاف فيه ويأتي في موضعه.^(١) وخراج المقاسمة حيث يوظف ويفرض على الخارج من الأرض. ويوجد بين ضريبة الدخل في التشريع الإسلامي وبين ضريبة الدخل في القانون الضريبي الحديث أوجه توافق وأوجه تخالف:

أوجه التوافق:

١- توزيع الثروة: إن في كل منهما توزيع الثروة وعدم حصرها في أشخاص معينين، فإنها تؤخذ من أصحاب الدخل ثم توزع على غيرهم، وليس المراد بالتوزيع عليهم أنفسهم وإنما القيام بالمصالح العامة والمشاريع المفيدة لجميع أفراد الدولة، هذا في الضريبة الحديثة وفي خراج المقاسمة، وأما في الزكاة فإن لها مصارف معينة ومحدودة لا تتجاوزها، ولكن فيها توزيع للثروة أيضاً.

٢- تحقيق التكافل الاجتماعي في كل من التشريع الإسلامي والتشريع المالي الحديث.

٣- الإعفاء من الأمور والحاجات الأساسية للمكلف فإنه يعفى في الضريبة في التشريع المالي الإسلامي ما هو أقل من النصاب، أي ما يحتاجه الفرد ويكفيه لعياله ومن يمون، وهذا هو المراد بأن الضريبة يجب أن تؤخذ من العفو أي الفضل، وتقدم توضيحه. وكذلك ضريبة الدخل في التشريع المالي الحديث فإنه يعفى فيها الحد الأدنى للأجور.^(٢)

هذه هي أهم أوجه التوافق بينهما.

أوجه التخالف: وأما أوجه التخالف فهي على النحو الآتي:

١- إن ضريبة الدخل في التشريع المالي الإسلامي تتسم بالشمولية، حيث يكلف بها كل من تحققت فيه شروطها بخلاف التشريع المالي الحديث، فإنها لا تتسم بذلك لهذا فإنه يعفى منها أناس وهم في الحقيقة من الأغنياء القادرين على أدائها بكل سهولة ودون عناء.

(١) د. القرضاوي، فقه الزكاة (٢/ ١٠٣٣).

(٢) ولكن للأسف فإن ذلك لا يطبق بدقة لأن الحد الأدنى للأجور لا يكفي حالياً في لبنان للحاجيات الضرورية.

٢- الاختلاف في المصارف في التشريع المالي الإسلامي إذا كان الأمر يتعلق بالزكاة فإن لها مصارف محددة وهي الأصناف الثمانية المذكورة في آية التوبة^(١)، وكذلك فرض الخمس في الركاز، بخلاف خراج المقاسمة فإنه في المصالح العامة. وأما في التشريع المالي الحديث فالأصل في مصرفه هو المصالح العامة للدولة.

٣- الاختلاف في الحد الأدنى المعفو من الضريبة، ففي التشريع المالي الإسلامي يتحدد مقدار العفو بالنصاب كما جاء في النصوص الشرعية، وأما في التشريع المالي الحديث فيقدر حسب المجالس التشريعية، لهذا لا يكون الأمر موثقاً جيداً، مما يؤدي إلى الظلم والإجحاف في حق طائفة معينة من الناس.

هذه هي أهم أوجه التخالف.

وعليه لا بُدَّ من إعادة النظر في التشريع المالي الحديث ومحاولة التدقيق فيه بما يراعى فيه قدرة المكلف المالية وعدم تحميله فوق طاقته، أو ما لا يقدر عليه، مما يؤدي إلى التهرب منها.

ثالثاً: أما بالنسبة لرسم الانتقال:

لم يكن لهذا الأمر أصل في التشريع المالي الإسلامي ولكن كما تقدم يجوز للدولة المسلمة أن تفرض ضرائب عارضة واستثنائية عند الحاجة، وضمن شروط محددة تقدم ذكرها، بناءً على المصلحة العامة للدولة والرعية، وهذه المصلحة العامة تؤصلها القواعد الآتية^(٢):

١- قاعدة التكافل والتضامن الاجتماعي، وتوحد هذه القاعدة أسس المصلحة المشتركة بين الدولة والأفراد.

٢- قاعدة الإخاء.

٣- قاعدة تحقيق المصلحة ودفع المفسدة.

(١) سورة التوبة آية: (٦٠).

(٢) د. عناية، المالية العامة، ص: ٤٩٧. وكذلك ما تقدم من مراجع في موضعه عند الكلام عن جواز فرض الضرائب بشروطها.

٤- قاعدة الضرورة، أي الحاجة الماسة للأموال ولها أسباب كثيرة.
ولكن لا بُدَّ من ضبط هذه الضريبة بحيث لا تقتطع جزءاً كبيراً من أموال الناس الشخصية مما يؤدي إلى الشعور بالظلم وأخذ ماله بغير حق.

رابعاً: أما بالنسبة للضرائب غير مباشرة:

إن الضريبة الجمركية في الحقيقة هي ضريبة العشور التي وضعها أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه.

ولكن تختلف العشور عن الضريبة الجمركية الحديثة في بعض الأوصاف، ويأتي توضيحه عند الكلام عن العشور وبالتحديد عند الكلام عن المقارنة بين العشر والضريبة، إن شاء الله.

وأما الرسوم الأخرى من طوابع وغيرها: فهي في الحقيقة بسيطة المقدار، ويجوز كما تقدم للدولة المسلمة فرض ضرائب معينة بشروطها، وهذه الأمور تعد من الأمور التي قد يكون بمقدور كل فرد القيام بها، وحينئذ يتحمل عبئاً من أعباء الدولة العامة، وحيث تعد هذه الرسوم من الموارد المالية المهمة للدولة، وبخاصة أن أكثر هذه الرسوم هي مقابل منفعة ينتفع بها من يؤديها.

والخلاصة: لا بُدَّ من مراعاة قواعد الإنصاف والعدل ودفع الظلم والتعاون بما يحقق المصلحة العامة للدولة وأفرادها ورعاياها. والتشريع المالي الحديث اقتبس في الأغلب تشريعاته من التشريع المالي الإسلامي، فلا بُدَّ من تحديثه وإعادة النظر فيه وإخراجه بصورة جيدة تراعي مصلحة كل من الدولة والأفراد فيها، على أن تقسم الضرائب بالعدل والشمولية وعدم تكليف الأفراد فوق قدرتهم وطاقاتهم.

هذا ما وجد في التشريع الإسلامي الضريبي، كما تبين عند الكلام على الخراج، ويتبين الحكم في الجزية والعشور.

المبحث الثالث

دفع الجزية في بلد جاركه ظالم

يكثر الكلام حول هذا الموضوع، ويحتج أكثر الناس حينما يتهربون من دفع الضرائب بأن المسؤولين في الدولة من الظلمة ولا يصرفون هذه الأموال في المصارف العامة، ونحوها من هذه الأمور. وتقدم الكلام عن حكم التهرب من الجزية، وأيضاً الكلام عن شروط جواز فرض الضرائب ومنها إنفاق حصيلة الضرائب في المصالح العامة، وإلا فلا يجوز فرض الضرائب إذا لم تنفق في المصلحة العامة إذا كانت تنفق في رغبات المسؤولين وأهوائهم.

الواجب على ولاة الأمر تقسيم هذه الأموال أو إنفاقها في المصالح العامة، وحسبها تقتضيه المصلحة.

قال ابن تيمية: « وليس لولاة الأمور أن يقسموها بحسب أهوائهم، كما يقسم المالك ملكه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء، ليسوا ملاكاً، كما قال رسول الله ﷺ: « إني والله لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت »^(١) فهو رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بإرادته واختياره، كما يفعل ذلك المالك الذي أبيع له التصرف في ماله، وكما يفعل ذلك الملوك الذين يعطون من أحبوا ويمنعون من أبغضوا، وإنما هو عبد الله يقسم المال بأمره، فيضعه حيث أمره الله تعالى. وهكذا قال رجل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا أمير المؤمنين لو وسعت على نفسك في النفقة من مال الله تعالى؟ فقال له عمر رضي الله عنه: أتدري ما مثلي ومثل هؤلاء؟ كمثلكم قوم كانوا في سفر فجمعوا منهم مالا وسلموه إلى واحد ينفقه عليهم، فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم من أموالهم؟^(٢) »

(١) تقدم ص: (١٢٢).

(٢) ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص: ٤٠-٤١.

بناء على ما تقدم من شروط جواز فرض الضريبة وعلى الكلام عن حكم التهرب
أقول:

فإن كانت الضريبة لا تنفق في مصارفها وإنما تنهب وتختلس أحياناً فتكون هذه
الضريبة غير عادلة، والضريبة غير العادلة لا يترتب على التهرب منها وعدم دفعها عقوبة
أخروية، وأما في الدنيا فلا بُدَّ من مراعاة المصلحة والمفسدة المترتبة على عدم دفعها، وتقدم
توضيحه.

وأما إذا علم أنها تنفق في المصلحة العامة ولو كان الحاكم ظالماً أو لم يعلم أو يتضح
عدم إنفاقها في المصلحة العامة، فلا بُدَّ من أداء الضريبة إذا كانت عادلة وتحققت شروطها.
قال ابن تيمية: « ولا لهم أن يمنعوا السلطان ما يجب دفعه إليه من الحقوق وإن كان
ظالماً كما أمر النبي ﷺ ». (١)
والأدلة على ذلك:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا
هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ ». قالوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ:
« أَوْفُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ ثُمَّ أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ ». (٢) أي:
ادفعوا إلى الأمراء حقهم الذي لهم المطالبة به وقبضه، سواء كان يختص بهم أو يعم، وذلك
من الحقوق الواجبة في المال كالزكاة وفي الأنفس كالخروج إلى الجهاد. وظاهر الحديث
لعموم المخاطبين. (٣) وفيه دلالة على وجوب إعطاء الحق الواجب علينا، وأمرهم إلى الله
يحاسبهم على كل شيء صغيره وكبيره.

(١) ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص: ٣٩-٤٠.

(٢) تقدم ص: (١٢٣).

(٣) الشوكاني، نيل الأوطار (١٨٢/٧). ابن حجر، فتح الباري (٧/١٣).

٢- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكَرُونَهَا» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ»^(١).

والمراد بالأثرة هنا: استئثار الأمراء بأموال بيت المال.^(٢)

قال النووي: «وفيه الحث على السمع والطاعة، وإن كان المتولي ظالماً عسواً فيعطى حقه من الطاعة»^(٣).

٣- ولما في عدم دفع الضريبة من المضار الكثيرة التي عرفناها في بحث مضار التهرب من الضريبة.

وفي خلاصة الحديث عن الضريبة لا بُدَّ فيها من وضع نظام ضريبي عادل يراعي مصلحة كل من الدولة والأفراد المقيمين فيها.

ولا بُدَّ كذلك من تطبيق قوانين الضريبة وشموليته لجميع الرعايا والأفراد والتسوية فيما بينهم.

والإعفاء من الضريبة يجب أن يكون على أساس من العدل والدقة فيها لا على أساس أغراض نفوذية أو شخصية أو عن اتباع هوى النفس.

ولا بُدَّ من تكليف لجان عمل تقوم على تحديث القوانين الضريبية الحديثة بما يتلاءم مع مصالح الفرقاء جميعاً.

وكذلك لا بُدَّ من تكليف لجان مراقبة تراقب عمال الجباية والمشرفين على الجباية، لأن الأمر في الحقيقة قد خرج عن حده وكثرت الرشاوى والسرقات والنهب والاختلاس.

ولو طبقت السياسة الضريبية الموضوعة تطبيقاً عادلاً لحلت مشكلات الدول وأفرادها ولتحققت المصالح العامة واستفاد الجميع منها.

(١) تقدم ص: (١٢٤).

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم (١٢/٢٣٢).

(٣) النووي، شرح صحيح مسلم (١٢/٢٣٢).

وعلى المسؤولين مراقبة الله تعالى في الرعية والقيام على أمرهم والحفاظ على أموالهم وممتلكاتهم وعدم صرفها فيما لا يفيد. والله أعلم.

الفصل الخامس: في العشر وأحكامه

وفيه خمسة مباحث هي:

- المبحث الأول: تعريفه وحكمه والحكمة من مشروعيته.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريفه.

المطلب الثاني: حكمه وأدلته.

المطلب الثالث: حكمة مشروعيته.

- المبحث الثاني: شروط العشر ووعاؤه.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأشخاص الذين تعشر أموالهم.

المطلب الثاني: شروط من يفرض عليهم العشر.

المطلب الثالث: الأموال التي تخضع للعشر وشروطها.

- المبحث الثالث: مقدار العشر وتكييفه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مقدار العشر.

المطلب الثاني: تكييفه.

- المبحث الرابع: استيفاء العشر ومصارفه ومسقطاته.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: من له حق استيفاء العشر.

المطلب الثاني: طرق استيفاء العشر.

المطلب الثالث: مسقطات العشر.

المطلب الرابع: مصارف العشر.

- المبحث الخامس: مقارنة العشر بالخراج والضريبة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مقارنة بين العشر والخراج.

المطلب الثاني: مقارنة بين العشر والضريبة.

الفصل الخامس العشر وأحكامه

المبحث الأول: تعريفه وحكمه والحكمة من مشروعيته

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريفه:

في اللغة: هو جزء من عشرة أجزاء متساوية، جمع عشور وأعشار. يقال: عَشَّر القوم أي أخذ عشر أموالهم، وعشر المال: أي أخذ عشره، وبه سُمِّيَ العَشَّار، ومنه العاشر والعشَّار وهو قابض العشر.^(١)

وفي الاصطلاح: يطلق العشر على معنيين:

الأول: عشر التجارات والبياعات.

الثاني: عشر الصدقات أو زكاة الخارج من الأرض.^(٢)

وما يهمننا هنا هو المعنى الأول: عشر التجارات لأن موضوع الرسالة يتحدث عن الضريبة والخراج، وعشر التجارات هو نوع من أنواع الضرائب، وهو ما يعرف اليوم بالضريبة الجمركية.

فعشر التجارة: هو ما يفرض على أموال أهل الذمة المعدة للتجارة إذا انتقلوا بها من بلد إلى بلد داخل بلاد الإسلام.^(٣)

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، باب: العين، مادة عشر (٢١٧/٩). والمعتمد، باب: العين، مادة عشر، ص: ٤١٤. والفيومي، المصباح المتير،

دار الكتب العلمية بيروت، ط. أولى، باب: العين، مادة عشر. والرازي، مختار الصحاح، دائرة المعاجم، باب: العين، مادة عشر.

(٢) العظيم آبادي، عون المعبود (٢٠٨/٨).

(٣) الزركشي، شرح الزركشي، ت. عبد الله الجبرين، دار أولى النهى بيروت، ط. ثانية (٥٨٤/٦).

ومنهم من عرف العثور بأنها: الضرائب المفروضة على أموال التجارة الصادرة من البلاد الإسلامية والواردة إليها. ومنهم من خص هذا التعريف بأنه: ما يؤخذ من الحربيين والمعاهدين.^(١)

ولعل تخصيص التعريف بما يؤخذ من الحربيين والمعاهدين أولى، لأن العشر يؤخذ من غير المسلمين، وأما ما يؤخذ من المسلمين فهو بدل الصدقة زكاة عروض التجارة. لهذا إذا أخذ من المسلمين فلا يؤخذ منهم الزكاة عن تلك التجارة لهذا العام.^(٢) قال ابن المنذر^(٣): «وأجمعوا على أن لا عشر على المسلمين في شيء من أموالهم إلا في بعض ما أخرجت أرضهم».^(٤)

ولقد عرفت هذه الضرائب قديماً لدى اليونان والفرس والفراعنة ورجال الكنيسة في أوروبا، ولقد عرفها العرب في الجاهلية، وكانوا يأخذون من التجار عشر أموالهم إذا مروا ببلادهم.

وكانت مصر تحصل على رسوم مزدوجة كرسوم صادر ورسم وارد، وكانت الإسكندرية في تلك العصور الغابرة من الثغور المالية الكبيرة، إذ كانت المعين الوحيد للصادرات والواردات وتموين البلاد الأخرى.^(٥)

(١) تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار الأمة بيروت، ط. الرابعة، ص: ٢٢٩. وعلي قره داغي، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار البشائر بيروت، ط. أولى، ص: ٤٧.

(٢) انظر أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٣. ويحيى بن آدم، الخراج، ص: ٦٨.

(٣) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، نزيل مكة شرفها الله، وهو أحد الأئمة الأعلام. توفي سنة ٣٠٩هـ وقيل ٣١٠هـ. طبقات الشافعية للإسنوي (٣٧٤/٢).

(٤) ابن المنذر، الإجماع، ت. فؤاد أحمد، مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر، ط. الثالثة، ص: ٢٦.

(٥) الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٢٨٩. وغازي عناية، المالية العامة، ص: ٢٧٦-٢٧٧. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص: ٥٢٥ حاشية.

أول من وضع العشر في الإسلام:

أول من وضع العشر على أموال التجارة التي يأتي بها غير المسلمين إلى بلاد الإسلام في الإسلام هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(١)، وذلك لما كتب أبو موسى الأشعري رضي الله عنه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر، فكتب إليه عمر رضي الله عنه: «خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، وليس فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم، وما زاد فبحسابه»^(٢).

ولم يكن لهذه الضريبة وجود في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخليفته الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأن تلك الفترة كانت فترة دعوة إلى الإسلام والجهاد في سبيل نشره وبناء الدولة الإسلامية، فلما اتسعت الدولة في عهد الخليفة عمر رضي الله عنه وامتدت حدودها شرقاً وغرباً، وصار التبادل التجاري مع الدول المجاورة ضرورة عليها المصلحة العامة، رأى الخليفة عمر رضي الله عنه أن يفرض تلك الضريبة على الواردين إلى دار الإسلام كما كان أهل الحرب يأخذونها من تجار المسلمين القادمين إلى بلادهم معاملة بالمثل.

ولم يكن فعل عمر رضي الله عنه عن هوى نفس، بل كان لمصلحة وحكمة وعن اجتهاد ومشاورة، كما كان الأمر في موضوع الخراج، فوفق رضي الله عنه.

وأجمع المؤرخون على أن أول من وضع العشر في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٣) وذلك عندما كتب إليه أهل منبج^(٤) ومن وراء بحر عدن يعرضون عليه أن يدخلوا بتجارهم أرض العرب وله فيها العشر، فشاور عمر رضي الله عنه في ذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأجمعوا

(١) المراجع السابقة.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٥.

(٣) عبد الله جهمان السعدي، سياسة المال في الإسلام في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الناشر: مكتبة المدارس، الدوحة قطر، ط. أولى، ص: ١٢٨.

(٤) وهي مدينة كبيرة واسعة ذات خيرات كثيرة وأرزاق واسعة في فضاء من الأرض كان عليها سور مبنى بالحجارة محكم بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ. معجم البلدان (٤/١٦٨).

على ذلك. فهو أول من أخذ منهم العشور.^(١) ولكن عمر رضي الله عنه أراد أن يتأكد من مقدار ما تأخذه الدول الأخرى من تجار المسلمين إذا اجتازوا حدودهم، فسأل عن ذلك وأخبر. وقال الشعبي: أول من وضع العشر في الإسلام عمر رضي الله عنه.^(٢)

ساهم هذا التشريع الجديد في تنظيم العلاقات التجارية بين الدول، وقد حققت التجارة الإسلامية مكاسب كبيرة في عالم التجارة، حيث فتحت أبواب الدولة الإسلامية للتجارة، وجلبت البضائع والسلع إلى الدولة الإسلامية من كل أنحاء العالم. وهذا بطبيعة الحال شجع التاجر المسلم والأجنبي على زيادة نشاطاتهم في التصدير والاستيراد من كافة أنحاء العالم. وبذلك نشطت المراكز التجارية داخل بلاد الدولة الإسلامية بما فيها الجزيرة، وزادت حركة القوافل التجارية القادمة والذاهبة من أقاليم الجزيرة إلى الأقاليم الإسلامية الأخرى. كما استقبلت موانئ بلاد الإسلام السفن الكبيرة التي تصل إليها من الهند والصين وشرقي إفريقية محملة بأغلى وأنفس البضائع، وظهر ذلك جلياً في العصر الراشدي والدولة الأموية.^(٣)

وهذا من توفيق الله عز وجل له. ويأتي زيادة بيان عن الحكمة من مشروعية العشر إن شاء الله.^(٤)

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٥.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٢، رقم (١٦٦٧).

(٣) محمد العمادي، التجارة وطرقها في الجزيرة العربية، مؤسسة حمادة الأردن، ص: ٣٣٢. وعلي الصلابي، سيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، دار المعرفة بيروت، ط. أولى، ص: ٢٥٧.

(٤) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٢٨). أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٢، رقم (١٦٦٧).

المطلب الثاني

حكم العشر وأدلة مشروعيتها

إن العشر يؤخذ من تجارة غير المسلمين عند دخولهم بها إلى دار الإسلام، وذلك في الجملة^(١). وأما تفصيل الأحكام فسيأتي عند مبحث الأشخاص الذين تعشر أموالهم، لأن الحكم يختلف بين أهل الذمة والحريين والمسلمين.

أدلة مشروعيتها:

استدل الفقهاء لمشروعية العشر على غير المسلم بالسنة والإجماع والمعقول. أما السنة: فوردت أحاديث عدة في العشر وهي تدل على مشروعيتها، منها: قول النبي ﷺ: «إنما العشر على اليهود والنصارى، وليس على المسلمين عشور»^(٢).

وسأل رجل رسول الله ﷺ قال: «قلت: يا رسول الله، أعشّر قومي؟ قال: إنما العشر على اليهود والنصارى»^(٣).

وعن رجل من بني تغلب قال: «أتيت النبي ﷺ فأسلمت، وعلمني الإسلام وعلمني كيف آخذ الصدقة من قومي ممن أسلم، ثم رجعت إليه فقلت: يا رسول الله، كل

(١) الشيباني، شرح كتاب السير الكبير، إملاء: محمد السرخسي، ت. محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، ط. أولى (٢٨٥/٥). والأصل المدون بالمبسوط للشيباني كذلك، ت. أبو الوفا الأفعاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي باكستان (١٠٢/٢). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة، ت. جماعة من العلماء، دار الغرب الإسلامي، ط. أولى (٤٨٩/١). الإمام مالك، المدونة (٢٨٠/١). الصاوي، بلغة السالك، ت. محمد شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، ط. أولى (٢٠٥/٢). الجمل، حاشية الجمل على شرح المنهج، ت. عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية بيروت، ط. أولى (١٤١/٨). الأنصاري، الغرر البهية، ت. محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط. أولى (٣٨٠/٩). البهوني، كشف القناع، ت. محمد درويش، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط. أولى (١٥٩/٣). ابن تيمية الخرائفي، المحرر في الفقه، ت. محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، ط. أولى (٣٧٧/٢).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في تعشير أهل الذمة. سنن أبي داود، ص: ٤٦٦، رقم (٣٠٤٦). والترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء ليس على المسلمين جزية. سنن الترمذي، ص: ١٦٠، رقم (٦٣٤). وهو ضعيف. انظر نفس المرجعين.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في تعشير أهل الذمة. سنن أبي داود، ص: ٤٦٦، رقم (٣٠٤٨). وهو ضعيف.

ما علمتني قد حفظت إلا الصدقة، أفأعشرهم؟ قال: لا، إنما العشر على النصارى واليهود»^(١).

فهذه الأحاديث بينت أن العشر لا تؤخذ من المسلمين، وإنما تؤخذ من اليهود والنصارى، كما يؤخذ منهم الجزية. فهي دليل على مشروعية أخذ العشر من غير المسلمين، ولا مانع يمنع منها. بدليل ما روي أن عمر بن الخطاب ؓ أراد أن يستعمل أنس بن مالك ؓ على هذا العمل فقال له: أتستعملني على المكس من عملك؟ فقال: ألا ترضى أن أقلدك ما قلدنيه رسول الله ﷺ»^(٢).

وأما الإجماع: فإن عمر ؓ بعث العشار ليأخذوا العشر، وذلك بمحضر من الصحابة ؓ وبمشورتهم، ولم ينكر عليه أحد منهم ولم يخالفه فيه، فكان إجماعاً سكوتياً^(٣). بدليل ما روي عن زياد بن حدير قال: «استعملني عمر ؓ على العشر فأمرني أن آخذ من تجار المسلمين ربع العشر». وقال كذلك: «أمرني عمر ؓ أن آخذ من نصارى بني تغلب العشر ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر»^(٤).

وعن أنس بن سيرين قال: بعثني أنس بن مالك ؓ إلى العشر فقلت: تبعثني إلى العشر من بين عمالك؟ قال: أما ترضى أن أجعلك على ما جعلني عليه عمر بن الخطاب ؓ؟ أمرني أن آخذ من المسلمين ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر»^(٥). قال ابن قدامة: «واشتهرت هذه القصص ولم تنكر فكانت إجماعاً وعمل به الخلفاء بعده»^(٦).

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في تعشير أهل الذمة. سنن أبي داود، ص: ٤٦٧، رقم (٣٠٤٩) وهو ضعيف. ضعفه الشيخ الألباني، انظر نفس المرجع.

(٢) أخرجه أحمد عن سفيان بن هشام عن أنس بن سيرين. انظر ابن قدامة، المغني (٥٩٨/١٠). الشوكاني، نيل الأوطار (٦٦/٨).

(٣) الشوكاني، نيل الأوطار (٦٦/٨-٦٧).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٠-٥٣١.

(٥) أبو عبيد، الأموال ص: ٥٣٠-٥٣١.

(٦) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٩٨/١٠).

وأما المعقول: فالتجار الذين ينتقلون بتجاراتهم من بلد إلى آخر فهم يحتاجون إلى أمان الطريق والحماية من اللصوص ومن السرقة وقطاع الطرق، والدولة هي التي تتكفل بهذا الأمر وتقوم به. فيكون هذا العشر في مقابلة هذه الحماية، وكذلك الانتفاع بالمرافق العامة للدولة، فكان من المعقول أن يكون هذا العشر في مقابلة هذه الحماية وهذا الانتفاع.^(١)

قال محمد بن الحسن الشيباني: «وإنما أثبت عمر ٪ حق الأخذ للعاشر لأن هذا المال في حماية الإمام ورعايته، لأن أمن الطريق بالإمام فصار هذا المال آمناً برعاية الإمام وحمايته، فأثبت حق الأخذ للإمام كالسوائم التي تكون في المفاوز كان أخذ زكاتها إلى الإمام لما أنها في حماية الإمام ورعايته فكذلك ههنا».^(٢)

اعتراض ومناقشة: قد يحتج محتج بأنكم تقولون بأن العشر مشروع، وقد وردت نصوص من السنة وآثار تدم هذا الأمر وتنهى عنه، ومنها:

عن عقبة بن عامر ٪ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: « لا يدخل الجنة صاحب مكس^(٣) ». ^(٤)

وعن ابن إسحاق قال: « الذي يعشر الناس يعني صاحب المكس ».

وعن رويغ بن ثابت^(٥) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إن صاحب المكس في النار^(٦) ».

(١) السرخسي، المبسوط (١٩٩/٢). الزيلعي، تبين الحقائق (٨٣/٢).

(٢) الشيباني، شرح كتاب السير الكبير (٢٨٥/٥).

(٣) المكس: هو النقص والظلم. وصاحب المكس: هو الذي يأخذ من التجار إذا مروا. انظر العظيم آبادي، عون المعبود (١١١/٨).

(٤) تقدم ص: (١٩٨).

(٥) هو رويغ بن ثابت صحابي جليل، شهد فتح مصر وله آثار جيدة في فتح بلاد المغرب، ومات بركة والياً من جهة مسلمة بن مخلد نائب مصر.

توفي سنة ٥٣هـ. البداية والنهاية (٦٤/٨).

(٦) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٤، رقم (١٦٢٧).

قال: يعني العاشر.^(١)

وعن مالك بن عتاهية^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: «من لقي صاحب عشور فليضرب عنقه».^(٣)

وورد عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عدي بن أرطاة^(٤): «أن ضع عن الناس الفدية، وضع عن الناس المائدة وضع عن الناس المكس. وليس بالمكس ولكنه البخس الذي قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾». ^(٥) فمن جاءك بصدقة فاقبلها منه، ومن لم يأتك بها فالله حسيبه».^(٦)

وقال ابن حجر الهيتمي^(٧): «وهو داخل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾». ^(٨) والمكاس بسائر أنواعه: من جابى المكس وكاتبه وشاهده ووازنه وكأله وغيرهم من أكبر أعوان الظلمة، بل هم من الظلمة أنفسهم».^(٩)

فجميع هذه الأحاديث والآثار فيها ذم المكس وتشديد وتغليظ على أخذه، وتقدم أنه العاشر الذي يأخذ عشور التجارة، مما يدل على عدم جواز أخذه، فكيف تقولون بأنه مشروع وجائز؟

(١) العاشر: هو من نصبه الإمام على الطريق ليأخذ العشر من التجار. انظر ابن نجيم، البحر الرائق (٢/ ٤٠٢). الكليوبي، مجمع الأنهر (٣٠٩/ ١).

(٢) هو مالك بن عتاهية بن حرب بن سعد بن معاوية بن حفص بن أسامة بن سعد بن أشرس الكندي، وروي عنه حديثان. الإصابة (٦/ ٢٨).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٥، رقم (١٦٣٢).

(٤) عدي بن أرطاة القزاري، أبو وائلة: أمير، من أهل دمشق. كان من العقلاء الشجعان. ولاء عمر بن عبد العزيز على البصرة سنة ٩٩ هـ، فاستمر إلى أن قتله معاوية بن يزيد بن المهلب، بواسط، في فتنة أبيه (يزيد) بالعراق. توفي سنة ١٠٢ هـ. الأعلام للزركلي (٤/ ٢١٩).

(٥) سورة هود آية: (٨٥).

(٦) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٥، رقم (١٦٣٠).

(٧) هو أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي، فقيه شافعي، وله مصنفات كثيرة. توفي سنة ٩٧٤ هـ. الأعلام (١/ ٢٣٤).

(٨) الشورى آية: (٤٢).

(٩) ابن حجر الهيتمي، الزواجر، دار المعرفة بيروت (١/ ١٨٠).

ويجاب عنه: بأن المكس الذي ذمّ وغلظ على أخذه إنما هو في الأموال التي تؤخذ

بغير حق.

قال السرخسي: «والذي روي من ذم العشار محمول على من يأخذ مال الناس ظلماً كما هو في زماننا».^(١)

وقد تقدم من الأدلة من السنة والآثار والإجماع ومن المعقول ما يدل على جواز أخذ العشور من أموال التجارة، فيؤخذ بهذه الأدلة الثابتة. وأما الذم الذي ورد فيما تقدم فهو ما أخذ زيادة على المفروض والمقدر، كما قال أبو عبيد: «فإن زاد في الأخذ على أصل الزكاة فقد أخذها بغير حقها».^(٢)

وأما إذا كان العاشر يأخذ الحق المطلوب من غير ظلم ولا إجحاف ولا زيادة على المقدر فلا يدخل في الذم المذكور ولا الوعيد. وكيف يكون الذم وقد فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبعث من أجل جبايته أنس بن مالك رضي الله عنه، وشاور الصحابة في هذا الأمر فلم ينكروا عليه. فهل غاب عنهم هذا الذم والوعيد؟ بالطبع لا، ولكن فهموا منه المراد المطلوب. وذلك جمعاً بين الأدلة والنصوص، بين الأدلة المجيزة وبين الأدلة الأخرى التي جاء فيها الوعيد، ففهموا منها أن المراد منها من يأخذ أموال الناس بغير حق.

قال أبو عبيد: «فإذا كان العاشر يعمل بهذا»^(٣) لم يلزمه شيء من هذا التخليط. وكيف يكون هذا مكروهاً وقد فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه والأئمة بعده؟ ثم لا نعلم أحداً من علماء الحجاز والعراق والشام ولا غير ذلك كرهه، ولا ترك الأخذ به، وكانوا يرون ما أخذه العاشر مجزياً من الزكاة^(٤)، منهم أنس بن مالك رضي الله عنه والحسن وإبراهيم».^(٥)

(١) السرخسي، المبسوط (٢/ ١٩٩).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٧، رقم (١٦٣٤).

(٣) أي يأخذ المفروض والمقدر من غير زيادة ولا ظلم.

(٤) لأن ما يؤخذ من المسلمين من ربع العشر إنما هو زكاة التجارة يقوم مكانها لهذا المسلم لا يدفع بعد ذلك زكاة عروض التجارة من هذه السنة.

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٩، رقم (١٦٥١-١٦٥٢).

وبالتدقيق في جميع الأحاديث والآثار الواردة في الموضوع يتبين أنه لا تناقض فيه مطلقاً^(١)، وقد بُيِّن وجه الجمع فيها. ويأتي بيان ما يؤخذ من المسلمين أو من أهل الذمة أو غيرهم من الحربيين، وما يؤخذ من كل ما تقدم له سبيل غير الآخر.

(١) وهنا ملاحظة مما يقع به كثير من المسلمين وللأسف أنهم يفتنون بغير علم ويتصدرون المجالس، وخاصة ممن هو في المعاهد والكلليات الشرعية وغيرهم عموماً حيث يطلعون على نص من النصوص ويأخذون بظاهره دون معرفة وعلم بالنصوص الأخرى، حتى إنهم لا يعرفون ما هو الجمع بين الأدلة، ولا ما هو المطلق والمقيد، فيأخذون بالنص ظاهراً أو يخطئون الآخرين على غير علم. ولا حول ولا قوة إلا بالله. فينبغي لمن أراد التصدر في المجالس وللفتياً أن يكون على إلمام واسع بجميع النصوص الواردة في المسألة التي يتكلم عنها ويفتي بها، وأن يطلع على أقوال الفقهاء والعلماء في هذه المسألة، وفي النصوص الواردة فيها قبل التحدث بها. والله أعلم.

المطلب الثالث

حكمة مشروعية العشر

حينما قام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ بوضع العشر، كان كما تقدم يستند إلى أدلة، ولم يكن تشهياً ولا ناتجاً عن هوى نفس. ولو نظر في وضع العشر لوجد فيه حكم عدة، ومن هذه الحكم:

أولاً: تأمين مورد مالي للدولة، لأن العشر مورد مالي تستعين به الدولة الإسلامية في الإنفاق على المصالح العامة. ويأتي بيان مصارفه عند مصارف العشر. ولكنه في الجملة يصرف في المصالح العامة، ويختلف ما إذا أخذ من المسلم وغيره.

قال محمد عبد المنعم الجمال: « أما في أيام عمر ؓ فقد اتسعت دائرة الفتوحات وبالتالي أصبحت التجارة مورداً كبيراً من موارد الرزق تنمو وتثمر في ظل الدولة الكبيرة وفي حمايتها بما يدور من الأخذ والعطاء بين أفراد المجتمع، فكان من المنطق أن يعود للدولة شيء مما يجنيه التجار من ربح تجارتهم، وذلك ما يفرضه النظام الاقتصادي الحديث باسم (الضرائب الجمركية) ».^(١)

ثانياً: العشر وسيلة من وسائل زيادة أموال المسلمين ونمائها، فتتحقق مصلحة للتجار من المسلمين، فهو وسيلة لتشجيع التجار المسلمين في زيادة نشاطهم في التصدير والاستيراد، لوجود هذا التبادل التجاري، فتزيد حركة التنقل والقوافل التجارية. والنمو لا يتم إلا بالتردد خارج البلاد، إذا سمحت الدولة الإسلامية لغير المسلمين بدخول أراضي دولتها من أجل التجارة

(١) الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص: ٢٩٠.

فيكون الأمر بالنسبة للدول الأخرى في سماح دخول التجار المسلمين إلى بلادهم فيكون في الحالين تنمية لأموال التجار المسلمين وزيادة لها لكثرة التداول.

ثالثاً: العشر وسيلة لزيادة التبادل التجاري بين الدولة الإسلامية والدول الأخرى. وهذا ما حدث بالفعل حيث زادت حركة القوافل التجارية القادمة والذاهبة من أقاليم الجزيرة إلى الأقاليم الأخرى من إفريقية والهند والصين وغيرها من الأقاليم.

قال السرخسي: «ولكن المراد أنا إذا عاملناهم بمثل ما يعاملوننا به كان ذلك أقرب إلى مقصود الأمان واتصال التجارات».^(١)

رابعاً: العشر وسيلة لهداية غير المسلمين من الحربين إلى الإسلام، لأنه بالسماح لهم بالدخول إلى بلاد المسلمين مقابل الضريبة التي تؤخذ منهم. وكذلك دخول التجار المسلمين إلى بلاد غير المسلمين مقابل الضريبة المفروضة عليهم للتجارة، سبب إذا استغله المسلمون إلى دخول غير المسلمين إلى الإسلام، وذلك لما يطلعون عليه من أخلاق المسلمين الرفيعة وعلى محاسن الإسلام ومعاملة المسلمين الحسنة المبنية على الصدق والأمانة والعفاف، فيحملهم تعاملهم على الدخول في الإسلام.

وقد كان دخول كثير من الناس الإسلام في بلاد الصين وما جاورها والهند بسبب تأثرهم بحسن معاملة التجار المسلمين الذين كانوا يتجرون إلى تلك البلاد. وهذا من لدن عهد رسول الله ﷺ إلى عصرنا الحاضر، حيث في عهده ﷺ دخل كثير في الإسلام بحسن معاملته ﷺ وعفوه وصفحه ورحمته

(١) السرخسي، المبسوط (٢/ ١٩٩).

وكرم أخلاقه وحسن سجايه ﷺ. ^(١) المسلمون في هذا الزمن كم هم بحاجة إلى هذه الأخلاق والتعامل بها. ^(٢)

قال الكاساني: « فإن علم أنهم يأخذون منا ربع العشر أخذ منهم ذلك القدر، وإن كان نصفاً فنصف، وإن كان عشراً فعشر لأن ذلك أدعى لهم إلى المخالطة بدار الإسلام فيروا محاسن الإسلام فيدعوهم ذلك إلى الإسلام ». ^(٣)

(١) منها ما روي أن زيد بن سحنة اليهودي أقرض النبي ﷺ قرصاً ثم طالبه به قبل حلول أجله، فقال ﷺ: « ما حان موعدك ». فاجذب النبي ﷺ من رداءه حتى أثر الرداء في عنقه قائلاً: أعطني يا محمد حقي، فإنكم يا بني هاشم قوم مطل. فقال عمر ؓ: يا رسول الله، دعني أضرب عنق هذا الكافر. فقال: « يا عمر، كنت أنا وهو أحوج إلى غير هذا. كنت أحوج إلى أن تأمرني بحسن الأداء، وكان أحوج أن تأمره بحسن الطلب ». فقال اليهودي: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، لقد قرأت يا رسول الله في التوراة أن النبي لا يغضب لنفسه فجئت لأرى ذلك منك فقد رأيت.

(٢) للأسف تغيرت أحوال كثير من المسلمين في العصر الحاضر كثيراً، تخلوا عن كثير من الأخلاق الحميدة والأفعال والأقوال الطيبة، فيهم الغش والغدر والكذب والنفاق مما أبعد الناس عن هذا الدين، وظنوا أن الإسلام هذا هو كما يرون في هؤلاء العامة، ولكن الإسلام دين رحمة وعفو وصفح وأخلاق وحسن معاملة وصدق وأمانة، هذه الأخلاق التي ربى عليه النبي ﷺ المسلمين من الصحابة ومن بعدهم، بل جميع المسلمين، مما جعل في ذلك يقول بعض الجهلة قولتهم بأن غير المسلمين أفضل من المسلمين لأن فيهم الصدق والأمانة. وهذه مقولة غير مقبولة لأنه لا يقارن بين المسلم وغير المسلم في الأفضلية، ولكن يقال: معاملتهم أفضل وأحسن، وقد يكون ذلك.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢).

المبحث الثاني

شروط العشر ووعاؤه

إن العشر لا يؤخذ مطلقاً، بل لا بُدَّ من شروط، وهذه الشروط منها ما يتعلق بالأشخاص الذين يؤخذ منهم العشر، ومنها ما يتعلق بالأموال التي تخضع للعشر، ولا يؤخذ جذاً دون مراعاة بل يراعى فيه أمور عدة.

المطلب الأول

الأشخاص الذين تحشر أموالهم

اتفق الفقهاء على أن العشر لا يؤخذ من المسلمين في أموال تجارتهم، وإنما يؤخذ منهم ربع العشر وهو الزكاة الواجبة عليهم في عروض التجارة، وليس عليهم من العشر المقرر على غير المسلمين شيء.^(١)

قال الكاساني: « فإن كان مسلماً يأخذ منه في أموال التجارة ربع العشر لأن المأخوذ منه زكاة، فيؤخذ على قدر الواجب من الزكاة في أموال التجارة وهو ربع العشر، ويوضع موضع الزكاة ويسقط عن ماله زكاة تلك السنة ».^(٢)

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢). السرخسي، المبسوط (١٩٩/٢). النووي، روضة الطالبين (٣١٩/١٠). الأنصاري، الغرر البهية

(٣١٨/٩). القرافي، الذخيرة (٤٥٥/٣). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. البهوتي، كشف القناع (١٦٠/٣). الحجاوي، الإقناع (١٤٤/٢) -

(١٤٥). ابن حزم، المحل (٢٣٤/٤).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢).

وقال الحجاوي^(١): «ويحرم تعشير أموال المسلمين والكلف التي ضر بها الملوك على الناس بغير طريق شرعي». ^(٢)

والأدلة على أن المسلمين لا يعشرون وإنما العشر في غيرهم:

قوله ﷺ: «إنما العشور على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشور». ^(٣) قوله:

ليس على المسلمين عشور، يريد عشور التجارات والبياعات، دون عشور الصدقات. ^(٤)

وسأل رجل من بني بكر بن وائل عن خاله^(٥) النبي ﷺ فقال: «قلت: يا رسول الله،

عشر قومي؟ قال: إنما العشور على اليهود والنصارى». ^(٦)

وسئل ابن عمر رضي الله عنهما: «أعلمت أن عمر رضي الله عنه أخذ من المسلمين العشر؟ قال: لا لم

أعلمه». ^(٧)

فهذه النصوص وغيرها كثير بينت أن العشر لا يوضع على المسلمين، وإنما يؤخذ من

غيرهم. وما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأنه أمر بأخذ ربع العشر من المسلمين كما ورد

عن زياد بن حدير قال: «استعملني عمر رضي الله عنه على العشر فأمرني أن آخذ من تجار المسلمين

ربع العشر». ^(٨) كان مذهب عمر رضي الله عنه فيما وضع من ذلك أنه كان يأخذ من المسلمين

الزكاة. ^(٩)

(١) هو أبو النجا موسى بن أحمد بن موسى بن سالم الحجاوي، المقدسي ثم الصالحي الحنبلي، مفتي الحنابلة بدمشق وله مصنفات كثيرة، توفي سنة

٩٦٨ هـ. شذرات الذهب (٨/ ٣٢٧).

(٢) الحجاوي، الإقناع (٢/ ١٤٤-١٤٥).

(٣) تقدم ص: (٣٣٥).

(٤) الخطابي، معالم السنن، ت. عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، ط. أولى (٣/ ٣٤).

(٥) الرجل البكري وهو مجهول وخاله مجهول ولكنه صحابي، والحديث سكت عنه المنذري. انظر العظيم آبادي، عون المعبود (٨/ ٢٠٨).

(٦) تقدم ص: (٣٣٥).

(٧) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٦، رقم (١٦٣٤).

(٨) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٠، رقم (١٦٥٨).

(٩) نفس المرجع، ص: ٥٢٩. وانظر المراجع السابقة عند الحاشية رقم (١).

تعشير غير المسلمين:

أما تعشير المسلمين فسبق أنه لا يؤخذ منهم العشر، وأما ما يؤخذ منهم فهو زكاة عروض التجارة. وأما غير المسلمين من أهل الذمة^(١) والحريين^(٢) فهل يؤخذ منهم العشر أو يؤخذ من قسم دون آخر؟

أما أهل الذمة:

اختلف الفقهاء فيما إذا انتقل الذمي بتجارته إلى بلد غير البلد الذي أقام فيه بعقد الذمة، كالمستقر في الشام ينتقل إلى العراق أو مصر أو الحجاز أو إلى بلد آخر من بلاد المسلمين، هل يؤخذ منه شيء على تجارته أو لا يؤخذ منه شيء، ويكتفى بما يؤخذ منه من الجزية، وذلك على قولين:

القول الأول: إذا انتقل الذمي بتجارته إلى بلد غير البلد الذي أقام فيه من بلاد الإسلام فإنه يعشر. وبه قال الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة.^(٣)

القول الثاني: أن الذمي لا يعشر إذا تجر في بلاد الإسلام إلا إذا دخل تاجراً إلى الحجاز تجارة لا حاجة لهم إليها، وإلا أن يشترط عليهم مع الجزية شيئاً. وبه قال الشافعية والظاهرية.^(٤)

الأدلة:

أدلة الجمهور: استدل الجمهور على قولهم بأن الذمي يعشر إذا دخل تاجراً إلى بلاد الإسلام بأدلة منها:

(١) هم من استوطنوا دار الإسلام من غير المسلمين بموجب عقد الذمة وتسليم الجزية. انظر حاشية الروض المربع (٣٠٢/٤).

(٢) الحربي هو من أتى من دار الحرب التي ليس بينها وبين المسلمين عقد صلح وذمة.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢). المودودي، الاختيار (١٦٨/١). مالك، المدونة (٢٨٠/١). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٩٧/١٠). البهوتي، كشف القناع (١٥٩/٣).

(٤) النووي، روضة الطالبين (٣٢٠/١٠). الماوردي، الحاوي الكبير (٣٤١/١٤). الأنصاري، الغرر البهية (٣٨٠/٩). ابن حزم، المحل (٢٣٤/٤).

أولاً: قوله ﷺ: «إنما العشور على اليهود والنصارى، وليس على المسلمين عشور»^(١).

ثانياً: عن أنس بن سيرين قال: بعثني أنس بن مالك ﷺ إلى العشور، فقلت: تبعثني إلى العشور من بين عمالك؟ قال: أما ترضى أن أجعلك على ما جعلني عليه عمر بن الخطاب ﷺ؟ أمرني أن آخذ من المسلمين ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر»^(٢).

ثالثاً: عن زياد بن حدير قال: «استعملني عمر ﷺ على العشر فأمرني أن آخذ من نصارى بني تغلب العشر ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر»^(٣).

رابعاً: وروي «أن عمر ﷺ بعث عثمان بن حنيف إلى الكوفة فجعل على أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون فيها في كل عشرين درهماً»^(٤).

فهذه الأدلة المتقدمة من قوله ﷺ ومن الآثار التي وردت عن عمر ﷺ، تدل على أن الذمي يعشر إذا مرَّ بتجارته على بلاد الإسلام، وهي صريح في ذلك.

خامساً: الإجماع حيث ما ورد عن عمر ﷺ في أخذه العشور من تجارة أهل الذمة بلغ حدَّ الشهرة بين الصحابة ﷺ، ولم ينكر عليه فكان إجماعاً. وعمل الخلفاء به من بعده^(٥)، ولو أنكر عليه ذلك لنقل إلينا، فلما لم ينقل إنكار أحد علم بأنه إجماع، فهم على ما فعلوا.

سادساً: ومن المعقول ما يدل على تعشير أهل الذمة لأن هذه التجارة وهذا المال في حماية الإمام ورعايته، لأن أمن الطريق بالإمام وبأمره صار هذا المال آمناً،

(١) تقدم ص: (٣٣٥).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٠-٥٣١.

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣١، رقم (١٦٦٠).

(٤) نفس المرجع، ص: ٥٢٩، رقم (١٦٥٥).

(٥) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٩٨). البهوتي، كشف القناع (٣/١٥٩). التنوخي، المتع في شرح المنع (٢/٦٤٨).

فيثبت حق الأخذ للإمام.^(١) ومن المعقول أيضاً أن هذا التاجر يتاجر بماله داخل بلاد الإسلام، والإمام يقوم بحفظه، ومن حق الإمام أن يفرض ضرائب عادلة من أجل تأمين موارد مالية للخرينة العامة، وهذا الذمي يستفيد بتجارته فيؤخذ منه قدر معين من ماله مقابل الحماية والحفظ.

أدلة الشافعية:

أولاً: ما روي عن زياد بن حدير أنه قال: « ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً ».^(٢) ومراده بأهل العهد أهل الذمة.^(٣)

ثانياً: عن عبد الرحمن بن معقل^(٤) قال: « سألت زياد بن حدير: من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً. قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجار الحرب كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم ».^(٥)

ثالثاً: وعن إبراهيم بن مهاجر^(٦) قال: سمعت زياد بن حدير يقول: « أنا أول عاشر عشر في الإسلام. قلت: من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً، كنا نعشر نصارى بني تغلب ».^(٧)

(١) الشيباني، كتاب السير الكبير (٢٨٥ / ٥). الزيلعي، تبين الحقائق (٨٣ / ٢). السرخسي، المبسوط (١٩٩ / ٢).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٨، رقم (١٦٤٥).

(٣) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١٣٥ / ١). ملاحظة: هذا هو المراد هنا بالآثار، ولكن منهم من يفرق في ذلك فيريد بالمعاهد هو من دخل دارنا بأمان وعهد ولم يكن مقيماً فيها بعقد الذمة.

(٤) عبد الرحمن بن معقل ابن مقرن المزني. روى عن علي وعبد الله، وقد تكلما في روايته عن أبيه، وقالوا كان صغيراً، رحمه الله. طبقات ابن سعد (١٧٥ / ٦).

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٦، رقم (١٦٣٦).

(٦) هو إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، كان أبوه من كتاب الحجاج بن يوسف، وكان إبراهيم ثقة.

(٧) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٦، رقم (١٦٣٥).

هذه الأدلة بيّنت أنه لا يعشر مسلم ولا ذمي، وإنما يبقى العشر على أهل الحرب، ويكون ما يؤخذ من المسلم ومن الذمي من العشور هو من المكس الذي ورد النهي عنه كما تقدم، لأنه أخذ بغير حق ولا وجه شرعي.

رابعاً: ولأن الجزية مأخوذة من الذمي عن نفسه وعن ماله، فهي تقوم مقام ما يؤخذ على التجارة. وأما ما يؤخذ منه من العشور عند دخوله إلى الحجاز لأنه ممنوع من الاستيطان فيه، بخلاف غيره، فلا يمنع من استيطانه، فقامت الجزية عن ماله، لذا فلا يؤخذ منه العشور إلا إذا صولح عليه مع الجزية.^(١) خامساً: أنه لم يأت في القرآن ولا ثبت عن النبي ﷺ أنه ضرب على أموال أهل الذمة شيئاً غير الجزية.

قال الشوكاني: «أقول: لم يأت في الكتاب العزيز إلا الجزية، ولا ثبت عن النبي ﷺ أنه ضرب على أموال أهل الذمة شيئاً، ولا وجه للاستدلال بما وقع من بعض الصحابة رضي الله عنهم، فإن ذلك لا تقوم به الحجة لا سيما في مثل أموال المعاهدين الذين وردت السنة المطهرة بأن ظالمهم «لا يرح رائحة الجنة».^(٢) فالحاصل أنه لا يجب عليهم شيء سوى الجزية، وهي مأخوذة لحقن الدماء، وليس في أموالهم شيء، فإن الله سبحانه إنما فرض الزكاة والفترة في أموال المسلمين تطهرة لهم كما قال سبحانه: ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.^(٣) ولا تطهرة للكفار. فهذه المسألة مبيّنة على غير أساس لم يدل عليها كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس».^(٤)

(١) الماوردي، الحاوي الكبير (١٤ / ٣٤١).

(٢) تقدم ص: (٩٦).

(٣) سورة التوبة آية: (١٠٣).

(٤) الشوكاني، السيل الجرار (٢ / ١٠١-١٠٢).

مناقشة: رد أصحاب القول الثاني على أدلة الجمهور بما يلي:

أولاً: أما الحديث الذي ورد بأن العشور على اليهود والنصارى فروي من ثلاثة

طرق، طريقان روي فيهما عن مجهول، والرواية التي خرج فيها بالاسم عن

حرب بن عبيد الله الثقفي التي رواها عن جده أبي أمه لم يقل فيها رواية

الحديث شيئاً وسكتوا عنها، ولم يقل أحد بتصحيح هذا الحديث.^(١)

ويجاب عنه: بأن هذا الحديث صحيح أنه روي من طريق مجهول، ولكن هذا

المجهول صحابي، وقد قال الشوكاني: «وقد سكت أبو داود والمنذري عنه، وفي إسناده

الرجل البكري وهو مجهول وخاله أيضاً مجهول ولكنه صحابي». ^(٢) وكذلك السكوت عنه

لا يدل على عدم صحته، ولكن يدل على صحته، ولو كان غير صحيح لتكلموا فيه ولم

يسكتوا ولبيّنوا ضعفه وعدم الصحة. وهذا المجهول هو صحابي، والصحابة كلهم عدول

بإجماع من يعتد به. ^(٣) وعلى سبيل ضعفه فإن عمل عمر ﷺ وموافقة الصحابة ﷺ له حجة

في ذلك.

ثانياً: وما ورد عن عمر في أخذ العشور من أهل الذمة أجاب عنه الشوكاني بأنه

لا وجه للاستدلال بما وقع من بعض الصحابة ﷺ، فهو مما لا تقوم به الحجة

لا سيما في مثل أموال المعاهدين. ^(٤) قال ابن حزم: «وهذا كله لا حجة فيه

لأنه ليس عن رسول الله ﷺ». وقال: «بأن هذه الآثار مختلفة عن عمر في

بعضها العشر من أهل الكتاب وفي بعضها نصف العشر، فما الذي جعل

بعضها أولى من بعض». ^(٥) ويجاب عنه: بأن فعل عمر ﷺ وهو من

(١) تقي الدين النباهي، النظام الاقتصادي في الإسلام، ص: ٢٩٩.

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار (٦٦/٨). وانظر كذلك العظيم آبادي، عون المعبود (٢٠٨/٨).

(٣) انظر ابن قدامة، روضة الناظر مع نزهة الخاطر، دار الحديث بيروت، ط. أولى (٢٤٧/١). أحمد شاكر، الباحث الحثيث، دار الكتب العلمية بيروت، ط. أولى، ص: ١٧٦. السيوطي، تدريب الراوي، ت. نظر محمد الفاريابي، جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت، ط. أولى، ص: ٤٨٩.

د. محمود الطحان، تفسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف الرياض، ط. ثامنة، ص: ١٩٩.

(٤) الشوكاني، السيل الجرار (١٠١/٢).

(٥) ابن حزم، المحلى (٢٣٥/٤).

الخلفاء والنبي ﷺ قال: « عليكم بستي سنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي »^(١) وأما أنها مختلفة فليس كذلك، فإنه ورد عنه في أهل الذمة نصف

العشر، وفي أهل الحرب العشر، فلا تضارب بينهما ولا اختلاف.

ويجاب عنه: بأن فعل عمر ؓ وإن لم يكن حجة ولكنه قد عمل الناس به قاطبة فهو إجماع سكوتي^(٢). وفعل الصحابة ؓ بحد ذاته هو حجة إذا لم يخالف نصاً شرعياً فكيف وقد عمل به الناس ووافقوه عليه. ولا يمكن لعمر ؓ أن يفعل ذلك وهو لا يجوز، كيف وقد فعله الأئمة من بعده، بل يمكن أن يتفقوا على أمر مكروه، ليس كذلك أبداً.

ثالثاً: وأما الاستدلال بالإجماع فيجاب عنه بأنه لا يسلم الإجماع عليه والأصل تحريم أموال أهل الذمة حتى يقوم دليل.^(٣)

ويجاب عنه: إذا لم تسلموا للإجماع حتى يقوم دليل على الفعل، فيقال: بأنه قد وجد الدليل، وهو ما تقدم من قوله ﷺ وفعل عمر ؓ بموافقة الصحابة عليه.

ونوقشت أدلة الشافعية بما يلي:

أولاً: ما ورد من الآثار عن زياد بن حدير بأنه ما كان يعشر مسلماً ولا معاهداً. يقال: لعله يقصد أنه لا يأخذ منهم عشراً كاملاً، بل كان يأخذ من المسلمين ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر، وإنما العشر كان على الحربي. وهذا ما أشار إليه أبو عبيد حين قال: « إنها أراد أنا كنا نأخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر »^(٤).

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة. سنن أبي داود، ص: ٦٩١، رقم (٤٦٠٧). والترمذي، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة. سنن الترمذي، ص: ٦٠٣، رقم (٢٦٧٦). وقال عنه: حديث حسن صحيح. وصححه الشيخ الألباني في نفس المرجع. وابن ماجه، كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين، سنن ابن ماجه، ص: ٣٠، رقم (٤٢). وأحمد في مسنده رقم (١٦٥٢١) والدارمي في سنته، كتاب المقدمة، باب اتباع السنة، رقم (٩٥).

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار (٨/٦٦-٦٧).

(٣) الشوكاني، نيل الأوطار (٨/٦٧).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٨.

ثانياً: قولهم بأن الجزية مأخوذة عن الذمي عن نفسه وعن ماله. يقال: بأنها مأخوذة عن ماله الخاص له وليس المعد للتجارة، وهذا نظير ما يكون للمسلم بأن الأشياء الخاصة فيه كالسكن والسيارة ونحوها، إذا لم يكن معداً للتجارة، فلا زكاة فيه. وقالوا أيضاً بأنه إذا دخل بتجارة إلى بلاد الحجاز عشر، ولم يأت تخصيص الحجاز في شيء في الأحاديث التي علمت لا عن عمر رضي الله عنه ولا عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، بل ظاهر أحاديثهم في غير الحجاز. وما وجب من المال في الحجاز، وجب في غيره كالديون والصدقات. ^(١)

ثالثاً: أما القول بأن لم يثبت تعشير أهل الذمة بنص. فيقال: قد ثبت ذلك كما تقدم معنا من السنة والآثار والإجماع والمعقول، فإنه كاف في إثبات هذا الحكم الشرعي. ولا يمكن لعمر رضي الله عنه ويتبعه الأئمة والمسلمون من بعدهم على أمر لم يكن لهم به حجة.

ترجيح:

لو نظر في المسألة لعلم بأن سبب اختلاف العلماء في المسألة راجع إلى أن العشر لم يكون موجوداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولا في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وإنما وضعه عمر رضي الله عنه بعدئذ كما تقدم. فمن رأى أن فعل عمر رضي الله عنه هذا إنما فعله بأمر كان عنده فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وجب أن يكون ذلك سنتهم. ومن رأى أن فعله هذا كان على وجه الشرط إذ لو كان على غير الشرط لذكره، قال: ليس هو بسنة لازمة لهم إلا بالشرط. ^(٢)

والناظر في قولي الفريقين وفي أدلتهم يعلم أن الراجح منهما هو قول الجمهور للأحاديث التي وردت في الحكم ولفعل عمر رضي الله عنه وإجماع الصحابة رضي الله عنهم عليه. وفي المقابل قد

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٩٨).

(٢) ابن رشد، بداية المجتهد (١/٤٠٦-٤٠٧).

أجيب عن أدلة الفريق الآخر، والإشكال بين الفريقين هو هل ما وضع على أهل الذمة، هل يصلح عليه عند عقد الذمة أم يفرض عليهم بعدئذ؟

قال أبو عبيد: « وكان الذي يشكل على وجهه أخذه من أهل الذمة فجعلت أقول: ليسوا بمسلمين فتؤخذ منهم الصدقة، ولا من أهل الحرب فيؤخذ منهم مثل ما أخذوا منا، فلم أدر ما هو حتى تدبرت حديثاً له فوجدته إنها صالحهم على ذلك صلحاً فسوى جزية الرؤوس وخراج الأرضين ^(١) ».

ولكن الآثار التي وردت عن زياد بن حدير يقول فيها « أمرني عمر أن آخذ من تجار أهل الذمة ». وهذا يدل على أنه لو كان صالحهم على ذلك من قبل لم يقل أمرني، وإنما كان يؤدي ذلك إليه بناء على الصلح الذي تم من قبل الجزية، وإنما حدد له نصف العشر فيه دلالة أنه لم يكن مصطلحاً عليه من قبل. ولعل الذي أشكل على أبي عبيد وغيره من العلماء الذين قالوا بقوله: بأن الذي يؤخذ من المسلمين هو زكاة، وما يؤخذ من الحربيين هو المعاملة بالمثل كما في حديث أبي موسى الأشعري $\frac{\circ}{\circ}$ أنه كتب إلى عمر بن الخطاب $\frac{\circ}{\circ}$: أن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر، قال: فكتب إليه عمر $\frac{\circ}{\circ}$: « خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين » ^(٢). فيبقى أهل الذمة فإن ما يؤخذ منهم يوضع موضع الجزية والخراج، فظن أنه يوضع موضع الجزية وأنه مثل الجزية يصطلح عليه، ولكن ليس فيه دليل صريح فيبقى على أصله أنه من وضع عمر $\frac{\circ}{\circ}$ على أهل الذمة من غير صلح عليه ولا اشتراط، وإنما باجتهاد منه وموافقة الصحابة له بناء على الدليل والنص والمصلحة العامة، ولا مانع من ذلك لوجود الدليل.

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٩.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٥.

قال أبو يوسف: « فإن عمر بن الخطاب ٪ وضع العشور فلا بأس بأخذها إذا لم يتعد فيها على الناس ويؤخذ بأكثر مما يجب عليهم، وكل ما أخذ من المسلمين من العشور فسبيله سبيل الصدقة وسبيل ما يؤخذ من أهل الذمة جميعاً وأهل الحرب سبيل الخراج». ^(١)

وأما الحريون:

والحكم في الحربي الذي يدخل تاجراً بتجارة إلى بلاد الإسلام بأمان اختلف فيه الفقهاء، كذلك على قولين كاختلافهم في أهل الذمة، هل يؤخذ منهم مطلقاً بدون أن يشترط عليهم في عقد الأمان أم لا يؤخذ حتى يشترط عليهم في عقد الأمان. فالجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة قالوا بأخذ العشر منهم سواء شرط عليهم في عقد الأمان أم لا. ^(٢)

وذهب الشافعية والظاهرية إلى أنه لا يؤخذ منهم العشر إلا أن يشترطه الإمام عليهم في عقد الأمان الذي دخل به إلى بلاد الإسلام أو يطيب أنفسهم، فإن لم يكن اشترط عليهم فلا شيء عليهم لأن عقد الأمان يكون على دمائهم إلا أن يشترط عليهم شيئاً آخر ومنه العشر أو إلا عن طيب نفس منهم. ^(٣) على قول الجمهور لأن عمر ٪ أخذ من أهل الحرب العشر، واشتهر العمل بين الصحابة   وعمل به الخلفاء بعده فكان إجماعاً، والأدلة المتقدمة عند تفسير أهل الذمة تؤيده.

منها: عن عبد الرحمن بن معقل قال: « سألت زياد بن حدير: من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً. قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجار الحرب كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم ». ^(٤)

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٤.

(٢) المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٢/٤٥٢). السمرقندي، تحفة الفقهاء (١/٣١٦). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٨. ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/٤٨٩). البهوتي، كشف القناع (٣/١٦٠). التنوخي، المتعمق في شرح المقنع (٢/٦٤٨).

(٣) الماوردي، الحاوي الكبير (١٤/٣٤٠). النووي، روضة الطالبين (١٠/٣١٩). الشيرازي، المهذب (٥/٣٤٢). ابن حزم، المحلى (٤/٢٣٤).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٦، رقم (١٦٣٦).

وكتب أبو موسى الأشعري ٥ إلى عمر بن الخطاب ٥: أن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر، قال: فكتب إليه عمر ٥: «خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، وليس فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم، وما زاد فبحسابه».^(١)

وأما علة قول الشافعية بأنه لا يؤخذ منهم إلا بما شرط عليهم في عقد الأمان، لأن عقد الأمان هو من أجل دمائهم. وكذلك إلا بطيب عن أنفسهم. فتكون علتهم بأن الأصل في الأمان أن يكون على غير عوض فإذا خرجنا عن هذا الأصل لدليل دل عليه كفعل عمر ٥ فلا يثبت ذلك إلا بشرط، ولأن الأمان من غير شرط المال لا يستحق به.^(٢) لأن ما يؤخذ من تجار أهل الحرب هو جزية لأنه مأخوذ في مقابلة تأمينهم في بلاد المسلمين وحقن دمائهم، وليس ذلك شيئاً آخر غير الجزية^(٣)، لذا لا يلزمهم إلا ما صولحوا عليه وإن لم يصالحوا فلا شيء عليهم.

ترجيح:

الراجح مما تقدم أنه يؤخذ منهم العشر أو ما يضعه الإمام وبدون شرط سابق في عقد الأمان إذا دخلوا بتجارة، لفعل عمر ٥ وكتاب أبي موسى الأشعري ٥ إلى عمر ٥ ثم رد عمر ٥ عليه بأن يأخذ منهم مثل ما يأخذون من تجار المسلمين، فهو يدل على أنه على غير صلح بينهم.

قال ابن قدامة: «وأن عمر ٥ أخذ منهم العشر واشتھر ذلك فيما بين الصحابة ﷺ وعمل به الخلفاء الراشدون بعده والأئمة بعده في كل عصر من غير نكير، فأبي إجماع يكون أقوى من هذا، ولم ينقل أنه شرط ذلك عليهم عند دخولهم ولا يثبت ذلك

(١) تقدم ص: (٣٥٣).

(٢) الماوردي، الحاوي الكبير (١٤ / ٣٤١).

(٣) الشوكاني، السيل الجرار (٢ / ١٠٢).

بالتخمين من غير نقل، ولأن مطلق الأمر يحمل على المعهود في الشرع، وقد استمر أخذ
العشر منهم في زمن الخلفاء الراشدين فيجب أخذه^(١).
إذاً لو كان لا بُدَّ من الشرط حتى يؤخذ منهم، لكان نقل إلينا فلما لم ينقل فعلم أن
الأخذ يكون بغير شرط، وهو ما دلت عليه الأدلة الثابتة المنقولة عن عمر $\frac{1}{2}$ وتابعه الأئمة
عليه.

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٢-٦٠٣).

المطلب الثاني

شروط من يفرض عليهم العشر

اشترط بعض الفقهاء لأخذ العشر من يؤخذ منه العشر عدة شروط، وهي:

١- البلوغ:

اختلف في الصبي الذي لم يبلغ هل يؤخذ من تجارته العشر أو لا؟

- ذهب الحنفية إلى اشتراط البلوغ في أخذ العشر من مال التجارة، فلا يؤخذ من الصبي العشر إلا إذا كان أهل الحرب يأخذون من مال الصبيان من المسلمين فيؤخذ منهم معاملة بالمثل^(١). لأن ما يؤخذ من أهل الذمة هو ضعف ما يؤخذ من المسلمين، ولا يؤخذ من مال المسلمين الصبيان شيء من الزكاة، وهي غير واجبة عليهم^(٢).

وأما أهل الحرب فالأخذ منهم يكون معاملة بالمثل وبطريق المجازاة، فيعاملون بمثل ما يعاملون به المسلمين، فإن أخذوا من صبيان المسلمين أخذ منهم وإلا فلا. بناءً على ما تقدم من حديث أبي موسى الأشعري $\frac{1}{2}$ وكتبه إلى عمر $\frac{1}{2}$.

- وذهب الحنابلة إلى عدم اشتراط هذا الشرط بحيث يؤخذ العشر من الصبي التاجر سواء أكان حربياً أم ذمياً^(٣)، والدليل:

١- أن النصوص المروية في أخذ العشر ليس فيها تخصيص للبالغين دون غيرهم، بل هي عامة وتشمل الصبي.

(١) السرخسي، المبسوط (٢/٢٠٤). الكليوبي، مجمع الأنهر (١/٣١٣). العيني، البناية شرح الهداية (٣/٤٠٠). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٢/٤٥٤).

(٢) مسألة زكاة مال الصبي هي مسألة خلافية، وخالف فيها الحنفية الجمهور حيث قال الحنفية: ليس في مال الصبي زكاة. والجمهور قالوا بوجوب الزكاة في مال الصبي. وسبب الخلاف في ذلك هل الزكاة متعلقة بنفس الصبي أم بالمال؟ فالحنفية قالوا بأن الصبي ليس أهلاً للتكليف فلا يجب عليه الزكاة. والجمهور قالوا إنها متعلقة بالمال، والذي يقوم بأداء الزكاة هو ولي الصبي وهو من أهل التكليف والنية. والراجح في ذلك أن الزكاة متعلقة بنفس المال، وأما بأن الصبي ليس أهلاً للتكليف والنية لا تتحقق منه، فيقال بأن الذي يؤدي الزكاة عنه هو وليه وهو من أهل التكليف وتتحقق منه النية. انظر السرخسي، المبسوط (٢/١٦٢). والشيرازي، المهذب (١/٤٥٩). الروض المربع مع الحاشية (٣/٢٩٦).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٤). البهوتي، كشاف القناع (٣/١٥٩). المرداوي، الإنصاف (٤/٢٤٥). مرعي بن يوسف، غاية المنتهى (١/٤٨٩).

٢- وأن العشر حق يتعلق بمال التجارة وانتفاعه بالتجارة، فيستوي فيه الصغير والكبير.

- وأما المالكية والشافعية فلم أقف لهم على نص فيه، ولكن إطلاق نصوصهم عدم اشتراط هذا الشرط. وكما تقدم عند الشافعية فالعشور مرجعها إلى الاتفاق والشرط، فإن اشترط الإمام أخذها من التجار مطلقاً أخذ من الصبي، وإن شرط أن لا يؤخذ من الصبيان لا يؤخذ منهم.

وعند المالكية: العلة في أخذ العشور هي الانتفاع في بلاد المسلمين وهي متحققة في مال الصغير. وباختصار فما داموا أنهم أطلقوا ولم يخصوا أخذ العشر بصغير أم غير فيحمل على الإطلاق، ولا سيما أن الأمر متعلق بالمال والانتفاع وهو موجود في مال الصغير المعد للتجارة.^(١)

مناقشة وترجيح:

لو نظر فيما تقدم لعلم أن سبب الخلاف في الموضوع: هل العشور متعلقة بنفس الشخص الذي يؤخذ العشر من تجارته أو أنها متعلقة بنفس المال؟ فالذين قالوا بأنها متعلقة بالشخص وهم الحنفية اشترطوا البلوغ في أخذ العشر، وأما الذين قالوا بأنها متعلقة بنفس المال قالوا يؤخذ العشر من مال الصبي وهم غير الحنفية من الحنابلة وغيرهم.

والراجح: أن أخذ العشور حق يتعلق بالمال، ألا ترى أنه لا يؤخذ العشر من مال غير معد للتجارة؟ فيعلم منه أن العشر يؤخذ من المال المعد للتجارة. والمقصود من الأخذ وهو وجود الانتفاع، والانتفاع موجود في مال الصبي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النصوص الواردة في العشور لم تفرق بين كبير وصغير، فتحمل على الإطلاق والعموم. وكذلك حتى لا يعطل مورد مالي من موارد بيت المال والخزينة العامة.

ويكون في ذلك أيضاً ذريعة لكل شخص يريد التهرب من هذه الضريبة بأن يدعي بأن هذا المال هو لفلان الصغير ويسجله باسمه، فمن باب سد الذرائع يؤخذ منه.

(١) الغزالي، الذخيرة (٣/٤٥٦). النووي، روضة الطالبين (١٠/٣٢٠). الشربيني، مغني المحتاج (٤/٢٤٧).

وأما قول الحنفية بأن ما يؤخذ من أهل الذمة هو ضعف ما يؤخذ من المسلمين، ولا يؤخذ من الصبي المسلم الزكاة. فيقال: بأن الأصح هو أن الزكاة تجب في مال الصبي، كما تقدم في الحاشية.

فيبقى بالنسبة لأهل الحرب على أن معاملتهم تكون بالمثل، فنوافقهم عليه، وهذا من باب حسن المعاملة، ولا خلاف فيه.

٢- العقل:

اشترط الحنفية لوجوب العشر في مال التجارة وجود العقل، فعلى هذا لا يؤخذ العشر من المجنون لأنه ليس من أهل الوجوب^(١)، وهو عندهم كالصبي. ولم أقف على نص فيه عند غير الحنفية، وإطلاق النصوص فيه يدل على عدم الاشتراط، فيؤخذ العشر من مال المجنون المعد للتجارة، إذا دخل به دار الإسلام. وبناءً على ما تقدم من أن العشر حق يتعلق بالمال وليس بالشخص فيؤخذ العشر من ماله. وهو الراجح حكماً، وسبب الترجيح كما تقدم عند شرط البلوغ، ولأن المجنون لا يقوم بالتجارة بنفسه بل يقوم بها وليه، ووليه من أهل الوجوب وهو الذي يؤدي العشر دون المجنون.

٣- الذكورة:

ذهب الفقهاء باتفاق الحنفية والشافعية والحنابلة وهو مقتضى نصوص المالكية إلى عدم اشتراط الذكورة في وجوب العشر، فيجب على المرأة العشر في تجارتها.^(٢) لأن المرأة من أهل الوجوب، وأموالها بحاجة إلى الحماية والأمن، وأيضاً فإن النصوص الواردة في وجوب العشر لم تفرق بين الذكر والأنثى.

قال ابن قدامة: «وكذلك يجب العشر أو نصفه في مال النساء، وعموم الأحاديث المروية ليس فيها تخصيص للرجال دون النساء، وليس هذا بجزية وإنما هو حق يختص بهما

(١) السمرقندي، تحفة الفقهاء (١/ ٣١٥). الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٣٨).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٣٨). مالك، المدونة (١/ ٢٨١). الرمي، نهاية المحتاج (٨/ ٩١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير

(١٠/ ٦٠٤). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٣٦).

التجارة لتوسعه في دار الإسلام وانتفاعه بالتجارة فيها فيستوي فيه الرجل والمرأة كالزكاة في حق المسلمين»^(١).

وقال القاضي أبو يعلى من الحنابلة: «ليس على المرأة عشر ولا نصف عشر سواء أكانت حربية أم ذمية إلا إذا دخلت الحجاز عثرت، لأنها ممنوعة من الإقامة به». وأجيب عنه: بأنه لا يعرف هذا التفصيل عن أحمد، ولا يقتضيه مذهبه ولا أصوله^(٢).

وخلاصة القول: بناءً على ما تقدم من شروط فيمن يفرض عليهم العشر: لا يشترط شرط منها، لأن العشر حق يتعلق بالمال وليس بالشخص. وإذا كان هذا الحق يتعلق بالمال فكل مال تتحقق فيه شروط أخذ العشر فإنه يؤخذ منه العشر، سواء كان لرجل أو امرأة، وسواء كان لعاقل ولغيره أو لكبير أو صغير، لأن الانتفاع بهذا المال موجود فيستوي فيه الجميع، وكذلك عموم الأدلة دالة عليه.

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٤). وانظر كذلك ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٣٦).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٤). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٣٦). المرداوي، الإنصاف (٤/٢٤٥). ابن مفلح، المبدع (٣/٤٢٦).

المطلب الثالث

الأموال التي تخضع للعشر وشروطها

الأموال التي تخضع للعشر: مخصصة في أنواع معينة، فلا يجب العشر في الأموال عامة دون تخصيص، بل إن العشر يجب فقط في الأموال المعدة للتجارة، وأما الأشياء الشخصية أو الأموال والأمتعة التي ليست معدة للتجارة فلا عشر فيه، بالاتفاق.^(١) لما روي عن السائب بن يزيد^(٢) قال: « كنت أعشر مع عبد الله بن عتبة^(٣) زمان عمر بن الخطاب $\frac{١}{١٠}$ ، وكان يأخذ من أهل الذمة أنصاف عشور أموالهم فيما اتجروا فيه^(٤). » وعن إبراهيم قال: « ليس على أهل الذمة عشور إلا فيما اتجروا فيه^(٥). » وقال أبو يوسف: « وما لم يكن من مال التجارة ومروا به على العاشر فليس يؤخذ منه شيء^(٦). »

وقال النووي: « ولو دخل غير تاجر بأمان مسلم لم يطالب بشيء^(٧). » وعند الشافعية والقاضي أبي يعلى من الحنابلة: إذا دخل التاجر بطعام والناس بحاجة إليه أذن لهم في الدخول بدون عشر يؤخذ منه^(٨).

(١) السمرقندي، تحفة الفقهاء (١/٣١٥). المودودي، الاختيار (١/١٩٩). مالك، المدونة (١/٢٨٠). الصاوي، بلغة السالك (٢/٢٠٥). الشافعي، الأم (٤/٤٠٠). الأنصاري، الغرر البهية (٩/٣٨٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٣). المرداوي، الإنصاف (٤/٢٤٣).

(٢) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة ويقال عائذ بن الأسود الكندي أو الأزدي، وقيل غير ذلك، يعرف بابن أخت النمر، له ولأبيه صحبة وله أحاديث، توفي سنة ٨٢ هـ وقيل غير ذلك، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة. أسد الغابة (٢/٣٨٤). والإصابة (٣/٢٢).

(٣) هو عبد الله بن عتبة الذكواني أبو قيس، وله صحبة. الإصابة (٤/١٠٠).

(٤) يحيى بن آدم، الخراج، ص: ٦٨.

(٥) نفس المرجع.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٣.

(٧) النووي، روضة الطالبين (١٠/٣١٩).

(٨) النووي، روضة الطالبين (١٠/٣١٩). الأنصاري، حاشية الجمل (٩/٣٨١). المرداوي، الإنصاف (٤/٢٤٤). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٣٦).

قال النووي: «ولو رأى أن يأذن لهم بغير شيء جاز على الأصح وبه قطع الجمهور لأن الحاجة تدعوا إليه لاتساع المكاسب وغيره»^(١).

ويرد عليه بما روي عن عمر $\frac{2}{10}$: أنه كان يأخذ من النبط من القطنية العشر، ومن الحنطة والزيت نصف العشر ليكثر الحمل إلى المدينة.^(٢) وهذا يدل على أنه يخفف عنهم إذا رأى المصلحة فيه وله الترك بالكلية، وهذا عارض لا أنه يترك تعشير الطعام المحتاج إليه بالكلية.^(٣)

وخلاصته: أن تؤخذ العشور من المال المعد للتجارة، وأما ما لم يكن معداً للتجارة فلا. وأما تخفيف العشر وإسقاطه فهو يرجع للإمام عند رؤيته المصلحة، ويأتي عند مستقطات العشر.

وأما شروط الأموال التجارية التي تخضع للعشر:

فقد تقدم أن الأموال التي تعشر هي المعدة للتجارة بخلاف الأموال الخاصة بالشخص من أمتعته الخاصة وطعامه، وليس كل مال معد للتجارة يعشر مطلقاً، بل وضعت شروط للمال التجاري الذي يعشر.

١- الانتقال بالأموال:

ذهب بعض الفقهاء إلى أن العشر لا يجب على الذمي في أمواله التجارية إلا إذا انتقل بها من بلد إلى بلد آخر من بلاد المسلمين، فلا يجب عليه إذا تجر في نفس البلد المقيم فيه بعقد الذمة.^(٤)

(١) النووي، روضة الطالبين (١٠/٣١٩).

(٢) تقدم ص: (٢٥٩).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٣). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٣٦).

(٤) الشافعي، الأم (٤/٤٠٠). مالك، المدونة (١/٢٨٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٩٧). الحجاوي، الإقناع (٢/١٤٤).

قال القرافي^(١): « ولا يؤخذ من الذمي إلا أن يتجر في غير أفق عقد جزيته فتؤخذ منه كلما دخل ولو دخل مراراً في السنة ».^(٢)

ونص الشافعي: « إذا اتجر الذمي في بلاد الإسلام إلى أفق من الآفاق مراراً لم يؤخذ منه إلا مرة واحدة ».^(٣)

وهذا ما يدل عليه المعقول بحيث أنه لو اشترى في بلده المقيم به فإنه يبيع في نفس البلد، ولم يخرج منه إلى بلد آخر ولم يدخل إليه، ومعلوم أن هذه الضريبة إنما توضع على الداخل إلى البلد، وهو لم يدخل إليه بل هو مقيم فيه ولم يخرج منه ويدخلها إلى بلد آخر من بلاد المسلمين، ومعناه أنه إذا كان يتاجر في داخل البلد المقيم فيه فلا شيء عليه.

٢- بقاء المال المعد للتجارة في أيدي الناس مدة:

هذا الشرط ذكر عند الحنفية، فإذا مرَّ التاجر على العاشر بالerman والبطيخ والقتاء والسفرجل والعنب والتين قد اشتراه ومما لا يبقى في أيدي الناس حولاً فلا يجب فيه العشر ولو بلغ نصاباً، وهذا قول أبي حنيفة. وذهب صاحباه أبو يوسف ومحمد إلى أنه عشر.^(٤) ودليل أبي حنيفة:

- ١- ما روي من قوله ﷺ: « ليس في الخضروات صدقة ».^(٥) والصدقة إذا أطلقت يراد بها الزكاة إلا أن ما يتجر بها في المصر صار مخصوصاً بدليل أو يحمل على أنه ليس فيها صدقة تؤخذ، أي ليس للإمام أن يأخذها بل صاحبها يؤديها بنفسه.
- ٢- ولأن الحول شرط وجوب الزكاة وهي لا تبقى حولاً، فكذلك بالنسبة لغير المسلمين.

(١) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهسي المصري المالكي، أبو العباس شهاب الدين. انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك، وله مصنفات كثيرة، توفي سنة ٦٨٤ هـ بالقاهرة. الديباج المذهب (١/٢٣٦).

(٢) القرافي، الذخيرة (٣/٤٥٥).

(٣) الشافعي، الأم (٤/٤٠٠).

(٤) السرخسي، المبسوط (٢/٢٠٤-٢٠٥). السمرقندي، تحفة الفقهاء (١/٣١٧-٣١٨). الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٣٨).

(٥) أخرجه الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الخضروات. سنن الترمذي، ص: ١٦١، رقم (٦٣٨). وقال: والعمل عند أهل العلم أنه ليس في الخضروات صدقة. وصححه الشيخ الألباني في المرجع نفسه.

٣- ولأنه في هذه الأشياء لا يحتاج إلى الحماية غالباً، لأن السراق وقطاع الطريق لا يقطعون الطريق لأجل الخضار، ولا يأخذون منه إلا بقدر ما يؤكل في الحال، فلا يجب فيها المؤونة.

٤- وأن العاشر يأخذ من عين ما يمر به عليه وليس بحضرته من يصرفه له ولا يمكنه أن يدخره فيؤدي إلى الفساد.

ودليل الصاحبين:

١- أن الزكاة تجب في هذه الأموال كما تؤخذ من سائر الأموال فتعشر ولا مانع من ذلك.

٢- والعشر يؤخذ لحاجة صاحب المال لحمايته وهو موجود في هذه الأشياء.

٣- ولأن هذا المال للتجارة والمعتبر في مال التجارة معناه وهو ماليته وقيمته لا عينه.^(١)

والراجع مما تقدم أنه يعشر كباقي أموال التجارة، ولأنه في الغالب أن صاحب الفواكه والخضر، وهذه الأنواع التي لا يبقى عليها زمن طويل حتى تفسد، فإن التجار يقدرون الوقت ويعملون له حساباً. فما دام أن التاجر يستفيد منه في البيع، فكذلك يؤخذ منه العشر، ولا يقاس على الزكاة مطلقاً، ولا سيما قد أصبح الآن وسائل عدة يحفظ فيها الخضار والفواكه وما لا يدوم وقتاً طويلاً، ومن هذه الوسائل التبريد ونحوه.

٣- النصاب:

اختلف الفقهاء في اشتراط النصاب أو لا لوجوب العشر في الأموال التجارية على

قولين:

(١) المراجع السابقة.

القول الأول: إن لوجوب ضريبة العشر في الأموال التجارية نصاباً، فإذا نقصت

عن قدر النصاب فلا تعشر، وبه قال الحنفية والحنابلة في المذهب.^(١)

القول الثاني: تؤخذ ضريبة العشور من المال قل أو كثر، وليس لها نصابٌ مقدّرٌ،

وبه قال المالكية وأهل الحجاز وابن حامد^(٢) من الحنابلة.^(٣)

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول القائلين بالنصاب لوجوب ضريبة

العشر بأدلة منها:

أولاً: أن ضريبة العشور وهي إما عشر أو نصف عشر وجبت بالشرع فاعتبر لها

نصاب كزكاة الزرع والثمر، ولأن العشر حق يتقدر بالحوال فاعتبر له

النصاب كالزكاة. وهم بهذا جعلوها كالزكاة في تقدير النصاب قياساً.^(٤)

قال أبو عبيد: « فأما الذين قالوا من أهل العراق: لا يؤخذ من الذمي شيء حتى

يبلغ ماله مائتي درهم، فإنهم شبهوه بالصدقة، وذهبوا إلى أن

عمر رضي الله عنه حين سمى ما يجب في أموال الناس التي تدار للتجارات إنما

قال: يؤخذ من المسلمين كذا، ومن أهل الذمة كذا، ومن أهل

الحرب كذا. ولم يوقت في أدنى مبلغ المال وقتاً. قالوا: ثم رأيناه قد

ضم أموال أهل الذمة إلى أموال المسلمين في حق واحد، فلهذا حملنا

(١) المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٢/٤٥٤). ابن نجيم، البحر الرائق (٢/٤٠٦). الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٣٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٩٩). المرداوي، الإنصاف (٤/٢٤٦).

(٢) هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان الوراق الحنبلي، كان مدرس أصحاب أحمد وفقههم في زمانه، وله المصنفات المشهورة منها كتاب الجامع في اختلاف العلماء. توفي سنة ٤٠٣ هـ. البداية والنهاية (١١/٣٧٣).

(٣) مالك، المدونة (١/٢٨١). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٠). المرداوي، الإنصاف (٤/٢٤٦). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٣٣). أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٤، رقم (١٦٧٩). ولم أطلع على قول للشافعية في المسألة، إلا أن شيخنا الأستاذ وهبة الزحيلي نقل عنهم كقول المالكية في كتابه آثار الحرب، ولعل هذا منه حفظه الله استنباط من نصوصهم، وهو أهل لذلك، ولست كذلك، والله أعلم.

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٠).

وقت أموالهم على الزكاة إذ كان لأدنى الزكاة حد محدود وهو المائتان
فأخذنا أهل الذمة بها، وألغينا ما دون ذلك»^(١).

ثانياً: كتب أبو موسى الأشعري $\frac{1}{2}$ إلى عمر بن الخطاب $\frac{1}{2}$: إن تجاراً من
قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر، قال: فكتب
إليه عمر $\frac{1}{2}$: «خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من
أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، وليس
فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم، وما زاد
فبحسابه»^(٢).

أدلة القول الثاني:

واستدل أصحاب القول الثاني القائلين بوجوب العشر في قليل المال وكثيره بأدلة
منها:

أولاً: أن الذي يؤخذ من أهل الذمة ومن أهل الحرب ليس بزكاة، فينظر فيه إلى
حدها وإلى مبلغها. إنما هو فيء بمنزلة الجزية التي تؤخذ من رؤوسهم، فإنها
تجب على الغني والفقير على قدر طاقتهم من غير أن يكون لأدنى ما يملك
أحدهم وقت مؤقت، وعليه صولحوا. فكذا ما مروا به من التجارات
يؤخذ منها ما كانت قليل أو كثير^(٣).

ثانياً: أن العشر حق واجب على الحربي في قليل المال وكثيره، كنصيب المالك في
أرضه التي عامله عليها^(٤).

ثالثاً: ما روي عن زياد بن حدير قال: «أول من بعث عمر بن
الخطاب $\frac{1}{2}$ على العشور أنا. قال: فأمرني أن لا أفتش أحداً، وما مرت

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٣، رقم (١٦٧٨).

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٥.

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٤، رقم (١٦٧٩).

(٤) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٣٣). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٠).

عليّ من شيء أخذت من حساب أربعين درهماً ودرهماً واحداً من المسلمين،
ومن أهل الذمة من كل عشرين واحداً، ومن لا ذمة له العشر»^(١).

مناقشة وترجيح:

المناقشة:

نوقشت أدلة الفريق الأول: أن أخذ العشور من الحربي لمعنى 'يختلف عن أخذ الزكاة من المسلم، فافترقا في هذا ولا يقاس العشر على الزكاة.
وأما الروايات عن عمر $\frac{1}{2}$ في تحديد النصاب فهو من قول تابعي، وقوله ليس بحجة^(٢).

وناقش أصحاب الفريق الأول أدلة الفريق الثاني وأجابوا عنها بأجوبة:
أن القياس على نصيب المالك في أرضه التي عامله عليها، أجاب عنه ابن القيم فقال:
«وهذا ضعيف جداً»^(٣) وأن المراد بقول عمر $\frac{1}{2}$ بيان قدر المأخوذ منه، وأنه نصف العشر في كل قليل وكثير لأنه ذكر في قوله أن يأخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهماً، ومن أهل الحرب من كل عشرة واحداً. وإنما يؤخذ ذلك من المسلم إذا كان معه نصاب، فكذلك من غيره، بدلالة الاقتران^(٤). ويجب عنها بأن دلالة الاقتران هي أضعف من أن يتعلق بها إنسان.

وأما بيان أن المراد من قول عمر $\frac{1}{2}$ هو بيان القدر المأخوذ في كل قليل وكثير، فهو كقول النبي ﷺ: «وفي الرقة^(٥) ربع العشر»^(٦) وقول النبي ﷺ: «فيما سقت السماء العشر»^(٧) فالنبي ﷺ بين أنه في زكاة الفضة ربع العشر، وبين كذلك بأن ما سقي بماء السماء

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٥.

(٢) د. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص: ٥٤٢.

(٣) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٣٣).

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٠). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٣٣).

(٥) الرقة هي الفضة والدراهم المضروبة منها. انظر ابن الأثير: النهاية، ص: ٣٧٢.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم. صحيح البخاري، ص: ٢٥٥، رقم (١٤٥٤).

(٧) تقدم ص: (٨١).

فيه العشر، فهو بيان للقدر المأخوذ منهما. ومعلوم أن لهما نصاباً كما هو معلوم، فكذا هنا بين القدر المأخوذ.

وأما قياسهم العشر على الجزية، فإن لها وجهاً وهو أن كل من الجزية وضريبة العشور بسبب الحماية، ولكنها تختلف من وجه آخر أن الجزية على الرؤوس والعشر على أموال التجارة فتختلف من هذا الوجه، وكذلك فإن العشر ليس فقط من أجل الحماية بل معاملة بالمثل كذلك.

الترجيح:

وبعد عرض الأقوال وأدلتها وذكر مناقشتها يتضح من خلالها أن الراجح من القولين هو القول الأول بأن لضريبة العشور نصاباً، فإذا كانت دون النصاب فلا تعشر، لعدة وجوه:

الأول: من خلال نظري أن أدلة القول الأول أقوى من حيث الدلالة على الموضوع. وقد فسر عمر بن عبد العزيز مراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قوله عندما كتب عمر بن عبد العزيز إلى أحد عماله وفيه: «من مرّ بك من أهل الذمة فخذ مما يديرون في التجارات من كل عشرين ديناراً ديناراً، فما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير، فإن نقصت ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً»^(١). ولا يوجد في هذا مفسر هو أعلم منه بذلك.

ثانياً: أن قياس العشور على الزكاة في مقدار النصاب هو أولى من قياسها على الجزية، لأن كلا من العشر والزكاة فيهما حقوق مالية تتعلق بهما بخلاف الجزية فإنها توضع على الرؤوس، ولهذا فإنها توضع على الرجال دون النساء ويعفى منها عدد كبير كما يأتي في باب الجزية، فالأولى قياس العشر على الزكاة. وقد تقدم أن الراجح وجوب العشر في مال الصبي والنساء لأنها حقوق مالية بخلاف الجزية.

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٤، رقم (١٦٨١).

ثالثاً: إن فرضية العشور ضريبة والضريبة لا تؤخذ إلا من العفو والمبني على المقدرة التكليفية للمعمول، وهذه الطاقة حددها القرآن الكريم بالعفو، في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾^(١) والعفو: هو ما فضل عن نفقة العيال، وهو الفضل والزيادة على الحاجة، والمعنى: أنفقوا ما فضل عن حوائجكم ولم تجهدوا فيه أنفسكم.^(٢)

وهذا من عدل الإسلام ورحمته وسماحته أنه لا يأخذ من الناس سواء من الزكاة والواجبات المالية الأخرى إلا ما زاد عن حاجة الإنسان، لهذا شرع النصاب لفرضية الزكاة، ويعفى من الجزية الفقير غير العامل ونحوه، فإن الأخذ من القليل الذي يحتاجه الإنسان فيه نوع من الظلم، وليس ذلك من عدل الإسلام وأهله.

هذه الأسباب جعلتني أرجح القول الأول في المسألة. والله أعلم.

والذين قالوا بالنصاب اختلفوا في مقداره على النحو الآتي:

مقدار النصاب:

اختلف الذي قالوا بالنصاب لوجوب فرضية العشر في مقداره لتعدد الآثار فيه عن عمر بن الخطاب %.

فذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى أن مقدار النصاب عشرون ديناراً من ذهب أو مائتا درهم من فضة، لأن ما يؤخذ من العشور هو مثل الزكاة في النصاب والحول، وما دون

(١) البقرة آية: (٢١٩).

(٢) الصابوني، روائع البيان، دار القلم دمشق، ط. الثالثة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م (١/ ٢٥٠). والأشقر، زبدة التفسير، طبعة وزارة الأوقاف الكويت،

ط. أولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م، ص: ٤٢.

النصاب لا تؤخذ منه الزكاة، ومقدار نصاب الزكاة في عروض التجارة عشرون ديناراً من ذهب أو مائتا درهم من فضة.^(١)

لما تقدم من قول عمر $\frac{1}{2}$ لأبي موسى الأشعري $\frac{1}{2}$: «خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، وليس فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم، وما زاد فبحسابه».^(٢)

وذهب الحنابلة في المذهب إلى أن مقدار النصاب عشرة دنانير من ذهب أو مائة درهم من فضة سواء كان التاجر حريباً أو ذمياً، وذلك لأن العشرة مال يبلغ واجبه نصف دينار فوجب عليه كالعشرين في حق المسلم.^(٣)

لما روي أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله: «من مَرَّ بك من أهل الذمة فخذ مما يديرون في التجارات من كل عشرين ديناراً ديناراً، فما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير، فإن نقصت ثلث دينار فلا تأخذ من شيئاً».^(٤)

وهذا ما رجحه أبو عبيد حيث قال: «فعشرة دنانير إنما هي معدولة بمائة درهم في الزكاة، وهو عندنا تأويل حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع تفسير عمر بن عبد العزيز، ولا يوجد في هذا مفسر هو أعلم منه».^(٥) وهذا بعد قوله: «هو عندي أعدل هذه الأقوال وأشبهها بالذي أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه».^(٦)

وفي رواية عن أحمد اعتبار العشرين ديناراً للذمي والعشرة دنانير للحربي.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٤٥٤/٢). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٩٩/١٠).
المرداوي، الإنصاف (٢٤٦/٤).

(٢) تقدم ص: (٣٥٩).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٩٩/١٠). المرادوي، الإنصاف (٢٤٦/٤). الحجاي، الإقناع (١٤٤/٢).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٤، رقم (١٦٨١).

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٥، رقم (١٦٨٢).

(٦) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٤، رقم (١٦٨١).

ورواية أخرى عنه يعتبر للذمي عشرة وللحربي خمسة.^(١)

والأقرب إلى الصواب والله أعلم هو قول الحنابلة في المذهب، وهو وسط بين الأمرين، حيث يراعي كلاً من المأخوذ منه فلا يأخذ في أقل منه. ويراعي من يصرف له العشر. وتفسير عمر بن عبد العزيز يؤيده.

٤- الفراغ من الدين:

شرط الفراغ من الدين لوجوب العشر يفرق فيه بين الذمي والحربي، حيث شرط الفقهاء لأخذ العشر من التاجر الذمي ألا تكون أمواله مشغولة بدين ثبت عليه، وهو حق يعتبر له النصاب والحول، فيمنعه الدين كالزكاة، وهذا الشرط شرطه كل من الحنفية والمالكية والحنابلة وأبو عبيد القاسم بن سلام.^(٢) ولم يشترطوا هذا الشرط في التاجر الحربي، لأن الدين يوجب نقصاً في الملك، وملك الحربي ناقص، ولأن دينه لا مطالب له في دارنا بخلاف الذمي.

ولكن هل يقبل قول الذمي إذا ادعى أن عليه ديناً بمجرد قوله أو لا بُدَّ له من توثيق يؤكد دعواه؟

أما الحنفية فقالوا: يصدق إذا ادعى الدين مع يمينه، فإذا ادعى وحلف يصدق ولا يؤخذ منه شيء لأنه من أهل دارنا فيصدق بالحلف كما يصدق المسلم، ولأنه لا يفارق المسلم في هذا الباب إلا في قدر المأخوذ وهو أنه يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم.^(٣) ولقول النبي ﷺ: «إذا قبلوا عقد الذمة فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين».^(٤)

(١) ابن مفلح، المبدع (٣/٤٢٧). المرداوي، الإنصاف (٤/٢٤٦). ابن تيمية الحراني، المحرر في الفقه (٢/٣٧٨).

(٢) ابن الهمام، فتح القدير (٢/١٧٣). العيني، البناية شرح الهداية (٣/٣٩٤). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/٤٩١). ابن قدامة، المغني مع

الشرح الكبير (١٠/٦٠١). البهوتي، كشف القناع (٣/١٥٩). أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٥، رقم (١٦٨٣).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٣٧). المودودي، الاختيار (١/١٦٩). السرخسي، المبسوط (٢/٢٠٠).

(٤) السرخسي، المبسوط (٢/٢٠٠).

وذهب المالكية والحنابلة وأبو عبيد إلى أنه لا يقبل قوله أن عليه ديناً إلا بينة من المسلمين لأن الأصل براءة ذمته منه.^(١)

قال أبو عبيد: « فأقول: إن كان له شهود من المسلمين على دينه قبل ذلك منه، ولم يكن على ماله سبيل، لأن الدين حق قد وجب لربه عليه، فهم أولى به من الجزية، لأنها وإن كانت حقاً للمسلمين في عنقه فإنه ليس يحصى أهل هذا الحق، فيقدر على قسم مال الذمي بينهم وبين هذا الغريم بالخصص، ولا يعلم كم يؤخذ منه، وقد علم حق الغريم، فلهذا جعلناه أولى بالدين من غيره، فإن لم يعلم دين هذا الذمي إلا بقوله كان مردوداً غير مقبول منه، لأنه حق قد لزمه للمسلمين، فهو يريد إبطاله بالدعوى، وليس بمؤمن في ذلك كما يؤتمن المسلمون على زكاتهم في الصامت، إنما هذا فيء، وحكمه غير حكم الصدقة ». ^(٢)

وهذا توجيه طيب وعدل يؤخذ به، وأما ما ذكر في الحديث بأن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين فالمراد به من حقوق ونحوها. والله أعلم.

٥- تعشير الخمر والخنزير:

اختلف الفقهاء فيما إذا مرّ الذمي على العاشر بخمر أو خنازير للتجارة، هل يؤخذ منه العشر من الخمر والخنزير أو لا؟

القول الأول: يعشر ثمن الخمر ولا يعشر الخنازير، وهو المذهب عند الحنفية ورواية عن أحمد ^(٣) واستدلوا:

أولاً: والفرق بين الخمر والخنزير من وجهين:

أحدهما: أن الخمر من ذوات الأمثال، والقيمة فيها له مثل من جنسه لا يقوم مقامه، فلا يكون أخذ قيمة الخمر كأخذ عين الخمر. والخنزير من ذوات القيم لا من ذوات الأمثال، والقيمة فيها لا

(١) ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/ ٤٩١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٦٠٢). أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٥، رقم (١٦٨٣).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٥، رقم (١٦٨٣).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٣٨). المودودي، الاختيار (١/ ١٦٩). الزيلعي، تبين الحقائق (٢/ ٩٠). ابن مفلح، المبدع (٣/ ٤٢٨).

مثل له يقوم مقامه، فكان أخذ قيمته كأخذ عينه، وهو لا يجوز للمسلم.

الثاني: أن الأخذ حق للعاشر بسبب الحماية، وللمسلم ولاية حماية الخمر في الجملة، فهو يحمي خمر نفسه للتخليل فكذا يحميها على غيره. وليس للمسلم ولاية حماية الخنزير.^(١)

ثانياً: ما روي عن عمر % أنه قال لعماله في خمر أهل الذمة: « ولوهم بيعها وخذوا العشر من أثمانها ».^(٢)

القول الثاني: لا يعشر ثمن الخمر والخنزير، وهو قول الشافعية والحنابلة في المذهب وبه قال أبو عبيد.^(٣)

ودليلهم:

أولاً: ما روي عن عمر بن الخطاب ؓ « أن عتبة بن فرقد بعث إليه بأربعين ألف درهم، صدقة الخمر، فكتب إليه عمر ؓ: بعثت إلي بصدقة الخمر، وأنت أحق بها من المهاجرين فأخبر بذلك الناس، وقال: والله لا أستعملك على شيء بعدها، قال: فتركه ».^(٤)

ثانياً: أنها ليسا بهال في حقنا والعشر إنما يؤخذ من المال. وأجاب أبو عبيد عن قول عمر %: « ولوهم بيعها »، قال: « يريد أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنزير، من جزية رؤوسهم وخراج أراضيهم بقيمتها، ثم يتولى المسلمون بيعها. فهذا الذي أنكره بلال ؓ، ونهى عنه عمر ؓ، ثم رخص لهم أن يأخذوا من أثمانها، إذا

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٤٥٤/٢). ابن نجيم، البحر الرائق (٤٠٧/٢).

(٢) الزيلعي، تبين الحقائق (٩٠/٢).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦٠١/١٠). المرداوي، الإنصاف (٢٤٧/٤). ابن مفلح، المبدع (٤٢٨/٣). أبو عبيد، الأموال، ص:

٥٥، رقم (١٣٠).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٥، رقم (١٣١).

كان أهل الذمة المتولين لبيعها، لأن الخمر والخنزير مال من أموال أهل الذمة، ولا تكون مالاً للمسلمين». ثم قال بعده: «وأما إذا مرّ الذمي بالخمر والخنزير على العاشر، فإنه لا يطيب له أن يعشرها، ولا يأخذ ثمن العشر منها وإن كان الذمي هو المتولي لبيعها أيضاً»^(١).

ففرق بين الأخذ من ثمنها في الخراج والجزية وبين العشر. وقال: «وهذا ليس من الباب الأول^(٢)، ولا يشبهه، لأن ذلك حق وجب على رقابهم وأرضيهم، وإن العشر ههنا إنما هو شيء يوضع على الخمر والخنزير أنفسها، فكذلك ثمنها لا يطيب، لقول رسول الله ﷺ: «إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه»^(٣)». ^(٤)

القول الثالث: يعشر ثمن الخمر والخنزير فإنه يُقَوَّم ثم يؤخذ منه العشر. وبه قال من الحنفية أبو يوسف وزفر وهو قول المالكية وقاله أحمد في رواية^(٥). إلا أنه ورد عن أبي يوسف أنه يعشرها إذا مرّ بهما جميعاً. فهو جعل الخنزير تبعاً للخمر، وأما إذا انفردا عشر الخمر دون الخنزير كقول المذهب عند الحنفية. ودليلهم فيه قول عمر رضي الله عنه: «ولئلا يبيعه» لا يكون إلا على الأخذ منها. وتقدم

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٤-٥٥.

(٢) يقصد أن العشر ليس من الجزية والخراج بل بينها فرق.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب في ثمن الخمر والميتة. سنن أبي داود، ص: ٥٣٠، رقم (٣٤٨٨). وهو صحيح. وأحمد في مسنده رقم (٢١١١).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٥.

(٥) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٣. الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢). المودودي، الاختيار (١٦٩/١). القرافي، الذخيرة (٤٥٦/٣). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/٤٩٠). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٨. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٠). المرداوي، الإنصاف (٤/٢٤٧).

قول أبي عبيد في معناه. ولأنهما مالان متقومان في حق أهل الذمة، فالخمر عندهم كالنخل عندنا، والخنزير عندهم كالشاة عندنا.^(١)

مناقشة وترجيح:

الراجح من الأقوال وأدلتها هو أن تؤخذ العشور من ثمن الخمر والخنزير، بعد تقويمها. لعدة وجوه:

أولاً: باعتبار أن الخمر والخنزير هي أموال مقومة لدى الذمي والحربي، والعشر إنما يؤخذ من أموالهما وهي مال عندهم.

ثانياً: قياساً على جواز تحصيل ضريبة الجزية من الذميين، فالعشر والجزية ضرائب شخصية.

ثالثاً: استناداً إلى قول عمر $\frac{1}{10}$ بجواز أخذها من الثمن بعد قيام الذمي ببيعها في الجزية والخراج، فكذلك في العشر.^(٢)

رابعاً: ولأنها من أموالهم التي نقرهم على اقتنائها والتصرف فيها، فجاز أخذ أثانها منهم كأثمان ثيابهم.^(٣)

وأما القول بالتفريق بين الخمر والخنزير فإنه لا فرق بينهما، بناءً على أن كلاهما محرم في شريعتنا. والله أعلم.

وبهذا أكون قد انتهيت من شروط الأموال التجارية التي تخضع للعشر.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢).

(٢) د. غازي عناية، المالية العامة، ص: ٢٨٥.

(٣) د. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص: ٥٣٧.

المبحث الثالث

في مقدار العشر وتكليفه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مقدار العشر

تقدم فيما سبق أن ما يؤخذ من المسلمين إنما هو زكاة، وإنما يؤخذ العشر من الذمي والحربي. ويختلف مقدار ما يؤخذ من العشر باختلاف الأشخاص الذين يخضعون له، فهو على الذمي يخالف ما على الحربي، لذا فلا بُدَّ من بيان مقدار ما يؤخذ من العشر بالنسبة لكل من الذمي والحربي.

أولاً: المقدار الواجب في تجارة الذمي:

اختلف في المقدار الواجب في تجارة الذمي. هل الواجب فيه العشر كاملاً أو نصفه أو الأمر يرجع إلى الإمام حسب المصلحة التي يراها؟ على أقوال:

القول الأول: أن المقدار الواجب في مال الذمي هو نصف العشر، وهو ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة.^(١) وحجتهم ما روي عن أنس بن سيرين قال: بعثني أنس بن مالك % إلى العشور فقلت: تبعثني إلى العشور من بين عمالك؟ قال: أما ترضى أن أجعلك على ما جعلني عليه عمر بن الخطاب %؟ أمرني أن آخذ من المسلمين ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر.^(٢) وكذلك أمر عمر % زياد بن حدير أن يأخذ من نصارى أهل الكتاب نصف العشر.^(٣) وذلك بمحض من الصحابة رضي الله عنهم ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعاً.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٣/٣٨). الزيلعي، تبين الحقائق (٢/٨٨). المودودي، الاختيار (١/١٦٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير

(٢) (١٠/٥٩٧). البهوتي، كشف القناع (٣/١٥٩). المرداوي، الإنصاف (٤/٢٤٣).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٠-٥٣١.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٥. أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣١، رقم (١٦٦٠).

القول الثاني: أن المقدار الواجب في مال الذمي هو العشر كاملاً، ويستثنى منه ما يجلب إلى المدينة المنورة ومكة المكرمة من طعام فيؤخذ منه نصف العشر، وبهذا قال المالكية وأحمد في رواية.^(١) والمراد بالطعام كل ما يقتات به أو يجري مجراه فيشمل جميع الحبوب والزيوت والأدهان وما ألحق بها. وحجتهم فيها ما رواه مالك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: « كان عمر ٪ يأخذ من النبط من الزيت والحنطة نصف العشر لكي يكثر الحمل إلى المدينة، ويأخذ من القطنية العشر ». ^(٢) والعلة في التخفيف عنهم في الطعام في البلدين لشدة حاجة أهلها له فيكثر جلبه إليهما. ^(٣) فيكون على ذكر هذه العلة أن كل ما كان أهل البلد بحاجة إلى شيء يخفف من أجل إكثار الجلب على ذكر قولهم.

القول الثالث: أن المقدار الواجب على الذمي راجع إلى رأي الإمام واجتهاده وتقديره له. وبه قال الشافعية^(٤)، وتقدم قولهم إلى أنه لا يؤخذ من الذمي شيء إلا أن يشترطه الإمام عليه أولاً، فيكون الأخذ حسب الشرط، وهذا الشرط منوط باجتهاده. وحجتهم: أن عمر ٪ كان يأخذ من النبط من الزيت والحنطة نصف العشر، ومن القطنية العشر. ^(٥) وجه الدلالة منه أن عمر ٪ كان يأخذ ذلك عن اجتهاد ويقدر حسبما تقتضيه المصلحة من كثرة الحاجة إلى ما يجلب وقلتها، وكذلك مراعاة الرخص والغلاء، فيعمل على هذا الأساس في تقديره. وحجة أخرى: أن أخذ العشر في الأصل كان باجتهاد فتقديره يكون باجتهاد وحسب المصلحة.

(١) مالك، المدونة (١/ ٢٨٠). القرافي، الذخيرة (٣/ ٤٥٦). الصاوي، بلغة السالك (٢/ ٢٠٦). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/ ٤٨٩). ابن مفلح، المبدع (٣/ ٤٢٦). المرداوي، الإنصاف (٤/ ٢٤٤).
(٢) رواه أبو عبيد في الأموال، ص: ٥٣١، رقم (١٦٦٢).
(٣) الصاوي، بلغة السالك (٢/ ٢٠٦).
(٤) الماوردي، الحاوي الكبير (١٤/ ٣٤١). الشيرازي، المذهب (٥/ ٣٤٢). الرملي، نهاية المحتاج (٨/ ٩١).
(٥) تقدم ص: (٢٥٩).

مناقشة وترجيح:

من خلال النظر في هذه الأقوال وأدلتها أجد أن وضع المقدار من العشر إنما كان باجتهاد وتقدير الإمام، ولو نظر في الأدلة لرئي ذلك صريحاً، حيث في بعضها أمر عمر $\frac{1}{2}$ بأخذ نصف العشر من الذمي، وفي بعضها الآخر كان يأمر بأخذ العشر من بعض السلع وبأخرى نصف العشر. ولعل الأمر راجع إلى اجتهاده وتقديره حسب المصلحة العامة. من أجله أرى أن الراجح من هذه الأقوال هو القول بترك التقدير إلى الإمام واجتهاده، حسب المصلحة العامة، حيث لا بُدَّ من مراعاة أمرين اثنين عند تقدير المقدار الواجب وهما:

الأول: في كثرة الحاجة إلى السلعة وقتلتها، فإن كثرت الحاجة إليها كان المأخوذ منها أقل، وإن قلت الحاجة إليها كان المأخوذ منها أكثر، فإن عمر $\frac{1}{2}$ أخذ من القطنية العشر وأخذ من الحنطة والزبيب نصف العشر.

الثاني: الرخص والغلاء، فإن كان انقطاع السلعة يحدث الغلاء كان المأخوذ أقل، وإن كان لا يحدث الغلاء كان المأخوذ أكثر.

وبناءً عليه، فإن رأى الإمام من المصلحة اشتراط العشر فعل، وإن رأى اشتراط نصف العشر فعل، وإن رأى غير ذلك فعل. والله أعلم.

ثانياً: المقدار الواجب في تجارة الحربي:

واختلف الفقهاء كذلك في المقدار الواجب في تجارة الحربي كما اختلفوا في المقدار الواجب في تجارة الذمي وذلك على أقوال:

القول الأول: وهو المعاملة بالمثل، أي يؤخذ من الحربي مثل ما يأخذه الحربيون من تجار المسلمين، فإن علم أن الحربيين يأخذون من تجار المسلمين العشر أخذ منهم العشر، وإن علم أنهم يأخذون نصفه أخذ منهم نصفه، وإن علم أكثر أخذ كذلك، وإن لم

يعلم قدر المأخوذ أخذ العشر وبه قال الحنفية. ^(١) ولكن إن علم أنهم يأخذون الكل فالمختار في المذهب لا يؤخذ منهم الكل. ودليلهم: أن أبا موسى الأشعري % كتب إلى عمر بن الخطاب %: إن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر، قال: فكتب إليه عمر %: «خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين». ^(٢) وعن أبي مجلز ^(٣) قال: قالوا لعمر رضي الله عنه: كيف نأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا؟ قال: كيف يأخذون منكم إذا دخلتم إليهم؟ قالوا: العشر. قال: فكذلك خذوا منهم. وهو ضابط المعاملة بالمثل. وعن زياد بن حدير قال: كنا لا نعشر مسلماً ولا معاهداً. قال: من كنتم تعشرون؟ قال: كفار أهل الحرب، فنأخذ منهم كما يأخذون منا. ^(٤) ولأنه أدعى لهم إلى المخالطة بدار الإسلام فيروا محاسن الإسلام فيدعوهم ذلك إلى الإسلام. ولأنه إذا عاملناهم بمثل ما يعاملوننا به كان ذلك أقرب إلى مقصود الأمان واتصال التجارات. وأما إذا لم يعلم قدر ما يأخذون من المسلمين أخذ منهم العشر، فكما يضعف على الذمي ما يؤخذ من المسلم، فكذلك يضعف على الحربي ما يؤخذ من الذمي. ولأنه قد ثبت حق الأخذ بالحماية وتعذر اعتبار المجازاة، فقدّر بمثلي ما يؤخذ من الذمي لأنه أحوج إلى الحماية منه. وفي رواية أبي موسى %: فإن لم يعلم كم يأخذون منا فقال: «خذوا منهم العشر». وإن عرف أنهم يتركون الأخذ من تجار المسلمين، فالمسلمون أحق بالترك منهم، لأن تركهم إياه مع القدرة عليه تخلق بالإحسان، ونحن أحق بمكارم الأخلاق منهم. ^(٥)

(١) السرخسي، المبسوط (٢/ ١٩٩). ابن الهمام، فتح القدير (٢/ ١٧٥). الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٣٨). العيني، البناية شرح الهداية (٣/ ٣٩٥).

(٢) أبو يوسف في الخراج، ص: ١٣٥.

(٣) هو أبو مجلز السدوسي، اسمه: لاحق بن حميد البصري، وكان ثقة، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز.

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢٦، رقم (١٦٣٦).

(٥) ابن الهمام، فتح القدير (٢/ ١٧٥). المودودي، الاختيار (١/ ١٦٨).

القول الثاني: أن المقدار الواجب في مال الحربي هو العشر مطلقاً. وبه قال المالكية والحنابلة^(١). وفي قول عند المالكية أنه يعامل مثل الذمي، فيخفف إلى نصف العشر فيما يحتاج إليه من طعام إلى بلاد الحرمين. ودليلهم: ما روي عن زياد بن حدير « أن عمر بن الخطاب $\frac{1}{2}$ بعثه على عشور العراق والشام وأمره أن يأخذ من المسلمين ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر، ومن أهل الحرب العشر ». ^(٢) قال ابن قدامة: « وأن عمر $\frac{1}{2}$ أخذ منهم العشر واشتهر ذلك فيما بين الصحابة رضي الله عنهم ، فعمل به الخلفاء الراشدون بعده والأئمة بعده في كل عصر من غير نكير فأبي إجماع يكون أقوى من هذا؟ ». ^(٣) وردّ على أن سؤال عمر $\frac{1}{2}$ عما يأخذون منا فإنما كان لأنهم سألوه عن كيفية الأخذ ومقداره، ثم استمر الأخذ من غير سؤال، ولو تُقيد أخذنا منهم بأخذهم منا لوجب أن يسأل عنه في كل وقت. ^(٤)

القول الثالث: وهو ما ذهب إليه الشافعية، وهو كقولهم في الذمي، وهو أن يرجع إلى اجتهد الإمام وتقديره حسب المصلحة العامة، واعتمادهم الدليل نفسه عن عمر $\frac{1}{2}$. ^(٥)

مناقشة وترجيح:

من خلال النظر في الأقوال وأدلتها أجد أن الراجح منها هو قول الحنفية القاضي بالمعاملة بالمثل، لاعتبارات عدة:

(١) ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٨. الصاوي، بلغة السالك (٢/٢٠٦). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٢). ابن مفلح، المبدع (٢/٤٢٧).

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٥.

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٦٠٢-٦٠٣).

(٤) المرجع السابق.

(٥) الماوردي، الحاوي الكبير (١٤/٣٤١). الرملي، نهاية المحتاج (٨/٩١). الغزالي، الوجيز (٢/٢٠١).

أولاً: الأدلة التي وردت عن عمر $\frac{1}{10}$ في هذا المجال، وهي صريحة وواضحة في المسألة، وفي قوله لأبي موسى $\frac{1}{10}$: «خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين».

ثانياً: أن ما ورد في دليل زياد بن حدير بأن يأخذ منهم العشر مبني على الأصل، وهو في حال عدم العلم بما يأخذون من المسلمين فيؤخذ منهم العشر، وأما إذا علم قدر ما يأخذون فيرجع إلى الأدلة الأخرى المبينة للمقدار.

ثالثاً: الأقرب إلى المعقول، وهو المتبع تقريباً في وضع الدول له، حيث إنها تحاول قدر الإمكان أن تراعي في فرض تلك الضرائب فيما يسمى بالرسوم الجمركية مبدأ المعاملة بالمثل.

رابعاً: أنه على قول الشافعية: الأمر منوط برأي الإمام، فالإمام يراعي المصلحة العامة، والمصلحة تقتضي مراعاة المعاملة بالمثل حالياً من أجل الإكثار من التنقل في البضائع. مع الإشارة إلى أن الإمام إذا رأى مصلحة في أمر ما، فله فعله، كأن لم يكن بحاجة إلى سلعة معينة فيرفع سعر الضريبة أو نحو ذلك. والله أعلم.

المطلب الثاني: تكييفه العشر:

هل العشر يوضع أصالة أو أنه معاملة بالمثل؟
من خلال ما تقدم يتبين أن الفقهاء اختلفوا في شأن العشر:
فقال الحنفية: يؤخذ بمبدأ معاملة المثل بناء على ما تقدم، والأدلة التي ذكرت في المقدار الواجب في مال الحربي إلا أنه في الذمي وضع أصالة.
وأما المالكية والحنابلة فذهبوا إلى أن هذه الضريبة وضعت أصالة، والدليل ما تقدم أيضاً.

وأما الشافعية فرأوا أن الحكم يرجع إلى اجتهاد الإمام إذا شرط عليهم ذلك، فإن لم يكن شرط فلا. ^(١)

وكلا الوجهين متقارب ويعمل به حالياً بين الدول.

قال شيخنا الدكتور وهبة الزحيلي: « وفي رأينا أن هذا الخلاف لفظي، لأن مذهب الحنفية راجع إلى أصل مشروعية وضع العشر، وهذا ما كان حاصلاً بالفعل بدليل ما روي من آثار كثيرة عن عمر ؓ في هذا الموضوع. فالحنفية نظروا إلى ذلك وهو صحيح، ومذهب الجمهور راجع إلى ما أصبح مقررأ في العادة بين المسلمين وغيرهم وهو المعروف إلى الآن بين الدول، فنظر الجمهور إلى ذلك ونظرتهم صحيحة أيضاً ». إلى أن قال: « والملاحظ أن القانون الدولي يأخذ بكلتا فكرتي الجمهور والحنفية في الفقه الإسلامي ». ^(٢) والله أعلم.

(١) انظر المراجع السابقة لكل مذهب عند المقدار الواجب على الحربي.

(٢) وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص: ٥٣٠.

المبحث الرابع

استيفاء العشر ومصارفه

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

من له حق استيفاء العشر

ذهب الفقهاء إلى أن الذي يتولى أمر استيفاء العشر هو الإمام، فهو الذي يعين من يقوم بهذه المهمة ابتداءً من تقديره والطلب به وجمعه وصرفه، لأن الإمام وكيل عن الأمة في استيفاء جميع الحقوق وفي تدبير شؤونها الداخلية والخارجية، ولأن أمن الطريق يكون بالإمام، فصار هذا المال آمناً برعايتهم وحمائتهم فثبت حق أخذ العشر لهم.^(١)

وقال القرطبي: «الأموال التي للأئمة والولاة فيها مدخل ثلاثة أضرب: ما أخذ من المسلمين على طريق التطهير لهم، كالصدقات والزكوات. والثاني: الغنائم، وهو ما يحصل في أيدي المسلمين من أموال الكافرين بالحرب والقهر والغلبة. والثالث: الفبيء، وهو ما رجع للمسلمين من أموال الكفار عفواً صفواً من غير قتال ولا إيجاب كالصلح والجزية والخراج والعشور المأخوذة من تجار الكفار».^(٢)

وعلماً: أن العشر من الأموال العامة التي تصرف في مصالح المسلمين لأنه مصرف يصرف كالخراج والجزية في المصالح العامة، ويحتاج الحكم إلى اجتهاد وتقدير، والإمام هو نائب المسلمين والمجتهد في تعيين مصالحهم.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٥٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٨.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٨ / ١١).

والدليل على أن للإمام ولاية أخذ العشر والاستيفاء: قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١).

والآية نزلت في الزكاة، وأمر الله تعالى نبيه « بأخذ الزكاة، فدل أن للإمام المطالبة بالحق والأخذ. والزكاة من الأموال، فكذلك كل ما كان من الأموال فالمطالبة به للإمام.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢). فقد بين الله تعالى ذلك بياناً شافياً حيث جعل للعاملين عليها حقاً، فلو لم يكن للإمام أن يطالب أرباب الأموال لم يكن لذكر العاملين وجه.

قال القرطبي: « ﴿ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾: على أن كل ما كان من فروض الكفايات كالساعي والكاتب والقسام والعاشر وغيرهم. فالقائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه. » (٣)

وهذا يدل كذلك على أن العاشر هو الذي يتولى أمر جباية العشر الذي يعينه الإمام. وقد تقدم أن عمر بن الخطاب % قد بعث عدداً من الولاة من أجل جباية العشور منهم زياد بن حدير وغيره من الأئمة بعده، وكان ذلك بمحضر الصحابة رضي الله عنهم، ولم ينقل أنه أنكر عليه أحد فكان إجماعاً. (٤)

ولكن إلى أي إمام من الأئمة يدفع العشر؟ قد تقدم الكلام عن هذه المسألة عند الكلام عن الخراج ينظر عنده. وهو الدفع إلى أئمة العدل، وإلى أئمة الظلم والجور وإلى البغاة ولا يدفع إلى المحاربين (٥).

(١) التوبة آية: (١٠٣).

(٢) التوبة آية: (٦٠).

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ١١٣).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٣٥).

(٥) انظر المراجع: الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٣٦). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٩٤). الخطاب، مواهب الجليل (٢/ ٣٦٤). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ١٢٦. الشافعي، الأم (٤/ ٣١٣). ابن نجيم، البحر الرائق (٢/ ٤٠٥). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٦٩). وأبو يعلى،

وتقدم الكلام فيه مفصلاً عند الكلام عن الخراج.^(١)

المطلب الثاني

طرق استيفاء العشر

إن جباية العشر واستيفائه من مسؤوليات الإمام كما تقدم، وهو الذي يتولى الجباية، وكذلك طرق صرفه. ولاستيفاء العشر طريقتان: طريقة العمالة وطريقة التضمين. وسأتكلم عن كل طريقة على حدة:

الطريقة الأولى: العمالة على العشر:

العمالة على العشر ولاية من الولايات الشرعية الصادرة عن الإمام، يتم بمقتضاها استيفاء العشر وقبضه. ويطلق على عامل العشر: العاشر^(٢). وللعاشر وظيفتان هما: الجباية والحماية، فهو يجبي العشر ويحمي التجار من اللصوص وقطاع الطريق.^(٣)

قال الكاساني: «وَأَمَّا شَرْطُ وِلَايَةِ الْآخِذِ فَأَنْوَاعٌ مِنْهَا وَجُودُ الْحِمَايَةِ مِنَ الْإِمَامِ حَتَّى لَوْ ظَهَرَ أَهْلُ الْبَغْيِ عَلَى مَدِينَةٍ مِنْ مَدَائِنِ أَهْلِ الْعَدْلِ أَوْ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَاهُمْ وَغَلَبُوا عَلَيْهَا فَأَخَذُوا صَدَقَاتِ سَوَائِمِهِمْ وَعُشُورَ أَرْضِيهِمْ وَخَرَجَهَا ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهَا إِمَامُ الْعَدْلِ لَا يَأْخُذُ مِنْهُمْ. ثَانِيًا: لِأَنَّ حَقَّ الْآخِذِ لِلْإِمَامِ لِأَجْلِ الْحِفْظِ وَالْحِمَايَةِ، وَلَمْ يُوجَدْ».^(٤)

فالإمام هو الذي يعين العامل على جباية العشور، لأنه هو الذي يتولى شأنها.

الأحكام السلطانية، ص: ٥٨. ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص: ٣٩-٤٠. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٠٥). ابن جزي، القوانين الفقهية، ص: ٣٨١.

(١) تقدم ص: (١٢٢) وما بعدها.

(٢) هو من نصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار مما يمررون بها عليه. انظر السرخسي، المبسوط (٢/١٩٩). المودودي، الاختيار (١/١٦٨).

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٥٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٨. السرخسي، المبسوط (٢/١٩٩). المودودي، الاختيار (١/١٦٨).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٣٦).

وإذا كان تعيين العمال من مهمة الإمام فعليه أن يختار الأصلح لهذه المهمة، فإن عيّن عاملاً على عمل معين ويوجد آخر أولى منه للقيام بهذا العمل، فإن هذا من باب التقصير في باب الأمانة.

وفي قول النبي ﷺ: « من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله ».^(١)

وقال عمر بن الخطاب ؓ: « من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين ».^(٢)

قال ابن تيمية: « فيجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل ». إلى أن قال: « فيجب عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار من الأمراء ». حتى قال: « والسعاة على الخراج والصدقات وغير ذلك من الأموال التي للمسلمين وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستنيب ويستعمل أصلح من يجده ».^(٣)

حكم العمل على العشور:

العمل على العشور من الأعمال المشروعة وقد عمل بها الصحابة رضي الله عنهم والتابعون والسلف الصالح. وأما ما ورد عن تخرج الصحابة في حكم العمل، وما ورد من الأحاديث والآثار عن هذا العمل بأنه مكس، فقد أجيب عنه فيما تقدم، عند الكلام عن حكم العشر وأدلة مشروعيته.

شروط العاشر:

بما أن تعيين العاشر من مهمة الإمام فعليه أن يختار الأصلح ضمن شروط معينة، ولأن مهمة العاشر لا تقتصر فقط على عمل معين فحسب بل مهمته جباية العشور وتشتمل

(١) تقدم ص: (١٣٠).

(٢) تقدم ص: (١٣٠).

(٣) ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص: ١٣-١٤. بتصرف.

على جباية الزكاة وحماية التجار من اللصوص وقطاع الطريق، فيشترط فيه شروط للقيام بهذا العمل.

ومن هذه الشروط التي تؤهله للقيام بهذا العمل: الإسلام والحرية والأمانة والكفاية والعلم والفقہ بأحكام العشر^(١). وقد تقدم الكلام عن هذه الشروط عند الكلام عن شروط عامل الخراج مفصلاً مع ذكر الأدلة كاملة فينظر. وهي نفس الشروط في العامل الذي يوليه الإمام لأنها من الحقوق المالية، ويضاف عليها شرطان وهما:

١- القدرة على حماية التجارة من اللصوص وقطاع الطريق: يشترط في العامل على العشر أن يكون قادراً على حماية التجار من اللصوص وقطاع الطرق لأنه إنما يأخذ العشر بسبب ذلك.^(٢) قال ابن نجيم^(٣): «إنما ينصب ليأمن التجار من اللصوص ويحميهم منهم، فيستفاد منه أنه لا بُدَّ أن يكون قادراً على الحماية، لأن الجباية بالحماية».^(٤)

ويشترط في عامل العشر ألا يكون هاشمياً، لأن فيها شبهة الزكاة^(٥). ولكن يحمل هذا على ما إذا كان العشر يؤخذ من المسلمين لأنه زكاة. ولكن المسلم لا يعشر ولا يؤخذ منه العشر المعروف بالضريبة، فعليه فإن ما يؤخذ من غير المسلمين فسيبيله سبيل الخراج والجزية، فلا داعي لاشتراط هذا الشرط. والله أعلم.

آداب عامل العشر:

إن العامل الذي يوليه الإمام على العشر لا بُدَّ له من آداب يتقيد بها ويعمل بمقتضاها، ولا يتصرف تصرفات لا تليق به من ظلم أو جور أو غلظة وشدة أو إظهار طمع

(١) انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٣١. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٤٠. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/١٦٤). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٤/١١٨). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (١/٣٧٦). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/٦٩٥). البهوتي، كشف القناع (٣/١٦٠). النووي، روضة الطالبين (٦/٣٦٧). ابن تيمية، الاختيارات الفقهية، ص: ٣١١.

(٢) ابن نجيم، البحر الرائق (٢/٢٠٤). الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٣٦). ابن الهمام، فتح القدير (٢/١٧٤).

(٣) هو زين العابدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم، المصري، الحنفي المدقق، المسمى أبا حنيفة الثاني، صاحب الأشباه والنظائر، والبحر الرائق، وغيرهما. توفي سنة ٩٧٠هـ.

(٤) ابن نجيم، البحر الرائق (٢/٤٠٣). وانظر الكليوبي، مجمع الأنهر (١/٣٠٩).

(٥) ابن نجيم، البحر الرائق (٢/٤٠٣). الكليوبي، مجمع الأنهر (١/٣٠٩).

وشجع ونحوه. لذا لا بُدَّ له من آداب، ومن أهم هذه الآداب بالنسبة له: الرفق بأهل العشر، والعدل والإنصاف، والعفة. وقد تقدم الكلام عن هذه الآداب عند الكلام عن آداب عامل الخراج، ولكن أذكرها هنا باختصار. وقد أشار القاضي أبو يوسف في رسالته إلى هارون الرشيد إلى هذه الآداب، حين قال له: «أما العشور فرأيت أن توليها قوماً من أهل الصلاح والدين وتأمرهم أن لا يتعدوا على الناس فيما يعاملونهم به، فلا يظلموهم ولا يأخذوا منهم أكثر مما يجب عليهم وأن يمثلوا ما رسمناه لهم»^(١).

الرفق بأهل العشر:

ينبغي للعاشر أن يكون رفيقاً بأهل العشر، يتعامل معهم بلين وتجنب الغلظة والشدّة، كيف لا؟ والرفق هو اللطف. وجاءت النصوص الواردة والآمرة بالرفق في الأمر كله. كما تقدم من أحاديث عند ذكر الخراج ومنها قوله ﷺ: «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله»^(٢). ومنها قوله: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه»^(٣).

ومن مظاهر الرفق عند جباية العشور ألا يظلم ولا يؤخر أصحابها ولا يتلف بضائعهم عند المعاينة والتفتيش وألا يقيمهم في مكان يؤذيهم، ولا يضرب ولا يشتم ولا يغلظ في القول معهم.

العدل والإنصاف:

يجب على عامل العشور أن يكون عدلاً عند تقدير العشر، فيأخذ الواجب منه فلا يزيد أو يغير على ما وضعه الإمام من العشر، ويساوي بين الناس في المعاملة دون تفريق بين شخص وآخر، ولا بين الشريف والوضيع.

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٢.

(٢) تقدم ص: (١٤٠).

(٣) تقدم ص: (١٤٠).

العفة:

ينبغي للعامل على العصور وجبايتها أن يكون عفيف النفس، لا ينظر إلى دنيا الأمور ولا تغره الدنيا ولا أموالها، فلا يأخذ الرشوة من أحد ولا هدية في غير محلها من أصحاب العصور، ولا يختلس مالا أو يخفي شيئاً. وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً مع الأدلة عند ذكر الخراج.^(١)

واجب الإمام تجاه عمال العشر:

إن الإمام أو الوالي على أمور المسلمين لا ينتهي دوره بمجرد أنه ولي بعضاً من الأشخاص على أعمال معينة، بل عمله أهم وأشمل وأوسع. لذا يجب على الإمام أن يباشر الأمور بنفسه ويطلع عليها لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة. وقد ذكر في الأحكام السلطانية ما يجب على الإمام من أمور عدة، وذكر منها كما قال الماوردي: «أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة، فقد يخون الأمين، ويغش الناصح».^(٢)

قال أبو يوسف: «ثم تتفقد بعد أمرهم وما يعملون به من يمر بهم، وهل يجاوزون ما قد أمروا به».^(٣)

وهذا امتثال لقول النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».^(٤)

أولاً: الرقابة الفعالة على عمال العشر:

من واجب الإمام مراقبة العمال والإشراف على تصرفاتهم وأفعالهم، وهذا ما أشير إليه في الأحكام السلطانية كما تقدم، وما أشار به أبو يوسف على هارون الرشيد.^(٥)

(١) انظر ص: (١٤٠) وما بعدها.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٥٢. وانظر: أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٨.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٢.

(٤) تقدم ص: (١٤٦).

(٥) المراجع السابقة.

وهذا ما كان يفعله النبي ﷺ والخلفاء من بعده، كما تقدم تفصيله عند ذكر الخراج. ^(١)

ثانياً: منح العمال رواتب تكفيهم:

ينبغي للإمام أن يعطي العمال أجره تكفيهم، اجتناباً لوقوعهم في الرشوة وأكل أموال الناس بالباطل، فإن في إعطاء الرواتب الكافية لهم مانعاً من دخولهم في الأموال المحرمة، وتقدم تفصيله عند ذكر الخراج. ^(٢)

ما يراعيه العاشر في جبايته العصور:

ينبغي على العاشر أن يراعي عند أخذه العشر أموراً عدة منها:

أولاً: أن لا يتعدى على الناس فيما يعاملهم به فلا يأخذ منهم أكثر مما يجب عليهم، ويجب عليه أن يمثل ما أمره به الحاكم، وهذا ما سبقت إليه الإشارة عند آداب عامل العشر، وهو ما أشار إليه أبو يوسف فقال: «أما العصور فرأيت أن توليها قوماً من أهل الصلاح والدين وتأمرهم أن لا يتعدوا على الناس فيما يعاملونهم به، فلا يظلموهم ولا يأخذوا منهم أكثر مما يجب عليهم وأن يمثلوا ما رسمناه لهم». ^(٣)

وليس من أخلاق العمال على العصور وغيرها الظلم والتعسف، بل على الإمام أن يختار لذلك أهل الدين والصلاح وممن عرفوا بالرفق والنزاهة والصدق والإخلاص، من أجل إظهار محاسن الشريعة الإسلامية، فيكون أبلغ في إظهار الإسلام ودخول الناس فيه، وبخاصة أن المعاملة في العصور هي في الأغلب مع غير المسلمين.

(١) انظر ص: (١٤٦) وما بعدها.

(٢) انظر ص: (١٤٧).

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٢.

ثانياً: أن يأخذ العشر في السنة مرة واحدة، ولا يكرر أخذه.

وهل يؤخذ العشر من الذمي والحربي مرة واحدة أو يكرر ذلك عليهم في السنة أكثر من مرة؟ اختلف في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه لا يعشر في السنة إلا مرة واحدة. وبه قال الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة. ^(١) ودليلهم: ما روي عن زياد بن حدير « أنه مدَّ حبلاً على الفرات فمر عليه رجل نصراني فأخذ منه، ثم انطلق فباع سلعته، فلما رجع مرَّ عليه فأراد أن يأخذ منه فقال: كلما مررت عليك تأخذ مني؟ فقال: نعم. فرحل الرجل إلى عمر بن الخطاب ؓ فوجده بمكة يخطب الناس، قال: فقلت له: يا أمير المؤمنين، إني رجل نصراني مررت على زياد بن حدير فأخذ مني، ثم انطلقت فبعت سلعتي ثم أراد أن يأخذ مني. قال: ليس له ذلك، ليس له عليك في مالك في السنة إلا مرة واحدة. ثم نزل فكتب إليه فيَّ. ومكثت أياماً ثم أتيته فقلت له: أنا الشيخ النصراني الذي كلمتك في زياد. فقال: وأنا الشيخ الحنفي قد قضيت حاجتك ». ^(٢) ثم إن الجزية والزكاة تؤخذان في السنة مرة واحدة فكذلك العشر. ولأن الأخذ في كل مرة استئصال للمال فيعود على موضع الأمان بالنقض.

ولكنهم اختلفوا في الحربي إذا دخل دار الإسلام مراراً هل يؤخذ منه مرة واحدة فقط أو يكرر الأخذ كلما دخل دار الإسلام.

قال الحنفية: إذا مرَّ مرة أخرى على العاشر لا يعشر إلا مرة واحدة ولا يكرر، ولكن إذا دخل إلى دار الحرب ثم رجع مرة أخرى عشر مرة ثانية كلما تكرر الدخول، لأنه رجع بأمان جديد، ولأن الأخذ من أهل الحرب لمكان حماية ما في أيديهم من الأموال، وما دام هو في دار الإسلام فالحماية متحدة ما دام الحول باقياً، فيتحد حق الأخذ، وعند دخوله دار

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٧/٢). ابن الهمام، فتح القدير (١٧٥/٢). الشيرازي، المهذب (٣٤٦/٥). الرملي، نهاية المحتاج (٩١/٨). ابن

قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٩٨/١٠). البهوتي، كشف القناع (١٦٠/٣). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١٣٧/١).

(٢) أبو يوسف في الخراج، ص: ١٣٦.

الحرب ورجوعه إلى دار الإسلام تتجدد الحماية فيتجدد حق الأخذ، وبه قال الشافعية في رواية وابن حامد من الحنابلة.^(١)

وقال الشافعية في الرواية الأخرى وهي المذهب والحنابلة أنه لا يعشر في السنة إلا مرة واحدة كالذمي، لأنه حق يؤخذ من التجارة فلا يؤخذ أكثر من مرة في السنة كالزكاة، ونصف العشر في الذمي.^(٢)

ويمكن أن يجمع بين القولين بأنه إذا تكرر الدخول إلى دار الإسلام بعد أن رجع إلى دار الحرب، فإن كان الرجوع مرة أخرى بالبضاعة والسلعة نفسها، فلا يكرر الأخذ منه مرة أخرى، ولكن إذا باع البضاعة والسلعة التي معه ثم دخل إلى دار الحرب ثم رجع ببضاعة جديدة إلى دار الإسلام فإنه يؤخذ منه مرة أخرى لوجود الحماية والأمان ولأن الأخذ لا يؤدي إلى الاستئصال، لتجدد البضاعة والسلعة. والله أعلم.

قال أبو عبيد: «فحديث عمر رضي الله عنه هذا هو الذي عدل بين قول أهل الحجاز وأهل العراق أنه إن كان المال الثاني هو الذي مر به بعينه في المرة الأولى، لم يؤخذ منه في تلك السنة، ولا من ربحه أكثر من مرة، لأن الحق الذي لزمه قد قضاه، فلا يقضى حق واحد من مال واحد مرتين، وإن كان مر به مال سواه أخذ منه، وإن جدد ذلك في كل عام مراراً إذا كان قد عاد إلى بلاده، ثم أقبل به مال سوى المال الأول لأن المال الأول لا يجزي عن الآخر، ولا يكون في هذا أحسن حالاً من المسلم، ألا ترى أنه لو مر به مال لم تؤد زكاته أخذت منه الصدقة، ثم إن مر به مال آخر في عامه ذلك لم تكن أخذت منه الزكاة أنه يؤخذ منه من ماله هذا أيضاً؟ لأن الصدقة الأولى لا تكون قاضية عن المال الآخر». ^(٣)

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٧/٢). السرخسي، المبسوط (٢٠١/٢). الشيرازي، المهذب (٣٤٦/٥). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦٠٤/١٠).

(٢) الشيرازي، المهذب (٣٢٦/٥). الرملي، نهاية المحتاج (٩١/٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦٠٤/١٠). ابن مفلح، المبدع (٤٢٧/٣).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٦، رقم (١٦٨٧).

القول الثاني: يؤخذ العشر ويكرر مرة بعد أخرى ولو في السنة الواحدة كلما تكرر الدخول إلى أفق من الآفاق الإسلامية ولو مراراً عدة في السنة، وبه قال المالكية.^(١) وحجتهم فيه أن العلة من أخذ العشر هي الانتفاع، ويتكرر الانتفاع هنا بتكرر العشر فيكرر سببه.

الراجع: الراجح في المسألة هو أن لا يتكرر الأخذ في السنة أكثر من مرة واحدة، لفعل عمر ٥، إلا إذا رجع الحربي إلى دار الحرب ثم جاء ببضاعة جديدة فإنه يتكرر الأخذ لوجود الحماية والأمان والانتفاع ولعدم الاستئصال.

ثالثاً: كتابة براءة لمن يؤخذ منه العشر: ومما يراعيه العاشر كذلك عند جباية العشور أن يكتب لمن يأخذ منه العشر كتاباً، عند الحنفية والشافعية والحنابلة^(٢)، يوضح فيه أنه أخذ منه الواجب، حتى إذا مرَّ على عاشر آخر أبرز له هذه البراءة حتى لا يعشر مرة أخرى. قال ابن قدامة: «إذا ثبت هذا فإنه متى أخذ منهم ذلك مرة كتب لهم حجة بأدائهم لتكون وثيقة لهم وحجة على من يمرون عليه فلا يعشرهم ثانية».^(٣)

ولما روي أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى رزيق بن حيان^(٤) وكان على مكس مصر: «أن انظر من مر عليك من المسلمين، فخذ مما ظهر من أموالهم العين ومما ظهر من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً، وما نقص فبحساب ذلك، حتى تبلغ عشرين ديناراً، فإن نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئاً. وإذا مرَّ عليك أهل الذمة فخذ مما يديرون من تجارتهم من كل عشرين ديناراً ديناراً فما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئاً. واكتب لهم كتاباً بما تأخذ منهم إلى مثلها من الحول».^(٥)

(١) مالك، المدونة (١/ ٢٨٠). القرافي، الذخيرة (٣/ ٤٥٥). الصاوي، بلغة السالك (٢/ ٢٠٦).

(٢) السرخسي، المبسوط (٢/ ٢٠٢). الكلبولي، مجمع الأنهر (١/ ٣١١). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٤/ ٢٤٧).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٩٩).

(٤) رزيق بن حيان الدمشقي أبو المقدام ويقال بتقديم الزاي قيل اسمه سعيد بن حيان ورزيق لقب صدوق من السادسة مات سنة خمس ومائة وله

ثلاثون سنة. تهذيب التريب (١/ ٣٠٠).

(٥) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٦-١٣٧. أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣٦، رقم (١٦٨٦).

وذهب المالكية إلى أن العاشر لا يكتب لهم براءة مما أخذ منهم كما تكتب للمسلمين إلى الحول، فيأخذ منهم كلما جاؤوا لأن أخذ العشر من غير المسلمين يتكرر بتكرر دخول الحربي إلى دار الإسلام، واختلاف الذمي بتجارته على العاشر.^(١)

وتقدم الكلام على الموضوع وأن الرجح في المسألة هو عدم تكرار العشر أكثر من مرة في السنة الواحدة لفعل عمر بن الخطاب $\frac{1}{2}$ ، وإذا رجح هذا، فإنه لا بُدَّ من كتابة كتاب لمن يؤخذ منه العشر ليبقى له حجة يبرزه عند الحاجة. وهو فعل عمر بن عبد العزيز.

الطريقة الثانية لاستيفاء العشور هي طريقة التضمين:

تعريف التضمين: في اللغة: مأخوذ من ضمن والضمين الكفيل. وتقدم تعريفه عند تضمين الخراج.

وفي الاصطلاح: التضمين هو الضمان. وهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق فيثبت في ذمتها جميعاً.^(٢)

ولكن المراد هنا بتضمين العشور هو أن يدفع السلطان بلدة إلى رجل مدة سنة مقاطعة بهال يؤديه إليه من عشور أموال التجارة، ويكتب عليه بذلك كتاباً، وهي تسمى بالالتزام.

حكم التضمين:

تقدم حكم التضمين عند الكلام عن تضمين الخراج مفصلاً^(٣)، وذكرت الأدلة عليه، وباختصار هو أن كثيراً من العلماء منعوا هذا النظام وعدوه باطلاً غير مشروع.^(٤) للأدلة التي تقدم ذكرها عند تضمين الخراج. ولما يترتب على هذا النظام من تجاوزات عدة

(١) مالك، المدونة (١/٢٨١). الصاوي، بلغة السالك (٢/٢٠٥).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥/٧٠).

(٣) انظر ص: (١٤٩) وما بعدها.

(٤) انظر أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٥. أبو عبيد، الأموال، ص: ٧٦. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٣٠٢، والحاوي الكبير (١٤/٢٦٤).

وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٨٦.

منها: الظلم، لأن الضامن لا يهيمه أهل العشر ولا المصلحة العامة، إنما همه الربح من هذا العمل كله، فقد يغش ويزيد على غير الموضوع، ونحوه.

ومنها: أن الضامن قد يربح أموالاً كثيرة فيكون في ذلك ضرر على المسلمين والمصالح العامة.

ولكن إذا انتفت هذه التجاوزات ووجدت المصلحة فلا مانع من هذا النظام.

ويمكن أن يكون جواز ذلك كما أبانه أبو يوسف عند الكلام عن تضمين الخراج:

١- رضى أهل العشر بذلك.

٢- أن يكون فيه مصلحة وصالح للطرفين.

٣- رفع الظلم عن أهل العشر.

٤- أوفر على بيت المال.

ويمكن أن يتم التضمين بوضع هذه الشروط من قبل الإمام أو من يقوم مقامه،

ويتم توثيقه حسب النظم المتبعة من الإشهاد عليها. ويوضع ما يسمى بالخاتم الموثق له، مع

إرسال المراقبين من قبل الإمام لمراقبة عمل الضامن، فإن وافق الشروط فلا بأس به، وإلا

فسخ العقد مع إنزال العقوبة المترتبة على ذلك النقص.

فجوازه مقيد بوجود المصلحة لبيت المال والخزينة العامة، وفيه مصلحة لأهل العشر

مع رفع الظلم عنهم وعدم تكليفهم بما لا يطاق وفوق الطاقة، وهذا من باب عدل الشريعة

الإسلامية وسماحتها التي تحرص على راحة الرعية ومصلحتهم العامة بعيداً عن تحقيق

المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، وتقدم تفصيله كاملاً.

المطلب الثالث

مسقطات العشر

إن العشر لا يؤخذ هكذا مطلقاً دون قيد أو شروط، بل أحياناً قد يسقط لسبب من الأسباب. ومن أسباب إسقاط العشر:

أولاً: الإسلام.

معلوم أن العشر إنما يؤخذ من غير المسلمين من الذميين والحريين، وأما ما يؤخذ من المسلمين إنما هو زكاة، وليس من العشور المفروضة على غيرهم التي تؤخذ في مقابل حفظ المال، فما يؤخذ من المسلم هو بدل الزكاة ويسقط عنه زكاة تلك السنة.

قال الكاساني: « فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا يَأْخُذُ مِنْهُ فِي أَمْوَالِ التِّجَارَةِ رُبْعَ الْعُشْرِ، لِأَنَّ الْمَأْخُوذَ مِنْهُ زَكَاةٌ فَيُؤْخَذُ عَلَى قَدْرِ الْوَاجِبِ مِنَ الزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِ التِّجَارَةِ وَهُوَ رُبْعُ الْعُشْرِ وَيُوضَعُ مَوْضِعَ الزَّكَاةِ وَيُسْقَطُ عَنْ مَالِهِ زَكَاةُ تِلْكَ السَّنَةِ ».^(١)

أي إن العشر يؤخذ من غير المسلمين، لهذا ذهب الفقهاء إلى أن العشر يسقط عمن أسلم من الذميين والحريين، لأنه إنما كان يؤخذ منهم لكونهم كفاراً، فإذا دخلوا في الإسلام سقط التكليف عنهم فلم يبق الموجب للأخذ.^(٢) وإنما الذي يؤخذ منهم بعدئذ هو زكاة كما يؤخذ من المسلمين.

ودليله قوله ﷺ: « وليس على المسلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى ».^(٣)

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢). القرافي، الذخيرة (٤٥٥/٣). الصاوي، بلغة السالك (٢٠٧/٢). الشربيني، مغني المحتاج (٢٤٧/٤).

البهوتي، كشف القناع (١٦٠/٣). ابن حزم، المحل (٢٣٤/٤).

(٣) تقدم ص: (٣٣٥).

وتقدم عند موضوع الذين تعشر أموالهم الأدلة الكاملة على أن العشر إنما هو على غير المسلمين. والأقوال في المسألة كاملة. ^(١) فمعناه أن غير المسلم إذا أسلم ليس عليه عشر ويسقط عنه، وإنما يؤخذ منه عشر الزكاة الواجبة.

وفي الشرح الصغير: « والإجماع على حرمة الأخذ من المسلمين ». ^(٢)

وأما ما ورد في بعض كتب الفقهاء من أن المسلم يعشر ويؤخذ منه ربع العشر عملاً بالمنقول في بعض الآثار عن عمر بن الخطاب % فالمراد به ربع العشر الواجب في الزكاة، وتقدم قول الكاساني فيه.

ثانياً: إسقاط الإمام لهذه الضريبة:

يجوز للإمام إسقاط العشور عن بعض التجار إذا رأى المصلحة فيه ^(٣)، كأن يجلبوا بضائع يحتاج إليها المسلمون فيكون فيها تشجيع لهم على الإكثار منها، بحسب المصلحة العامة، لأن الإمام عليه مراعاة المصالح العامة في جميع الأمور.

قال الماوردي: « وإذا رأى الإمام أن يسقط عن أهل الحرب تعشير أموالهم بحادث اقتضاه نظره من جذب أو قحط أو لخوف من قوة تجددت لهم جاز إسقاطه عنهم. ولو رأى إسقاط الجزية عن أهل الذمة لم يجز إسقاطها لأن الجزية نص والعشر اجتهاد ». ^(٤)

والدليل ما روي عن عمر بن الخطاب % أنه كان يأخذ من النبط من القطنية العشر، ومن الحنطة والزبيب نصف العشر ليكثر الحمل إلى المدينة. ^(٥)

قال ابن قدامة: « وهذا يدل على أنه يخفف عنهم إذا رأى المصلحة فيه وله الترك أيضاً إذا رأى المصلحة ». ^(٦)

(١) انظر ص: (٣٤٥).

(٢) الشرح الصغير مع بلغة السالك، للصاوي (٢٠٧/٢).

(٣) الماوردي، الحاوي الكبير (٣٤٣/١٤). النووي، روضة الطالبين (٣١٩/١٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦٠٣/١٠). البهوتي، كشف القناع (١٦٠/٣).

(٤) الماوردي، الحاوي الكبير (٣٤٣/١٤).

(٥) تقدم ص: (٢٥٩).

(٦) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦٠٣/١٠).

الإمام يعمل في تقرير العشر على ما يؤديه اجتهاده إليه، فإن رأى المصلحة في اشتراط العشر في جميع البضائع فعل، وإن رأى نصف العشر فعل، وإن رأى أن ينوعها بحسب الحاجة إليها فعل، وإن رأى الإسقاط لحاجة وضرورة فعل، لأن الأمر مبني على الاجتهاد، وهذا ما دل عليه فعل عمر $\frac{1}{2}$ حيث كان يأخذ من بعض البضائع العشر، ومن بعض النصف كما تقدم حسب الضرورة والحاجة.

وذكر الحنفية أنه لا يؤخذ من الحربي شيء إذا كان من قوم لا يأخذون من تجار المسلمين شيئاً، لما تقدم من أن الأخذ من الحربي بناءً على العمل بالمثل أو بمبدأ المجازاة.^(١) لأننا أحق بمكارم الأخلاق منهم، لأن عدم أخذهم من تجار المسلمين يدل على الكرم منهم ونحن أولى به.^(٢)

الخلاصة: أن الأمر للإمام في هذه المسألة حسب ما يؤديه إليه اجتهاده بناءً على المصالح العامة بعيداً عن التشهي والمصلحة الخاصة. وقد يكون في وقت من الأوقات أن البلد بحاجة إلى نوع من البضائع فيسقط الضريبة الجمركية من أجل الإكثار منها أو من أجل رخص سعرها ونحو ذلك. وقد يرفع أحياناً سعر الضريبة لأنه بغير حاجة إلى هذه السلع أو لتشجيع السلع المحلية، ونحوه من الاعتبارات.

ثالثاً: انقطاع حق الولاية بالنسبة للحربي:

هذه المسألة نص عليها الحنفية دون غيرهم: وهي أنه إذا مرَّ الحربي على العاشر فلم يعلم به حتى عاد إلى دار الحرب ثم رجع ثانياً فعلم به، لم يعشره لما مضى، لأن ما مضى سقط، لانقطاع حق الولاية عنه بدخوله دار الحرب، ولو اجتاز الذمي ولم يعلم به العاشر ثم علم به في الحول الثاني أخذ منه لأن الوجوب قد ثبت ولم يوجد ما يسقطه.^(٣)

(١) العيني، البناية شرح الهداية (٣/٣٩٧). الزيلعي، تبين الحقائق (٢/٨٩). المودودي، الاختيار (١/١٦٨).

(٢) المراجع السابقة.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٣٧-٣٨). ابن نجيم، البحر الرائق (٢/٤٠٧).

ولكن هذه المسألة في وقتنا هذا نادرة الحدوث حيث وضعت نقاط محددة للمرور بين الدول إما عن طريق المطارات أو طريق البر على الحدود إلا في حالة ما يسمى الآن بالتهريب، بأن يفر صاحب البضائع ببضاعته من طريق غير مشروع للمرور، والله أعلم.

المطلب الرابع

مصارف العشر

إن العشر الذي يؤخذ من أهل الذمة ومن الحربيين من أموالهم التجارية، يصرف في مصارف الفيء بالاتفاق، لأنه مال حصل عليه المسلمون من غير قتال، يتوقف صرفه على اجتهاد الإمام في تقدير المصالح، فمصرفه إذاً لمصالح المسلمين.^(١)

وفي الأحكام السلطانية: إن كل مال وصل من المشركين عفواً من غير قتال ولا بإيجاف خيل ولا ركاب كمال الهدنة والجزية وأعشار متاجرهم أو كان واصلاً بسبب من جهتهم كمال الخراج فهو فيء.^(٢)

وقال أبو يوسف: « وسبيل ما يؤخذ من أهل الذمة جميعاً وأهل الحرب سبيل الخراج ». ^(٣)

وأما كيفية صرفه على مصالح المسلمين فقد تقدم ذكره عند الكلام عن مصارف الخراج مفصلاً. ^(٤)

ولكن باختصار: إن معرفة مصالح المسلمين كأرزاق المقاتلة وذرائعهم وسد الثغور وبناء القناطر والجسور وإعطاء القضاة والمدرسين والعلماء والمفتين والعمال، بقدر كفايتهم، يبدأ فيه بالأهم فالأهم.

ويرجع تقدير الأهم إلى الإمام في اجتهاده. ويختلف تقديره حسب نظري من وقت لآخر حسب الأوقات والأزمات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن

(١) الرازي، تحفة الملوك، ص: ١٩٢. الكاساني، بدائع الصنائع (٣٨/٢). الدسوقي، حاشية الدسوقي (٥٠١/٢). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٢٦. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٣٦.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٢٦. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٣٦.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٣٤.

(٤) انظر ص: (١٧٨) وما بعدها.

المهم في الأمر هو تقدير الإمام المسؤول بعيداً عن اتباع هوى النفس والمصلحة الخاصة، بل يراعى فيه المصالح العامة التي تخدم المسلمين. والله أعلم.

الخلاصة: لقد انتهيت من هذا الفصل الذي يتكلم عن عشر أموال التجارة وأحكامه. وهو في الحقيقة يمثل في هذا العصر ما يسمى بالضريبة الجمركية.

المبحث الخامس

مقارنة العشر بالخراج والضريبة

بعد الكلام عن العشر وأحكامه لا بُدَّ من مقارنة بينه وبين ما تقدم من الخراج والضريبة، وهل العشر موافق لهما أو مخالف؟ أم هناك أوجه من التوافق فيما بينهما وأوجه من التخالف؟ وقد تكلمت في الأمرين في مطلبين:

المطلب الأول

مقارنة بين العشر والخراج

إن العشر يتفق مع الخراج في بعض الوجوه ويختلف معه في بعض الوجوه أيضاً.

أما أوجه التوافق بين العشر والخراج فهي:

١- إن فرضية العشور أساسها التشريع الفقهي الاجتهادي ومبناه القرآن والسنة النبوية، وكذلك الخراج. وتقدم الكلام عند بيان أدلة مشروعية كل منهما، وأن أول من وضع ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ووافقه الصحابة رضي الله عنهم على فعله، بطريق الاجتهاد المبني على النصوص الشرعية من الكتاب والسنة.

٢- إن فرضية كل منهما من قبل الدولة المسلمة بما لها من حق السيادة على أقاليمها وأراضيها ورعاياها، ناشئ من تشريع الأحكام التي تكفل سيطرتها وممارسة سيادتها على حدودها وأقاليمها تحقيقاً للمصلحة العامة، إلا أنه ورد عن الحنفية أن العشر مبني على مبدأ المعاملة بالمثل^(١)، وليس أصالة، وتقدم الكلام عليه.

(١) ابن الهمام، فتح القدير (٢/ ١٧٥). المودودي، الاختيار (١/ ١٦٨). وانظر كذلك د. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص:

٣- أن في كل منهما تأميناً لموارد مالية للدولة لممارسة أعبائها وتحقيقاً لمبدأ التضامن الاجتماعي بين مختلف رعاياها من مسلمين وذميّين يساهمون في تحمل الأعباء العامة، ومنها الأعباء المالية.

٤- أن كلاً من العشر والخراج يؤخذ من غير المسلمين ابتداءً. وتقدم الكلام عليه والحكم إذا انتقلت الأرض الخراجية إلى المسلم، وأما ابتداءً فلا يوظف الخراج على المسلم، وأما ما يؤخذ من المسلم من العشر فإنه زكاة.

٥- أن مصرف كل من الخراج والعشر هو المصالح العامة للمسلمين فهما يتفقان في المصرف لأن كل من العشر والخراج حصل عليه المسلمون من أموال الكفار من غير قتال ولا إيجاب خيل فهو مال فيء، فيتفقان في المصرف.

٦- أن الذي يتولى استيفاء العشر والخراج وقبضهما إنما هو الإمام، فيتفقان في ذلك. فالإمام هو الذي يولي من يقوم بهذه المهمة من التقدير والحماية ونحوها.

٧- ويتفقان أيضاً في شروط العامل عليهما وآدابه من الرفق والعدل والإنصاف وعدم الظلم ونحوها مما تقدم من الآداب والشروط في العامل.

٨- أن كلاً من مسقطات كل منهما الإسلام، فلا يؤخذ العشر من المسلم وكذلك الخراج، وتقدم توضيحه عند مسقطات كل منهما.

٩- يجوز للإمام أن يسقط العشر عن بعض التجار عند وجود مصلحة فيه، وكذلك يجوز له إسقاط الخراج على الراجح إذا رأى مصلحة في إسقاطه.

١٠- يجوز للإمام الزيادة والنقصان في مقدار كل من العشر والخراج حسبما تقتضيه المصلحة العامة على القول الراجح.^(١)

هذه هي أوجه التوافق بين العشر والخراج.

وأما أوجه التخالف بين العشر والخراج فهي على النحو الآتي:

(١) أوجه الاتفاق هذه لم أرجع فيها إلى مصدر معين وإنما هي حسب الاستقراء من خلال ما تقدم من الكتابة في كلا الموضوعين من الخراج والعشر. فأرجو أن أكون قد وفقت لذلك. والله أعلم.

١- إن الخراج ضريبة توضع على الأرض التي بأيدي الذميين يفلحونها ويزرعونها في شكل إصلاح للأرض وتوفير المياه لها وشق الطرق بما يضمن حسن استغلالها والانتفاع منها.

وأما العشر فهو ضريبة تؤخذ من الأموال التجارية التي يدخل بها غير المسلمين بلاد الإسلام للتجارة بها داخل الدولة المسلمة.

٢- إن الخراج يؤخذ مرة واحدة في السنة، والمراد به خراج الوظيفة. وأما خراج المقاسمة فيؤخذ عند الخارج من الأرض، ولكن الأصل في وضع الخراج أن يكون وظيفة، ولا يعدل عنه إلى المقاسمة إلا عند الضرورة، وخراج الوظيفة يؤخذ مرة واحدة في السنة. وأما العشر فإنه يكرر إذا تكرر دخول الحربي إلى بلاد الإسلام في السنة أكثر من مرة واحدة، وأما إذا لم يتكرر دخوله فيؤخذ مرة واحدة ولا يتكرر.

٣- يختلف كل من العشر والخراج عن بعضهما في المقدار، فالذي يؤخذ في الخراج غير الذي يؤخذ في العشر، فهما يختلفان في المقدار. وعلى كلا الحالين فإن العشر والخراج يعتبران ضريبة شرعية ثابتة بالاجتهاد المبني على النص كما تقدم، ويراعى فيهما المصلحة العامة.

المطلب الثاني

مقارنة بين العشر والضريبة

إن ضريبة العشور في الحقيقة هي نوع من الضرائب الموجودة في الزمن الحالي وهو ما يسمى الآن بالضريبة الجمركية التي توضع على البضائع المستوردة من الخارج. وإن الضرائب الجمركية الآن معمول بها حسبها عمل بالعشور سابقاً مع اختلاف في بعض الأمور. ولكن يعمل الآن بالضريبة الجمركية وتوضع بناء على ما وضع عليه العشور وبالنظر إلى نظرية كل من الجمهور والحنفية في ذلك. وهو مبدأ المعاملة بالمثل أو بمبدأ سيادة الدولة. وكذلك حماية للإنتاج المحلي. وتعتبر حصيلة الضرائب الجمركية أهم عناصر الإيرادات العامة، وتفرض بقصد تحقيق إيرادات الخزينة العامة، وتفرض بقصد حماية الإنتاج المحلي.^(١)

ولكن تختلف الضريبة الجمركية الحالية عن ضريبة العشور سابقاً بعدة أمور:

١- أن ضريبة العشور لا تؤخذ من المسلمين، وإنما تؤخذ من غيرهم، وما أخذ من المسلمين من ربع العشر ليس هو من باب ضريبة العشور المعروفة، وإنما هو من عشر الزكاة، لأن المسلم يؤخذ من مال تجارته الزكاة ويقدر ربع العشر.

قال ﷺ: «إنما العشور على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشور».^(٢)

فقوله: «وليس على المسلمين عشور»، يريد عشور التجارات والبياعات، دون عشور الصدقات.^(٣) فعلم منه أن ما يؤخذ من المسلمين إنما هو زكاة، وليس من العشور المعروفة التي تؤخذ من غير المسلمين. وأما الضريبة الجمركية في الزمن الحاضر فتؤخذ منهم

(١) عبد المنعم فوزي، المالية العامة، ص: ٢٩٩.

(٢) تقدم ص: (٣٣٥).

(٣) الخطابي، معالم السنن (٣/ ٣٤).

كغيرهم من أموال تجارتهم ولا تحسب كالزكاة ربع العشر، بل أحياناً تصل إلى مبالغ طائلة تزيد على خمسين بالمائة وأكثر بكثير.

٢- أن ضريبة العشور من قبل في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب $\frac{1}{10}$ ومن بعده كانت تقسم بالإنصاف والرفق والعدل، وتراعي أحوال الناس في هذا المجال من التجار ورعايا الدولة وأفرادها. وفي الزمن الحاضر الضريبة الجمركية قد يوجد فيه ظلم وإجحاف وخاصة في حق الطبقة الفقيرة من الناس، فترفع سعر الضريبة الجمركية مما يؤدي إلى غلاء سعر السلع التجارية المستوردة والتي يكون الناس بحاجة إليها وهي من ضروريات الحياة، فيقع الظلم بالفقراء.

وتقدم القول عند بيان مقدار العشر بأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب $\frac{1}{10}$ وضع سعر الضريبة على الحربيين من العشر إلى نصف العشر على الطعام الذي يحتاج إليه أفراد الدولة المسلمة من أجل تخفيف الأسعار وجلب ما يحتاجون إليه.

٣- أن ضريبة العشور تسقط عن الذمي إذا ادعى أنه مشغول بدين، ويحتاج لقضاء دينه، فالمال إذا أريد أخذ العشر منه لا بُدَّ من أن يكون فارغاً من الدين، وهذا أمر يراعى عند أخذ العشر. ولكن هذا الأمر غير موجود في الضريبة الجمركية الحالية، ولا يراعى شيء من ذلك، وإنما تؤخذ هذه الضريبة على أموال التجارة عامة سواء أكان صاحبها فارغاً من الدين أم لا.

وعلى كل لوروعيت هذه الأمور في الضرائب الجمركية الآن ومنها الأمور المهمة التي يراعى فيها مصلحة التجار ومصلحة العامة من الناس من أفراد الدولة، لكان ذلك حسناً وأمرأ مهمماً، وبخاصة أن الناس الآن يشكون كثيراً من الضائقة الاقتصادية والأحوال العامة عموماً، بسبب سيطرة الأنظمة الرأسمالية ونظام العلمنة الاقتصادية التي تبقي الأموال في أيدي طائفة معينة من الناس، ويحرم منها الفقراء والمساكين الذين لا يجدون ما يسدون به رمقهم أو يسترون به أنفسهم بسبب الغلاء الفاحش والأنظمة المالية الحديثة التي لا تعرف أحداً، وإنما المهم عندهم زيادة الثروات في أيدي الأغنياء، مما نجد أن أناساً

يجوعون وفي المقابل أناساً يعيشون في إسراف وتبذير وتبديد للنعم وعدم أداء حق الله فيها، ولا يعرفون ما هو التكافل أو التضامن الاجتماعي.

الباب الثالث

في الجزية والخمس

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في الجزية وأحكامها

وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف الجزية ونشأتها وأدلة مشروعيتها.
- المبحث الثاني : أنواع الجزية، ومحلها وشروطها.
- المبحث الثالث : مقدار الجزية ووقت وجوبها.
- المبحث الرابع : استيفاء الجزية ومصارفها.

الفصل الثاني : في الخمس وأحكامه

وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف الخمس وحكمه.
- المبحث الثاني : في الغنمة.
- المبحث الثالث : في الفياء والسلب والنفل.
- المبحث الرابع : في الرضخ والركاز والمعادن.

الفصل الثالث : مقارنة بين الجزية والخمس مع الخراج والضريبة

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول:

مقارنة الجزية بالخراج والضريبة.

- المبحث الثاني:

مقارنة الخمس بالخراج والضريبة.

الفصل الأول

في الجزية

المبحث الأول: تعريف الجزية ونشأتها

المطلب الأول: تعريف الجزية:

الجزية في اللغة: بالكسر وهي خراج الأرض، وما يؤخذ من الذمي. جمع: جزئ
وجزئي وجزاء^(١). وهي مأخوذة من المجازاة لكفنا عنهم. وقيل
من الجزاء بمعنى القضاء، قال تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَىٰ نَفْسٌ
عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ
يُنصَرُونَ﴾^(٢) أي لا تقضي^(٣). ويمكن أن يقال هي العقوبة
والجزاء. وفي الأحكام السلطانية: اسمها مشتق من الجزاء، إما
جزاء على كفرهم لأخذها منهم صغاراً، أو جزاء على أماننا لهم
لأخذها منهم رفقاً^(٤).

الجزية في الاصطلاح: هي الوظيفة المأخوذة من الكافر لإقامته بدار الإسلام في كل
عام^(٥). وعرفها آخرون بأنها: الخراج المضروب على رؤوس الكفار إذلالاً
وصغاراً^(٦). وآخرون قالوا بأنها: ما لزم الكافر من مال لأمنه باستقراره تحت

(١) ابن منظور، لسان العرب، باب: الجيم، مادة: جزي (٢/ ٢٨٠). الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، باب: الجيم، مادة: ج زي (١/ ٤٩٠).

والمعتمد، باب: الجيم، مادة: جزي، ص: ٧٦.

(٢) البقرة آية: (٤٨).

(٣) الشريبي الخطيب، الإقناع، دار المعرفة بيروت (٢/ ٢٢٢). الصاوي، بلغة السالك (٢/ ١٩٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير

(١٠/ ٥٦٧).

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٥١. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٥٣.

(٥) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٦٧).

(٦) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ٣٤).

حكم الإسلام وصونه.^(١) ولو نظر في هذه التعاريف لعلم أنها متقاربة إلى حد ما حتى يتفق الجميع أنها مأخوذة من الكفار ولإقامتهم في دار الإسلام. وعرفها ابن الأثير^(٢) بأنها: « عبارة عن المال الذي يعقد للكتابي عليه الذمة ». ^(٣) وقد قال شيخنا الزحيلي عن الجزية: « والجزية بديل عن حماية المسلمين لأهل الذمة، وعن المشاركة في الجهاد، ودليل مادي على الولاء للدولة الإسلامية ». ^(٤) فهذا القول يجمع التعاريف حيث أن الجزية تؤخذ بديلاً عن الحماية وتعبيراً عن الولاء للدولة المسلمة، ويأتي المراد به وهو الالتزام بأحكام الإسلام وهو الولاء للدولة الإسلامية. وكذلك تؤخذ بدلاً عن مشاركتهم في الجهاد وفي الدفاع عن الدولة. ويمكن أن يقال بأنها: ضريبة مالية توضع على رؤوس الذميين لإقامتهم بدار الإسلام يلتزمون بأدائها للدولة الإسلامية إذا توافرت شروط وجوب الجزية، التي تأتي.

(١) الدسوقي، حاشية الدسوقي (٢/ ٥١٨).؟؟ الأزهرى، جواهر الإكليل (١/ ٣٧٥).

(٢) هو القاضي مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ثم الموصل، ولد سنة ٥٤٤ هـ وتوفي سنة ٦٠٦ هـ. انظر سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٨٨) وما بعدها.

(٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت. علي عبد الحميد، دار ابن الجوزي الدمام، ط. ثلاثة سنة ١٤٢٥ هـ، ص: ١٥٣.

(٤) الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر دمشق، ط. الثامنة، سنة ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٥ م (٨/ ٥٨٧٩).

المطلب الثاني

أدلة مشروعية الجزية

ثبتت مشروعية الجزية بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فقله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(١). فالآية تدل على مشروعية أخذ الجزية من أهل الكتاب ^(٢) الذين وصفهم الله تعالى بالصفات المذكورة في الآية. قال ابن حجر العسقلاني ^(٣): « هذه الآية هي الأصل في مشروعية الجزية، ودل منطوق الآية على مشروعتها مع أهل الكتاب » ^(٤).

أما السنة: فوردت أحاديث كثيرة تدل على مشروعية الجزية وتأمير بها ومن هذه الأحاديث:

١- ما روى المغيرة بن شعبة ^(٥) أنه قال لجند كسرى يوم نهاوند: « أمرنا نبينا رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية » ^(٦).

(١) التوبة آية: (٢٩).

(٢) أبو بكر الجزائري، أيسر التفاسير (٣٥٩/٢).

(٣) هو أحمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر، من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان في فلسطين، ومولده ووفاته بالقاهرة، وله مؤلفات كثيرة، ولد سنة ٧٧٣ هـ وتوفي سنة ٨٥٢ هـ. الأعلام (١٧٣/١).

(٤) ابن حجر، فتح الباري (٣١٨/٦). وانظر كذلك المباركفوري، تحفة الأحوذى، ت. عصام الصبايطي، دار الحديث القاهرة، ط. أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م (٥٣٨/٤).

(٥) هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود أبو عيسى، كان من دهاة العرب، أسلم عام الخندق وشهد الحديبية وبعثه النبي ﷺ بعد إسلام أهل الطائف فهدم اللات، وشهد معارك كثيرة وولاه عمر فتوحاً كثيرة. توفي سنة ٥٠ هـ البداية والنهاية (٥٠/٧).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الجزية، باب الجزية والمواعدة مع أهل الحرب. صحيح البخاري، ص: ٥٧٠. رقم (٣١٥٩).

٢- وعن بريدة^(١) قال: كان رسول الله ﷺ بعث أميراً على سرية أو جيش أو صاه يتقوى الله في خاصته نفسه وبمن معه من المسلمين خيراً وقال له: « وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنْ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى خِصَالِ ثَلَاثٍ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا فَادْعُهُمْ إِلَى إعطاء الجزية فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ ».^(٢)

٣- عن عمرو بن عوف الأنصاري^(٣) : أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح : إلى البحرين يأتي بجزيتهما. وكان رسول الله ﷺ صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي . متفق عليه.^(٤)

٤- أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد : إلى أكيدر دومة الجندل^(٥) فأخذه فأتوا به فحقن دمه وصالحه على الجزية.^(٦)

٥- عن معاذ بن جبل : قال: « بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل حالم ديناراً ».^(٧)

وغيرها من الأحاديث الكثيرة التي بلغت حد التواتر في مشروعية الجزية. وتأتي أحاديث أخرى خلال الكلام عن موضوع الجزية تدل على ذلك.

يقال: بأن الجزية كانت في بداية الإسلام قبل نزول سورة التوبة وآية الجزية.

(١) بريدة بن الحبيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، أسلم حين مر به النبي ﷺ مهاجراً بالغميم، وأقام في موضعه حتى مضت بدر وأحد ثم قدم بعد ذلك. توفي سنة ٦٣ هـ. أسد الغابة (١/٢٦٣) والإصابة (١/٤١٨).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعث ووصيته إياهم. صحيح مسلم، ص: ٧٧١، رقم (١٧٣١).

(٣) هو عمرو بن عوف الأنصاري حليف بني عامر بن لؤي، شهد بدرًا وما بعدها ومات في خلافة عمر فصلى عليه. الإصابة (٥/٩).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب. صحيح البخاري، ص: ٥٦٩، رقم (٣١٥٨). ومسلم، كتاب الزهد والرقائق، ص: ١٢٧٢، رقم (٢٩٦١).

(٥) هو أكيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل، كتب إليه النبي ﷺ، وأرسل سرية إلى خالد بن الوليد، قيل أنه أسلم، والأكثر على أنه قتل كافرًا.

(٦) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في أخذ الجزية. سنن أبي داود، ص: ٤٦٥، رقم (٣٠٣٧). والبيهقي في السنن الكبرى (٩/١٨٧).

وهو حسن، ذكره ابن حجر في التلخيص (٤/٣١٤).

(٧) أخرجه أبو داود، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة. سنن أبي داود، ص: ٢٤٣، رقم (١٥٧٦). والترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة

البقرة. سنن الترمذي، ص: ١٥٨، رقم (٦٢٣). وقال هذا حديث حسن. والسنائي، كتاب الزكاة، باب زكاة البقر. سنن السنائي، ص: ٣٨١، رقم

(٢٤٥٠). وأحد رقم (٢١٠٠٣). وهو صحيح. انظر تلخيص الحبير (٤/٣١٤). ونصب الراية (٤/٣٢٧).

قال أبو عبيد: « وإنما توجه هذه الأحاديث على أن رسول الله ﷺ إنما قال ذلك في بدء الإسلام، وقبل أن تنزل سورة براءة ويؤمر فيها بقبول الجزية، في قوله: ﴿يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ^(١) وإنما نزل هذا في آخر الإسلام وفيه أحاديث ^(٢). »

ومما يدل عليه ما روي عن مجاهد حيث قال في آية التوبة: « نزلت حين أمر رسول الله ﷺ وأصحابه بغزوة تبوك ^(٣) ». ^(٤)

وأما الإجماع: فأجمع المسلمون على جواز الجزية في الجملة، وقد أخذها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وسائر الخلفاء دون أن ينكر أحد من المسلمين، فكان ذلك إجماعاً. ^(٥)

(١) التوبة آية: (٢٩).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٢٥، رقم (٤٧).

(٣) ومعلوم أن غزوة تبوك كانت في السنة التاسعة من الهجرة. انظر ابن القيم، زاد المعاد (٣/ ٥٤١). وأبو بكر الجزائري، هذا الحبيب، ص: ٢٧٨. المباركفوري، الرحيق المختوم، ص: ٤٢٩. الصلابي، السيرة النبوية (٢/ ٥٧٣).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٢٥، رقم (٤٩).

(٥) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٦٧). ابن مفلح، المبدع (٣/ ٤٠٥). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ١٨). الشرقاوي، حاشية الشرقاوي، دار إحياء التراث العربي بيروت (٢/ ٤٠٨). الجمل، حاشية الجمل (٨/ ١٣٤). الخزرجي، فتح العلام، ت. علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، ط. أولى، ١٤٠١هـ - ١٩٩٠م، ص: ٦٣٧.

المطلب الثالث

تاريخ تشريع الجزية

ذهب ابن القيم^(١) إلى أن مشروعية الجزية كانت في السنة الثامنة، ولم تؤخذ من أحد قبل هذه السنة، لأن الآية نزلت فيها حيث قال: « فإنه لم يأخذ من أحد من الكفار جزية إلا بعد نزول سورة براءة في السنة الثامنة من الهجرة، فلما نزلت آية الجزية أخذها من المجوس ». ^(٢) وذهب إليه كذلك الشرقاوي^(٣) حيث قال: « شرعت سنة ثمان وقبل تسع ». ^(٤)

وذهب آخرون إلى أن مشروعتها كانت في السنة التاسعة، لأن نزول آية التوبة كانت في السنة التاسعة. ^(٥)

قال ابن كثير في تفسير الآية: « وهذه الآية الكريمة أول أمر بقتال أهل الكتاب بعد ما تمهدت أمور المشركين ودخل الناس في دين الله أفواجاً، واستقامت جزيرة العرب، أمر الله رسوله ﷺ بقتال أهل الكتابين اليهود والنصارى، وكان ذلك في سنة تسع، ولهذا تجهز رسول الله ﷺ لقتال الروم، ودعا الناس إلى ذلك ». ^(٦)

وقال الشوكاني: « واختلف في السنة التي شرعت فيها، فقليل: سنة ثمان، وقيل: سنة تسع ». ^(٧)

(١) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ثم الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن القيم الجوزية، ولد في دمشق سنة ٦٩١ هـ. كان إماماً حافظاً قوياً، لازم ابن تيمية. وله مؤلفات كثيرة. توفي سنة ٧٥١ هـ. شذرات الذهب (٦/١٦٨).

(٢) ابن القيم، زاد المعاد (٣/١٥١).

(٣) الشرقاوي أحمد بن إبراهيم بن عبد الله الشرقاوي: فقيه شافعي، من مدرسي الأزهر بالقاهرة، توفي سنة ١٢١٤ هـ. الأعلام للزركلي (١/٨٩).

(٤) الشرقاوي، حاشية الشرقاوي (٢/٤٠٨). وانظر: الصاوي، بلغة السالك (٢/١٩٨).

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٨/٤٠). ابن كثير. تفسير القرآن العظيم (٢/٣٣٢). الشوكاني، فتح القدير (٢/٣٥٠).

(٦) ابن كثير. تفسير القرآن العظيم (٢/٣٣٢).

(٧) الشوكاني، نيل الأوطار (٨/٦١).

والراجع أنها شرعت في سنة تسع من الهجرة، لأن آية الجزية من سورة التوبة،
وسورة التوبة نزلت في غزوة تبوك، وغزوة تبوك كانت في السنة التاسعة، كما تقدم، والدليل
على أنها نزلت في غزوة تبوك ما تقدم من قول مجاهد، حيث قال في آية التوبة:
« نزلت حين أمر رسول الله ﷺ وأصحابه بغزوة تبوك ». ^(١) واتفق على أن غزوة تبوك كانت
في السنة التاسعة من الهجرة، كما تقدم.

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٢٥، رقم (٤٩).

المطلب الرابع

الحكمة من تشريع الجزية

إن كل شيء شرعه الله ﷻ فيه حكمة من تشريعه قد يهتدى إليها وقد لا يهتدى إليها، أو قد يعلمها البعض القليل دون الآخر، فكَذَلِكَ الأمر بالنسبة لمشروعية الجزية، فإن لمشروعيتها حكماً متعددة، ومن هذه الحُكَم:

أولاً: الجزية علامة خضوع وانقياد لحكم المسلمين.

وهذا واضح وبين في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ فيه تأويلان: أحدهما وهو ضعيف: أذلاء مستكنين، والثاني وهو الصحيح: أن تجري عليهم أحكام الإسلام.^(٢)

قال ابن القيم: « والصواب في الآية أن الصغار هو التزامهم لجريان أحكام الملة عليهم وإعطاء الجزية، فإن التزام ذلك هو الصغار ».^(٣)

وذكر ابن العربي^(٤) في معنى قوله تعالى: ﴿عَنْ يَدٍ﴾، خمسة عشر قولاً وذكر منها:

« اعترافاً منهم أن يد المسلمين فوق أيديهم ».^(٥)

والصغار: هو التزام بأحكام المسلمين، لأن الشخص إذا كلف بما لا يعتقده سمي ذلك صغاراً عرفاً.^(٦) فحمل غير المسلمين على حكم المسلمين فهو دليل انقياد وخضوع وهو الصغار بحد ذاته.

(١) التوبة آية: (٢٩).

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٥٣.

(٣) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ٣٥).

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافيري الإشبيلي المالكي، أبو بكر ابن العربي، قاضي من حفاظ الحديث، وبلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين.

توفي سنة ٥٤٣ هـ. الأعلام (٧/ ١٠٦).

(٥) ابن العربي، أحكام القرآن (٤/ ٣٩٢).

(٦) النووي، روضة الطالبين (١٠/ ٣١٦). الجمل، حاشية الجمل (٨/ ١٣٥).

ثانياً: الجزية وسيلة هداية أهل الذمة.

إن مشروعية الجزية تعد وسيلة مهمة من أجل هداية الناس وإدخالهم في الإسلام، لأن الكافر لو خير بين أمرين: إما الإسلام وإما القتل فقد يختار غير الإسلام فيقتل فينسد عليه باب الإيمان، ويتحتم عليه الكفر. وقد يختار غير الإسلام لقلة معرفته بمحاسنه وتعاليمه، فشرعت الجزية، والحكمة من مشروعيتها الهداية، وإن الهداية تحصل بالجزية من خلال أمرين:

الأول: الصغار الذي يلحق أهل الذمة حين دفع الجزية وقبولهم بحكم الإسلام.

والثاني: ما يترتب من خلال إقامتهم في دار الإسلام من مخالطة أهله والتعرف على محاسنه.^(١)

قال الشوكاني: « قال العلماء: الحكمة في وضع الجزية أن الذي يلحقهم ويحملهم على الدخول في الإسلام مع ما في مخالطة المسلمين من الإطلاع على محاسن الإسلام ». ^(٢) وقال الشربيني الخطيب ^(٣): « وربما يحملهم ذلك على الإسلام مع مخالطة المسلمين الداعية إلى معرفة محاسن الإسلام ولعل الله تعالى أن يخرج منهم من يؤمن بالله واليوم الآخر ». ^(٤)

وقال ابن العربي: « أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ الْكَافِرُ لَيْسَ مِنَ الْفَلَاحِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْهَلَكَةُ، فَإِذَا أُعْطِيَ الْجِزْيَةَ وَأُمِّهْلَ لَعَلَّهُ أَنْ يَتَدَبَّرَ الْحَقَّ، وَيَرْجِعَ إِلَى الصَّوَابِ، لَا سِيَّمَا بِمُرَاقَبَةِ أَهْلِ الدِّينِ، وَالتَّدَرُّبِ بِسَمَاعِ مَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ ». ^(٥)

(١) الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٤/ ٢٤٢). الرملي، نهاية المحتاج (٨/ ٨٥). الشوكاني، نيل الأوطار (٨/ ٦١).

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار (٨/ ٦١).

(٣) الخطيب الشربيني محمد بن أحمد الشربيني، شمس الدين: فقيه شافعي، مفسر. من أهل القاهرة. له تصانيف، توفي سنة ٩٧٧ هـ. الأعلام للزركلي (٦/ ٦).

(٤) الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٢/ ٢٤٢).

(٥) ابن العربي، أحكام القرآن (٢/ ٣٩٤).

وقال الكاساني: « أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ إِنَّمَا تُرْكُوا بِالذِّمَّةِ وَقَبُولِ الْجُزْيَةِ لَا لِرَغْبَةٍ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ، أَوْ طَمَعٍ فِي ذَلِكَ، بَلْ لِلدَّعْوَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ لِيُخَالِطُوا الْمُسْلِمِينَ، فَيَتَأَمَّلُوا فِي مُحَاسِنِ الْإِسْلَامِ وَشَرَائِعِهِ، وَيَنْظُرُوا فِيهَا فَيَرَوْهَا مُؤَسَّسَةً عَلَى مَا تَحْتَمِلُهُ الْعُقُولُ، وَتَقْبَلُهُ، فَيَدْعُوهُمْ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَيَرْغَبُونَ فِيهِ، فَكَانَ عَقْدُ الذِّمَّةِ لِرَجَاءِ الْإِسْلَامِ ».^(١)

ثالثاً: الجزية مورد مالي تستعين به الدولة.

إن الدولة بحاجة إلى موارد مالية عدة لتسد نفقاتها، ومن هذه الموارد الجزية إضافة إلى موارد أخرى متعددة. وتقدم منها الخراج والعشور وغيرها، فالجزية تعتبر من هذه الموارد المهمة للدولة الإسلامية، حيث تنفق فيها على المصالح العامة والحاجات الأساسية للمجتمع. وذلك كالدفاع عن البلاد وبناء الطرق والجسور ودفع رواتب الموظفين ونحوها من الأمور المهمة.

وذكر أيضاً ابن العربي في بيان الحكمة من مشروعية الجزية فقال: « في ذلك وجهان من الحكمة: أحدهما: أن في أخذها معونة للمسلمين، وتقوية لهم، ورزقاً حلالاً ساقه الله إليهم. الثاني: أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ الْكَافِرُ لَيْسَ مِنَ الْفَلَاحِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْهَلَكَةُ، فَإِذَا أُعْطِيَ الْجُزْيَةَ وَأُمْهِلَ لَعَلَّهُ أَنْ يَتَدَبَّرَ الْحَقَّ، وَيَرْجِعَ إِلَى الصَّوَابِ ».^(٢)

قال القرطبي^(٣): « لما حرم الله تعالى على الكفار أن يقربوا المسجد الحرام، وجد المسلمون في أنفسهم بما قطع عنهم من التجارة التي كان المشركون يوافون بها، قال الله ﷻ: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً ﴾^(٤) على ما تقدم، ثم أحل في هذه الآية الجزية وكانت لم تؤخذ قبل ذلك، فجعلها عوضاً مما منعهم من موافاة المشركين بتجارهم ».^(٥)

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١١١).

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن (٢/ ٣٩٤).

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الحزرجي، أبو عبد الله القرطبي. يعد من أكابر علماء المالكية، وله مصنفات كثيرة منها: الجامع في أحكام القرآن وغيره. توفي سنة ٦٧١ هـ. الأعلام (٦/ ٢١٧).

(٤) التوبة آية: (٢٨).

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٧٠).

وأريد أن أنبه بأن جباية المال ليست هي الهدف الأساسي من مشروعية الجزية، ولكن الهدف هو خضوع أهل الذمة لحكم المسلمين والعيش معهم وبينهم لمعرفة محاسن الإسلام، فيقتنعون بالإسلام فيدخلون فيه كما علم من الحكمة الأولى والثانية. والدليل أن الذمي الذي يقوم بدفع الجزية تسقط عنه بإسلامه، وكذلك كما تقدم أن الجزية لا تفرض مباشرة، ولكن يخير الكافر بين أمور ثلاثة، ويعرض عليه أولاً الإسلام، فإن دخل فيه فلا شيء عليه، وإلا خير بين الجزية أو القتل. إذاً فالغاية الأساسية هي الدعوة إلى الإسلام والدخول فيه وليس جمع المال فقط، بل هو حكمة من الحكم الثانوية وليست الأساسية.

رابعاً: تحقيق التوازن في توزيع التكاليف والأعباء المالية في الدولة.

ما دام أن المسلم يجب عليه الجهاد، فقد وجبت على غير المسلم الجزية إتماماً لمعنى التكافؤ والتبادل. ولما كان المسلم يؤدي ضريبة الدم لحماية الدولة والزكاة لحماية المجتمع، ولما كان الفرد غير المسلم يتمتع بالأمن والحماية الداخلية والخارجية في ظل الدولة الإسلامية. فقد وجب عدلاً أن يساهم أهل الكتاب في هذا كله بالمال، وعلى هذا الأساس فقد أخذ الإسلام منهم الفريضة المالية في صورة الجزية.^(١)

ولا سيما أن الجزية إنما تؤخذ بسبب الحماية وبدلاً عن ذلك كما تقدم في التعريف. إذاً فلا بُدَّ من أن يشاركوا في الأعباء المالية في الدولة، كغيرهم من المسلمين إذ إن الجزية نعمة عظيمة تسدّ لأهل الذمة، فهي تعصم أرواحهم وتمنع عنهم الاضطهاد، فهي رحمة مهداة إليهم، وهي تستلزم شكر الله تعالى والاعتراف بالجميل للمسلمين، ومن هذا الاعتراف بالجميل المشاركة في الأعباء والتكاليف المالية.

(١) د. فوزي عطوي، الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية، دار الفكر بيروت، ط. أولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م، ص: ٦٩.

المبحث الثاني

أنواع الجزية ومحلها وشروطها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

أنواع الجزية

قسم الحنفية والمالكية الجزية إلى قسمين: جزية صلحية وجزية عنوية.^(١)

وهذا التقسيم لم يرد عند الشافعية والحنابلة.

أما الجزية الصلحية فهي: ما يوضع بالتراضي على أهل الذمة فلا يتعدى عنها.^(٢)

وهذا كما روي عن ابن عباس أنه قال: «صَالِحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ نَجْرَانَ عَلَى أَلْفِي حُلَّةِ النَّصْفِ فِي صَفَرٍ وَالنَّصْفِ فِي رَجَبٍ يُؤَدُّونَهَا وَعَارِيَةً ثَلَاثِينَ دِرْعًا وَثَلَاثِينَ فَرَسًا وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا وَثَلَاثِينَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ السَّلَاحِ يَغْزُونَ بِهَا وَالْمُسْلِمُونَ ضَامِنُونَ لَهَا حَتَّى يَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ».^(٣)

وكان نصارى وهم أول من أعطى الجزية من أهل الكتاب.

وأما الجزية العنوية: فهي التي توضع بالقهر بعد أن غلب الإمام على الكفار وأقرهم

على أملاكهم.^(٤)

(١) ابن عابدين، رد المحتار (٢٣٩/٦). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٣٢٦/٤). المودودي، الاختيار (٣٨٤/٤). الخطاب، مواهب الجليل (٥٩٦/٤). المواق، التاج والإكليل مع مواهب الجليل (٥٩٦/٤). ابن جزى، القوانين الفقهية، ص: ١٧٩. الدسوقي، حاشية الدسوقي (٥٢٠/٢).

(٢) المودودي، الاختيار (٣٨٤/٤). الزيلعي، تبين الحقائق (١٥٥/٤).
(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في أخذ الجزية. سنن أبي داود، ص: ٤٦٥، رقم (٣٠٤١). وهو ضعيف الإسناد، ولكن له شواهد ذكره ابن حجر في التلخيص (٣١٨/٤). وانظر نصب الراية (٣٢٧/٤).
(٤) الزيلعي، تبين الحقائق (١٥٥/٤). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٣٢٦/٤). ابن الهمام، فتح القدير (٢٨٩/٥).

الفرق بين الجزية الصلحية والعنوية:

يفرق بينهما من عدة وجوه:

١- الجزية الصلحية توضع بتراض وصلاح وبطلب من الكافرين باختيارهم من غير غلبة وقهر. وأما الجزية العنوية فهي التي توضع بغير رضاهم وبالقهر والغلبة. وهذا واضح كما مرَّ في تعريف كل نوع منهما.

٢- الجزية الصلحية غير محددة المقدار وإنما توضع بحسب ما يتفق عليه، وأما الجزية العنوية فهي محدده المقدار كما يأتي في مقدار الجزية.

وفي بداية المبتدي: « جزية توضع بالتراضي والصلاح فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق ».^(١) لأن الموجب هو التراضي، فلا يجوز التعدي إلى غيره، تحرزاً عن الغدر بهم.

وفي حاشية ابن عابدين: « وما وضع بعد ما قهروا وأقروا على أملاكهم يقدر ».^(٢)

٣- الجزية الصلحية لا يشترط لها شروط معينة إلا فيما اتفق عليه، بخلاف الجزية العنوية فإنها يشترط لها شروط معينة كالبلوغ والعقل والذكورة والغنى والعمل ونحو ذلك.

٤- الجزية الصلحية قد تضرب على الأموال والأشخاص حسب الاتفاق، وأما الجزية العنوية فلا تضرب إلا على الأشخاص فقط كما يأتي، ولا تضرب على الأموال.

هذه هي أهم الفروق بين الجزية الصلحية والجزية العنوية، وهي مستنبطة من خلال تعريف كل نوع منها والاطلاع على الشروط.

(١) بداية المبتدي مع الهداية (٤/٣٢٦). وانظر كذلك ابن المهام، فتح القدير (٥/٢٨٩). والميداني، اللباب في شرح الكتاب ٤/١٤٣ (١).

(٢) ابن عابدين، رد المحتار (٦/٢٣٩).

المطلب الثاني

محل الجزية (الطوائف الذين تؤخذ منهم الجزية)

الجزية تفرض على الكفار الذين يقيمون في دار الإسلام، وأما المستأمن الذي يدخل دار الإسلام بعقد أمان مؤقت بوقت لا يطول وهو أقل من سنة فلا جزية عليه، فإن أقام في دار الإسلام أكثر من سنة فتضرب عليه الجزية. والمراد بالكفار الذين تفرض عليهم الجزية من يحق لهم الإقامة في دار الإسلام، فالذين تؤخذ منهم الجزية إذا هم أهل الكتاب. واختلف الفقهاء فيمن تؤخذ منهم الجزية مع اتفاقهم على أخذها من البعض بغير خلاف، وأفضل القول فيه تفصيلاً:

أولاً: أهل الكتاب^(١):

اتفق الفقهاء على قبول الجزية من أهل الكتاب^(٢) سواء كانوا عرباً أم عجماء إلا ما ورد عن البعض منهم كالحسن البصري بأنها لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب العجم ولا تؤخذ من العرب^(٣). وقول الجمهور استند على أدلة من الكتاب والسنة والإجماع. ويدخل في

(١) اختلف في المراد بأهل الكتاب، فالحنفية وفي الأصح عند الشافعية إلى أن أهل الكتاب هم كل من يؤمن بنبي ويقر بكتاب، ويدخل في ذلك اليهود والنصارى ومن آمن بزبور داود وصحف إبراهيم، وذلك لأنهم يعتقدون ديناً سواياً منزلاً بكتاب. وأما الحنابلة وفي وجه عند الشافعية قالوا: إن المراد بأهل الكتاب هم اليهود والنصارى بجمع فرقمهم المختلفة من يعقوبية والفرنجية والروم والأرمن وغيرهم، دون غيرهم ممن لا يؤمن إلا بصحف إبراهيم وزبور داود وذلك لقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَفَنَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]. فالطائفتان اللتان أنزل عليهما الكتاب من قبلنا هما اليهود والنصارى. «وأجيب بأن المراد مما اطلع عليه القائلون وهم قريش لأنهم لم يشتهر عندهم من جميع الطوائف من له كتاب إلا اليهود والنصارى، وليس في ذلك نفي بقية الكتب المنزلة كالزبور وصحف إبراهيم وغير ذلك» قاله ابن حجر في الفتح. وأما صحف إبراهيم وداود فقد كانت مواعظ وأمثالاً لا أحكام فيها فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على أحكام. انظر ابن عابدين، رد المحتار (٢٤١/٦). النووي، روضة الطالبين (٣٠٤/١٠). الرملي، نهاية المحتاج (٨٨/٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٦٨/١٠). ابن حجر، فتح الباري (٣١٩/٦).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٠/٧). ابن عابدين، رد المحتار (٢٤١/٦). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. الخطاب، مواهب الجليل (٥٩٣/٤). النووي، روضة الطالبين (٣٠٤/١٠). الشربيني، الخطيب، مغني المحتاج (٢٤٤/٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٦٨/١٠). البهوتي، كشف القناع (١٣٦/٣).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٣١، رقم (٦٢). الشوكاني، نيل الأوطار (٦٠/٨).

النصارى واليهود الفرق التي تدين بكتبهم كالسامرة فإنهم يدينون بالتوراة، واليعقوبية والفرنجية وغيرهم من فرق النصارى.

أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿ قَدْ نَلَّوْا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(١). صرحت الآية بذكر أهل الكتاب وسواء كانوا من العرب أو العجم لعموم الآية، ولم تفرق بين العرب والعجم. أما من السنة فأحاديث كثيرة:

١- أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد % إلى دومة الجندل فأخذوا أكيدر دومة فصالحه على الجزية وهو من العرب.^(٢)

٢- وعن ابن شهاب^(٣) قال: « وأول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصارى ».^(٤) وهم من العرب.

٣- كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ % وهو باليمن « أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر^(٥) ». ^(٦) ومعلوم أن أهل اليمن هم من العرب.

قال أبو عبيد: « فقد قبل رسول الله ﷺ الجزية من أهل اليمن وهم عرب إذ كانوا أهل كتاب وقبلها من أهل نجران، وهم من بني الحرث بن كعب ».^(٧)

وإن النبي ﷺ كان يأمر من بعثه على سرية أن يدعوه إلى أداء الجزية ولم يخص بها عجمياً دون غيره، وأكثر ما كان النبي ﷺ يغزو العرب.

(١) التوبة آية: (٢٩).

(٢) تقدم ص: (٤١٣).

(٣) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري الإمام القرشي، أحد فقهاء التابعين وحفظة السنة، توفي سنة ١٢٤ هـ. البداية والنهاية (٩/ ٣٥٤).

(٤) أبو عبيد في الأموال، ص: ٣٢، رقم (٦٧).

(٥) نوع من الثياب وهو اسم قبيلة وبها سميت الثياب وإليها ينسب البز المعافري. انظر الشوكاني، نيل الأوطار (٨/ ٦٢).

(٦) تقدم ص: (٤١٣).

(٧) أبو عبيد، الأموال، ص: ٣٢.

الإجماع:

قال ابن قدامة: « وَلَإِنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ، فَإِنَّ عُمَرَ رضي الله عنه أَرَادَ الْجِزْيَةَ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ فَأَبَوْا ذَلِكَ وَسَأَلُوهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مِثْلًا يَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، حَتَّى لَحِقُوا بِالرُّومِ، ثُمَّ صَالَحَهُمْ عَلَى مَا يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ عَوَضًا عَنِ الْجِزْيَةِ، فَلَا تُخَوِّذُ مِنْهُمْ جِزْيَةً، غَيْرَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ صِفَةِ جِزْيَةٍ غَيْرِهِمْ، وَمَا أَنْكَرَ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا. وَقَدْ ثَبَتَ بِالْقَطْعِ وَالْيَقِينِ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ وَيَهُودِهِمْ، كَانُوا فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُمْ فِيهَا بِغَيْرِ جِزْيَةٍ، فَثَبَتَ يَقِينًا أَنَّهُمْ أَخَذُوا الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ »^(١).

وأما قول الحسن البصري ومن قال بقوله استند على ما روي « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يقاتل العرب على الإسلام ولا يقبل منهم غيره، وأمر أن يقاتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون »^(٢).

وقد أجاب عنه أبو عبيد بقوله: « وإنما نرى الحسن أراد بالعرب ههنا أهل الأوثان منهم الذين ليسوا بأهل كتاب، فأما من كان من أهل الكتاب فقد قبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم، وذلك بين في أحاديث »^(٣).

ثانياً: المجوس^(٤):

ذهب الجمهور من الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة أن الجزية تؤخذ وتقبل من المجوس سواء كانوا عرباً أو عجماء^(٥).

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٧٢/١٠).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٣١، رقم (٦٢).

(٣) المصدر السابق، ص: ٣١.

(٤) المجوس: هم عبدة النار القائلون إن للعالم أصليين اثنين مدبرين، يقتسمان الخير والشر، والنفع والضرر، والصالح والفساد، أحدهما النور والآخر الظلمة. الشهرستاني، الملل والنحل (٢٣٢/١).

(٥) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٠/٧). ابن عابدين، رد المحتار (٢٤٢/٦). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. القرافي، الذخيرة (٤٥١/٣). النووي، روضة الطالبين (٣٠٤/١٠). الشرقاوي، حاشية الشرقاوي (٤٠٩/٢). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٦٩/١٠). الحراي، المحرر في الفقه (٣٦٩/٢).

- إلا ما ذهب إليه ابن الماجشون^(١) المالكي بأنها لا تؤخذ من المجوس ولا تقبل منهم، وإلا ما ذهب إليه كذلك ابن وهب^(٢) المالكي بأنها لا تقبل من المجوس العرب.^(٣)
- وأدلة الجمهور على أخذ الجزية من المجوس:
- ١- عن عمر % أنه لم يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف % أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر.^(٤)
 - ٢- أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح % إلى البحرين يأتي بجزيتها. وكان رسول الله ﷺ صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي %.^(٥)
 - وكان غالب أهل البحرين إذ ذاك من المجوس.^(٦)
 - ٣- ما روي أن عمر بن الخطاب % أخذها من مجوس فارس وأن عثمان بن عفان % أخذها من مجوس البربر.^(٧)
 - ٤- ما روي عن عمر قال: ما أدري ما أصنع بالمجوس وليسوا أهل كتاب فقال عبد الرحمن بن عوف سمعت رسول الله ﷺ يقول: « وسنوا بهم سنة أهل الكتاب ».^(٨)

(١) هو أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون القرشي المدني الفقيه المالكي، وكان من الفصحاء، واختلف في وفاته قيل: ٢١٢هـ وقيل غير ذلك. وفيات الأعيان (٣/ ١٤٠). والديباج المذهب، ص: ٢٥١.

(٢) هو عبد الله بن وهب بن مسلم شيخ أهل مصر وفقهها من الثقات الأجلاء، من أصحاب مالك، جمع الفقه والرواية والعبادة، وكان يسمى ديوان العلم، توفي سنة ١٩٧هـ.

(٣) القرافي، الذخيرة (٣/ ٤٥١). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/ ٤٨٦). ابن العربي، أحكام القرآن (٢/ ٣٩١). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٧١). ابن العربي، عارضة الأحوذني، دار أم القرى بالقاهرة (٧/ ٨٥).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الجزية، باب الجزية والمواذعة مع أهل الحرب. صحيح البخاري، ص: ٥٦٩، رقم (٣١٥٧).

(٥) تقدم ص: (٤١٣).

(٦) الشوكاني، نيل الأوطار (٨/ ٦٢). القنوجي البخاري، عون الباري، دار الرشيد حلب سوريا (٣/ ٦٢٨).

ابن حجر، فتح الباري (٦/ ٣٢٢).

(٧) أبو عبيد، الأموال، ص: ٣٩.

(٨) أبو عبيد، الأموال، ص: ٣٧، رقم (٧٨). أخرجه مالك، كتاب الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس، الموطأ رقم (٥٤٤).

قال ابن عبد البر^(١): «فهو من الكلام الذي خرج مخرج العموم، والمراد منه الخصوص، لأنه إنما أراد سنوا بهم سنة أهل الكتاب في الجزية»^(٢).

٥- أجمع العلماء على أخذ الجزية منهم أي من المجوس، ونقله أكثر من واحد منهم، وعمل به الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من غير تكير ولا مخالف.

قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أخذ الجزية من المجوس»^(٣).

وقال ابن عبد البر: «فلا خلاف بين العلماء أن المجوس تؤخذ منهم الجزية وأن رسول الله أخذها منهم فأغنى عن الإكثار في هذا»^(٤).

٦- ولما جاز استرقاق المجوس جاز أن تؤخذ منهم الجزية، وكذلك مثل المرتد لما لم يجز أن يسترق لم يجز أخذ الجزية منه^(٥).

ولأن أخذ الجزية ممن تؤخذ منهم إنما تؤخذ صغاراً وذكلاً لكفرهم، وقد ساوى المجوس أهل الكتاب في الكفر بل هم أشد كفراً، فوجب أن يكونوا مثلهم^(٦). وهذه الأدلة تدل على أخذها من المجوس.

وأما من قال بأنها لا تؤخذ من المجوس استدلالاً بالآية في سورة التوبة: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٧) فإن مفهومها أن غير أهل الكتاب من المجوس وغيرهم لا يشاركونهم في حكم الآية.

(١) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي أبو عمر، من كبار حفاظ الحديث، ولد بقرطبة، ورحل رحلات طويلة، وولي قضاء لشبونة، وتوفي بشاطبة سنة ٤٦٣ هـ. الأعلام (٣١٦/٩).

(٢) فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر، اختصار وترتيب الشيخ محمد المغراوي، مجموعة النفائس الرياض، ط. أولى ١٤١٦ هـ. ١٩٩٦ م (٢٠٦/١١).

(٣) ابن المنذر، الإجماع، ص: ٥٩.

(٤) ابن عبد البر، الإجماع، ت. فؤاد الشلهوب وعبد الوهاب الشهري، دار القاسم الرياض، ط. أولى ١٤١٨ هـ، ص: ١٩٦.

(٥) العيني، عمدة القاري (١١١/١٥).

(٦) فتح البر (٢٠٦/١١).

(٧) التوبة آية: (٢٩).

ويجاب عنه: بأنه لا يسلم لأن الله تعالى لم ينه أن تؤخذ من غيرهم، وللشارع أن يزيد في البيان ويفرض ما ليس بموجود ذكره في الكتاب.^(١) وقد قام الدليل كما تقدم على مشروعية أخذ الجزية منهم.

وأما من قال بأنها لا تقبل من المجوس العرب بحجة أنه ليس في العرب مجوس إلا وجميعهم أسلم، فمن وجد منهم بخلاف الإسلام فهو مرتد. فيجاب عنه بأن النبي ﷺ أخذ الجزية من أهل البحرين وأكثرهم مجوس كما تقدم. والله أعلم.

ثالثاً: الصابئة^(٢)

اختلف في أخذ الجزية من الصابئين وسبب الخلاف فيهم هو السبب في اختلافهم هل هم أهل كتاب أم لا؟ فالذين رأوا أنهم أهل كتاب أو أقرب إليهم قالوا بأخذ الجزية منهم وغيرهم لا. وأقوالهم في المسألة ما يأتي:

ذهب أبو حنيفة إلى أنه يعقد لهم عقد الذمة وتؤخذ منهم الجزية، لأنهم عنده هم قوم من أهل الكتاب يقرؤون الزبور.^(٣)

وذهب صاحبان من الحنفية إلى أن الصابئة في حكم عبدة الأوثان فتؤخذ منهم الجزية إذا كانوا من العجم، ولا تؤخذ منهم إذا كانوا من العرب.^(٤)

وأما عند المالكية فتؤخذ منهم الجزية حتى لو لم يكونوا من أهل الكتاب، لأن الجزية تؤخذ من غير أهل الكتاب عندهم.

(١) العيني، عمدة القاري (١١١/١٥).

(٢) الصابئون اختلف فيهم قال مجاهد: الصابئون قوم بين المجوس واليهود والنصارى، ليس لهم دين. وقال غيره: فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور. وقيل: هم قوم يعبدون الملائكة. وقيل غير ذلك. انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢٨٤/١) وما بعدها.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (١١١/٧). ابن عابدين، رد المحتار (٢٤١/٦). ابن الهمام، فتح القدير (٢٩١/٥). الميداني، الباب في شرح الكتاب (١٤٤/٤).

(٤) نفس المراجع السابقة.

قال ابن عبد البر: « وتقبل الجزية عند مالك من كل كافر كتابي ومجوسي ووثنى وغيرهم من أصناف أهل الكفر عرباً وعجماً إلا المرتدين فإنه لا تقبل منهم جزية لأنهم لا يقرون على ردتهم ».^(١)

وأما مذهب الشافعية فتؤخذ منهم إذا وافقوا اليهود والنصارى في أصل معتقدهم، وإن خالفوهم في فروعه. ولا تؤخذ منهم إذا خالفوا اليهود والنصارى في أصل معتقدهم^(٢)، لأنها عندهم لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب أو من له شبهة أهل الكتاب، لهذا قالوا بهذا القول.

وأما رأي الحنابلة فذهب أحمد في رواية أنهم من جنس النصارى، وقال في موضع آخر: بلغني أنهم يسبتون هؤلاء إذا أسبتوا فهم من اليهود، فتؤخذ منهم الجزية. وروي عن عمر أنه قال: هم يسبتون. وقال مجاهد: هم بين اليهود والنصارى. وقال السدي^(٣) والربيع^(٤): هم من أهل الكتاب.^(٥)

قال ابن قدامة: « وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِمْ، فَإِنْ كَانُوا يُؤَافِقُونَ أَحَدَ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ فِي نَبِيِّهِمْ وَكِتَابِهِمْ فَهُمْ مِنْهُمْ، وَإِنْ خَالَفُوهُمْ فِي ذَلِكَ، فَلَيْسَ هُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَيُرَوَّى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْفَلَكَ حَيٌّ نَاطِقٌ، وَإِنَّ الْكَوَاكِبَ السَّبْعَةَ آلِهَةً، فَإِنْ كَانُوا كَذَلِكَ فَهُمْ كَعَبَدَةِ الْأَوْثَانِ ».^(٦)

فالجميع متفق على أخذ الجزية منهم إذا كانوا أهل كتاب أو لهم شبهة أهل كتاب إلا في رأي المالكية فتؤخذ منهم ولو لم يكونوا كذلك لأنها عندهم تؤخذ من كل كافر إلا المرتد.

(١) ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. وانظر كذلك: القرافي، الذخيرة (٤٥١/٣). الخطاب، مواهب الجليل (٥٩٣/٤).

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٥٤. النووي، روضة الطالبين (٣٠٥-٣٠٦/١٠). الرملي، نهاية المحتاج (٨٧/٨).

(٣) هو إسماعيل بن عبد الرحمن الكوفي الأعور، وهو السدي الكبير، المفسر، جرحه قوم وعدله آخرون، وخرج له مسلم والأربعة. توفي سنة ١٢٧ هـ.

(٤) هو الربيع بن أنس البكري، ويقال: الحنفي البصري ثم الخراساني. اختلف في سنة وفاته قيل: ١٣٩ هـ وقيل: ١٤٠ هـ.

(٥) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٦٨/١٠). الحراني، المحرر في الفقه (٣٦٩/٢). البهوتي، كشف القناع (١٣٧/٣).

(٦) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٣٦٨-٣٦٩/١٠).

ذكر الجصاص: « بأن الصابئين فريقان، فريق منهم أقرب إلى النصارى وهو منهم لأن النصارى فرق متعددة. وفريق آخر منهم هم عبدة الأوثان فهم ليسوا بأهل كتاب ». ^(١) فبناء عليه وقع الخلاف، ولكن الراجح أنها تؤخذ منهم إطلاقاً سواء كانوا أهل كتاب أم لا، ويأتي توضيحه عند الكلام على من تؤخذ منهم الجزية من المشركين إن شاء الله.

رابعاً: أخذ الجزية من المشركين.

اختلف العلماء في قبول الجزية من المشركين، وسبب الخلاف: أن آية الجزية نصت على أهل الكتاب، فاقصر البعض عليهم دون غيرهم وتوسع البعض الآخر. والخلاف في المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الشافعية والحنابلة في المذهب وابن الماجشون من المالكية إلى

أن الجزية لا تؤخذ من المشركين ولا تقبل منهم مطلقاً سواء كانوا عرباً أو عجماء، ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل. ^(٢)

القول الثاني: ذهب الحنفية وهي رواية عن بعض المالكية ورواية عن أحمد إلى أن

الجزية تقبل من المشركين العجم دون العرب. ^(٣)

(١) الجصاص، أحكام القرآن (٣/ ١١٨).

(٢) النووي، روضة الطالبين (١٠/ ٣٠٥). الرملي، نهاية المحتاج (٨/ ٨٨). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٤/ ٢٤٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٧٣). الزركشي، شرح الزركشي (٦/ ٥٦٧). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/ ٤٨٦). ابن جزي، القوانين الفقهية، ص: ١٧٩.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١١٠). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٨٥). الميداني، اللباب في شرح الكتاب (٤/ ١٤٤). القرافي، الذخيرة (٣/ ٤٥٢). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٧١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٧٣).

القول الثالث: ذهب المالكية في الراجح لديهم والأوزاعي^(١) وفقهاء الشام إلى أن الجزية تقبل من المشركين سواء كانوا من العرب أو العجم أو من غيرهم. ورواية عن مالك أنها تقبل إلا من كفار قريش.^(٢)

الأدلة:

استدل الفريق الأول بأن الجزية لا تؤخذ من المشركين مطلقاً سواء أكانوا من العرب أم من العجم بما يأتي:

١- قوله الله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٣). فالآية نصت على أخذ الجزية من أهل الكتاب خاصة، فإنها تؤخذ منهم دون غيرهم.

٢- قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٤).

٣- قول رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»^(٥).

دلت الآية المتقدمة والحديث على أنه لا يقبل من المشركين إلا الإسلام أو السيف، ولم ينص على الجزية وإنما خص من ذلك أهل الكتاب بالآية، والمجوس بالسنة ولأن لهم شبهة كتاب.

(١) عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو: إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، وأحد الكتاب المترسلين. ولد في بعلبك، ونشأ في البقاع، وسكن بيروت وتوفي بها. وعرض عليه القضاء فامتنع. توفي سنة ١٥٧ هـ. الأعلام للزركلي (٣/ ٣٢٠).

(٢) القرافي، الذخيرة (٣/ ٤٥١). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/ ٤٨٦). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٧١/ ٤). الخطاب، مواهب الجليل (٤/ ٥٩٣).

(٣) التوبة آية: (٢٩).

(٤) التوبة آية: (٥).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة. صحيح البخاري، ص: ٢٤٥، رقم (١٣٩٩). ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا. صحيح مسلم، ص: ٣٨، رقم (٢٠).

قال ابن قدامة: « وهذا عام خص منه أهل الكتاب بالآية والمجوس بقول النبي ﷺ: « سنوا بهم سنة أهل الكتاب »^(١) فمن عداهم من الكفار يبقوا على قضية العموم »^(٢) أدلة الفريق الثاني: استدل الذين قالوا بأنها تقبل من المشركين إلا مشركي العرب بما يأتي:

١- قول الله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٣).

قالوا: هذه الآية في عبدة الأوثان من العرب^(٤) فإنه لا يقبل منهم الجزية، ولكن إما الإسلام أو السيف. والدليل على أنها خاصة بالعرب أنها ذكرت الأشهر الحرم، والعرب كانوا يحرمون القتال فيها ويعظمونها.

٢- ما روي أن النبي ﷺ صالح عبدة الأوثان على الجزية إلا من كان منهم من العرب.^(٥) فهذا يدل على أن النبي ﷺ لم يأخذ الجزية من مشركي العرب.

٣- المعقول: وهو أن الجزية لا تقبل من مشركي العرب لأنه ﷺ نشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم، والمعجزة في حقهم أظهر لأنهم كانوا أعرف بمعانيه وبوجوه الفصاحة، فغلظ عليهم فلم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف.^(٦)

وقال الكاساني: « ثُمَّ وَجَّهَ الْفَرْقَ بَيْنَ مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمُشْرِكِي الْعَجَمِ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ إِنَّمَا تَرَكُوا بِالذِّمَّةِ وَقَبُولِ الْجِزْيَةِ لَا لِرَغْبَةٍ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ، أَوْ طَمَعٍ فِي ذَلِكَ، بَلْ لِلدَّعْوَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ لِيُخَالِطُوا الْمُسْلِمِينَ، فَيَتَأَمَّلُوا فِي مُحَاسِنِ الْإِسْلَامِ

(١) تقدم ص: (٤٢٦).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٧٤).

(٣) التوبة آية: (٥).

(٤) الجصاص، أحكام القرآن (٣/١٢١).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/٣٢٦).

(٦) الزيلعي، تبين الحقائق (٤/١٥٩). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/١٨٨).

وَسَرَائِعِهِ، وَيَنْظُرُوا فِيهَا فَيَرَوْهَا مُؤَسَّسَةً عَلَى مَا تَحْتَمِلُهُ الْعُقُولُ وَتَقْبَلُهُ فَيَدْعُوهُمْ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَيَرْغَبُونَ فِيهِ، فَكَانَ عَقْدُ الذِّمَّةِ لِرَجَاءِ الْإِسْلَامِ.

وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَحْصُلُ بِعَقْدِ الذِّمَّةِ مَعَ مُشْرِكِي الْعَرَبِ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ تَقْلِيدٍ وَعَادَةٍ، لَا يَعْرِفُونَ سِوَى الْعَادَةِ وَتَقْلِيدِ الْأَبَاءِ، بَلْ يَعُدُّونَ مَا سِوَى ذَلِكَ سُخْرِيَّةً وَجُنُونًا، فَلَا يَشْتَغِلُونَ بِالتَّأَمُّلِ وَالنَّظَرِ فِي مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ لِيَقِفُوا عَلَيْهَا فَيَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَتَعَيَّنَ السَّيْفُ دَاعِيًا لَهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَهَذَا لَمْ يَقْبَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ، وَمُشْرِكُو الْعَجَمِ مُلْحَقُونَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ فِي هَذَا الْحُكْمِ بِالنِّصِّ الَّذِي رَوَيْنَا ^(١).

٤- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «مَرَضَ أَبُو طَالِبٍ فَجَاءَتْهُ قُرَيْشٌ وَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدَ أَبِي طَالِبٍ مَجْلِسُ رَجُلٍ فَقَامَ أَبُو جَهْلٍ كَيْ يَمْنَعَهُ وَشَكَّوهُ إِلَى أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي مَا تُرِيدُ مِنْ قَوْمِكَ؟ قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ مِنْهُمْ كَلِمَةً وَاحِدَةً تَدِينُ لَهُمْ بِهَا الْعَرَبُ وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمُ الْعَجْمُ الْجِزْيَةَ. قَالَ: كَلِمَةً وَاحِدَةً؟ قَالَ: كَلِمَةً وَاحِدَةً. قَالَ: يَا عَمُّ قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ^(٢)». فيه دلالة على أن الجزية مشروعة على العجم دون العرب.

٥- يدل على جواز أخذ الجزية من سائر المشركين سوى مشركي العرب ما روي أن النبي ﷺ كان إذا بعث سرية قال: «إِذَا لَقِيتُمْ عَدُوَّكُمْ مِنَ الْمَشْرِكِينَ فَادْعُوهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ أَبَوْا فَادْعُوهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ^(٣)». وخص منهم مشركي العرب لما تقدم من الآية والسنة والمعقول.

أدلة الفريق الثالث: استدلل الذين قالوا: تقبل من كل مشرك مطلقاً سواء أكان من العرب وغيرهم بما يأتي:

١- ما روي أن رسول الله ﷺ كان إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ خَيْرًا ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١١٠-١١١).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة ص. سنن الترمذي، ص: ٧٣٠، رقم (٣٢٣٢). وقال: هذا حديث

حسن صحيح. أخرجه أحمد في مسنده رقم (١٩٠٤).

(٣) تقدم ص: (٤١٣).

بِاللَّهِ اغْزَوْا وَلَا تَعْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَمْتَلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ادْعُهُمْ إِلَى الدخول في الإسلام فَإِنْ فَعَلُوا فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلُّهُمْ الْجِزْيَةَ فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ»^(١). ظاهره عدم الفرق بين الكافر العجمي والعربي والكتابي وغير الكتابي.^(٢)

وقال النووي: «هذا مما يستدل به مالك والأوزاعي وموافقهما في جواز أخذ الجزية من كل كافر عربياً كان أو عجمياً كتابياً أو مجوسياً أو غيرهما»^(٣).

٢- ما تقدم من الحكمة من مشروعية الجزية رجاء إسلام الناس ودخولهم في الإسلام، وهذه الغاية تحصل لجميع الناس غير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم من المشركين، وسواء كانوا عجماً أو عرباً، لا فرق بين الفريقين.

وأما عدم أخذها من قريش على رواية، فعمل ذلك بأنه كان إكراماً لهم ولمكانهم من النبي ﷺ أو أنهم أسلموا كلهم، فإن وجد كافر منهم فهو مرتد، فلا تؤخذ منه.^(٤)

مناقشة وترجيح:

بعد عرض الأقوال وأدلة كل فريق يتبين أن الراجح منها هو قول المالكية في المذهب والأوزاعي ومن وافقهم عليه بأن الجزية تقبل من كل كافر، وسواء كان من العرب أو العجم مطلقاً إلا المرتد. وذلك لوجوه عدة:

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم. صحيح مسلم، ص: ٧٧١، رقم (١٧٣١).

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار (٧/ ٢٤٥).

(٣) النووي، شرح صحيح مسلم (١٢/ ٣٩).

(٤) الخطاب، مواهب الجليل (٤/ ٥٩٤).

١- قوة أدلة هذا المذهب، وخاصة الحديث الذي يوصي به النبي ﷺ الأمراء إذا بعثهم للغزو، حيث لم يفرق بين من هو من أهل الكتاب وغيره، وبين من هو عربي وغيره، فإنه يدل على العموم.

٢- بأن الحكمة من مشروعية الجزية موجودة أيضاً في المشركين عامة، العربي منهم وغيره، وهي الخضوع والانقياد لحكم المسلمين، ورجاء إسلام هؤلاء ودخولهم في الإسلام وتحت إمرته، وهاتان من أهم حكم مشروعية الجزية.

٣- ويمكن مناقشة أدلة الآخرين بما يأتي:

أولاً: أما استدلال الفريق الأول بأن الجزية تقبل من أهل الكتاب فقط ولا تقبل من المشركين في آية الجزية وأنها نصت على أهل الكتاب، فيجيب عنه بأجوبة:

١- بأن الاختصار على ذكر أهل الكتاب دون غيرهم لأمر:
أ - إكراماً لكتابهم.

ب - كونهم عالمين بالتوحيد والرسول والشرائع.

ج - تأكيداً عليهم لما أنكروا الإيمان بمحمد ﷺ مع أنه ذكر في كتبهم.

وليس المراد بأن الجزية تقبل منهم دون غيرهم، بل هي عامة في جميع الكفار، وهذا ما أشار إليه القرطبي عند تفسيره الآية.

قال القرطبي: « فأمر الله سبحانه وتعالى بمقاتلة جميع الكفار لإصفاقهم على هذا الوصف، وخص أهل الكتاب بالذكر إكراماً لكتابهم، ولكونهم عالمين بالتوحيد والرسول والشرائع والملل، وخصوصاً ذكر محمد ﷺ وملته وأمته، فلما أنكروه تأكدت عليهم الحجة وعظمت منهم الجريمة، فنبه على محلهم ثم جعل للقتال غاية وهي إعطاء الجزية بدلاً عن القتل». (١)

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٧٠ / ٨).

وكذلك فإن الجزية تقبل من المجوس وهم ليسوا بأهل كتاب بدليل قوله ﷺ: « سنوا بهم سنة أهل الكتاب »^(١) وهم من عبّاد النار، فكما ثبت في السنة جواز أخذها منهم، فكذلك الأدلة التي سبقت تدل على جواز أخذها من المشركين، وهم أولى من المجوس.

قال ابن القيم: « وَلَا فَرْقَ بَيْنَ عُبَادِ النَّارِ وَعُبَادِ الْأَصْنَامِ، بَلْ أَهْلُ الْأَوْتَانِ أَقْرَبُ حَالًا مِنْ عُبَادِ النَّارِ وَكَانَ فِيهِمْ مَنْ التَّمَسَّكَ بِدِينِ إِبْرَاهِيمَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي عُبَادِ النَّارِ، بَلْ عُبَادُ النَّارِ أَعْدَاءُ إِبْرَاهِيمَ الْحَلِيلِ ﷺ، فَإِذَا أُخِذَتْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ فَأَخَذَهَا مِنْ عِبَادِ الْأَصْنَامِ أَوْلَى، وَعَلَى ذَلِكَ تَدُلُّ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »^(٢).

٣- أن الآية خصت بالذكر أهل الكتاب ولم يذكر فيها النهي على أنها لا تؤخذ من غيرهم ولا أنها تؤخذ، فجاءت السنة وبينت أنها تؤخذ من غيرهم كالمجوس، فيكون المشركون مثلهم كما تقدم من الأدلة.

وأما قولهم: بأن القرآن أمر بقتال المشركين وكذلك السنة، وإنما خص أهل الكتاب بآية الجزية، والمجوس بالسنة، فيقال: كذلك أخذ الجزية من المشركين ثبت بالسنة والدليل الشرعي.

ثانياً: وأما ما استدلل به الفريق الثاني من أن الجزية تقبل من المشركين إلا مشركي العرب لأن النبي ﷺ لم يأخذها منهم، فيجواب عنه:

بأن عدم أخذها من مشركي العرب ليس لأنهم لا تؤخذ منهم، ولكن لأنها شرعت بعد إسلام العرب، لأنها كما تقدم شرعت في السنة التاسعة على الأرجح، وبعد فتح مكة، فلم يبق بأرض العرب مشرك.

قال ابن القيم: « إِنَّمَا لَمْ يَأْخُذْهَا مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا نَزَلَتْ فَرُضُهَا بَعْدَ أَنْ أَسْلَمَتْ دَارَةُ الْعَرَبِ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهَا مُشْرِكٌ، فَإِنَّهَا نَزَلَتْ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ وَدُخُولِ الْعَرَبِ فِي دِينِ

(١) تقدم ص: (٤٢٦).

(٢) ابن القيم، زاد المعاد (١٥٤ / ٣).

اللَّهُ أَفْوَاجًا، فَلَمْ يَبْقَ بِأَرْضِ الْعَرَبِ مُشْرِكٌ، وَلِهَذَا غَزَا بَعْدَ الْفَتْحِ تَبُوكَ، وَكَانُوا نَصَارَى، وَلَوْ
كَانَ بِأَرْضِ الْعَرَبِ مُشْرِكُونَ لَكَانُوا يُلُونَهُ وَكَانُوا أَوَّلَى بِالْغَزْوِ مِنَ الْأَبْعَدِينَ. وَمَنْ تَأَمَّلَ السَّيْرَ
وَأَيَّامَ الْإِسْلَامِ عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ، فَلَمْ تُؤْخَذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ لِعَدَمِ مَنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ لَا لِأَنَّهُمْ
لَيْسُوا مِنْ أَهْلِهَا»^(١).

إن النصوص لم تفرق بين مشرك وغيره بل هي عامة في الجميع، وأما ما ورد من
تخصيص ذكره فأجيب عنه وعرف سبب هذا التخصيص. والله أعلم.
خامساً: أخذ الجزية من المرتدين:

اتفق الفقهاء على أن الجزية لا تقبل ولا تؤخذ من المرتدين^(٢).
لأن العقد في حق المرتد لا يقع وسيلة إلى الإسلام، لأن الظاهر أنه لا ينتقل عن دين
الإسلام بعدما عرف محاسنه وشرائعه المحموده في العقول إلا لسوء اختياره وشؤم طبعه،
فيقع اليأس عن فلاحه، فلا يكون عقد الذمة وقبول الجزية في حقه وسيلة إلى الإسلام^(٣).
وبهذا يكون قد انتهى الكلام عمن تؤخذ منه الجزية من الطوائف. والله تعالى أعلم.

(١) المرجع السابق (٣/ ١٥٤).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١١١). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٨٥). الخطاب، مواهب الجليل (٤/ ٥٩٣). النووي، روضة الطالبين
(١٠/ ٣٠٥). الرملي، نهاية المحتاج (٨/ ٨٧). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٥٤. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٧٣).
الزركشي، شرح الزركشي (٦/ ٥٦٧). الفتوح، منتهى الإرادات (٢/ ٢٣٩).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١١١). الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٥٩). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/ ١٨٨).

المطلب الثالث

شروط من تفرض عليهم الجزية:

إن الجزية لا تؤخذ من الجميع مطلقاً، بل هناك شروط لمن تؤخذ منه حتى لا يقع الظلم على أحد من الكفار المأخوذ منهم الجزية. فالإسلام دين رحمة وعدل ورأفة فتراعى هذه الأوصاف، لهذا اشترط الفقهاء لأخذ الجزية من أهل الذمة شروطاً، من هذه الشروط: البلوغ والعقل والذكورة والحرية والمقدرة المالية والسلامة من العاهات المزمنة.

وتفصيل هذه الشروط على النحو التالي:

أولاً: البلوغ:

اتفق الفقهاء على أن الجزية لا تفرض على صبيان أهل الذمة. ^(١)

قال ابن قدامة: « لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا ». ^(٢)

والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة والمعقول:

أما الكتاب فلقوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٣). مفهوم الآية أن الجزية تؤخذ من المقاتلين والصبيان ليسوا من أهل القتال.

قال القرطبي: « قال علماؤنا رحمة الله عليهم: والذي دل عليه القرآن أن الجزية

تؤخذ من الرجال المقاتلين، لأنه تعالى قال: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (١١١/٧). المودودي، الاختيار (٣٨٦/٤). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. الخطاب، مواهب الجليل (٥٩٣/٤).
النووي، روضة الطالبين (٣٠٠/١٠). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٢٤٥/٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨١/١٠). الزركشي،
شرح الزركشي (٥٧٢/٦).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨١/١٠).

(٣) التوبة آية: (٢٩).

الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾^(١) فيقتضي ذلك وجوبها على من يقاتل^(٢).

وقال الكاساني: «لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَوْجَبَ الْجِزْيَةَ عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٣) وَالْمُقَاتَلَةُ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْقِتَالِ فَتَسْتَدْعِي أَهْلِيَّةَ الْقِتَالِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، فَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ^(٤)».

ومن السنة: قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل %: «خذ من كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر^(٥)». مفهوم الحديث يدل على أنها لا تجب على غير البالغ، لأن النبي ﷺ أمره بالأخذ من كل حالم أي بالغ، والصبي ليس ببالغ فلا يؤخذ منه.

وما روي عن عمر بن الخطاب % أنه كتب إلى أمراء الأجناد: «أن يقاتلوا في سبيل الله ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم، ولا يقتلوا النساء ولا الصبيان، ولا يقتلوا إلا من جرت عليه الموسى»، وكتب إلى أمراء الأجناد: «أن يضربوا الجزية، ولا يضربوها على النساء والصبيان، ولا يضربوها إلا على من جرت عليه الموسى^(٦)».

قال أبو عبيد: «يعني من أنبت، وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية، ومن لا تجب عليه. ألا تراه إنما جعلها على الذكور المدركين، دون الإناث والأطفال؟ وذلك أن الحكم كان عليهم القتل لو لم يؤدوها وأسقطها عمن لا يستحق القتل وهم الذرية^(٧)».

(١) التوبة آية: (٢٩).

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٧٢).

(٣) التوبة آية: (٢٩).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١١١).

(٥) تقدم ص: (٤١٣).

(٦) أبو عبيد، الأموال، ص: ٤١، رقم (٩٣).

(٧) أبو عبيد، الأموال، ص: ٤١.

ومن المعقول: أن الجزية تؤخذ لحقن الدم، وهؤلاء دماؤهم محقونة بدونها فلا حاجة إليها. ^(١)

فإذا بلغ الصبي من أهل الذمة، فهل يحتاج إلى عقد جديد أم يدخل ضمن عقد أبيه؟ الجمهور غير الشافعية: أن من بلغ من أولاد أهل الذمة أو أفاق من مجانينهم فهو من أهل الذمة بالعقد الأول وهو عقد أبيه، فلا يحتاج إلى استئناف عقد له. ^(٢) لأنه لم يأت عن النبي ﷺ ولا عن خلفائه تجديد العقد لهؤلاء. ولأن العقد يكون مع سادتهم فيدخل فيه سائرهم، ولأنه عقد عهد مع الكفار فلم يحتاج إلى استئنافه لذلك كالمهدنة.

وذهب الشافعي والقاضي أبو يعلى من الحنابلة إلى أن الصبي إذا بلغ يخير بين التزام العقد وبين أن يرد إلى مأمنه، فإن اختار الذمة عقدت له وإلا ألحق بمأمنه. ^(٣)
والراجح: أنه لا يحتاج إلى عقد جديد لأن الولد تبع لأبيه. والله أعلم.
فإن كان البلوغ في أول الحول أخذ منه في آخره مع من يؤخذ منهم عمن عقد له الذمة كأبيه، وإن كان في أثناء الحول أخذ منه عند تمام الحول بقسطه.
ثانياً: العقل:

اتفق الفقهاء على أن الجزية لا تؤخذ من المجنون. ^(٤)
قال القرطبي: « وهذا إجماع من العلماء على أن الجزية إنما توضع على جماجم الرجال البالغين، وهم الذين يقاتلون دون النساء والذرية والعبيد والمجانين المغلوبين على عقولهم

(١) النووي، روضة الطالبين (١٠/٢٩٩). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١/٥٨٢).

(٢) ابن نجيم، البحر الرائق (٥/١٨٩). الزيلعي، تبين الحقائق (٤/١٦٠). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٨٣). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/٥١).

(٣) النووي، روضة الطالبين (١٠/٣٠٣). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٤/٢٤٥). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٨٣).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١١١). المودودي، الاختيار (٤/٣٨٦). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/١٨٩). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. الرمي، نهاية المحتاج (٨/٨٩). النووي، روضة الطالبين (١٠/٢٩٩). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٨١). ابن ضويان، منار السبيل (١/٣٨٥).

والشيخ الفاني «^(١) ودليله من القرآن آية التوبة التي دلت على أخذ الجزية، حيث بينت بمفهومها أن الجزية تؤخذ من المقاتلين والمجنون ليس منهم.

قال الجصاص عند تفسيره للآية: «فَكَانَ مَعْقُولًا مِنْ فَحْوَى الْآيَةِ وَمَضْمُونُهَا أَنَّ الْجِزْيَةَ مَأْخُودَةٌ مِمَّنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ لِاسْتِحَالَةِ الْخِطَابِ بِالْأَمْرِ بِقِتَالِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، إِذِ الْقِتَالُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَاتِلًا لِصَاحِبِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ الْجِزْيَةَ مَأْخُودَةٌ مِمَّنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ وَمَنْ يُمْكِنُهُ أَدَاؤُهُ مِنَ الْمُخْتَرِفِينَ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ فَلَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ»^(٢).

ولأن الجزية كما تقدم إنما تؤخذ لحقن الدم والمجنون محقون الدم بدون الجزية. وأما ما نقل عن بعض الشافعية كما ذكره النووي بأن الجزية تؤخذ من المجنون لأنه كالمريض، فقد أجاب عنه النووي حيث قال عن ذلك بأنه: ليس بشيء.^(٣)

ثالثاً: الذكورة:

اتفق الفقهاء على أن الجزية لا تفرض على نساء أهل الذمة^(٤). وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد منهم ابن المنذر والقرطبي وابن قدامة وغيرهم.^(٥) لما تقدم من الأدلة السابقة، الآية، وكتاب عمر ❦ إلى أمراء الأجناد، وغيره.

إن الآية كما سبق بينت أن الجزية على المقاتلين والمرأة ليست منهم، وقول عمر ❦: «لا يضر بها على النساء والصبيان»، ولأن الجزية إنما تؤخذ لحقن الدم والمرأة محقونة الدم بدون الجزية.

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٧٢/٨).

(٢) الجصاص، أحكام القرآن (١٢٤/٣).

(٣) النووي، روضة الطالبين (٢٩٩/١٠).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (١١١/٧). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. النووي، روضة الطالبين (٣٠٢/١). ابن مفلح، المبدع (٤٠٨/٣).

(٥) ابن المنذر، الإجماع، ص: ٥٩. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٧٢/٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨١/١٠).

رابعاً: الحرية:

اتفق الفقهاء على أن الجزية لا تضرب على عبيد أهل الذمة، وسواء كان العبد مملوكاً لمسلم أو كافر، وقد نقل الاتفاق عليه غير واحد. ^(١) لما روي من قوله ﷺ: « ولا جزية على العبد ». ^(٢) ولأن العبد محقون الدم، والجزية إنما شرعت لحقن الدم وبدلاً من القتل والعبد محقون الدم بدون الجزية، فأشبهه الصبيان والنساء والمجانين. ^(٣) ولأن العبد كذلك ليس من أهل ملك المال، فلا مال له حتى يؤدي الجزية. ^(٤)

وفي رواية أحمد أن العبد إذا كان مملوكاً لسيد كافر فإنها تؤخذ منه الجزية، بخلاف ما إذا كان لمسلم. ^(٥) ولكن الراجح في المذهب هو القول الأول وهو قول الجمهور. وأما دليل رواية أحمد فهو: ما روي عن عمر بن الخطاب ؓ أنه قال: « لا تشتروا رقيق أهل الذمة ولا مما في أيديهم لأنهم أهل خراج يبيع بعضهم بعضاً ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد إذ أنقذه الله منه ». ^(٦) قال أحمد: « أراد أن يوفر الجزية لأن المسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه والذمي يؤدي عنه وعن مملوكه خراج جماجمهم ». ^(٧) ولأنه ذكر مكلف قوي مكتسب فوجبت عليه الجزية كالحر. ^(٨) والراجح قول الجمهور.

(١) انظر المراجع السابقة.

(٢) روي مرفوعاً وروي موقوفاً على عمر ليس له أصل، ذكره ابن حجر في التلخيص (٤/ ٣١٥).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٨٧). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/ ١٨٨).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١١١).

(٥) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٨٧). ابن مفلح، المبدع (٣/ ٤٠٩).

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٤٠). وعبد الرزاق في مصنفه (٦/ ٤٧).

(٧) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٨٧).

(٨) نفس المرجع.

خامساً: المقدرة المالية:

من رحمة الإسلام وعدله أنه لم يفرض الجزية إلا على قادر على أدائها، لهذا اشترط الفقهاء لوجوب الجزية وجود المقدرة المالية. لهذا اتفق الفقهاء على أن الجزية تجب على الفقير المعتمل^(١)، ولكنهم اختلفوا في الفقير غير المعتمل على قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور من الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة وفي قول

عن الشافعي إلى أن الجزية لا تضرب على الفقير غير المعتمل.^(٢)

واستدل الجمهور على قولهم بأدلة منها:

١- قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.^(٣) ووجه

الاستدلال من الآية أن الفقير غير المعتمل لا يقدر على أداء الجزية وهو عاجز عنها وليس في وسعه، فهو غير مكلف بها.

٢- أن عمر $\frac{1}{2}$ جعل الجزية على ثلاث طبقات كما يأتي عند مقدار الجزية، فجعل على الغني والمتوسط والفقير المعتمل، وجعل أدناها على الفقير المعتمل، فبدل هذا على أن غير المعتمل لا شيء عليه.

وقد فعل عمر $\frac{1}{2}$ ما تقدم بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم ، ولم ينكر عليه أحد منهم، فكان إجماعاً منهم عليه.

٣- ومن القياس أن مال الجزية هو مال يجب بحلول الحول فلا يلزم الفقير العاجز عن أدائه كالزكاة.

٤- ولأن الخراج ينقسم إلى خراج أرض وخراج رؤوس، وقد تقدم في الخراج أن خراج الأرض على قدر طاقتها، وما لا طاقة له لا شيء عليه، ومثله خراج الرؤوس.^(٤)

(١) أي المكتسب الذي يستطيع أن يكسب المال بعمل معين وهو قادر على العمل.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (١١١/٧). ابن عبد البر، الكافي (٢١٧)، البهوتي، كشف القناع (٣/١٤٠). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٢٤٦/٤).

(٣) البقرة آية: (٢٨٦).

(٤) المودودي، الاختيار (٣٦٨/٤). ابن نجيم، البحر الرائق (١٨٩/٥). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٥/١٠).

القول الثاني: ذهب الشافعية في الأصح عندهم إلى أن الجزية تؤخذ من الفقير غير المعتمل، فإن استطاع أن يؤدي الجزية عند تمام الحول أخذت منه، وإن كان معسراً تبقى في ذمته حتى يوسر وهكذا في كل عام.^(١) واستدلوا عليه:

- ١- بعموم الأدلة الموجبة للجزية، آية التوبة، والأحاديث التي وردت في مشروعية الجزية. لأنها لم تفرق بين غني وفقير، وبين فقير معتمل أو غيره، فهي عامة في الجميع.
- ٢- أن دمه غير محقون فلا تسقط عنه الجزية كالقادر على الأداء، وهو كالغني في حق الدم والسكنى.^(٢)

مناقشة وترجيح:

- الراجح هو قول الجمهور بأن الجزية لا تجب على الفقير غير المعتمل لوجوه عدة:
- ١- قوة أدلة الجمهور في المسألة، وهي عدم التكليف إلا بقدر الوسع، وكذلك تفريق عمر % بين الغني وغيره في قدر الجزية.
 - ٢- أن الإسلام جاء بالرحمة والرفقة، ولم تكن الغاية من فرض الجزية جمع المال، بل لهداية الناس ورجاء الإسلام كما تقدم. ففي ضرب الجزية عليه وهو غير قادر عليها فيه نوع من الظلم والتعسف، والإسلام ليس كذلك.
 - ٣- وأما ما استدلل به الفريق الآخر من عموم الأدلة يقال: بأن الأدلة تتناول الأخذ ممن يمكن الأخذ منه، ومن لا يمكن الأخذ منه فالأخذ منه مستحيل فكيف يؤمر به؟^(٣) ويقال كذلك: بأن الأدلة العامة قد يخص منها البعض بالدليل، فكما ثبت بالدليل إخراج الصبيان والنساء والعبيد والمجانين، فيخرج منها الفقير غير المعتمل بالأدلة التي ذكرت.

(١) النووي، روضة الطالبين (٣٠٨/١٠). الشريبي الخطيب، مغني المحتاج (٢٤٦/٤). الرملي، نهاية المحتاج (٨٩/٨ - ٩٠). الغزالي، الوجيز (١٩٩/٢).

(٢) الشريبي الخطيب، مغني المحتاج (٢٤٦/٤).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٥/١٠).

وأما قولهم بأنه يتفق مع غيره من الرجال بالسكنى، فلو قبل هذا لوجب الجزية على النساء والصبيان ونحوهم فإن الجزية مراعى فيها المقدرة المالية.^(١)

سادساً: الصحة والسلامة من العاهات المزمنة:

إذا أصيب الذي تؤخذ منه الجزية بعاهة مزمنة كالكبر المقعد عن العمل والقتال أو المرض ومن في معناهم، فهل تؤخذ منه الجزية أم لا؟
اختلف فيه على قولين:

القول الأول: إن الجزية لا تؤخذ من هؤلاء المذكورين ومن في معناهم ولو كانوا موسرين، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة في المذهب، وهو أحد القولين عن الشافعي.^(٢)

واستدلوا على قولهم:

١- بالآية في سورة التوبة: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.^(٣) قال الجصاص عند تفسيره للآية: «فَحَوَى الْآيَةَ وَمَضُمُونَهَا أَنَّ الْجِزْيَةَ مَأْخُودَةٌ مِمَّنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ لِاسْتِحَالَةِ الْخُطَابِ بِالْأَمْرِ بِقِتَالِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، إِذَا الْقِتَالُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَاتِلًا لِصَاحِبِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ الْجِزْيَةَ مَأْخُودَةٌ مِمَّنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، وَمَنْ يُمْكِنُهُ أَدَاؤُهُ مِنَ الْمُحْتَرِفِينَ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ فَلَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ، فَقَالُوا: مَنْ كَانَ أَعْمَى أَوْ زَمِنًا أَوْ مَفْلُوجًا أَوْ شَيْخًا كَبِيرًا فَانِيًا وَهُوَ مُوسِرٌ فَلَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ».^(٤)

(١) وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص: ٧٠١.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (١١١/٧). المدودي، الاختيار (٣٨٦/٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٦/١٠). البهوتي، كشف

القناع (١٤٠/٣). النووي، روضة الطالبين (٣٠٧/١٠).

(٣) التوبة آية: (٢٩).

(٤) الجصاص، أحكام القرآن (١٢٤-١٢٥/٣).

٢- أن الجزية شرعت جزاء عن الكفر وحملًا له على الإسلام فتجري مجرى القتل، فمن لا يعاقب بالقتل لا يؤخذ بالجزية، فإذا حصل الزاجر في حق المقاتلة وهم الأصل انزجر التبع، فمن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية، وهؤلاء لا يجوز قتلهم فلا جزية عليهم.^(١)

القول الثاني: إن الجزية تؤخذ من هؤلاء المذكورين ومن في معناهم إذا كانوا موسرين. وهذا ما ذهب إليه المالكية والشافعية في المذهب، وقال به أبو يوسف من الحنفية.^(٢)

قال أبو يوسف: « والمقعد والزمن إذا كان لهما يسار أخذ منهما وكذلك الأعمى ».^(٣) وحجتهم:

١- أن الجزية تجب على الفقير المعتمل، فكذلك تجب على هؤلاء إذا كانوا موسرين، لأن وجود المال أكثر من العمل.

٢- ولأنه يجوز قتل من كان له رأي في الحرب وكان له مال يعين به فتجب عليه الجزية، إذا كان من أهل القتال والموسرين، ولا مانع منه.^(٤)

٣- ولأن الجزية كأجرة الدار فلا تسقط بالأعذار.^(٥)

مناقشة وترجيح:

الراجح هو القول الأول بأن الجزية لا تؤخذ من هؤلاء ولا ممن في معناهم، لأن الجزية شرعت بدلاً عن القتل، وليس هؤلاء من أهل القتل في الأصح.

(١) المودودي، الاختيار (٤/٣٨٦). ابن مفلح، المبدع (٣/٤٠٩).

(٢) ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. القرافي، الذخيرة (٣/٤٥١). النووي، روضة الطالبين (١٠/٣٠٧). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج

(٤/٢٤٦). أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٢. الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١١١).

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٢.

(٤) المودودي، الاختيار (٤/٣٨٦).

(٥) النووي، روضة الطالبين (١٠/٣٠٧). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٤/٢٤٦).

قال أبو عبيد: « فلما أعفيت الذرية من القتل أسقطت عنهم الجزية، وثبتت على كل من يستحق القتل إن منعها وهم الرجال، ومضت السنة بذلك وعمل به المسلمون ».^(١)

وإن عدالة الإسلام ومقتضيات رحمته تأبى أخذ الجزية من هؤلاء، ولأن دماءهم محقونة من دون الجزية، وذلك كالصبيان والعبيد والنساء والمجانين.

سابعاً: ألا يكون من الرهبان المنقطعين للعبادة في الصوامع:

اتفق الفقهاء على أن الرهبان المخالطين للناس والمشاركين لهم في المشورة والرأي والمكايد الحربية والفكرية تؤخذ منهم الجزية، وهم أولى بهم من عوامهم، فإنهم رؤوس الكفر وهم بمنزلة علمائهم.

وفي متن الإقناع مع كشف القناع: « وأما الرهبان الذين يخالطون الناس ويتخذون المتاجر والمزارع فحكمهم كسائر النصارى تؤخذ منهم الجزية باتفاق المسلمين ».^(٢)

إلا أنهم اختلفوا في أخذ الجزية من الرهبان الذين انقطعوا للعبادة في الصوامع ولم يخالطوا الناس في معاشهم ومساكنهم:

القول الأول: ذهب الحنفية في رواية وهي الأصح عندهم وهي رواية عن أحمد إلى أن أصحاب الصوامع تجب عليهم الجزية إذا كانوا قادرين على العمل، وإن اعتزلوا وتركوا العمل لأنهم يقدرون على العمل فصاروا كالمعتقلين إذا تركوا العمل فتؤخذ منهم الجزية كتعطيل أرض الخراج.^(٣) أي إذا كان له أرض خراجية فلم يزرعها مع القدرة على الزراعة لا يسقط عنه الخراج، فكذلك الجزية مع القدرة على العمل.

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٤٣.

(٢) الحجاوي، الإقناع مع كشف القناع (٣/ ١٤٠).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١١١). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٨٦). أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٢. المرغيناني، الهداية مع نصب الراية

(٤/ ٣٣٧). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ٥٤).

قال أبو يوسف: « وكذلك المترهبون الذين في الديارات إذا كان لهم يسار أخذ منهم وإن كانوا إنما هم مساكين يتصدق عليهم أهل اليسار منهم لم يؤخذ منهم، وكذلك أهل الصوامع إن كان لهم غنى ويسار ».^(١)

القول الثاني: ما ذهب إليه أبو حنيفة في رواية والمالكية في المذهب وهو أحد القولين عن الشافعي وكذلك هو المذهب عند الحنابلة إلى أن الجزية لا تفرض على الرهبان الذين لا يخالطون وسواء كانوا قادرين على العمل أو لا.^(٢) لأنهم محقونو الدم بدون الجزية، فلم تجب عليهم الجزية كالنساء والصبيان، ولأنه لا كسب له فأشبهه الفقير غير المعتمل.

القول الثالث: وهو ما ذهب إليه الشافعية في الأصح وهو أحد الروايتين عن أحمد إلى أن الجزية تجب على الرهبان الذين ينقطعون للعبادة في الصوامع، وسواء أكانوا موسرين أم غير موسرين، وسواء أكانوا قادرين على العمل أم غير قادرين.^(٣)

واستدلوا بعموم أدلة فرضية الجزية، ومنها آية التوبة وحديث معاذ رضي الله عنه وغيره. وهذه الأدلة تشمل الرهبان القادرين على العمل وغير القادرين، ولأنه كافر صحيح قادر على أداء الجزية. وبما روي عن عمر بن عبد العزيز: « أنه فرض على رهبان الديارات على كل راهب دينارين ».^(٤)

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٢.

(٢) ابن عابدين، رد المحتار (٢٤٣/٦). الميداني، الباب في شرح الكتاب (١٤٥/٤). ابن نجيم، البحر الرائق (١٨٩/٥). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. القرافي، الذخيرة (٤٥١/٣). النووي، روضة الطالبين (٣٠٧/١٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٧/١٠). البهوتي، كشف القناع (١٤٠/٣).

(٣) النووي، روضة الطالبين (٣٠٧/١٠). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٢٤٦/٤). الرملي، نهاية المحتاج (٨٩/٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٧/١٠). ابن مفلح، المبدع (٤١٠/٣).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٤٧، رقم (١٠٩).

قال أبو عبيد: « ولا أرى عمر فعل هذا إلا لعلمه بطاقتهم له، وأن أهل دينهم يتحملون ذلك لهم، كما أنهم يكفونهم جميع مؤوناتهم ».^(١) ولأن الجزية عوض عن حقن الدم وهو غير محقون الدم، وكذلك كالسكنى في الدار بأجرة فإنها لا تسقط بالأعذار.^(٢)

ترجيح:

الراجح مما تقدم هو القول بأنه لا تفرض عليهم الجزية مطلقاً، سواء كانوا قادرين على العمل أم لا، والذي ينظر في الأقوال وأدلتها يجد أن الخلاف فيما بينهم هل هم محقونو الدم أو لا؟ فالذين قالوا بأنهم محقونو لم يفرضوها عليهم، ومن قال غير ذلك فرضها عليهم. والصحيح أنهم محقونو الدم بدليل وصية أبي بكر الصديق ﷺ لأمره حين وجهه إلى الشام: « لا تقتل صبياً ولا امرأة ولا هرملاً وستمرون على أقوام في الصوامع احتبسوا أنفسهم فيها فدعهم حتى يبيتهم الله على ضلالتهم ».^(٣) فهو صريح في أنهم محقونو الدم فيكونون في الحكم كالنساء والصبيان والعبيد والمجانين. والله أعلم.

(١) نفس المصدر.

(٢) النووي، روضة الطالبين (٣٠٧/١٠). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٢٤٦/٤).

(٣) أبو عبيد في الأموال، ص: ٤١-٤٢.

المبحث الثالث

مقدار الجزية ووقت وجوبها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

مقدار الجزية

الجزية كما تقدم على نوعين صلحية وعنوية عند كل من الحنفية والمالكية، ومقدار الصلحية: هو على ما تم عليه الصلح والاتفاق، فلا يزداد عليه ولا ينقص.

قال الزيلعي: «الجزية لو وضعت بتراض و صلح لا يعدل عنها، لأنها تتقرر بحسب ما يقع عليه الاتفاق»^(١). «وذلك كما صالح النبي ﷺ أهل نجران على ألفي حلة النصف في صفر والنصف في رجب يؤدونهما، وعارية ثلاثين درعاً وثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح يغزون بها والمسلمون ضامنون لها حتى يردها عليهم»^(٢). وكما صالح عمر ؓ بني تغلب على أن يؤدوا ضعف زكاة المسلمين. فالجزية الصلحية هو على ما تم عليه الصلح والاتفاق.

وأما الجزية العنوية: فاختلف الفقهاء في مقدارها وهل هي مقدرة أو يرجع ذلك إلى تقدير أو اجتهاد الإمام؟ وسبب الخلاف فيه هو عدم ورود نص صريح وظاهر في بيان المقدار عن النبي ﷺ.

(١) الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٥٥).

(٢) تقدم ص: (٤٢١).

١- ذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى أنها مقدرة، وهي على ثلاث طبقات: أغنياء وأوساط وفقراء. فيضع الإمام على الغني ثمانية وأربعين درهماً، وعلى الوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهماً في كل سنة. ^(١) واستدلوا بأدلة منها: أ- ما روي «عن عمر بن الخطاب % في وضع الجزية على رؤوس الرجال: على الغني ثمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير اثني عشر درهماً». ^(٢)

ب- وما روي أيضاً: «أن عمر بن الخطاب % بَعَثَ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ % عَلَى مَا وَرَاءَ دِجْلَةَ وَبَعَثَ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْنٍ عَلَى مَا دُونَ دِجْلَةَ، فَأَتَيَاهُ فَسَأَلَهُمَا: كَيْفَ وَضَعْتُمَا عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ؟ قَالَا: وَضَعْنَا عَلَى كُلِّ رَجُلٍ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ، قَالَ: وَمَنْ يُطِيقُ هَذَا؟ قَالَا: إِنَّ هُمُ فُضُولًا». ^(٣) وهذا بين على أنه في السنة الكاملة تصبح ثمانية وأربعين درهماً وهذا على الأغنياء، بدليل قولهما إن لهم فضولاً.

قال الكاساني: «وفعل سيدنا عمر % بمحضر الصحابة رضي الله عنهم من المهاجرين والأنصار ولم ينكر عليه أحد فهو كالإجماع على ذلك». ^(٤)

ج- إن المقدرات لا سبيل إلى معرفتها إلا عن طريق التوقيف والسمع، ولا سبيل لها بالعقل، ففعل عمر % لا يحتمل أن يكون رأياً من عنده، وإنما هو كالمسموع من رسول الله ﷺ. ^(٥)

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٢. ابن نجيم، البحر الرائق (١٨٦/٥). الكاساني، بدائع الصنائع (١١٢/٧). الزيلعي، تبين الحقائق

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (١٠٥/١٠). المرداوي، الإنصاف (٢٢٧/٤).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٤٤، رقم (١٠٣).

(٣) تقدم ص: (١٠٥).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٢/٧).

(٥) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٢/٧).

د- ولأن مال الجزية وجب نصرة للمقاتلة، فيجب على التفاوت بمنزلة خراج الأرض، كما تقدم فإنه يوضع بقدر الطاقة، فكذلك الجزية فإنه يفرق بين الغني والوسط والفقير، فإنها على قدر الطاقة والقدرة المالية. ^(١)

هـ- وأما ما روي من أنه ﷺ قال لمعاذ %: « خذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافراً ». ^(٢) فهو محمول على الصلح لأنه قال في رواية: « وحاملة ». ^(٣) ولا جزية على النساء إلا في المصالحة. ^(٤)

٢- وذهب المالكية في الأصح إلى أنها تقدر على أهل الذهب بأربعة دنانير، وعلى أهل الفضة بأربعين درهماً في السنة الواحدة. ^(٥) ولا يزداد على المذكور ولا ينقص إلا لمن لا يقوى على شيء.

وقال ابن عبد البر: « وقد قيل: إنه يزداد على هذا المقدار على أغنيائهم ويؤخذ من فقرائهم بقدر ما يحتملون ولو درهم، وإلى هذا رجع مالك ». ^(٦)

واستدلوا بما رواه الإمام مالك: « أن عمر % ضرب الجزية على أهل الذهب بأربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهماً مع أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام ». ^(٧) وما ورد من زيادة عمر % على القدر المذكور منعه مالك لكثرة الظلم الآن سداً للذريعة. ^(٨)

(١) ابن نجيم، البحر الرائق (١٨٦/٥). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٣٢٩/٤).

(٢) تقدم ص: (٤١٣).

(٣) هذا لا يصح وصله، وهو منقطع، وهذه الزيادة تختلف فيها ولم يذكرها سائر الرواة ولعلها من تفسير بعض الرواة. وقد روى الإمام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم هذا الحديث فاقصروا على قوله: « أمره أن يأخذ من حالم ». ولم يذكروا هذه الزيادة. ذكره ابن القيم في زاد المعاد (١٥٨/٣).

(٤) المودودي، الاختيار (٣٨٤-٣٨٥). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٣٢٩/٤).

(٥) الخطاب، مواهب الجليل (٥٩٥/٤). القرافي، الذخيرة (٤٥٣/٣). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (٤٨٨/١).

(٦) ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٧٢/٨).

(٧) أخرجه مالك، كتاب الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس. الموطأ، ص: ١٧٥، رقم (٦١٨).

(٨) الصاوي، بلغة السالك (٢٠٠/٢).

وقد ناقش الجصاص هذا الدليل بقوله: « فَكَانَ الْخَبْرُ الَّذِي فِيهِ تَفْصِيلُ الطَّبَقَاتِ الثَّلَاثِ أَوْلَى بِالِاسْتِعْمَالِ لِمَا فِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَبَيَانِ حُكْمِ كُلِّ طَبَقَةٍ، وَلِأَنَّ مَنْ وَضَعَهَا عَلَى الطَّبَقَاتِ فَهُوَ قَائِلٌ بِخَبَرِ الثَّمَانِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ، وَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَى الثَّمَانِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ فَهُوَ تَارِكٌ لِلْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ تَمَيُّزِ الطَّبَقَاتِ وَتَخْصِيصِ كُلِّ وَاحِدٍ بِمَقْدَارٍ مِنْهَا ».^(١)

٣- وذهب الشافعية وأحمد في رواية عنه إلى أن الجزية مقدرة الأقل وغير مقدرة الأكثر، فإن أقلها دينار ولا حد لأكثرها^(٢)، وتؤخذ في السنة الواحدة. فلا يجوز الاقتصار على الأقل من دينار، وأما عند ضعفنا فتجوز بأقل من دينار إن اقتضته المصلحة. وأما الأكثر فيرجع إلى اجتهاد الولاة. واستدلوا على رأيهم بأدلة منها:

أ- ما روي عن معاذ ٪ أن رسول الله ﷺ حين بعثه إلى اليمن أمره: « أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر ».^(٣)

ب- وأما جواز الزيادة فهو بناء على ما تقدم من أن النبي ﷺ صالح أهل نجران على أكثر من ذلك.

ج- وأما عند حالة الضعف فيجوز بأقل من دينار، بمقتضى المصلحة العامة، فإذا كان العقد على أقل من دينار فيه مصلحة ظاهرة وجب المصير إليه.

٤- وذهب الحنابلة في الأصح وهو المذهب عندهم، وهو قول الثوري وأبي عبيد ونقلها الماوردي عن مالك بأن الجزية غير مقدرة بل يرجع فيها إلى اجتهاد الإمام في الزيادة والنقصان، فله أن يزيد وينقص على قدر طاقة أهل الذمة وعلى ما يراه ويرى فيه المصلحة.^(٤)

(١) الجصاص، أحكام القرآن (٣/١٢٦).

(٢) النووي، روضة الطالبين (١٠/٣١١). أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٥٥.

(٣) تقدم ص: (٤١٣).

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٥٥. ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٧٥). المرداوي، الإنصاف (٤/٢٢٧). وأبو يعلى،

الأحكام السلطانية، ص: ١٥٥. أبو عبيد، الأموال، ص: ٤٥. ابن العربي، أحكام القرآن (٢/٣٩٠).

قال ابن العربي: «وقيل: إن ذلك غير مقدر وإنما هو على قدر ما يراه الإمام ويجتهد فيه من الغنى والفقر والقلة والكثرة، والافتداء بعمر % أسوة»^(١).
واستدلوا بأدلة منها:

أ- قوله تعالى في آية التوبة: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٢).
فلفظ الجزية في الآية مطلق غير مقيد بكثير أو قليل، فالأصل أن يبقى على إطلاقه، ولكن لما جاز للإمام أن يعقد عقد الذمة جاز له تقدير الجزية بما يحقق المصلحة وبما يراه حسب اجتهاده.

ب- ما روي عن مجاهد أنه سئل: ما بال أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وعلى أهل اليمن دينار؟ قال: «إنما جعل ذلك من أجل اليسار»^(٣). فيه دلالة على أن هذا التقدير هو من رأي الإمام واجتهاد، وراعى فيه الطاقة، وهذا التقدير بناء على الاجتهاد والرأي وهو له.

ج- ما روي من الأخبار المتقدمة من أمر النبي ﷺ معاذاً % بأن يأخذ من أهل اليمن من كل عالم ديناراً، ومصالحته لأهل نجران على ألفي حلة، وكذلك تقسيم عمر % للناس على ثلاث طبقات، ومصالحته لبني تغلب، فهو يدل على أن الجزية غير مقدرة وإنما هي مقدرة بحسب رأي الإمام واجتهاد وبحسب ما يراه وفق المصلحة.

قال ابن قدامة: «وهذا يدل على أنها إلى رأي الإمام، ولولا ذلك لكانت على قدر واحد في جميع هذه المواضع ولم يجوز أن تختلف»^(٤).

مناقشة وترجيح:

الراجح من هذه الآراء هو ما ذهب إليه الحنابلة في المذهب وهو قول الثوري وأبي عبيد. لوجوه عدة:

(١) ابن العربي، أحكام القرآن (٢/ ٣٩٠).

(٢) التوبة آية: (٢٩).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب. صحيح البخاري، ص: ٥٦٩.

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٧٥).

١- قوة أدلة هذا المذهب حيث بينت أن الجزية غير مقدرة ولو كانت مقدرة لكان عمر ﷺ جعلها كما جعلها رسول الله ﷺ. وكذلك فعل النبي ﷺ يدل عليه حيث أمر معاذاً ﷺ أن يضع على أهل اليمن شيئاً وصالح أهل نجران على شيء آخر.

٢- أن الإمام هو القائم على أمر المسلمين، ويفعل الأصلح لهم مع عدم ظلم الآخرين، وإنما يفعل ما يراه بالعدل، فهو الذي يقوم بتقدير هذه الأحوال حسب المصلحة، وهو أعلم بها.

٣- ويمكن مناقشة أدلة آراء الآخرين على النحو الآتي:

أولاً: ما استدل به من فعل عمر ﷺ في تقسيم الناس إلى طبقات، مبني على اجتهاده ﷺ. ويدل عليه لما بعث عثمان وحذيفة حيث قال لهما: ومن يطيق هذا؟ فإن فيه دلالة واضحة على أن فعله كان بناءً على الرأي والاجتهاد، وهو يختلف حسب المصلحة وحسب الطاقة والقدرة من أهل الجزية. وأيضاً يجاب عن دليل المالكية بفعل عمر ﷺ. ويقول مجاهد المتقدم. ثانياً: واستدلال الشافعية بحديث معاذ ﷺ يجاب عنه أيضاً بأنه: لا يخلو حديثه من وجوه ثلاثة:

١- أن يكون النبي ﷺ أمره بذلك، لأن الغالب على أهل ذمة اليمن الفقر، وهذا ما أشار إليه مجاهد في قوله المتقدم.

٢- أنهم كانوا قد أقروا بالجزية ولم يتميز الغني منهم من الفقير، لهذا جعلها النبي ﷺ طبقة واحدة.

٣- أن النبي ﷺ ما قدرها تقديراً عاماً لا يقبل التغيير بل تقديرها موكول إلى المصلحة واجتهاد الإمام. (١)

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٧٦). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/٤١-٤٢).

قال أبو عبيد: « وهذا عندنا مذهب الجزية والخراج، إنما هما على قدر الطاقة من أهل
الذمة، بلا حمل عليهم، ولا إضرار بفيء المسلمين، ليس فيه حد
مؤقت، ألا ترى أن رسول الله ﷺ إنما كان فرضه على أهل اليمن
ديناراً على كل حالم، في الأحاديث التي ذكرناها في كتابه إلى معاذ
ؓ، وقيمة الدينار يومئذ إنما كانت عشرة دراهم أو اثني عشر
درهماً. فهذا دون ما فرض عمر رحمه الله على أهل الشام وأهل
العراق، وإنما يوجه هذا منه أنه إنما زاد عليهم بقدر يسارهم
وطاقتهم ». (١)

ثالثاً: لو كان للجزية حد معلوم لما وسع عمر ؓ أن يخالف ما فرضه رسول الله
ﷺ على أهل اليمن.

وعلى هذا فلو كان فيهم من لا يقدر إلا على بعض دينار لوجب قبوله منه بحسب
قدرته.

قال أبو عبيد: « ولو علم عمر ؓ أن فيها سنة مؤقتة من رسول الله ﷺ ما تعداها
إلى غيرها ». (٢)

وقال شيخنا الزحيلي: « ومما يدل على عدالة الإسلام أنه ترك أمر تقدير الجزية إلى اجتهاد ولي
الأمر بحسب ما يرى من حالات اليسار والفقر في مختلف البيئات
والأزمان، وهذا ما نرجحه لاختلاف المقادير التي رويت في السنة
وفعل الصحابة ؓ ». (٣)

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٤٥.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٤٦.

(٣) د. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص: ٧٠٢.

وقال ابن القيم: « وفي هذا دليل على أن الجزية غير مقدرة الجنس ولا القدر بل يجوز
أن تكون ثياباً وذهباً وحللاً، وتزيد وتقص بحسب حاجة المسلمين
واختيال من تؤخذ منه وحاله في الميسرة وما عنده من المال ». ^(١)
علماً بأنه ذكر هذا الكلام بعد ذكر حديث معاذ %.

(١) ابن القيم، زاد المعاد (٣/١٥٦).

المطلب الثاني

وقت وجوب الجزية

اتفق الفقهاء على أن وقت وجوب الالتزام بالجزية عقب عقد الذمة مباشرة.
قال الجصاص: « فَأَوْجَبَ قِتَاهَهُمْ ، وَجَعَلَ إِعْطَاءَ الْجِزْيَةِ غَايَةً لِرَفْعِهِ عَنْهُمْ ،
لِأَنَّ «حَقَّ» غَايَةً ، هَذَا حَقِيقَةُ اللَّفْظِ وَالْمَفْهُومُ مِنْ ظَاهِرِهِ » إلى أن قال: « فَثَبَّتَ بِذَلِكَ أَنَّ
الْآيَةَ مُوجِبَةٌ لِقِتَالِ أَهْلِ الْكِتَابِ مُزِيلَةٌ ذَلِكَ عَنْهُمْ بِإِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجِزْيَةَ قَدْ
وَجَبَتْ بِعَقْدِ الذِّمَّةِ » .^(١)

ولكنهم اختلفوا في وقت وجوب أداء الجزية، هل الأداء يجب في أول الحول أو في
آخره؟ وذلك على قولين:

القول الأول: إن وقت وجوب أداء الجزية هو آخر الحول، وهذا ما ذهب إليه
جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة.^(٢)

واستدلوا عليه:

١- أنه لما فرض رسول الله ﷺ الجزية على أهل الكتاب والمجوس لم يطالبهم بها حتى
فرضها عليهم، ولا ألزمهم بأدائها في الحال وقت نزول الآية، بل صالحهم عليها، وكان
يبعث رسله وسعاته فيأتون بالجزية والصدقة عند محلها، واستمر الحال عليه في سيرة
خلفائه من بعده.

ومنها أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح % إلى البحرين يأتي بجزيتهما.
وكان رسول الله ﷺ هو الذي صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي

(١) الجصاص، أحكام القرآن (٣/١٢٩).

(٢) التاج والإكليل (٤/٥٩٦). الشيرازي، المهذب (٥/٣١٦). ابن قدامة، المغني (١٠/٥٧٧).

§. (١) فهو يدل على أنه لم يطالبهم بها في أول الحول، وإنما أرسل إليهم بعدئذ، وهو دليل على أن وقت وجوب الأداء في آخر الحول.

٢- أن وجوب أداء الجزية في آخر الحول هو مقتضى قواعد الشريعة وأصولها، فإن الأموال التي تتكرر بمرور الأعوام إنما تجب في آخر العام لا في أوله كالزكاة والدية. (٢)

٣- ولأن الجزية هي عوض عن السكن وحقن الدم فلم تجب إلا بعد استيفاء هذه المنفعة فتكون في آخر الحول لا في أوله. (٣)

القول الثاني: إن وقت وجوب أداء الجزية في أول الحول، وبه قال الحنفية (٤).

وتؤخذ في كل شهر بقسطه، من الفقير في كل شهر درهم، ومن المتوسط درهمان، ومن الغني أربعة دراهم. وهذا لأجل التسهيل عليه لا بيان للوجوب لأنه بأول الحول. واستدلوا عليه:

١- آية التوبة: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾. (٥)

وتقدم قول الجصاص فيه بأن قوله ﴿حَتَّىٰ﴾ غاية، ومفهوم اللفظ يدل على الوجوب عند العقد. (٦)

٢- لأن الجزية إنما تجب لحقن الدم في المستقبل فلا تؤخر إلى آخر السنة ما دام أن المعوض وهو حقن الدم وجد وسلم لهم وجب عليهم العوض وهو الجزية. (٧)

(١) تقدم ص: (٤١٣).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٧٧/١٠). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (٤٧/١).

(٣) الشيرازي، المهذب (٣١٧/٥).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (١١١/٧). المودودي، الاختيار (٣٨٤/٤). ابن نجيم، البحر الرائق (١٨٦/٥).

(٥) التوبة آية: (٢٩).

(٦) الجصاص، أحكام القرآن (١٢٩/٣).

(٧) الكاساني، بدائع الصنائع (١١١/٧). المودودي، الاختيار (٣٨٥/٤).

مناقشة وترجيح:

الراجح هو قول الجمهور بأن الجزية يجب أدائها في آخر الحول، لعدة وجوه:

١- قوة أدلة الجمهور من فعل النبي ﷺ والخلفاء من بعده، ولموافقة مقتضى قواعد الشريعة وأصولها.

٢- مناقشة أدلة الرأي الآخر، وهو أن المراد بالآية هو التزام إعطاء الجزية دون الإعطاء نفسه، ولهذا يحرم قتالهم بمجرد بذلها قبل أخذها.^(١)

قال ابن القيم: «وأما قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ فليس المراد به العطاء الأول وحده، بل العطاء المستمر المتكرر. ولو كان المراد به ما ذكرتم لكان الواجب أخذ الجميع عقيب العقد. وهذا لا سبيل إليه. على أن المعنى: حتى يلتزموا عطاء الجزية وبذلها. وهذه كانت سنة رسول الله ﷺ فيهم أنهم إذا التزموا له بذل الجزية كف عنهم بمجرد التزامهم. ولهذا يحرم قتالهم إذا التزموها قبل إعطائهم إياها، اتفاقاً. ولهذا يقول ﷺ في حديث بريدة ؓ: «فادعهم إلى الجزية، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم».^(٢) وإنما كان يدعوهم إلى الإقرار بها والتزامها دون الأخذ في الحال».^(٣)

وأما القول بأنها تجب بدلاً عن النصر وحقق الدم وقد وجد فلا بُدَّ من العوض. فيقال بأنه لا بُدَّ من استيفاء المنفعة كاملة حتى يؤخذ البذل، والاستيفاء كاملاً إنما يكون إلى آخر الحول لا في أوله.

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٧٧/١٠).

(٢) تقدم ص: (٤١٣).

(٣) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (٤٧/١-٤٨).

المطلب الثالث

تكييف الجزية

اختلف الفقهاء في تكييف وطبيعة وحقيقة الجزية، على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن الجزية وجبت عقوبة على الإصرار على الكفر، وهذا ما ذهب إليه

أبو حنيفة وبعض المالكية.^(١)

قال ابن العربي: « واستدل علماؤنا على أنها عقوبة بأنها وجبت بسبب الكفر، وهو

جناية، فوجب أن يكون مسببها عقوبة، ولذلك وجبت على من يستحق العقوبة، وهم

البالغون العقلاء المقاتلون ». ^(٢)

وحجتهم عليه قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾. ^(٣) وهذا

يزول بالإسلام، فلا خلاف أنهم إذا أسلموا فلا يؤدون الجزية. ولأن الأصل في حق الكفار

ابتداء هو القتل عقوبة لهم على الكفر، وهذا كان قبل فرض الجزية حين يخير الكافر بين

الإسلام أو القتل، فلما دفع عنهم القتل بعد مشروعية الجزية بعقد الذمة المتضمن للجزية

أصبحت الجزية عقوبة بدلاً عن عقوبة القتل.

الرأي الثاني: أن الجزية وجبت بدلاً عن النصر، ويقصدون بها نصره المقاتلة

الذين يقومون بحماية دار الإسلام والدفاع عنها. وبهذا قال بعض

فقهاء الحنفية. ^(٤)

والمسلمون يقومون بنصرة المقاتلة إما بالنفس وإما بالمال، فلما كان أهل الذمة لا

يقومون بالنصرة بالنفس تعين عليهم النصر بالمال.

(١) الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٦٢). العيني، البناية شرح الهداية (٧/ ٢٥٠). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٨٦). ابن العربي، أحكام القرآن

(٢/ ٣٩٣). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٧٣).

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن (٢/ ٣٩٣).

(٣) التوبة آية: (٢٩).

(٤) الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٦٠). العيني، البناية شرح الهداية (٧/ ٢٤٩). ابن نجيم، البحر الرائق (٥/ ١٨٦).

الرأي الثالث: أن الجزية وجبت بدلاً عن عصمة النفس والمال وبدلاً عن سكنى الدار. وهذا ما ذهب إليه الجمهور من فقهاء الحنفية والمالكية، وهو رأي الشافعية والحنابلة.^(١)

وحجتهم على ما قالوا:

أما عصمة النفس وهو حقن الدم لقوله تعالى: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.^(٢)

بيّن الله ﷻ إباحة القتال إلى غاية قبول الجزية، وإذا انتهت الإباحة تثبت العصمة ضرورة. وأما عصمة المال فلا أنها تابعة لعصمة النفس.^(٣)

وأما سكنى الدار فلأن الكفار مع الإصرار على الكفر وعدم الخضوع لأحكام الإسلام بعقد الذمة لا يقرون في دار الإسلام ولا يصيرون من أهل تلك الدار إلا بعقد الذمة وأداء الجزية، فتكون الجزية بدلاً عن سكنى دار الإسلام.

ترجيح:

الراجح من هذه الآراء هو الرأي الثالث وهو قول الجمهور القاضي بأن الجزية هي بدل عن حقن الدم، ويتبع له المال، وعن سكنى الدار، وذلك لوجوه عدة:

١- قوة أدلة هذا الرأي وحجته قد تقدمت.

٢- أنه يترتب على الرأي الأول القول بأخذ الجزية من النساء والصبيان والعبيد وغيرهم ممن لا يؤخذ منهم الجزية، لأنها على قولهم أنها عقوبة على الإصرار على الكفر وهؤلاء مصرون على الكفر، ولا تؤخذ منهم الجزية كما تقدم.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (١١١/٧). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (٤٨٨/١). النووي، روضة الطالبين (٣٠٧/١٠). الشريبي الخطيب،

مغني المحتاج (٢٤٦/٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٦٩/١٠). البهوتي، كشف القناع (٣/١٣٩-١٤٠).

(٢) التوبة آية: (٢٩).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (١١١/٧).

٣- ويترتب على الرأي الثاني بأن الجزية وجبت بدلاً عن النصره أنه إذا خرج أهل الذمة إلى قتال مع المسلمين تسقط عنهم الجزية، وليس الأمر كذلك عند البعض، كما سيأتي إن شاء الله.

٤- أن القول بأنها بدل عن حقن الدم وسكنى الدار هو أقرب لواقع مشروعية الجزية، حيث كان الأمر قبل مشروعية الجزية التخيير إما الإسلام وإما القتل، فلما شرعت الجزية فهي تقوم مقام القتل وهو حقن الدم، وكذلك لسكنى الدار.

٥- وهو أقرب كذلك إلى الحكمة الأساسية من مشروعية الجزية وهي رجاء الإسلام، فتحقق دماؤهم ويسكنون بين المسلمين ليروا محاسن شرائع الإسلام وآدابه فيدخلون فيه. وهذا مطابق لهذا الرأي.

ويؤيد ما ذكر ما روي أنه لما جمع هرقل الجموع للمسلمين، وبلغ المسلمين إقبالهم إليهم لوقعة اليرموك، ردوا على أهل حمص ما كانوا أخذوا منهم من الخراج وقالوا: شغلنا عن نصرتكم والدفع عنكم فأنتم على أمركم. فقال أهل حمص: لولايتكم وعدلكم أحب إلينا مما كنا فيه من الظلم والغشم، ولندفعن جند هرقل عن المدينة مع عاملكم. ونهض اليهود فقالوا: والتوارة لا يدخل عامل هرقل مدينة حمص إلا أن نغلب ونجهد. فأغلقوا الأبواب وحرسوها. (١)

فإنه يبين بأن الجزية هي مقابل حقن الدم، لهذا حاولوا رد الجزية إليهم. والله أعلم.

(١) فتوح البلدان، ص: ١٤٣.

المبحث الرابع

استيفاء الجزية ومصارفها

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

استيفاء الجزية

تقدم الكلام عن الاستيفاء وطرقه عند الكلام عنه في الخراج وأتحدث عنها هنا باختصار.

الجزية من الأموال العامة كالخراج والعشر ونحوهما، والذي يتولى أمر الأموال العامة هو الإمام والسلاطين، فالإمام هو الذي يقوم بتعيين من يقوم بهذا العمل ابتداء من تقديره والطلب به وجمعه وصرفه، لأن الإمام وكيل عن الأمة في استيفاء جميع الحقوق، وفي تدبير الشؤون الداخلية والخارجية.

وقد تقدم الكلام عن استيفاء الخراج والعشر، والجزية لا تخرج عن ذلك لأنها تتفق مع ما تقدم ذكره في أنها فيء، لهذا فإني سوف أقصر في هذا المبحث وأختصر فيه لأن الكلام قد تقدم.^(١)

وذكر صاحب الأحكام السلطانية بأن من واجبات الإمام اللازمة أشياء عدة ومنها: « جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً من غير خوف ولا عسف ».^(٢)

وقال ابن رجب: « للإمام ولاية المطالبة بالخراج كجزية الرؤوس ».^(٣)

(١) انظر في مسألة من يستوفي الخراج وطرق استيفائه، وكذلك استيفاء العشر.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٥٢. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ٢٨.

(٣) ابن رجب، الاستخراج في أحكام الخراج، ص: ١٤٥.

وقال الكاساني: «الإمام هو الذي يتولى المطالبة بأداء الواجب من الأموال الظاهرة ونواب الإمام». ^(١)

وبخاصة أن الجزية تصرف في المصالح العامة، وتحتاج إلى اجتهاد في تقديرها كما تقدم. وهي تتعلق بها حق جميع المسلمين، والإمام هو النائب لهم والمجتهد في تعيين مصالحهم.

وقال القرطبي: «الأموال التي للأئمة والولاة فيها مدخل ثلاثة أضرب:» وذكر منها: «والثالث: الفيء، وهو ما رجع للمسلمين من أموال الكفار عفواً صفواً من غير قتال ولا إيجاب، كالصلح والجزية والخراج والعشور المأخوذة من تجار الكفار». ^(٢)

وأما الدليل على أن للإمام المطالبة بالجزية وأن حق الاستيفاء له، تقدم عند استيفاء الخراج والعشر فينظر.

وذلك بناءً على أن الجزية من الأموال العامة ومن الفيء الذي يرجع للمسلمين من أموال الكفار من غير قتال، فحكمها حكم ما تقدم من الخراج والعشر في كيفية وطريقة الاستيفاء.

إلى من تدفع الجزية؟ إلى أي إمام من الأئمة، أئمة العدل؟ وهل تدفع إلى أئمة الجور والظلم؟ وكذلك هل تدفع إلى البغاة؟ وهل تدفع إلى المحاربين؟ انظر الكلام عن هذه المسألة عند الكلام عن الخراج. ^(٣) لأن الجزية والخراج يتفقان في أنهما من أموال الكفار وهو الفيء، ويصرف في نفس المصرف.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٣٥).

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ١١).

(٣) انظر ص: (١٢٢) وما بعدها.

المطلب الثاني

طرق استيفاء الجزية

الإمام صاحب الحق في استيفاء الجزية، وليس المراد أنه يباشر ذلك بنفسه فإنه يصعب عليه، من حيث التقدير والتدوين والجمع والصرف، وإنما يولي من يقوم بهذه المهمة، وعمله هو الإشراف والمتابعة.

ولاستيفاء الجزية طريقتان:

الأولى: العمالة عليها.

والثانية: التضمين.

تقدم الكلام على ذلك في الحديث عن الخراج ولكن أذكرها هنا باختصار.

العمالة على الجزية:

وهي الطريقة الأولى من طريقتي استيفاء الجزية، وهي أن يعين الإمام أو نائبه عاملاً على الجزية، والعمال منهم من يقوم بتقديرها ووضعها، ومنهم من يقوم بأمر الجباية ونحوه، ويكون العامل وكيلاً عن الإمام في ما ذكر، فيكون أمر التقدير والجباية حسبما يرسمه له الإمام، وهو أمين من باب أداء الأمانة.

شروط تعيين العامل:

إذا كان تعيين العمال من مهمة الإمام فعليه أن يختار الأصلح لهذه المهمة، فإن عين الإمام عاملاً على عمل معين، ويوجد من هو أولى منه بهذه المهمة، فيعد هذا من باب التقصير في باب الأمانة، لهذا لا بُدَّ من شروط يجب توفرها من يختار لهذا العمل ومن هذه الشروط: الإسلام والحرية والأمانة والكفاية والعلم والفقه.

تقدم الكلام عن ذلك مفصلاً عند الكلام عن شروط تعيين عامل الخراج ينظر^(١)،

ولا فائدة من التكرار.

(١) انظر ص: (١٤٠). وما بعدها.

آداب عامل الجزية:

لا بُدَّ لعامل الجزية من آداب يتقيد بها ويعمل بمقتضاها، فيبعد عن الظلم والجور والشدة والغلظة ومما لا يليق به، ومن أهم الآداب بالنسبة له:

أولاً: الرفق بأهل الذمة.

ينبغي لعامل الجزية أن يكون رفيقاً بأهل الذمة عند استيفاء الجزية، ومن مظاهر الرفق عند الجباية أن يأخذها منهم بلطف دون تعذيب أو ضرب، وأن يؤخرهم إلى غلاتهم، وأن يقسطها عليهم، وأن يقبل منهم القيمة بدل العين.

قال أبو يوسف: « ولا يضرب أحد من أهل الذمة في استيذائهم الجزية ولا يقاموا في الشمس ولا غيرها، ولا يجعل في أبدانهم شيء من المكارة ولكن يرفق بهم »^(١).

وأما ما ذهب إليه كثير من فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وهو أن الجزية تؤخذ على سبيل الصغار والإهانة، بأن يكون الذمي قائماً والمسلم الذي يأخذها جالساً، ويأمره بأن يطأطئ رأسه ونحو ذلك^(٢). لقوله تعالى: ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٣).

فهذه الهيئة غير صحيحة، وليس المراد بالصغار في الآية هذا المعنى، وإنما المراد بذلك هو التزام أحكام الإسلام.

قال النووي: « هذه الهيئة المذكورة أولاً: لا نعلم لها على هذا الوجه أصلاً معتمداً، وإنما ذكرها طائفة من أصحابنا الخراسانيين. وقال جمهور الأصحاب: تؤخذ الجزية برفق كأخذ الديون. فالصواب الجزم بأن هذه الهيئة باطلة مردودة على من اخترعها، ولم ينقل أن النبي ﷺ ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً منها مع أخذهم الجزية. وقد قال الرافعي

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٣.

(٢) المودودي، الاختيار (٤/٣٨٧). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/٤٨٩). النووي، روضة الطالبين (١٠/٣١٥). البهوتي، كشف القناع (٣/١٤٣).

(٣) التوبة آية: (٢٩).

رحمه الله في أول كتاب الجزية: الأصح عند الأصحاب تفسير الصغار بالتزام أحكام الإسلام وجريانها عليهم. وقالوا: أشد الصغار على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر إلى احتماله». ^(١)

وقال ابن القيم: « وهذا كله مما لا دليل عليه، ولا هو مقتضى الآية، ولا نقل عن رسول الله ﷺ ولا عن الصحابة أنهم فعلوا ذلك. والصواب في الآية أن الصغار هو التزامهم لجريان أحكام الملة عليهم، وإعطاء الجزية، فإن التزام ذلك هو الصغار ». ^(٢)

ومما يؤيد ردّ هذه الهيئة أن الحكمة من وضع الجزية هو رجاء إسلام أهل الذمة بما يرون من محاسن الشريعة الإسلامية، وليس من محاسنها تعذيب الناس ومعاملتهم بهذه الطريقة، فهو يبعدهم عن الإسلام بدل أن يقربهم.

وقد ذكر: أن هشام بن حكيم بن حزام % مرّ على قوم يعذبون في الجزية فقال هشام: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا ». ^(٣)

وروي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرّ بطريق الشام وهو راجع في مسيره من الشام على قوم قد أقيموا في الشمس يصب على رؤوسهم الزيت فقال: ما بال هؤلاء؟ فقالوا: عليهم الجزية لم يؤدوها، فهم يعذبون حتى يؤدوها. فقال عمر رضي الله عنه: فما يقولون وهم يعتذرون به في الجزية؟ قالوا: يقولون لا نجد. قال: فدعوهم، لا تكلفوهم ما لا يطيقون، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لا تعذبوا الناس، فإن الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة ». وأمر بهم فخلي سبيلهم. ^(٤)

(١) النووي، روضة الطالبين (١٠/ ٣١٥-٣١٦).

(٢) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ٣٥). انظر: الشافعي، الأم (٤/ ٢٩٤).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٤٧، رقم (١١٠). أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٥.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٥.

ومن الرفق كما تقدم: أخذ القيمة:

لا يتعين في استيفاء الجزية شيء معين بعينه لا ذهب ولا فضة، بل يجوز أخذها مما تيسر من أموال أهل الذمة من الثياب والمتاع والحبوب والعروض. وهذا مذهب جمهور الفقهاء^(١)، وهذا من باب الرفق في أهل الذمة عند استيفاء الجزية. ومما يدل عليه:

١- أن النبي ﷺ لما بعث معاذاً % إلى اليمن أمره « أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر ».^(٢)

قال أبو عبيد: « ألا تراه قد أخذ منهم الثياب مكان الدنانير، وإنما يراد بهذا كله الرفق بأهل الذمة، وأن لا يباع عليهم من متاعهم شيء، ولكن يؤخذ منهم مما سهل عليهم بالقيمة. ألا تسمع قول رسول الله ﷺ: « أو عدله من المعافر ». فقد بين ذلك العدل أنه القيمة ».^(٣)

٢- ما تقدم من « أن النبي ﷺ صالح أهل نجران على ألفي حلة ».^(٤)

٣- ما روي « أن عمر % كان يؤتى بنعم كثيرة من نعم الجزية ».^(٥)

وغيره مما روي عن الصحابة رضي الله عنهم مما يدل على الرفق بأهل الذمة وعدم التشديد عليهم، والأخذ منهم مما ييسر من الحبوب والمتاع وغيره.

ومن الرفق: تأخيرهم إلى غلاتهم:

ومن الرفق بأهل الذمة في أخذ الجزية منهم تأخيرهم حتى تنضج ثمارهم وغلاتهم فيبيعونه حتى يستطيعوا أداء الجزية.

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٢. ابن مفلح، المبدع (٣/ ٤١١). أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٠. الباجي، المنتقى (٢/ ١٧٥). ابن قدامة، المغني

مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٧٧).

(٢) تقدم ص: (٤١٣).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٠.

(٤) تقدم ص: (٤٢١).

(٥) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٠.

روي أن سعيد بن عامر بن حذيم^(١) قدم على عمر بن الخطاب ؓ، فلما أناه علاه بالدرة، فقال سعيد ؓ: سبق سيلك مطرك، إن تعاقب نصبر، وإن تعف نشكر، وإن تستعتب نعتب، فقال: « ما على المسلم إلا هذا، ما لك تبطئ بالخراج؟ » قال: أمرتنا أن لا نزيد الفلاحين على أربعة دنانير، فلسنا نزيدهم على ذلك، ولكننا نؤخرهم إلى غلاتهم، فقال عمر ؓ: « لا عزلتك ما حييت ». قال أبو عبيد: « وإنما وجه التأخير إلى الغلة للرفق بهم ».^(٢)

هذا كله من باب رحمة الإسلام وعدله ومحاسن شريعته الغراء، والمعاملة الحسنة والعدالة وعدم تكليف الناس فوق طاقتهم وقدرتهم.

ومن الرفق: تقسيط الجزية على دفعات:

ومما يراعى عند أخذ الجزية من أهلها أنها تؤخذ منهم على أقساط عند الحنفية، وذلك كل شهر من الغني أربعة دراهم، ومن المتوسط درهمان، ومن الفقير المعتمل درهم واحد.^(٣)

ومما يؤيده ما روي « أن النبي ﷺ صالح أهل نجران على ألفي حلة، النصف في صفر، والنصف في رجب ».^(٤) وهذا من باب التخفيف والرفق وعدم تحميل أهل الذمة بما لا يطيقون.

ثانياً: العدل والإنصاف:

ينبغي للعامل على الجزية أن يكون عادلاً منصفاً فيساوي بين أهل الذمة في الجباية، ولا يفرق بين أحد منهم ولا يظلمهم ولا يكلفهم بما لا يطيقون.

قال أبو يوسف: « وتقدم إلى من وليت ألا يكون عسوفاً لأهل عمله، ولا محتقراً لهم، ولا مستخفاً بهم، ولكن يلبس لهم جلباباً من اللين يشوبه بطرف من الشدة والاستقصاء من

(١) صحابي قرشي شهد خيبر ومات سنة ٢٠ هـ في خلافة عمر وكان والياً على حمص.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٤٨، رقم (١١٥).

(٣) المودودي، الاختيار (٤/٣٨٤). الزيلعي، تبين الحقائق (٤/١٥٥).

(٤) تقدم ص: (٤٢١).

غير أن يظلموا أو يحملوا ما يجب عليهم. واللين للمسلم، والغلظة على الفاجر، والعدل على أهل الذمة، وإنصاف المظلوم»^(١) وقال: «ولا يحل أن يدع واحداً ويأخذ من واحد، ولا يسع ذلك لأن دماءهم وأموالهم إنما أحرزت بأداء الجزية»^(٢).

ثالثاً: العفة:

ينبغي لعامل الجزية أن يكون عفيف النفس، لا ينظر إلى دنيا الأمور ولا تغره الدنيا ولا أموالها، فيبتعد عن الرشوة وهدايا الغلول، ويؤدي الأمانة كاملة على الوجه المطلوب. قال أبو يوسف: «فإني أرى أن يصيره الإمام إلى رجل من أهل الصلاح في كل مصر ومن أهل الخير والثقة ممن يوثق بدينه وأمانته»^(٣).

وقد تقدم الكلام عن ذلك مفصلاً عند الكلام عن آداب عامل الخراج مع ذكر الأدلة الموضحة والمبينة لما أقول فيرجع إليه وينظر، إثارة لعدم الإطالة والتكرار.^(٤)

واجب الإمام تجاه عمال الجزية:

إن الإمام مسؤول ولا ينتهي دوره ولا تنتهي مهمته بمجرد توليه بعض العمال، بل عمله أعم وأشمل من ذلك. لهذا فإن عليه واجبات تجاه هؤلاء العمال. ومن هذه الواجبات: الرقابة الفعالة على عمال الجزية، منحهم الرواتب الكافية. وقد تقدم الكلام مفصلاً عنه عند الكلام عن العمالة في الخراج.^(٥)

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٠٧.

(٢) نفس المرجع، ص: ١٢٣.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٣.

(٤) انظر ص: (١٤٦) وما بعدها.

(٥) انظر ص: (١٤٧) وما بعدها.

الطريقة الثانية من طرق استيفاء الجزية:

نظام التضمين:

وقد تقدم الكلام عن هذا النظام وبيان حكمه مفصلاً عند تضمين الخراج ونشأته.

يرجع إليه لعدم التكرار. ^(١)

وخلاصته: عدم جوازه إلا بشروط، فإذا تحققت هذه الشروط فلا بأس بذلك:

١- رضى أهل الجزية بذلك.

٢- فيه صلاح ومصلحة للطرفين من أهل الذمة ومصلحة المسلمين عامة.

٣- رفع الظلم عن أهل الجزية.

٤- كونه أوفر وأصلح لبيت المال.

(١) انظر ص: (١٤٩) وما بعدها.

المطلب الثالث

مسقطات الجزية

إن مشروعية الجزية كانت لحكم عظيمة ولم تكن شرعت ظلماً، بل كما تقدم كانت رحمة لأهل الذمة من جوانب عدة: منها رجاء إسلامهم ودفع القتل عنهم وعيشهم في بلاد الإسلام بأمان ونحو ذلك^(١). لهذا فإنها تسقط عن أهل الذمة في حالات عدة، لأن المقصود منها ليس جمع المال ونحوه بل المقصود منها أعظم وأجل. ومن المسقطات ما قد اتفق عليه ومنها ما قد اختلف فيه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الإسلام:

اتفق الفقهاء على أن الجزية تسقط بالإسلام، فلا تجب على من دخل من أهل الذمة في الإسلام، ولا يطالب بها فيما يستقبل من الزمان^(٢). واستدل على ذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع ومن المعقول.

١- من الكتاب قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٣).

(١) قد يظن البعض أن في وضع الجزية ظلماً لأهل الذمة حيث يفرض عليهم مبالغ من المال في كل عام، وليس الأمر كذلك بل في وضعها رحمة لهم لعلهم يسلمون، وعلى كل حال فإنهم يعيشون في بلاد الإسلام بأمان وطمأنينة، بل إن ما يؤديه المسلم من زكاة ونحو ذلك يفوق بكثير ما فرض على أهل الذمة. قال شيخنا د. الزحيلي: «فأين مقدار الجزية الضئيل من اشتراط الدول الحديثة دفع غرامات حربية وتعويضات باهظة على الطرف المغلوب عند عقد الصلح بشكل لا مبرر له، فمثلاً فرضت معاهدة فرنكفورت على فرنسا غرامة مقدارها خمسة مليارات من الفرنكات الذهبية « آثار الحرب، ص: ٧٠٣. بل إن الجزية ليست من مبتدعات الدولة الإسلامية، بل كانت من قبل كما تقدم، وكانت تفرض بظلم، ولم يكن ذلك في الإسلام أبداً، بل الإسلام يراعي طاقة أهل الذمة ولا يحملهم فوق طاقتهم.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٢/٧). الزيلعي، تبين الحقائق (١٦٠/٤). المودودي، الاختيار (٣٨٧/٤). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. القرافي، الذخيرة (٤٥٤/٣). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٠. النووي، روضة الطالبين (٣١٢/١٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٨/١٠). البهوتي، كشف القناع (١٤٢/٣). أبو عبيد، الأموال، ص: ٢٥. ابن القيم، أحكام أهل الذمة (٦٠/١).

(٣) التوبة آية: (٢٩).

قال الجصاص: « انتظمت هذه الآية الدلالة من وجهين على صحة ما قلنا: أحدهما: الأمر بأخذ الجزية ممن يجب قتاله لإقامته على الكفر إن لم يؤدّها، ومتى أسلم لم يجب قتاله فلا جزية عليه. والوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿يَدِ وَهُمْ صَعُرُونَ﴾. فأمر بأخذها منهم على وجه الصغار والدلة، وهذا المعنى معدوم بعد الإسلام إذ غير ممكن أخذها على هذا الوجه، ومتى أخذناها على غير هذا الوجه لم تكن جزية لأن الجزية هي ما أخذ على وجه الصغار»^(١).

٢- ومن السنة قوله ﷺ: « ليس على مسلم جزية »^(٢) وهو صريح في المسألة بأن المسلم ليس عليه جزية، وإنما الجزية على غير المسلم.

قال الشوكاني: « لأنها إنما ضربت على أهل الذمة ليكون بها حقن الدماء وحفظ الأموال، والمسلم بإسلامه قد صار محترم الدم والمال »^(٣).

٣- الإجماع: قد نقل الإجماع على أن المسلم ليس عليه جزية غير واحد.^(٤)

٤- ومن المعقول: من عدة وجوه:

أ- أن الحكمة من مشروعية الجزية كما تقدم هو رجاء الإسلام وقد تم، فلا داعي للجزية بعد الإسلام.

ب- أن الجزية إنما وجبت عقوبة على الكفر أو بدلاً عن النصرة وحقن الدم وحفظ المال، ولا يجب ذلك بالإسلام، بل إن الإسلام يحقن الدم ويحفظ المال. وتقدم قول الشوكاني في ذلك حيث قال: « إنما ضربت على أهل الذمة ليكون بها حقن الدماء وحفظ الأموال، والمسلم بإسلامه قد صار محترم الدم والمال »^(٥).

(١) الجصاص، أحكام القرآن (٣/ ١٣٠).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في الذمي يسلم في بعض السنة هل عليه جزية. سنن أبي داود، ص: ٤٦٧، رقم

(٣٠ ٥٣). والترمذي، كتاب الزكاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء ليس على المسلمين جزية. سنن الترمذي، ص: ١٦٠، رقم (٦٣٣). وأحمد رقم

(١٨٤٨). وهو ضعيف لوجود قابوس في السند، وربما ترك بعضهم حديثه، وكان قد افترى على رجل فحد، فترك لذلك. انظر نصب الراية

(٣٣٨/٤).

(٣) الشوكاني، نيل الأوطار (٨/ ٦٦).

(٤) ابن المنذر، الإجماع، ص: ٥٩. ابن عبد البر، الإجماع، ص: ١٩٦.

(٥) الشوكاني، نيل الأوطار (٨/ ٦٦).

ج - أن الجزية إنما تؤخذ على وجه الذلة والصغار، وليس ذلك للمسلم.

أخذ الجزية عما مضى بعد دخول الذمي في الإسلام:

اختلف الفقهاء فيما إذا دخل الذمي في الإسلام هل يسقط عنه ما مضى أو يبقى عليه؟ مع اتفاقهم كما تقدم بأنه لا يطالب فيما يستقبل من الزمان.

قال ابن عبد البر: « وأجمعوا أن الذمي إذا أسلم فلا جزية عليه فيما يستقبل ».^(١)
ولكن اختلفوا فيما مضى.

القول الأول: أن الجزية تسقط عمن أسلم من أهل الذمة وسواء كان إسلامه في أثناء الحول أو أوله أو آخره ويسقط جميع ما مضى لو كان جزية سنين. وهذا مذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو أحد الوجهين عند الشافعية وإليه ذهب الثوري وأبو عبيد وغيرهم.^(٢)

واستدلوا بأدلة عدة:

١ - عموم الأدلة التي تقدمت حيث بأنها بينت أن الجزية تسقط بالإسلام، وسواء كان ذلك في آخر السنة أو في أثناءها.

قال أبو عبيد: « تأويل هذا الحديث^(٣): أن رجلاً لو أسلم في آخر السنة، وقد وجبت عليه الجزية أن إسلامه يسقطها عنه فلا تؤخذ منه، وإن كانت قد لزمته قبل ذلك لأن المسلم لا يؤدي الجزية ولا تكون ديناً عليه، كما لا تؤخذ منه فيما بعد الإسلام ».^(٤)

(١) ابن عبد البر، الإجماع، ص: ١٩٦.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٢/٧). ابن نجيم، البحر الرائق (١٨٩/٥). القرافي، الذخيرة (٤٥٤/٣). النووي، روضة الطالبين

(٣١٢/١٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٨/١٠). البهوتي، كشف القناع (١٤٢/٣). أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢.

(٣) يقصد حديث: « ليس على المسلم جزية ».

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢.

وقال الجصاص: « فَنَفَى ﷺ أَخَذَهَا مِنَ الْمُسْلِمِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ فِي حَالِ الْكُفْرِ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَجِبْ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَوَجَبَ بظَاهِرِ ذَلِكَ إسْقَاطُ الْجُزْيَةِ عَنْهُ بِالْإِسْلَامِ ».^(١)

وقال ابن القيم: « والجزية وضعت في الأصل إذلالاً للكفار وصغاراً، فلا تجماع الإسلام بوجه، ولأنها عقوبة فتسقط بالإسلام، وإذا كان الإسلام يهدم ما قبله من الشرك والكفر والمعاصي، فكيف لا يهدم ذل الجزية وصغارها؟ وإن المقصود تألف الناس على الإسلام بأنواع الرغبة فكيف لا يتألفون بإسقاط الجزية؟ وكان رسول الله ﷺ يعطي على الإسلام عطاء لا يعطيه على غيره، وقد جعل الله سبحانه سهماً في الزكاة للمؤلفة قلوبهم، فكيف لا يسقط عنهم الجزية بإسلامهم؟ وكيف يسقط الكفار أن يتحدثوا بينهم بأن من أسلم منهم أخذ بالضرب والحبس ومنع ما يملكه حتى يعطي ما عليه من الجزية ».^(٢)

٢- قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنتُ الْأَوَّلِينَ ﴾.^(٣)

فيه أن الإسلام يجب ما قبله، وأن الكافر إذا أسلم لا يخاطب بقضاء ما فاتته من صلاة أو زكاة أو صوم أو إتلاف مال أو نفس.^(٤) فكذلك لا يطالب بما وجب عليه من جزية قبل إسلامه.

٣- قوله ﷺ: « الإسلام يجب ما قبله ».^(٥) وكذلك من الأمور التي يجبها الجزية. ويجب أي يقطع ويمحو ما كان قبله من الكفر والمعاصي والذنوب^(٦)، ولا شك أن الجزية من آثار الكفر فالإسلام يمحوها ويقطعها.

(١) الجصاص، أحكام القرآن (٣/ ١٣٠).

(٢) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ٦١-٦٢).

(٣) الأنفال آية: (٣٨).

(٤) السيوطي، الإكليل في استنباط التنزيل، ت. سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية بيروت، ط. ثانية، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م، ص: ١٣٥.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله، ص: ٧١، رقم (١٢١).

(٦) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ١٣٥.

٤- الآثار التي وردت عن الصحابة والتابعين في ذلك حيث بيّنت أن الجزية لا تؤخذ ممن أسلم من أهل الذمة^(١)، ولم تفرق بين من أسلم في أول السنة أو في آخرها أو في أثنائها. قال أبو عبيد: « أفلا ترى أن هذه الأحاديث قد تتابعت عن أئمة الهدى بإسقاط الجزية عمن أسلم، ولم ينظروا: في أول السنة كان ذلك ولا في آخرها، فهو عندنا على أن الإسلام أهدر ما كان قبله منها »^(٢).

القول الثاني: أن الجزية لا تسقط عن الذمي إذا أسلم في آخر الحول، وأما إذا أسلم في أثناء الحول فتسقط عنه الجزية، ولا يطالب بقسط ما مضى من السنة. وهذا ما ذهب إليه الشافعية في وجه، وأبو ثور وابن المنذر وأبو يوسف من الحنفية. والوجه الأصح عند الشافعية أنه إذا أسلم في أثناء الحول فإنها تؤخذ منه بقسط ما مضى^(٣).

واستدلوا على رأيهم من المعقول وهو: أن الجزية إنما هي عوض عن حقن الدم وعن سكنى الدار، وقد وصل إلى الذمي المعوض فصار العوض ديناً في ذمته، فلا يسقط عنه بالإسلام كسائر الديون.

ترجيح:

الراجح هو قول الجمهور وهو أن الجزية تسقط عمن أسلم من أهل الذمة ويسقط عنه جميع ما مضى لوجوه:

- ١- قوة أدلة الجمهور حيث دلت هذه الأدلة بعمومها أن الجزية تسقط عمن أسلم ولم تفرق بين من أسلم في آخر الحول أو أوله، فهي عامة شاملة.
- ٢- بيان سماحة الإسلام ومحاسنه وترغيب الكفار فيه، وهو المطلوب من عقد الذمة.

(١) انظر: أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٢-٥٣. الجصاص، أحكام القرآن (٣/ ١٣١).

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص: ٥٣.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٢. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٠. النووي، روضة الطالبين (١٠/ ٣١٢). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٤/ ٢٢٩). الرملي، نهاية المحتاج (٨/ ٩٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٨٨). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ٦٠).

قال ابن القيم: « والصحيح الذي لا ينبغي القول بغيره سقوطها، وعليه تدل سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه. وذلك من محاسن الإسلام وترغيب الكفار فيه، وإذا كان رسول الله ﷺ يعطي الكفار على الإسلام حتى يسلموا يتألفهم بذلك، فكيف ينفر عن الدخول في الإسلام من أجل دينار؟ فأين هذا من ترك الأموال للدخول في الإسلام؟ »^(١)

٣- إن الله ﷻ بيّن أن أخذ الجزية على وجه الصغار وليس ذلك للمسلم فإنه ليس من أهل الصغار.

ثانياً: الموت:

اختلف الفقهاء في سقوط الجزية عن أهل الذمة بالموت، وذلك على قولين:

القول الأول: أن الجزية تسقط بالموت مطلقاً سواء مات الذمي في آخر الحول أو في أثنائه، وبه قال الحنفية والمالكية وأحمد في رواية.^(٢)

واستدلوا عليه: بأن الجزية إنما وجبت وسيلة إلى الإسلام، ووجبت عقوبة على الكفر، فتسقط بالموت كالحود، ولأن هذا المعنى الذي ذكر لا يتحقق بعد الموت.^(٣)

القول الثاني: أن الجزية لا تسقط بالموت إذا حصل بعد انتهاء الحول، وإنما تؤخذ من التركة كسائر الديون. وهذا ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة في المذهب، وأما إذا حصل الموت أثناء الحول فإنها تسقط عند الحنابلة في الأصح وهو قول عند الشافعية، ولا تسقط عند الشافعية في الأصح وإنما تؤخذ بقسط ما مضى.^(٤)

(١) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ٦٠).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١١٢). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٨٧). القرافي، الذخيرة (٣/ ٤٥٤). المرداوي، الإنصاف (٤/ ٢٢٨). ابن القيم، أحكام أهل الذمة (١/ ٦٢).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١١٢). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٨٧).

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٠. النووي، روضة الطالبين (١٠/ ٣١٢). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٤/ ٢٤٩). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٥٨٩). المرداوي، الإنصاف (٤/ ٢٢٨).

واستدلوا على رأيهم بأن الجزية دين وجب على الذمي في حياته فلم يسقط بموته كسائر الديون، بخلاف الحد فإنه يسقط بفوات حمله وتعذر استيفائه. ويفارق الموت الإسلام، لأن الإسلام هو الأصل والجزية بدل عنه، فإذا أتى بالأصل استغنى عند البديل، بخلاف الموت.^(١)

ترجيح:

إن الناظر فيما تقدم يفرق بين الإسلام والموت بالنسبة للجزية، لأن الإسلام هو الغاية فإذا وجد سقطت الجزية بخلاف الموت، ويمكن اعتبار الجزية دين في الذمة يؤخذ من تركة الميت كسائر الديون. والأمر في ذلك يرجع إلى الإمام، فإذا رأى المصلحة في إسقاطها فعل ذلك من أجل إظهار سماحة الشريعة ومحاسنها، وإلا فإن الأصل التفريق بين الموت والإسلام.^(٢)

ثالثاً: إجتماع أكثر من جزية سنة:

إذا اجتمعت على الذمي جزية أكثر من سنة بأن لم يؤد ما عليه في السنة حتى دخلت سنة أخرى أو أكثر، فهل تتداخل بحيث لا يجب عليه إلا جزية سنة واحدة أم يجب عليه أداء جميع ما مضى؟

القول الأول: فإن اجتمعت عليه جزية سنتين استوفيت كلها، وهو مذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة، وهو قول الصحابين من الحنفية.^(٣)

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٩/١٠).

(٢) انظر: آثار الحرب لشيخنا د. الزحيلي، ص: ٦٩٨.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٢/٧). الزيلعي، تبين الحقائق (١٦٢/٤). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٧. ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة

(٤٨٨/١). النووي، روضة الطالبين (٣١٢/١٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥٨٩/١٠). ابن مفلح، المبدع (٤١٢/٣). ابن القيم،

أحكام أهل الذمة (٦٣/١).

أن الجزية حق يجب في آخر كل حول فلم تتداخل كالدية وسائر الحقوق المالية، ولأنها عوض والأعواض لا تسقط بمضي الزمان فصار كخراج الأرض، فالخراج لا يسقط بالتأخير إلى سنة أخرى، والجزية هي أحد نوعي الخراج فلا تسقط أيضاً.

القول الثاني: إن الجزية تتداخل فإذا مضت على الجزية سنة ودخلت سنة أخرى

فإنها تتداخل فتسقط جزية السنوات الماضية وهو مذهب الحنفية.^(١)

أن الجزية ما وجبت إلا لرجاء الإسلام، وإذا لم يوجد حتى دخلت سنة أخرى انقطع الرجاء فيما مضى وبقي الرجاء في المستقبل فيؤخذ للسنة المستقبلية.

ومن وجه آخر: أن الجزية إنما جعلت لحقن الدم في المستقبل إذ صار دمه محقوناً في السنة الماضية فلا تؤخذ الجزية لأجلها لانعدام الحاجة إلى العصمة كما إذا أسلم أو مات. ولأن الجزية عقوبة على الكفر والأصل في العقوبات التداخل كالحدود، أو أنها للزجر والزجر عن الماضي محال.^(٢)

ترجيح:

الراجح هو قول الجمهور، لأن الجزية هي من الحقوق المالية فلا تتداخل كالدية، ولأن الجزية ليست عقوبة فقط بل لها منافع كثيرة كذلك، إلا أن يرى الإمام المصلحة في إسقاطها لبيان سماحة الشريعة ومحاسنها.

رابعاً: طرء الإعسار^(٣) والجنون:

تقدم أن الجزية لا تجب على المعسر الفقير غير المعتمل في الأصح، ولكن إذا كان موسراً عند وضع الجزية ثم طرأ الإعسار عليه بعدئذ، فهل تسقط عنه الجزية ولا يطالب بها أم يطالب بها وتبقى ديناً في ذمته إلى اليسار. اختلف فيه على النحو الآتي:

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٢/٧). الزيلعي، تبين الحقائق (١٦٢/٤). المودودي، الاختيار (٣٨٧/٤).

(٢) انظر نفس المراجع.

(٣) الإعسار: من العسر، ضد اليسر. وهو الضيق والشدة والصعوبة، أي ضيق الحال من جهة عدم المال. انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٦١٥. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٢٤١/٣).

ذهب الحنفية والمالكية وفي قول غير مشهور عند الشافعية إلى أن الجزية تسقط عن الذمي إذا طرأ عليه الإعسار، وسواء كان الإعسار في آخر السنة وتامها أو في أثنائها، بشرط أن يكون الإعسار أكثر الحول. لأن الإعسار مانع من موانع وجوب الجزية ابتداءً فيكون الحكم تبعاً لما ابتدئ به. ^(١)

وذهب الشافعية إلى أن الجزية لا تسقط عن الذمي إذا طرأ الإعسار، ولأنه في الأصل عندهم أن الإعسار ليس مانعاً من موانع الجزية، لهذا لا تسقط عنه الجزية، وإنما تبقى ديناً في ذمته إلى اليسار ويتمكن من الأداء. ^(٢) لعموم قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ ^(٣) وذلك قياساً على سائر الديون.

وذهب الحنابلة إلى قول وسط بين القولين إلى أنها تسقط بالإعسار إذا طرأ في أثناء الحول، لأن الجزية لا تجب قبل تمام الحول كما تقدم، ولكن إذا كان الإعسار بعد انتهاء الحول فلا تسقط وتبقى ديناً في ذمته إلى وقت اليسار حيث يتمكن من الأداء. ^(٤)

ترجيح:

الراجح مما تقدم هو القول الأول بأن الجزية تسقط بالإعسار الطارئ، لأنها لا تجب عليه ابتداءً في الأصح. وهذا يدل على سباحة الشريعة الإسلامية ومحاسنها، ويرغب في الدخول في الإسلام لما يرى من حسن المعاملة. ومما يؤيده ما ذكره أبو يوسف في كتابه الخراج: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ بباب قوم عليه سائل يسأل شيخ كبير ضرير البصر، ف ضرب عضده من خلفه وقال: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي. قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن. قال: فأخذ عمر رضي الله عنه بيده وذهب به إلى منزله،

(١) ابن نجيم، البحر الرائق (١٨٩/٥). ابن عابدين، رد المحتار (٢٤٥/٦). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (٤٨٨/١). الصاوي، بلغة السالك

(٢) (٢٠٠/٢). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٢٤٦/٤).

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٠. النووي، روضة الطالبين (٣٠٨/١٠). الرملي، نهاية المحتاج (٩٠/٨). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٢٤٦/٤).

(٤) البقرة آية: (٢٨٠).

(٤) الحجاوي، الإقناع (١٣١/٢). ابن تيمية الحراني، المحرر في الفقه (٣٧٢/٢). القنوجي، منتهى الإرادات (٢٤١/٢٠). البهوتي، كشف القناع (١٤٣/٣).

فرضخ له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال: انظر هذا وضرباءه، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم. ووضع عنه الجزية وعن ضربائه.^(١)

وهذا الفعل عام في الزمن والشيخ الكبير، وكذلك الإعسار. فالشيخوخة منعه من العمل لعدم استطاعته عليه، فلم يستطع أداء الجزية، فكذلك الإعسار يعد مانعاً من موانع أداء الجزية فهو سبب في الإسقاط.

خامساً: العمى والزمانة والشيخوخة:

اختلف فيه أيضاً هل هو من مسقطات الجزية أم لا؟

ذهب الحنفية إلى أن الجزية تسقط بها ذكر كالإعسار الطارئ، أي سواء أكان ما أصيب به في أثناء الحول أو في نهايته، مع اشتراط أن تكون الإصابة بهذه العاهات أكثر السنة. وبه قال الحنابلة إذا كانت الإصابة في أثناء الحول.^(٢)

وذهب المالكية وأبو يوسف من الحنفية إلى أن الجزية لا تسقط بالإصابة بأحد هذه العاهات إلا إذا كان فقيراً غير قادر على أداء الجزية. وقال الشافعية لا تسقط مطلقاً لأنها لا تعتبر مانعاً من وجوب الجزية ابتداءً عندهم. وأما الحنابلة قالوا كالشافعية إذا كانت الإصابة بعد تمام الحول لأنها لا تجب إلا بكمال الحول.^(٣)

ترجيح:

الراجح في هذا هو قول الحنفية ومن قال به لأنها لا تجب عليهم ابتداءً. ويؤيده فعل عمر رضي الله عنه المتقدم حينما رفع الجزية عن الشيخ الكبير من أهل الذمة بل فرض له شيئاً من بيت مال المسلمين.

(١) أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٦.

(٢) ابن عابدين، رد المحتار (٢٤٥/٦). ابن نجيم، البحر الرائق (١٨٩/٥). الحرافي، المحرر في الفقه (٢٧٢/٢).

(٣) عيش، شرح منح الجليل (١٩٥/٣). أبو يوسف، الخراج، ص: ١٢٣. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٦٠. البهوتي، كشف القناع (١٤٣/٣).

سادساً: الترهّب والانفراد عن الناس:

تقدم أن الرهبانيين المنعزلين عن الناس لاجزية عليهم، ولكن إذا ترهّب الذمي بعد عقد الذمة، وانعزل عن الناس وانقطع عنهم، فهل تسقط عنه الجزية أم تبقى عليه؟ ذهب الحنفية وابن القاسم من المالكية إلى أن الجزية تسقط بالترهّب، لأنه مانع من فرض الجزية ابتداءً، فكذلك إذا طرأ وحدث بعدئذ. وبه قال الحنابلة إذا كان قبل تمام الحول لأن الجزية إنما تجب في تمام الحول.^(١)

وذهب الشافعية وبعض المالكية إلى أن الجزية لا تسقط بالترهّب الطارئ لأنه لا يعتبر مانعاً من الجزية ابتداءً فلا يعتبر عذراً لإسقاطها حتى لا يتخذ ذلك وسيلة إلى التهرب من أدائها. وبه قال الحنابلة إذا كان الطارئ بعد تمام الحول.^(٢)

ترجيح:

الراجح مما تقدم أنها تسقط وهي لا تجب عليهم في الأصل، لأنهم محقونو الدم كما تقدم.

سابعاً: عدم حماية أهل الذمة:

يجب على الإمام الذب عن أهل الذمة بعقد الذمة، والذب عنهم ومنع من يقصدهم من المسلمين والكفار واسترجاع ما أخذ من أموالهم، لأنهم بذلوا الجزية لحفظهم وحفظ أموالهم.

ولكن إذا لم يتم حمايتهم من الدولة الإسلامية والدفع عنهم حتى مضى الحول فهل يطالبون بالجزية أم تسقط عنهم؟

لم أجد لغير الشافعية تصريحاً بالسقوط إذا لم تحصل الحماية.^(٣)

(١) ابن عابدين، رد المحتار (٦/٢٤٥). المودودي، الاختيار (٤/٣٨٦). الدسوقي، حاشية الدسوقي (٢/٥٢١). الصاوي، بلغة السالك

(٢/٢٠٠). الحجاوي، الإقناع (٢/١٣١). الفتوح، منتهى الإرادات (٢٠/٢٤١).

(٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي (٢/٥٢١). الصاوي، بلغة السالك (٢/٢٠٠). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٤/٢٤٦). الشيرازي،

المهذب (٥/٣٢٢). البهوتي، كشف القناع (٣/١٤٣).

(٣) الشافعي، الأم (٤/٢٩٤). الشيرازي، المهذب (٥/٣٣٣).

قال الشيرازي: « فإن لم يدفع عنهم حتى مضى الحول لم تجب الجزية عليهم لأن الجزية للحفظ وذلك لم يوجد فلم يجب ما في مقابلته، كما لا تجب الأجرة إذا لم يوجد التمكين من المنفعة ».^(١)

ويؤيده ما روي أنه لما جمع هرقل للمسلمين الجموع وبلغ المسلمين إقبالهم إليهم لوقعة اليرموك ردوا على أهل حمص ما كانوا أخذوا منهم من الخراج وقالوا: قد شغلنا عن نصرتكم والدفع عنكم فأنتم على أمركم.^(٢)

وهذا مما حدث في عصر الصحابة رضي الله عنهم وسكتوا عنه مما يدل على أنه إجماع. ومعلوم أن الجزية تؤخذ أيضاً في مقابلة الحماية وحقن الدم، ومعناه أنه إذا لم توجد الحماية فلا يؤخذ ما في مقابلتها.

(١) الشيرازي، المذهب (٣٣٣/٥).

(٢) فتوح البلدان، ص: ١٤٣.

المطلب الرابع مصارف الجزية

إن الجزية من أموال الفيء التي يحصل عليها المسلمون من غير قتال كالخراج والعشر، وإذا كانت من أموال الفيء فإنها تصرف في المصالح العامة للمسلمين، والإمام هو الذي يتولى تقديره. وقد تقدم الكلام عنه عند الكلام عن مصارف الخراج مفصلاً ومن بعده عن مصارف العشر.^(١)

وفي الأحكام السلطانية: « إن كل ما وصل من المشركين عفواً من غير قتال ولا بإيجاف خيل ولا ركاب كمال الهدنة والجزية وأعشار متاجرهم أو كان واصلاً بسبب من جهتهم كمال الخراج فهو فيء ».^(٢)

فالجزية تصرف في المصالح العامة وسبيلها سبيل الخراج والعشر وتقدم الكلام فيه. والله أعلم.

(١) انظر ص: (١٧٨) وما بعدها.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٢٦. وأبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٣٦.

الفصل الثاني : في الخمس وأحكامه

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الخمس وحكمه.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الخمس لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حكمه وأدلة مشروعيته.

المطلب الثالث: حكمة المشروعية.

- المبحث الثاني: في الغنيمة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريفها، والأصل في مشروعيته.

المطلب الثاني: مكان قسمة الغنيمة.

المطلب الثالث: كيفية قسمة الغنيمة.

- المبحث الثالث: في الفبيء والسلب والنفل.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الفبيء وأحكامه.

المطلب الثاني: في السلب وأحكامه.

المطلب الثالث: في النفل وأحكامه.

- المبحث الرابع: في الرضخ والركاز والمعادن.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في الرضخ وأحكامه.

المطلب الثاني: في الركاز وأحكامه.

المطلب الثالث: في المعدن وأحكامه.

الفصل الثاني الخمس وأحكامه

المبحث الأول: تعريف الخمس وحكمه

المطلب الأول: تعريفه:

تعريفه في اللغة: **الخمس**: هو جزء من خمسة أجزاء متساوية، يقال: خمس فلان القوم أي صار خامسهم، وخمس القوم أي أخذ خمس أموالهم. ^(١)

وفي الاصطلاح: **الخمس**: هو اسم للمأخوذ من الغنيمة والركاز وغيرهما مما يخمس. ^(٢)

ومعلوم أن الخمس هو ما يؤخذ من الغنيمة وكل ما يخمس. ويأتي الكلام عنه.

المطلب الثاني: أدلة مشروعيته:

ثبتت مشروعية الخمس بالكتاب والسنة والإجماع:

١- أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ^(٣).

قال ابن كثير: «توكيد لتخمس كل قليل وكثير» ^(٤).

قال ابن حجر: «والجمهور على أن ابتداء فرض الخمس كان بهذه الآية» ^(٥).

(١) ابن منظور، لسان العرب، باب: الحاء، مادة: خمس (٢١٧/٤). والمعتمد، باب: الحاء، مادة: خمس، ص: ١٦٣.

(٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي (٥٠١/٢). ابن حجر، فتح الباري (٢٤٤/٦).

(٣) الأنفال آية: (٤١).

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢٩٧/٢).

(٥) ابن حجر، فتح الباري (٢٤٤/٦).

قال السيوطي: « الآية فيها ذكر الغنيمة وأنه يجب قسمتها أخماساً »^(١).

قال الشوكاني: « والتقدير فحق أو واجب أن الله خمسَه »^(٢).

٢- ومن السنة: وردت أحاديث كثيرة فيه، ومن هذه الأحاديث:

أ- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: « قَدِمَ وَفَدُ عَبْدُ الْقَيْسِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا هَذَا الْحَيَّ مِنْ رِبِيعَةٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ، فَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نَأْخُذُ بِهِ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا. قَالَ: أَمُرْكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانِ بِاللَّهِ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَعَقْدَ يَدَيْهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَصِيَامَ رَمَضَانَ وَأَنْ تُؤَدُّوا لِلَّهِ خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ. وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالتَّقِيرِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمَزْفَتِ »^(٣).^(٤)

فيه دلالة واضحة وهي أمر النبي ﷺ لهم بأن يؤدوا الخمس مما يغنموه.

ب- قوله ﷺ: « وفي الركاز الخمس »^(٥) وغيره من الأحاديث التي تأتي خلال

البحث والحديث عن الخمس والأموال التي تخمس.

ج- وأما الإجماع: فالأمة متفقة على مشروعية الخمس إجمالاً مع خلافهم فيما يخمس

من الأموال، ولكن مع اتفاقهم على تخميس الغنيمة.^(٦)

وقد بَوَّب البخاري^(٧): باب: أداء الخمس من الإيمان، وباب: فرض الخمس،

وباب: أداء الخمس من الدين.^(٨)

(١) السيوطي، الإكليل في استنباط التنزيل، ص: ١٣٥.

(٢) الشوكاني، فتح القدير (٢/٣١٠).

(٣) الدباء: هو القرع. والتقير: أصل النخلة ينقر فيتخذ منه وعاء. والحنتم: هي الجرة. والمزفت: هو ما طلي بالزفت. انظر فتح الباري (١/١٧٩).

(٤) رواه البخاري، كتاب: فرض الخمس، باب: أداء الخمس من الدين، صحيح البخاري، ص: ٥٥٧، رقم (٣٠٩٥).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس. صحيح البخاري، ص: ٢٦٤، رقم (١٤٩٩). ومسلم، كتاب الحدود، باب جرح

العجاء والمعدن والبئر جبار. صحيح مسلم، ص: ٧٥٦، رقم (١٧١٠).

(٦) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١١٨). الدسوقي، حاشية الدسوقي (٢/٥٠١). النووي، روضة الطالبين (٦/٣٦٨). ابن قدامة، المغني مع

الشرح الكبير (٥/٥٢٠).

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، البخاري، أمير المؤمنين في الحديث، وكتابه الصحيح أصح الكتب

بعد كتاب الله تعالى، توفي سنة ٢٥٦ هـ. البداية والنهاية (١١/٢٧).

(٨) البخاري، صحيح البخاري، ص: ١٧، ٥٥٥، ٥٥٧.

المطلب الثالث: حكمة المشروعية:

يمكن حصر الحكمة من مشروعية الخمس في الأمور الآتية:

١- تأمين مورد مالي للأمة المسلمة، لأن سهم الله ورسوله يعود بعد وفاته ﷺ إلى المصالح العامة على القول الأرجح فيه، فيكون هذا السهم مورداً مالياً للأمة يصرف في مصالحها العامة من بناء الجسور وتعميد الطرق وتجهيز الجيوش وتأمين رواتب للموظفين والقضاة والمدرسين ونحوها.

٢- توزيع الثروة وعدم حصرها في أيدي طائفة معينة من المسلمين. فلو قسمت الغنائم على الغانمين فقط دون أخذ الخمس منها لحصرت الأموال في أيدي الغانمين، وليس هم جميع المسلمين، بل يوجد فيهم من لا يستطيع الغزو من الفقراء والمساكين وأصحاب الأعذار، فلو حرموا الخمس لكان به ضررٌ عليهم.

٣- بما أن الرسول ﷺ لا يأكل الصدقة، وكذلك أهل بيته فلا بُدَّ من أن يكون لهم شيء من هذه الغنائم يكون مورداً لهم ينفقون منه على أنفسهم وعيالهم، وبخاصة أن منهم من لم يشارك في الجهاد. والله أعلم.

المبحث الثاني: في الغنيمة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

تعريفها والأصل في مشروعيتها

الغنيمة في اللغة: مأخوذة من الغنم بالضم وجمعها غنائم. يقال: غنم القوم غنماً.

وتأتي الغنيمة كذلك بمعنى الزيادة والنماء، كما في الحديث:

« وله غنمه وعليه غرمه ».^(١) غنمه: زيادته ونماؤه وفاضل

قيمته. ويقال: الغنيمة والغنم والمغنم والغنائم.^(٢)

الغنيمة في الاصطلاح: هي ما أخذ من أموال الكفار عنوة بطريق القهر والغلبة.^(٣)

مشروعيتها والأصل في الغنيمة:

١- قول الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي

الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ

الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.^(٤)

٢- وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ

﴾.^(٥)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٣٤/٥). والبيهقي في السنن الكبرى (٣٩/٦). وعبد الرزاق في مصنفه (٢٣٨/٨). والدارقطني في سننه

(٢٠٦/٧). وابن حبان (٤٠٨/٢٤). والشافعي في مسنده (١٢٦/٢).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، باب: الغين، مادة: غنم (١٣٢/١٠). ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، باب: الغين مع النون، ص: ٦٨٠.

(٣) العيني، البناية شرح الهداية (١٣٠/٧). المواق، التاج والإكليل مع مواهب الجليل (٥٦٨/٤). النووي، روضة الطالبين (٣٦٨/٦). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢٩٧/٧).

(٤) الأنفال آية: (٤١).

(٥) الأنفال آية: (٦٩).

٣- ومن السنة: قوله ﷺ: « أُعْطِيَتْ حَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا وَإِنَّمَا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ ».^(١)

خصوصية الغنائم بهذه الأمة:

قال النووي: « قال العلماء: كانت غنائم من قبلنا يجمعونها ثم تأتي نار من السماء فتأكلها ».^(٢) ودليله قوله ﷺ: « لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤوس غيركم، كانت تنزل نار من السماء فتأكلها ».^(٣)

المطلب الثاني

مكان قسمة الغنيمة

اختلف في مكان قسمة الغنائم، هل تقسم مباشرة بعد انتهاء القتال في دار الحرب أم أنه لا يجوز قسمتها في دار الحرب وإنما تنقل إلى دار الإسلام وتقسم هناك؟ على قولين:

القول الأول: يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب، ويستحب ذلك، ويكره تأخيرها إلى دار الإسلام من غير عذر. وهو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية، وبه قال الأوزاعي وابن المنذر وأبو ثور.^(٤)

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الصلاة، أبواب: القبلة، باب: قول النبي ﷺ: « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ». صحيح البخاري، ص: ٨٤، رقم (٤٣٨).

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم (٣/٥).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة الأنفال. سنن الترمذي، ص: ٦٩١، رقم (٣٠٨٥). وقال عنه: حديث حسن صحيح. وصححه الشيخ الألباني في المرجع نفسه. وأخرجه أحمد في مسنده رقم (٧١٢٤).

(٤) ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٤. والاستذكار (١٨٢/١٤). الشريبي الخطيب، مغني المحتاج (١٠١/٣). الشيرازي، المهذب (٢٩٢/٥). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٤٦٦/١٠). التنوخي، المتع في شرح المقنع (٥٨٢/٢).

القول الثاني: لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب، لكن يخرجها الإمام إلى دار الإسلام ويقسمها. وهو قول الحنفية، وقال أبو يوسف: إن قسمت في دار الحرب جاز، وأحب إليّ أن تقسم في دار الإسلام. وإنما يجوز قسمتها عندهم للإيداع بأن لم يكن للإمام من بيت المال حولة يحمل عليها الغنائم فيقسمها بين الغانمين قسمة إيداع ليحملوها إلى دار الإسلام ثم يرتجعها منهم.^(١)

الأدلة:

استدل الجمهور على قولهم بأدلة عدة منها:

- ١- فعل النبي ﷺ فإنه يدل على مشروعية القسمة، حيث لم يعلم أن النبي ﷺ قسم شيئاً من الغنائم بالمدينة، بل إنه ﷺ قسم غنائم خيبر بخيبر، وغنائم أوطاس بأوطاس، وقسم غنائم بني المصطلق في ديارهم، وقسم غنائم بدر بالجرانة.^(٢) وأدنى ما يحمل عليه فعل النبي ﷺ هو الجواز والإباحة.^(٣)
- ٢- ولأن الملك ثبت على الغنيمة فيها بالقهر والغلبة والاستيلاء، فيجوز قسمتها كما لو أحرزت بدار الإسلام.^(٤)

أدلة الحنفية:

- ١- أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب.^(٥) والقسمة بيع معنى فتدخل تحته، فكما لا يجوز البيع كذلك لا تجوز القسمة.^(٦)

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١٢١). الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٠١). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٧١).

(٢) هي ماء بين الطائف ومكة وهي إلى مكة أقرب. معجم البلدان (٢/ ١٦٥).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٤٦٦). الشيرازي، المهذب (٥/ ٢٩٢).

(٤) نفس المراجع السابقة.

(٥) ذكره الزيلعي في نصب الراية وقال عنه: غريب جداً (٤/ ٢٦٤).

(٦) المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٤/ ٢٦٤).

٢- أن ملك الغنائم لا يتم إلا بالاستيلاء، ولا يتم الاستيلاء إلا بإحراز في دار الإسلام، ولأن الاستيلاء إنما يفيد الملك إذا ورد على ما مباح غير مملوك، ولم يوجد هنا، لأن ملك الكفرة قائم كان ثابتاً لهم، والملك متى ثبت لإنسان لا يزول إلا بإزالته أو يخرج المحل من أن يكون منتفعاً به حقيقة بالهلاك أو بعجز المالك عن الانتفاع به، فلأن الغزاة ما داموا في دار الحرب فلا استرداد ليس بنادر بل هو ظاهر أو محتمل احتمالاً على السواء، والملك كان مثبتاً لهم فلا يزول مع الاحتمال. ^(١)

٣- وأما ما روي من فعل النبي ﷺ من تقسيم غنائم خيبر وبني المصطلق وأوطاس فهو محمول على أنه ﷺ فتح تلك البلاد وصارت دار الإسلام، ولا خلاف فيه، إنما الخلاف إذا لم تصر دار الإسلام. ^(٢)

ترجيح:

الذي ينظر في القولين يرى أن سبب الخلاف بين الجمهور والحنفية هو هل الملك يحصل بمجرد الاستيلاء على الغنائم، أم لا يحصل إلا بإحرازها في دار الإسلام؟ يرى الجمهور أن سبب الملك هو الاستيلاء على الغنيمة في دار الحرب، وذهب الحنفية إلى أن الملك التام لا يتم عليها إلا بالاستيلاء التام ولا يحصل ذلك إلا في دار الإسلام. ولكن الراجح هو قول الجمهور، لوجوه عدة:

١- قوة أدلتهم وهو فعل النبي ﷺ.

٢- أن الملك ثبت فيها بالقهر والاستيلاء والدليل على ثبوت الملك فيها أمور ثلاثة ^(٣):

أ- أن سبب الملك الاستيلاء التام وقد وجد، فإننا ثبت أيدينا عليها حقيقة وقهرناهم ونفيناهم عنها، والاستيلاء يدل على حاجة المستولي فيثبت الملك كما في المباحات.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١٢١). الزيلعي، تبين الحقائق (٤/١٠٢).

(٢) نفس المرجع.

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٤٦٧).

ب- أن ملك الكفار قد زال عنها بدليل أنه لا ينفذ عتقهم في العبيد الذين حصلوا في الغنيمة ولا يصح تصرفهم فيها.

ج- أنه لو أسلم عبد الحربي ولحق بجيش المسلمين صار حراً، وهذا يدل على زوال ملك الكافر وثبوت الملك لمن قهره.

٣- ضعف أدلة الحنفية في المسألة، ويمكن مناقشة أدلتهم فيقال:

أولاً: الحديث الذي استدل به هو غريب جداً.^(١)

ثانياً: قولهم بأن الملك التام لا يتم إلا بالاحراز في دار الإسلام تقدم الرد عليه بأن الملك التام يتم بالاستيلاء على الغنيمة في دار الحرب.

ثالثاً: والقول بأن النبي ﷺ قسم الغنائم في دار الحرب بناء على أنها أصبحت دار إسلام ليس كذلك، ومما يدل عليه أن النبي ﷺ صالح أهل خيبر على الشطر مما يخرج من الزرع.^(٢)

٤- أن في قسمة الغنائم في دار الحرب تطبيقاً لقلوب المجاهدين وأنكى للعدو.

قال شيخنا الزحيلي: « فإننا نرجح من جهة الدليل قول الجمهور بدليل ما اتفقت عليه التواريخ الإسلامية ومضت عليه السنة من أن الرسول ﷺ كان يقسم الغنائم في دار الحرب، لأن ذلك أنكى للعدو وأطيب لقلوب المجاهدين وأحفظ للغنيمة وأرفق بهم في التصرف إذا عادوا لبلادهم ». ^(٣)

ويبنى على هذا الأصل عدة مسائل:

١- البيع: لو باع الإمام أو واحد من المجاهدين شيئاً من الغنيمة قبل الإحراز إلى دار الإسلام وبعد القسمة في دار الحرب لا يجوز عند الحنفية خلافاً للجمهور فإنه جائز.

(١) استغربه الزيلعي في نصب الراية فقال: غريب جداً (٤/ ٢٦٤).


(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب ما جاء في حكم أرض خيبر. سنن أبي داود، ص: ٤٦٠، رقم (٣٠٠٨). وهو حسن الإسناد.

(٣) د. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص: ٦٣٣.

- ٢- الإرث: إذا مات أحد المجاهدين بدار الحرب لا يورث منه عند الحنفية، خلافاً للجمهور فإنه يورث لوجود الملك.
- ٣- لو لحق المدد الجيش قبل القسمة لا يشاركه عند الجمهور ويشارك عند الحنفية.
- ٤- لو أتلّف واحد شيئاً من المغنم قبل الإحراز إلى دار الإسلام لا يضمن عند الحنفية خلافاً للجمهور.^(١)

المطلب الثالث

كيفية قسمة الغنيمة

إن كيفية توزيع الغنائم موضحة في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ عَامِنْتُمْ بِاللهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾  (٢).

بيّن الله ﷻ في هذه الآية بياناً واضحاً كيفية قسمة الغنيمة، ولا بُدَّ هنا من تقسيم الكيفية إلى مسألتين:

- الأولى: يتعلق بتخميس الغنيمة ولن يكون هذا الخمس.
- والثانية: الأربعة الأخماس الباقية للغانمين، ومن هو الغانم الذي يستحق منها، وكـم يعطى.

تخميس الغنائم: اتفق الفقهاء على أن الغنيمة تخمس^(٣)، للآية المتقدمة ولقوله ﷻ لو فد عبد القيس: «وَأَنْ تَوَدُّوا لِلَّهِ خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ»^(٤).

(١) العيني، البناية شرح الهداية (١٣٨/٧-١٣٩).

(٢) الأنفال آية: (٤١).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٨/٧). الدسوقي، حاشية الدسوقي (٥٠١/٢). النووي، روضة الطالبين (٣٦٨/٦). ابن قدامة، الكافي (٥٢٠/٥).

(٤) تقدم ص: (٤٨٨).

ولكن اختلفوا في خمس الغنيمة إلى كم سهم تقسم أو من له سهم مقدر من هذا الخمس؟ وخلاصة المذاهب بعد النبوة:

١- أن الخمس يقسم على ثلاثة أسهم: لليتامى والمساكين وابن السبيل. وهو قول الحنفية^(١)، بعد حياة النبي ﷺ وفي حياته كقول الجمهور إلى خمسة أسهم.

٢- أن الخمس يقسم على خمسة أسهم للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، وهو قول الشافعية والحنابلة والظاهرية وهو قول عطاء ومجاهد والشعبي وقتادة وابن جريج.^(٢)

٣- أن الأمر موكول إلى الإمام واجتهاده فيه، ويصرف في مصالح المسلمين كالفيء، وبه قال المالكية.^(٣) وعليه يدل قوله ﷺ: « وما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود عليكم ». ^(٤) فإنه لم يقسمه أخماساً ولا أثلاثاً، وإنما ذكر في الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم، لأنهم من أهم من يدفع إليه.

٤- أنه يقسم على ستة أسهم وبه قال بعض العلماء.^(٥)

وتفصيل هذه الأسهم على النحو الآتي:

ذكر في الآية أن الخمس من الغنيمة إنما يكون لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، ذكر ستة أسهم مع سهم الله، وهذا ما قال به بعض العلماء، ولكن في الأصح أن ذكر الله ﷻ لم يكن لإفراجه في سهم خاص، وإنما ذكر الله ﷻ في الخمس إنما هو لافتتاح الكلام تبركاً باسمه تعالى.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (١٢٥/٧). الزيلعي، تبين الحقائق (١١٤/٤). المنبجي، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب (٧٧٠/٢).

(٢) الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٩٤/٣). الشيرازي، المهذب (٣٠٠/٥). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٣٠٠/٧). الحجراوي، الإقناع (١٠٠/٢). ابن حزم، المحلى (٣٨٨/٥).

(٣) ابن جزي، القوانين الفقهية، ص: ١٧٣. ابن رشد، بداية المجتهد (٣٩٠/١). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٩/٨).

(٤) تقدم ص: (١٨٥).

(٥) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٣٠٠/٧). الزحيلي، الفقه الإسلامي (٥٩٠٠/٨).

قال ابن العربي: « أنه وسهم الرسول واحد، وقوله: ﴿لِلَّهِ﴾ استفتاح كلام، فله الدنيا والآخرة والخلق أجمع »^(١).

وقال الكاساني: « وإضافة الخمس إلى الله تعالى يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِكَوْنِهِ مَصْرُوفًا إِلَى وَجْهِ الْقُرْبِ الَّتِي هِيَ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَهِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٤١] عَلَى مَا تُضَافُ الْمَسَاجِدُ وَالْكَعْبَةُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِكَوْنِهَا مَوَاضِعَ إِقَامَةِ الْعِبَادَاتِ وَالْقُرْبِ الَّتِي هِيَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَعْظِيمًا لِلْخُمْسِ »^(٢).

وأما من جعل الأسهم ستة فقال: لله سهم من الخمس، فإنه يصرف للكعبة، وقيل: هو مردود على عباد الله أهل الحاجة.^(٣)

لما روي عن أبي العالية الرياحي^(٤) قال: « كان رسول الله ﷺ يُؤْتَى بِالْغَنِيمَةِ فَيَقْسِمُهَا عَلَى خَمْسَةِ يَكُونُ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسُهَا مِمَّنْ شَهِدَهَا ثُمَّ يَأْخُذُ الْخُمْسَ فَيَضْرِبُ بِيَدِهِ فَيَأْخُذُ مِنْهُ الَّذِي قَبْضُ كَفِّهِ فَيَجْعَلُهُ لِلْكَعْبَةِ، وَهُوَ سَهْمُ اللَّهِ، ثُمَّ يَقْسِمُ مَا بَقِيَ عَلَى خَمْسَةِ أَسْهُمٍ »^(٥).

قال ابن العربي: « أما قول أبي العالية فليس من النظر في المرتبة العالية، فإن الأرض كلها لله ملكاً وخلقاً »^(٦).

فالأرجح أن ذكر الله تعالى لافتتاح الكلام هو تبرك باسمه تعالى.

(١) ابن العربي، أحكام القرآن (٢/ ٣٢٧). وانظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٢٩٧).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١٢٤).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٧/ ٣٠٠). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٢٩٧). ابن العربي، أحكام القرآن (٢/ ٣٢٧-٣٢٨).

(٤) هو رفيع بن مهران الإمام المرقئ الحافظ المفسر أبو العالية الرياحي، البصري، أحد الأعلام. أدرك زمان النبي ﷺ وهو شاب وأسلم في خلافة أبي بكر ودخل عليه وقد حفظ القرآن. توفي سنة ٩٠ هـ وقيل ٩٣ هـ. سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٠٧).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٦٧٧).

(٦) ابن العربي، أحكام القرآن (٢/ ٣٢٨).

قال ابن قدامة: « وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَالِيَةِ فَتْنٌ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ رَأْيٌ، وَلَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسٌ، وَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِنَصِّ صَحِيحٍ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ، وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ أَثَرًا صَحِيحًا سِوَى قَوْلِهِ، فَلَا يُتْرَكُ ظَاهِرُ النَّصِّ وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِعْلُهُ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ أَبِي الْعَالِيَةِ ».^(١)

٢- أما سهم الرسول ﷺ:

فجمهور العلماء متفقون على أن للرسول ﷺ سهماً من الخمس في حياته، كفاية لنفسه وأهله ويدخر منه.^(٢)

ولكن بعد وفاة النبي ﷺ ماذا يفعل بهذا السهم، هل سقط أم بقي؟ اختلف فيه: ذهب الجمهور إلى أن سهم النبي ﷺ من الخمس لم يسقط بعد وفاته ﷺ^(٣)، وإنما يبقى، للآية.

ولكن اختلفوا فيما بينهم أين يرد هذا السهم؟

الراجح هو قول الجمهور من الشافعية والحنابلة والظاهرية إلى أنه يصرف في مصالح المسلمين والكراع والسلاح.^(٤)

ويؤيده قوله ﷺ: « مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مُرْدُودٌ فِيكُمْ ».^(٥) فالإمام يقوم مقام النبي ﷺ في صرفه في المصالح العامة حسب ما يؤديه إليه اجتهاده. وقيل: إنه يرد بعده لقرايته. وقال آخرون: هو للخليفة بعده.^(٦)

ولكن يرد عليه بقوله ﷺ: « نَحْنُ لَا نُورِثُ مَا تَرَكَناه صَدَقَةٌ ».^(٧)

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٧/ ٣٠١).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١٢٤). الشيرازي، المهذب (٥/ ٣٠٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٧/ ٣٠٠). ابن حزم، المحل (٥/ ٣٨٨).

(٣) ابن عبد البر، الاستذكار (١٤/ ١٨٦). الشيرازي، المهذب (٥/ ٣٠٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٧/ ٣٠٢). ابن حزم، المحل (٥/ ٣٨٩).

(٤) المراجع السابقة.

(٥) تقدم ص: (١٨٥).

(٦) ابن عبد البر، الاستذكار (١٤/ ١٩٢). ابن العربي، أحكام القرآن (٢/ ٣٢٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٧/ ٣٠٣).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس. صحيح البخاري، ص: ٥٧، رقم (٣٠٩٣). ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: لا نورث. صحيح مسلم، ص: ٧٨٢، رقم (١٧٥٩).

وإن أبا بكر رضي الله عنه قال: « لا أدع أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيه إلا صنعته ».^(١)
فمعنى ذلك أنه يصرف في المصالح بعده ﷺ.

وذهب الحنفية إلى أن سهم النبي ﷺ يسقط بعد وفاته.^(٢) لأن النبي ﷺ إنما كان يستحقه بالرسالة كما يستحق الصفي^(٣) من المغنم، فلما لم يرفع الخلفاء الراشدون هذا السهم لأنفسهم، عرف أنه كان للنبي ﷺ بدرجة الرسالة، لا بالقيام بأمر الناس.

ترجيح:

الراجح مما سبق أن سهم النبي ﷺ باق بعد وفاته، للآية والنصوص فيه.
قال ابن قدامة: « وَمَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، فَمُخَالَفٌ لظَاهِرِ الْآيَةِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى لِرَسُولِهِ ﷺ وَقَرَابَتِهِ شَيْئًا، وَجَعَلَ هُمَا فِي الْخُمْسِ حَقًّا، كَمَا سَمَّى لِلثَّلَاثَةِ الْأَصْنَافِ الْبَاقِيَةَ، فَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ فَقَدْ خَالَفَ نَصَّ الْكِتَابِ ».^(٤)

والآية صريحة وواضحة بأنها جعلت سهماً من الخمس لرسول الله ﷺ، فلم يسقط، ولا دليل على إسقاطه بل يبقى بعد وفاته ويصرف في المصالح العامة حسب اجتهاد الإمام.
٣- سهم ذوي القربى^(٥): اختلف في سهم ذوي القربى هل يسهم لهم من الخمس أم لا؟ على قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور من الشافعية والحنابلة والظاهرية وغيرهم إلى أن سهم ذوي القربى باق بعد وفاة النبي ﷺ، ويقسم لهم سهم من

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفرائض، باب قول النبي ﷺ: لا نورث. صحيح البخاري، ص: ١٢٤٤، رقم (٦٧٢٥).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (١٢٥/٧). المودودي، الاختيار (٣٧٧/٤). السرخسي، المبسوط (٩/١٠).

(٣) الصفي: هو شيء نفيس كان يصطفيه لنفسه من فرس أو جارية أو سيف ونحو ذلك. انظر: السرخسي، المبسوط (٩/١٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٣٠٣/٧).

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٣٠١/٧).

(٥) المراد بذوي القربى: هم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم من بني عبد شمس وبني نوفل. انظر: الشيرازي، المهذب (٣٠١/٥).

الخمس^(١)، وغنيهم وفقيرهم وصغيرهم وكبيرهم وذكرهم وأنثاهم فيه سواء، ولكن يفضل الذكر على الأنثى.

القول الثاني: ذهب الحنفية إلى أنه لا سهم لذوي القربى من الخمس، وإنما يستحقونه بالفقر بعد وفاة النبي ﷺ، وأما في زمانه فإنهم كانوا يستحقونه بالنصرة وليس بالقرابة.^(٢)

الأدلة: واستدل الجمهور على قولهم بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَفَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.^(٣) الآية أوضحت أن لذوي القربى سهم من الخمس فلا يعدل عنه، وهو ثابت بعد موت النبي ﷺ تمسكاً بظاهر لفظ الآية.

٢- ما روي عن جبير بن مطعم رضي الله عنه: لما قسم رسول الله ﷺ سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبني المطلب، أتيت أنا وعثمان بن عفان رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله، أما بنو هاشم فلا نكر فضلهم لمكانك الذي وضعك الله به منهم، فما بال إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا. فقال: «إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد» وشبك بين أصابعه.^(٤)

الآية والحديث صرح فيهما بأن لذوي القربى سهم من الخمس، ولم يعرف له ناسخ في حال حياته ﷺ ولا نسخ بعد وفاته.

(١) الشيرازي، المهذب (٣٠١/٥). الرملي، نهاية المحتاج (٩٤/٣). الماوردي، الحاوي الكبير (٤٣٥/٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير

(٧/٣٠١). التنوخي، المتع في شرح المقنع (٥٨٥/٢). ابن حزم، المحلى (٣٨٨/٥).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (١٢٥/٧). الزيلعي، تبين الحقائق (١١٥/٤). المودودي، الاختيار (٣٧٨/٤). السرخسي، المبسوط (٩/١٠).

(٣) الأنفال آية: (٤١).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام. صحيح البخاري، ص: ٥٦٥، رقم (٣١٤٠).

واستدل الحنفية على قولهم بأدلة منها:

١- حديث جبير بن مطعم ٪ المتقدم. وفي رواية: «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام»^(١). وهذا يدل على أن الاستحقاق بغير القرابة، وإنما كانوا يستحقونه في زمن النبي ﷺ بالنصرة لا بالقرابة.

٢- ولو كان إعطاء النبي ﷺ لبني هاشم ولبني المطلب للقرابة لما خصهم دون عبد شمس ونوفل، لأن عبد شمس ونوفلاً أخوا هاشم لأبيه وأمه، والمطلب كان أخاه لأبيه، فكانا أقرب إليه منه، فلو كان الاستحقاق بالقرابة لكان بنو أمية أولى. وبهذا يتبين أن المراد قرب النصره لا قرب النسب.^(٢)

٣- فعل الخلفاء الراشدين فإنهم قسموا الخمس على ثلاثة أسهم، وكفى بهم قدوة.

ترجيح ومناقشة:

الراجح هو قول الجمهور في أنه يسهم لذوي القربى من الخمس، لعدة أمور:

١- قوة الأدلة، وهو ذكر الآية وحديث جبير بن مطعم ٪. فالآية أوضحت ذكر ذوي القربى، وفي حديث جبير ٪ فيه أنه ٪ قسم. وهو واضح وظاهر.

٢- ويمكن مناقشة أدلة الفريق الآخر على النحو الآتي:

أ- أما قولهم أن إعطاء النبي ﷺ لهم إنما كان بالنصرة لا للقرابة، فيجواب عنه بأن الآية جاءت عامة فيه، فيكون الإعطاء للقرابة مع النصره، ولا مانع منه.
ب- وأما القول بأن الخلفاء الراشدين قسموا الخمس على ثلاثة أسهم، فيجواب عنه بجوابين:

١- بأنه جاء في حديث جبير بن مطعم ٪ أن رسول الله ﷺ لم يقسم لبني عبد شمس ولا لبني نوفل من الخمس شيئاً كما قسم لبني هاشم وبني

(١) أخرجه النسائي، كتاب قسم الفيء، ص: ٦٣٧، رقم (٤١٣٧). وأحمد في مسنده، رقم (١٦١٤١). وهو صحيح وله شواهد في البخاري كما تقدم في الحديث السابق. صحيح البخاري، ص: ٥٦٥.

(٢) الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١١٦). المودودي، الاختيار (٤/ ٣٧٨). السرخسي، المبسوط (١٠/ ١٢).

المطلب. قال: وكان أبو بكر رضي الله عنه يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ، غير أنه لم يكن يعطي قربي رسول الله ﷺ كما كان يعطيهم رسول الله ﷺ. وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم ومن كان بعده منه. ^(١) وفي هذا الحديث بين أن عمر رضي الله عنه أعطاهم منه.

٢- وقد روي أن ابن عباس رضي الله عنهما لما سئل عن سهم ذوي القربى فقال: إن كنا نزع أنه لنا فأبى ذلك علينا قومنا.

قال ابن قدامة: « وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: أَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا فِعْلَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما، فِي حَمَلِهِمَا عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ. وَمَتَى اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ وَكَانَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ كَانَ أَوْلَى. وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما مُوَافِقٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ » ^(٢).

٣- أن قولهم مخالف لظاهر الآية، فإن الله تعالى سمي لقراة رسوله ﷺ شيئاً وجعل لهم في الخمس حقاً كما سمي الثلاثة الأصناف الباقية، فمن خالف فقد خالف نص الكتاب. أما باقي الأسهم الثلاثة المذكورة في الآية وهي لليتامى والمساكين وابن السبيل ^(٣) فهي متفق عليها ولا خلاف فيها. ^(٤) ويدخل فيهم ذوو القربى إذا كانوا بصفتهم عند الحنفية، ويشترط فيهم أن يكونوا من المسلمين لأن الكافر ليس من أهل الغنيمة، لصريح الآية فيه.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفني، باب في بيان مواضع قسم الخمس. سنن أبي داود، ص: ٤٥٤، رقم (٢٩٧٨).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٧/ ٣٠١-٣٠٢).

(٣) اليتامى: هم الذين لا آباء لهم ولم يبلغوا الحلم. والمساكين: يدخل فيهم الفقراء لأنها صنف واحد في غير باب الزكاة، وابن السبيل هو المسافر المنقطع به. التنوخي، المتع في شرح المقنع (٢/ ٥٨٦-٥٨٧).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١٢٥). الماوردي، الحاوي الكبير (٨/ ٤٣٧). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٧/ ٣٠٠). ابن حزم، المحل (٥/ ٣٨٩).

والخلاصة يكون لرسول الله ﷺ سهم من الخمس ويقسم بعده في المصالح العامة، ولذي القربى سهم يقسم فيهم وهو باق، وكذلك سهم لكل من اليتامى والمساكين وابن السبيل.

الأربعة الأخماس الباقية ومن يستحق السهم منها:

أجمع أهل العلم على أن أربعة أخماس الغنيمة هي للغانمين.^(١) لقوله تعالى:

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ أَلَجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.^(٢) يفهم من الآية أن أربعة أخماس الغنيمة للغانمين لأنه تعالى أضافها إليهم ثم أخذ منها سهماً لغيرهم فيبقى سائرهما لهم.

وقال عمر رضي الله عنه: «الغنيمة لمن شهد الواقعة».^(٣)

من يستحق السهم من الغنيمة:

أما المسلم الحر البالغ الذكر العاقل الصحيح فقد اتفق على أنه يستحق من الغنيمة ويسهم له^(٤) إذا حضر الواقعة قاتل من أجل القتال أو لم يقاتل لأن الجهاد إرهاب للعدو. لأن المذكور هو من أهل القتال ويطبق ذلك.

وأما الصبي والمرأة والعبد فالجمهور على أنه لا يسهم لهم من الغنيمة ولكن يرضخ لهم على ما يأتي. وخالف فيه المالكية في الصبي المطبق للقتال بأنه يسهم له، وخالف في العبد

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (١٢٦/٧). ابن رشد، بداية المجتهد (٣٩١/١). الرملي، نهاية المحتاج (٩٥/٣). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير

(٣١٣/٧). ابن حزم، المحلى (٣٩٢/٥).

(٢) الأنفال آية: (٤١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٦٦٨/٧) والبيهقي في السنن الكبرى (٥١/٩) وعبد الرزاق في مصنفه (٣٠٣/٥) والطحاوي في مشكل

الآثار (٤٠٣/٦).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (١٢٦/٧). المواق، التاج والإكليل مع مواهب الجليل (٥٧٣/٤). الرملي، نهاية المحتاج (١٠٥/٣). الحجاوي،

الإقناع (١٠٢/٢). ابن حزم، المحلى (٣٩٥/٥).

الظاهرية. ^(١) لأنهم ليسوا من أهل القتال. وأما المالكية فقالوا: سهم للصبي المطبق للقتال لأنه حر ذكر مقاتل فيهم له كالرجل. وأما الظاهرية فقالوا: ذلك في العبد لعموم الأدلة فإنها لم تفرق بين حر وعبد.

الكافر إذا غزا مع المسلمين هل يسهم له من الغنيمة أم لا؟ اختلف فيه على قولين:
القول الأول: أن الكافر لا يسهم له من الغنيمة ولكن يرضخ له. وهو ما ذهب إليه الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية وأحمد في رواية. ^(٢) لأنه ليس من أهل الجهاد فلم يسهم له كالعبد ولكن يرضخ له.
وروي عن ابن عباس رضي الله عنه قوله: «استعان رسول الله ﷺ بيهود قينقاع فرضخ لهم ولم يسهم لهم». ^(٣) ولأن الجهاد عبادة والكافر ليس من أهل العبادة.

القول الثاني: أن الكافر يسهم له إذا غزا بإذن الإمام، وهو المذهب عند الحنابلة وبه قال الظاهرية والأوزاعي والزهري والثوري وإسحاق. ^(٤) لما روي أن النبي ﷺ استعان بناس من اليهود في حربه فأسهم لهم. وعن الزهري أن رسول الله ﷺ كان يغزو باليهود فيسهم لهم كسهم المسلمين. ^(٥) ولأن الكفر نقص في الدين فلم يمنع استحقاق السهم كالفسق، وبهذا فارق العبد فإن نقصه في دنياه وأحكامه.

(١) المودودي، الاختيار (٣٧٦/٤). الكاساني، بدائع الصنائع (١٢٦/٧). ابن جزى، القوانين الفقهية، ص: ١٧٢. الرملي، نهاية المحتاج (١٠٥/٣). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٤٥١/١٠) وما بعدها. ابن حزم، المحلى (٣٩٥/٥). ابن جزى، القوانين الفقهية، ص: ١٧٢. ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٤. الكاندهلوي، أوجز المسالك (٣٦٩/٨).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (١٢٦/٧). المودودي، الاختيار (٣٧٦/٤). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٤. الشيرازي، المهذب (٢٩٦/٥). المرداوي، الإنصاف (١٧١/٤).

(٣) ذكره الزيلعي في نصب الراية وقال: قال البيهقي: تفرد به الحسن بن عمار وهو مترك. (٢٨٧/٤).

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٤٥٥/١٠). المرداوي، الإنصاف (١٧١/٤). ابن حزم، المحلى (٣٩٨/٥).

(٥) ذكره الزيلعي في نصب الراية وقال: قال البيهقي: إسناده ضعيف ومنقطع. وقال صاحب التنقيح: مراسيل الزهري ضعيفة، وكان يحیی القطان لا يرى إرسال الزهري وقادة شيئاً، ويقول: هي بمنزلة الريح. انظر: نصب الراية (٢٨٧/٤).

مناقشة وترجيح:

إن أدلة الفريقين فيها ضعف كما ذكر ذلك صاحب نصب الراية^(١)، ولكن لو نظرنا في الأدلة المبيحة للغنيمة لعلم منها أنها خاصة بالمسلمين، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾^(٢) وقوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾^(٣) وهو خطاب للمسلمين، وفي الحديث المتقدم: «وأحلت لي الغنائم». فهي حلال للمسلمين دون غيرهم. وفي الأصل هو عدم الاستعانة بالمشركون في القتال إلا لحاجة تدعو إليها، ويمكن أن يتم ذلك بإجارة، فيعطى من الأجرة بدلاً عن الغنيمة.

وأما الأجير: الذي يستأجر للخدمة في الغزو، فهل يسهم له أو لا؟ الجمهور على أنه يسهم له إذا قاتل، وذهب الحنابلة في الأصح إلى أنه لا سهم له وليس له إلا الأجرة، وفي تفصيل للشافعية إلى أنه يخير بين السهم والأجرة.^(٤) وروى عن سلمة بن الأكوع^(٥) أنه كان أجيراً فأعطاه النبي ﷺ سهم الفارس والراجل.^(٦)

والخلاصة:

قال شيخنا الزحيلي: «والحقيقة أن آية الغنائم كانت تتفق مع حالة المحاربين في عهد فتوحات الإسلام الأولى حيث كان الجهاد مبنياً على أساس قيام الشخص به من تلقاء نفسه على أنه فرض، فيكون نتيجة ذلك أن يستحق الغانمون ما غنموه. أما اليوم حيث نظمت الجيوش الثابتة وخصصت ميزانيات لدفع مرتباتهم فإننا نرى أن تخصص أربعة أخماس

(١) الزيلعي، نصب الراية (٤/٢٨٧).

(٢) الأنفال آية: (٤١).

(٣) الأنفال آية: (٦٩).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١٢٦). ابن جزى، القوانين الفقهية، ص: ١٧٢. الشيرازي، المهذب (٥/٢٩٧). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٢٩). ابن حزم، المحلى (٥/٣٩٥).

(٥) هو سلمة بن عمر بن الأكوع، أول مشاهده الحديبية، وكان من الشجعان ويسبق الفرس عدواً، وبايع النبي ﷺ عند الشجرة على الموت. توفي سنة ٦٤ هـ بالمدينة على الصحيح. أسد الغابة (٢/٤٩٤) والإصابة (٣/١٢٧).

(٦) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٥٢٩).

الغنائم لميزانية الجيش ويوضع الخمس الباقي في الخزانة العامة ليصرف على المصالح العامة والمحتاجين من المواطنين، أو يتصرف ولي الأمر بما يراه مناسباً وليس من اللازم قسمة الغنائم». (١)

الاستحقاق في الغنيمة:

اتفق الفقهاء على أن للراجل سهماً واحداً، والراجل هو من يقاتل وليس معه فرس. ولكن اختلفوا في الفارس كم يسهم له؟ وذلك على قولين:

القول الأول: أن للفارس ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفرسه. وهو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وأبو يوسف ومحمد من الحنفية وغيرهم. (٢)

القول الثاني: أن للفارس سهمين، سهم له وسهم لفرسه، وبه قال أبو حنيفة وزفر. (٣)

قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن للفرس سهمين وللراجل سهماً، وانفرد النعمان فقال: يسهم للفرس سهم». (٤)

الأدلة:

استدل الجمهور على قولهم بأدلة منها:

١- ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم، سهمان لفرسه وسهم له. (٥)

(١) د. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص: ٦٣٥.

(٢) الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٠٩). الخطاب، مواهب الجليل (٤/ ٥٧٧). ابن جزي، القوانين الفقهية، ص: ١٧٣. الماوردي، الخواص الكبير (٨/ ٤١٥). الشيرازي، المهذب (٥/ ٢٩٢). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٤٤٣). المرداوي، الإنصاف (٤/ ١٧٣). ابن حزم، المحل (٥/ ٣٩٢).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/ ١٢٦). الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٠٩). الكليوبلي، مجمع الأنهر (٢/ ٤٣١).

(٤) ابن المنذر، الإجماع، ص: ٦٠.

(٥) أخرجه ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب قسمة الغنائم. سنن ابن ماجه، ص: ٤٨٤، رقم (٢٨٥٤). والدارمي، كتاب السير، باب في سهمان الخيل، رقم (٢٣٦٢). وله شواهد في الصحيحين.

٢- وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قسم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم. ^(١)

٣- ما روي عن أبي رهم وأخيه رضي الله عنهما أنهما كانا فارسين يوم خيبر فأعطيا ستة أسهم، أربعة أسهم لفربيهما وسهمين لهما. ^(٢)

٤- ولأن الاستحقاق إنما هو بالغناء، وغناء الفارس على ثلاثة أمثال الراجل، لأن الفارس للكر والفر والثبات، والراجل للثبات لا غير. ^(٣)

أدلة الحنفية:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ^(٤).

قال الجصاص: «ظاهره يقتضي المساواة بين الفارس والراجل، وهو خطاب لجميع الغانمين وقد شملهم هذا الاسم، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ ^(٥) قد عُقِلَ مِنْ ظَاهِرِهِ اسْتِحْقَاقُهُنَّ لِلثُلُثَيْنِ عَلَى الْمَسَاوَةِ؟ وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ: هَذَا الْعَبْدُ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ هُمْ بِالْمَسَاوَةِ مَا لَمْ يَذْكُرِ التَّفْضِيلَ، كَذَلِكَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَنِمْتُمْ﴾ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونُوا مُتَسَاوِينَ» ^(٦).

(١) أخرجه الترمذي، كتاب السير عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في سهم الخيل. سنن الترمذي، ص: ٣٦٧، رقم (١٥٤٤). وله شواهد في الصحيحين.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه، وفي السند قيس ضعفه بعض الأئمة. وأبو رهم مختلف في صحبته، ذكره الزيلعي في نصب الراية (٤/ ٢٧٥).

(٣) الزيلعي، تبين الحقائق (٤/ ١٠٩). الماوردي، الحايي الكبير (٨/ ٤١٦).

(٤) الأنفال آية: (٤١).

(٥) النساء آية: (١١).

(٦) الجصاص، أحكام القرآن (٣/ ٧٥).

٢- ما روي عن مجمع بن حارثة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قسم خيبر على أهل الحديبية فأعطى الفارس سهمين وأعطى الراجل سهماً.^(١)

٣- ما روي عن المقداد رضي الله عنه أن النبي ﷺ أسهم له سهماً ولفرسه سهماً.

٤- ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً.^(٢)

٥- ولأن الانتفاع بالفارس أعظم من الانتفاع بالفرس، فإن الفارس يقاتل بانفراده ولا تأثير للفرس بانفراده، فلا يجوز أن يستحق الفرس أكثر من صاحبه.

ولأن الفرس تبع والفارس هو الأصل فلا يزداد سهمه على الأصل، ولا يجوز تفضيل البهيمة على آدمي.

٦- وردت الأحاديث والآثار في أن للفارس سهمين ووردت أخرى بأن له سهم واحد. والسهم الواحد هو المتيقن به لاتفاق الآثار وما زاد عليه مشكوك فيه، فلا يعطى إلا المتيقن.

٧- وكذلك يمكن أن يقال بأن ما روي من أن الفرس له سهمان محمول ذلك التنفل كما روي أنه عليه الصلاة والسلام أعطى سلمة بن الأكوع رضي الله عنه سهم الفارس والراجل.^(٣) وهو كان راجلاً أجيراً والأجير لا يستحق سهماً من الغنيمة.^(٤)

مناقشة أدلة الحنفية:

نوقشت أدلة الحنفية وأجيب عنها بأجوبة وهي:

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب فيمن أسهم له سهماً. سنن أبي داود، ص: ٤١٦، رقم (٢٧٣٦). وقال عنه: حديث أبي معاوية أصح والعمل عليه، وأرى الوهم في حديث مجمع. وأخرجه أحمد في مسنده رقم (١٤٩٢٣).

(٢) هو الصحابي الجليل القداد بن الأسود الكندي وقيل الحضرمي، المتوفى سنة ٣٣ هـ في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر: الإصابة رقم: (٨١٨٣).

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه (٤٥٤/٩) وقال فيه عن أحمد: كذا لفظ نعيم عن المبارك، والناس يخالفونه. قال النيسابوري: لعل الوهم من نعيم، لأن ابن المبارك من أثبت الناس. قاله الدارقطني.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قرد وغيرها. صحيح مسلم، ص: ٨٠٩، رقم (١٨٠٧).

(٥) انظر: السرخسي، المبسوط (١٩/١٠). الزيلعي، تبين الحقائق (١١٠/٤). المودودي، الاختيار (٣٧٥/٤).

١- أما الآية فهي تقتضي المساواة بين الغانمين، وليس في إعطاء الفارس ثلاثة أسهم عدم المساواة لأنه يعطى جميع الفرسان كذلك، وقد جاءت السنة مبينة تفضيل الفارس على الراجل فيعمل به.

٢- أما حديث مجمع عليه السلام: فإن مجمعا عليه السلام وهم في حديثه أنهم كانوا ثلاثمائة فارس، وإنما كانوا يوم خيبر مائتي فارس. وروي أنهم كانوا ألفاً وأربعمائة منهم مائتي فارس. ^(١)
وقال ابن قدامة: « فيحتمل أنه أراد أعطى الفارس سهمين لفارسه وأعطى الراجل سهماً يعني صاحبه فيكون ثلاثة أسهم ». ^(٢)

٣- أما حديث المقداد عليه السلام فقد روي عنه أنه قال: « أعطاني رسول الله ﷺ ثلاثة أسهم سهماً لي وسهمين لفارسي ». فتعارضت الروايتان عنه وسقطت، فلا يبقى إلا ما وصفنا.

٤- أما حديث عبيد الله بن عمر « يجاب عنه: بأنه عند أصحاب الحديث ضعيف، وأخوه عبد الله « أقوى عندهم منه وأصح حديثاً، وقد روي عنه خلافه كما تقدم، ولأن خبر عبد الله « أزيد من خبر عبيد الله « والأخذ بالزيادة أولى. ^(٣)

٥- وأما قياسهم يجاب عنه: بأن قياس الفرس على آدمي غير صحيح، لأن أثرها في الحرب أكثر وكلفتها أعظم فينبغي أن يكون سهماً أكثر، وإن الفرس لا يسهم له وإنما يسهم لصاحبه لأجله.

وقولهم بأنه تابع والفارس هو الأصل. يقال: إن كلا السهمين للمتبوع وليس للتابع سهم، أصلاً. ولأن هذا القياس أبطله النص ولا قياس مع النص. ^(٤)

قال ابن حزم: « واحتج أبو حنيفة بأن قال: لا أفضل بهيمة على إنسان. فيقال له: وتساوي بينهما إن هذا لعجب، فإذا جازت المساواة فما منع التفضيل؟ ». ^(٥)

(١) الزيلعي، نصب الراية (٤/ ٢٧٨). الماوردي، الحاوي الكبير (٨/ ٤١٧).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٤٤٤).

(٣) الماوردي، الحاوي الكبير (٨/ ٤١٧).

(٤) الماوردي، الحاوي الكبير (٨/ ٤١٧). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٤٤٤).

(٥) ابن حزم، المحل (٥/ ٣٩٣).

٦- وأما القول بأن السهم الواحد المتيقن وما زاد مشكوك فيه، فيقال: بأن ما ورد من السهم الواحد قد ثبت ضعفه وتأويله كما تقدم، وأن الزائد ثابت وصحيح فالأخذ به أولى لأن المتيقن هو ما صح.

٧- وأما قولهم بأنه محمول على التنفل، فيجاب عنه: بأن السهم هو عبارة عن المستحق لا عن النفل، وأن النفل يستحق بالشرط وليس في الفرس شرط، وأن النفل لا يكون للفرس.^(١)

ترجيح:

الراجح مما تقدم ما ذهب إليه الجمهور، لصحة أدلة هذا القول وقوتها. وفي المقابل ضعف أدلة القول الآخر، وقد نوقشت على ما سلف ذكره. إذا كان للرجل أكثر من فرس واحد:

اختلف في الرجل إذا كان له أكثر من فرس واحد هل يسهم لأكثر من واحد أو يكتفى بالإسهام لواحد فقط؟ وذلك على قولين:

القول الأول: أنه لا يسهم إلا لفرس واحد، وهو قول الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والظاهرية.^(٢)

ودليلهم: ما روي عن الزبير بن العوام رضي الله عنه حضر خيبر ومعه أفراس فلم يسهم النبي ﷺ إلا لفرس واحد.^(٣) ولأنه لا يقاتل إلا على فرس واحد فلا يسهم لأكثر منه.

القول الثاني: أنه يسهم لفرسين. وبه قال الحنابلة وأبو يوسف من الحنفية.^(٤) ودليلهم: أن الزبير رضي الله عنه حضر خيبر بفرسين فأعطاه النبي ﷺ خمسة أسهم.^(٥) ولأن به إلى الثاني حاجة، لأن الواحد قد يعيا فيحتاج إلى الثاني.

(١) الماوردي، الحاوي الكبير (٤١٦/٨).

(٢) المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٢٨٠/٤). ابن جزى، القوانين الفقهية، ص: ١٧٣. الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (١٠٤/٣). ابن حزم، المحلى (٣٩٤/٥).

(٣) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢٨١/٤) وابن حجر في تلخيص الخبير (٢٣٥/٣) وسنده منقطع.

(٤) المودودي، الاختيار (٣٧٦/٤). ابن مفلح، المبدع (٣٦٨/٣). المرداوي، الإنصاف (١٧٤/٤).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، وذكره الزيلعي في نصب الراية (٢٨١/٤).

ترجيح:

الراجح قول الجمهور، لأن الصحيح أن النبي ﷺ أسهم للزبير ﷺ لفرس واحد. هذا هو الصحيح المروي عن أهل المغازي لأنه حضر خيبر بثلاثة أفراس وليس بفرسين فقط، وأن الصحيح من ذلك أنه أعطاه يوم خيبر أربعة أسهم، سهم له وسهمين لفرسه وسهم القريب^(١).

الإسهام لغير الخيل: لا يسهم لغير الخيل كالبغال والبعير إلا ما روي عن ابن حزم بأنه يسهم له بسهم واحد، وبه قال بعض الحنابلة^(٢).

دليل الجمهور: بأن غير الخيل لا يلحق به في التأثير في الحرب من الكر والفر فلم يلحق بها في السهم.

ودليل الآخرين: بأنه حيوان تجوز المسابقة عليه بعوض فيسهم له كالفرس. والصحيح قول الجمهور لأن النبي ﷺ لم يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ أُسْهِمَ لِغَيْرِ الْخَيْلِ مِنَ الْبَهَائِمِ، وَقَدْ كَانَ مَعَهُ يَوْمَ بَدْرٍ سَبْعُونَ بَعِيرًا، وَلَمْ تُخَلْ غَزَاةٌ مِنْ غَزَوَاتِهِ مِنَ الْإِبِلِ، بَلْ هِيَ كَانَتْ غَالِبُ دَوَابِّهِمْ فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ أُسْهِمَ لَهَا، وَلَوْ أُسْهِمَ لَهَا لَنُقِلَ، وَكَذَلِكَ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ خُلَفَائِهِ وَغَيْرِهِمْ، مَعَ كَثْرَةِ غَزَوَاتِهِمْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ أُسْهِمَ لِبَعِيرٍ، وَلَوْ أُسْهِمَ لِبَعِيرٍ لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ^(٣).

(١) انظر: الزيلعي، نصب الراية (٤/ ٢٨١).

(٢) المودودي، الاختيار (٤/ ٣٧٦). ابن جزي، القوانين الفقهية، ص: ١٧٣. الشيرازي، المهذب (٥/ ٢٩٣). المرداوي، الإنصاف (٤/ ١٧٤).

ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٤٤٨). ابن حزم، المحلى (٥/ ٣٩٢).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٤٤٨-٤٤٩).

المبحث الثالث

الفِيء والسلب والنفل

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

الفِيء

تعريفه في اللغة: أصل الفيء: الرجوع. ومنه قيل للظل الذي يكون بعد الزوال: فيء، لأنه يرجع من جانب الغرب إلى جانب الشرق، وسمي المال الذي يأتي من مال الكفار فيئاً، لأنه رجع إلى المسلمين عفواً، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١). أي ترجع إلى الطاعة.^(٢)

وفي الاصطلاح: هو ما أخذ من مال المشركين بغير قتال.^(٣) كالجزية والخراج والعشر وما تركوه فزعاً من المسلمين.

الأصل في حكم الفيء:

الفيء يدخر عند الأكثرين للمصلحة العامة لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤).

(١) الحجرات آية: (٩).

(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب، باب: الفاء، مادة: فياً (١٠/ ٣٦١-٣٦٢). ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، باب: الفاء مع الياء، ص: ٧٢٢.

(٣) ابن عابدين، رد المحتار (٦/ ١٧٠). ابن مفلح، المبدع (٣/ ٣٨٤). الشيرازي، المهذب (٥/ ٣٠٣).

(٤) الحشر آية: (٦).

وعن عمر رضي الله عنه قال: « كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لو يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، وكانت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة، فكان ينفق على أهله نفقة سنة وما بقي يجعله في الكراع^(١) والسلاح عدة في سبيل الله^(٢). »

الفرق بين الفبي والغنيمه:

هما يتفقان من وجهين ويختلفان من وجهين:

أما وجهها الاتفاق:

١- أن كل واحد من المالين واصل من الكفار.

٢- أن مصرف خمس كل من الغنيمه والفبيء عند من قال بتخميسه واحد.

وأما وجهها افتراقهما:

١- أن مال الفبيء مأخوذ عفواً، ومال الغنيمه مأخوذ قهراً، وهذا مأخوذ من تعريف

كل منهما.

٢- أن مصرف أربعة أخماس الفبيء مخالف لمصرف أربعة أخماس الغنيمه.^(٣)

وهناك فرق عند البعض بأن الغنيمه تخمس بخلاف الفبيء فإنه لا يخمس، ويأتي

تفصيله.

حكم تخميس الفبيء:

تقدم الكلام عنه عند حكم تخميس الخراج، لأن مال الخراج هو من الفبيء وجزء

منه، وكذلك الجزية وأموال العشور وغيرها، وأعيد الكلام هنا لأن الموضوع يتعلق به.

اختلف في تخميس الفبيء، هل يخمس كالغنيمه أم لا؟

وسبب الخلاف فيه: هو الإشكال الذي حصل عند الفقهاء لورود الآيتين من سورة

الحشر. الآية التي تقدمت والآية التي بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ

(١) الكراع: هو اسم لجميع الخيل. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، باب: الكاف مع الراء، ص: ٧٩٨.

(٢) تقدم ص: (١٨٤).

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٢٦. أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٣٦.

أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٥٦﴾^(١) هل يفرق بين الآية الأولى والثانية أم هما بمعنى واحد، وبناءً عليه اختلفوا في حكم تخميس الفبيء على قولين:

القول الأول: أن الفبيء لا يخمس بل يصرف جميعه في المصالح، وهو قول الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة في المذهب.^(٢)

القول الثاني: أن الفبيء يخمس ويصرف خمسه إلى من يصرف إليه خمس الغنيمه. وهو المذهب عند الشافعية وقال به بعض الحنابلة.^(٣)

الأدلة:

استدل الجمهور على قولهم بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤). يعني بني النضير لم يكن فيها خمس، ولم يوجف عليها بخيل ولا ركاب كانت صافية لرسول الله ﷺ فقسمها بين المهاجرين وثلاثة من الأنصار.^(٥)

ونزلت هذه الآية لما طلب المسلمون من رسول الله ﷺ أن يخمس أموال بني النضير لما أجلوا عنها، فنزلت هذه الآية تبين أنها فيء لم تحصل لهم بمحاربتهم وإنما هو بتسليط

(١) الحشر آية: (٧).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٦/٧). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٣١٣/٤). البغدادي، المعونة (٦١٨/١). الآبي الأزهرى، جواهر الإكليل (٣٦٦/١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢٩٩/٧). ابن مفلح، المبدع (٣٨٥/٣). المرداوي، الإنصاف (١٩٩/٤).

(٣) الشافعي، الأم (٢٠٧/٤). الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٢٧. الشيرازي، المهذب (٣٠٣/٥). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢٩٩/٧). المرداوي، الإنصاف (١٩٩/٤).

(٤) الحشر آية: (٦).

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١١/١٨).

رسول الله ﷺ، فهو له خاصة يفعل منه ما يشاء. ^(١) ولو أراد الخمس لذكره كما ذكره في الغنيمة، فلما لم يذكر دَلَّ أنه لا يخمس.

٢- قول عمر رضي الله عنه قال: « كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لو يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله ﷺ خاصة، وكان ينفق على أهله نفقة سنة ثم يجعل ما بقي في السلاح والكرع عدة في سبيل الله ». ^(٢)

قوله: « فكانت للنبي ﷺ خاصة » حجة لمن لم ير تخميس الفيء ولا قسمته على الأخصاس وإنما هو موكول لاجتهاد الإمام، إذ لم يذكر في الحديث عنه إلا نفقته منه على أهله وتصريفه في العدة والسلاح. ^(٣)

وهذا ما كان يفعل في حياته ﷺ، وبعد وفاته أصبح الفيء لجميع المسلمين يصرف في المصالح العامة، وليس للإمام خاصة.

٣- قوله ﷺ: « ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود فيكم ». ^(٤) ولم يقل: إن خمس الخمس مردود، فدل على أن ما زاد على قدر كفايته منه يصرف في مصالح المسلمين. ^(٥)

٤- قوله ﷺ: « أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا وَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ حُمْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ ». ^(٦) استدل به على أنه لا يجب الخمس في الفيء لأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر الخمس إلا في القرية العاصية التي لم تؤخذ الغنيمة منها إلا بإيجاب الخيل والركاب. ^(٧)

٥- روي أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يعطيان من سهم النبي ﷺ إلا الفقراء.

(١) الشوكاني، فتح القدير (١٩٩/٥).

(٢) تقدم ص: (١٨٤).

(٣) عياض، إكمال المعلم (٧٦/٦). القرطبي، المفهم (٥٥٧/٣).

(٤) تقدم ص: (١٨٥).

(٥) البغدادى، المعونة (٦١٩/١).

(٦) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب حكم الفيء. صحيح مسلم، ص: ٧٨، رقم (١٧٥٦).

(٧) العراقي، طرح الثريب (٢٥٠/٧).

٦- ولأن الفيء مأخوذ بقوة المسلمين من غير قتال، فلا خمس فيه، لأنه ليس بغنيمة،

فلا معنى لإيجاب الخمس هنا.^(١)

أدلة أصحاب القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني على قولهم بأن الفيء يخمس بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾.^(٢)

أطلق ههنا وقيد في الغنيمة، فحمل المطلق على المقيد، جمعاً بينهما لاتحاد الحكم، فإن الحكم واحد وهو رجوع المال من المشركين إلى المسلمين، وإن اختلف السبب بالقتال وعدمه، كما حملت الرقبة في الظهار على المؤمنة في كفارة القتل.^(٣)

٢- روى البراء بن عازب رضي الله عنه قال: « لقيت خالي ومعه الراية، فقلت: إلى أين؟ فقال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل عرس بامرأة أبيه، أضرب عنقه وأخمس ماله ». ^(٤) فيه دلالة على تخميس الفيء.

٣- وجاءت الأخبار عن عمر رضي الله عنه دالة على اشتراك جميع المسلمين في مال الفيء، فوجب الجمع بين الأخبار، كيلاً تتناقص وتتعارض، وفي إيجاب الخمس جمع بين الأخبار وتوفيق، فإن خمسَه للذي سُمي في الآية، وسائرُه ينصرف إلى من في الخبر كالغنيمة.^(٥)

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٦/٧). المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٣١٣/٤).

(٢) الحشر آية: (٧).

(٣) الماوردي، الحاوي الكبير (٣٨٩/٨). الرملي، نهاية المحتاج (١٣٥/٦).

(٤) تقدم ص: (١٨٦).

(٥) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢٩٩/٧).

مناقشة وترجيح:

ذكرت أن سبب الخلاف هو الإشكال في فهم ورود الآيتين من سورة الحشر. فالجمهور فرقوا بين الآية الأولى والآية الثانية، فجعلوا الأولى في الفيء، والثانية في الغنمة، وأما الآخرون فلم يفرقوا بينهما وجعلوهما في معنى واحد وهو الفيء. وهذا ما أشار إليه القرطبي حيث قال: « واقتضت الآية الأولى أنه حاصل بغير قتال، واقتضت آية الأنفال أنه حاصل بقتال، وعريت الآية الثالثة وهي قوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ عن ذكر حصوله بقتال أو بغير قتال، فنشأ الخلاف من ههنا، فمن طائفة قالت: هي ملحقة بالأولى، وهو مال الصلح كله ونحوه. ومن طائفة قالت: هي ملحقة بالثانية وهي آية الأنفال. »^(١)

واختار ابن العربي وأيده القرطبي أن الآية الثانية لها معنى محدد غير الآية الأولى.^(٢) وبهذا يزول الإشكال.

قال الجصاص: « وهذا يدل على أن هذه الآية غير منسوخة وأنها مضمومة إلى آية الغنمة في الأرضين المفتوحة ». ^(٣)

الراجع:

الراجع من القولين هو قول الجمهور بأن الفيء لا يخمس، لعدة أمور:

١- قوة أدلة قول الجمهور حيث اعتمدت على الكتاب والسنة الصحيحة.

٢- أن آيتي الحشر كل منهما تتحدث عن موضوع الأولى في الفيء، والثانية في

الغنمة.

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١١/١٨).

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن (٤/١٦٠). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١١/١٨).

(٣) الجصاص، أحكام القرآن (٣/٥٧٥).

٣- ويمكن مناقشة أدلة الآخرين على النحو الآتي:

أ- أما الآية فقد تقدم على أنها تتحدث عن الغنيمة.

ب- وأما القياس على الغنيمة فغير صحيح، لأنه مخالف للنص، وتتعارض معه حيث بين النص القرآني أن الفيء مفوض أمره إلى رسول الله ﷺ يصرفه حيث شاء، ومن بعده الإمام يصرفه في المصالح العامة.

ج- وأما القول حتى لا تتعارض النصوص والأخبار فإنه لا تعارض بينها كما تقدم في الكلام عن الآيتين.

قال الشوكاني: « وأما إذا لم تقسم تلك الأرض ورضي الغانمون بأن يشتركوا فيما حصل من غلتها، فليس عليهم في ذلك خمس، لأن الخمس قد وجب في أصل الأرض، وأما الجزية وسائر ما يؤخذ من أهل الذمة فعدم الخمس فيها معلوم لأنها موضوعة على أهل الذمة إلى مقابل تأمينهم وعصمة أموالهم ودمائهم، وليس من الغنيمة التي تغنم في الحرب، والحاصل أن إيجاب الخمس في هذه الثلاثة أنواع لم يكن لدليل ولا لرأي مستقيم^(١) ».

ملاحظة: من قال بتخميس الفيء فإن مصرف خمسة هو مصرف الغنيمة المتقدم، وهو على خمسة أسهم.

مصارف الفيء:

أما في حياته ﷺ فتقدم قول عمر رضي الله عنه فيه، وأما بعد وفاته ﷺ فإن الفيء منه المنقول والعقارات. فأما العقارات فتقدم الكلام فيه مفصلاً عند الكلام عن الخراج، وأما المنقول فإنه يصرف في المصالح العامة للمسلمين، ويتوقف صرفه على اجتهاد الإمام في تقدير المصالح، كأرزاق المقاتلة وذراريهم وسد الثغور وبناء القناطر والجسور وإعطاء القضاة والمدرسين والعلماء والمفتين والعمال قدر كفايتهم^(٢).

(١) الشوكاني، السيل الجرار (٢/ ٩٤).

(٢) الرازي، تحفة الفقهاء، ص: ١٩٢. السمرقندي، الفقه النافع (٤/ ٨٦٥). الدسوقي، حاشية الدسوقي (٢/ ٥٠١). الآبي الأزهرى، جواهر الإكليل (١/ ٣٦٦). الشيرازي، المهذب (٥/ ٣٦٩). النووي، روضة الطالبين (٦/ ٣٦٤). ابن ضويان، منار السبيل (١/ ٣٨١). غاية المنتهى (١/ ٤٧١).

وتقدم الكلام عن مصارف الفيء مفصلاً القول فيه عند مصارف الخراج، لأن الخراج جزء من مال الفيء، حيث إن مال الفيء يشمل الخراج والجزية والعشور وكل ما حصل من أموال أهل الذمة من غير قتال. يرجع إليه. ^(١)

ويوجد قول مرجوح عند الشافعية أن الفيء بعد تخميسه على قولهم بتخميسه فباقي أربعة أخماسه تصرف للمقاتلة المرصدين للقتال. ^(٢) ولكن قولهم بأنها تصرف في المصالح العامة هو المذهب الأصح عندهم.

ومع أنه تقدم الكلام عن مصارفه أذكر هنا باختصار:

قول الحجاوي: « وَهُوَ مَا أُخِذَ مِنْ مَالِ كَافِرٍ بِحَقِّ الْكُفْرِ بِلَا قِتَالٍ كَجَزْيَةٍ وَخَرَاجٍ ». إلى أن قال: « فَيُصَرَّفُ فِي مَصَالِحِ الْإِسْلَامِ وَيَبْدَأُ بِجُنْدِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ مِنْ عِمَارَةِ الثُّغُورِ بِمَنْ فِيهِ كِفَايَةٌ وَكِفَايَةُ أَهْلِهَا وَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مَا يَدْفَعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، ثُمَّ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمُّ مِنْ سَدِّ الثُّبُوقِ وَكَرْيِ الْأَنْهَارِ وَعَمَلِ الْقَنَاظِرِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَسَاجِدِ وَأَرْزَاقِ الْقُضَاةِ وَالْأَئِمَّةِ وَالْمُؤَذِّنِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَمَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ وَكُلُّ مَا يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ». ^(٣)

ولكن هناك من يقول بأن الأهم هو أولاً لقربته ﷺ ومنهم من يقول بقول آخر. ولكن في نظري أن الأمر يرجع إلى اجتهاد الإمام في تقدير المصالح والأهم منها، وهو يختلف من وقت لآخر، ربما في وقت يكون الأمر الأهم هو سد الثغور والاستعداد للدفاع عن البلد، وربما يكون في وقت آخر أن الأهم هو بناء السدود وتحديث الطرقات والعناية بالتعليم في وقت آخر. فالأمر فيه إلى اجتهاد الإمام في تقدير المصالح والأهم منها. والله أعلم.

(١) انظر ص: (١٧٨) وما بعدها.

(٢) النووي، روضة الطالبين (٣٥٨/٦). البغوي، التهذيب في فقه الإمام الشافعي (١٧٨/٥).

(٣) الحجاوي، الإقناع (١١٣/٢).

المطلب الثاني السلب

تعريفه في اللغة: هو ما يسلب والجمع أسلاب، وكل شيء على الإنسان من اللباس فهو سلب.^(١)

وفي الاصطلاح: هو ما يؤخذ من العدو في الحرب من ثياب وسلاح ودابة.^(٢) ويدخل في الدابة ما عليها وما كان معه من مال.

والأصل فيه: قول النبي ﷺ: «من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه».^(٣) وأحاديث أخرى تأتي خلال الكلام عن السلب.
شروط استحقاق السلب:

توجد شروط متفق عليها وشروط مختلف فيها: وأفضل القول فيها على النحو الآتي:

١- إذن الإمام: هل يحق للقاتل سلب المقتول مطلقاً أو لا بُدَّ من إذن الإمام في

الاستحقاق؟ اختلف فيه على قولين:

القول الأول: أن القاتل لا يستحق سلب المقتول إلا بإذن الإمام. وبه قال الحنفية

والمالكية وأحمد في رواية^(٤)، وكره مالك أن يقول الإمام: من أصاب

شيئاً فهو له. وقال: هو قتال على جعل، وإنما نفل النبي ﷺ بعد

القتال.

(١) ابن منظور، لسان العرب، باب: السين، مادة: سلب (٣١٧/٦). الفيومي، المصباح المنير، كتاب: السين، مادة: سلب (٢٨٤/١).

(٢) ابن الهمام، فتح القدير (٢٥٣/٥). السمرقندي، تحفة الفقهاء (٢٩٧/٣).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب. صحيح البخاري، ص: ٥٦٦، رقم (٣١٤٢). ومسلم، كتاب الجهاد

والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتل. صحيح مسلم، ص: ٧٧٨، رقم (١٧٥١).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٥/٧). المودودي، الاختيار (٣٨٠/٤). ابن جزى، القوانين الفقهية، ص: ١٧١. ابن عبد البر، الاستذكار

(١٣٧/١٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٤٢٧/١٠). ابن مفلح، المبدع (٣٤٧/٣). السيوطي، تنوير الحوالك (١٣/٢).

القول الثاني: أن القاتل يستحق سلب المقتول سواء شرطه الإمام أم لا. وبه قال الشافعية والحنابلة في الأصح والأوزاعي والليث وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور والظاهرية.^(١)

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول على قولهم بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَفَىٰ الْأَجْمَعُونَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢). فإنه يقتضي وجوب الغنيمة لجماعة الغانمين، فغير جائز لأحد منهم الاختصاص بشيء منها دون غيره، وإذا كان كذلك وجب أن يكون السلب غنيمة فيكون كسائر الغنائم، فلا يحق لأحد من الغنيمة شيء إلا بإذن الإمام.^(٣)

٢- ما روي عن عوف بن مالك الأشجعي^(٤) قال: «خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ فِي غَزْوَةٍ مُّوتَتْ فَرَأَفَقَنِي مَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُ سَيْفِهِ فَتَحَرَّرَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ جَزُورًا فَسَأَلَهُ الْمُدَدِيُّ طَائِفَةً مِنْ جِلْدِهِ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ فَاتَّخَذَهُ كَهَيْئَةِ الدَّرَقِ وَمَضَيْنَا فَلَقِينَا جُمُوعَ الرُّومِ وَفِيهِمْ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ لَهُ أَشَقَرٌ عَلَيْهِ سَرَجٌ مُّذْهَبٌ وَسِلَاحٌ مُّذْهَبٌ فَجَعَلَ الرُّومِيُّ يُغَرِّي بِالْمُسْلِمِينَ، فَقَعَدَ لَهُ الْمُدَدِيُّ خَلْفَ صَخْرَةٍ فَمَرَّ بِهِ الرُّومِيُّ فَعَرَقَبَ فَرَسَهُ فَخَرَّ وَعَلَاهُ فَقَتَلَهُ وَحَارَّ فَرَسَهُ وَسِلَاحَهُ. فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ ﷻ لِلْمُسْلِمِينَ بَعَثَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَأَخَذَ مِنْهُ السَّلْبَ. قَالَ عَوْفٌ: فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: يَا خَالِدُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَىٰ بِالسَّلْبِ

(١) الماوردي، الحواوي الكبير (٣٩٣/٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥١٦/٥). ابن مفلح، المبدع (٣٤٦/٣). ابن حزم، المحل (٣٩٩/٥).

(٢) الأنفال آية: (٤١).

(٣) الجصاص، أحكام القرآن (٧٠/٣). وانظر كذلك: بدائع الصنائع (١١٥/٧).

(٤) هو عوف بن مالك الأشجعي الغطفاني، صحابي من الشجعان، أول مشاهده خيبر، وكانت معه راية أشجع يوم الفتح. نزل حصص وسكن دمشق، وله أحاديث كثيرة. توفي سنة ٧٣هـ. الأعلام (٢٧٨/٥).

لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى وَلَكِنِّي اسْتَكْثَرْتُهُ. قُلْتُ: لَتَرُدَّنَّهُ عَلَيْهِ أَوْ لَأُعَرِّفَنَّكَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، قَالَ عَوْفٌ: فَاجْتَمَعْنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ قِصَّةَ الْمُدَدِيِّ وَمَا فَعَلَ خَالِدٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا خَالِدُ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ اسْتَكْثَرْتُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا خَالِدُ رُدَّ عَلَيْهِ مَا أَخَذْتَ مِنْهُ. قَالَ عَوْفٌ: فَقُلْتُ لَهُ: دُونَكَ يَا خَالِدُ أَلَمْ أَفْ لَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَمَا ذَلِكَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا خَالِدُ لَا تَرُدَّ عَلَيْهِ، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أُمْرَائِي؟ لَكُمْ صَفْوَةٌ أَمْرِهِمْ وَعَلَيْهِمْ كَدْرُهُ»^(١).

قول النبي ﷺ: «يا خالد لا ترد عليه». دل ذلك على أن السلب غير مستحق للقاتل، لأنه لو استحقه لما جاز أن يمنع.^(٢)

٣- ما روي عن شبر بن علقمة قال: بارزت رجلاً يوم القادسية فقتلته وأخذت سلبه فأتيت به سعداً ﷺ، فخطب سعد ﷺ أصحابه وقال: «إن هذا سلب شبر خير من اثني عشر ألفاً، وإنا قد نفلناه إياه»^(٣).

ولو كان حقاً له بمجرد قتله إياه لم يحتج إلى نفله، دل على أنه لا يستحق سلب المقتول إلا بإذن الإمام.

٤- وأما حديث: «من قتل قتيلاً فله سلبه». فلا حجة فيه أنه يستحق ذلك بغير إذن الإمام، لأنه يحتمل أنه نصب ذلك القول شرعاً ويحتمل أن يكون نصبه شرطاً، ويحتمل أنه نفل قوماً بأعيانهم فلا يكون حجة مع الاحتمال^(٤). وقال مالك: «ولم يبلغني أن رسول الله ﷺ قال ذلك إلا يوم حنين»^(٥).

(١) أخرجه مسلم بلفظ متقارب، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القاتل. صحيح مسلم، ص: ٧٧٩، رقم (١٧٥٣). وأبو داود، كتاب الجهاد، باب في الإمام يمنع القاتل السلب. سنن أبي داود، ص: ٤١٤، رقم (٢٧١٩). وأحمد في مسنده رقم (٢٢٨٦٢).

(٢) الجصاص، أحكام القرآن (٣/٧١).

(٣) أبو عبيد في الأموال، ص: ٣٢٠، رقم (٧٧٩).

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١١٥).

(٥) مالك، الموطأ، ص: ٢٧٨.

٥- ومما يدل عليه أن الغلامين اللذين قتلا أبا جهل يوم بدر فقال النبي ﷺ: « كلاهما قتله ». وقضى بسلبه لأحدهما دون الآخر.^(١)

وجه الدليل أن السلب لو كان للقاتل لقضى به بينهما، وكونه عليه السلام دفعه إلى أحدهما، دليل على أن الأمر فيه مفوض إلى الإمام.^(٢)

أدلة أصحاب القول الثاني:

١- قوله ﷺ: « من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه ». ^(٣) ووجه الدلالة منه أنه ابتداء شرع بين فيه، فاستحق به السلب وهو القتل. ودليله أن النبي ﷺ قال ذلك بعد الوقعة وإجازة الغنيمة، فعلم أن السلب يستحق بالقتل لا بالشرط.^(٤)

٢- أن حق السلب للقاتل حفظ عن النبي ﷺ في عدة مواطن منها يوم بدر ومنها يوم أحد ومنها في مؤتة.^(٥) فعلم أنه كان نصاً شرعياً وفتياً لا إذناً.

٣- أن سلب المقتول كان مقرراً عند الصحابة وعمل به الخلفاء من بعده ﷺ. جاء في الحديث المتقدم في دليل القول الأول قال عوف لخالد رضي الله عنه: « أما تعلم أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل؟ قال: بلى ». وهذا يدل على أن هذه قضية عامة في كل غزوة وحكم مستمر لكل قاتل. وإنما أمر النبي ﷺ خالداً أن لا يرد على المددي عقوبة حين أغضبه عوف بتفريقه خالداً بين يديه.^(٦)

٤- ولأن السلب مأخوذ من الغنيمة بغير تقدير الإمام واجتهاده فلم يفتقر إلى شرطه

كالسهم.

(١) أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب من لم ينجس الأسلاب ومن قتل قتيلاً فله سلبه. صحيح البخاري، ص: ٥٦٦، رقم (٣١٤٠).

ومسلم كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتل. صحيح مسلم، ص: ٧٧٨، رقم (١٧٥٢).

(٢) الزيلعي، نصب الراية (٤/ ٣٠٠).

(٣) تقدم ص: (٥٢٠).

(٤) الماوردي، الحاوي الكبير (٨/ ٣٩٤).

(٥) ابن حجر، فتح الباري (٦/ ٣٠٤). الزرقاني، شرح موطأ مالك (٣/ ٢٥). ابن عبد البر، الاستذكار (١٤/ ١٤٣).

(٦) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٤٢٧). ابن حجر، فتح الباري (٦/ ٣٠٤).

مناقشة الأدلة:

نوقشت أدلة أصحاب القول الأول على النحو الآتي:

١- أما الاستدلال بعموم الآية ليس صحيحاً لأن الآية خصصت بالحديث: « من قتل قتيلاً »^(١).

٢- وأما قول النبي ﷺ لخالد بن الوليد: « لا ترد عليه ». قال ابن قدامة: « وإنما أمر النبي ﷺ خالداً أن لا يرد على المددي عقوبة حين أغضبه بتقريعه خالداً بين يديه »^(٢).

وقال الخطابي: « ألا ترى أنه أمر خالداً برده عليه مع استكثاره إياه، وإنما كان رده إلى خالد بعد الأمر الأول بإعطائه القاتل نوعاً من التكبر على معروف وردعاً له وزجراً لئلا يتجرأ الناس على الأئمة ولئلا يتسرعوا إلى الوقعة فيهم. وكان خالد مجتهداً في صنيعه ذلك إذ كان قد استكثر السلب فأمضى له رسول الله ﷺ اجتهاده لما رأى في ذلك من المصلحة العامة بعد أن كان خطأه في رأيه الأول. والأمر الخاص مغمور بالعام واليسير من الضرر محتمل للكثير من النفع والصلاح ويشبه أن يكون النبي ﷺ قد عوض المددي من الخمس »^(٣).

٣- وأما حديث الغلامين في بدر بقتل أبي جهل فيجاب عنه: بأن في السياق دلالة على أن السلب يستحقه من أثخن في القتل، ولو شاركه غيره في الضرب أو الطعن. فنظره ﷺ في السيفين هو ليرى ما بلغ الدم من سيفيهما ومقدار عمق دخولهما في جسم المقتول ليحكم بالسلب لمن كان في فعله أبلغ، وإنما قال: كلاهما قتله وإن كان أحدهما هو الذي أثخنه ليطيب نفس الآخر^(٤).

٤- وأما خبر شبر بن علقمة فإنما أنفذ له سعد ما قضى له به رسول الله ﷺ نفلاً لأن السلب في الحقيقة هو نفل، لأنه زيادة على سهمه، وليس المعنى بأنه ليس من حقه.

(١) ابن حجر، فتح الباري (٦/ ٣٠٤).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٤٢٧).

(٣) الخطابي، معالم السنن (٢/ ٢٦٣-٢٦٤).

(٤) ابن حجر، فتح الباري (٦/ ٣٠٥).

٥- وأما القول بأنه يمكن أن يكون نصب شرطاً ولا حجة مع الاحتمال، يقال: بأن الدليل أثبت أنه فتيا وعمل الصحابة رضي الله عنهم بذلك يدل عليه.

وأما قول مالك: لم يقل ذلك عليه السلام إلا في حنين. فإنه ثبت أنه حصل في غير حنين كما تقدم من الأدلة.

قال ابن عبد البر: «أما قول مالك أنه لم يبلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من قتل قتيلاً فله سلبه» إلا يوم حنين، فقد بلغ غيره من ذلك ما لم يبلغه» ^(١).

ترجيح:

الراجح مما تقدم هو القول الثاني وهو قول الجمهور القاضي بأن القاتل يستحق سلب المقتول شرط الإمام ذلك أم لا. ولكن يستحب أن يأخذه بإذن الإمام على وجه الاستحباب لا على وجه الإيجاب. وترجيح هذا القول مبني على أمور:

- ١- قوة أدلة هذا القول، وعمل الصحابة رضي الله عنهم به بعد النبي صلى الله عليه وسلم.
- ٢- مناقشة أدلة الفريق الآخر، وأنها لا تناهض الأدلة الأخرى.
- ٣- وأما استحباب أخذه بإذن الإمام فلما يترتب عليه من المصلحة والزيادة في هيبة الإمام، ولعدم التجرؤ عليه لما يترتب عليه من مفساد، ويؤيده فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عوف رضي الله عنه المتقدم.

٢- أن يكون المقتول من المقاتلة:

اتفق الفقهاء على أن سلب المقتول يستحق للقاتل إذا كان المقتول من المقاتلة الذين يجوز قتلهم، فإن قتل امرأة أو صبياً أو شيخاً فانياً ونحوهم ممن لا يقاتل لم يستحق سلبه. وأما إن كان أحد من هؤلاء يقاتل فيستحق قتله سلبه لأنه يجوز قتله. ومن قتل أسيراً له أو لغيره لم يستحق سلبه. ^(٢)

(١) ابن عبد البر، الاستذكار (١٤ / ١٤٢).

(٢) ابن نجيم، البحر الرائق (٢ / ٤٣٨). الدسوقي، حاشية الدسوقي (٢ / ٥٠٤). النووي، روضة الطالبين (٦ / ٣٧٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠ / ٤٢٢).

٣- أن يكون المقتول فيه منفعة غير مشخن بالجراح:

فإن كان مثخنًا بالجراح فليس لقاتله شيء من سلبه لأن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما قتل أبا جهل في بدر لم يقض النبي ﷺ سلبه له، وإنما قضى به لمعاذ بن عمرو بن الجموح ^(١) رضي الله عنه ولم يعط ابن مسعود رضي الله عنه شيئاً لأن الذي أثخن أبا جهل هو معاذ رضي الله عنه.

٤- أن يقتله أو يثخنه بجراح تجعله في حكم المقتول، كما فعل معاذ بن عمرو بن الجموح رضي الله عنه بأبي جهل.

٥- أن يغرر بنفسه في قتله، فأما إن رماه بسهم من صف المسلمين فقتله فلا سلب له.

٦- أن يكون المقتول مقبلاً على الحرب، سواء كان يقاتل أو لا يقاتل، لأنه وإن لم يكن يقاتل فهو ردئ لمن يقاتل. ^(٢)

من يستحق السلب؟

اتفق جمهور العلماء على أن كل من يستحق السهم من الغنيمة وكل من يرضخ له فإنه يستحق السلب، ولكن اختلف في الذمي: هل يستحق السلب أو لا؟ الحنفية والحنابلة قالوا: يستحق الذمي السلب كما أنه يرضخ له. وهو إحدى الروايتين عند الشافعية. وذهب المالكية والشافعية في المذهب إلى أن الذمي لا يستحق السلب. ^(٣)

فأما من قال بأنه يستحق استدلالاً بعموم الأدلة، ولأنه عند الحنابلة يستحق السهم من الغنيمة، ويرضخ له فكذا السلب. وأما من قال بأنه لا يستحق، لأن السلب غنيمة نقلها الله ﷻ من المشركين إلى المسلمين فلم يجز أن ينقل عنهم إلى المشركين وإنما يعطون إذا قاتلوا

(١) تقدم ص: (٥٢٣).

(٢) انظر: الماوردي، الحاوي الكبير (٨/٣٩٨). النووي، روضة الطالبين (٦/٣٧٢-٣٧٣). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٤٢٢-٤٢٣).

(٣) ابن نجيم، مجمع الأنهر (٢/٤٣٨). الدسوقي، حاشية الدسوقي (٢/٥٠٣). الصاوي، بلغة السالك (٢/١٩١). النووي، روضة الطالبين (٦/٣٧٤). الماوردي، الحاوي الكبير (٨/٣٩٩). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٤١٩). ابن مفلح، المبدع (٣/٣٤٥).

أجراً من سهم المصالح لا سهماً من الغنيمة.^(١) لكن الأولى فيه إن كان خرج بإذن الإمام أن يعطى أجراً بدل السلب.

حكم تخميس السلب:

اختلف في حكم تخميس السلب على أقوال:

القول الأول: أن السلب لا يخمس وإنما هو للقاتل، وهو قول الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية.^(٢)

١- لما روى عوف بن مالك وخالد بن الوليد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ولم يخمس السلب.^(٣)

٢- عموم قول النبي ﷺ: «ومن قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه». فملكه إياه ولم يستثن عليه شيئاً منه، ولا استثنى رسول الله ﷺ شيئاً من سنته من جملة الغنيمة غير سلب القتل.

٣- ويأتي قول عمر رضي الله عنه: «إنا كنا لا نخمس السلب».

القول الثاني: أن السلب يخمس، فيؤخذ منه الخمس كخمس الغنيمة وباقيه لغانمه. وبه قال مالك والأوزاعي ومكحول وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما.^(٤) ويروى عن مالك رواية أخرى أنه إلى الإمام إن شاء خمسه وإن شاء لم يخمسه.

وحجتهم: هي عموم قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ

وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا

(١) المراجع السابقة.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٥/٧). المودودي، الاختيار (٣٨٠/٤). النووي، روضة الطالبين (٣٧٥/٦). الشيرازي، المهذب (٢٧٠/٥).

ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥١٤/٥). ابن مفلح، المبدع (٣٤٥/٣). ابن حزم، المحلى (٣٩٩/٥).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في السلب لا يخمس. سنن أبي داود، ص: ٤١٤، رقم (٢٧٢١) وهو صحيح. انظر تلخيص الحبير (٢٢٨/٣).

(٤) ابن عبد البر، الاستذكار (١٤١/١٤). البغدادى، المعونة (٦٠٦/١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٤٢٥/١٠). القاضي عياض، إكمال المعلم (٦١/٦).

عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾. (١) فلم يستثنِ نفلاً ولا سلباً.

القول الثالث: أنه يخمس إذا استكثر الإمام السلب. وبه قال إسحاق. (٢)

لما روي أن البراء بن مالك (٣) بارز مزربان الزارة فقتله فأخذ سلبه فبلغ سلبه ثلاثين ألفاً، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال لأبي طلحة رضي الله عنه: «إنا كنا لا نخمس السلب وإن سلب البراء قد بلغ ما لا كثيراً، ولا أرانا إلا خامسيه». (٤) فكان أول سلب خمس في الإسلام.

ترجيح:

الراجح هو قول الجمهور بأنه لا يخمس وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله أولى من فعل عمر رضي الله عنه، ولا حجة في قول أحد مع قول النبي صلى الله عليه وسلم.

السلب من أصل الغنيمة:

اختلف في السلب هل يحسب من أصل الغنيمة أو من خمس الخمس؟ الجمهور على أن السلب يحتسب من أصل الغنيمة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل مطلقاً، ولم ينقل عنه أنه احتسب به من خمس الخمس، ولأنه لو احتسب به من خمس الخمس احتيج إلى معرفة قيمته وقدره ولم ينقل ذلك. (٥)

وذهب المالكية إلى أن السلب يحتسب من خمس الخمس، لأن الله تعالى قد ملك الغانمين أربعة أخماس الغنيمة بعد ما استثناه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من السلب للقاتل،

(١) الأنفال آية: (٤١).

(٢) ابن عبد البر، الاستذكار (١٤/ ١٤٢). القاضي عياض، إكمال المعلم (٦/ ٦١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٤٢٥).

(٣) هو البراء بن مالك بن النضر الأنصاري، شهد المشاهد إلا بداراً وكان حسن الصوت يرجز للنبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره، وله يوم البيمة أخبار. استشهد يوم حصن تستر في خلافة عمر سنة ٢٠ هـ وقيل غير ذلك. الإصابة (١/ ١٤٨).

(٤) أبو عبيد في الأموال، ص: ٣٢٠، رقم (٧٨١).

(٥) المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٤/ ٢٩٥). الماوردي، الحاوي الكبير (٨/ ٣٩٧). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٤٢٦).

فأعطى الغانمين الأربعة الأخماس بإضافة الغنيمة إليهم بقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾. ولم يخرج منها عنهم إلا الخمس، فدل على تمليكهم.^(١)

والراجع:

هو قول الجمهور، لأن الله **وَعَلَّكَ بَيْنَ مَصَارِفِ الْخُمْسِ** وأنه خمسة أسهم، وأما السلب فهو للقاتل الغانم يستحقه بقتله فالأصل أن يكون من أصل الغنيمة. والله أعلم.

(١) ابن عبد البر، الاستذكار (١٤ / ١٦٤). البغدادي، المعونة (١ / ٦٠٧).

المطلب الثالث

النفل

تعريفه في اللغة: يطلق على الزيادة، وجماع معنى النفل والنافلة ما كان زيادة على الأصل، وهو بالتحريك الغنيمة والهبة والجمع أنفال. وسميت الغنائم أنفالاً لأن المسلمين فضلوا بها على سائر الأمم الذين لم تحل لهم الغنائم. وصلاة التطوع نافلة لأنها زيادة أجر لهم على ما كتب لهم من ثواب ما فرض عليهم. وكل عطية تبرع بها معطيها من صدقة أو عمل خير فهي نافلة.^(١)

وفي الاصطلاح: النفل هو: اسم لما خصه الإمام لبعض الغزاة تحريضاً لهم على القتال.^(٢) والتنفيل: هو تخصيص بعض الغزاة بالزيادة، نحو أن يقول الإمام من أصاب شيئاً فله رבעه أو ثلثه، أو قال من أصاب شيئاً فهو له.^(٣)

مشروعية النفل:

وهو جائز ومندوب إليه لما فيه من تحريض على القتال، قال الله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضٌ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾^(٤) ولأن الشجعان يرغبون في النفل فيخاطرون بأنفسهم ويقدمون على القتال. ولما روي أنه ﷺ نفل يوم بدر فقال: «ومن قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه».^(٥) وقال ذلك أيضاً في خيبر وحنين كما تقدم في السلب. ويجوز التنفيل في سائر الأموال من الذهب والفضة والسلب وغيرها، لأن معنى التحريض على القتال يتحقق في الكل.^(٦)

(١) ابن منظور، لسان العرب، باب: النون، مادة: نفل (١٤/٢٤٤-٢٤٥). الجوهري، الصحاح، فصل: النون، مادة: نفل (٥/١٢٦).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١١٥). المودودي، الاختيار (٤/٣٧٩).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١١٥).

(٤) الأنفال آية: (٦٥).

(٥) تقدم ص: (٥٢٠).

(٦) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١١٥). المودودي، الاختيار (٤/٣٧٩). الزيلعي، تبين الحقائق (٤/١١٨). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير

(٥/٥١٠). النووي، روضة الطالبين (٦/٣٦٨). ابن حزم، المحلى (٥/٤٠٦).

ولما روي أن رسول الله ﷺ نفل الربع في البدأة والثلث في الرجعة.^(١)
وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لجرير بن عبد الله رضي الله عنه لما قدم عليه في قومه
يريد الشام: هل لك أن تأتي الكوفة، ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض وشيء.^(٢)
وكان مالك يكره النفل ولا يراه، وكان يقول: قتالهم على هذا الوجه إنما يكون
للدنيا.^(٣)

ولكن قوله يرد بفعل النبي ﷺ، وبما تقدم من الأحاديث المثبتة لجوازه.
والشافعية كانوا يرونه إذا دعت الحاجة إليه، لأن النبي ﷺ كان ينفل في بعض
الغزوات دون غيرها.^(٤)
وشرطه ألا ينفل بعد إحراز الغنيمة إلا من الخمس ونحوه، لأن حق الغانمين تأكد
فيه بالإحراز، وإنما النفل يكون قبل إحراز الغنيمة.^(٥)
مقدار النفل:

هل النفل له مقدار محدد لا يتجاوزه أم راجع إلى تقدير الإمام واجتهاده أم أنه
مطلق؟
الحنفية قالوا: لا ينبغي للإمام أن ينفل بجميع المأخوذ لأن الغنيمة حق العسكر، فإذا
نفل الجميع قطع حق الضعفاء عنها، وأبطل السهام التي جعلها الله تعالى في الغنيمة، وهذا
هو الأولى.

فإن فعله مع سرية جاز لا احتمال أن تكون المصلحة فيه.^(٦)

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب فيمن قال الخمس قبل النفل. سنن أبي داود، ص: ٤١٨، رقم (٢٧٥٠). وابن ماجه، كتاب الجهاد، باب
النفل. سنن ابن ماجه، ص: ٤٨٤، رقم (٢٨٥٢). وأحمد رقم (١٦٨٢٤) وهو صحيح. ذكره ابن حجر في التلخيص (٣/٢٢٣).
(٢) ابن حزم، المحلى (٥/٤٠٦).
(٣) ابن عبد البر، الاستذكار (١٤/١٠٢). الكافي، ص: ٢١٥.
(٤) النووي، روضة الطالبين (٦/٣٦٨). الرمي، نهاية المحتاج (٦/١٤٧).
(٥) المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٤/٢٩٥). السرخسي، المبسوط (١٠/٤٧).
(٦) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١١٥). المودودي، الاختيار (٤/٣٨٠).

وذهب الجمهور من المالكية والحنابلة والظاهرية إلى أنه لا تجوز الزيادة على الثلث لأن نفل النبي ﷺ انتهى إليه ويجوز النقص منه فلائنه إذا جاز ألا ينفل شيئاً فلائنه يجوز تنفيل القليل أولى^(١).

وذلك لأنه أكثر ما روي عن رسول الله ﷺ في التنفيل. روي عنه ﷺ أنه نفل الربع في البداية والثلث في الرجعة^(٢).

وفي لفظ: إن رسول الله ﷺ كان ينفل الربع بعد الخمس والثلث بعد الخمس^(٣).
وذهب الشافعية إلى أن قدره ليس له حد مضبوط، بل يرجع فيه إلى اجتهاد الإمام وتقديره، بحسب قدر العمل وخطره، لأن النبي ﷺ كان ينفل في البداية الربع وفي الرجعة الثلث. والبداءة: السرية التي يبعثها قبل دخول دار الحرب مقدمة له، والرجعة: السرية التي يأمرها بالرجوع بعد توجه الجيش لدارنا، وإنما نقص في البداءة لأنهم مستريحون إذ لم يطل بهم السفر ولأن الكفار في غفلة ولأن الإمام من ورائهم يستظهرون به، والرجعة بخلافها في كل ذلك^(٤).

ترجيح:

الراجح هو قول الشافعية: بأن الأمر في تقدير النفل يرجع إلى اجتهاد الإمام، لأنه الأعلّم فيما يصلح في هذه الحالة، وليس تنفيله في البداءة بالربع وفي الرجعة الثلث نص محدود لا يجوز الزيادة عليه، بل إنما تفريقه بين البداءة والرجعة يفتح الباب في أن الأمر فيه يرجع إلى التقدير حسب المصلحة. والله أعلم.

محل النفل:

هل النفل يؤخذ من الخمس أو من أربعة أخماس الغنيمة؟ اختلف فيه:

(١) ابن عبد البر، الاستذكار (١٤/١٠٢). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥/٥١٠). ابن حزم، المحل (٥/٤٠٧).

(٢) تقدم ص: (٥٣١).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب فيمن قال الخمس قبل النفل. سنن أبي داود ص: ٤١٨، رقم (٢٧٤٩).

(٤) النووي، روضة الطالبين (٦/٣٦٩). الرملي، نهاية المحتاج (٦/١٤٧).

القول الأول: ذهب الحنابلة والظاهرية وهو رواية عن الشافعية إلى أن محل النفل هو أربعة أخماس الغنيمة.^(١)

١- واستدلوا بما روي عن النبي ﷺ قوله: « لا نفل إلا بعد الخمس ».^(٢) ولأن النفل إنما هو مال استحق بالتحرّيز على القتال، فكان من أربعة أخماس الغنيمة.

٢- لما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لجرير بن عبد الله رضي الله عنه لما قدم عليه في قومه يريد الشام: هل لك أن تأتي الكوفة، ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض وشيء.

٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان ينفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش.^(٣)

فيه دليل على أن لا نفل إلا بعد الخمس.^(٤) أي من أربعة أخماس الغنيمة.

القول الثاني: ذهب المالكية والشافعية في المذهب إلى أن النفل محله الخمس، وخص الشافعية في الأصح أنه من خمس الخمس من سهم المصالح، وهو رواية عن أحمد.^(٥)

واستدلوا بما روي أن رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبد الله بن عمر « فغنموا إبلاً كثيرة فكانت سهامهم اثني عشر بعيراً ونقلاً بعيراً بعيراً ».^(٦) ولو أعطاهم من أربعة الأخماس التي هي لهم لم يكن نفلاً وكان من سهامهم.

(١) ابن حزم، المحلى (٤٠٦/٥). الرملي، نهاية المحتاج (١٤٦/٦). ابن مفلح، المبدع (٣٦٥/٣). المرداوي، الإنصاف (١٧٠/٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٤٠٨/١٠).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في النفل من الذهب والفضة. سنن أبي داود، ص: ٤١٩، رقم (٢٧٥٣). وأحمد في مسنده رقم (١٥٣٠١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين. صحيح البخاري، ص: ٥٦٤، رقم (٣١٣٥). ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب الأنفال. صحيح مسلم، ص: ٧٧٧، رقم (١٧٥٠).

(٤) العيني، عمدة القاري (٨٢/١٥).

(٥) ابن عبد البر، الاستذكار (١٠٣/١٤). البغدادى، المعونة (٦٠٧/١). النووي، روضة الطالبين (٣٦٩/٦). الرملي، نهاية المحتاج (١٤٦/٦). المرداوي، الإنصاف (١٧٠/٤).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين، صحيح البخاري، ص: ٥٦٤، رقم (٣١٣٤). ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب الأنفال، ص: ٧٧٧، رقم (١٧٤٩).

وذلك لأن الخمس قسمته مردودة إلى اجتهاد الإمام وأهله غير معينين ولم يكن النفل من رأس الغنيمة لأن أهلها معينون. ولأن الأربعة الأخماس للغانمين فلا يجوز أن يهب له ملك غيره، لهذا كان النفل من الخمس.

القول الثالث: أن محل النفل هو من أصل الغنيمة. وهو قول الحنفية ورواية عن الشافعية وإحدى الروايات عن أحمد.^(١)

ترجيح:

الراجح مما تقدم هو القول الأول، وهو قول الجمهور وقال به أنس بن مالك رضي الله عنه وفقهاء الشام والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد.^(٢) بأن النفل من أربعة أخماس الغنيمة، لعدة أمور:

١- قوة أدلة هذا القول وفي المقابل ضعف أدلة الآخرين.

٢- قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾.^(٣) فإنه يقتضي أن يكون الخمس خارجاً من الغنيمة كلها.

٣- وأما حديث ابن عمر «فهذا يمكن أن يكون نفلهم من أربعة أخماس الغنيمة دون بقية الجيش كما ينفل السرايا، ويتعين حمل الخبر على هذا، لأنه لو أعطى جميع الجيش لم يكن ذلك نفلاً. وكان قد قسم لهم أكثر من أربعة الأخماس وهو خلاف الآية والأخبار.»^(٤)

حكم تخميس النفل:

اختلف فيه على قولين:

القول الأول: أن النفل لا يخمس وهو قول الحنفية.^(٥)

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٥/٧). المودودي، الاختيار (٣٧٩/٤). النووي، روضة الطالبين (٣٦٩/٦). المرداوي، الإنصاف (١٧٠/٤).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٤١٦/١٠).

(٣) الأنفال آية: (٤١).

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٤١٧/١٠).

(٥) الكاساني، بدائع الصنائع (١١٥/٧).

لأن الله تعالى إنما أوجب الخمس فيما صار غنيمة لهم بقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾.^(١) والنفل لم يصير غنيمة لهم، فلما لم يصير غنيمة لهم وجب أن لا خمس فيه.

ولأن النفل إنما أخلصه الإمام لصاحبه فلم يشترك فيه الغانمون فلا يجب فيه الخمس. ولأنه بمنزلة السلب فإنه قوله: من أصاب شيئاً فهو له بمنزلة قوله: من قتل قتيلاً فله سلبه، فلما لم يجب في السلب الخمس كذلك في النفل.^(٢)

القول الثاني: أن النفل يخمس، وبه قال الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية.^(٣)

واستدلوا بعموم الآية فإنها لم تستثن نفلًا فهي عامة في كل ما يأتي من أموال الكفار فإنه يخمس، لما روي أن رسول الله ﷺ كان ينفل الربع بعد الخمس، والثلث بعد الخمس إذا نفل.^(٤) وقول عمر لجريز بن عبد الله رضي الله عنه: هل لك أن تأتي الكوفة ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض وشيء.

ترجيح:

الراجح مما ذكر هو القول الثاني بأن النفل يخمس، وذلك لقوة دليله. والله أعلم.

(١) الأنفال آية: (٤١).

(٢) الجصاص، أحكام القرآن (٧٢/٣). الكاساني، بدائع الصنائع (١١٥/٧).

(٣) ابن عبد البر، الاستذكار (١٠٢/١٤). ابن جزري، القوانين الفقهية، ص: ١٧٣. الشافعي، الأم (١٨٧/٤). ابن قدامة، المغني مع الشرح

الكبير (٥٠٩/٥). ابن حزم، المحلى (٤٠٦/٥).

(٤) تقدم ص: (٥٣١).

المبحث الرابع الرضخ والركاز والمعاهد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول الرضخ

تعريفه في اللغة: هو العطية القليلة. ويأتي أيضاً بمعنى الشدخ والدق والكسر. ^(١) ولكن المراد به هنا العطية.

وفي الاصطلاح: هو الشيء دون السهم يجتهد الإمام في قدره. ^(٢)

الأصل فيه: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويحذين من الغنيمة، وأما سهم فلم يضرب لهن». ^(٣) فقوله: يحذين أي يعطين، فإنه نفى أن يكون للنساء سهم معلوم، وأثبت الحذية وهي العطية، والمراد: الرضخ. ^(٤) وغيره من الأحاديث تأتي خلال الكلام عن الرضخ.

من يستحق الرضخ؟

يرضخ لمن لا يسهم له فمن شارك في القتال في الجملة، وهم النساء والصبيان والعبيد وأهل الذمة، إلا ما روي عن المالكية في المذهب إلى أنه لا رضخ فمن لا سهم له فلا شيء له. قيل لمالك: أرايت النساء والصبيان والعبيد هل يضرب لهم بسهم في الغنيمة إذا قاتلوا؟ قال: لا. قيل: أفيرضخ لهم؟ قال: ما سمعت أحداً أروضخ للنساء، فالصبيان عندي

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، باب: الرءاء، مادة: رضخ، ص: ٣٦٠-٣٦١.

(٢) الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٣/١٠٥). الرملي، نهاية المحتاج (٦/١٥٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم. صحيح مسلم، ص: ٨١٢، رقم (١٨١٢).

(٤) الشوكاني، نيل الأوطار (٧/٢٩٧).

بمنزلة النساء ليس لهم شيء.^(١) ويرد عليه بأنه خطأ وخلاف الأدلة الصحيحة، فلا تترك الأدلة الصحيحة لما يقال.

أما النساء والصبيان: فذهب الجمهور إلى أنه يرضخ لهم من الخفية والشافعية والحنابلة والظاهرية وهو رواية عند المالكية.^(٢) إلا ما روي عن المالكية بأن الصبي إذا أطاق القتال يسهم له على ما تقدم ذكره عند تقسيم الغنيمة. ودليله حديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم. وما روي عن سعيد بن المسيب قال: كان الصبيان والعبيد يخذون من الغنيمة إذا حضروا الغزو في صدر هذه الأمة. والخذو: هو العطية دون السهم.

ولأنهم ليسوا من أهل القتال لأنه لا يجب القتال على النساء والصبيان أصلاً إلا عند الضرورة، لهذا كان النبي ﷺ لا يجيزهم في القتال.

وروي عن الأوزاعي بأن للمرأة والصبي سهماً.^(٣) لما روي أن امرأة حضرت فتح خيبر قالت: فأسهم لنا رسول الله ﷺ كما أسهم للرجال. وقال: أسهم كذلك للصبيان بخير وأسهم أئمة المسلمين لكل مولود ولد في أرض الحرب.^(٤)

ويرد عليه:

١- بأن هذه الأدلة ضعيفة لا تقوم بها حجة.^(٥)

٢- على سبيل صحة هذا القول يحتمل أنه ﷺ استطاب أنفس أهل الغنيمة، أو يشبه أن يكون أعطاهم من الخمس الذي هو حقه دون حقوق من شهد الواقعة.^(٦)

(١) مالك، المدونة (٣/٣٣). عlish، شرح منح الجليل (٣/١٨٩). الأبي الأزهري، جواهر الإكليل (١/٣٦٩). الدسوقي، حاشية الدسوقي (٢/٥٠٥).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٧/١٢٦). ابن عبد البر، الكافي، ص: ٢١٤. الرملي، نهاية المحتاج (٦/١٥٠). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٥/٥٢٤). ابن حزم، المحلى (٥/٣٩٣).

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (١٠/٤٥١-٤٥٤).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في المرأة والعبيد يخذون من الغنيمة. سنن أبي داود، ص: ٤١٥، رقم (٢٧٢٩). وأحمد رقم (٢٥٨٤٤). وهو ضعيف، ذكره الزيلعي في نصب الراية (٤/٢٨٥-٢٨٦).

(٥) الزيلعي، نصب الراية (٤/٢٨٥).

(٦) نفس المرجع.

٣- ويحتمل أن الرواي سمي الرضخ سهماً.

٤- قال الشوكاني: « وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُسَهَّمُ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْعَبِيدِ وَالذَّمِيَّانِ، وَمَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِمَّا فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسَهَمَ لِأَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ فَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى الرِّضْخِ وَهُوَ الْعَطِيَّةُ الْقَلِيلَةُ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ. وَقَدْ صَرَّحَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما الْمَذْكُورُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ بِمَا يُرْشِدُ إِلَى هَذَا الْجَمْعِ فَإِنَّهُ نَفَى أَنْ يَكُونَ لِلنِّسَاءِ وَالْعَبِيدِ سَهْمٌ مَعْلُومٌ وَأَثَبَتِ الْحَدِيثَ ». (١)

وأما العبيد: فقال الجمهور: إنهم يرضخ لهم ولا سهم لهم. (٢)

سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن المرأة والمملوك يحضران الفتح ألها من المغنم شيء؟ قال: يحذيان وليس لهما شيء. وفي رواية قال: ليس لهما سهم وقد يرضخ لهما. (٣)

وعن عمير مولى أبي اللحم رضي الله عنه قال: شهدت خيبر مع سادتي فكلموا في رسول الله ﷺ فأخبرني مملوك فأمرني بشيء من خروثي المتاع (٤). (٥)

وزهد الظاهرية والبعض إلى أن العبد يسهم له، وتقدم الكلام عليه عند استحقاق الغنيمة. (٦)

ويرد عليه بما تقدم من أدلة الجمهور، وقول الشوكاني المتقدم ذكره عند الرد في الرضخ للنساء والصبيان.

(١) الشوكاني، نيل الأوطار (٧/٢٩٧).

(٢) المرغيناني، الهداية مع نصب الراية (٤/٢٨٤). ابن رشد، بداية المجتهد (١/٣٩٢). الشربيني الخطيب، مغني المحتاج (٣/١٠٥). المرداوي، الإنصاف (٤/١٧١).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة. سنن أبي داود، ص: ٤١٥، رقم (٢٧٢٨). وهو صحيح، انظر نصب الراية (٤/٢٨٤).

(٤) خروثي المتاع: هو أثاث البيت ومتاعه. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٢٥٨.

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة. سنن أبي داود، ص: ٤١٦، رقم (٢٧٣٠). والترمذي، كتاب السير عن رسول الله ﷺ، باب هل يسهم للعبد، سنن الترمذي، ص: ٣٦٨، رقم (١٥٥٧). وابن ماجه، كتاب الجهاد، باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين. سنن ابن ماجه، ص: ٤٨٤، رقم (٢٨٥٥). وأحمد في المسند رقم (٢٠٩٣٦). والدارمي، كتاب السير، باب في سهام العبيد والصبيان، رقم (٢٣٦٤). وهو صحيح، انظر نصب الراية (٤/٢٨٥).

(٦) ابن حزم، المحلى (٥/٣٩٦).

وأما أهل الذمة: فهل يسهم لهم أو يرضخ لهم؟ تقدم الكلام فيه عند استحقاق الغنيمة.

مقدار الرضخ:

الرضخ غير مقدر لكن يرجع فيه إلى اجتهاد الإمام لأن الشرع لم يرد بتقديره فرجع فيه إلى الاجتهاد كالتعزير. ولا يبلغ به السهم، كما لا يبلغ بالتعزير الحد. ويفعل الإمام بين أهل الرضخ على ما يرى ويجوز فيه التفضيل فيفضل ذو البأس الشديد على من ليس مثله وهكذا. ^(١)

محل الرضخ:

الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن محل الرضخ هو أربعة أخماس الغنيمة، لأنهم من المجاهدين فكان حقهم من أربعة الأخماس كذوي السهمان. ^(٢) وذهب المالكية ورواية عند الشافعية إلى أن محله الخمس. ^(٣)

والراجح قول الجمهور، لأن من يرضخ له هو مشارك في الغنيمة إلا أنه لا يسهم له للأدلة الواردة فيه لأنه ليس من أهل القتال، لهذا يرضخ له ويعطى عطية قليلة فالأولى أن تكون من أربعة الأخماس.

حكم تخميسه:

أما الرضخ فإنه يخمس لأنه من أربعة أخماس الغنيمة، وحكمه حكم السهام التي توزع على الغانمين، لأن الرضخ هو في الحقيقة لأناس شاركوا في الغزو والقتال، ولكن لم يسهم لهم لأنهم ليسوا من أهل القتال أصلاً، وبهذا رخص لهم ونقص حقهم عن السهام. ^(٤) والله أعلم.

(١) ابن المهام، فتح القدير (٢٤٢/٥). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (٥٠٣/١). النووي، روضة الطالبين (٣٧٠/٦). ابن قدامة، الكافي (٥٢٦/٥).

(٢) المودودي، الاختيار (٣٧٦/٤). النووي، روضة الطالبين (٣٧١/٦). المرادوي، الإنصاف (١٧٠/٤).

(٣) ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (٥٠٣/١). النووي، روضة الطالبين (٣٧١/٦).

(٤) نفس المراجع.

المطلب الثاني

الركاز

تعريفه في اللغة: هو اسم لما تحت الأرض خلقة أو بدفن العباد من قطع ذهب وفضة وغيرها.^(١)

وفي الاصطلاح: عرف عند المذاهب الثلاثة غير الحنفية بأنه: دفين أهل الجاهلية.^(٢) وعرفه الحنفية بأنه: اسم لما يكون تحت الأرض خلقة أو بدفن العباد.^(٣)

فالجمهور اعتبروا أن الركاز هو خلاف المعدن بناءً على أن الركاز ما يدفنه الإنسان في الأرض، والمعدن كما يأتي هو ما خلقه الله في الأرض.

والحنفية لم يفرقوا بينهما واعتبروا أن المعدن هو جزء من الركاز لأن المعدن عندهم هو اسم لما يكون في الأرض خلقة، والركاز يشمل ذلك وما دفنه العباد في باطن الأرض.

قال ابن الأثير: «الركاز عند أهل الحجاز: كُنُوز الجاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق: المعادن، والقَوْلان تَحْتَمِلُهَا اللغة لأنَّ كلاً مِنْهُمَا مَرْكُوزٌ في الأرض: أي ثابت. يقال: رَكَزَه يَرْكُزُهُ رَكَزاً إِذَا دَفَنَهُ، وَأَزْكَزَ الرَّجُلُ إِذَا وَجَدَ الرَّكَازَ. والحديث إنّما جاء في التفسير الأول وهو الكَنْز الجاهلي».^(٤)

والأولى التفريق بين الركاز والمعادن، فيكون قول الجمهور أرجح، ويؤيد هذا التفريق قول النبي ﷺ: «العجماء جُبَّار، والبئر جُبَّار، والمعدن جُبَّار، وفي الركاز الخمس».^(٥)

(١) ابن منظور، لسان العرب، باب: الراء، مادة: ركز (٣٠٠ / ٥). الكفوي، الكلبيات، فصل: الراء، ص: ٤٨٠. الجوهري، الصحاح، فصل: الراء، مادة: ركز (٢٧ / ٣).

(٢) ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (٣٣٤ / ١). النووي، المجموع (٩١ / ٦). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦١٢ / ٢).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٦٥ / ٢). الزيلعي، تبين الحقائق (٩٣ / ٢).

(٤) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٣٧٤.

(٥) تقدم ص: (٤٨٨).

قال ابن حجر: « والحجة للجمهور تفرقة النبي ﷺ بين المعدن والركاز بواو العطف فصح أنه غيره ».^(١)

الأصل في الركاز: قوله ﷺ: « وفي الركاز الخمس ».^(٢)

تخميس الركاز:

اتفق الفقهاء على أن الواجب في الركاز الخمس^(٣)، فمن وجد ركازاً أخذ منه الخمس وباقية لواجده أو صاحب الدار أو الأرض كما يأتي.

ودليله قوله ﷺ: « العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس ».^(٤)

ويتعلق وجوب الخمس بما كان من دفن الجاهلية، ويعرف ذلك بأن ترى عليه علاماتهم كأسماء ملوكهم وصورهم ونحوها. وأما إن كان عليه علامة الإسلام أو اسم النبي ﷺ أو أحد من خلفاء المسلمين أو نحوها فهو لقطة^(٥)، لأنه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه.^(٦)

الموضع الذي وجد فيه الركاز:

١- أن يوجد في موات أو أرض لا يعلم لها مالك أو في طريق غير مسلوكة أو في قرية خراب ففيه الخمس.^(٧) لما روي أن النبي ﷺ سئل عن اللقطة فقال: « ما كان في طريق مأتي

(١) ابن حجر، فتح الباري (٣/ ٤٦٥). وانظر كذلك: الشوكاني، نيل الأوطار (٤/ ١٥٩).

(٢) تقدم ص: (٤٨٨).

(٣) الزيلعي، تبين الحقائق (٢/ ٩٤). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/ ٣٣٤). النووي، المجموع (٦/ ٩١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٦١٣). ابن حزم، المحلى (٥/ ٣٨٥).

(٤) تقدم ص: (٤٨٨).

(٥) اللقطة: هو ما يجده المسلم ولا يعرف صاحبه فيعرفها سنة كاملة فإن لم يأت صاحبها تصرف فيها مع حفظ أوصافها كاملة فإن جاء صاحبها يوماً من الدهر دفعها إليه.

(٦) المودودي، الاختيار (١/ ١٧٠). النووي، روضة الطالبين (٢/ ٢٨٧). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٦١٣). ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/ ٣٣٥).

(٧) المراجع السابقة.

أو في قرية عامرة فعرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فلك، وما لم يكن في طريق مأتي ولا في قرية عامرة ففيه وفي الركاز الخمس»^(١).

٢- أن يجده في ملكه المنتقل إليه فهو لأول مالك للأرض، فإن لم يعرف الأول فهو لأول مالك يعرف لأن الركاز لا يملك بملك الدار لأنه ليس من أجزائها.

٣- وإن وجد في ملك آدمي معصوم فهو لصاحب الدار.

٤- إذا وجد في أرض الحرب، فإن لم يقدر عليه إلا بجماعة المسلمين فهو غنيمة، وإن قدر عليه بنفسه فعند الحنفية والمالكية والشافعية إن عرف مالك الأرض الحربي فهو غنيمة أيضاً، وعند الحنابلة لو واجده الذي وجده.^(٢)

صفة الركاز الذي فيه الخمس:

هل الركاز الذي يجب فيه الخمس خاص بالأثمان أي الذهب والفضة أم هو عام في كل ما كان مالا؟ على قولين:

القول الأول: أن الركاز الذي فيه الخمس هو كل ما كان مالا على اختلاف أنواعه

من الذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس والآنية وغيرها.

وبه قال الجمهور من الحنفية وهو مذهب المالكية ورواية عند

الشافعية وقال به الحنابلة في المذهب وغيرهم.^(٣)

ودليله عموم قوله ﷺ: « وفي الركاز الخمس »^(٤) ولأن الركاز مال مظهر عليه من

مال الكفار، فوجب فيه الخمس مع اختلاف أنواعه كالغنيمة.

(١) أخرجه النسائي، كتاب الزكاة، باب المعدن، سنن النسائي، ص: ٣٨٨، رقم (٢٤٩٤). وهو حسن.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) ابن نجيم، مجمع الأنهر (١/٣١٤). القرافي، الذخيرة (٣/٦٧). النووي، المجموع (٦/١٠٢). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير

(٢/٦١٥). ابن مفلح، المبدع (٢/٣٦٠).

(٤) تقدم ص: (٤٨٨).

القول الثاني: أن الركاز الذي يجب فيه الخمس هو خاص بالأثمان الذهب والفضة، وهو إحدى الروايتين عن المالكية، وقال به الشافعي في المذهب وأحمد في رواية.^(١)

لأنه مال يستفاد من الأرض فيختص حكمه ببعض أنواعه كالحبوب. والراجح هو قول الجمهور وهو القول الأول، لعموم الحديث دون تخصيص. ونقل عن ابن دقيق العيد^(٢) قوله: «من قال من الفقهاء بأن في الركاز الخمس إما مطلقاً أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث». ^(٣)

النصاب: هل يشترط في الركاز الواجب فيه الخمس أن يبلغ نصاباً أو أنه يجب في القليل والكثير منه؟

الجمهور على أنه لا يشترط لوجوب الخمس في الركاز النصاب ولا الحول، بل يجب في قليله وكثيره وعند إخراجه وملكه، إلا ما روي عن الشافعية في المذهب اشتراط النصاب، وفي القديم لا يشترط كالجمهور.^(٤)

ودليل الجمهور عموم الحديث ولأنه مال خموس فلا يعتبر له نصاب كالغنيمة. واستدل الشافعية بأنه حق مال يجب فيما استخرج من الأرض فاعتبر فيه النصاب كالمعدن والزرع.

ويرد عليه: بأن المعدن والزرع يحتاج إلى عمل ونوائب فاعتبر فيه النصاب تخفيفاً بخلاف الركاز.^(٥)

وقول الجمهور هو الراجح لدلالة ظاهر الحديث عليه. والله أعلم.

(١) ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/ ٣٣٤). النووي، المجموع (٦/ ١٠٢). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٦١٥).

(٢) هو محمد بن الشيخ العلامة مجد الدين علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد. لم يشتهر أحد في زمانه اشتهاؤه، واشتغل قاضياً ومدرساً. رحل إلى مصر والشام وسمع الكثير. توفي سنة ٧٠٢ هـ. طبقات الشافعية للإسنوي (٢/ ٢٢٧).

(٣) ابن حجر، فتح الباري (٣/ ٤٦٦). الشوكاني، نيل الأوطار (٤/ ١٥٩).

(٤) المراجع السابقة.

(٥) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٦١٥).

قدر الواجب في الركاز ومصرفه:

أما قدر الواجب فيه فهو الخمس كما تقدم للحديث، واتفاق الفقهاء عليه في الجملة.

وأما مصرفه: فاختلف فيه: هل مصرفه مصرف الصدقات وهي الأصناف الثمانية أو

مصرفه مصرف الفيء؟

القول الأول: أن مصرف خمس الركاز هو مصرف الزكاة^(١)، وهو رواية عن

المالكية وبه قال الشافعية في المذهب وأحمد في رواية.^(٢)

وذلك لما روي: « أن رجلاً وجد كنزاً فأمره علي بن أبي طالب عليه السلام أن يتصدق

بالخمس على المساكين والفقراء وذلك أن وقع على جرة فيها أربعة آلاف درهم فذهب بها إلى

علي بن أبي طالب عليه السلام فقال له علي عليه السلام: اقسمها خمسة أخماسٍ. فقسّمها، فأخذ عليٌّ منها

خُمُسًا، وأعطاه أربعة أخماسٍ، فلما أدبر دَعَاه علي عليه السلام فقال: في جيرانك فقراء ومساكين؟ قال:

نعم. قال: فخذها فاقسمها بينهم^(٣) ».

ولأنه مال مستفاد من الأرض فأشبه الزرع والمعدن في أن مصرفه مصرف

الصدقات.

القول الثاني: أن مصرف خمس الركاز إنما هو مصرف الفيء في المصالح العامة

للمسلمين. وهو قول الحنفية ورواية عن المالكية وإحدى الروايتين

عن الشافعية ورواية عن أحمد وهي الأصح عند الحنابلة.^(٤)

لما روي أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارجاً من المدينة، فأتى بها عمر بن

الخطاب عليه السلام، فأخذ منها الخمس مائتي دينار ودفع إلى الرجل بقيتها، وجعل عمر عليه السلام يقسم

المائتين بين من حضره من المسلمين إلى أن فضل منها فضلة، فقال عمر عليه السلام: « أين صاحب

(١) في الأصناف الثمانية المذكورة في آية التوبة رقم: (٦٠).

(٢) القرافي، الذخيرة (٧١/٣). النووي، المجموع (١٠١/٦). ابن مفلح، المبدع (٣٦١/٢).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٧/٤).

(٤) المودودي، الاختيار (١٧٠/١). القرافي، الذخيرة (٧١/٣). النووي، المجموع (١٠١/٦). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦١٦/٢).

الدنانير؟» فقام إليه، فقال له عمر رضي الله عنه: «خذ هذه الدنانير فهي لك»^(١) ولو كانت زكاة خص بها أهلها ولم يرده على واجده. ولأن الخمس من الركاز يجب على الذمي، والزكاة لا تجب عليه، ولأنه مال مخموس زالت عنه يد الكافر أشبه خمس الغنيمة.

والراجح: هو القول الثاني في أن مصرفه مصرف الفيء، لفعل عمر رضي الله عنه وقوة أدلة هذا القول. وأما فعل علي رضي الله عنه ليس فيه دلالة على أن مصرفه مصرف الصدقات، بل إعطاؤه إياه لدفعه للفقراء والمساكين فهو من جملة المصالح لأنه يجوز تخصيص شيء من الفيء لأهل الحاجة وهؤلاء من أهل الحاجة.

من يجب عليه الخمس؟

ذهب الجمهور إلى أنه يجب الخمس في الركاز على كل من وجده من مسلم وذمي وحر وعبد ومكاتب وكبير وصغير عاقل ومجنون إلا ما روي عن الشافعية في الأصح عندهم أنه لا يجب الخمس إلا على من يجب عليه الزكاة.^(٢) فعليه لا يجب على الذمي عندهم ولا المكاتب.

ودليل الجمهور: عموم قوله ﷺ: «وفي الركاز الخمس»^(٣) فإنه يدل بعمومه على وجوب الخمس في كل ركاز يوجد، وبمفهومه على أن باقيه لواجده من كان. ولأنه مال كافر مظهر عليه، فكان فيه الخمس على من وجده وباقيته لواجده كالغنيمة. ولأنه اكتساب مال فكان لمكتسبه.

وقول الشافعية مبني على أن مصرفه مصرف الزكاة، لهذا بني قولهم على أنه لا يجب إلا على من يجب عليه الزكاة. ولكن تقدم أن القول الراجح فيه أن مصرفه مصرف الفيء، وليس مصرفه مصرف الزكاة، وعليه فإن قول الجمهور هو الأرجح لعموم الحديث والأقيسة التي ذكرت. والله أعلم.

(١) أبو عبيد، الأموال، ص: ٣٥١، رقم (٨٧٥).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/٦٥). القرافي، الذخيرة (٣/٧١). النووي، المجموع (٦/٩١). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/٦١٦).

ابن حزم، المحل (٥/٣٨٥).

(٣) تقدم ص: (٤٨٨).

المطلب الثالث

المعادن

تعريفه في اللغة: **المعدن**: بكسر الدال، وهو المكان الذي يثبت فيه الناس، لأن أهله يقيمون فيه ولا يتحولون عنه شتاءً ولا صيفاً، ومعدن كل شيء من ذلك. ومعدن الذهب والفضة سمي معدناً لإثبات الله فيه جوهرهما وإثباته إياه في الأرض حتى عدن أي ثبت فيها.^(١)

وفي الاصطلاح: **المعدن** هو: كل ما خرج من الأرض مما يخلق فيها من غيرها مما له قيمة.^(٢) كالذهب والفضة والياقوت والرصاص والحديد ونحوها. والفقهاء متفقون على أن المراد بالمعدن هو ما خلق فيها من غير فعل البشر وإنما خلقه الله فيها، وذلك دون خلاف، وإنما الخلاف وقع بينهم في الركاز: هل هو يشمل المعدن أم أنه نوع غير المعدن؟ وقد تقدم ذكره.

وعرف المعدن كذلك بأنه: المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض.^(٣)

وعند المالكية فهو: ما يخرج من الأرض من ذهب أو فضة بعمل وتصفية.^(٤)

وعلى كل فالجميع متفقون على أنه الخارج من الأرض بخلق الله له فيها.

مقدار الواجب في المعدن:

اختلف الفقهاء في الواجب في المعدن هل هو الخمس كالركاز أم أن فيه الزكاة وهو

ربع العشر؟

(١) ابن منظور، لسان العرب، باب: العين، مادة: عدن (٨٩/٩). الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، باب: العين، مادة: عدن (١٧٣/٣).

(٢) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٦١٧/٢).

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع (٦٥/٢).

(٤) ابن جزي، القوانين الفقهية، ص: ١٢٥.

القول الأول: أن الواجب في المعدن هو الخمس وهو فيء كالركاز، وبه قال الحنفية وأبو عبيد وغيرهم.^(١)

القول الثاني: أن الواجب فيه هو ربع العشر وهو زكاة، وهو قول الجمهور من المالكية والشافعية في المذهب والحنابلة وغيرهم.^(٢)

ويوجد قول عند المالكية فيه تفصيل: بأن المعدن إن كان فيه كلفة عمل ففيه الزكاة ربع العشر، وأما إن لم يكن فيه مؤنة عمل ففيه الخمس.^(٣)

الأدلة:

- استدل الحنفية ومن معهم على قولهم بأن الواجب في المعدن هو الخمس بأدلة منها:
- ١- قوله ﷺ: « وفي الركاز الخمس ».^(٤) والركاز يطلق على المعدن وعلى المدفون كما تقدم ذكره عند الحنفية، ومما يدل على أن المعدن يدخل في الركاز: قوله ﷺ لما سئل عما يوجد في الطريق المار أو الخرب العادي، فقال فيه: « وفي الركاز الخمس ».^(٥) فعطف الركاز على المدفون فعلم أن المراد منه المدفون.
 - وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه سئل: ما الركاز يا رسول الله؟ قال: « الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت ».^(٦)
 - ٢- قياساً على الغنيمة لأن أراضي المعدن كانت في أيدي الكفرة جمعتها أيدي المسلمين غلبة، فكانت غنيمة وفي الغنائم الخمس.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٦٧). العيني، البناية شرح الهداية (٣/ ٣٠٤). أبو عبيد، الأموال، ص: ٣٤٩.

(٢) القرافي، الذخيرة (٣/ ٥٩). ابن جزي، القوانين الفقهية، ص: ١٢٥. النووي، روضة الطالبين (٢/ ٢٨٢). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٦١٨).

(٣) ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة (١/ ٣٣٢). مالك، المدونة (١/ ٢٨٧).

(٤) تقدم ص: (٤٨٨).

(٥) تقدم ص: (٤٨٨).

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٥٢) ومعرفة السنن والآثار (٧/ ٣١). قال: وتفرّد به عبد الله بن سعيد وهو ضعيف جداً. انظر نصب الراية (٢/ ٤٥٦).

ولأن المعنى الذي لأجله وجب الخمس في الكنز موجود في المعدن، فإن الذهب والفضة تحدث في المعدن من عروق كانت موجودة حيث كانت هذه الأرض موجودة في يد أهل الحرب ثم وقعت في يد المسلمين بإيجاف الخيل فتعلق حق مصارف الخمس بتلك العروق، فيثبت فيما يحدث منها، فكان هذا والكنز سواء. ^(١)

أدلة الجمهور:

استدلوا على أن الواجب في المعدن هو ربع العشر، وهو الزكاة بأدلة منها:

- ١- ما روي أن رسول الله ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبيلة ^(٢) في ناحية الفرع. قال: فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم. ^(٣)
- ٢- ولأنه حق يحرم على أغنياء ذوي القربى، فكان زكاة كالواجب في الأثنان التي كانت مملوكة له. ^(٤)

مناقشة الأدلة:

نوقشت أدلة الحنفية:

أما استدلالهم بحديث الركاز فإن المعدن يختلف عنه، لأنه ﷺ فصل بين المعادن والركاز بالواو الفاصلة، ولو كان المعدن والركاز حكمهما سواء لقال ﷺ: « والمعدن جبار وفيه الخمس » فلما قال: « العجماء جبار، والبئر جبار والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس ». علم أن حكم الركاز غير حكم المعدن فيما وجد فيه. ^(٥)

(١) السرخسي، المبسوط (٢/ ٢١١). العيني، البناية شرح الهداية (٣/ ٤٠٦).

(٢) القبيلة: بلاد معروفة بالحجاز. قاله: أبو عبيد، الأموال، ص: ٣٤٧.

(٣) أخرجه أبو داود كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إقطاع الأرضين. سنن أبي داود ص: ٤٦٩، رقم (٣٠٦١). ومالك، كتاب الزكاة، باب الزكاة في المعادن. الموطأ، ص: ١٥٧، رقم (٥٨٢). وهو ضعيف منقطع الإسناد لا يحتج بمثله أهل الحديث. انظر الزيلعي نصب الراية (٢/ ٤٥٧).

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢٠/ ٦١٨).

(٥) فتح البر في الترتيب الفقهي (١١/ ١٩٩).

وأما أحاديثهم الأخرى فساترها لا يعرف صحتها ولا هي مذكورة في المسانيد والدواوين، ثم هي متروكة الظاهر فإن هذا ليس هو المسمى بالركاز.^(١)

وأما قياسهم على الغنائم فإن فيه تكلفاً، فإن ادعاء بقاء هذه المعادن على ملك الكفار ادعاء غير سليم، كيف وهي جزء من أرض الإسلام في دار الإسلام؟ ومن ذا الذي يجزم بأن المعادن إنما تكونت في عصر ما قبل الإسلام.^(٢)

مناقشة أدلة الجمهور:

أما حديثهم بأن النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث، فهو منقطع الإسناد لا يحتج بمثله أهل الحديث. قاله: ابن عبد البر.^(٣)

وقال أبو عبيد: « فليس له إسناد، ومع هذا إنه لم يذكر فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك، إنما قال: « فهي تؤخذ منها الصدقة إلى اليوم ». ولو ثبت هذا عن النبي ﷺ كان حجة لا يجوز دفعها ». ^(٤)

وقال الشافعي: « ليس هذا مما يثبت أهل الحديث رواية، ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه، فأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ ». ^(٥)

ترجيح:

بعد ذكر الأدلة ومناقشتها تبين أن في جميعها مقالاً، ولم يثبت منها إلا الحديث الصحيح وهو قوله ﷺ: « العجماء جبار، والبئر جبار والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس ». ^(٦)

(١) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/٦١٨).

(٢) القرضاوي، فقه الزكاة (١/٤٤٤).

(٣) فتح البر في الترتيب الفقهي (١١/٢٠١). والزيلعي، نصب الراية (٢/٤٥٧).

(٤) أبو عبيد، الأموال، ص: ٣٥١.

(٥) الشافعي، الأم (٢/٥٨). وقال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك. النووي، المجموع (٦/٧٥).

(٦) تقدم ص: (٤٨٨).

وسبب الاختلاف: هل المعدن يدخل في الركاز أو أنه يختلف عنه؟ وتقدم الكلام عنه، مع أن المعنى اللغوي يبين أنهما مترادفان. ^(١)

ولكن الحديث يبين أن الركاز هو غير المعدن لأن النبي ﷺ فرق بينهما بواو العطف مما يدل على أنه غيره. ^(٢)

وبناء عليه فإن الراجح أن المعدن غير الركاز وأن فيه الزكاة ربع العشر. وهو فعل عمر بن عبد العزيز حيث كتب إلى بعض عماله: « أن خذ من المعادن الصدقة ولا تأخذ منها الخمس ». ^(٣)

صفة المعدن الذي تجب فيه الزكاة:

هل تجب الزكاة في كل ما يخرج من المعادن أو هو خاص بشيء مما يخرج دون غيره؟
اختلف فيه على أقوال:

القول الأول: أن كل ما خرج من الأرض مما يخلق فيها من غيرها مما له قيمة يتعلق به وجوب الزكاة كالذهب والفضة والزئبق والرصاص والحديد والياقوت والعقيق والكحل والنفط والكبريت وغيرها. وبه قال الحنابلة. ^(٤)

ودليله:

١- عموم قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ بِهِ إِلَّا أَن تَحْضُوا فِيهِ

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٣٧٤.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم (١١/٢٢٦). ابن حجر، فتح الباري (٣/٤٦٥). الشوكاني، نيل الأوطار (٤/١٥٩). فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (١١/١٩٩).

(٣) أبو عبيد، الأموال، ص: ٣٤٨، رقم (٨٦٩).

(٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/٦١٧). غاية المنتهى (١/٢٨٨).

وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾. ^(١) فإنه يعم النبات والمعدن والركاز ^(٢)، وهو عام في جميع ما يخرج منها.

٢- ولأنه معدن فتعلقت الزكاة بالخارج منه كالأثمان، وأيضاً لأنه مال لو غنمه وجب عليه خمسة.

٣- وأما الطين فليس بمعدن، لأنه تراب والمعدن: ما كان في الأرض من غير جنسها، وذلك رد على من نقض عليه بالطين. ^(٣)

القول الثاني: لا تجب الزكاة إلا في معدن الذهب والفضة فقط دون غيرهما، وهو مذهب المالكية والشافعية. ^(٤) وأما غيرها من النحاس والحديد والرصاص ونحوه فلا شيء عليه.

ودليله قوله ﷺ: « لا زكاة في الحجر ». ^(٥) ولأن المعدن مال يقوم بالذهب والفضة مستفاد من الأرض، وأما غير الذهب والفضة فأشبهه الطين الأحمر.

القول الثالث: وهو قول الحنفية وذكروا فيه تفصيلاً على النحو الآتي:
المستخرج من المعدن ثلاثة أنواع:

١- جامد يذوب وينطبع وبتعبير آخر مما يقبل الطرق والسحب كالنقدين والحديد والرصاص والنحاس، فهذا يجب فيه الخمس.

٢- جامد لا ينطبع كالجص والنورة والكحل والزرنيخ وسائر الأحجار كالياقوت والملح.

٣- مائع وليس بجامد كالماء والقيرو النفط، وهذان النوعان لا شيء فيهما. ^(٦)

(١) البقرة آية: (٢٦٧).

(٢) السيوطي، الإكليل، ص: ٦٢.

(٣) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير (٢/ ٦١٧).

(٤) القرافي، الذخيرة (٣/ ٥٩). ابن جزى، القوانين الفقهية، ص: ١٢٥. النووي، المجموع (٦/ ٧٧). الشريبي الخطيب، مغني المحتاج

(١/ ٣٩٤).

(٥) ذكره الزيلعي في نصب الراية وضعفه (٢/ ٤٥٩).

(٦) ابن الهمام، فتح القدير (٢/ ١٧٩). السرخسي، المبسوط (٢/ ٢١١).

أما الوجوب في النوع الأول فلعوم الأدلة فيها.

وأما عدم الوجوب في النوعين الآخرين: ففي الجامد الذي لا يذوب ورد قوله ﷺ:
« لا زكاة في الحجر ».^(١)

وأما المائع الذي لا يتجمد لأن أصله الماء والناس شركاء فيه شرعاً لقوله ﷺ:
« الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار ».^(٢)

ترجيح:

الراجح مما ذكر هو قول الحنابلة بأن كل ما خرج من الأرض من المعدن سواء أكان أحد النقدين أم غيرهما، وسواء أكان مما يذوب وينطبع وهو جامد وغيره يجب فيه الزكاة. لقوة دليله وعموم الآية فيه، ويؤيده تعريف المعدن بأنه الخارج من الأرض مما خلقه الله. والأصل أن يبقى النص على عمومته حتى يأتي دليل يخصص شيئاً منه ولم يوجد. وأما الدليل الآخر بقوله ﷺ: « لا زكاة في الحجر ».^(٣) فهو ضعيف.^(٤)

وأما قولهم بأن غير النقيدين هو كالطين، يرد عليه بأن الطين ليس بمعدن لأنه تراب، والمعدن هو ما كان في الأرض من غير جنسها، والطين من جنسها بخلاف الحديد والرصاص ونحوه فليس من جنس الأرض بل إنما هو شيء خلقه الله فيها. والله أعلم.

في نصاب المعادن والحول:

ذهب الجمهور من الفقهاء إلى أنه لا بُدَّ من اعتبار النصاب في وجوب زكاة المعادن، وهو ما يبلغ من الذهب عشرين مثقالاً، ومن الفضة مائتي درهم إلا ما ورد عن الحنفية بأنه لا يشترط له النصاب، بناءً على أنه ركاز فهو فيء فيجب فيه الخمس في قليله وكثيره قياساً

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية وضعفه (٢/ ٤٥٩).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده رقم (٢٢٠٠٤).

(٣) نفس الصفحة.

(٤) ذكره الزيلعي في نصب الراية وقال عنه: « أخرج بن عدي في الكامل عن عمر بن أبي عمر الكلاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: « لا زكاة في الحجر »، وضعفه عمر الكلاعي وقال: إنه مجهول، لا أعلم حدث عنه غير بقية، وأحاديثه منكورة وغير محفوظة ». نصب الراية (٢/ ٤٥٩).

على الركاز. ^(١) واتفقوا جميعاً على أنه لا يشترط له الحول وإنما يجب الحق فيه بمجرد استخراجهِ وتصفيته.

ودليل الجمهور: عموم قوله ﷺ: « ليس فيما دون خمس أواق صدقة ». ^(٢)

وقد سبق الكلام على أن المعدن يختلف عن الركاز ويفارقه فاعتبر له النصاب كسائر الزكوات، وهو الراجح الذي تؤيده الأدلة وتعضده، وبناءً على أنه يجب فيه الزكاة ربع العشر والزكاة يشترط فيها النصاب فكذلك المعادن.

وأما عدم اشتراط الحول فدليله بأنه مال مستفاد من الأرض فلا يعتبر في وجوب حقه حول كالزروع والثمار والركاز، وإنما الحول يعتبر في غير هذا لتكميل النماء وهو يتكامل نياؤه دفعة واحدة فلا يعتبر له الحول.

مصرف المعدن: وأما مصرف الواجب فمن قال فيه الزكاة فمصرفه مصرف الزكاة، ومن قال فيه الخمس وهم الحنفية جعلوا مصرفه مصرف الفيء وهو المصالح.

(١) القرافي، الذخيرة (٣/ ٥٩). ابن جزى، القوانين الفقهية، ص: ١٢٥. النووي، روضة الطالبين (٢/ ٢٨٢). ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير

(٢/ ٦١٨). الكاساني، بدائع الصنائع (٢/ ٦٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز. صحيح البخاري، ص: ٢٤٦، رقم (١٤٠٥). ومسلم، كتاب الزكاة، ص:

٣٩٣، رقم (٩٧٩).

الفصل الثالث

مقارنة الجزية والخمس مع الخراج والضريبة

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: مقارنة الجزية مع الخراج والضريبة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مقارنة الجزية مع الخراج.

المطلب الثاني: مقارنة الجزية مع الضريبة.

- المبحث الثاني: مقارنة الخمس مع الخراج والضريبة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مقارنة الخمس مع الخراج.

المطلب الثاني: مقارنة الخمس مع الضريبة.

المبحث الأول

مقارنة الجزية مع الخراج والضريبة

بعد الكلام عن الجزية وبيان أنها ضريبة كان لا بُدَّ من الوقوف عليها هل هي من باب الخراج أو أنها ضريبة مختلفة عنه؟ هنا أقارن بينها وبين كل من الخراج والضريبة لاتضح الصورة:

وقد تكلمت عليه في مطلبين:

المطلب الأول

مقارنة الجزية مع الخراج

تتفق الجزية مع الخراج في أمور، وتختلف عنها أيضاً في أمور أخرى، فلا بُدَّ من بيان أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف والافتراق.

أما أوجه الاتفاق فهي:

- ١- أن كل واحد من الجزية والخراج مأخوذ من المشرّكين صغاراً وذكلاً لهم.
- ٢- أن مصرف كل من الجزية والخراج واحد فهما في المصالح العامة للمسلمين، وبين ذلك في موضعه.
- ٣- أن كلا من الجزية والخراج يجب بحلول الحول، ولا يستحقان قبله^(١) إلا ما جاء في خراج المقاسمة، فإنه عند الحصاد والجذاذ، وهو عارض، لأن الأصل خراج الوظيفة ووجوبه عند تمام الحول.
- ٤- ويتفقان كذلك بأن تكييف نظرية كل منهما بما للدولة من سيادة على أفرادها ورعاياها، فهم متضامنون في تحمل الأعباء العامة، والذميون في رعايا الدولة الإسلامية يقيمون داخل حدودها وينعمون بالحماية والأمن.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: ٢٥١. أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص: ١٥٣.

٥- إن كلاً من الجزية والخراج يوفر مورداً مالياً ثابتاً للأمة، وتحقيق بعض المصالح المرجوة للدولة الإسلامية ويساهم نوعاً ما في تمويل الخزينة العامة للدولة.

٦- إن تقدير الجزية والخراج راجع إلى الإمام من الزيادة والنقصان حسب القدرة والطاقة لمن يؤدي هذه الضريبة، وحسبها يحقق المصلحة العامة للأمة الإسلامية، من غير تعد ولا ظلم.

٧- ويتفقان أيضاً في طريقة استيفاء كل منهما حيث يقوم الإمام أو الحاكم بتكليف عمال يقومون بهذه المهمة من التقدير والجباية.

٨- ويتفقان في بعض ما يراعى عند تقدير كل منهما من الرفق والعدل ودفع الظلم، فمثلاً في الجزية تسقط عند الإعسار ويراعى عند تقديرها حال الناس ويفرق بين الغني والمتوسط والفقير في الواجب عليهم. وكذلك في الخراج يراعى أمور عدة عند وضعه كنوعية الزروع والثمار وتربة الأرض ونحوها.^(١)

٩- ويمكن القول بأن كلاً من الجزية والخراج يعد ضريبة تصاعدية، لأنه يفرق فيها بين الغني والمتوسط والفقير كل بحسب حاله. وكذلك الخراج فإنه يفرق بين نوعية الزروع والثمار وتربة الأرض وخفة المؤونة وكثرتها.

وأما أوجه الاختلاف والافتراق بين الجزية والخراج ما يأتي:

١- أن الجزية ثبتت مشروعيتها بالنص القرآني الصريح كما في آية التوبة: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٢).

(١) هذه الأمور ذكرتها من خلال الاستقراء لما كتب في الموضوعين ولم أرجع فيها إلى مصدر معين.

(٢) التوبة آية: (٢٩).

وأما الخراج فقد ثبتت مشروعيته بالاجتهاد الفقهي المبني على النص الشرعي كما تقدم في موضعه.

٢- أن أقل الجزية مقدر بالشرع وأكثرها مقدر بالاجتهاد، وأما الخراج فأقله وأكثره مقدر بالاجتهاد.

٣- أن الجزية تسقط بالإسلام ولا تؤخذ إلا مع بقاء الكفر، وأما الخراج فقد يؤخذ مع الكفر والإسلام. وتقدم ذكر الخلاف فيه في موضعه.

٤- ويفترقان أيضاً بأن الجزية توضع على الرؤوس، أما الخراج فإنه يوضع على الأرض وليس على الأشخاص.

هذه هي أهم وجوه الافتراق بين الجزية والخراج، ولكن في الجملة يمكن القول بأن الجزية والخراج يتقاربان من حيث العموم والافتراق البسيط لا يؤثر فيهما.

المطلب الثاني

مقارنة بين الجزية والضريبة

إن الجزية قد تتفق مع الضريبة في بعض الأمور ولكن الافتراق بينهما هو الأعم الأغلب في ذلك.

أما أوجه الاتفاق بين الجزية والضريبة فهو ما يأتي:

١- تتفق الجزية مع الضريبة بنظرية تكييف كل منهما، وهي نظرية سيادة الدولة، كما تقدم، فإن الضريبة تنبني على أساس أحقية الدولة في سيادتها على أقاليمها ورعاياها. وبناء على توفيرها وحمايتها للتضامن الاجتماعي بين أفرادها. وكذلك فإن التكييف لنظرية الجزية تتلخص في نظريتين: نظرية سيادة الدولة، ونظرية العقد الصلحي. ونظرية سيادة الدولة تتفق مع نظرية فرض الضريبة.

٢- ويتفقان كذلك في تضامن رعايا الدولة من مسلمين وغيرهم في تغطية نفقات الدولة العامة لتحمل الأعباء العامة، وإشباع الخدمات العامة والمتعلقة بالمصلحة العامة دون الخاصة.

٣- تتفق الجزية مع العشور التي تسمى حالياً بالضريبة الجمركية ولكن على أساس إسلامي في أن كلاهما يؤخذ من غير المسلمين، ويصرف في المصالح العامة. وأما أوجه الافتراق بين الجزية والضريبة فهي كثيرة لما يأتي:

١- أن أساس فرض الجزية هو النص الإلهي الصريح فيها كما في سورة التوبة^(١)، وكما جاء في النصوص النبوية. وأما الضريبة فإنها تستند إلى المفاهيم الوضعية للسيادة أو التضامن الاجتماعي.

٢- أن الجزية تفرض على غير المسلمين من أهل الذمة بناءً على عقد الصلح الذي يجري مع المسلمين مقابل إقامتهم في دار الإسلام وينعمون بالحماية والأمن.

(١) سورة التوبة آية: (٢٩).

وأما الضريبة فإنها تشمل المسلمين المقيمين في دولة الإسلام، فهي عامة في رعايا الدولة وأفرادها جميعاً سواء أكانوا من المسلمين أم غيرهم.

٣- أن الجزية توضع على رؤوس الأشخاص الذميين من غير المسلمين، وأما الضرائب فإنها توضع على غير ذلك من الأموال والعقارات والتجارات والدخولات وغيرها.

والخلاصة: إن الجزية تختلف اختلافاً كلياً عن الضرائب القانونية الآن من حيث الأشخاص الذين تفرض عليهم الضريبة، ومما تؤخذ الضريبة، ومن حيث المسقطات، وما يراعى في فرض كل منهما، وكذلك من حيث مبدأ العمومية في التطبيق بالنسبة لجميع الفئات، ويغض النظر عن مواقعهم أو أجناسهم.

وفي الجملة: في الجزية يراعى طاقة الذمي المالية ودرجة يساره بحيث يتناسب سعر الضريبة المفروضة مع الدرجة هذه.

وأما الضريبة القانونية الحالية فإنها لا تراعي فيها ما ذكر بل إنها تفرض بنسبة واحدة متعبة في أغلبها فلا تراعي فقيراً أو مسكيناً أو معسراً. وأما الإعفاء منها فربما يعفى منها من يقدر على أدائها وزيادة من المسؤولين وأرباب الأموال الكثيرة.

فلا بُدَّ من النظر في كيفية فرض الضرائب ومقدارها ووقتها ومراعاة طبقات الناس وأحوالهم وأوضاعهم.

المبحث الثاني

مقارنة الخمس مع الخراج والضريبة

إن الخمس يتفق مع الخراج والضريبة في شيء ما، ولكن يختلف عنها في أمور أخرى. وقد تكلمت عليه في مطلبين:

المطلب الأول

مقارنة بين الخمس والخراج

أما ما يتفق به الخمس مع الخراج:

١- أن كلا من الخمس والخراج ثابت بالشرع، ولكن الخمس ثابت بالنص القرآني الصريح الواضح كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْأَجْمَعُونَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١). وفي السنة الصريحة كما في قوله ﷺ: « وفي الركاز الخمس »^(٢).

وأما الخراج فإنه ثابت بالاجتهاد الفقهي المبني على نصوص القرآن والسنة. وعلى كل فإن كلا من الخراج والخمس ثابت بالشرعية الإسلامية ونصوصها.

٢- أن كلا من الخمس والخراج مأخوذ من أموال غير المسلمين، فإن الخمس إنما يؤخذ من الغنيمة، والغنيمة إنما هي من أموال غير المسلمين. وكذلك في الركاز، والركاز هو دفين أهل الجاهلية من غير المسلمين، لهذا فإن ما عليه علامة المسلمين أو ما يدل على أنه من دفين المسلمين فلا يخمس. وكذلك الخراج فإنه من مال غير المسلمين.

(١) الأنفال آية: (٤١).

(٢) تقدم ص: (٤٨٨).

٣- ويتفق الخمس مع الخراج في حكمة من حكم مشروعية كل منهما وهي توزيع الثروة وعدم بقائها في أيدي أناس معينين دون غيرهم، فلو لم تخمس الغنائم وقسمت بين الغانمين فقط لبقيت الثروة في أيديهم وحرّم غيرهم ممن لم يشهد القتال من الفقراء والمساكين وغيرهم. وكذلك في الخراج لو قسمت الأرض على الغانمين لاستفادوا منها لأنفسهم وورثتهم دون غيرهم، فلما لم تقسم ووضع عليها الخراج فإنها عمت بالفائدة كل المسلمين. هذه هي أهم أوجه الاتفاق بين الخراج والخمس.

وأما أوجه الافتراق بينهما فهي:

١- يفترق الخمس عن الخراج في المصرف، فإن مصرف الخمس ثابت بالنص القرآني كما تقدم في آية الأنفال. ^(١) وهي على خمسة أسهم على الصحيح من ذلك، سهم لله وللرسول، وسهم لذوي القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل. وتقدم تفصيل القول في ذلك.

وأما مصرف الخراج فإنه في المصالح العامة للمسلمين من بناء الجسور وتعميد الطرق وتجهيز الجيوش وتأمين رواتب الموظفين والجند والقضاة والأئمة ونحوهم.

٢- الخمس محدد المقدار على خمسة أسهم كما تقدم في النص القرآني، وأما الخراج فإن تقديره يرجع إلى اجتهاد الإمام حسبما تقتضيه المصلحة العامة، وأيضاً بالنسبة إلى الأرض المأخوذ منها الخراج.

٣- الخمس يؤخذ من الغنائم عند حوزتها وقبل قسمتها ومن الركاز عند تصفيته، وأما الخراج فإنه يؤخذ عند تمام الحول وفي كل عام مرة واحدة، وهو خراج الوظيفة وهو الأصل، وأما المقاسمة فعند الحصاد والجداذ. وبناءً عليه فإن الخمس قد يؤخذ أكثر من مرة واحدة لأن الغنائم قد تتعدد في السنة أكثر من مرة بل أحياناً عدة مرات، وأحياناً أخرى في كل سنتين حسب الغزوات والسرايا والمعارك الحادثة.

(١) الأنفال آية: (٤١).

- ٤- إن الخراج له مسقطات قد يسقط أحياناً كما تقدم عند مسقطات الخراج، وأما الخمس فإنه لا يسقط فمتى وجدت الغنائم مثلاً أو الركاز ونحوهما فلا بُدَّ من التخميس.
- ٥- الخمس يؤخذ من جميع الغنائم المنقول منها وغير المنقول كالعقار والأراضي، وأما الخراج فإنه يوضع على الأراضي فقط عند وقفها.
- هذه هي أهم وجوه الافتراق بين الخمس والخراج، وأخذت هذه الأوجه سواء منها أوجه الاتفاق أو أوجه الافتراق من خلال دراسة الموضوعين والنظر في المسائل من كل موضوع منهما.

المطلب الثاني

مقارنة بين الخمس والضريبة

إن الخمس يختلف عن الضريبة وليس منها، لأن الخمس إنما يؤخذ من شيء مخصوص وهو الغنيمة والركاز ونحوه، ويوضع في موضع خاص ومعين عند أشخاص معينين.

وأما الضريبة فإنها تفرض على أشخاص ولا تعطى لهم، وتفرض على أمور كثيرة وعديدة قد لا يخلو شيء من الضرائب حالياً لا عقار ولا مال ولا دخل ولا أي شيء. أسأل الله ﷻ أن أكون قد وفقت في كتابة هذا البحث، مع الإشارة بأن المرء غير خال من الأخطاء ولا يبلغ أحد الكمال، بل إن الإنسان فيه نقص. فأنا مقرر بالتقصير، لا أدعي الكمال، والله يغفر التقصير والخطأ والذنوب، ويخطر للإنسان دائماً أن يقول: لو قلت كذا لكان أفضل أو زدت مسألة كذا، أو نقصت مسألة كذا لكان أحسن، ولماذا التوسع في مسألة كذا؟ أو لماذا الاقتصار في مسألة كذا؟ والله أعلم.



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قد توصلت في كتابة هذا البحث إلى نتائج مهمة أجملها فيما يأتي:

- ١- أهمية المال بالنسبة لكل من الدولة والأفراد للقيام بمهامها وتنفيذ مشاريعها الإنمائية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.
- ٢- المال وسيلة لا غاية، فهو وسيلة إلى قيام العبد بواجبه، وهو وسيلة بيد الدولة للقيام بواجباتها نحو أفرادها.

٣- فكرة الضريبة في الإسلام تقدم على المشاركة في تحمل الأعباء العامة.

٤- وجود الضرائب من قديم قبل الإسلام.

٥- الخراج له معنيان: معنى عام ومعنى خاص. فالخاص: هو الضريبة التي توضع على الأرض الخراجية. وأما العام: فهو الأموال التي تتولى الدولة جبايتها.

٦- مشروعية الخراج وأن أول من وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ووفق إليه، وفتح به باباً واسعاً أمام المجتهدين من هذه الأمة في مشروعية فرض ضرائب جديدة.

٧- وجود مصالح كثيرة من فرض ضريبة الخراج، من أهمها تأمين مورد مالي مهم ثابت للدولة الإسلامية، وعمارة الأرض بالزراعة وعدم تعطيلها.

٨- الإمام مخير في الأرض التي فتحت عنوة بين وقفها وتقسيمها بين الغانمين، بحسب المصلحة العامة للأمة.

٩- وضع شروط للأرض الخاضعة للخراج.

١٠- اجتماع العشر والخراج في أرض واحدة.

- ١١- منع جواز شراء الأرض الخراجية.
- ١٢- أن تقدير الخراج والزيادة عليه والنقصان منه راجع إلى الإمام حسبما تقتضيه المصلحة.
- ١٣- يراعى في تقدير الخراج قدرة المكلف بالأداء، ولا يحمل فوق طاقته.
- ١٤- الخراج يؤدى مرة واحدة في السنة.
- ١٥- الخراج وجبايته من خصائص الإمام أو الحاكم، وجواز دفعها إلى أئمة الظلم والجور.
- ١٦- من طرق استيفاء الخراج العمالة عليها، ومنع تضمين الخراج إلا بشروط محددة.
- ١٧- شروط العامل على الخراج: الإسلام والحرية والأمانة والكفاية والعلم والتفقه.
- ١٨- الرفق بأهل الخراج وعدم ظلمهم.
- ١٩- الواجب على الإمام مراقبة عمال الخراج ودفع رواتبهم كاملة من غير نقصان، ومراعاة ما يكفيهم.
- ٢٠- الخراج له مسقطات لرفع الظلم.
- ٢١- يجوز إسقاط الخراج عمن وجب عليه رجاء مصلحته.
- ٢٢- مصرف الخراج هو المصالح العامة.
- ٢٣- فرض ضرائب على الأراضي وعلى جميع العقارات من قبل الدولة مما يدل على تساوي جميع الأرض الآن، فالأفضل في ذلك دفع العشر أو نصفه عن جميع ما يخرج من الأرض.
- ٢٤- وجود فرق بين الضريبة والرسم ولكل منهما خصائصه.
- ٢٥- جواز فرض ضرائب حديثة وذلك ضمن شروط معينة ومحددة.
- ٢٦- الضرائب العادلة ليست من المكوس المنهي عنه.
- ٢٧- إن فرض ضرائب حديثة وجديدة له فوائد كثيرة مع حاجة الدولة إليها.
- ٢٨- أساس فرض الضرائب في القانون هو نظرية سيادة الدولة.

- ٢٩- إن لفرض الضريبة أغراضاً سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية وغيرها.
- ٣٠- الإعفاء من الضريبة عند وجود مصلحة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.
- ٣١- يجب مراعاة المقدرة التكليفية عند فرض الضرائب، ومنع الازدواج الضريبي أو ما يسمى بالتعدد الضريبي الداخلي والخارجي.
- ٣٢- التهرب من الضريبة له أسبابه ومعالجته ومضاره.
- ٣٣- التهرب من الضريبة العادلة المشروعة بشروطها لا يجوز التهرب منها.
- ٣٤- إن الضرائب المعاصرة في الأغلب مستقاة من النظام الضريبي الإسلامي.
- ٣٥- في العشر: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من وضع العشور.
- ٣٦- ليس على المسلمين عشور وما يؤخذ منهم إنما هو زكاة.
- ٣٧- وجود النصاب لوجوب العشر.
- ٣٨- أن مقدار العشر يرجع في تقديره إلى الإمام بحسب المصلحة.
- ٣٩- مصرف العشر هو مصرف الفيء في المصالح العامة.
- ٤٠- في الجزية: المقصود من الجزية هداية الناس إلى الإسلام، وليس المراد فقط جمع المال.

- ٤١- الجزية صلحية وعنوية.
- ٤٢- الجزية تؤخذ من أهل الكتاب والمجوس والصابئة والمشركون على الراجح.
- ٤٣- مراعاة القدرة التكليفية في فرض الجزية.
- ٤٤- تقدير مقدار الجزية راجع إلى الإمام.
- ٤٥- خصوصية الغنائم بهذه الأمة.
- ٤٦- تخميس الغنائم وأنها على خمسة أسهم.
- ٤٧- أن للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً واحداً من الغنيمة.
- ٤٨- الفيء لا يخمس ويصرف في المصالح العامة.

- ٤٩- جواز استحقاق السلب بشروطه.
- ٥٠- السلب لا يخمس.
- ٥١- السلب من أصل الغنيمة.
- ٥٢- مشروعية النفل وأن تقديره يرجع إلى اجتهاد الإمام.
- ٥٣- تخميس النفل.
- ٥٤- مشروعية الرضخ من الغنيمة لغير المستحقين منها ممن حضر القتال.
- ٥٥- تخميس الركاز ولا يشترط له نصاب ولا حول.
- ٥٦- يصرف خمس الركاز في مصارف الفيء وهو المصالح العامة.
- ٥٧- في المعدن ربع العشر، أي فيه الزكاة ولا يخمس ويختلف عن الركاز.
- ٥٨- الجزية تتفق مع الخراج في أمور وتختلف معه في أمور أخرى، وكذلك مع الضريبة.
- ٥٩- وجود أوجه افتراق بين الخمس والخراج وكذلك أوجه اتفاق.

وفي الختام أسأل الله ﷻ التوفيق والسداد، فما كان في هذا البحث من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي وأستغفر الله. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن كل إنسان يصيب ويخطئ، ولست أدعي العالمية وإنما حاولت جاهداً الكتابة في هذا الموضوع، مع محاولتي الجادة لإخراجه بصورة جيدة وبأسلوب سهل يفهمه كل من قرأه في عصرنا. ولا بُدَّ من التنويه بأن الإسلام منهج كامل لا نقص فيه ويصلح لكل زمان ومكان، وأن سبب فساد القوانين الحديثة وعدم جدواها هو في الحقيقة مخالفة هذه القوانين الشرعية الإسلامية الغراء.

فإذا أراد أصحاب الأنظمة المالية تحسين قوانينهم وإظهارها بصورة عادلة لا ظلم فيها فليس لهم إلا الرجوع إلى النظام المالي الإسلامي الذي يتسم بالعدل والأمانة والصدق

ويراعي جميع الجوانب بما يخص كلاً من الدولة والمكلف، فهذا التشريع مقتبس من الوحي
الإلهي، فهل يبقى بعد ذلك قول أو كلام؟
وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الطالب:

بشار بن حسين العجل.

الفهارس

١. فهرس الآيات.
٢. فهرس الأحاديث.
٣. فهرس الآثار.
٤. فهرس الأعلام.
٥. فهرس المصطلحات.
٦. فهرس المراجع والمصادر.
٧. فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|-------|--------|
| <u>سورة البقرة</u> | | |
| وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ | ٣٠ | ٤٣ |
| وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ | ٤٨ | ٤١٠ |
| مَّا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا | ١٠٥ | ١٣٥ |
| ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا | ١٧٧ | ١٩٩ |
| وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ | ٢١٩ | ٢٦٣ |
| أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ | ٢٦٧ | ٨٠ |
| وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ | ٢٨٠ | ١٧٦ |
| لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا | ٢٨٦ | ١٩٥ |
| <u>سورة آل عمران</u> | | |
| ذُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ | ١٤ | ٢٧٧ |
| لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً | ١١٨ | ١٣١ |
| وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ | ١٥٩ | ٢٢٢ |
| <u>سورة النساء</u> | | |
| فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً | ١١ | ٥٠٧ |
| وَيَا أُولَ الَّذِينَ إِحْسَنًا | ٣٦ | ٢٤٣ |
| <u>سورة المائدة</u> | | |
| وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ | ٢ | ٢٤٣ |
| لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ | ٥١ | ١٣٣ |

| <u>الآية</u> | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|--------------|---------------|
| <u>سورة الأنعام</u> | | |
| ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ | ١٤١ | ٨١ |
| <u>سورة الأنفال</u> | | |
| قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا | ٣٨ | ٤٧٦ |
| ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ | ٤١ | ٥٩ |
| يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَصِ الْمُؤْمِنِينَ | ٦٥ | ٥٣٠ |
| فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا | ٦٩ | ٤٩٠ |
| <u>سورة التوبة</u> | | |
| فَأَقْضُوا الْفُسُوقَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ | ٥ | ٤٣٢ |
| وَأِنْ خِفْتُمْ عِيْلَهُ | ٢٨ | ٤١٩ |
| فَقُلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ | ٢٩ | ٤١٢-٩١ |
| ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ | ٦٠ | ١٢٠ |
| خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً | ١٠٣ | ١٢٠ |
| <u>سورة هود</u> | | |
| وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ | ٨٥ | ٣٣٨ |
| <u>سورة يوسف</u> | | |
| وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا | ٨٢ | ٧٤ |
| <u>سورة النحل</u> | | |
| ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ | ٩٠ | ٢١٥ |
| وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً | ١١٢ | ٧٤ |

| <u>الآية</u> | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|--------------|---------------|
| <u>سورة الإسراء</u> | | |
| وَأَتِذَا الْقُرُوبِ حَقُّهُ | ٢٦ | ٢٤٣ |
| وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً | ٢٩ | ٢١٨ |
| <u>سورة الكهف</u> | | |
| فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا | ٩٤ | ٢٩ |
| <u>سورة الحج</u> | | |
| فَكَالَيْنِ بَيْنَ قَرِيئَةٍ | ٤٥ | ٧٣ |
| <u>سورة المؤمنون</u> | | |
| أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ | ٥٥ | ٦ |
| نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ | ٥٦ | ٦ |
| أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا | ٧٢ | ٢٩ |
| <u>سورة الفرقان</u> | | |
| وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا | ٦٧ | ٢١٨ |
| <u>سورة الأحزاب</u> | | |
| وَأَوْثَقَكُمْ أَرْضَهُمْ | ٢٧ | ٦٤ |
| <u>سورة فاطر</u> | | |
| ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ | ٣٢ | ٧٣ |
| <u>سورة ص</u> | | |
| يَنْدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً | ٢٦ | ١٤٦ |

| <u>الآية</u> | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u> |
|---|--------------|---------------|
| <u>سورة الشورى</u> | | |
| إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ | ٤٢ | ٣٣٨ |
| <u>سورة الفتح</u> | | |
| رَحْمَاءَ بَيْنَهُمْ | ٢٩ | ٢٤٣ |
| <u>سورة الحجرات</u> | | |
| حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ | ٩ | ٥١٢ |
| <u>سورة الحشر</u> | | |
| وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ | ٦ | ٣٥ |
| مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ | ٧ | ٣٥ |
| لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ | ٨ | ٣٥ |
| وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ | ٩ | ٣٥ |
| وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ | ١٠ | ٣٥ |
| <u>سورة الطلاق</u> | | |
| وَكَايِنٍ مِنْ قَرِيْبٍ عَنَّتْ | ٨ | ٧٤ |
| <u>سورة الفجر</u> | | |
| فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ | ١٥ | ٦ |
| وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ | ١٦ | ٦ |
| كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيْمَ | ١٧ | ٦ |
| وَلَا تَحْضُرُونَ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِيْنِ | ١٨ | ٦ |
| وَنَآكُلُوْبُ الثَّرَاْتِ أَكْلًا لَمَّا | ١٩ | ٦ |

| <u>الآية</u> | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u> |
|-------------------------------------|--------------|---------------|
| وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا | ٢٠ | ٦ |

فهرس الأحاديث

| <u>الحديث</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|---------------|
| إذا أديت زكاة مالك | ١٩٧ |
| إذا خرصتم فخذوا | ١١٢ |
| إذا قبلوا عقد الذمة فأعلمهم | ٣٧١ |
| إذا لقيتم عدوكم من المشركين | ٤٣٢ |
| الإسلام يجب ما قبله | ٤٧٦ |
| أسهم رسول الله ﷺ للمرأة كما أسهم للرجال | ٥٣٧ |
| أعطيت خمساً | ٤٩١ |
| أقطع رسول الله ﷺ بلال المزني معادن القبلية | ٥٤٨ |
| أمرت أن أقاتل الناس | ٤٣١ |
| أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع | ٤٨٨ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن يقاتل العرب على الإسلام | ٤٢٥ |
| أمرنا نبينا رسول الله ﷺ أن نقاتلكم | ٤١٢ |
| إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه | ١٤٠ |
| إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه | ٣٧٤ |
| إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله | ١٤٠ |
| إن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس | ٤٦٨ |
| إن بعت من أخيك تمرأً | ١٦٤ |
| إن دماءكم وأموالكم | ١٩٩ |
| أن رسول الله ﷺ أسهم يوم خيبر للفارس | ٥٠٦ |
| إن صاحب المكس في النار | ١٩٨ |
| إن في المال حق | ٢٠٠ |

| | |
|----------|--|
| ٣٩..... | إنكم ستجدون أجناداً |
| ١٢٤..... | إنكم سترون بعدي أثره |
| ٥٠٠..... | إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد |
| ٣٣٥..... | إنما العشور على اليهود والنصارى |
| ١٢٢..... | إني والله لا أعطي أحداً |
| ٦٥..... | أيما قرية أتيتموها |
| ٤١٣..... | بعث النبي ﷺ أبا عبيدة |
| ٤١٣..... | بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد |
| ٥٣٣..... | بعث رسول الله ﷺ سرية فيها عبد الله بن عمر <small>رضي الله عنهما</small> فغنموا إبلاً كثيرة |
| ١٧٣..... | بعثني رسول الله ﷺ إلى البحرين |
| ١٨٦..... | بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل عرس بامرأة أبيه |
| ٤١٣..... | بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن |
| ٦٦..... | حبس الأصل وسبل الثمرة |
| ٥١٠..... | حضر خيبر بفرسين |
| ٢٩..... | الخراج بالضمان |
| ١٤٩..... | الزعيم غارم |
| ٥٤٧..... | سئل رسول الله ﷺ ما الركاز؟ قال: الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت |
| ٥٤١..... | سئل عن اللقطة فقال ما كان في طريق قرية عامرة فعرفها |
| ٦٧..... | السلام عليكم دار قوم مؤمنين |
| ٤٢٦..... | سنوا فيهم سنة أهل الكتاب |
| ٤١٣..... | صالح رسول الله ﷺ أهل البحرين |

| | |
|-----------|--|
| ٤٢١ | صالح رسول الله ﷺ أهل نجران |
| ٩٧ | عفونا لكم عن صدقة الخيل |
| ٣٥١ | عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين |
| ٥٠٥ | فأعطاه النبي ﷺ سهم الفارس |
| ٥٣٨ | فأمر لي بشيء من خرثي المتاع |
| ١٤٣ | فهلأ جلس في بيت أبيه |
| ٣٦٧ | في الرقة ربع العشر |
| ٨١ | فيما سقت السماء والعيون |
| ٤٩٢ | قسم النبي ﷺ غنائم خيبر |
| ٦٥ | قسم خيبر بين الغانمين |
| ٣٩ | قسم رسول الله ﷺ خيبر نصفين |
| ٥٠٧ | قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر |
| ٥٢٧ | قضى رسول الله ﷺ بالسلب للقاتل ولم يخمس السلب |
| ٤٩٧ | كان رسول الله ﷺ يؤتى بالغنيمة |
| ٥٠٧ | كانا فارسين يوم خيبر فأعطيا ستة أسهم |
| ١٢٣ | كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء |
| ٥٢٣ | كلاهما قتله |
| ١٤٦ | كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته |
| ١٣٢ | لا تستضيئوا بنار المشركين |
| ٤٤٢ | لا جزية على العبد |
| ٥٢٥ | لا زكاة في الحجر |

| | |
|----------|-------------------------------------|
| ٥٣٣..... | لا نفل بعد الخمس |
| ٨٢..... | لا يجتمع عشر وخراج |
| ١٩٨..... | لا يدخل الجنة صاحب مكس |
| ١٤٢..... | لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرثي |
| ٤٩١..... | لم تحل الغنائم لقوم |
| ١٧٧..... | لي الواجد |
| ٤٧٤..... | ليس على المسلم جزية |
| ٣٦٣..... | ليس في الخضروات صدقة |
| ١٩٨..... | ليس في المال حق |
| ٥٥٣..... | ليس فيما دون خمس أواق صدقة |
| ٢٤٣..... | المؤمن للمؤمن كالبنيان |
| ٥٥..... | ما أسلموا عليه من أموالهم وأرضهم |
| ٢٠٠..... | ما آمن بي من بات شبعان |
| ١٨٥..... | ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس |
| ٢٤٤..... | مثل المسلمين في توادهم وتعاطفهم |
| ٤٣..... | من أحيا أرضاً ميتة |
| ١٩٨..... | من سره أن ينظر إلى رجل |
| ١٩٩..... | من قتل دون ماله |
| ٥٢٠..... | من قتل قتيلاً له عليه |
| ٢٠٠..... | من كان معه فضل ظهر فليعد به |
| ٢٤٤..... | من لا يرحم الناس لا يرحمه الله |

| | |
|---|-----|
| من لقي صاحب عشور فليضرب عنقه | ١٩٢ |
| من ولي من أمر المسلمين شيئاً | ١٣٠ |
| منعت العراق درهمها | ٣٧ |
| الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلاء والنار | ٥٥٢ |
| نحن لا نورث ما تركناه صدقة | ٤٩٨ |
| نفل النبي ﷺ الربع في البدأة والثلث في الرجعة | ٥٣١ |
| نهى النبي ﷺ عن بيع الغنيمة | ٤٩٢ |
| وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم | ٤١٣ |
| وضع الجوائح | ١٦٤ |
| وفي الركاز الخمس | ٤٨٨ |
| وله غنمه وعليه غرمه | ٤٩٠ |
| ومن ظلم معاهداً لم يرح | ٩٦ |
| ومن يجرم الرفق يحرم الخير كله | ١٤٠ |
| يا خالد ما حملك على ما صنعت | ٥٢٢ |
| يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويحذون من الغنيمة | ٥٣٦ |

فهرس الآثار

| <u>الآثر</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|---------------|
| أتدري ما مثلي ومثل هؤلاء..... | ١٢٢ |
| ادفعوا إليها أرضها | ٨٢ |
| إذا أسلم وله أرض | ٨٩ |
| إذا لم أستعن بأهل الدين | ١٤٨ |
| استعان رسول الله ﷺ بيهود بني قينقاع | ٥٠٤ |
| استعملني عمر رضي الله عنه على العشر | ٣٣٦ |
| أعلمت أن عمر رضي الله عنه أخذ من المسلمين العشر | ٣٤٥ |
| ألا اتخذت حنيفاً | ١٣٣ |
| ألا ترضى أن أقلدك ما قلدنيه رسول الله ﷺ | ٣٣٦ |
| أما أنت فلا جزية عليك | ٨٢ |
| أما ترضى أن أجعلك على ما جعلني عليه عمر رضي الله عنه | ٣٣٦ |
| أمرني عمر رضي الله عنه أن آخذ من نصارى بين تغلب | ٣٣٦ |
| إن اختارت أرضها | ٨٩ |
| أن رجلاً وجد كنزاً فأمر علي بن أبي طالب رضي الله عنه | ٥٤٤ |
| أن ضع عن الناس الفدية وضع عن الناس المائدة | ٣٣٨ |
| أن عتبة بن فرقد بعث إليه بأربعين ألف درهم | ٣٧٣ |
| إن عشت إلى قابل | ٦٩ |
| أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بباب قوم عليه سائل يسأل | ٤٨١ |
| إن الله تعالى فرض على أغنياء المسلمين | ٢٠٠ |
| إن هذا سلب شبر | ٥٢٢ |
| إنا كنا لا نخمس السلب | ٥٢٧ |

| | |
|-----------|---|
| ٤٥٤ | إنما جعل ذلك من أجل اليسار |
| ٤٤٨ | أنه فرض على رهبان الديارات |
| ٣٥ | إني قد وجدت حجة |
| ٣٣٤ | أول من وضع العشر في الإسلام عمر <small>رضي الله عنه</small> |
| ٨٧ | إياي وهذا السواد |
| ١٠٣ | بعث عمر <small>رضي الله عنه</small> حذيفة بن اليمان <small>رضي الله عنه</small> |
| ٣٣٣ | خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين |
| ٥٤٥ | خذ من الدنانير |
| ٤٠ | دعها تكون مادة للمسلمين |
| ١٣٣ | عافانا الله وإياك |
| ٩٢ | على أن تكفيني خراجها |
| ٥٠٣ | الغنيمة لمن شهد الواقعة |
| ٤٠ | فانظر ما أ جلبوا به عليك |
| ١٥١ | القبالات حرام |
| ١٥١ | القبالات ربا |
| ٤٧٠ | قدم سعيد بن عامر بن حذيم قدم على عمر <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٨٥ | كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما لا يعطيان من سهم النبي <small>ﷺ</small> إلا الفقراء |
| ٢٥٩ | كان يأخذ من النبط من الزيت |
| ١٨٤ | كانت أموال بني النضير |
| ٧١ | كانت بجيله ربع الناس |
| ٤٣٩ | كتب إلى أمراء الأجناد |

| | |
|--|-----|
| كنت أعشر مع عبد الله بن عتبة..... | ٣٦١ |
| لا أدع أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه إلا صنعته..... | ٤٩٩ |
| لا تأمنوهم | ١٣٥ |
| لا تجعل في عنقك الصغار | ٨٨ |
| لا تشتروا رقيق أهل الذمة | ٨٧ |
| لا يضربوها على النساء..... | ٤٤١ |
| لعلكم حملتما الأرض ما لا تطيق | ١٠٢ |
| اللهم اكفني بلائاً وأصحابه..... | ٣٣ |
| لولا أن أترك آخر الناس بئاناً..... | ٤٠ |
| ليس على أهل الذمة عشور..... | ٣٦١ |
| ليس له ذلك..... | ٢٧٥ |
| ما روي أن هرقل لما جمع الجموع للمسلمين..... | ٤٨٤ |
| ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً..... | ٣٤٨ |
| مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بطريق وهو راجع من الشام..... | ٤٦٨ |
| مرض أبو طالب فجاءته قريش..... | ٤٣٣ |
| من أخذ أرضاً بجزيته..... | ٨٨ |
| من أقر بالطسق | ٩٠ |
| من مراك من أهل الذمة فخذ ما يديرون..... | ٣٧٠ |
| من ولي من أمر المسلمين شيئاً..... | ١٣٠ |
| نزلت آية التوبة | ٤١٤ |
| هؤلاء أهلها | ٨٧ |

| | |
|--|-----|
| هل لك أن تأتي الكوفة | ٥٣١ |
| والله إذن ليكون ما تكره | ٤٢ |
| والله لئن وضعت على كل جريب | ١٠٤ |
| ولا يقرن أحدكم بالصغار | ٨٨ |
| ولكن أخاك على بيت المال | ٢٢٠ |
| ولئوهم بيعها وخدوا العشر من أثانها | ٣٧٣ |
| يا جرير لولا أني قاسم مسؤول | ٧١ |
| يأخذ الجزية من المجوس | ٤٢٦ |

فهرس الأعلام

| الاسم | الصفحة |
|-------------------------------------|--------|
| إبراهيم بن مهاجر | ٣٤٨ |
| ابن حامد: الحسن بن حامد | ٣٦٥ |
| ابن العربي | ٤١٧ |
| ابن القيم | ٤١٥ |
| ابن المبارك | ٨٠ |
| ابن المنذر | ٣٣٢ |
| ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم | ٩٧ |
| ابن حجر الهيتمي | ٣٣٨ |
| ابن حزم | ٢٣٧ |
| ابن دقيق العيد | ٥٤٣ |
| ابن رجب | ١١٩ |
| ابن سيرين | ٩٣ |
| ابن عابدين | ١٦٦ |
| ابن عبد البر | ٤٢٧ |
| ابن قدامة | ٩٨ |
| ابن كثير | ٦ |
| ابن اللتية | ١٤٣ |
| ابن المايشون | ٤٢٦ |
| ابن نجيم | ٣٨٧ |
| ابن وهب | ٤٢٦ |

| | |
|----------|---|
| ٨٦..... | أبو إسحاق الفزاري |
| ٤٩٧..... | أبو العالية الرياحي |
| ٣١..... | أبو بكر الصديق <small>رضي الله عنه</small> |
| ١٢٣..... | أبو بكر بن سعيد |
| ٢٢٠..... | أبو بكرة |
| ١٢٣..... | أبو جعفر الهمداني |
| ١٤٣..... | أبو حميد الساعدي |
| ٥٦..... | أبو حنيفة |
| ١٣١..... | أبو طالب الحنبلي |
| ٣٧١..... | أبو عبيد |
| ١٤٨..... | أبو عبيدة بن الجراح <small>رضي الله عنه</small> |
| ٣٧٩..... | أبو مجلز |
| ٣٣٣..... | أبو موسى الأشعري <small>رضي الله عنه</small> |
| ٣٧..... | أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small> |
| ٤٧..... | أبو يعلى |
| ٣٦..... | أبو يوسف |
| ٥١..... | أحمد بن حنبل |
| ٤١٢..... | أحمد بن علي بن حجر العسقلاني |
| ١٦٩..... | إسحاق بن راهويه |
| ٧١..... | أم كرز |
| ٣٣٦..... | أنس بن سيرين |

| الاسم | الصفحة |
|---|--------|
| أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small> | ٣٣٦ |
| الأوزاعي | ٤٣١ |
| البراء بن عازب <small>رضي الله عنه</small> | ١٨٦ |
| بريدة الأسلمي <small>رضي الله عنه</small> | ٤١٣ |
| البغوي | ٦٥ |
| بلال بن رباح <small>رضي الله عنه</small> | ٣٣ |
| بيبرس الملك الظاهر | ٢١٣ |
| جرير بن عبد الله البجلي <small>رضي الله عنه</small> | ٧١ |
| الخصاص | ٣٧ |
| جعفر بن يحيى | ١٣٤ |
| الحجاج | ١١٣ |
| الحجاوي | ٣٤٥ |
| حذيفة بن اليمان <small>رضي الله عنه</small> | ١٠٢ |
| الحسن البصري | ٦١ |
| حسن بن صالح | ٨٠ |
| حسين بن علي | ٨٩ |
| خالد بن الوليد | ٤١٣ |
| خباب بن الارت <small>رضي الله عنه</small> | ٥٣ |
| الخرقي | ١٨٣ |
| الربيع بن أنس البكر | ٤٢٩ |
| رزيق بن حيان | ٣٩٣ |

| الاسم | الصفحة |
|--|--------|
| رويفع بن ثابت | ٣٣٧ |
| الزبير بن العوام <small>رضي الله عنه</small> | ٦٢ |
| الزحيلي: د. وهبة الزحيلي | ٢٣ |
| زياد بن حدير | ٣٣٦ |
| السائب بن يزيد | ٣٦١ |
| السدي: إسماعيل بن عبد الرحمن الكوفي | ٤٢٩ |
| السرخسي | ١٦٥ |
| سعد بن أبي وقاص <small>رضي الله عنه</small> | ٤٠ |
| السعدي: عبد الرحمن السعدي | ١٣٢ |
| سعيد أبو الفتوح | ٢٥٩ |
| سعيد بن جبير | ١٥١ |
| سعيد بن عامر | ٤٧٠ |
| سفيان الثوري | ٩٣ |
| سلمة بن الأكوع <small>رضي الله عنه</small> | ٥٠٥ |
| سهل بن أبي حنمة | ٣٩ |
| الشاطبي | ٢٠٢ |
| الشافعي | ٤٩ |
| شبر بن علقمة | ٥٢٢ |
| الشرييني الخطيب | ٤١٨ |
| الشرقاوي | ٤١٥ |
| شريح القاضي | ٨٩ |

| الاسم | الصفحة |
|---|--------|
| الشعبي..... | ٨٧ |
| الشوكاني..... | ٣٧ |
| الشيرازي..... | ١٨٠ |
| طارق بن شهاب..... | ٨٢ |
| طلحة بن عبيد الله <small>رضي الله عنه</small> | ٣٢ |
| عبد الرحمن بن عوف <small>رضي الله عنه</small> | ٣١ |
| عبد الرحمن بن معقل..... | ٣٤٨ |
| عبد القديم زلوم..... | ٢١١ |
| عبد الله بن عتبة..... | ٣٦١ |
| عبد الله بن عمر <small>رضي الله عنه</small> | ٣٢ |
| عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> | ٥٣ |
| عبد المحسن آل عبيكان..... | ٢٠٤ |
| عبد الملك بن مروان..... | ١١٣ |
| عتبة بن فرقذ..... | ٨٧ |
| عثمان بن حنيف <small>رضي الله عنه</small> | ٣٣ |
| عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> | ٣٢ |
| عدي بن أرطاة..... | ٣٣٨ |
| عروة بن رويم..... | ٣٩ |
| العز بن عبد السلام..... | ٢١٢ |
| عطاء..... | ٦١ |
| عطوي: د. فوزي عطوي..... | ٢٦٣ |

| الاسم | الصفحة |
|---|--------|
| العظيم آبادي | ١٧٥ |
| العلاء بن الحضرمي | ١٧٣ |
| علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small> | ٣٢ |
| عليش | ٣٠ |
| عمر بن الخطاب <small>عليه السلام</small> | ٣١ |
| عمر بن عبد العزيز | ٨٠ |
| عمرو بن عوف الأنصاري <small>عليه السلام</small> | ٤١٣ |
| عوف بن مالك | ٥٢١ |
| الغزالي أبو حامد | ٢٠٣ |
| الفتوح الحنبلي | ٥٠ |
| الفضل بن يحيى | ١٣٤ |
| قبيصة بن ذؤيب | ٨٨ |
| القرافي | ٣٦٣ |
| القرضاوي | ١٨٩ |
| القرطبي | ٤١٩ |
| قطز الملك المظفر | ٢١٢ |
| الكاساني | ١١٩ |
| كليب بن وائل | ٨٨ |
| مالك بن عتاهية | ٣٣٨ |
| الماوردي | ٤٧ |
| المتوكل جعفر بن المعتصم | ١٣٤ |

| الاسم | الصفحة |
|---|--------|
| مجاهد بن جبر | ١٠٣ |
| مجمع بن جارية | ٦٥ |
| محمد النبهان | ٢٤٥ |
| محمد بن إسماعيل البخاري | ٤٨٨ |
| محمد بن الحسن الشيباني | ٥٢ |
| محمد بن عبد المنعم جمال | ٣٤١ |
| محمد بن مسلم بن شهاب الزهري | ٤٢٤ |
| محمود شلتوت | ٢٠٣ |
| مسلم بن مسلم | ٨٦ |
| مسلم بن مشكم | ٨٨ |
| معاذ بن جبل <small>رضي الله عنه</small> | ٤٢ |
| المغيرة بن شعبة <small>رضي الله عنه</small> | ٤١٢ |
| المقتدر بالله | ١٣٤ |
| المقداد بن الأسود | ٥٠٨ |
| مكحول | ٥٢٧ |
| المنائي | ٢٠٣ |
| ميمون بن مهران | ٨٦ |
| النووي | ٣٨ |
| هارون الرشيد | ١٣٤ |
| يحيى بن آدم | ٢٤ |
| يوسف الجوزي | ١٨٣ |

فهرس المصطلحات

| المصطلح | الصفحة |
|-----------------------|--------|
| الازدواج الضريبي | ٢٦٧ |
| التضمين | ١٤٩ |
| التهرب الضريبي | ٢٧٩ |
| الجزية الصلحية | ٤٢١ |
| الجزية العنوية | ٤٢١ |
| الجزية | ٤١٠ |
| الخراج | ٢٩ |
| الخمس | ٤٨٧ |
| الرسوم الجمركية | ٣١٣ |
| الرسوم | ١٩٥ |
| الرضخ | ٥٣٦ |
| الركاز | ٥٤٠ |
| السلب | ٥٢٠ |
| ضريبة الأملاك المبنية | ٢٩٧ |
| ضريبة الدخل | ٣٠١ |
| الضريبة | ١٩٣ |
| العشر | ٣٣١ |
| الغنيمة | ٤٩٠ |
| الفيء | ٥١٢ |
| المعدن | ٥٤٦ |
| النفل | ٥٣٠ |

فهرس المراجع والمصادر

القرآن وعلومه :

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أحكام القرآن، الجصاص، تخريج وضبط: عبد السلام محمد على شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣- أحكام القرآن، ابن العربي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠.
- ٤- الإكليل في استنباط التنزيل، السيوطي، تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.
- ٥- أيسر التفاسير، أبو بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤.
- ٦- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار الجيل - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠.
- ٧- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٨- روائع البيان تفسير آيات الأحكام، الصابوني، دار القلم - دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧.
- ٩- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مركز فجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠.
- ١٠- زبدة التفسير من فتح القدير، محمد سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥.

- ١١- فتح القدير، الشوكاني، عالم الكتب.
- ١٢- مختصر تفسير البغوي المسمى: معالم التنزيل، للبغوي، اختصار وتعليق: د. عبد الله بن أحمد بن علي الزيد، جمعية إحياء التراث الإسلامي.

الفقه وأصوله :

الفقه الحنفي :

- ١٣- الاختيار، المودودي، اعتنى به الشيخ: محمد عدنان درويش، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٤- الأصل المعروف بـ: المبسوط، محمد بن الحسن الشيباني، تعليق: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان.
- ١٥- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم، ومعه الحواشي المسماة: منحة الخالق على البحر الرائق، لابن عابدين، تخريج: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ .
- ١٦- بدائع الصنائع، الكاساني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ .
- ١٧- البناية شرح الهداية، العيني، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ .
- ١٨- تبين الحقائق، الزيلعي، ومعه حاشية الشيخ الشلبي، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ .
- ١٩- تحفة الفقهاء، السمرقندي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ .

٢٠- تحفة الملوك، الرازي، تعليق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ .

٢١- الخراج، القاضي أبو يوسف، دار المعرفة - بيروت.

٢٢- رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، ابن عابدين، تخريج وتعليق: محمد حلاق وعامر حسين، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ .

٢٣- شرح كتاب السير الكبير، محمد بن الحسن الشيباني، إملاء: محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ .

٢٤- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، لابن نجيم، شرح: السيد أحمد بن محمد الحنفي الحموي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ .

٢٥- الفتاوى الهندية، جماعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٦- الفقه النافع، ناصر الدين السمرقندي، دراسة وتحقيق: د. إبراهيم محمد العبور، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ .

٢٧- فتح القدير، ابن الهمام، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٨- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، المنبجي، تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، دار القلم - دمشق والدار الشامية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ .

٢٩- اللباب في شرح الكتاب، الميداني، المكتبة العلمية - بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٠- المبسوط، السرخسي، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ .

- ٣١- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، الكليوبلي، تخريج: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ .
- ٣٢- الهداية مع نصب الراية، المرغيناني، اعتناء: أيمن شعبان، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ .

الفقه المالكي:

- ٣٣- الإجماع، ابن عبد البر، جمع وترتيب: فؤاد الشلهوب وعبد الوهاب الشهري، دار القاسم - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ٣٤- الاستذكار، ابن عبد البر، تدقيق وتخريج: د. عبد المعطي أمين قلعي، مؤسسة الرسالة، دار الوعى - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ .
- ٣٥- بداية المجتهد، ابن رشد، دار المعرفة - بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ .
- ٣٦- بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي، تصحيح وضبط: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ .
- ٣٧- جواهر الإكليل، الآبي الأزهرى، تصحيح وضبط: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ .
- ٣٨- حاشية الخرشي، الخرشي، ومعه حاشية العدوي، تخريج: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ .
- ٣٩- حاشية الدسوقي، الدسوقي، وبالهامش تقريرات عlish، تخريج: محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ .
- ٤٠- حاشية العدوي، العدوي، ضبط وتخريج: محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ .

٤١- الذخيرة، القرافي، تحقيق: جماعة، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ .

٤٢- شرح منح الجليل، عlish، مع تعليقات من شهيل منح الجليل، للمؤلف، دار الفكر، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ .

٤٣- عقد الجواهر الثمينة، ابن شاس، تحقيق: محمد أبو الأجفان وعبد الحفيظ منصور، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ .

٤٤- القوانين الفقهية، ابن جزري، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية - صيدا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ .

٤٥- الكافي، ابن عبد البر، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٦- كفاية الطالب الرباني، المنوفي، تحقيق: أحمد حمدي إمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ .

٤٧- المتقى، الباجي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الثانية.

٤٨- المدونة الكبرى، الإمام مالك، مطبعة السعادة - مصر.

٤٩- المعونة، عبد الوهاب البغدادي، تحقيق: حميش عبد الحق، دار الفكر ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩ .

٥٠- مواهب الجليل، ابن الخطاب، ومعه التاج والإكليل، تخريج: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٥ .

الفقه الشافعي:

٥١- الأحكام السلطانية، الماوردي، تحقيق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ .

- ٥٢- الأشباه والنظائر، السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ .
- ٥٣- الإقناع، الشربيني الخطيب، دار المعرفة.
- ٥٤- الأم، الإمام الشافعي، تخريج: محمود مطرجي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ .
- ٥٥- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، البغوي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ .
- ٥٦- حاشية الجمل على شرح المنهج، الجمل، تخريج: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٦ .
- ٥٧- حاشية الشرقاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٥٨- الحاوي الكبير، الماوردي، تحقيق: على عوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ .
- ٥٩- الخراج، يحيى بن آدم، تصحيح: أحمد شاكر، دار المعرفة - بيروت.
- ٦٠- روضة الطالبين، النووي، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ .
- ٦١- الزواجر، ابن حجر الهيتمي، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .
- ٦٢- الغرر البهية، زكريا الأنصاري ومعه عدة حواشي، تخريج: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ .
- ٦٣- اللباب في فقه الشافعي، المحاملي، تحقيق: د. عبد الكريم العمري، دار البخاري - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
- ٦٤- المجموع، النووي، ومعه فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي، ويليهِ: التلخيص الحبير، لابن حجر، دار الفكر - بيروت.
- ٦٥- المستصفى، الغزالي، مطبعة مصطفى محمد.

- ٦٦- مغني المحتاج، الشربيني الخطيب، دار النفائس - الرياض، ملتزم الطبع والنشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٦٧- المهذب، الشيرازي، تحقيق: د. محمد الزحيلي، دار القلم - دمشق، والدار الشامية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ .
- ٦٨- نهاية المحتاج، الرملي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ .
- ٦٩- الوجيز في فقه الإمام الشافعي، أبو حامد الغزالي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٧٠- الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ومحمد تامر، دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ .

الفقه الحنبلي:

- ٧١- أحكام أهل الذمة، ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ .
- ٧٢- الأحكام السلطانية، أبو يعلى، تعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ .
- ٧٣- الاستخراج في أحكام الخراج، ابن رجب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ .
- ٧٤- اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية، تحقيق: فؤاد بن علي حافظ، جمعية إحياء التراث الإسلامي. الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ .

- ٧٥- الإقناع، الحجاوي، تحقيق: د. عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ .
- ٧٦- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الثانية.
- ٧٧- الاختيارات الفقهية، ابن تيمية، اختارها: علاء الدين البعلي، دار الفكر.
- ٧٨- حاشية الروض المربع، العاصمي النجدي، الطبعة الخامسة، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢ م.
- ٧٩- روضة الناظر مع نزهة الخاطر العاطر، ابن قدامة، دار الحديث - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ- ١٩٩١ .
- ٨٠- زاد المعاد، ابن القيم، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرنبوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة عشر، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ .
- ٨١- السياسة الشرعية، ابن تيمية، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م.
- ٨٢- شرح الزركشي، الزركشي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، دار أولي النهى - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ .
- ٨٣- العدة شرح العمدة، بهاء الدين المقدسي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ .
- ٨٤- غاية المنتهى، مرعي بن يوسف، مؤسسة دار السلام - دمشق، تحقيق وتعليق: محمد جميل الشطي ومحمد زهير الشاويش، الطبعة الأولى.
- ٨٥- الكافي، ابن قدامة، تحقيق: د. عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧ .
- ٨٦- كشف القناع، البهوتي، تحقيق: محمد عدنان درويش، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ .

٨٧- المبدع في شرح المقنع، ابن مفلح، المكتب الإسلامي - دمشق وبيروت، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٨٨- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء المنصورة، الطبعة الثانية.

٨٩- المحرر في الفقه، ابن تيمية الحراني، ومعه النكت والفوائد السنية، لابن مفلح، تحقيق: محمد إسماعيل وشاركه أحمد صالح، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ .

٩٠- المغني، ابن قدامة، ويليهِ الشرح الكبير، دار الكتب العلمية - بيروت.

٩١- المقنع، ابن قدامة، طبع على نفقة أمير دولة قطر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣ هـ.

٩٢- الممتع في شرح المقنع، التنوخي، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٩٣- منار السبيل، ابن ضويان، تحقيق: محمد الفاريابي، دار الصميعي - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ .

٩٤- منتهى الإرادات، الفتوح الحنبلي، مع حاشية المنتهى، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ .

كتب أخرى فقهيّة:

٩٥- الإجماع، ابن المنذر، تقديم ومراجعة: عبد الله بن زايد آل محمود. تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر، الطبعة الثالثة، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٩٦- الاعتصام، الشاطبي، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- ٩٧- الأموال، أبو عبيد، تحقيق وتعليق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ .
- ٩٨- آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ .
- ٩٩- الروضة الندية شرح الدرر البهية، أبو الطيب القنوجي البخاري، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ .
- ١٠٠- السيل الجرار، الشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى.
- ١٠١- الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثامنة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ .
- ١٠٢- المحلى، ابن حزم، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .
- ١٠٣- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، د. محمد صدقي بن أحمد بن محمد البورنو، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ .

السنة وشروحها:

- ١٠٤- البحر الزخار، البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ- ١٩٩٨ .
- ١٠٥- تلخيص الحبير، ابن حجر، تحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦ هـ- ١٤٢٧ .
- ١٠٦- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، الترمذي، تعليق: الألباني، اعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى.
- ١٠٧- الجامع الكبير، السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٠٨- سنن ابن ماجه، علق عليه: الألباني، اعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى.
- ١٠٩- سنن أبي داود، علق عليه: الألباني، اعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى.
- ١١٠- سنن الدارقطني، الدارقطني، دار الفكر- بيروت ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م.
- ١١١- سنن الدارمي، الدارمي، دار الفكر- بيروت.
- ١١٢- السنن الكبرى، البيهقي، دار المعرفة- بيروت، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢ .
- ١١٣- سنن النسائي، النسائي، علق عليه: الألباني، اعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى.
- ١١٤- شرح معاني الآثار، الطحاوي، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م.
- ١١٥- صحيح ابن حبان، ابن حبان، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية- المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ- ١٩٧٠ .

- ١١٦- صحيح البخاري، البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ .
- ١١٧- صحيح مسلم، مسلم، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ .
- ١١٨- المستدرک، الحاكم، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- ١١٩- المسند، أحمد بن حنبل، فهرسة أحمد شاكر، دار المعارف - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ .
- ١٢٠- المصنف، ابن أبي شيبة، تحقيق: عبد الخالق الأفغاني، الدار السلفية بالهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ .
- ١٢١- المصنف، عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ .
- ١٢٢- معرفة السنن والآثار، البيهقي، تحقيق: سيد حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ .
- ١٢٣- الموطأ، الإمام مالك، دار الفكر - بيروت، ضبط: صدقي العطار، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ .

شرح السنة وعلومها:

- ١٢٤- أوجز المسالك إلى موطأ مالك، الكاندهلوي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ .
- ١٢٥- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير- تأليف أحمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ .

- ١٢٦- تحفة الأحوذى، المبار كفورى؁ تخرىج: عصام الصبابطى؁ دار الحديث - القاهرة؁ الطبعة الأولى؁ ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١ .
- ١٢٧- تدرىب الراوى؁ السىوطى؁ تحقيق: نظرمحمد الفارىابى؁ جمعىة إحىاء التراث الإسلامى- الكوىت؁ الطبعة الأولى؁ ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ .
- ١٢٨- تنوىر الحوالك؁ السىوطى؁ دار الندوة الجدىدة- بىروت.
- ١٢٩- تسىرمصطلح الحديث؁ د. مرمود الطحان؁ مكتبة المعارف- الرىاض؁ الطبعة الثامنة؁ ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ .
- ١٣٠- سبل السلام؁ الصنعانى؁ تحقيق: مرمود عبد القادر عطا؁ دار الفكر- بىروت؁ الطبعة الأولى؁ ١٤١١ هـ- ١٩٩١ .
- ١٣١- شرح الزرقانى على موطأ مالك؁ الزرقانى؁ دار المعرفة- بىروت.
- ١٣٢- شرح السنة؁ البغوى؁ تحقيق: على معوض وعادل عبد المرمود؁ دار الكتب العلمىة- بىروت؁ الطبعة الأولى؁ ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ .
- ١٣٣- شرح صحىح مسلم؁ للقاضى عىاض؁ المسمى: إكمالمعلم؁ تحقيق: د. محىى إسماعىل؁ دار الوفاء- المنصورة؁ الطبعة الأولى؁ ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ .
- ١٣٤- شرح صحىح مسلم؁ النووى؁ دار الفكر- بىروت؁ ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ .
- ١٣٥- صحىح مسلم مع شرحه المسمى: إكمال إكمالمعلم؁ للوشتانى؁ وشرحه مكمل إكمال الإكمال؁ السنوسى؁ ضبط: مرمود سالم هاشم؁ دار الكتب العلمىة- بىروت؁ الطبعة الأولى؁ ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ .
- ١٣٦- طرح التثرىب فى شرح التقرىب؁ العراقى؁ دار إحىاء التراث العربى- بىروت؁ ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢ .
- ١٣٧- عارضة الأحوذى؁ ابن العربى؁ دار أم القرى- القاهرة.
- ١٣٨- عمدة القارى؁ العىنى؁ ضبط وتصحىح: عبد الله مرمود عمر؁ دار الكتب العلمىة- بىروت؁ الطبعة الأولى؁ ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١ .

- ١٣٩- عون الباري، القنوجي البخاري، دار الرشيد - حلب - سوريا.
- ١٤٠- عون المعبود، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ .
- ١٤١- فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي، عن الطبعة التي حقق أصلها: عبد العزيز بن باز، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ .
- ١٤٢- فتح العلام، زكريا الأنصاري، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ .
- ١٤٣- فيض القدير، المناوي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ .
- ١٤٤- فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر، ترتيب: محمد المغراوي. مجموعة التحف والنفائس الدولية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ .
- ١٤٥- معالم السنن، الخطابي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ .
- ١٤٦- المفهم، القرطبي، تحقيق: جماعة، دار ابن كثير - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ .
- ١٤٧- نصب الراية، الزيلعي، اعتناء: أيمن صالح شعبان، دار الحديث - القاهرة. الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ .
- ١٤٨- نيل الأوطار، الشوكاني، ضبط: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ .

الملفة :

- ١٤٩- ترتيب القاموس المحيط، الطاهر أحمد الزاوي، دار عالم الكتب - الرياض .
الطبعة الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ .
- ١٥٠- الصحاح، الجوهري، تحقيق: د. أميل يعقوب ود. محمد طريفي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ .
- ١٥١- الكليات، الكفوي، اعتنى به: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ .
- ١٥٢- لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ .
- ١٥٣- مختار الصحاح، الرازي، دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، ١٩٨٨ م.
- ١٥٤- المصباح المنير، الفيومي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ .
- ١٥٥- المعتمد، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤ .
- ١٥٦- المعجم الوسيط، قام بإخراجه: جماعة، المكتبة الإسلامية، استانبول.
- ١٥٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، أشرف عليه وقدم له: علي حسن عبد الحميد، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥ هـ.

التراجم والأماكن:

- ١٥٨- أسد الغابة، ابن الأثير، مطبعة دار الشعب.
- ١٥٩- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مطبعة السعادة - القاهرة.
- ١٦٠- الأعلام، الزركلي، الطبعة الثالثة.
- ١٦١- البداية والنهاية، ابن كثير، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٦٢- تاج التراجم، قطلوبغا، مطبعة العاني - بغداد ١٩٦٢ .

- ١٦٣- الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ- ١٩٦٦ .
- ١٦٤- الديباج المذهب، ابن فرحون، تحقيق: محمد الأحمد أبو النور، دار التراث - القاهرة.
- ١٦٥- سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ .
- ١٦٦- شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، مطبعة الصديق الخيرية - القاهرة، ١٣٥٠ هـ.
- ١٦٧- طبقات الشافعية، الإسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، دار العلوم - الرياض، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ .
- ١٦٨- طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، مطبعة عيسى الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ- ١٩٦٤ .
- ١٦٩- الطبقات الكبرى، ابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ .
- ١٧٠- الفوائد البهية، اللكنوي، دار المعرفة - بيروت.
- ١٧١- معجم البلدان، الحموي، تحقيق: فريد الجندي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠ .
- ١٧٢- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

كتب الأموال والاقتصاد:

- ١٧٣- الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، د. محمد فاروق النبهان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ .

- ١٧٤- أساسيات المالية العامة، د. عادل حشيش، دار النهضة العربية - بيروت، ١٩٩٢ م.
- ١٧٥- الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة، د. شريف تكلا، دار الفكر العربي - القاهرة، ١٩٧٩ .
- ١٧٦- الإسلام والاقتصاد، د. أحمد الشرباصي، ١٩٦٣ .
- ١٧٧- أصول الاقتصاد الإسلامي، د. رفيق يونس المصري، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ .
- ١٧٨- أصول التشريع الضريبي المصري، د. محمد طه بدوي ود. محمد النشار، دار المعارف - الإسكندرية، ١٩٥٩ .
- ١٧٩- الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، د. علي السالوس، دار الثقافة - الدوحة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ١٨٠- الاقتصاد العام، الواردات السيادية الاقتصادية في الموازنة العامة، د. فوزي عطوي، الأكاديمية اللبنانية للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٩١ .
- ١٨١- الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية، د. فوزي عطوي، دار الفكر العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .
- ١٨٢- الأموال في دولة الخلافة، زلوم، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .
- ١٨٣- بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، د. علي القره داغي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ .
- ١٨٤- التجارة وطرقها في الجزيرة العربية، د. محمد العمادي، مؤسسة حمادة - الأردن.
- ١٨٥- الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، د. سعيد أبو الفتوح، محمد بسيوني، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .

- ١٨٦- خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، محمود أبو السعود، مكتبة المنار الإسلامية- الكويت، الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ- ١٩٦٨ .
- ١٨٧- دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، د. حازم الببلاوي، دار الشروق- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ .
- ١٨٨- دور الدولة في الاقتصاد، د. حازم الببلاوي، دار الشروق- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ .
- ١٨٩- الزكاة وأحكامها، د. وهبي سليمان غاوجي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨ .
- ١٩٠- سياسة المال في الإسلام في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عبد الله جمعان السعدي، مكتبة المدارس- قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ .
- ١٩١- الضرائب الثابتة في الاقتصاد المالي الإسلامي، د. كاظم.
- ١٩٢- علم المالية العامة والتشريع المالي، زين العابدين ناصر، دار النهضة العربية- القاهرة، ١٩٧١ .
- ١٩٣- علم المالية العامة، أحمد جامع، مكتبة وهبة- القاهرة، ١٩٦٥ .
- ١٩٤- الفتاوى، محمود شلتوت، دار القلم- القاهرة.
- ١٩٥- فتوح البلدان، البلاذري، مؤسسة المعارف- بيروت، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.
- ١٩٦- فقه الزكاة، د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية والعشرون، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ .
- ١٩٧- القانون التجاري، د. فوزي عطوي، دار العلوم العربية، ١٩٨٦ .
- ١٩٨- المالية العامة والسياسة المالية، د. عبد المنعم فوزي، دار النهضة العربية- بيروت.
- ١٩٩- المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، د. غازي عناية، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠ .

- ٢٠٠- المالية العامة، د. حسن عواضة، ١٩٧٣ .
- ٢٠١- المالية العامة، رفعت المحجوب، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧١ .
- ٢٠٢- مبادئ المالية العامة، د. عاطف صدقي، الطبعة الأولى - القاهرة، ١٩٦٤ .
- ٢٠٣- مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، د. سعيد سعد مرطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ .
- ٢٠٤- مقدمة في النظم الضريبية، يونس أحمد البطريق، المكتب المصري الحديث - الإسكندرية، ١٩٧٢ .
- ٢٠٥- موسوعة الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عبد المنعم الجمال، دار الكتاب المغربي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ .
- ٢٠٦- النظام الاقتصادي في الإسلام، تقي الدين النبهاني، دار الأمة - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ .
- ٢٠٧- النظرية الاقتصادية في الإسلام، فكري أحمد نعمان، دار القلم - دبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ .
- ٢٠٨- النظم السياسية، د. ثروت بدوي، مكتبة النهضة العربية - القاهرة، ١٩٦٢ .
- ٢٠٩- النظم المالية في الإسلام، قطب إبراهيم محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٢ .
- ٢١٠- وجادلهم بالتى هي أحسن، بندر العتيبي، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ .
- ٢١١- الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية، سعد، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ودار الكتاب المصري - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ .
- ٢١٢- الولاية على البلدان في عصر الخلفاء الراشدين، د. عبد العزيز العمري.

كتب أخرى:

- ٢١٣- الرحيق المختوم، صفى الدين المباركفوري، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ .
- ٢١٤- السيرة النبوية، د. علي الصلابي، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ .
- ٢١٥- سيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، د. علي الصلابي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ .
- ٢١٦- هذا الحبيب يا محب، أبو بكر الجزائري، دار الكتب العلمية - بيروت، والناشر مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ .

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| المقدمة | ٢ |
| الإهداء..... | ٣ |
| أهمية الموضوع | ٤ |
| أسباب الاختيار | ٨ |
| الصعوبات والمشكلات | ١٠ |
| منهجية البحث | ١٢ |
| خطة البحث..... | ١٥ |
| كلمة شكر وتقدير | ٢٣ |
| تمهيد | ٢٤ |
| الباب الأول: في الخراج | ٢٧ |
| الفصل الأول: تعريف الخراج ونشأته وحكمه | ٢٩ |
| المبحث الأول: تعريف الخراج | ٢٩ |
| المبحث الثاني: نشأة الخراج | ٣٠ |
| المبحث الثالث: حكمه وأدلة مشروعيته | ٣٤ |
| الأدلة من الكتاب | ٣٥ |
| الأدلة من السنة | ٣٧ |
| المصلحة..... | ٣٩ |
| الفصل الثاني: أنواع الخروج وشروطه | ٤٥ |
| المبحث الأول: خراج الوظيفة والمقاسمة | ٤٦ |
| القسم الأول: خراج الوظيفة..... | ٤٦ |
| القسم الثاني: خراج المقاسمة | ٤٧ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|---------------|
| الفرق بين خراج الوظيفة وخراج المقاسمة..... | ٤٨ |
| المبحث الثاني: الخراج الصلحي والعنوي..... | ٤٩ |
| القسم الأول: الخراج الصلحي..... | ٤٩ |
| القسم الثاني: الخراج العنوي..... | ٤٩ |
| المبحث الثالث: أنواع الأرض الخراجية..... | ٥١ |
| الأرض العشرية..... | ٥١ |
| الأرض الخراجية..... | ٥٣ |
| المطلب الأول: ما صولح عليه المشركون..... | ٥٤ |
| هل يؤخذ مع الجزية الخراج؟..... | ٥٦ |
| الأرض التي جلا عنها أهلها خوفاً من غير قتال..... | ٥٦ |
| المطلب الثاني: الأرض التي فتحت عنوة وقهراً..... | ٥٨ |
| الأقوال في المسألة..... | ٥٨ |
| سبب الاختلاف..... | ٥٩ |
| الأدلة..... | ٥٩ |
| أدلة القول الأول..... | ٥٩ |
| أدلة القول الثاني..... | ٦٤ |
| أدلة القول الثالث..... | ٦٦ |
| مناقشة الأدلة..... | ٦٨ |
| مناقشة أدلة القول الأول..... | ٦٨ |
| مناقشة أدلة القول الثاني..... | ٧٢ |
| مناقشة أدلة القول الثالث..... | ٧٥ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|---|---------------|
| الترجيح..... | ٧٥ |
| المبحث الرابع: شروط الأرض التي تخضع للخراج..... | ٧٨ |
| أن تكون الأرض خراجية..... | ٧٨ |
| أن تكون الأرض الخراجية نامية..... | ٧٩ |
| المبحث الخامس: اجتماع الخراج والعشر في أرض واحدة..... | ٨٠ |
| الأقوال في المسألة..... | ٨٠ |
| أدلة الأقوال..... | ٨٠ |
| أدلة الجمهور..... | ٨٠ |
| أدلة القول الثاني..... | ٨٢ |
| مناقشة أدلة القول الثاني..... | ٨٣ |
| الترجيح..... | ٨٥ |
| المبحث السادس: شراء الأرض الخراجية..... | ٨٦ |
| المطلب الأول: شراء الأرض الخراجية..... | ٨٦ |
| الأقوال في المسألة..... | ٨٦ |
| أدلة الأقوال..... | ٨٦ |
| أدلة القول الأول..... | ٨٦ |
| أدلة القول الثاني..... | ٨٩ |
| مناقشة أدلة القول الأول..... | ٩٠ |
| مناقشة أدلة القول الثاني..... | ٩١ |
| الترجيح..... | ٩٢ |
| حكم المساكن والدور بأرض السواد..... | ٩٤ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|---------------|
| المطلب الثاني: انتقال الأرض العشرية إلى الذمي | ٩٤ |
| الترجيح في المسألة | ٩٦ |
| الفصل الثالث: مقدار الخراج وكيفية استيفائه | ٩٩ |
| المبحث الأول: مقدار الخراج والزيادة عليه | ١٠١ |
| المطلب الأول: مقدار الخراج | ١٠١ |
| مقداره عند الحنفية | ١٠١ |
| مقداره عند المالكية | ١٠٣ |
| مقداره عند الشافعية | ١٠٣ |
| مقداره عند الحنابلة | ١٠٣ |
| المطلب الثاني: الزيادة والنقصان على ما وظفه عمر | ١٠٤ |
| الأقوال في المسألة | ١٠٤ |
| أدلة القول الأول | ١٠٤ |
| أدلة القول الثاني | ١٠٥ |
| دليل القول الثالث | ١٠٦ |
| دليل القول الرابع | ١٠٦ |
| مناقشة وترجيح | ١٠٦ |
| المبحث الثاني: ما يراعى عند تقدير الخراج | ١٠٨ |
| المطلب الأول: النظر إلى تربة الأرض | ١٠٨ |
| المطلب الثاني: خفة مؤونة السقي وكثرتها | ١٠٩ |
| المطلب الثالث: نوعية الزروع والثمار المزروعة في الأرض الخراجية | ١١٠ |
| المطلب الرابع: قرب الأرض من المدن والأسواق وبعدها عنها | ١١١ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|---|---------------|
| المطلب الخامس: ما ينزل بأرباب الأرض الخراجية من نوائب | ١١٢ |
| المبحث الثالث: استيفاء الخراج | ١١٤ |
| المطلب الأول: وقت وجوب الخراج | ١١٤ |
| تعجيل الخراج | ١١٥ |
| المطلب الثاني: الشخص الذي يستوفى منه الخراج | ١١٥ |
| إجارة الأرض الخراجية وإعارتها | ١١٦ |
| الأقوال في المسألة | ١١٦ |
| المطلب الثالث: غصب الأرض الخراجية | ١١٧ |
| المبحث الرابع: من يستوفى الخراج | ١١٩ |
| المطلب الأول: دفع الخراج إلى أئمة العدل | ١٢١ |
| المطلب الثاني: دفع الخراج إلى أئمة الظلم والجور | ١٢٢ |
| المطلب الثالث: دفع الخراج إلى البغاة | ١٢٥ |
| المطلب الرابع: دفع الخراج إلى المحاربين | ١٢٧ |
| الفصل الرابع: طرق استيفاء الخراج | ١٢٨ |
| المبحث الأول: العمالة على الخراج | ١٢٩ |
| المطلب الأول: شروط تعيين عامل الخراج | ١٣١ |
| أولاً: الإسلام | ١٣١ |
| ثانياً: الحرية | ١٣٦ |
| ثالثاً: الأمانة | ١٣٧ |
| رابعاً: الكفاية | ١٣٨ |
| خامساً: العلم والفقه | ١٣٨ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|---|---------------|
| المطلب الثاني: آداب عامل الخراج | ١٤٠ |
| أولاً: الرفق بأهل الخراج | ١٤٠ |
| ثانياً: العدل والإنصاف | ١٤١ |
| ثالثاً: العفة | ١٤٢ |
| المطلب الثالث: واجب الإمام تجاه عمال الخراج | ١٤٦ |
| أولاً: الرقابة الفعالة على عمال الخراج | ١٤٦ |
| ثانياً: منح العمال رواتب تكفيهم | ١٤٨ |
| المبحث الثاني: نظام التضمين | ١٤٩ |
| المطلب الأول: تعريفه ونشأته | ١٤٩ |
| تعريفه لغة واصطلاحاً | ١٤٩ |
| نشأته | ١٥٠ |
| المطلب الثاني: حكم تضمين الخراج | ١٥١ |
| شروط جوازه | ١٥٤ |
| الفصل الخامس: مسقطات الخراج ومصارفه | ١٥٦ |
| المبحث الأول: مسقطات الخراج | ١٥٧ |
| المطلب الأول: انعدام صلاحية الأرض للزراعة | ١٥٧ |
| إمكان إصلاحها بعد انعدام الصلاحية | ١٥٨ |
| المطلب الثاني: تعطيل الأرض عن الزراعة | ١٥٩ |
| المطلب الثالث: هلاك الزرع بآفة سماوية | ١٦٣ |
| المطلب الرابع: إسقاط الإمام الخراج عمن وجب عليه | ١٦٧ |
| المطلب الخامس: البناء على الأرض الخراجية | ١٧٠ |

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| المطلب السادس: إسلام مالك الأرض الخراجية..... | ١٧٢ |
| الأقوال في المسألة..... | ١٧٣ |
| الراجع فيها..... | ١٧٤ |
| الإعسار في دفع الخراج..... | ١٧٦ |
| المبحث الثاني: مصارف الخراج..... | ١٧٨ |
| المبحث الثالث: تخميس الخراج..... | ١٨٣ |
| الأقوال في المسألة..... | ١٨٣ |
| أدلة الأقوال..... | ١٨٤ |
| مناقشة وترجيح..... | ١٨٧ |
| المبحث الرابع: هل بقيت أراض خراجية؟..... | ١٨٩ |
| الباب الثاني: في الضريبة..... | ١٩١ |
| الفصل الأول: تعريف الضريبة وحكمها..... | ١٩٣ |
| المبحث الأول: تعريف الضريبة لغة واصطلاحاً..... | ١٩٣ |
| خصائص الضريبة..... | ١٩٤ |
| المراد بالرسم..... | ١٩٥ |
| الفرق بين الضريبة والرسم..... | ١٩٥ |
| المبحث الثاني: حكم الضريبة على وجه العموم..... | ١٩٧ |
| الأقوال في المسألة..... | ١٩٧ |
| أدلة المانعين من فرض الضرائب..... | ١٩٧ |
| أدلة المجيزين..... | ١٩٩ |
| مناقشة أدلة المانعين..... | ٢٠٥ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|---------------|
| مناقشة أدلة المجيزين..... | ٢٠٧ |
| الترجيح..... | ٢٠٨ |
| سبب الترجيح..... | ٢٠٨ |
| المبحث الثالث: الشروط التي يجب مراعاتها عند فرض الضرائب | ٢١١ |
| الشرط الأول: الحاجة الحقيقية إلى المال | ٢١١ |
| الشرط الثاني: توزيع أعباء الضرائب بالعدل | ٢١٤ |
| قاعدة العدالة..... | ٢١٥ |
| قاعدة اليقين..... | ٢١٦ |
| قاعدة الملائمة | ٢١٧ |
| قاعدة الاقتصاد..... | ٢١٧ |
| الشرط الثالث: إنفاق حصيلة الضرائب في مصلحة الأمة | ٢١٨ |
| الشرط الرابع: فرض الضرائب بواسطة ولي الأمر..... | ٢٢١ |
| الشرط الخامس: موافقة أهل الشورى والرأي في الأمة | ٢٢٢ |
| الشرط السادس: أن يكون فرض الضريبة مقتصرًا على القادرين..... | ٢٢٤ |
| الشرط السابع: أن يكون فرض الضريبة مقيداً بالحاجة | ٢٢٥ |
| الفصل الثاني: أساس فرض الضرائب في القانون وأغراضها في الشريعة | ٢٢٦ |
| المبحث الأول: أساس فرض الضرائب في القانون | ٢٢٧ |
| المطلب الأول: نظرية المنفعة..... | ٢٢٧ |
| المطلب الثاني: نظرية سيادة الدولة | ٢٣٢ |
| المبحث الثاني: مقارنة بين أساس فرض الضرائب في القانون وفرضها في الإسلام .. | ٢٣٤ |
| المبحث الثالث: أغراض الضريبة في الشريعة الإسلامية | ٢٣٩ |

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| المطلب الأول: الأغراض السياسية..... | ٢٣٩ |
| المطلب الثاني: الأغراض الاجتماعية..... | ٢٤٢ |
| المطلب الثالث: الأغراض الاقتصادية..... | ٢٤٧ |
| أولاً: توزيع الدخل..... | ٢٤٧ |
| ثانياً: التنمية الاقتصادية..... | ٢٤٨ |
| ثالثاً: الحماية الاقتصادية..... | ٢٥٠ |
| رابعاً: التوجيه الاقتصادي..... | ٢٥٠ |
| المطلب الرابع: الأغراض المالية..... | ٢٥٢ |
| الفصل الثالث: الإعفاء من الضريبة وما يراعى عند فرضها والتهرب منها..... | ٢٥٤ |
| المبحث الأول: الإعفاء من الضريبة..... | ٢٥٥ |
| الإعفاءات المقررة لأسباب اجتماعية..... | ٢٥٥ |
| الإعفاءات المقررة لأسباب إنسانية..... | ٢٥٥ |
| الإعفاءات المقررة لأسباب سياسية..... | ٢٥٦ |
| الإعفاءات المقررة لأسباب اقتصادية..... | ٢٥٦ |
| الإعفاءات الجزئية..... | ٢٥٨ |
| الإعفاءات الدائمة..... | ٢٥٩ |
| المبحث الثاني: ما يجب مراعاته عند فرض الضريبة..... | ٢٦٢ |
| المطلب الأول: المقدرة التكليفية للمكلف..... | ٢٦٢ |
| فرض الضريبة من الفاضل..... | ٢٦٢ |
| المطلب الثاني: منع الازدواج الضريبي..... | ٢٦٧ |
| تعريف الازدواج الضريبي..... | ٢٦٧ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|---|---------------|
| أركان الازدواج الضريبي | ٢٦٧ |
| أنواع الازدواج الضريبي | ٢٦٩ |
| معالجة الازدواج الضريبي | ٢٧١ |
| انعدام الازدواج الضريبي في الفكر الإسلامي | ٢٧٣ |
| المبحث الثالث: التهرب من الضريبة | ٢٧٧ |
| التعريف بالتهرب وأساليبه | ٢٧٩ |
| التعريف بالتهرب | ٢٧٩ |
| أساليب التهرب من الضريبة | ٢٧٩ |
| التهرب المشروع | ٢٧٩ |
| التهرب غير المشروع | ٢٨٠ |
| مقارنة ذلك في الفكر الإسلامي | ٢٨٠ |
| المطلب الثاني: أسباب التهرب | ٢٨١ |
| أولاً: العوامل النفسية | ٢٨١ |
| ثانياً: عيوب التشريع الضريبي | ٢٨٢ |
| ثالثاً: عيوب الإدارة المالية | ٢٨٣ |
| رابعاً: ضعف مستوى الوعي الضريبي | ٢٨٤ |
| التهرب الضريبي في الفكر المالي الإسلامي | ٢٨٥ |
| المطلب الثالث: معالجة التهرب | ٢٨٨ |
| مقارنة معالجة التهرب في الفكر المالي الإسلامي | ٢٨٩ |
| المطلب الرابع: مضار التهرب وحكمه في الشريعة | ٢٩٢ |
| مضار التهرب من الضريبة | ٢٩٢ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|---|---------------|
| حكم التهرب من الضريبة | ٢٩٣ |
| الفصل الرابع: ضرائب معاصرة ومقارنتها مع النظام الإسلامي | ٢٩٥ |
| المبحث الأول: الضرائب المعاصرة | ٢٩٦ |
| المطلب الأول: ضريبة الأملاك المبنية | ٢٩٧ |
| المطلب الثاني: ضريبة الدخل | ٣٠١ |
| الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية | ٣٠٢ |
| الضريبة على الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد | ٣٠٤ |
| الضريبة على دخل الرؤوس والأموال المنقولة | ٣٠٦ |
| المطلب الثالث: رسم الانتقال على التركات والوصايا والهيئات والأوقاف | ٣٠٧ |
| تبرير ضريبة التركة | ٣٠٨ |
| فرض الضريبة على القيمة الصافية للتركات | ٣٠٩ |
| مزايا وعيوب الضرائب المباشرة | ٣١٠ |
| المطلب الرابع: الضرائب غير المباشرة | ٣١٣ |
| الضرائب الجمركية | ٣١٣ |
| رسم الطابع المالي | ٣١٤ |
| الرسوم القضائية | ٣١٥ |
| المبحث الثاني: مقارنة هذه الضرائب مع النظام المالي الإسلامي | ٣١٨ |
| المقارنة مع ضريبة الأملاك | ٣١٩ |
| مقارنة مع ضريبة الدخل | ٣٢١ |
| مقارنة مع رسم الانتقال | ٣٢٣ |
| مقارنة مع الضرائب غير المباشرة | ٣٢٤ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|---|---------------|
| المبحث الثالث: دفع الضريبة في بلد حاكمه ظالم | ٣٢٥ |
| الفصل الخامس: العشر وأحكامه | ٣٢٩ |
| المبحث الأول: تعريفه وحكمه وحكمة مشروعيته | ٣٣١ |
| المطلب الأول: تعريف العشر لغة واصطلاحاً | ٣٣١ |
| أول من وضع العشر في الإسلام | ٣٣٣ |
| المطلب الثاني: حكم العشر وأدلة مشروعيته | ٣٣٥ |
| أدلة مشروعيته من السنة والإجماع والمعقول | ٣٣٥ |
| حكم العشر | ٣٣٧ |
| المطلب الثالث: حكمة مشروعية العشر | ٣٤١ |
| أولاً: تأمين مورد مالي للدولة | ٣٤١ |
| ثانياً: وسيلة من وسائل زيادة الأموال ونمائها | ٣٤١ |
| ثالثاً: وسيلة لزيادة تبادل التجارة | ٣٤٢ |
| رابعاً: وسيلة لهداية غير المسلمين إلى الإسلام | ٣٤٢ |
| المبحث الثاني: شروط العشر ووعاؤه | ٣٤٤ |
| المطلب الأول: الأشخاص الذين تعشر أموالهم | ٣٤٤ |
| تعشير غير المسلمين | ٣٤٦ |
| تعشير أهل الذمة | ٣٤٦ |
| الأقوال في المسألة | ٣٤٦ |
| أدلة الجمهور | ٣٤٦ |
| أدلة الشافعية | ٣٤٨ |
| مناقشة أدلة الجمهور | ٣٥٠ |

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| مناقشة أدلة الشافعية..... | ٣٥١ |
| الترجيح..... | ٣٥٢ |
| تعشير الحربيين..... | ٣٥٤ |
| المطلب الثاني: شروط من يفرض عليهم العشر..... | ٣٥٧ |
| البلوغ..... | ٣٥٧ |
| العقل..... | ٣٥٩ |
| الذكورة..... | ٣٥٩ |
| المطلب الثالث: الأموال التي تخضع للعشر وشروطها..... | ٣٦١ |
| أولاً: الأموال التي تخضع للعشر..... | ٣٦١ |
| شروط الأموال التجارية التي تخضع للعشر..... | ٣٦٢ |
| ١. الانتقال بالأموال..... | ٣٦٢ |
| ٢. بقاء المال المعد للتجارة في أيدي الناس مدة..... | ٣٦٣ |
| ٣. النصاب..... | ٣٦٤ |
| الأقوال في شرط النصاب..... | ٣٦٥ |
| الراجع في شرطه..... | ٣٦٧ |
| مقدار النصاب..... | ٣٦٩ |
| ٤. الفراغ من الدين..... | ٣٧١ |
| ٥. حكم تعشير الخمر والخنزير..... | ٣٧٢ |
| الأقوال في المسألة وأدلتها..... | ٣٧٢ |
| مناقشة وترجيح..... | ٣٧٥ |
| المبحث الثالث: مقدار العشر وتكييفه..... | ٣٧٦ |

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| المطلب الأول: مقدار العشر | ٣٧٦ |
| أولاً: المقدار الواجب في تجارة الذمي | ٣٧٦ |
| ثانياً: المقدار الواجب في تجارة الحربي | ٣٧٨ |
| المطلب الثاني: تكييف العشر | ٣٨١ |
| المبحث الرابع: استيفاء العشر ومصارفه | ٣٨٣ |
| المطلب الأول: من له حق استيفاء العشر | ٣٨٣ |
| المطلب الثاني: طرق استيفاء العشر | ٣٨٥ |
| الطريقة الأولى: العمالة على العشر | ٣٨٥ |
| حكم العمل على العشر | ٣٨٦ |
| شروط العاشر | ٣٨٦ |
| آداب عامل العشر | ٣٨٧ |
| الرفق بأهل العشر | ٣٨٨ |
| العدل والإنصاف | ٣٨٨ |
| العفة | ٣٨٩ |
| واجب الإمام تجاه عمال العشر | ٣٨٩ |
| ما يراعيه العاشر في جباية العشور | ٣٩٠ |
| التعشير في السنة مرة واحدة | ٣٩١ |
| الطريقة الثانية: طريقة التضمين | ٣٩٤ |
| تعريف التضمين | ٣٩٤ |
| حكم التضمين | ٣٩٤ |
| المطلب الثالث: مسقطات العشر | ٣٩٦ |

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| أولاً: الإسلام | ٣٩٦ |
| ثانياً: إسقاط الإمام له | ٣٩٧ |
| ثالثاً: انقطاع حق الولاية بالنسبة للحرب | ٣٩٨ |
| المطلب الرابع: مصارف العشر | ٤٠٠ |
| المبحث الخامس: مقارنة العشر بالخراج والضريبة | ٤٠٢ |
| المطلب الأول: مقارنة بين العشر والخراج | ٤٠٢ |
| المطلب الثاني: مقارنة بين العشر والضريبة | ٤٠٥ |
| الباب الثالث: في الجزية والخمس | ٤٠٨ |
| الفصل الأول: في الجزية | ٤١٠ |
| المبحث الأول: تعريف الجزية ونشأتها | ٤١٠ |
| المطلب الأول: تعريف الجزية لغة واصطلاحاً | ٤١٠ |
| المطلب الثاني: أدلة مشروعية الجزية | ٤١٢ |
| أولاً: من الكتاب | ٤١٢ |
| ثانياً: من السنة | ٤١٢ |
| ثالثاً: الإجماع | ٤١٤ |
| المطلب الثالث: تاريخ تشريع الجزية | ٤١٥ |
| المطلب الرابع: حكمة مشروعية الجزية | ٤١٧ |
| المبحث الثاني: أنواع الجزية ومحلها وشروطها | ٤٢١ |
| المطلب الأول: أنواع الجزية | ٤٢١ |
| الفرق بين الجزية الصلحية والعنوية | ٤٢٢ |
| المطلب الثاني: محل الجزية | ٤٢٣ |

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| المراد بأهل الكتاب (حاشية)..... | ٤٢٣ |
| أخذ الجزية من أهل الكتاب..... | ٤٢٣ |
| أخذ الجزية من المجوس..... | ٤٢٥ |
| المراد بالمجوس (حاشية)..... | ٤٢٥ |
| أخذ الجزية من الصابئة..... | ٤٢٨ |
| المراد بالصابئة (حاشية)..... | ٤٢٨ |
| أخذ الجزية من المشركين..... | ٤٣٠ |
| الأقوال في المسألة..... | ٤٣٠ |
| أدلة الأقوال..... | ٤٣١ |
| مناقشة وترجيح..... | ٤٣٤ |
| أخذ الجزية من المرتدين..... | ٤٣٧ |
| المطلب الثالث: شروط من تفرض عليهم الجزية..... | ٤٣٨ |
| أولاً: البلوغ..... | ٤٣٨ |
| ثانياً: العقل..... | ٤٤٠ |
| ثالثاً: الذكورة..... | ٤٤١ |
| رابعاً: الحرية..... | ٤٤٢ |
| خامساً: المقدرة المالية..... | ٤٤٣ |
| سادساً: الصحة والسلامة من العاهات المزمنة..... | ٤٤٥ |
| حدوث طارئ بعد أخذ الجزية..... | ٤٤٦ |
| سابعاً: أن لا يكون من الرهبان المنقطعين للعبادة..... | ٤٤٧ |
| المبحث الثالث: مقدار الجزية ووقت وجوبها..... | ٤٥٠ |

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| المطلب الأول: مقدار الجزية..... | ٤٥٠ |
| مقدارها عند الحنفية | ٤٥١ |
| مقدارها عند المالكية | ٤٥٢ |
| مقدارها عند الشافعية | ٤٥٣ |
| مقدارها عند الحنابلة | ٤٥٣ |
| الراجع في مقدارها | ٤٥٤ |
| المطلب الثاني: وقت وجوب الجزية | ٤٥٨ |
| وقت وجوب الالتزام | ٤٥٨ |
| وقت وجوب الأداء | ٤٥٨ |
| المطلب الثالث: حقيقة وطبيعة الجزية | ٤٦١ |
| المبحث الرابع: استيفاء الجزية ومصارفها | ٤٦٤ |
| المطلب الأول: استيفاء الجزية | ٤٦٤ |
| المطلب الثاني: طرق استيفاء الجزية | ٤٦٦ |
| طريقة العمالة على الجزية | ٤٦٦ |
| شروط تعيين العامل | ٤٦٦ |
| آداب عامل الجزية | ٤٦٧ |
| أولاً: الرفق بأهل الذمة | ٤٦٧ |
| ثانياً: العدل والإنصاف | ٤٧٠ |
| ثالثاً: العفة | ٤٧١ |
| طريقة التضمين | ٤٧٢ |
| المطلب الثالث: مسقطات الجزية | ٤٧٣ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|---------------|
| أولاً: الإسلام | ٤٧٣ |
| حكم أخذ الجزية من الذمي عما مضى إذا دخل في الإسلام | ٤٧٥ |
| الأقوال في المسألة وأدلتها | ٤٧٥ |
| الترجيح في المسألة | ٤٧٧ |
| ثانياً: الموت | ٤٧٨ |
| ثالثاً: اجتماع أكثر من جزية سنة | ٤٧٩ |
| رابعاً: طروء الإعسار والجنون | ٤٨٠ |
| خامساً: العمى والزمانة والشيخوخة | ٤٨٢ |
| سادساً: الترهيب والانفراد عن الناس | ٤٨٣ |
| سابعاً: عدم حماية أهل الذمة | ٤٨٣ |
| المطلب الرابع: مصارف الجزية | ٤٨٥ |
| الفصل الثاني: الخمس وأحكامه | ٤٨٦ |
| المبحث الأول: تعريف الخمس وحكمه | ٤٨٧ |
| المطلب الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً | ٤٨٧ |
| المطلب الثاني: أدلة مشروعيته | ٤٨٧ |
| المطلب الثالث: حكمة مشروعيته | ٤٨٩ |
| المبحث الثاني: في الغنيمة | ٤٩٠ |
| المطلب الأول: تعريف الغنيمة والأصل في مشروعيتها | ٤٩٠ |
| خصوصية الغنائم بهذه الأمة | ٤٩١ |
| المطلب الثاني: مكان قسمة الغنيمة | ٤٩١ |
| قول الجمهور | ٤٩١ |

فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| قول الحنفية..... | ٤٩٢ |
| أدلة الجمهور | ٤٩٢ |
| أدلة الحنفية | ٤٩٢ |
| الترجيح | ٤٩٣ |
| المطلب الثالث: كيفية قسمة الغنينة | ٤٩٥ |
| تخميس الغنائم | ٤٩٥ |
| سهم الرسول ﷺ | ٤٩٨ |
| سهم ذوي القربى | ٤٩٩ |
| من يستحق من الأربعة الأخماس الباقية | ٥٠٣ |
| من يستحق السهم من الغنينة | ٥٠٣ |
| الاستحقاق في الغنينة | ٥٠٦ |
| المبحث الثالث: الفيء والسلب والنفل | ٥١٢ |
| المطلب الأول: الفيء | ٥١٢ |
| تعريفه لغة واصطلاحاً | ٥١٢ |
| الأصل فيه | ٥١٢ |
| الفرق بين الفيء والغنينة | ٥١٣ |
| حكم تخميس الفيء | ٥١٣ |
| أقوال في المسألة | ٥١٤ |
| أدلة الجمهور | ٥١٤ |
| أدلة الشافعية | ٥١٦ |
| مناقشة وترجيح | ٥١٧ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|---------------|
| مصارف الفيء | ٥١٨ |
| المطلب الثاني: السلب | ٥٢٠ |
| تعريفه لغة واصطلاحاً | ٥٢٠ |
| الأصل فيه | ٥٢٠ |
| شروط استحقاق السلب | ٥٢٠ |
| أولاً: إذن الإمام | ٥٢٠ |
| الأقوال في المسألة | ٥٢٠ |
| الأدلة | ٥٢١ |
| مناقشة الأدلة | ٥٢٤ |
| الترجيح | ٥٢٥ |
| ثانياً: أن يكون المقتول من المقاتلة | ٥٢٥ |
| ثالثاً: أن يكون المقتول فيه منفعة غير مثخن بالجراح | ٥٢٦ |
| رابعاً: أن يقتله أو يثخنه بجراح تجعله في حكم المقتول | ٥٢٦ |
| خامساً: أن يغرر بنفسه في قتله | ٥٢٦ |
| سادساً: أن يكون المقتول مقبلاً على الحرب | ٥٢٦ |
| استحقاق السلب | ٥٢٦ |
| حكم تخميس السلب | ٥٢٧ |
| السلب من أصل الغنيمة | ٥٢٨ |
| المطلب الثالث: النفل | ٥٣٠ |
| تعريفه لغة واصطلاحاً | ٥٣٠ |
| مشروعيته | ٥٣٠ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|---|---------------|
| مقدار النفل | ٥٣١ |
| محل النفل | ٥٣٢ |
| حكم تخميس النفل | ٥٣٤ |
| المبحث الرابع: الرضخ والركاز والمعادن | ٥٣٦ |
| المطلب الأول: الرضخ | ٥٣٦ |
| تعريفه لغة واصطلاحاً | ٥٣٦ |
| الأصل فيه | ٥٣٦ |
| استحقاق الرضخ | ٥٣٦ |
| مقدرا الرضخ | ٥٣٩ |
| محل الرضخ | ٥٣٩ |
| تخميس الرضخ | ٥٣٩ |
| المطلب الثاني: الركاز | ٥٤٠ |
| تعريفه لغة واصطلاحاً | ٥٤٠ |
| الأصل فيه | ٥٤١ |
| تخميس الركاز | ٥٤١ |
| الموضع الذي وجد فيه الركاز | ٥٤١ |
| صفة الركاز الذي يخمس | ٥٤٢ |
| شرط النصاب في الركاز | ٥٤٣ |
| القدر الواجب في الركاز | ٥٤٤ |
| مصرف الركاز | ٥٤٤ |
| من يجب عليه الخمس في الركاز | ٥٤٥ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|---------------|
| المطلب الثالث: المعادن..... | ٥٤٦ |
| تعريف المعدن لغة واصطلاحاً..... | ٥٤٦ |
| المقدار الواجب في المعدن..... | ٥٤٦ |
| الأقوال في المسألة..... | ٥٤٦ |
| أدلة الأقوال..... | ٥٤٨ |
| مناقشة الأدلة..... | ٥٤٨ |
| الترجيح..... | ٥٤٩ |
| صفة المعدن الواجب فيه الزكاة..... | ٥٥٠ |
| الأقوال في المسألة..... | ٥٥٠ |
| أدلة الأقوال..... | ٥٥١ |
| الترجيح..... | ٥٥٢ |
| شرط النصاب والحول..... | ٥٥٢ |
| مصرف المعدن..... | ٥٥٣ |
| الفصل الثالث: مقارنة الجزية والخمس مع الخراج والضريبة..... | ٥٥٤ |
| المبحث الأول: مقارنة الجزية مع الخراج والضريبة..... | ٥٥٥ |
| المطلب الأول: مقارنة الجزية مع الخراج..... | ٥٥٥ |
| المطلب الثاني: مقارنة الجزية مع الضريبة..... | ٥٥٨ |
| المبحث الثاني: مقارنة الخمس مع الخراج والضريبة..... | ٥٦٠ |
| المطلب الأول: مقارنة بين الخمس والخراج..... | ٥٦٠ |
| المطلب الثاني: مقارنة بين الخمس والضريبة..... | ٥٦٣ |
| الخاتمة..... | ٥٦٤ |

فهرس الموضوعات

| <u>الموضوع</u> | <u>الصفحة</u> |
|-----------------------------|---------------|
| الفهارس | ٥٧١ |
| فهرس الآيات | ٥٧١ |
| فهرس الأحاديث | ٥٧٦ |
| فهرس الآثار | ٥٨١ |
| فهرس الأعلام | ٥٨٥ |
| فهرس المصطلحات | ٥٩٢ |
| فهرس المراجع والمصادر | ٥٩٣ |
| فهرس الموضوعات | ٦١٣ |